المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المسائل الصرفية في كتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكيِّ بن أبي طالب القيسيِّ (ت: ٤٣٧هـ)

(دراسة وتقويماً)

(رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب
فرع اللغة العربية، تخصص: النحو والصرف)

إعداد الطالبة:
أسماء بنت فالح بن صالح الرُّحَيلي

إشراف الدكتور:
أ.د. عبدالرحمن بن محمد العمار

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

ملخص الرسالة

عنوان البحث:

المسائل الصرفية في كتاب (مشكل إعراب القرآن)

لمكيِّ بن أبي طالب القيسي ت سنة ٤٣٧هـ

(دراسة وتقويمًا)

اسم الباحثة:

أسماء بنت فالح بن صالح الرُّحَيلي

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأمور التالية:

١- خدمة كتاب الله ﷻ وخدمة لغته.

٢- إبراز العلاقة الوثيقة القائمة بين العلوم العربية والعلوم الشرعية.

٣- إخراج المسائل الصرفية التي حواها (المشكل) موثقة ومحققة من مصادرها الأصيلة بعد عرضها وتحليلها.

٤- تسهيل رجوع الباحثين في مجال العلوم العربية إلى المسائل الصرفية في كتاب (المشكل) من خلال جمعها ودراستها وترتيبها وتبويبها.

٥- إبراز قيمة (المشكل) العلمية والوقوف على جهود المصنف النحوية والصرفية.

منهج البحث:

كان المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي والتحليلي.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وقسمين رئيسين، وخاتمة، وقائمة بالفهارس الفنية التي ذيل بها البحث.

المقدمة:

وتضمنت التعريف بالموضوع، ودوافع اختياره، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه، وخطته.

التمهيد:

فيه كان الحديث بإيجاز عن (مكيِّ بن أبي طالب القيسي) حياته وآثاره:

فشمل: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وثقافته، ومكانته العلمية، آثاره وجهود، ووفاته.

القسم الأول

الدراسة المنهجية:

انتظمت الدراسة المنهجية في خمسة فصول:

الفصل الأول:

مصادر مكي في المسائل الصرفية التي ضمنها كتابه (المشكل).

الفصل الثاني:

طريقتة في عرض المسائل الصرفية:

١- طريقته في عرض آرائه.

٢- المآخذ التي أخذت عليه.

٣- طريقته في الاعتراض.

الفصل الثالث:

موقفه من الأصول النحوية:

١- السماع ويشمل: أ- القرآن الكريم وقراءاته.

ب- الحديث الشريف.

جـ- كلام العرب (النثر والشعر).

٢- القياس.

٣- الإجماع.

٤- الاستصحاب.

الفصل الرابع:

موقفه من النحويين واتجاهه الصرفي:

١- موقفه من النحويين ويشمل: أ- موقفه من البصريين.

ب- موقفه من الكوفيين.

٢- اتجاهه الصرفي.

الفصل الخامس: التقويم، ويشمل:

١- الوضوح في عرض المسائل.
٢- الدقة في النقل والتوثيق.
٣- كثرة الشواهد وقلتها.
٤- قيمة آرائه الصرفية.

القسم الثاني

المسائل الصرفية في كتاب (المشكل) دراسة وتقويمًا:

وفيه جرى جمع المسائل الصرفية التي قام عليها عماد هذا البحث، ثم دراستها، وترتيبها حسب الترتيب المتبع للأبواب الصرفية في الشافية لابن الحاجب.

الخاتمة:

ثم جاءت الخاتمة ملخصة لأهم نتائج البحث، ومن هذه النتائج:

١- إن كتاب (المشكل) بما ضمنه فيه مصنفه من علوم القرآن وعلوم العربية تبوأ مكانة كبيرة في نفوس اللاحقين له، المشتغلين بعلوم القرآن والعربية من بعده، ولقي هذا الكتاب ومصنِّفه منهم اهتماما كبيرًا.

٢- إن كتاب (المشكل) بما ضمنه فيه مصنفه من أقوال مختلفة لنحويِّي البصرة والكوفة، وما أفاد من آرائهم، يمثل مرحلة من مراحل التصنيف النحوي الذي امتزجت فيه أقوال البصريين والكوفيين في مصنفات العلماء في تلك المرحلة.

٣- إن كتاب (المشكل) يعد إسهامًا من مكيٍّ لإثراء المكتبة العربية بمصنفات نافعة ومفيدة.

ثم قفوت الخاتمة بفهارس فنية:

(فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار، وثبت المصادر والمراجع).

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
ملخص الرسالة	١
فهرس الموضوعات	٥
المقدمة	١٣
التمهيد (مكيُّ بن أبي طالب القيسيُّ: حياته وآثاره)	٢٠
اسمه ونسبه	٢١
مولده ونشأته	٢١
شيوخه	٢٢
تلاميذه	٢٤
ثقافته ومكانته العلمية	٢٧
آثاره وجهوده	٢٨
وفاته	٣٧
القسـم الأول	٣٨
الفصل الأول (مصادر مكيٍّ في مسائل التصريف)	٣٩
الفصل الثاني (طريقته في عرض المسائل الصرفية)	٥٢
١- طريقته في عرض آرائه	٥٣
٢- مآخذ على طريقة عرض مكيٍّ للمسائل التصريفية	٦١
٣- طريقته في الاعتراض	٦٥
الفصل الثالث (موقفه من الأصول النحوية)	٦٩

١- السماع	٧٠
٢- القياس	٨٤
٣- الإجماع	٩٥
٤- الاستصحاب	٩٧
الفصل الرابع (موقفه من النحويين واتجاهه الصرفي)	٩٩
١- موقفه من النحويين	١٠٠
٢- اتجاهه الصرفي	١١٥
الفصل الخامس (التقويم)	١١٨
١- الوضوح في عرض المسائل	١١٩
٢- الدقة في نقل الآراء وتوثيقها	١٢٠
٣- كثرة الشواهد وقلتها	١٢٣
٤- قيمة آرائه الصرفية	١٢٤
القسم الثاني	١٢٥
(بناء الكلمة ووزنها وتصريفها)	١٢٦
(اسم) أصله، واشتقاقه، واللغات الواردة فيه	١٢٧
اسم الجلالة (الله) علم مرتجل أو مشتق	١٣٢
(الناس): أصله، واشتقاقه، ووزنه	١٤١
(ذريَّة): أصلها، واشتقاقها، ووزنها، واللغات الواردة فيها	١٤٩
(درّيّ): أصلها، واشتقاقها، ووزنها	١٥٦
(المصدر واسم المصدر)	١٦١
المصادر القياسية والسماعية وأسماء المصادر للأفعال	١٦٢
الفعل الثلاثي الصحيح (صَدَّ)	١٦٢
الفعل الثلاثي الصحيح (حَسَبَ)	١٦٥

الفعل الثلاثي الصحيح (ملك)	١٦٩
الفعل الثلاثي الصحيح (شرب)	١٧٢
الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو (قَالَ)	١٧٦
الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء (طَاف)	١٧٨
الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء (ضَاقَ)	١٨٢
(حَرَجٌ) على وزن (فَعَل) مصدر للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعِلَ)	١٨٦
(نَكَدٌ) على وزن (فَعَل) مصدر للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعِلَ)	١٨٩
(الدَّأْبُ) و(الدَّأَبُ) مصدران للفعل الثلاثي المهموز العين (دَأَبَ)	١٩٢
(فعُول) بضم الفاء وفتحها مصدر قياسي أو سماعي	١٩٥
(فِعالة) -بكسر الفاء-، و(فَعالة) -بفتحها-، مصدر	٢٠٠
(بُنْيَان) على وزن (فُعْلان) مصدر للفعل الثلاثي المتعدي المعتل اللام (بَنَى)	٢٠٣
مصدر الفعل الرباعي (آلَفَ)، ومصدر الفعل الثلاثي (أَلِفَ)	٢٠٤
مصدر الفعل الرباعي المجرد الصحيح على وزن (فَعَّلَ)	٢٠٨
مصدر الفعل الرباعي المجرد المضاعف على وزن (فَعْلَلَ)	٢١٣
مجيء المصدر على غير فعله	٢١٧
(وَيْل) مصدر ليس له فعل مشتق منه	٢٢١
بناء المصدر الميمي واسم المكان والزمان من الأفعال الثلاثية المجردة، والمزيدة	٢٢٣
بناء المصدر الميمي واسم المكان والزمان من الفعل الثلاثي المضاعف	٢٣٥
بناء المصدر الميمي واسم الزمان والمكان القياسي والسماعي من الفعل الثلاثي المعتل الفاء بالياء	٢٣٨
تثنية المصدر وجمعه	٢٤٤
(المشتقات)	٢٤٩
بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح المهموز الفاء	٢٥٠
بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح اللازم على وزن (فَعِلَ)	٢٥٢
بناء اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على وزن (فَعَّلَ)	٢٥٥

بناء الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله واسم المفعول من الفعل اللازم (سعد)	٢٥٧
وضع الوصف على وزن (فَعِيل) موضع (مُفْعِل)	٢٦٢
(اسم التفضيل وفعلا التعجب)	٢٦٥
بناء اسم التفضيل من فاقد أحد الشروط	٢٦٦
أ- بناؤه من فعل الوصف منه على (أفعل) الذي مؤنثه على (فعلاء) دال على لون أو عيب أو حلية	٢٦٦
ب- بناؤه من فعل غير ثلاثي	٢٧٢
(جمع التكسير)	٢٧٨
جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين على (فَعْل) للقلَّة على (أَفْعَال) على غير قياس	٢٧٩
جمع الاسم الثلاثي المعتل العين على وزن (فَعْل) للقلة على (أَفْعَال)	٢٨١
جمع الاسم الثلاثي الذي على (فَعْل) للكثرة على (فِعَال) و(فُعُول) و(فُعُل) و(فُعْل)	٢٨٣
جمع الاسم الثلاثي المضاعف اللام الذي على (فَعَل) على (أَفْعَال) للقلَّة والكثرة	٢٨٧
جمع الاسم والوصف الثلاثي الذي على (فِعْل) على (أَفْعَال) للقلة	٢٩٠
(أَفْعال) جمع تكسير لاسم ثلاثي معتل اللام بالياء أو الواو على وزن (فِعْل)، أو (فَعْل)، أو (فُعْل)، أو (فَعَل)، أو (فِعَل)	٢٩٦
(أَفْعَال) جمع تكسير لمفرد ثلاثي على (فَعْل)، أو (فَعِل)، أو لرباعي على (فَاعِل)	٣٠١
(أفعال) جمع تكسير لوصف ثلاثي على (فَعِل)، أو رباعي على (فَاعِل)	٣٠٥
جمع الاسم الصحيح والمضاعف الذي على (فِعْلَة) للتكسير قياسًا على وزن (فِعَل)، وسماعًا على وزن (أَفْعُل)	٣٠٧
جمع الاسم الرباعي الذي على (فَاعِل) للتكسير على (أَفْعِلَة) شذوذًا	٣١١
جمع الاسم الرباعي الصحيح والمضاعف الذي على (فِعَال) للقلَّة على (أَفْعِلَة) وللكثرة على (فُعُل)	٣١٣
جمع الوصف الرباعي الذي على (فَاعِل) على (فُعَّال) و(فُعَّل)، وجمع الوصف	٣١٥

الثلاثي الذي على (فَعِل) و(فَعْل) على (فُعُول) و(أَفْعال) و(أَفْعُل)	
جمع الوصف المؤنث العاقل وغير العاقل، والوصف المذكر غير العاقل الذي على (فَاعِل) أو (فَاعِلة) للكثرة على وزن (فَوَاعِل)	٣١٨
جمع الاسم والوصف الرباعي الذي على (فَعِيل) للكثرة على (فُعُل)	٣٢٢
جمع الوصف الرباعي الصحيح الذي على (فَعِيل) للتكسير على (فُعَلاء) و(فِعَال)	٣٢٦
جمع الوصف الرباعي المضاعف الذي على (فَعِيل) للقلَّة على (أَفْعِلَة)، وللكثرة على (أَفْعِلاء) و(فِعَال)	٣٣٠
جمع الوصف المعتل العين الذي على وزن (فَيْعِل)	٣٣١
جمع الوصف المؤنث المزيد بحرفين الذي على (فَعْلاء) للتكسير على (فُعْل)	٣٣٤
(أَنَاسِيّ) جمع تكسير على وزن (فَعَالِيّ) مفرده (أُنْسِي)، أو (إِنْسان)	٣٣٦
الآراء في (أَبَابِيل)	٣٣٩
الآراء في (أساطير)	٣٤٢
(شواذ الجمع)	٣٤٥
جمع الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام والمعوَّض منها التاء شذوذًا جمع مذكر سالما	٣٤٦
(التقاء الساكنين)	٣٥٠
تحريك أول الساكنين الملتقيين بالفتح	٣٥١
أ- عند ملاقاة (من) الجارة لـ (أل) التعريف	٣٥١
ب-في الحروف المقطعة في أوائل بعض السور القرآنية	٣٥٧
تحريك الساكن الأول بالضمِّ منعًا لالتقاء الساكنين	٣٦٥
حذف لام الفعل الثلاثي (الناقص) عند اتصاله بواو الجمع منعًا لالتقاء ساكنين	٣٦٩
حذف ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالما	٣٧١
(الابتداء) **همزة الوصل**	٣٧٣
مواضع دخول همزة الوصل في الكلام، وحركتها في كلِّ موضع	٣٧٤

(التذكير والتأنيث)	٣٨١
مجيء الهمزة للتأنيث في (زَكَرِيَّاء)	٣٨٢
نوع التاء في (الملائكة)، و(خليفة)، و(بصيرة)	٣٨٥
علة تذكير الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾	٣٩١
جواز التذكير والتأنيث في (السماء)	٣٩٣
جواز التذكير والتأنيث في (السبيل)، و(اللسان)، و(السلطان)	٣٩٩
جواز التذكير والتأنيث في (الأنعام)	٤٠٥
جواز التذكير والتأنيث في الجمع الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، نحو: (الجَرَاد)، و(النَّخْل)	٤٠٩
استواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفا على وزن (فَاعِل)	٤١١
استواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفًا على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِلة)	٤١٦
استواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفًا على وزن (مِفْعال)	٤٢٢
مجيء الوصف على وزن (فَعُول) بمعنى (مفعول) مجردًا من التاء	٤٢٥
مجيء الوصف على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مجردًا من التاء	٤٣٠
(المقصور والممدود)	٤٣٧
مجيء (الزِّنى) مقصورًا، و (الزِّناء) ممدودًا، ومعناهما واحد	٤٣٨
تثنية (الرِّبا)	٤٤٠
(ذو الزيادة)	٤٤٢
أصالة النون أو زيادتها في (الشيطان)	٤٤٣
(تخفيف الهمزة)	٤٤٨
الإبدال والحذف لإحدى الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة	٤٤٩
تخفيف الهمزتين المجتمعتين بالقلب أو الحذف	٤٥٣
(الإعلال)	٤٦١
إعلال الواو والياء بقلبهما ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما	٤٦٢
الإعلال بقلب الواو ألفًا في مصدر أو اسم مكان أو زمان على (مَفْعَل) من فعل	٤٦٥

ثلاثي معتل العين بالواو	
الإعلال بقلب الواو ياءً في مصدر على (فِعَال)، لفعل ثلاثي معتل العين بالواو	٤٦٧
الإعلال بقلب الواو ياء عند اجتماعهما في مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين واللام	٤٧٣
الإعلال بقلب الواو ياء، لاجتماعها مع الياء، والسابقة منهما ساكنة في (ريحان)	٤٧٤
الإعلال بقلب الواو ياءً في اسم الفاعل من فعل مزيد معتل العين بالواو	٤٧٦
الإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء	٤٧٨
الإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو	٤٨٥
الإعلال بقلب الواو ياءً في وصف على وزن (فيعل) من فعل معتل العين	٤٩٣
الإعلال بقلب الواو ياء في وصف على وزن (فَيْعُول)، و(فَيْعَال) من فعل معتل العين بالواو	٤٩٨
الإعلال بقلب الواو ياء في جمع (فِعَل) لمفرد معتل العين بالواو	٥٠٠
الإعلال بقلب الواو ياء لمعتل اللام، فيما كان اسمًا على وزن (فُعُوْل) مصدرًا، أو جمعًا، أو فيما كان وصفًا على وزن (فَعُوْل)	٥٠٣
إعلال الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين (الأجوف) عند بنائه لصيغة ما لم يُسَمَّ فاعله	٥١١
الإعلال بقلب الواو ياءً في الفعل المزيد المعتل العين ومصدره	٥١٧
إعلال مضارع الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين	٥٢١
الإعلال بالحذف والنقل والقلب في مضارع الفعل المزيد بالهمزة، المعتل العين بالواو	٥٢٤
الإعلال والتصحيح في (مَرْيَم)	٥٢٦
مجيء بعض الأفعال المعتلة العين مصحَّحة غير مُعلَّة	٥٢٩
مجيء بعض مصادر الأفعال المعتلة العين مصحَّحة غير مُعلَّة	٥٣٢
مجيء الأسماء المعتلة العين على وزن (فَعْلَة) مصحَّحة غير معلَّة عند جمعها بالألف والتاء	٥٣٤

مجيء (عَوْرَة) مصدرًا أو اسم فاعل من فعل معتل العين بالواو مصحَّحًا غير مُعَلّ	٥٣٦
إسكان الحرف المعتلِّ المتحرك طلبًا للتخفيف	٥٤٠
(الإبدال)	٥٤٢
إبدال الهمزة الساكنة ألفًا	٥٤٣
إبدال الهمزة واوًا، وإبدال الواو همزة	٥٤٤
إبدال الألف همزة	٥٥٠
إبدال الواو تاءً	٥٥٥
إبدال الهاء همزة إبدالا لازمًا	٥٥٨
إبدال الهاء همزة على غير قياس	٥٦٤
(الإدغام)	٥٦٦
الإدغام والإظهار في مصدر الفعل الذي على وزن (فَعَّل) مِمَّا التاء فيه لازمة للتعويض	٥٦٧
(الإتباع)	٥٧١
الإتباع	٥٧٢
الخاتمة	٥٨٢
الفهارس الفنية	٥٨٦
الآيات القرآنية	٥٨٧
الأحاديث الشريفة	٦٠٦
الشعر	٦٠٧
ثَبَت المصادر والمراجع	٦٠٩

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد أقبل العلماء على كتاب الله ﷻ منذ غابر الأمة الإسلامية وحاضرها، وأكبوا على دراسته، ونالوا شرف الوقوف على آياته تفسيرًا وإيضاحًا، وشرحًا وبيانًا، وبلاغة وإعجازًا، وكل هذه الأمور لا يمكن أن تنقاد لطالبيها، أو تسلم لهم العنان ما لم يقفوا عند مبانيها حرفًا فكلمة فجملة، ثم أسلوبًا مبهرًا معجزًا؛ فلا بد لكل عالم يريد الوصول إلى حقيقة من حقائق ذلك الكتاب المبين أن يجيل عقله في آياته، ويشحذ فكره في نظمه وبيانه، وينعم نظره في رصف حروفه، ونسق مفرداته، حينها قد يوفق لإدراك سر من أسرار عظمته، أو يكشف ضربًا من ضروب بلاغته وإعجازه، أو ينهل من معين لغته؛ فيفهم معانيه ومدلولات خطابه، وعليه أن يصطحب في مهمته أدوات مختلفة للعلم، ويسلك سبلا متعددة للوصول إلى المعرفة، وقد يكون الإلمام بالنحو والصرف، والاضطلاع بلغة العرب التي بها نزل القرآن من أُولى الأدوات التي يستعين بها العالم للوصول إلى مراده ومبتغاه.

ولما كان الإمام المحقق مكي بن أبي طالب عالمًا ملمًا بكتاب الله ﷻ وقراءاته، ولسان العرب ولغاتهم، وقواعد الكلام وإعرابه، جاء كتاب (مشكل إعراب القرآن) حافلا بضروب العلوم العربية، وعلى رأسها علم النحو والصرف؛ فأردت أن أنهل من معين علمه الذي أودعه كتابه، وأستقي معرفته الثرة التي فاق بها أقرانه، وكانت نفسي تطمح إلى عمل علمي يخدم كتاب الله ﷻ ، ويبحث في مكنوناته، من خلال كتاب لعالم فَذٍّ، ذائع الصيت؛ فأخذت على عاتقي جمع المسائل التصريفية في كتاب (المشكل)، وبحثها ودرسها دراسة علمية، لا سيما وأن حاجة الناظر في كتاب الله ﷻ إلى علم الصرف مُلِحَّة؛ فعقدت العزم على دراسة المسائل التصريفية في ذلكم الكتاب، وأحاطت همتي دوافع تحث على هذه الدراسة منها:

أولا: سموُّ مكانة مصنِّف الكتاب، وعلو كعبه في علوم القرآن وعلوم العربية، وشهرته، وكثرة تصانيفه.

ثانيًا: علو قيمة الكتاب؛ لاكتنافه مسائل النحو والصرف واللغة المتعلقة بآيات الله ﷻ.

ثالثًا: الريادة التي حازها المصنِّف ومصنَّفه؛ فقد سبق مكيٌّ غيره في التصنيف بمشكل الإعراب، ذكر محقق[1] كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) في مقدمته: «وكان مكيٌّ أستاذًا رائدًا بتأليفه في مشكل الإعراب، حتى إنه حمل غيره من الأئمة من بعده على التأليف فيه، بل إن له في هذا العلم ما يتصل بمسائله الأمات وأصوله الكبرى»[2].

رابعًا: اهتمام الكتاب الذي قام عماد البحث على دراسة مسائله التصريفية بالقراءات القرآنية على اختلافها: المتواترة، والآحاد، والشاذة، واتخاذها على اختلافها حجة ودليلا لغويًا، والتوفيق بينها وبين الأصول النحوية المعتمدة عند النحويين.

خامسًا: تصنيف (المشكل) على أنه واحد من مجالات توظيف علوم العربية وقواعدها النحوية والصرفية توظيفًا حقيقيًا بعيدًا عن حدِّ التنظير والتقعيد الخاليين من التطبيق.

سادسًا: إبراز الكتاب لفكر مكيٍّ الصرفي، ومذهبه النحوي في المسائل التصريفية، إلى جانب إظهاره لطريقة المناقشة العلمية للمسائل التصريفية النابعة من فكر أفاد من طريقة الدرس الصرفي الذي يدمج بين نهج علماء النحو المشارقة والمغاربة.

سابعًا: رصد الكتاب لكثير من آراء العلماء اللغويين والنحويين والصرفيين الذين اشتهروا بالريادة في النحو البصري والكوفي، وذكر أقوالهم، والإفادة من آرائهم.

ثامنًا: ورود أقوال وآراء مكيٍّ النحوية والصرفية التي حواها (المشكل) في آثار كثير من النحويين والمعربين والمفسرين كابن عطية، والصفا قسي، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وغيرهم.

تاسعًا: رغم شهرة مكيٍّ ومكانته العلمية لم يأخذ نصيبه من الدراسة العلمية الموسعة لجهوده وآرائه الصرفية.

---

(١) د. محيي الدين رمضان.

(٢) مقدمة كتاب الكشف: ١/١٧.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وقسمين رئيسين، وخاتمة، وفهارس عامة للبحث؛ فخرج البحث وفق النسق الآتي:

* **المقدمة:**

وتضمنت التعريف بالموضوع، ودوافع اختياره، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه.

* **التمهيد:**

وفيه كان الحديث بإيجاز عن (مكيِّ بن أبي طالب القيسي) حياته وآثاره؛ فاشتمل على: اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وشيوخه وتلاميذه، وثقافته ومكانته العلمية، وآثاره وجهوده، و وفاته.

* **القسم الأول:**

الدراسة المنهجية، وانتظمت هذه الدراسة في فصول خمسة:

- **الفصل الأول:** عُني بالحديث عن مصادر مكيٍّ في مسائل التصريف في كتابه.

- **الفصل الثاني:** اختص بذكر طريقته في عرض المسائل التصريفية، واشتمل على:
  ١ – طريقته في عرض آرائه.
  ٢ – المآخذ التي أخذت عليه.
  ٣ – طريقته في الاعتراض.

- **الفصل الثالث:** اهتم ببيان موقفه من الأصول النحوية:
  ١ – السماع ويشمل:
  أ – القرآن الكريم وقراءاته.
  ب – الحديث الشريف.
  ج – كلام العرب (الشعر والنثر).
  ٢ – القياس.
  ٣ – الإجماع.
  ٤ – الاستصحاب.

- **الفصل الرابع**: اهتم بإيضاح موقفه من النحويين، واتجاهه الصرفي:

١ – موقفه من النحويين، ويشمل:

أ – موقفه من البصريين.

ب – موقفه من الكوفيين.

٢ – اتجاهه الصرفي.

– الفصل الخامس: التقويم، واشتمل على:

١- الوضوح في عرض المسائل.

٢- الدقة في النقل والتوثيق.

٣- كثرة الشواهد وقلتها.

٤- قيمة آرائه الصرفية.

*** القسم الثاني:**

تضمن المسائل التصريفية في كتاب (المشكل) دراسة وتقويمًا، وفيه درست المسائل التصريفية التي جمعت مرتبة حسب ترتيب شافية ابن الحاجب للأبواب الصرفية.

ثم أردفت ذلك بخاتمة تضمنت أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، وإتباع الخاتمة بالفهارس الفنية التي تسهل للقارئ والباحث الوصول إلى المعلومة، والاهتداء إلى مكانها، للإفادة منها.

وقد أقيمت الدراسة في هذا البحث وفق منهجين هما: المنهج الاستقرائي، والتحليلي.

واعتمدت الدراسةُ في هذا البحث على عدد كبير من المصادر والمراجع المتنوعة حسب حاجة البحث؛ فجاء الاعتماد على كتب النحو والصرف واللغة، وكتب القراءات والتفسير المهتمة باللغة والإعراب، وكتب التخريج كالمعاجم والتراجم والدواوين وغيرها من المصادر والمراجع التي تثري البحث وتخدمه في كافة جوانبه.

وكان المنهج العلمي المتبع في البحث هو الآتي:

أولا: جمع المسائل التصريفية في كتاب (المشكل)، وترتيبها وفق الترتيب الذي اتبعه ابن الحاجب

لأبواب الصرف في شرح الشافية.

ثانيًا: وضع عنوان لكل مسألة تصريفية، أو لعدة مسائل تنتمي إلى الباب الصرفي ذاته.

ثالثًا: إثبات متن (المشكل) كما حرره مصنفه في أعلى الصفحة، مصدَّرًا بذكر الآية التي ورد فيها اللفظ الذي ناقشه مكيٌّ من الوجهة الصرفية.

رابعًا: التمييز بين متن (المشكل) المنقول عنه بوضع (العرض) عنوانًا له، وبين المناقشة التي أجريت على هذا المنقول من قول مكيٍّ، وهي من عمل الباحثة بوضع (المناقشة) عنوانًا لها.

خامسًا: ضبط كثير مما ورد في متن (المشكل) مما قد يصعب على القارئ فهمه، أو يشكل عليه معرفة المراد منه.

سادسًا: ضبط ما ورد في (المناقشة) من ألفاظ قد تشكل على القارئ، أو يلبس عليه فهمها، وضبط الأمثلة التصريفية المجتلبة لإيضاح المسألة، أو لتطبيق القاعدة.

سابعًا: شرح المسائل التصريفية شرحًا علميًا موسعًا يوضح مبهمها، ويبين القاعدة الصرفية التي بنيت عليها.

ثامنًا: الوقوف على آراء العلماء البصريين والكوفيين في المسائل التصريفية التي هم على اختلاف فيها، وترجيح الرأي الذي يغلب على ظن الباحثة صوابه، ومحاولة استقراء مذهب مكيٍّ تجاه هذه المسألة.

تاسعًا: الاعتماد في شرح المسائل التصريفية على الكتب النحوية والصرفية واللغوية وكتب التفسير التي تولي اهتمامًا بالنحو والصرف واللغة والإعراب، والمعاجم اللغوية المختلفة.

عاشرًا: تقصِّي آراء النحويين المتقدمين من خلال آثارهم المصنفة، أو آثار تلاميذهم، وتخريج أقوالهم منها، ما أمكن الباحثة ذلك.

حادي عشر: تخريج الشواهد القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

ثاني عشر: تخريج القراءات المختلفة في الآيات المستشهد بها، وعزوها إلى قارئيها من المصادر المعتد بها عند أهل العلم المعنيين بالقراءات.

ثالث عشر: تخريج الشواهد الشعرية بإتمام الأبيات الناقصة، وعزوها إلى قائليها، وتخريجها من

الدواوين والمعاجم والأضاميم اللغوية والكتب النحوية والصرفية.

رابع عشر: الوقوف على معاني بعض الألفاظ اللغوية التي سيقت للاستشهاد بها على قاعدة صرفية، مما يجهل معناه، أو يصعب فهم لفظه في السياق الواردة فيه.

وبعد حمد الله وشكره على ما تفضل به علي من نعمة وفضل لإتمام هذا العمل، لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل: أ. د. عبدالرحمن بن محمّد العمار (أستاذ النحو والصرف في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –كلية اللغة العربية)، المشرف على هذه الأطروحة، الذي كابد عناء الإشراف عليها سنين عددًا، دون كلل أو ملل؛ فأجزل الله له المثوبة والعطاء على ما قدم من جهود في تقويم هذه الأطروحة لتستوي على سوقها. كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين اللذين حظيت بقبولهما النظر في هذه الأطروحة لمناقشتها والحكم عليها، أ.د. عبدالرحمن بن عبدالله الخضيري (أستاذ النحو والصرف في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية اللغة العربية)، و أ.د. البندري بنت عبدالعزيز العجلان (أستاذ النحو والصرف في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن – قسم اللغة العربية، وعميدة كلية الآداب). كما أتقدم بالشكر الوافر لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ممثلة في عمادة الدراسات العليا، وإلى مكتب الدراسات العليا في كلية الآداب، وإلى قسم اللغة العربية على تيسير سبل البحث وتشجيع الباحثات لخوض غمار الميادين العلمية النافعة.

وأتوجه إلى الله ضارعة أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وحسبي أني قد بذلت وسعي؛ فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، والخطأ سجية طبع عليها المخلوق لضعفه؛ فلا أدعي كمال هذا العمل وتمامه؛ فمن وقف فيه على خطأ أو خطل فليسدده وليقومه، ومن وقف على تقصير فليلتمس لي العذر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

التمهيد

(مكيُّ بن أبي طالب القيسي) حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد مكيُّ بن أبي طالب – واسمه حَمُّوش[1] – بن محمد بن مختار القيسيُّ قبيلة، القيروانيُّ مولدًا، القرطبيُّ دارًا، المالكيُّ مذهبًا، المقرئُ، النحويُّ، اللغويُّ، الفقيه، المفسِّر، الإمام، العلاّمة، المحقق، صاحب التصانيف المشهورة[2].

مولده ونشأته:

ولد مكيٌّ بمدينة القيروان لسبعٍ بقين من شعبان، سنة خمس وخمسين وثلاثمائة.

نشأ في مدينة القيروان، وعلى شيوخها تلقى مبادئ طلبه الأولى، رحل مبكرًا في طلب العلم؛ فعند بلوغه سن الثالثة عشرة بدأ رحلته في طلب العلم؛ فسافر إلى مصر سنة سبع وستين وثلاثمائة، وأخذ عن مؤدبيها وعلمائها، ثم سافر إلى مكة حاجًّا، ومكث فيها بضع سنين، يتلقى العلم عن علمائها، ويسمع منهم، ثم يمم وجهه عائدًا إلى مصر، وأكمل طلب العلم في رحابها، ومنها رحل إلى القيروان مسقط رأسه، ومكث فيها حينًا، ثم غادرها إلى الأندلس، وحَطَّ رحاله في قرطبة؛ فدخلها أيام المظفر بن أبي عامر سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وتولى إمامة وخطابة جامع قرطبة، وتصدر للتدريس والإقراء في مساجد قرطبة، واستمر في الكتابة والتصنيف حتى توفاه الله[3].

---

(١) ذكر الزركلي أن (حَمَّوشًا) تصغير محمد عند المغاربة. انظر: الأعلام: ٧/ ٢٨٦.

(٢) انظر: جذوة المقتبس للحميدي: ٣٢٩، ونزهة الألباء للأنباري: ٢٥٤، والصلة لابن بشكوال: ٦٣١/٢، وإنباه الرواة للقفطي: ٣١٣/٣، ومعجم الأدباء للحموي: ٢٧١٢/٦، وإشارة التعيين لليماني: ٣٥٤، ومعرفة القراء للذهبي: ٣٩٤/١، والديباج المذهب لابن فرحون: ٤٢٤، والبلغة للفيروزابادي: ٢٢٥، وغاية النهاية لابن الجزري: ٣٠٩/٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٩٨/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢، وشذرات الذهب لابن العماد: ٢٦٠/٣، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ٤٧٠/٢.

(٣) انظر: جذوة المقتبس: ٣٢٩، والصلة: ٦٣٢/٢، وإنباه الرواة: ٣١٣/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٢/٦، وإشارة التعيين: ٣٥٤، ومعرفة القراء: ٣٩٤/١، والديباج المذهب: ٤٢٥، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وبغية الوعاة: ٢٩٨/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢، وشذرات الذهب: ٢٦٠/٣.

شيوخه:

كان ارتحال مكيٍّ وتنقله في الأمصار لطلب العلم سببًا لكثرة الشيوخ والعلماء الذين تحلق حولهم، وأخذ عنهم، ونهل من معينهم، وسمع منهم، وتبعًا لنشأة مكي وارتحاله، سيكون الحديث عن العلماء الذين أخذ عنهم وعن شيوخه.

أولا: شيوخه في القيروان[1]:

١ – أبو محمد: عبدالله بن أبي زيد –عبدالرحمن– النفزي، القيرواني، المالكي. إمام المالكية في وقته، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله، كثير الحفظ والرواية. أخذ عنه مكيٌّ الفقه على مذهب الإمام مالك.

من مصنفاته: كتاب (النوادر والزيادات على المدونة)، و(مختصر المدونة)، و(الاقتداء بأهل المدينة)، و(الذب عن مذهب مالك)، و(البيان عن إعجاز القرآن). توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة[2].

٢ – أبو الحسن: علي بن محمد بن خلف المعافري، القروي، القيرواني، المالكي، المعروف بابن القابسي. حافظ ومحدث وفقيه، إمام وعلاّمة المغرب في وقته، وشيخ المالكية في القيروان. أخذ عنه مكيٌّ الفقه على مذهب الإمام مالك. من مصنفاته: كتاب (الممهد)، و(أحكام الديانة)، و(الاعتقادات)، و(ملخص الموطأ)، و(مناسك الحج). توفي سنة ثلاث وأربعمائة[3].

٣ – أبو عبدالله: محمد بن جعفر القّزاز، القيرواني، التميمي، النحوي، اللغوي. كان إمامًا علاّمة بعلوم العربية، ومتقدمًا على علماء مصره في اللغة والنحو والأدب. أخذ عنه مكيٌّ النحو واللغة. من مصنفاته: كتاب (الجامع في اللغة)، و(إعراب الدريدية)، و(الضاد والظاء)، و(العشرات في اللغة)، و(التعريض والتصريح). توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[4].

---

(١) انظر: الصلة: ٦٣٢/٢، ومعرفة القراء: ٣٩٥/١، والديباج المذهب: ٤٢٥، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢.

(٢) انظر: الديباج المذهب: ٢٢٢، وشذرات الذهب: ١٣١/٣.

(٣) انظر: الديباج المذهب: ٢٩٦، وغاية النهاية: ٥٦٧/١، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٣٧، وشذرات الذهب: ١٦٨/٣.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٨٤/٣، وإشارة التعيين: ٣٠١، والبلغة: ١٩٢، وبغية الوعاة: ٧١/١.

ثانيًا: شيوخه في مصر[(١)]:

١ – أبو عدي: عبدالعزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الفرج المصري، المعروف بابن الإمام. عالم بالحديث والقراءات، ومسند القراء في زمانه بمصر. أخذ عنه مكيٌّ القراءات والحديث. توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة[(٢)].

٢ – أبو بكر: محمد بن علي بن أحمد[(٣)] الأدفوي[(٤)]، المصري، النحوي. إمام في القراءة، والتفسير، والنحو، انفرد في عصره في قراءة نافع ورواية ورش. أخذ عنه مكي القراءات والحديث والنحو واللغة. من أبرز تصانيفه: كتاب (الاستغناء) في التفسير. توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة[(٥)].

٣ – أبو الطيب: عبدالمنعم بن عبيدالله بن غَلْبُون المبارك، الحلبي، الشافعي. المحقق، المقرئ، المحدث، كان حافظًا للقراءة ضابطًا لها، وكان محققًا ثقة ذائع الصيت. قرأ عليه مكيٌّ القرآن، وأخذ عنه القراءات، وسمع منه الحديث. من أبرز تصانيفه: كتاب (الإرشاد) في القراءات. توفي سنة تسع وثمانين وثلاثمائة[(٦)].

٤ – ابنه أبو الحسن: طاهر بن عبدالمنعم بن عبيدالله بن غَلْبُون المبارك، الحلبي، الشافعي. أحد الحذَّاق المحققين، ومن كبار المقرئين في عصره. قرأ عليه مكيٌّ القرآن، وأخذ عنه القراءات. من أبرز تصانيفه: كتاب (التذكرة) في القراءات. توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة[(٧)].

---

(١) انظر: الصلة: ٦٣٢/٢، ومعرفة القراء: ٣٩٥/١، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢.

(٢) انظر: معرفة القراء: ٣٤٦/١، وغاية النهاية: ٣٩٤/١، وحسن المحاضرة: ٤٩٠/١، وشذرات الذهب: ١٠١/٣.

(٣) وقيل: اسم جده (محمد). انظر: إشارة التعيين: ٣٣١، والبلغة: ٢٠٧، وبغية الوعاة: ١٨٩/١.

(٤) الأُدْفُوي –بالدال المهملة–، أو الأُذْفُوي –بالذال المعجمة–، والصحيح (الأُدْفُوي) نسبة إلى (أُدْفُو): قرية بصعيد مصر بالقرب من أسوان. انظر: إنباه الرواة: ١٨٦/٣، وإشارة التعيين: ٣٣١، وطبقات المفسرين للداودي: ١٩٧/٢، وشذرات الذهب: ١٣٠/٣.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ١٨٦/٣، وإشارة التعيين: ٣٣١، ومعرفة القراء: ٣٥٣/١، والبلغة: ٢٠٧، وغاية النهاية: ١٩٨/٢، وبغية الوعاة: ١٨٩/١، وحسن المحاضرة: ٤٩٠/١، وطبقات المفسرين للدوادي: ١٩٧/٢، وشذرات الذهب: ١٣٠/٣.

(٦) انظر: معرفة القراء: ٣٥٥/١، وغاية النهاية: ٤٧٠/١، وحسن المحاضرة: ٤٩٠/١، وشذرات الذهب: ١٣٠/٣.

(٧) انظر: معرفة القراء: ٣٦٩/١، والبلغة: ١١٧، وغاية النهاية: ٣٣٩/١، وحسن المحاضرة: ٤٩١/١.

ثالثًا: شيوخه في مكة[١]:

١ – أبو الحسن: أحمد بن فراس العَبْقسي[٢]، المكي، العطّار. توفي سنة خمس وأربعمائة[٣].

٢ – أبو الطاهر: محمد بن محمد بن جبريل العُجَيْفي[٤].

٣ – أبو القاسم: عبيدالله السَّقَطي[٥].

٤ – أبو الحسن بن زريق البغدادي[٦].

٥ – أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم المروزي[٧].

٦ – أبو العباس السوي[٨].

تلاميذه[٩]:

كثر قاصدو مكيٍّ للسماع منه، والأخذ عنه، والتتلمذ على يديه؛ فقد كان بحرًا في علوم القرآن، والفقه، والعربية، قارئًا ملمًّا بالقراءات ورواياتها وعللها، وفقيهًا عارفًا بأصول مذهبه وفروعه، ولغويًّا ضليعًا في اللغة والنحو والإعراب؛ فإذا اجتمعت هذه العلوم في كنف عالم، مع علو كعبه، وصدق لهجته، وحسن سيرته؛ فحري أن يكثر طلابه ومريدوه.

ومن أشهر تلاميذه:

١ – أبو عمر: أحمد بن محمد بن خالد بن أحمد بن مهدي الكلاعي، القرطبي، المقرئ. لازم مكيًّا، وقرأ عليه، وأكثر من الأخذ عنه. توفي سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة[١٠].

---

(١) انظر: الصلة: ٦٣١/٢، ومعرفة القراء: ٣٩٥/١، والديباج المذهب: ٤٢٥، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢.

(٢) (العبقسي) نسبة إلى عبد القيس. انظر: شذرات الذهب: ١٧٣/٣.

(٣) انظر: الصلة: ٦٣١/٢، ومعرفة القراء: ٣٩٥/١، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وشذرات الذهب: ١٧٣/٣.

(٤) انظر: الصلة: ٦٣١/٢.

(٥) انظر: الصلة: ٦٣١/٢، ومعرفة القراء: ٣٩٥/١، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢.

(٦) انظر: الصلة: ٦٣٢/٢.

(٧) انظر: الصلة: ٦٣٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢.

(٨) انظر: الصلة: ٦٣٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢.

(٩) انظر: معجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، ومعرفة القراء: ٣٩٦/١، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٨/٢.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١١٣/١.

٢ – أبو المطرف: عبدالرحمن بن خلف بن حكم الأندلسي، القرطبي، المعروف بابن البناء. أخذ القراءة عن مكيٍّ. توفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة[١].

٣ – أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن مطرف الكناني، القرطبي، المعروف بالطرفي. لازم مكيًّا، وقرأ بالروايات عليه، وحمل عنه معظم ما عنده من علم. توفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة[٢].

٤ – أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن سعيد المعافري، الأندلسي، الجياني، المعروف بابن الفراء. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة تسع وستين وأربعمائة[٣].

٥ – أبو محمد: عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن عباس[٤] بن شعيب القرطبي. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة[٥].

٦ – أبو طالب: محمد بن مكيّ بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي، القيرواني، القرطبي (ابنه). روى عن أبيه أكثر ما عنده من علم. توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة[٦].

٧ – أبو الوليد: سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجيّ، التجيبي، القرطبي، المالكي، الذهبي. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة[٧].

٨ – أبو عبدالله: محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبدالله بن شريح الرعيني، الإشبيلي. لقي مكيًّا، وروى عنه، وقرأ عليه القراءات، وأجازه مكيٌّ. توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة[٨].

٩ – أبو عبدالله: محمد بن محمد بن أصبغ الأزدي، القرطبي. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٣٦٧/١.

(٢) انظر: معرفة القراء: ٣٩٦/١، وغاية النهاية: ٨٩/٢، ٣٠٩.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٦٣/٢.

(٤) (عياش) بدل (عباس) في معرفة القراء: ٤٣٩/١.

(٥) انظر: معرفة القراء: ٤٣٩/١، وغاية النهاية: ٣٧٧/١.

(٦) انظر: الصلة: ١٩١/٢.

(٧) انظر: معجم الأدباء: ١٣٨٧/٣، والديباج المذهب: ١٩٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٦٠، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٠٨/١، وشذرات الذهب: ٣٤٤/٣.

(٨) انظر: معرفة القراء: ٤٣٤/١، وغاية النهاية: ١٥٣/٢، وشذرات الذهب: ٣٥٤/٣.

سبع وسبعين وأربعمائة[١].

١٠ – أبو محمد: عبدالله بن سهل بن يوسف الأنصاري، الأندلسي، المرسي. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة ثمانين وأربعمائة[٢].

١١ – أبو القاسم: خلف بن مرزوق الأموي، القرطبي. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة خمس وثمانين وأربعمائة[٣].

١٢ – أبو عبدالله: محمد بن عيسى بن فرج التجيبي، المِغَامي[٤]، الطليطلي. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة خمس وثمانين وأربعمائة[٥].

١٣ – أبو عبدالله: محمد بن المفرج بن إبراهيم بن محمد البطليوسي، المعروف بـ(الرَّبَوْيَلُهْ). قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة[٦].

١٤ – أبو بكر: خازم بن محمد بن خازم المخزومي، القرطبي. أخذ القراءات عن مكيٍّ، وروى عنه. توفي سنة ست وتسعين وأربعمائة[٧].

١٥ – أبو الحسين: يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي، المرسي، المعروف بابن البياز. قرأ القراءات على مكيٍّ. توفي سنة ست وتسعين وأربعمائة[٨].

١٦ – أبو محمد: عبدالله بن سعيد بن حكم القرطبي. أخذ القراءات عن مكيٍّ. توفي سنة اثنتين وخمسمائة[٩].

١٧ – أبو محمد: عبدالرحمن بن محمد بن عتاب الجذامي، القرطبي، المالكي. أخذ القراءات

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٩، ٣٠٩.

(٢) انظر: معرفة القراء: ٤٣٦/١، وغاية النهاية: ٤٢١/١، ٣٠٩/٢، وشذرات الذهب: ٣٦٤/٣.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢٧٢/١.

(٤) (المُغَامي) نسبة إلى (مُغَام) حصن بثغر طليطلة، وقيل: نسبة إلى (مُغَامَة) مدينة بالأندلس. انظر: معرفة القراء: ٤٤٤/١، وشذرات الذهب: ٣٧٦/٣.

(٥) انظر: معرفة القراء: ٤٤٣/١، وغاية النهاية: ٢٢٤/٢، ٣٠٩، وشذرات الذهب: ٣٧٦/٣.

(٦) انظر: معرفة القراء: ٤٥٤/١، وغاية النهاية: ٢٦٥/٢، ٣٠٩.

(٧) انظر: معرفة القراء: ٤٤٥/١، وغاية النهاية: ٢٦٩/١، ٣٠٩/٢.

(٨) انظر: معرفة القراء: ٤٤٩/١، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، ٣٦٤، وشذرات الذهب: ٤٠٤/٣.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٤٢٠/١.

عن مكيٍّ. توفي سنة عشرين وخمسمائة[1].

ثقافته ومكانته العلمية:

كانت البيئة التي عاش فيها مكيٌّ تزخر بمظاهر الحضارة وأسباب العلم والثقافة؛ فكل مصر من الأمصار التي نشأ فيها، أوحط رحاله فيها، تعد منارة ثقافية، وجامعة علمية؛ فاستقى مكيٌّ علومه ومعارفه من مصادر أصيلة، وغنية وراسخة، حيث تلقَّى تعليمه في مراحل عمره الأولى في القيروان مسقط رأسه، ووجهة المتعلمين في المغرب العربي؛ فتعلَّم على شيوخها، ثم استكمل مبادئ علومه في مصر التي كانت جوامعها ومساجدها مأرزًا لطالبي العلم، ثم مضى إلى الحجاز وتلقَّى عن علمائها الأفذاذ، وبقي ردحًا من الزمن وهو ينتقل بين القيروان ومصر ومكة، يدرس على علماء هذه الأمصار، ويرتقي في معارج العلم، حتى اشتد عوده، وعلا سهمه؛ فارتحل بعدها إلى القيروان، ومنها انتقل إلى الأندلس، واستقر في قرطبة، يُقرئ الطلاب ويدرسهم في جامعها أيام المظفر بن أبي عامر، ثم تصدَّر للتعليم والخطابة؛ فارتفع فيها كعبه، وظهر أمره، وذاع صيته، وطار ذكره؛ فالتف حوله الخلق من جميع الأمصار.

وكان لابن ذكوان القاضي الفضل في التنويه بمكانة مكيٍّ وتمكُّنه وعلمه؛ حيث أجلسه في الجامع للتعليم والإقراء، وبعد أن علا شأوه، نقله محمد بن هشام المهدي إلى جامع قرطبة، وعهد إليه بالتدريس والإقراء، ثم قلَّده أبو الحزم ابن جهور إمامة وخطابة جامع قرطبة بعد وفاة القاضي يونس بن عبدالله، وبقي مكيٌّ إمامًا وخطيبًا وقارئًا ومعلمًا ومقرئًا في جامع قرطبة، إضافة إلى الكتابة والتصنيف إلى أن توفاه الله[2].

قال عنه صاحبه ومعاصره أبو عمر أحمد بن مهدي، وكان قد لازمه، وأخذ عنه: «كان – نفعه الله– من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن، محسنًا لذلك، مجودًا للقراءات السبع، عالما بمعانيها»[3].

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، والديباج المذهب: ٢٤٦، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٩١/١، ٣٣٨/٢، وشذرات الذهب: ٦١/٤.

(٢) انظر: الصلة: ٦٣١/٢، وإنباه الرواة: ٣١٣/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٢/٦، ومعرفة القراء: ٣٩٥/١، والديباج المذهب: ٤٢٥، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٧/٢، وشذرات الذهب: ٢٦٠/٣.

(٣) الصلة: ٦٣٢/٢.

وقال عنه ابن الجزري منوهًا بمكانته العلمية: «إمام، علامة، محقق، عارف، أستاذ القراء والمجودين»[1].

وليس أدل على ما وصل إليه مكيٌّ من رسوخ قدمه في العلم من تصانيفه التي تصل إلى ثمانين مصنفًا، وتشهد له بصدق على ما حاز من علوِّ الدرجة، وسموِّ المرتبة في العلوم التي برع فيها.

آثاره وجهوده:

اشتهر مكيٌّ بغزارة التصنيف، وكثرة التصانيف؛ إذ بلغت مصنفاته ثمانين مصنفًا ونيّفًا[2]؛ فكان المؤرخون له، والمعنيون بسيرته، يكتفون بذكر طائفة من أشهر كتبه دون أن يحصروها عدًّا، أو يستوعبوها ذكرًا؛ لكثرتها[3]. وكان لعلوم القرآن والقراءات نصيب كبير من هذه التصانيف.

أولا: مصنفاته في التفسير:

الكتب الموجودة[4]:

١ – تفسير المشكل من غريب القرآن على الإيجاز والاختصار[5]. (مطبوع)

٢ – شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله ﷻ[6]. (مطبوع)

٣ – العمدة في غريب القرآن[7].

---

(١) غاية النهاية: ٣٠٩/٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣١٥/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، وغاية النهاية: ٣١٠/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٣٨/٢، وشذرات الذهب: ٢٦١/٣، وهدية العارفين: ٤٧٠/٢.

(٣) انظر: نزهة الألباء: ٢٥٤، وإشارة التعيين: ٣٥٤، والديباج المذهب: ٤٢٥، والبلغة: ٢٢٥، وبغية الوعاة: ٢٩٨/٢، وشذرات الذهب: ٢٦١/٣.

(٤) اعتمدت في كونها موجودة على ما أثبته د. أحمد فرحات في كتابه من ذكر نسخ هذه الكتب مخطوطة، ووصفها، وتحديد أماكن وجودها. انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن د. فرحات: ١٠٩ – ١١٤.

(٥) انظر: هدية العارفين: ٤٧١/٢، ومكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١١٣.

(٦) انظر: إنباه الرواة: ٣١٦/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٤/٦، وهدية العارفين: ٤٧١/٢.

(٧) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١١٣.

٤ – الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه[١]. (مطبوع)

الكتب المفقودة:

١ – اختصار أحكام القرآن – أربعة أجزاء[٢].

٢ – الاختلاف في الذبيح مَنْ هو[٣]؟

٣ – الاختلاف في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا ﴾[٤] – جزء واحد[٥].

٤ – الاستيفاء في قوله ﷻ: ﴿ إِلا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾[٦] في هود – جزء واحد[٧].

٥ – بيان اختلاف العلماء في النفس والروح – جزء واحد[٨].

٦ – بيان الصغائر والكبائر – جزءان[٩].

٧ – تفسير مشكل المعاني والتفسير – خمسة عشر جزءًا[١٠].

٨ – تنزيه الملائكة عن الذنوب وفضلهم على بني آدم – جزء واحد[١١].

٩ – التهجد في القرآن – أربعة أجزاء[١٢].

١٠ – شرح الاختلاف في قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٍ ﴾[١٣] – جزء واحد[١].

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٤) فاطر، الآية: ٣٢.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(٦) هود، الآية: ١٠٧.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(١٠) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(١٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(١٣) المائدة، الآية: ١٠٣.

١١ – شرح اختلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٢] – جزء واحد[٣].

١٢ – شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[٤] – جزء واحد[٥].

١٣ – شرح قوله تعالى: ﴿ مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّتِى ﴾[٦] – جزء واحد[٧].

١٤ – شرح قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾[٨] الآيات الثلاث – جزء واحد[٩].

١٥ – شرح قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾[١٠] – جزءان[١١].

١٦ – شرح قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾[١٢] – جزء واحد[١٣].

١٧ – شرح قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[١٤] – جزء واحد[١٥].

١٨ – شرح معنى الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾[١٦] [١].

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٢) آل عمران، الآية: ٧.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٤) الحج، الآية: ١٣.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٦) النساء، الآية: ٢٣.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(٨) المائدة، الآية: ١٠٦.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(١٠) الأعراف، الآية: ١٧٩.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(١٢) الشعراء، الآية: ٦١.

(١٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(١٤) الذاريات، الآية: ٥٦.

(١٥) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(١٦) يونس، الآية: ٦٥.

١٩ – المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره – أربعة أجزاء[٢].

٢٠ – ما أغفله القاضي منذر ووهم فيه في كتاب (الأحكام) – جزءان[٣].

٢١ – معاني السنن القحطية والأيام – جزء واحد[٤].

٢٢ – منع الوقف على قوله: ﴿ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[٥] – جزء واحد[٦].

ثانيًا: مصنفاته في علوم القرآن:

أ – في القراءات:

الكتب الموجودة[٧]:

١ – الإبانة عن معاني القراءات – جزء واحد[٨]. (مطبوع)

٢ – اختصار الوقف على (كلا) و(بلى) و(نعم) – جزء واحد[٩].

٣ – التبصرة في القراءات السبع – خمسة أجزاء[١٠]. (مطبوع)

٤ – التبيان في اختلاف قالون وورش – جزء واحد[١١].

٥ – الكشف عن وجوه القراءات وعللها – عشرون جزءًا[١٢]. (مطبوع)

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(٥) التوبة، الآية: ١٠٧.

(٦) انظر: إنباه الرواة: ٣/ ٣١٧.

(٧) اعتمدت في كونها موجودة على ما أثبته د. أحمد فرحات في كتابه من ذكر نسخ هذه الكتب مخطوطة، ووصفها، وتحديد أماكن وجودها. انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١١٧ – ١٢٢.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣/ ٣١٧.

(١٠) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(١٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

٦- الياءات المشددة في القرآن والكلام – جزء واحد[١]. (مطبوع)

الكتب المفقودة:

١ – اتفاق القراء – جزء واحد[٢].

٢ – اختصار الألفات – جزء واحد[٣].

٣ – الاختلاف بين أبي عمرو وحمزة – جزء واحد[٤].

٤ – الاختلاف بين قالون وأبي عمرو – جزو واحد[٥].

٥ – الاختلاف بين قالون وابن عامر – جزء واحد[٦].

٦ – الاختلاف بين قالون وابن كثير – جزء واحد[٧].

٧ – الاختلاف بين قالون وحمزة – جزء واحد[٨].

٨ – الاختلاف بين قالون وعاصم – جزء واحد[٩].

٩ – الاختلاف بين قالون والكسائي – جزء واحد[١٠].

١٠ – الاختلاف في عدد الأعشار – جزء واحد[١١].

١١ – إصلاح ما أغفله ابن مسرة في قراءات شاذة – جزء واحد[١٢].

١٢ – الانتصاف فيما رده على أبي بكر الأدفوي وزعم أنه غلط فيه في كتاب الإمالة – ثلاثة أجزاء[١٣].

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٦) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(١٠) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(١٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(١٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

١٣ – التذكرة لاختلاف القراء السبعة – جزء واحد[١].

١٤ – التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه – جزءان[٢].

١٥ – شرح التمام والوقف – أربعة أجزاء[٣].

١٦ – شرح رواية الأعشى عن أبي بكر عن عاصم – جزء واحد[٤].

١٧ – شرح الفرق لحمزة وهشام – جزء واحد[٥].

١٨ – قسمة الأحزاب – جزء واحد[٦].

١٩ – منتخب حجة أبي علي الفارسي – ثلاثون جزءًا[٧].

٢٠ – الموجز في القراءات – جزءان[٨].

ب – في إعراب القرآن:

الكتب الموجودة[٩]:

مشكل إعراب القرآن[١٠]. (مطبوع)، وله أكثر من طبعة، وهو الكتاب الذي قامت عليه الدراسة[١١].

ج – في الناسخ والمنسوخ:

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، وهدية العارفين: ٤٧٠/٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣١٦/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٤/٦.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٤/٦، وهدية العارفين: ٤٧١/٢.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٣١٦/٣.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣١٦/٣.

(٦) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣، وهدية العارفين: ٤٧٠/٢.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣١٥/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، وهدية العارفين: ٤٧١/٢.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣١٥/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، وهدية العارفين: ٤٧١/٢.

(٩) لا يوجد لمكيٍّ كتاب غيره في مشكل إعراب القرآن. انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١٢٣-١٢٧.

(١٠) انظر: نزهة الألباء: ٢٥٤، وإنباه الرواة: ٣١٧/٣، وإشارة التعيين: ٣٥٤، والبلغة: ٢٢٥.

(١١) حقق الكتاب كل من ياسين السواس، و د. حاتم الضامن.

الكتب الموجودة[1]:

الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه – ثلاثة أجزاء[2].

الكتب المفقودة:

الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه – جزء واحد[3].

د – في التجويد:

الكتب الموجودة[4]:

١ – الإدغام الكبير في المخارج – جزء واحد[5].

٢ – تمكين المد في (آتى) و(آمن) وما أشبهه[6].

٣ – الرعاية لتجويد القراءة – أربعة أجزاء[7].

الكتب المفقودة:

١ – اختصار الإدغام الكبير على ألف، با، تا، ثا – جزء واحد[8].

٢ – الرسالة إلى أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش – جزءان[9].

٣ – فرش الحروف المدغمة – جزءان[10].

٤ – وجوه كشف اللبس التي لبَّس بها أصحابُ الأنطاكي في المد لورش[11].

هـ – في نظم القرآن وإعجازه[1]:

---

(١) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١٢٧، ١٢٨.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٤) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١٢٨ – ١٣٢.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(٦) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١٣١.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(١٠) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

١ – انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه – أربعة أجزاء[٢].

٢ – بيان إعجاز القرآن[٣].

و – في رسم القرآن وهجائه:

١ – الاختلاف في الرسم من (هؤلاء) والحجة لكل فريق – جزء واحد[٤].

٢ – علل هجاء المصاحف – جزءان[٥].

ثالثًا: مصنفاته في الفقه والفرائض:

١ – بيان العمل في الحج من أول الإحرام إلى الزيارة لقبر النبي ﷺ – جزء واحد[٦].

٢ – الرد على الأئمة فيما يقع في الصلاة من الخطأ واللحن في شهر رمضان وغيره – جزء واحد[٧].

٣ – شرح إيجاب الجزاء على قاتل الصيد في الحرم خطأ على مذهب مالك والحجة في ذلك – جزء واحد[٨].

٤ – شرح العارية والعرية – جزء واحد[٩].

٥ – فرض الحج على من استطاع إليه سبيلا – جزء واحد[١٠].

٦ – المدخل في علم الفرائض – جزء واحد[١١].

٧ – مناسك الحج[١٢].

٨ – الهداية في الفقه[١].

---

(١) الكتابان اللذان صنفهما مكيٌّ في هذا الموضوع مفقودان. انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١٣٣.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٦.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨.

(١٠) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(١٢) انظر: معجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

رابعًا: مصنفاته في المواعظ والرقائق:

١ – تحميد القرآن وتهليله وتسبيحه[٢].

٢ – الترغيب في الصيام – جزء واحد[٣].

٣ – الترغيب في النوافل – جزء واحد[٤].

٤ – دعاء خاتمة القرآن[٥].

٥ – المبالغة في الذكر[٦].

٦ – منتقى الجوهر في الدعاء – جزء واحد[٧].

٧ – الموعظة المنبهة – جزء واحد[٨].

خامسًا: مصنفاته في اللغة والنحو والأدب:

١ – أصول الظاء في القرآن والكلام وذكر مواضعها في القرآن – جزء واحد[٩].

٢ – التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل – جزء واحد[١٠].

٣ – دخول حروف الجر بعضها مكان بعض – جزء واحد[١١].

٤ – الزاهي في اللمع الدالة على أصول مستعمل الإعراب – أربعة أجزاء[١٢].

٥ – شرح (حاجة) و(حوائج) وأصلها – جزء واحد[١٣].

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ٢٧١٣/٦، ومكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ١٣٤.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣١٩/٣.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣.

(٥) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣.

(٦) انظر: إنباه الرواة: ٣١٩/٣.

(٧) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣.

(٨) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣.

(٩) انظر: إنباه الرواة: ٣١٧/٣.

(١٠) انظر: إنباه الرواة: ٣١٧/٣.

(١١) انظر: إنباه الرواة: ٣١٦/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٤/٦.

(١٢) انظر: إنباه الرواة: ٣١٥/٣، ومعجم الأدباء: ٢٧١٤/٦، وهدية العارفين: ٤٧١/٢.

(١٣) انظر: إنباه الرواة: ٣١٨/٣.

٦ – مسائل الإخبار بالذي وبالألف واللام[١].

٧ – الوصول إلى تذكرة كتاب (الأصول) لابن السراج في النحو – جزء واحد[٢].

سادسًا: مصنفاته في التاريخ:

١ – إسلام الصحابة – جزء واحد[٣].

٢ – المنتقى في الأخبار – أربعة أجزاء[٤].

وفاته:

أفلت شمس هذا العالم المحقق الجليل بعد حياة معمورة بخدمة العلم وطالبيه، والانشغال بالإقراء، والتدريس والتصنيف، والخطابة والإمامة، حيث كانت وفاته فجر السبت لسنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ودفن ضحى يوم الأحد لليلتين خلتا من شهر الله المحرم، ودفن في الربض بقرطبة، وصلى عليه ابنه أبو طالب محمد بن مكيٍّ رحمه الله رحمة واسعة[٥].

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٧.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٩.

(٤) انظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٨، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٤، وهدية العارفين: ٢/٤٧١.

(٥) انظر: الصلة: ٢/٦٣٣، وإنباه الرواة: ٣/٣١٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧١٣، وإشارة التعيين: ٣٥٤، ومعرفة القراء: ١/٣٩٦، والديباج المذهب: ٤٢٥، وغاية النهاية: ٢/٣١٠، وبغية الوعاة: ٢/٢٩٨، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/٣٣٨، وشذرات الذهب: ٣/٢٦٠، وهدية العارفين: ٢/٤٧٠.

القسم الأول

الفصل الأول

الفصل الأول

مصادر مكيّ في مسائل التصريف:

لمكيٍّ في كتابه (المشكل) ضربان من المصادر استقى منهما مادته العلمية في المسائل التصريفية التي جرى بحثها ودراستها والوقوف عليها، وهما:

- الضرب الأول:

مصادر صرّح مكي في (المشكل) بالأخذ عنها، والنقل منها، والإفادة من أقوال أصحابها وآرائهم؛ فذكر تلك الأقوال والآراء معزوّة إلى قائليها، وهم جلّة من علماء النحو واللغة، وهم[١]:

١ – الخليل: (أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت سنة ١٧٥هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في ثلاثة مواضع:

- إن أصل اسم الجلالة (الله): (وِلاه)، على وزن (فِعَال)، ثم أبدلت الواو فيه همزة؛ فقيل فيه: (إلاه)[٢].
- إن (الصدود) اسم للمصدر، والمصدر هو (الصَّدّ)[٣].
- إن (أشياء) اسم جمع على وزن: (لَفْعَاء) بعد أن قلبت الهمزة إلى مكان الشين؛ لاستثقال الجمع بين همزتين بينهما ألف في كلمة واحدة[٤].

٢ – سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت سنة ١٨٠هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في ستة مواضع:

- إن الأصل في (الناس): (أناس)، ثم حُذفت منه الهمزة، وعوض عنها الألف واللام[٥].
- إن (أَوَّل) على وزن: (أَفْعَل) اسم لم ينطق منه بفعل؛ لاجتماع الواوات فيه؛ ففاؤه وعينه واو[٦].

---

(١) سأذكر العلماء مرتبين ترتيبًا زمنيًا حسب تاريخ وفاتهم.

(٢) انظر: المشكل: ٣١، والبحث: ١٣٢.

(٣) انظر: المشكل: ١٨١، والبحث: ١٦٢.

(٤) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(٥) انظر: المشكل: ٤٥، ٨١٥، والبحث: ١٤١.

(٦) انظر: المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

- إن النون في (شيطان) أصلية وليست بزائدة؛ لأنه مأخوذ من الفعل: شَيْطَنْتُهُ فتَشَيْطَن[1].
- إن (أشياء) اسم جمع على وزن: (لَفْعَاء) بعد أن قلبت الهمزة إلى مكان الشين، لاستثقال الجمع بين همزتين بينهما ألف في كلمة واحدة[2].
- إن (أَشُدًّا) جمع على وزن: (أَفْعُل)، مفرده: (شِدَّة) على وزن: (فِعْلَة)[3].
- إن النون فتحت في الحروف المقطعة في أوائل السور، في قوله تعالى: (ن والقلم وما يسطرون)[4]؛ لالتقاء الساكنين، تشبيهًا لها بـ (أَيْنَ) و(كَيْفَ)[5].

٣ – يونس بن حبيب (أبو عبدالرحمن الضبي البصري، ت سنة ١٨٣هـ): نقل عنه مكي قوله في موضع واحد، وهو جواز التذكير والتأنيث في الأنعام[6].

٤ – الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة، ت سنة ١٨٩هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في أربعة مواضع:
- إن (ناسًا) و(أناسًا) لغتان للعرب في (الناس)[7].
- إن (آلا) يصغر على (أُوَيْل)، ويجمع، فيقال فيه: (آلون)[8].
- إن (أشياء) تجمع تصحيحًا بالألف والتاء، فيقال فيها: (أشياوات)[9].
- إن المحذوف في اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالياء، هي الياء، والواو تبقى دون حذف؛ لأنها تدل على معنى[10].

٥ – الفَرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد، ت سنة ٢٠٧هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في أحد عشر موضعًا:

---

(١) انظر: المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.
(٢) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.
(٣) انظر: المشكل: ٥٠٧، والبحث: ٣٠٧.
(٤) القلم الآية: ١.
(٥) انظر: المشكل: ٦٩٧، والبحث: ٣٥٩.
(٦) انظر: المشكل: ٣٩٨، والبحث: ٤٠٥.
(٧) انظر: المشكل: ٤٥، والبحث: ١٤١.
(٨) انظر: المشكل: ٦٤، والبحث: ٥٥٨.
(٩) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.
(١٠) انظر: المشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

- إن واو الجمع اللاحقة للأفعال إذا لاقت ساكنًا حركت بالضم بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها من الفعل[١].
- إن (أشياء) جمع على وزن: (أَفْعِلاَء)، ومفرده: (شيِّئ) على وزن: (فَيْعِل)[٢].
- جواز التذكير والتأنيث في الوصف (قَرِيب) في غير قرابة النسب، أما في قرابة النسب فلا يجوز فيه مع المؤنث إلا التأنيث[٣].
- جواز التعجب من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية[٤].
- إن (إنسانًا) مفرد (أناسي)، وأصل (أناسي) (أناسين)، ثم أبدل من النون ياءً[٥].
- جواز تأنيث الوصف (عدو) مع المؤنث؛ فيقال: هي عدوة الله[٦].
- جواز فتح الفاء في (بَرَاء) على أنه لفظ يدل على الواحد والجمع[٧].
- إن (النون) فتحت في الحروف المقطعة في أوائل السور، في قوله تعالى: ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾[٨]، تشبيهًا لها بـ (ثُمَّ)[٩].
- إن المحذوف في اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالياء، هي الياء، والواو تبقى دون حذف؛ لأنها تدل على معنى[١٠].
- جواز التذكير والتأنيث في (السماء)[١١].
- إن تصغير (ناس) على (نُوَيْس) دليل على أن أصل (الناس) ليس (أُناس) و(الأُناس)؛

---

(١) انظر: المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

(٢) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(٣) انظر: المشكل: ٢٧٩، والبحث: ٤٣٠.

(٤) انظر: المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.

(٥) انظر: المشكل: ٤٨٩، والبحث: ٣٣٦.

(٦) انظر: المشكل: ٤٩٤، والبحث: ٤١٦.

(٧) انظر: المشكل: ٦٧٨، والبحث: ٣٢٦.

(٨) القلم، الآية: ١.

(٩) انظر: المشكل: ٦٩٧، والبحث: ٣٥٩.

(١٠) انظر: المشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

(١١) انظر: المشكل: ٧١٩، والبحث: ٣٩٣.

إذ لو كان كذلك لقيل في تصغيره: أُنَيْس، وأُنَيِّس[1].

٦ – أبو عبيدة (مَعْمَر بن المثنى التيمي، ت سنة ٢١٠هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضع واحد، وهو جواز تذكير الوصف (قريب) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[2] بناء على تذكير المكان[3].

٧ – الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت سنة ٢١٥هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في سبعة مواضع:

- جواز ضم القاف مع الياء في (قُيل) في الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو، عند بنائه لما لم يسم فاعله[4].
- جواز كسر (الميم) في الحروف المقطعة في أوائل السور منعًا لالتقاء الساكنين[5].
- إن في (القِيام) ثلاث لغات: القِيَام، والقِوَام، والقِيَم[6].
- إن (أشياء) جمع على وزن: (أَفْعِلاء)، ومفرده: (شيء) على وزن: (فَعْل)[7].
- إن (أشياء) تصغر على: (أُشَيّاء)[8].
- جواز تذكير الوصف (قريب) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[9]؛ لأن (الرحمة) بمعنى: المطر[10].
- إن المحذوف في اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالياء هي الياء، والواو تبقى دون حذف؛ لأنها تدل على معنى[11].

---

(١) انظر: المشكل: ٨١٥، والبحث: ١٤١.
(٢) الأعراف، الآية: ٥٦.
(٣) انظر: المشكل: ٢٧٩، والبحث: ٤٣٠.
(٤) انظر: المشكل: ٤٦، والبحث: ٥١١.
(٥) انظر: المشكل: ١٢٦، والبحث: ٣٥٧.
(٦) انظر: المشكل: ١٦٩، البحث: ٤٦٧.
(٧) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.
(٨) انظر: المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.
(٩) الأعراف، الآية: ٥٦.
(١٠) انظر: المشكل: ٢٨٠، والبحث: ٤٣٠.
(١١) انظر: المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

٨ – أبو زيد (سعيد بن أوس الأنصاري، ت سنة ٢١٥هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضع واحد، وهو: إن للفعل (بَنَى) مصدرين سماعيين، هما: بُنيان، وبِنْيَة، إضافة إلى مصدره القياسي: بِنَاء[١].

٩ – المازنيّ (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، ت سنة ٢٤٨هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضعين:

- إن (أشياء) اسم جمع على وزن: (لَفْعَاء)، بعد أن قلبت الهمزة إلى مكان الشين؛ لاستثقال الجمع بين همزتين بينهما ألف في كلمة واحدة[٢].
- اعتراضه على الأخفش الأوسط في تصغير (أشياء) على: (أُشَيّاء)[٣].

١٠ – الزياديّ (أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان، ت سنة ٢٤٩هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضع واحد، وهو: إن (أشياء) جمع على وزن: (أَفْعِلاء)[٤].

١١ – أبو حاتم (سهل بن محمد السجستاني، ت سنة ٢٥٥هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضعين:

- إن (أشياء) جمع على وزن: (أَفْعَال)، ومفرده: (شيء) على وزن: (فَعْل)[٥].
- إن (دَأَبًا) مصدر على وزن: (فَعَل)، وفعله: (دَئِبَ) بكسر الهمزة، و(دَأْبًا) مصدر على وزن: (فَعْل)، وفعله: (دَأَبَ) بفتح الهمزة، والفتح والإسكان في المصدر لغتان عن العرب فيه[٦].

١٢ – الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت سنة ٣١١هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضعين:

- قول رواه عن الخليل، وهو: إن اسم الجلالة (الله) أصله: (وِلاه) على وزن: (فِعَال)، ثم

---

(١) انظر: المشكل: ٣٢٠، والبحث: ٢٠٣.

(٢) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(٣) انظر: المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٤) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(٥) انظر: المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٦) انظر: المشكل: ٣٦٩، والبحث: ١٩٢.

أبدلت الواو همزة لوقوعها مكسورة وهي فاء للكلمة، فقيل فيه (إلاَه)[1].

- إن الضمّ هو الحركة المختارة لواو الجمع اللاحقة للأفعال إذا لاقت ساكنًا؛ لأن الواو ضمير للجمع فضمت كما ضمت النون في (نحن)؛ لأنها ضمير للجمع[2].

١٣ – الأخفش الصغير (أبو الحسن علي بن سليمان، ت سنة ٣١٥هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضع واحد، وهو: إن الوصف (عدوة) إذا لحقته التاء، كان بمعنى: معادية، وإذا جاء (عدو) بدون التاء؛ فهو جار على النسب؛ فلا يؤنث، ولا يثنى أو يجمع[3].

١٤ – ابن كَيْسَان (أبو الحسن محمد بن أحمد، ت سنة ٣٢٠هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضعين:

- تعريف الإشمام والرَّوم، والفرق بينهما[4].
- إن الضمّ هو الحركة المختارة لواو الجمع اللاحقة للأفعال إذا لاقت ساكنًا؛ لأن الضم فيها أخف من الكسر[5].

١٥ – ابن الأنباري (أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمد، ت سنة ٣٢٨هـ): نقل عنه مكيٌّ قوله في موضع واحد، وهو: إن (الناس) جمع لا واحد له من لفظه، وأصله: (نَسْي)، أخرت العين مكان اللام، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقيل فيه: (ناس)[6].

– الضرب الثاني:

مصادر لم يُصرِّح مكيٌّ في (المشكل) بأخذه عنها، أو نقله منها، أو رجوعه إليها، أو ذكر أسماء أصحابها، أو أسماء الكتب التي نقل منها آراءهم وأقوالهم، ويظهر أن غرضه من ذلك كان قصد الإيجاز والاختصار؛ فقد أبان عن هذا القصد في مستهل كتابه؛ فقال: «فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مُشكل الإعراب، وذكر علله، وصعبه، ونادره؛ ليكون خفيف المحمل،

---

(١) انظر: المشكل: ٣١، والبحث: ١٣٢.

(٢) انظر: المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

(٣) انظر: المشكل: ٤٩٤، والبحث: ٤١٦.

(٤) انظر: المشكل: ٤٦، والبحث: ٥١١.

(٥) انظر: المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

(٦) انظر: المشكل: ٨١٥، والبحث: ١٤١.

سهل المأخذ، قريب المتناول، لمن أراد حفظه والاكتفاء به، فليس في كتاب الله ﷻ إعراب مشكل إلا وهو فيه منصوص، أو قياسه موجودٌ فيما ذكرته؛ فمن فهمه كان لما هو أسهل منه -مما تركت ذكره اختصارًا- أَفهمَ، ولِمَا لَمْ أذكره مما ذكرتُ نظيره أبصرَ وأعلمَ»[1]. وبالرجوع إلى كتب العلماء الذين لم يصرِّح مكيٌّ بالأخذ عنهم، أو النقل منهم، يعرف الناظر فيها، والمتأمل لعباراتها، أن ذلك الكتاب ومصنفه كانا مصدرًا من مصادر مكيٍّ في استقاء مادته الصرفية عند مناقشته للمسائل التصريفية التي ضمنها كتابه (المشكل)، يدلك على ذلك التشابه الذي قد وصل إلى حدِّ التطابق بين العبارتين في الكتابين.

ولعلّ كتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ت سنة ٣٣٨هـ، من أبرز الكتب التي اعتمد عليها مكيٌّ في كتابه (المشكل)، ولم يصرِّح بإفادته من الكتاب وصاحبه.

وقد يكون أبو بكر الأدفُويّ[2] الحلقة التي جمعت بين أبي جعفر النحاس ومكيٍّ بن أبي طالب؛ فقد تتلمذ على أبي جعفر، وسمع منه مكيٌّ كثيرًا إبَّان مكوثه في مصر مشتغلا بالعلم والتحصيل.

ويظهر جانب الأخذ والإفادة من (إعراب القرآن) جليًا واضحًا عند مقارنة النصوص التي أوردها مكيٌّ في مناقشة المسائل التصريفية بالنصوص التي في (إعراب القرآن) لأبي جعفر؛ فالنصوص في الكتابين تشابهت إلى حدٍّ يصل إلى التطابق؛ فلا تكاد تفرق بين النصين، أو تميِّز نصًّا من كتاب أحدهما عن الآخر إلا بمشقة.

وسأذكر بضعًا وستين موضعًا من المواضع التي جرى بحثها ودراستها صرفيًا، تشابهت فيها النصوص في (المشكل) مع النصوص في (إعراب القرآن)، أو كادت تتطابق، مما يدل على

---

(١) المشكل: ٢٨.

(٢) أبو بكر: محمد بن علي بن محمد – وقيل: أحمد – الأُدْفوي، بالدال المهملة، أو الأُذْفوي بالذال المعجمة، مقرئ، ومفسر، ونحوي، أخذ النحو عن أبي جعفر النحاس، والقراءة عن أبي غانم المظفر بن أحمد، والحروف عن أحمد ابن جامع، وسعيد بن السكن، وأخذ منه: محمد بن الحسين، والحسن بن سليمان، ومكي بن أبي طالب، وابنه أحمد، صنف كتاب (الاستغناء) في التفسير. ت سنة ٣٨٨هـ.

انظر: إنباه الرواة: ١٨٦/٣، وإشارة التعيين: ٣٣١، ومعرفة القراء: ٣٥٣/١، والبلغة: ٢٠٧، وغاية النهاية: ١٩٨/٢، وبغية الوعاة: ١٨٩/١، وطبقات المفسرين للداودي: ١٩٧/٢، وشذرات الذهب: ١٣٠/٣.

مدى إفادة مكيٍّ في مشكله من الأقوال والآراء الصرفية واللغوية التي ضمَّنها أبو جعفر النحاس كتابه، وهذه المواضع هي[١]:

- جمع الوصف الرباعي الذي على وزن: (فَاعِل) على: (فُعَّال)، و(فُعَّل)، وجمع الوصف الثلاثي الذي على وزن: (فَعِل)، و(فَعْل) على: (فُعُول)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعُل)[٢].
- الإعلال بقلب الواو ياء في الفعل المزيد المعتل العين ومصدره[٣].
- الإعلال بقلب الواو ياء في وصف معتل العين على وزن: (فَيْعِل)[٤].
- (فعُول) -بضم الفاء وفتحها- مصدر قياسي أو سماعي للفعل[٥].
- مجيء الوصف على وزن: (فَعِيل) بمعنى: (فاعل) مجردًا من التاء[٦].
- المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الفعل المعتل الفاء بالياء[٧].
- جمع الاسم الثلاثي الذي على وزن: (فَعْل) للكثرة على: (فِعَال)، و(فُعُول)، و(فُعُل)، و(فُعْل)[٨].
- استواء لفظ المذكر والمؤنث في وصف على وزن: (فَاعِل)[٩].
- (أَفْعَال) جمع تكسير لوصف ثلاثي على وزن: (فَعِل)، أو رباعي على وزن: (فَاعِل)[١٠].
- الإعلال بقلب الواو ياء عند اجتماعهما في مصدر لفعل ثلاث معتل العين واللام[١١].
- المصدر القياسي والسماعي واسم المصدر لفعل ثلاثي مضاعف اللام[١٢].

---

(١) سأذكر هذه المواضع مرتبة حسب ورودها في السور القرآنية.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١/١٧٢، والمشكل: ٣٤، ٣٥، والبحث: ٣١٥.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ١/١٧٣، ١٧٤، والمشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ١/١٩٤، والمشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١/٢٠١، والمشكل: ٥٣، والبحث: ١٩٥.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ١/٣٠٦، والمشكل: ١٠٢، والبحث: ٤٣٠.

(٧) انظر: إعراب النحاس: ١/٣٤٣، والمشكل: ١٢١، والبحث: ٢٣٨.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ١/٣٤٩، والمشكل: ١٢٣، والبحث: ٢٨٣.

(٩) انظر: إعراب النحاس: ١/ ٣٧٤، والمشكل: ١٣٨، والبحث: ٤١١.

(١٠) انظر: إعراب النحاس: ١/ ٤٢٧، والمشكل: ١٦٥، والبحث: ٣٠٥.

(١١) انظر: إعراب النحاس: ١/ ٤٦١، والمشكل: ١٧٩، والبحث: ٣٧٣.

(١٢) انظر: إعراب النحاس: ١/ ٤٦٧، والمشكل: ١٨١، والبحث: ١٦٢.

- المصدر القياسي والسماعي واسم المصدر لفعل ثلاثي معتل العين بالواو[١].
- جواز التذكير والتأنيث في (السبيل)[٢].
- المصدر القياسي والسماعي واسم المصدر لفعل ثلاثي صحيح على وزن: (فَعَلَ)[٣].
- مجيء الوصف على وزن: (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مجردًا من التاء[٤].
- المصدر القياسي لفعل ثلاثي صحيح لازم على وزن: (فَعِل)[٥].
- (أَفْعَال) جمع تكسير لاسم ثلاثي معتل اللام بالواو أو الياء[٦].
- جواز التذكير والتأنيث في الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء[٧].
- الإعلال بقلب الواو ياءً في مصدر أو جمع على: (فُعُول) معتل اللام[٨].
- المصدر القياسي لفعل ثلاثي معتل العين بالياء[٩].
- (فِعَالَة) -بكسر الفاء وفتحها- مصدر لفعل ثلاثي معتل الفاء واللام[١٠].
- جمع الاسم الرباعي الصحيح والمضاعف الذي على وزن: (فِعَال) للقلة على: (أَفْعِلَة)، وللكثرة على: (فُعُل)[١١].
- جمع الوصف لمؤنث عاقل وغير عاقل، ولمذكر عاقل على وزن: (فَاعِل) و(فَاعِلَة) للكثرة على: (فَوَاعِل)[١٢].
- المصدر الميمي واسم الزمان والمكان لفعل معتل اللام[١٣].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ١/ ٤٩٠، والمشكل: ١٨٩، والبحث: ١٧٦.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٧٠، والمشكل: ٢٣٨، والبحث: ٣٩٩.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٨٤، والمشكل: ٢٤٦، والبحث: ١٦٥.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ١٣١، ١٣٢، والمشكل: ٢٧٩، ٢٨٠، والبحث: ٤٣٠.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ١٣٤، والمشكل: ٢٨٠، ٢٨١، والبحث: ١٨٩.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٤/ ٢٨٢، والمشكل: ٢٨١، والبحث: ٢٩٦.

(٧) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ١٤٦، والمشكل: ٢٨٥، والبحث: ٤٠٩.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ١٥٠، والمشكل: ٢٨٧، ٢٨٨، والبحث: ٥٠٣.

(٩) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ١٧١، والمشكل: ٢٩٣، ٢٩٤، والبحث: ١٧٨.

(١٠) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ١٩٩، والمشكل: ٣٠٦، والبحث: ٢٠٠.

(١١) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٢٠٤، والمشكل: ٣٠٩، والبحث: ٣١٣.

(١٢) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠، والمشكل: ٣١٨، والبحث: ٣١٨.

(١٣) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٢٨٣، والمشكل: ٣٤٦، والبحث: ٢٢٣.

- استواء لفظ المذكر والمؤنث في وصف على وزن: (مِفْعَال)[1].
- المصدر القياسي لفعل ثلاثي مهموز العين على وزن: (فَعَلَ) و(فَعِلَ)[2].
- جواز التذكير والتأنيث في (اللسان)[3].
- (أَفْعَال) جمع تكسير للقلة لمفرد ثلاثي على وزن: (فِعْل)[4].
- المصدر القياسي والسماعي لفعل ثلاثي معتل العين بالياء[5].
- بناء (أَفْعَل) التفضيل من فعل الوصف منه على: (أَفْعَل) الذي مؤنثه على: (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية[6].
- الإعلال في اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل اللام بالواو[7].
- المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من فعل ثلاثي على وزن: (فَعَلَ)، ومن فعل رباعي على وزن: (أَفْعَلَ)[8].
- استواء لفظ المذكر والمؤنث في وصف على وزن: (فَاعِل)[9].
- مجيء بعض مصادر الأفعال المعتلة العين مصححة[10].
- استواء لفظ المذكر والمؤنث في وصف على وزن: (فَعُول) بمعنى (فَاعِلَة)[11].
- جمع الاسم الصحيح والمضاعف اللام الذي على وزن: (فِعْلَة) للتكسير قياسًا على: (فِعَل)، وسماعًا على: (أَفْعُل)[12].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٢٨٨، والمشكل: ٣٤٩، والبحث: ٤٢٢.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٣٣٢، والمشكل: ٣٦٨، ٣٦٩، والبحث: ١٩٢.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٣٩٩، ٤٠٠، والمشكل: ٣٩٧، والبحث: ٣٩٩.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٤٠٧، والمشكل: ٤٠٠، والبحث: ٢٩٠.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٤١٢، والمشكل: ٤٠٢، والبحث: ١٨٢.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥، والمشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.

(٧) انظر: إعراب النحاس: ٣/ ٢٠، والمشكل: ٤٣٠، والبحث: ٤٨٥.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٣/ ١١٣، والمشكل: ٤٦٧، والبحث: ٢٢٥.

(٩) انظر: إعراب النحاس: ٣/ ١٤٨، والمشكل: ٤٨٣، والبحث: ٤١١.

(١٠) انظر: إعراب النحاس: ٣/ ١٥٠، والمشكل: ٤٨٤، والبحث: ٥٣٢.

(١١) انظر: إعراب النحاس: ١٨٣/٣، والمشكل: ٤٩٣، ٤٩٤، والبحث: ٤١٦.

(١٢) انظر: إعراب النحاس: ٢٣١/٣، والمشكل: ٥٠٧، والبحث: ٣٠٧.

- جواز التذكير والتأنيث في (السلطان)[1].
- مجيء (فَعْلَة) مصدرًا أو اسم فاعل من فعل معتل العين بالواو مصحَّحًا غير مُعَلّ[2].
- (فعُول) -بضم الفاء وفتحها- مصدر قياسي أو سماعي للفعل، أو جمع لوصف على وزن: (فَاعِل)[3].
- مجيء الوصف الذي على وزن: (فَعُول) بمعنى: (مَفْعُول) مجردًا من التاء[4].
- (أَفْعَال) جمع تكسير للقلة لمفرد ثلاثي على وزن: (فِعْل)[5].
- مجيء الوصف الذي على وزن: (فَعِيل) بمعنى (فاعل) مجردًا من التاء[6].
- جمع الاسم الثلاثي المعتل العين على وزن: (فَعْل) للتكسير على (أَفْعَال)[7].
- جمع الاسم والوصف الرباعي الذي على وزن: (فَعِيل) للكثرة على (فُعُل)[8].
- جواز التذكير والتأنيث في الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء[9].
- جمع الاسم والوصف الرباعي الذي على وزن: (فَعِيل) للكثرة على (فُعُل)[10].
- إبدال الهاء همزة إبدالا لازمًا[11].
- جمع الاسم والوصف الرباعي الذي على وزن (فَعِيل) للكثرة على: (فُعُل)[12].
- جمع الاسم الثلاثي المضاعف اللام الذي على وزن: (فَعَل) للقلة والكثرة على: (أَفْعَال)[13].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٤/٣، والمشكل: ٥٢٤، والبحث: ٣٩٩.
(٢) انظر: إعراب النحاس: ٣٠٦/٣، والمشكل: ٥٣٤، والبحث: ٥٣٦.
(٣) انظر: إعراب النحاس: ٣٦١/٣، والمشكل: ٥٥١، والبحث: ١٩٥.
(٤) انظر: إعراب النحاس: ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والمشكل: ٥٦٤، والبحث: ٤٢٥.
(٥) انظر: إعراب النحاس: ٦٦/٤، والمشكل: ٥٩٦، والبحث: ٢٩٠.
(٦) انظر: إعراب النحاس: ٧٧/٤، والمشكل: ٥٩٨، والبحث: ٤٣٠.
(٧) انظر: إعراب النحاس: ١٠٠/٤، والمشكل: ٦٠٢، والبحث: ٢٨١.
(٨) انظر: إعراب النحاس: ١٦٨/٤، والمشكل: ٦١٩، والبحث: ٣٢٢.
(٩) انظر: إعراب النحاس: ٢٩١/٤، والمشكل: ٦٥٠، والبحث: ٤٠٩.
(١٠) انظر: إعراب النحاس: ٢٩٣/٤، والمشكل: ٦٥٠، والبحث: ٣٢٢.
(١١) انظر: إعراب النحاس: ٢٩٦/٤، والمشكل: ٦٥١، والبحث: ٥٥٨.
(١٢) انظر: إعراب النحاس: ٤/ ٢٩٣، والمشكل: ٦٥١، والبحث: ٣٢٢.
(١٣) انظر: إعراب النحاس: ٣١٤/٤، والمشكل: ٦٥٧، والبحث: ٢٨٧.

- المصدر القياسي واسم المصدر لفعل ثلاثي صحيح على وزن: (فَعِلَ)[1].
- (أَفْعَال) جمع تكسير للقلة لمفرد ثلاثي على وزن: (فِعْل)[2].
- مجيء بعض الأفعال المعتلة العين مصحَّحة غير معلّة[3].
- بناء اسم الفاعل من فعل غير ثلاثي معتل العين على وزن: (فَعَّل)[4].
- استواء لفظ المذكر والمؤنث في وصف على وزن: (مِفْعَال)[5].
- مجيء المصدر على غير فعله[6].
- الإعلال في اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالياء[7].
- جواز التذكير والتأنيث في (السماء)[8].
- (أَفْعَال) جمع تكسير لمفرد ثلاثي على وزن: (فَعْل)، أو (فَعِل)، أو رباعي على وزن: (فَاعِل)[9].
- المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من فعل ثلاثي مضاعف اللام[10].
- مجيء (التاء) للمبالغة في الوصف، أو لتأنيث الجمع[11].
- جمع الاسم والوصف الرباعي الذي على وزن: (فَعِيل) للكثرة على: (فُعُل)[12].
- (أَفْعَال) جمع تكسير للقلة لمفرد ثلاثي على وزن: (فِعْل)[13].
- المصدر القياسي والسماعي لفعل رباعي صحيح الآخر على وزن: (فَعَّلَ)[14].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٣٣٨/٤، والمشكل: ٦٦٣، والبحث: ١٧٢.
(٢) انظر: إعراب النحاس: ٣٣٢/٤، والمشكل: ٦٦٣، والبحث: ٢٩٠.
(٣) انظر: إعراب النحاس: ٣٨١/٤، والمشكل: ٦٧٢، والبحث: ٥٢٩.
(٤) انظر: إعراب النحاس: ٤٠٧/٤، والمشكل: ٦٧٦، والبحث: ٢٥٥.
(٥) انظر: إعراب النحاس: ٣٨/٥، والمشكل: ٧١١، والبحث: ٤٢٢.
(٦) انظر: إعراب النحاس: ٤٠/٥، والمشكل: ٧١١، والبحث: ٢١٧.
(٧) انظر: إعراب النحاس: ٥٨/٥، والمشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.
(٨) انظر: إعراب النحاس: ٦١/٥، والمشكل: ٧١٩، والبحث: ٣٩٣.
(٩) انظر: إعراب النحاس: ٧٠/٥، والمشكل: ٧٢٣، والبحث: ٣٠١.
(١٠) انظر: إعراب النحاس: ٨١/٥، والمشكل: ٧٢٨، والبحث: ٢٣٥.
(١١) انظر: إعراب النحاس: ٨٢/٥، والمشكل: ٧٢٨، والبحث: ٣٨٥.
(١٢) انظر: إعراب النحاس: ١١٣/٥، والمشكل: ٧٤٠، ٧٤١، والبحث: ٣٢٢.
(١٣) انظر: إعراب النحاس: ١٢٧/٥، والمشكل: ٧٤٥، والبحث: ٢٩٠.
(١٤) انظر: إعراب النحاس: ١٣٣/٥، والمشكل: ٧٤٦، ٧٤٧، والبحث: ٢٠٨.

- الإعلال بقلب الواو ياءً في مصدر على وزن: (فِعَال) لفعل ثلاثي معتل العين بالواو[1].
- المصدر القياسي لفعل رباعي مجرد مضاعف على وزن: (فَعْلَلَ)[2].
- المصدر القياسي لفعل رباعي على وزن: (أَفْعَلَ)، ولفعل ثلاثي على وزن: (فَعِلَ)[3].
- جمع الاسم الثلاثي المعتل العين على وزن: (فَعْل) للتكسير على: (أَفْعَال)[4].

ومن المصادر التي لم يصرِّح مكيٌّ بالإفادة منها، والنقل عن أصحابها، كتاب (الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ؛ فبإمعان النظر في بعض المسائل التصريفية التي بحثت، وجرى الوقوف عليها، نجد تشابهًا كبيرًا بين ما أورده أبو علي الفارسي في كتابه (الحجة) أثناء مناقشته لهذه المسائل التصريفية، وبين ما أورده مكي في كتابه (المشكل)، والتشابه الذي قد يصل إلى حدِّ التطابق دليل نقل اللاحق من سابقه، وإفادته منه. وتتضح إفادة مكيٍّ من سلفه أبي علي الفارسي في موضعين:

أولهما: أصالة النون أو زيادتها في (الشيطان)[5].

ثانيهما: نوع الهمزة في (زكرياء)[6].

والعلم -كما قيل- رحم بين أهله، وقد حصل مثل هذا عند غيره من العلماء، وبمثل هذا حفظت آراء فقدت كتب أصحابها، ولا شك أن الأكمل والأتم أن يشير العالم إلى مصادره وبخاصة المعوّل عليها كثيرًا. هذا ما اتضح لي من خلال جمع مسائل التصريف في المشكل ودراستها.

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٢١٥/٥، ٢١٦، والمشكل: ٧٧٠، والبحث: ٤٦٧.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٥/٥، والمشكل: ٧٩١، ٧٩٢، والبحث: ٢١٣.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٢٩٤/٥، والمشكل: ٨٠٤، والبحث: ٢٠٤.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٣٠٣/٥، والمشكل: ٨٠٩، والبحث: ٢٨١.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٢٢/٢، والمشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.

(٦) انظر: حجة أبي علي: ٣٤/٣، والمشكل: ١٣٦، ١٣٧، والبحث: ٣٨٢.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

طريقته في عرض المسائل الصرفية:

١ – طريقته في عرض آرائه:

يُعدّ كتاب (المشكل) لمكيٍّ مصدرًا جامعًا لعلوم القرآن من تفسير وقراءات، ولعلوم العربية من نحو وصرف ولغة ودلالة وأصوات؛ فجاء الكتاب جامعًا لهذه العلوم المختلفة في تصنيفها، المرتبطة بعضها ببعض في تأليف الكلام العربي الفصيح، وجرى مكيٌّ في عرض آرائه التي يعالج فيها المسائل التصريفية في هذا الكتاب على النحو الآتي:

- تناول مكيٌّ المسائل التصريفية في كتابه مرتبة على حسب ورودها في الآيات القرآنية ومواضعها في السور؛ فإذا كان في الآية ما يستدعي مناقشتها والوقوف عندها من جهة التصريف، فإنه يقف عندها، ويناقشها، ويذكر ما يحكمها من قواعد وأحكام صرفية.
- تختلف مناقشته للمسائل التصريفية، ويتنوع تناوله لها، ووقوفه عندها، بين التطويل والتفصيل، وبين الإيجاز والاختصار، أو التوسط والاعتدال؛ فتجد ضربًا من التطويل والتفصيل، وإيراد الآراء والأقوال المختلفة في مناقشته لمسألة صرفية، كما في مناقشته للآتي:
  * (اسم): أصله واشتقاقه واللغات الواردة فيه[١].
  * اسم الجلالة (الله) علم مرتجل أو مشتق[٢].
  * الإعلال بقلب الواو ياء في الفعل المزيد المعتل العين[٣].
  * مواضع دخول همزة الوصل في الكلام وحركتها في كل موضع[٤].
  * (ذُرِّيّة): أصلها، ووزنها، واللغات الواردة فيها[٥].
  * تخفيف الهمزتين المجتمعتين بالقلب أو الحذف في (أشياء)[١].

---

(١) انظر: المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) انظر: المشكل: ٣٠، ٣١، ٣٢، والبحث: ١٣٢.

(٣) انظر: المشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

(٤) انظر: المشكل: ٣٦، والبحث: ٣٧٤.

(٥) انظر: المشكل: ١٣٧، والبحث: ١٤٩.

* الإعلال في اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالياء[٢].

كما تجد ضربًا من التوسط والاعتدال عند مناقشته للآتي:

* أصالة النون وزيادتها في (الشيطان)[٣].
* مجيء الهمزة للتأنيث في (زكرياء)[٤].
* جمع الوصف المؤنث لعاقل وغير عاقل، والوصف المذكر لغير عاقل على وزن: (فَاعِل) و(فَاعِلة) للكثرة على (فَوَاعِل)[٥].
* بناء اسم التفضيل من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية[٦].
* جمع الاسم الصحيح والمضاعف الذي على وزن (فِعْلَة) للتكسير قياسًا على: (فِعَل)، وسماعًا على: (أَفْعُل)[٧].
* جمع الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام، والمعوّض منها التاء شذوذًا جمع مذكر سالما[٨].
* الإعلال بقلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء والسابقة منهما ساكنة[٩].

وتجد ضربًا من الاختصار والإيجاز عند مناقشته للآتي:

* المصدر القياسي والسماعي واسم المصدر لفعل ثلاثي معتل العين بالواو[١٠].
* جمع الاسم الرباعي الذي على (فَاعِل) للتكسير على (أَفْعِلَة) شذوذًا[١١].
* جواز التذكير والتأنيث في (اللسان)[١].

---

(١) انظر: المشكل: ٢٢٠، ٢٢١، والبحث: ٤٥٣.
(٢) انظر: المشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.
(٣) انظر: المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.
(٤) انظر: المشكل: ١٣٦، ١٣٧، والبحث: ٣٨٢.
(٥) انظر: المشكل: ٣١٨، ٣٩٠، والبحث: ٣١٨.
(٦) انظر: المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.
(٧) انظر: المشكل: ٥٠٧، والبحث: ٣٠٧.
(٨) انظر: المشكل: ٥٢١، والبحث: ٣٤٦.
(٩) انظر: المشكل: ٦٥٥، والبحث: ٤٧٤.
(١٠) انظر: المشكل: ١٨٩، والبحث: ١٧٦.
(١١) انظر: المشكل: ٣٢٢، والبحث: ٣١١.

* جمع الاسم والوصف الثلاثي الذي على (فِعْل) للقلة على: (أَفْعَال)[٢].
* المصدر القياسي والسماعي لفعل ثلاثي صحيح على وزن (فَعِلَ)[٣].
* مجيء بعض الأفعال المعتلة العين مصحَّحة غير معلّة[٤].
* بناء المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المضاعف[٥].

- يُعوِّل مكيٌّ كثيرًا على كلمة (قيل) عند ذكره الآراء والأقوال المختلفة أثناء مناقشته للمسائل التصريفية؛ فهو مقلّ في عزوِ الأقوال إلى قائليها، وفي نسبة الآراء إلى المدلين بها، لا سيما في مناقشاته المعتدلة والموجزة لبعض المسائل التصريفية في الكتاب[٦].

- في المسائل التصريفية التي يطيل فيها الوقوف بذكر الآراء والأقوال المختلفة التي قيلت في هذه المسألة، لا يقتصر مكيٌّ على الأخذ من علماء مذهب نحوي دون غيره، أو الإفادة من آراء مدرسة نحوية دون غيرها، بل يورد أقوالا وآراء لعلماء اختلفت مذاهبهم ومدارسهم النحوية، دون أن يَمِيْزَ قول عالم من آخر، أويفضل رأي مدرسة نحوية على أخرى، إلا وفق ما يؤيده السماع أو القياس، ليقر في نفسه قول دون الآخر، بناء على هذا السماع أو القياس[٧].

- يُعنى مكيٌّ باللفظة محل النقاش الصرفي في كتابه؛ فيحدد ما لهذه اللفظة من حكم تصريفي، ويذكر الباب الصرفي الذي سيخضع اللفظة له إن كان من باب التكسير أو التثنية، والتصغير أو النسب، والتذكير أو التأنيث، والإعلال أو الإبدال أو الإدغام، والحذف أو

---

(١) انظر: المشكل: ٣٩٧، والبحث: ٣٩٩.
(٢) انظر: المشكل: ٥٩٦، والبحث: ٢٩٠.
(٣) انظر: المشكل: ٦٦٣، والبحث: ١٧٢.
(٤) انظر: المشكل: ٦٧٢، والبحث: ٥٢٩.
(٥) انظر: المشكل: ٧٢٨، والبحث: ٢٣٥.
(٦) انظر: المشكل: ٢٤٦، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣٦٩، ٤٤٣، ٥٢٥، ٧١١، ٧٤٧، ٧٩١، والبحث: ١٦٥، ١٦٩، ١٧٨، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٧، ٣٩١.
(٧) انظر: المشكل: ٣٠، ٣١، ٤٩، ٧٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٨٣، ٥٠٧، ٥٦٤، ٧١٨، والبحث: ١٢٧، ١٣٢، ١٨٢، ٢٢١، ٢٦٦، ٣٠٧، ٤١١، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٧٨، ٤٩٣.

الزيادة، والمصادر أو الأفعال أو المشتقات، وغير ذلك من الأبواب الصرفية المختلفة[1].

- يكثر مكيٌّ أثناء مناقشته للجانب الصرفي في كلمة ما من سوق مثالٍ على غرار اللفظة التي هو بصدد بحثها وبيانها، حتى يفهم القارئ المراد فهمًا صحيحًا دون لبس، ويقف على ضبط الكلمة ضبطًا سليمًا دون خلط، يتضح ذلك في مثل:

قوله: «والوَقود بالفتح: الحطب، وبالضم: المصدر، وهو التوقُّد، كالوضوء، بالفتح: الماء، وبالضم: المصدر»[2].

وقوله: «فهو إذًا (فَيْعَلْتُهُ) كـ (بَيْطَرْتُهُ)»[3].

وقوله: «في (نعم) أربع لغات: (نَعِمَ) مثل: (عَلِمَ)»[4].

وقوله: «و(رِهَان) جمع: رَهْن، مثل: بَغْل وبِغَال، ومن قرأ (فرُهُن)؛ فهو جمع: رِهَان، مثل: كِتَاب وكُتُب»[5].

وقوله: «ويجوز أن يكون واحدهم: (بَرًّا)، وأصله: بَرِر، مثل: كَتِف»[6].

وقوله: «(قِيَمًا) من قرأه بغير ألف جعله جمع (قِيْمَة)، كـ: دِيْمَة ودِيَم»[7].

وقوله: «(أَشْيَاء): أَفْعَال، جمع شيء، كـ: بَيْت وأَبْيَات»[8].

وقوله: «(حَرِجًا)؛ لأنه جعله اسم فاعل، كـ: دَنِف، وفَرِق»[9].

وقوله: «جعله جمع (أَلْف)، جمع (فَعْلا) على: (أَفْعُل)، كـ: فَلْس وأَفْلُس»[10].

وقوله: «وزنه (أَفْعِلَة) جمع (شحيح)، مثل: رَغِيْف وأَرْغِفَة»[1].

---

(١) انظر: المشكل: ٣٠، ٣٦، ٥٣، ٦٤، ١٠٢، ١٧٧، ١٨١، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣٤٦، ٣٦٩، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٤٣، ٤٦٧، ٥٤٤، ٦٠٢، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٩٦، ٧١٧، ٧٨٦، ٨٠٩، والبحث: ١٢٧، ١٣٢، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٣٤، ٣٧٤، ٣٩٩، ٤٠٩، ٤٣٠، ٤٧٨، ٥٠٣، ٥١٧، ٥٥٨.

(٢) المشكل: ٥٣، والبحث: ١٩٥.

(٣) المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.

(٤) المشكل: ١١٨، والبحث: ٥٧٢.

(٥) المشكل: ١٢٣، والبحث: ٢٨٣.

(٦) المشكل: ١٦٥، والبحث: ٣٠٥.

(٧) المشكل: ١٦٨، والبحث: ٥٠٠.

(٨) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٩) المشكل: ٢٥٣، والبحث: ١٨٦.

(١٠) المشكل: ٢٩٧، والبحث: ٢٧٩.

وغير هذه الأمثلة كثير في كتابه[٢].

- يرشد مكيٌّ في بحثه للمسائل التصريفية إلى الأصل الذي كان للكلمة قبل أن يطرأ عليها تغيير تبعًا للقاعدة الصرفية، وما آلت إليه بعد إخضاعها لتلك القاعدة، ويصحب ذلك – غالبًا– وزن للكلمة قبل حدوث التغيير فيها وبعده.

يتضح ذلك في مثل:

قوله: «(نستعين) وزنه: نَسْتَفْعِل، وأصله: نَسْتَعْوِن؛ لأنه من العون»[٣].

وقوله في (صَيِّب): «أصله: صَيْوِب، على وزن: فَيْعِل، ثم أدغمت الواو في الياء»[٤].

وقوله: « (ذُرِّيَّة) وزنها: فُعُّولة، من: ذَرَأَ اللهُ الخلقَ، وكان أصلها على هذا: ذروءة»[٥].

وقوله: « (تحيّة) وزنها: تَفْعِلَة، وأصلها: تَحْيِيَة»[٦].

وقوله في (أئمة): «وزن (أئمة): أَفْعِلَة؛ جمع إمام، كـ: حِمَار وأَحْمِرة، وأصلها: أَأْمِمَة»[٧].

وقوله في (أشحة): «وزنه: أَفْعِلَة، جمع شحيح، مثل: رَغِيف وأَرْغِفَة، ولكن نقلت حركة الحاء الأولى على الشين، وأدغمت في الحاء الثانية، وأصله: أَشْحِحَة»[٨].

وقوله في (مَعِين): «يجوز أن تكون (معين) (فَعِيْلا) من: مَعَنَ الماءُ، إذا كثر، ويجوز أن يكون (مَفْعُولا) من العين، وأصله: مَعْيُون»[٩].

وغيرها من الأمثلة[١٠].

---

(١) المشكل: ٥٣٤، والبحث: ٣٣٠.

(٢) انظر: المشكل: ١٣٠، ٢٢٠، ٢٨٧، ٣٠٩، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٠٧، ٥٢٤، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٠٤، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٧٢، ٦٧٨، ٧١١، ٧٢٣، ٧٤٥، ٧٤٧، ٧٧٠، والبحث: ١٥٦، ٢٠٨، ٢٥٢، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٩٩، ٤٢٢، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٥٠٣، ٥٢٦، ٥٢٩.

(٣) المشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

(٤) المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

(٥) المشكل: ١٣٧، والبحث: ١٤٩.

(٦) المشكل: ١٨٥، والبحث: ٥٦٧.

(٧) المشكل: ٣٠٩، والبحث: ٣١٣.

(٨) المشكل: ٥٣٤، والبحث: ٣٣٠.

(٩) المشكل: ٦٩٦، والبحث: ٤٧٨.

(١٠) انظر: المشكل: ٤٢، ٤٦، ٦٢، ٦٣، ١١٣، ١٣٧، ١٣٨، ٢٢٠، ٢٦٣، ٢٨٧، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١،

- يبين مكيٌّ أثناء مناقشته لبعض المسائل التصريفية الأصل النحوي الذي تنتمي إليه المسألة؛ فيعرض إلى ذكر حكمها من الأصول النحوية؛ فيبني عليها حكمًا بالقياس المطرِّد، أو غير المطرِّد، أو السماع الذي يعضده القياس، أو السماع الذي لا يسعفه القياس، أو الإجماع، أو الشذوذ، وغيرها من أصول النحو المتفق عليها بين علماء النحو وأصوله، ويستخدم لذلك بعض العبارات، نحو:

«على غير قياس»[١]، «وكان الأحسن لو خفف على القياس أن يقال»[٢]، «وهو قليل»[٣]، «في الكلام كثير»[٤]، «ولكنه شذ عن القياس»[٥]، «فهو شاذ لا يقاس عليه»[٦]، «جاء نادرًا»[٧]، «وهو صفة قليلة النظير»[٨]، «وأتى به على القياس»[٩]، «وكان قياسه»[١٠]، «وأجازوا كلهم»[١١]، «وقد جاءت حروف شاذة»[١٢]، «مما خرج وشذّ عن القياس»[١٣] وغيرها من العبارات[١٤].

٥٢١، ٦٠٤، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٩١، ٧١٢، ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ١٤٩، ٢٧٢، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٦، ٤١٦، ٤٢٥، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥١١، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٤٤، ٥٥٥، ٥٦٧.

(١) المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٣) المشكل: ١٢١، والبحث: ٢٣٨.

(٤) المشكل: ١٢١، والبحث: ٢٣٨.

(٥) المشكل: ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.

(٦) المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

(٧) المشكل: ٤٢٠، والبحث: ٢٢٤.

(٨) المشكل: ٤٧٩، والبحث: ١٥٦.

(٩) المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٥.

(١٠) المشكل: ٦٧٢، والبحث: ٥٢٩.

(١١) المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

(١٢) المشكل: ٧٨٦، والبحث: ٢٢٦.

(١٣) المشكل: ٧٨٧، والبحث: ٢٢٦.

(١٤) انظر: المشكل: ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٨، ١١٧، ١١٨، ١٣٦، ١٦٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤١٠، ٥٢١، ٦٠٤، ٦٥٥، ٦٧٨، ٦٩٦، ٧١٢، والبحث: ١٢٧، ١٣٢، ٢٥٧، ٢٦٦، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٨٢، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٩٨، ٥١١، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٧٢.

- يوظّف مكيٌّ علمه الواسع بالقراءات على اختلاف أضربها: المتواترة، والآحاد، والشاذة وغيرها في الاستشهاد بها على القواعد الصرفية التي تحكم اللفظة التي يعرض لمناقشتها، ويفسح للقراءات مجالا واسعًا في تحويل القاعدات الصرفية من مجرد التنظير والتقعيد إلى مجال التطبيق من خلال هذه القراءات المستشهد بها.

وسأذكر على استشهاده بالقراءات السبعية ثلاثة أمثلة:

* في قوله تعالى: ﴿ فَرِهَـٰن مَّقْبُوضَةٌ ﴾[1]، قال: «و(رِهَان) جمع (رَهْن)، مثل: بَغْل وبِغَال. ومن قرأ: (فرُهُنٌ) وبه قرأ أبو عمرو وابن كثير؛ فهو جمع (رِهَان)، مثل: كِتَاب وكُتُب. ومن أسكن الهاء، فعلى الاستخفاف. وقد قيل: إن (رُهُنًا) جمع (رَهْن)، مثل: سَقْف وسُقُف»[2].
* وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا ﴾[3]، قال: «(المُلْك) مصدر في قراءة من ضم، أو فتح، أو كسر الميم، وهي لغات»[4].
* وفي قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾[5]، قال: «مَنْ قرأ بالتوحيد وفتح الكاف جعله مصدرًا، فلم يجمعه، وأتى به على القياس؛ لأن (فَعَلَ، يَفْعُلُ) قياس مصدره أن يأتي بالفتح، نحو: المَقْعَد، والمَدْخَل، والمَخْرَج. وقيل: هو اسم مفرد للمكان يؤدي عن الجمع. ومَنْ كسر الكاف جعله اسمًا للمكان كالمَسْجِد. وقيل: هو أيضًا مصدر خرج عن الأصل كالمَطْلِع»[6].

وعلى استشهاده بالقراءات الشاذة ثلاثة أمثلة –أيضًا– :

* في قوله تعالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[7]، قال: «ومن العرب من يبدل من الحرف الساكن الذي

---

(١) البقرة، الآية: ٢٨٣.
(٢) المشكل: ١٢٣، والبحث: ٢٨٣.
(٣) طه، الآية: ٨٧.
(٤) المشكل: ٤٤٣، والبحث: ١٦٩.
(٥) سبأ، الآية: ١٥.
(٦) المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٥، ٢٢٦.
(٧) الفاتحة، الآية: ٧.

قبل المشدد همزة؛ فيقول: (ولا الضألين)، وذلك إذا كان ألفًا، وبه قرأ أيوب السختياني، حَرَّك الألف لالتقاء الساكنين، فلم يمكن تحريكها؛ فأبدل منها حرفًا مؤاخيًا لها، قريب المخرج منها، أجلد منها وأقوى وهو الهمزة»[1].

* وفي قوله تعالى: ﴿ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾[2]، قال: «إنما أتى بغير تاء على جهة النسب عند البصريين، والرَّكُوب: ما يُرْكَب بالفتح، والرُّكُوب -بضم الراء-: اسم الفعل. وقرأت عائشة -رضي الله عنها-: (ركوبتهم) بالتاء، وهو الأصل عند الكوفيين؛ ليفرق بين ما هو فاعل، وبين ما هو مَفْعُول؛ فيقولون: امرأة صَبُور، وشَكُور؛ فهذا فاعل، ويقولون: ناقة حَلُوبَة، ورَكُوبَة؛ فيثبتون الهاء في (رَكُوبَة)؛ لأنها مفعولة، وكذلك (حَلُوبَة)، وما أشبهها»[3].

* وفي قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[4]، قال: «هو جمع (بَرِيء)، مثل: كَرِيم وكُرَمَاء. وأجاز أبو عمرو وعيسى بن عمر: (بِرَاء) بكسر الباء، جعلاه مثل: كَرِيم وكِرَام»[5].

- يسمح مكيٌّ في بعض مناقشاته للمسائل التصريفية للغات العرب على اختلافها أن تحتل مكانًا في توجيه الجانب الصرفي للفظة التي هي مدار البحث والمناقشة، مما يدل على عميق علمه بلغات العرب؛ فتجد في تلك المناقشات الصرفية له عبارات تدلك على تعويله على لغات العرب، نحو قوله:

«وفيها لغات»[6]، «في (نعم) أربع لغات»[7]، «فيه ثلاث لغات»[8]، «لغة في حرف

---

(١) المشكل: ٣٨، والبحث: ٥٥٠.

(٢) يس، الآية: ٧٢.

(٣) المشكل: ٥٦٤، والبحث: ٤٢٥.

(٤) الممتحنة، الآية: ٤.

(٥) المشكل: ٦٧٨، والبحث: ٣٢٦.

(٦) المشكل: ٤٦، والبحث: ٥١١.

(٧) المشكل: ١١٨، والبحث: ٥٧٢.

(٨) المشكل: ١٦٩، والبحث: ٤٦٧.

الحلق»[1]، «هما لغتان في مصدر (الولي)»[2]، «والفتح الإسكان في المصدر لغتان»[3]، «على لغة من يُذكِّر»[4]، «على لغة من يؤنِّث»[5]، «وهي لغات»[6]، «إلا أَصْبُعًا في بعض لغاته»[7]، «ومن العرب من يقول: حير عين، على الإتباع»[8]، «على لغة مَنْ قال»[9]، «أتى فيه الكسر لغة»[10]، وغيرها من العبارات[11].

٢- مآخذ على طريقة عرض مكيٍّ للمسائل التصريفية:

بعد الوقوف على طريقة مكيٍّ في عرض آرائه الصرفية، هناك مآخذ أخذت على طريقته في عرضه لهذه الآراء، وهي:

- قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وشحُّ الاستشهاد بالشعر العربي الفصيح؛ ففي المسائل التصريفية التي جرى بحثها والوقوف عليها، لم يستشهد مكيٌّ إلا بجزء من حديث نبوي[12]، وببعض شطر بيت شعري[13].
- الاكتفاء بذكر القول أو الرأي مجردًا عن ذكر قائله أو الكتاب الذي استقى منه مادته الصرفية في كثير من المواضع التي وقف عند جوانبها التصريفية[14].

---

(١) المشكل: ٢٩٠، والبحث: ٥٧٢.

(٢) المشكل: ٣٠٦، والبحث: ٢٠٠.

(٣) المشكل: ٣٦٩، والبحث: ١٩٢.

(٤) المشكل: ٣٩٨، والبحث: ٤٠٥.

(٥) المشكل: ٣٩٨، والبحث: ٤٠٥.

(٦) المشكل: ٤٤٣، والبحث: ١٦٩.

(٧) المشكل: ٥٠٧، والبحث: ٣٠٧.

(٨) المشكل: ٦٦٢، والبحث: ٥٧٣.

(٩) المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

(١٠) المشكل: ٧٨٦، والبحث: ٢٢٦.

(١١) انظر: المشكل: ١١٨، ٢٩٠، ٣٥٥، ٧١٨، ٨٠٤، والبحث: ٢٠٤، ٢٥٧، ٤٧٨، ٥٧٢.

(١٢) انظر: المشكل: ٢٩٠، والبحث: ٥٧٢.

(١٣) انظر: المشكل: ٣١، والبحث: ١٣٢.

(١٤) انظر: المشكل: ٣٦، ٥٣، ٥٨، ١٢٣، ١٣٦، ٣٠٦، ٤٢٠، ٤٦٧، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٩٨، ٦٥٥، ٦٩٦، ٧٠٩، ٧٤٥، ٧٨٦، ٧٩١، والبحث: ١٩٥، ٢٠٠، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٥٢، ٢٨٣، ٣٤٦، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩١، ٤٣٠، ٤٧٤، ٤٧٨، ٥١٧.

- تكرار المسألة التصريفية التي جرى الحديث عنها في أكثر من موضع في كتابه، وهذا يخالف منهجه الذي اختطه لنفسه في تصنيف (المشكل)، وأقره في مقدمة كتابه، وهو انتحاؤه منحى الإيجاز والاختصار[1].

ومن هذا التكرار الذي أُخِذ عليه في مناقشته لبعض المسائل التصريفية، أنه:

* عرض لمناقشة (آل) صرفيًا في ثلاثة مواضع من كتابه:

الأول[2]: في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾[3].

الثاني[4]: في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[5].

الثالث[6]: في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ﴾[7].

* وعرض لمناقشة مجيء الوصف (قَرِيب) على وزن: (فَعِيل) بمعنى: فَاعل، مجردًا من التاء، في ثلاثة مواضع من كتابه:

الأول[8]: في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[9].

الثاني[10]: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[11].

الثالث[12]: في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[1].

---

(١) انظر: المشكل: ٢٨.

(٢) انظر: المشكل: ٦٤، والبحث: ٥٥٨.

(٣) البقرة، الآية: ٤٩.

(٤) انظر: المشكل: ٥٧٢، والبحث: ٥٥٨.

(٥) الصافات، الآية: ١٣٠.

(٦) انظر: المشكل: ٦٥١، والبحث: ٥٥٨.

(٧) القمر، الآية: ٣٤.

(٨) انظر: المشكل: ١٠٢، والبحث: ٤٣٠.

(٩) البقرة، الآية: ٢١٤.

(١٠) انظر: المشكل: ٢٧٩، والبحث: ٤٣٠.

(١١) الأعراف، الآية: ٥٦.

(١٢) انظر: المشكل: ٥٩٨، والبحث: ٤٣٠.

* وعرض لمناقشة استواء لفظ المذكر والمؤنث في (مِدْرَار)، وهو وصف على وزن: (مِفْعَال)، في موضعين من كتابه:

أولهما[٢]: في قوله تعالى: ﴿ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴾[٣].

ثانيهما[٤]: في قوله تعالى: ﴿ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴾[٥].

* وعرض لمناقشة جمع الوصف الرباعي (نَذِير) على وزن: (فَعِيل) للكثرة على (فُعُل)، في ثلاثة مواضع من كتابه:

الأول[٦]: في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٧].

الثاني[٨]: في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴾[٩].

الثالث[١٠]: في قوله تعالى: ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾[١١].

- إغفال ضم النظير إلى نظيره، وجمع الشبيه إلى شبيهه، مع أنه يمكنه الاكتفاء بالإحالة إلى مناقشته لها في بادئ الأمر عند أول ورود للمسألة، كما فعل في بعض مواضع قليلة ليست بالكثيرة[١٢].

ويتضح إغفاله لضم النظير إلى نظيره في الآتي:

---

(١) الشورى، الآية: ١٧.

(٢) انظر: المشكل: ٣٤٩، والبحث: ٤٢٢.

(٣) هود، الآية: ٥٢.

(٤) انظر: المشكل: ٧١١، والبحث: ٤٢٢.

(٥) نوح، الآية: ١١.

(٦) انظر: المشكل: ٦١٩، والبحث: ٣٢٢.

(٧) الأحقاف، الآية: ٢١.

(٨) انظر: المشكل: ٦٥٠، والبحث: ٣٢٢.

(٩) القمر، الآية: ٢١.

(١٠) انظر: المشكل: ٧٤٠، والبحث: ٣٢٢.

(١١) المرسلات، الآية: ٦.

(١٢) انظر: المشكل: ٣٧، ٤٢، ٦٢، ٦٣، والبحث: ٤٧٦، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٤٤.

* فقد عرض لذكر الإعلال في (المستقيم)[1]، ثم أعاد ذكر ذلك عند وقوفه على الإعلال في (محيط)[2].
* وعرض لمناقشة الإعلال بقلب الواو ياء في (صَيِّب)[3]، ثم عرج على ذكر ذلك في مناقشته للإعلال في (قَيِّم)[4].
* وعرض لمناقشة (فعول) بضم الفاء وفتحها في (الوقود)[5]، ثم أعاد ذكر ذلك عند مناقشة لضم الفاء وفتحها في (الغرور)[6].
* وعرض لمناقشة جمع الاسم الثلاثي المعتل اللام للتكسير على وزن: (أَفْعَال) كما في (آناء)[7]، ثم عرج على ذكر ذلك في مناقشته للجمع في (آلاء)[8].
* وعرض لمناقشة بناء المصدر الميمي من الفعل الثلاثي: (فَعَلَ) والرباعي: (أَفْعَلَ) في (مَدْخَل)[9]، ثم أعاد ذكر ذلك عند مناقشته لـ (مَجْرَى)[10].
* وعرض لمناقشة الإدغام والإظهار في (تحيّة)[11]، ثم أعاد ذكر ذلك عند مناقشته لـ (تحلّة)[12]. وغير ذلك من المواضع[13].

٣ – طريقته في الاعتراض:

يظهر للباحث في كتاب (المشكل) قلة اعتراض مكيٍّ على الأقوال والآراء التي ساقها في

---

(١) انظر: المشكل: ٣٧، والبحث: ٤٧٦.
(٢) انظر: المشكل: ٥٠، والبحث: ٤٧٦.
(٣) انظر: المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.
(٤) انظر: المشكل: ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.
(٥) انظر: المشكل: ٥٣، والبحث: ١٩٥.
(٦) انظر: المشكل: ٥٥١، والبحث: ١٩٥.
(٧) انظر: المشكل: ١٥٠، والبحث: ٢٩٦.
(٨) انظر: المشكل: ٢٨١، والبحث: ٢٩٦.
(٩) انظر: المشكل: ١٧٧، والبحث: ٢٢٣.
(١٠) انظر: المشكل: ٣٤٦، والبحث: ٢٢٣، ٢٢٤.
(١١) انظر: المشكل: ١٨٥، والبحث: ٥٦٧.
(١٢) انظر: المشكل: ٦٩١، والبحث: ٥٦٧.
(١٣) انظر: المشكل: ٤٣١، ٤٣٢، ٥٢١، ٦٠٢، ٧٠٩، ٨٠٩، والبحث: ٢٨١، ٣٤٦، ٥٠٣، ٥٠٤.

مناقشته للمسائل التصريفية، وقد يعود السبب في قلة الاعتراض والرد عنده لأمور:

١ – أن طبيعة التصنيف في كتاب (المشكل) تقلِّص من حجم الردود على أقوال العلماء، وتقلل من حيز الاعتراض على آرائهم؛ ذلك لأن مراد مكيٍّ من تصنيف كتابه تفسيرُ مشكل الإعراب وغامضه، والوقوف على علله ونادره بما يقرّبه إلى الأفهام، ويجلّي معناه في الأذهان، فهوفي تصنيفه ينتقي القول البيِّن الذي يخالفه الصواب، ويتجنب القول الموغل في البعد والتعسف والتكلف؛ فيورد للقارئ قولا ورأيًا قد اصطفاه من موسوعته العلمية الثرّة.

٢ – أن كثرة الاعتراض والرد على أقوال العلماء وآرائهم، تخالف المنهج الذي ارتسمه مكيٌّ في تصنيف كتابه (المشكل)، وهو قصده للإيجاز، وطلبه للاختصار.

٣ – قيام مكيٍّ في كثير من المسائل التصريفية في كتابه (المشكل) بدور الراوية الذي يروي عمن تقدمه من العلماء؛ فينقل أقوالهم وآراءهم دون تدخل فيها، أو تعقيب عليها، أو ردٍّ واعتراض لما جاء فيها.

ومع ذلك ظهر اعتراض مكيٍّ على بعض الأقوال والآراء، مصطحبًا في ردِّه واعتراضه دليلا من السماع أو القياس يدفع فيه ذلك القول أو الرأي ويدمغه، ومن أمثلة ذلك:

* اعتراضه على قول الكوفيين إن (اسمًا) مشتق من السمة، والأصل فيه (وسم)، ورد عليهم بتصغير (اسم) على (سُمَيّ)، ولو كان الأصل الذي ذهب إليه الكوفيون صحيحًا؛ لصغِّر على (وُسَيْم)؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولم يقل أحد من العرب أن (اسمًا) يُصغّر على (وُسَيْم)[(١)].
* كذلك اعتراضه على قول الكوفيين: إن المصدر مشتق من الفعل، ورد عليهم بوجود مصادر لا أفعال لها، نحو: وَيْل، و وَيْح، و وَيْس؛ إذ لو كان ما ذهب إليه الكوفيون صحيحًا، لوجد لهذه المصادر أفعال تُشتق منها[(٢)].
* اعتراضه على أن (الشيطان) على وزن: (فَعْلاَن)، مأخوذ من: شَاط، وشَيَّط، والنون فيه

(١) انظر: المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) انظر: المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

زائدة؛ فرد على هذا القول بأن النون في (شيطان) أصلية، والياء فيه زائدة؛ لأن القول بزيادة النون يقضي بأن يكون الفعل منه: (شَيْطَنْتُهُ) على وزن: (فَعْلَنْتُهُ)، وبناء الأفعال على هذا الوزن ليس في كلام العرب؛ إنما الصحيح فيه أن يكون الفعل منه: (شَيْطَنْتُهُ) على وزن: (فَيْعَلْتُهُ) مثل: بَيْطَرْتُهُ، و(شَيْطَان) على وزن: (فَيْعَال)[1].

* اعتراضه على قراءة: (مَيْسُرِهِ)[2] بالإضافة على وزن: (مَفْعُل)، بأنه ليس في كلام العرب (مَفْعُل) بدون التاء، وأن ما جاء عنهم: (مَفْعُلَة) بالتاء، وهو قليل في كلامهم، وأما بناء (مَفْعَل) و(مَفْعَلَة)، فهو كثير الورود في كلام العرب[3].

* اعتراضه على قول الفراء والأخفش والزيادي: إن (أَشْيَاء) جمع على وزن: (أَفْعِلاَء)، مفردها: (شيّئ) ثم خُفِّف؛ فقيل فيه: (شيء)، وردَّ على هذا القول بأن جمع (أَشْيَاء) على (أَفْعِلاَء) لا نظير له؛ فلم يقع في كلام العرب (أَفْعِلاَء) جمعًا لمفرد على: (فَيْعِل)؛ فيكون هذا نظيره، أما جمع (هَيّن) على (أَهْوِناء)؛ فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه[4].

* اعتراضه على قول الفراء والأخفش والزيادي: إن جمع (أَشْيَاء) على: (أَفْعِلاَء) يلزم منه أن يصغروا هذا الجمع على: (شُوَيَّات) أو (شُيَيْئات)؛ لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد، حكمه في التصغير أن يُردَّ إلى واحده، ثم يصغّر على لفظ الواحد، ثم يجمع مصغرًا بالواو والنون للمذكر العاقل، وبالألف والتاء للمؤنث العاقل ولما لا يعقل، و(أَفْعِلاَء) ليس من أبنية القلّة[5].

* اعتراضه على قول أبي حاتم: إن (أَشْيَاء) جمع على وزن: (أَفْعَال)، ومفردها (شيء) على وزن: (فَعْل)؛ بأن الأخذ بهذا القول يلزم منه أن تكون (أشياء) مصروفة في الكلام، والمسموع عن العرب منع (أشياء) من الصرف؛ فقول أبي حاتم جارٍ على القياس في الجمع، وخارج عن القياس في ترك الصرف في (أشياء)؛ إذ لم يقع في كلام العرب مجيء (أَفْعَال)

---

(١) انظر: المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾، البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٣) انظر: المشكل: ١٢١، والبحث: ٢٣٨.

(٤) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(٥) انظر: المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٣، ٤٥٤.

ممنوعًا من الصرف؛ فتكون (أشياء) على هذا الوزن نظيرًا له؛ فتمنع من الصرف[١].

* اعتراضه على أن يكون (بَغيّ) وصفًا على وزن: (فَعِيل)؛ لأنه لو كان الوصف على وزن (فَعِيل) للزمته التاء في المؤنث؛ لأن (فَعِيلا) إذا كان لمؤنث بمعنى (فَاعِل) لزمته التاء، كقولهم: امرأة رحيمة، وعليمة، بمعنى: راحمة، وعالمة؛ فـ (بَغيّ) وصف على وزن: (فَعُول) بمعنى: فاعلة، لتجرده من التاء مع المؤنث[٢].

* اعتراضه على أن يكون (رَيْحَان) على وزن: (فَعْلاَن) من (الرَّوْح)؛ لأنه يلزم من ذلك أن يُقال فيه: (رَوْحَان)؛ إذ لا علة فيه توجب إبدال الواو ياءً، فلما أُجمع على لفظ الياء فيه، علم أن أصله: (رَيْوِحَان) على وزن: (فَيْعِلاَن)، وأبدلت الواو ياءً لاجتماعهما والسابقة منهما ساكنة، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم خُففت الياء المشددة بتسكينها؛ فقيل فيه بَعْدُ: (رَيْحَان)[٣].

* اعتراضه على أن يكون (دَيّار) وصفًا على وزن: (فَعَّال)؛ لأنه يلزم من ذلك أن يُقال فيه: (دَوَّار)؛ لأنه من الفعل: دار، يدور، وليس اللفظ كذلك، وإنما الصحيح فيه أن يكون (دَيَّار) وصفًا على وزن: (فَيْعَال)، وأصله: دَيْوَار، اجتمعت الياء والواو والسابقة منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل فيه: (دَيَّار)[٤].

* اعتراضه على قراءة أبي جعفر: (إِيَّابهم)[٥] بتشديد الياء، وصَرّح بأن في القراءة بتشديد الياء بُعدًا؛ فهو مصدر للفعل المعتل العين بالواو: آبَ، يَؤُوْب، إِيَابًا، وأصل الياء في المصدر واو، ولكن قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وكان يلزم مَنْ ذهب إلى التشديد في المصدر أن يقول: إِوَّابهم؛ لأن عين الكلمة واو، أو يقول: إِيْوَابهم؛ فيبدل من أول المشدَّد ياءً، كما قيل: دِيْوَان، وأصله: دِوَّان[٦].

---

(١) انظر: المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٢) انظر: المشكل: ٤٢٧، والبحث: ٤١٦.

(٣) انظر: المشكل: ٦٥٥، والبحث: ٤٧٤.

(٤) انظر: المشكل: ٧١٢، والبحث: ٤٩٨.

(٥) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾، الغاشية، الآية: ٢٥.

(٦) انظر: المشكل: ٧٧٠، والبحث: ٤٦٧، ٤٦٨.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

موقفه من الأصول النحوية:

أقام مكيٌّ دعائم دراسته للمسائل التصريفية في كتابه (المشكل) على الأصول التي استنبطها العلماء الأوائل، والأدلة التي اعتمدوها في بناء إرثهم النحوي والصرفي واللغوي، وأهم هذه الأصول النحوية أربعة، هي:

١ – السماع أو النقل.

٢ – القياس.

٣ – الإجماع.

٤ – استصحاب الحال.

أولا: السماع:

عرفّه السيوطيُّ بقوله: «ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه محمد ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم وكافر»[(١)].

وسماه الأنباريُّ نقلا[(٢)]، وعرّفه بأنه: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة»[(٣)].

وأجمع علماء العربية على أن للسماع ثلاثة مصادر رئيسة، تعد أدلة قطعية يستشهد بها على قواعد نحو اللغة وصرفها، وهي:

١ – القرآن الكريم وقراءاته.

٢ – الحديث النبوي الشريف.

٣ – كلام العرب شعرًا كان أم نثرًا.

---

(١) الاقتراح: ٧٤.

(٢) انظر: الإغراب في جدل الإعراب للأنباري: ٤٥.

(٣) الإغراب: ٤٥.

١ – القرآن الكريم وقراءاته:

يعد كتاب (المشكل) لمكيٍّ واحدًا من أبرز الكتب التي عنيت بتفسير غامض ألفاظ القرآن وبيان مشكل إعرابه، وكان القرآن بقراءاته المختلفة مصدرًا للاستشهاد على مسألة نحوية أو صرفية، ودليلا للاحتجاج به على صحة إعراب كلمة أو صرفها؛ فتنوعت صور الاحتجاج والاستشهاد بالقرآن وقراءاته في كتاب (المشكل)، واستند مكيٌّ على الشواهد القرآنية في إثبات بعض المسائل التصريفية؛ فأخذ استشهاده بالآيات القرآنية الطرق التالية:

أ – استشهد بالآيات القرآنية للإشارة إلى الأصل اللغوي لكلمة يريد بحثها صرفيًّا، كما في قوله: «و (أحصى) أصله مثال ماض، من: أَحْصَى، يُحْصِي، وقد قال الله ﷻ: ﴿ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾[١]، ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾[٢]»[٣].

ب – استشهد بالآيات القرآنية لإيضاح المعنى اللغوي لكلمة قرآنية؛ ليبين نوعها من حيث الجانب الصرفي الذي يريد الوقوف عليه والحديث عنه، كقوله: «ومن أسكن الذال، جاز أن يكون مخففًا من الضم، بمعنى: إعذار وإنذار، كما قال: ﴿ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾[٤] أي: إنذاري لهم، أي: عاقبة ذلك»[٥].

جـ – استشهد بالآيات القرآنية للوقوف على تذكير كلمة أو تأنيثها، كما في قوله:

* «(اللسان) يُذكَّر ويُؤنَّث؛ فمَنْ أنثه قال في جمعه: (أَلْسُن)، ومَنْ ذكره، قال في جمعه: (أَلْسِنَة)، وبذلك أتى القرآن»[٦].
* وقوله: «(الهاء) تعود على الأنعام؛ لأنها تُذكَّر وتُؤنَّث، يُقال: هو الأنعام، وهي الأنعام؛ فجرى الحرف على لغة مَنْ يُذكِّر، والذي في سورة (المؤمنون)[٧] على لغة مَنْ يُؤنث»[١].

---

(١) المجادلة الآية: ٦.

(٢) الجن الآية: ٢٨.

(٣) المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

(٤) الملك الآية: ١٧.

(٥) المشكل: ٧٤٠، والبحث: ٣٢٢.

(٦) المشكل: ٣٩٧، والبحث: ٣٩٩.

(٧) يقصد قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾،

* وقوله: «و(السماء) تُذكَّر على معنى: السقف، وتُؤنَّث أيضًا، والقرآن جاء على التأنيث؛ فقال: ﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾[٢]، ولو أتى على التذكير؛ لقال: سبعة سماوات»[٣].
* وقوله: «إنما ذكّر ﴿ مُّنقَعِرٖ ﴾[٤]؛ لأن النخل تُؤنَّث وتُذكّر؛ فلذلك قال: ﴿ مُّنقَعِرٖ ﴾[٥]، وقال في موضع آخر: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾[٦]، فأنَّث»[٧].

د – استشهد مكيٌّ بالآيات القرآنية لشرح قاعدة صرفية؛ ليستوفي المسألة من كل جوانبها، كقوله:

* «وحُرِّكت الواو في ﴿ ٱشۡتَرَوُا ﴾[٨]؛ لالتقاء الساكنين، واختير لها الضم للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية، نحو: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ ﴾[٩]»[١٠].
* وقوله: «و(فَعُول) –هنا– بمعنى: فَاعِلة، ولذلك أتى بغير هاء؛ لأنه صفة لمؤنث، كما يأتي (فَعُول) بغير هاء للمؤنث، إذا كان بمعنى: مَفْعُول، كقوله تعالى: ﴿ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ ﴾[١١]»[١٢].
* وقوله: «وقد أجمعوا على الجمع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا

المؤمنون الآية: ٢١.

(١) المشكل: ٣٩٨، والبحث: ٤٠٥.

(٢) ورد هذا الشاهد القرآني في: البقرة الآية: ٢٩، وفصلت الآية: ١٢، والطلاق الآية: ١٢، والملك الآية: ٣، ونوح الآية: ١٥.

(٣) المشكل: ٥٩٣، والبحث: ٣٩٣.

(٤) القمر الآية: ٢٠.

(٥) القمر الآية: ٢٠.

(٦) الحاقة الآية: ٧.

(٧) المشكل: ٦٥٠، والبحث: ٤٠٩.

(٨) البقرة الآية: ١٦.

(٩) الجن الآية: ١٦.

(١٠) المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

(١١) يس الآية: ٧٢.

(١٢) المشكل: ٤٢٧، والبحث: ٤١٦.

﴾[1]؛ لأنه غير شيء واحد»[2].

* وقوله: «وأجاز الفرّاء: (بَرَاء) -بفتح الباء- بلفظ الواحد يدل على الجمع، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾[3]»[4].

والقراءات بمختلف أحوالها حجة يحتج بها علماء العربية على قواعدهم النحوية والصرفية واللغوية، قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرِئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أو آحادًا أم شاذًّا»[5].

ولعلم مكيٍّ الواسع والثريِّ في القراءات، حظيت القراءة في مُصنَّفه بنصيب كبير في الاستشهاد بها على إثبات قاعدة صرفية، وجُعلت سبيلا من سبل الاحتجاج على صحة هذه القاعدة؛ فغدا (المشكل) مصدرًا من أهم المصادر التي عُنيت بالقراءات القرآنية والاستشهاد بها لدعم الجوانب الصرفية في كتاب الله ﷻ، وجرى استشهاد مكيٍّ بالقراءات القرآنية على النحو التالي:

أ — استشهد مكيٌّ بالقراءات السبعية والآحاد والشاذة لبيان حكم صرفي، والتدليل على جوازه، كما في:

* استشهاده بقراءة السبعة غير ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ فَرِهَـٰنٌ ﴾[6]، على أن (رِهَانًا) جمع قياسي على وزن: (فِعَال) لمفرد ثلاثي على وزن: (فَعْل) (رَهْن)[7]، واستشهد بقراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ فَرُهُنٌ ﴾[8]، على أن (رُهُنًا) جمع قياسي على وزن: (فُعُل) لمفرد رباعي على وزن: (فِعَال) (رِهَان)[9].

---

(١) النساء الآية: ٥٨.

(٢) المشكل: ٤٦٤، ٤٦٥، والبحث: ٢٤٥.

(٣) الزخرف، الآية: ٢٦.

(٤) المشكل: ٦٧٨، والبحث: ٣٢٦.

(٥) الاقتراح: ٧٥.

(٦) البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٧) انظر: المشكل: ١٢٣، والبحث: ٢٨٣.

(٨) البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٩) انظر: المشكل: ١٢٣، والبحث: ٢٨٣.

* استشهاده بقراءة السبعة غير ابن عامر، ونافع: ﴿ قِيَـمًا ﴾[1]، على أن (قِيَامًا) مصدر أو اسم مصدر للفعل الثلاثي المزيد: أَقَامَ، يُقِيمُ، قِيامًا[2]، واستشهد بقراءة ابن عامر، ونافع: ﴿ قِيَمًا ﴾[3] على أنه مصدر كالقيام[4].
* استشهاده بقراءة السبعة غير نافع: ﴿ مُّدْخَلًا ﴾[5] -بضم الميم وفتح الخاء- على بناء المصدر الميمي القياسي من فعل ثلاثي مزيد (أَدْخَلَ)[6]، واستشهد بقراءة نافع: ﴿ مَدْخَلا ﴾[7] -بفتح الميم والخاء- على بناء المصدر الميمي القياسي من فعل ثلاثي صحيح الآخر، والعين في مضارعه مضمومة: دَخَلَ، يَدْخُلُ، مَدْخَلا[8].
* استشهاده بقراءة السبعة غير عاصم، ونافع: ﴿ حَرَجًا ﴾[9] -بفتح الحاء والراء- على أن (حَرَجًا) مصدر لفعل ثلاثي، أو جمع (حَرَجَة)[10]، واستشهد بقراءة عاصم، ونافع: ﴿ حَرِجًا ﴾[11] -بفتح الحاء وكسر الراء- على أن (حَرِجًا) اسم فاعل، مثل: دَنِف، وفَرِق[12].
* استشهاده بقراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي: ﴿ طَيْف ﴾[13] على أن (طَيْفًا) مصدر للفعل الثلاثي (طَافَ)[14].

---

(١) النساء، الآية: ٥.
(٢) انظر: المشكل: ١٦٩، والبحث: ٤٦٧.
(٣) النساء، الآية: ٥.
(٤) انظر: المشكل: ١٦٩، والبحث: ٤٦٧.
(٥) النساء، الآية: ٣١.
(٦) انظر: المشكل: ١٧٧، والبحث: ٢٢٣.
(٧) النساء، الآية: ٣١.
(٨) انظر: المشكل: ١٧٧، والبحث: ٢٢٣.
(٩) الأنعام، الآية: ١٢٥.
(١٠) انظر: المشكل: ٢٥٣، والبحث: ١٨٦.
(١١) الأنعام، الآية: ١٢٥.
(١٢) انظر: المشكل: ٢٥٣، والبحث: ١٨٦.
(١٣) الأعراف، الآية: ٢٠١.
(١٤) انظر: المشكل: ٢٩٣، والبحث: ١٧٨.

* استشهاده بقراءة السبعة غير حمزة: ﴿ وَلَـٰيَتِهِم ﴾[1] -بفتح الواو- على أن (الوَلاية) مصدر للفعل الثلاثي (وَلِيَ)، يُقال: هو وَلِيٌّ ومَوْلًى بَيِّن الوَلايةَ[2]، واستشهد بقراءة حمزة: ﴿ وِلايَتِهِمْ ﴾[3] -بكسر الواو-، على أن (الوِلاية) مصدر قياسي للفعل الثلاثي (وَلِيَ)، يُقال: هو وَالٍ بَيِّن الوِلاَية[4].
* استشهاده بقراءة السبعة غير حمزة، والكسائي: ﴿ مُجْرَاهَا ﴾[5] -بضم الميم وفتح الراء- على بناء المصدر الميمي واسم الزمان والمكان القياسية من فعل ثلاثي مزيد: (أَجْرَى)[6]، واستشهد بقراءة حمزة والكسائي: ﴿ مَجْرَاهَا ﴾[7] -بفتح الميم والراء- على بناء المصدر الميمي واسم الزمان والمكان القياسية من فعل ثلاثي معتل اللام: جَرَى، يجري، مَجْرَى[8].
* استشهاده بقراءة السبعة غير عاصم: ﴿ دَأْبًا ﴾[9] -بتسكين الهمزة- على أن (دَأْبًا) مصدر للفعل الثلاثي المهموز العين (دَأَبَ)[10]، واستشهد بقراءة حفص عن عاصم: ﴿ دَأَبًا ﴾[11] -بفتح الهمزة- على أنه مصدر للفعل الثلاثي المهموز العين (دَئِبَ)، أو اسم مصدر له[12].
* استشهاده بقراءة السبعة غير عاصم: ﴿ لِمُهْلَكِهِم ﴾[13] -بضم الميم وفتح اللام- على بناء المصدر الميمي واسم الزمان القياسيين من فعل ثلاثي مزيد (أَهْلَكَ)[14]، واستشهد بقراءة

---

(١) الأنفال، الآية: ٧٢.
(٢) انظر: المشكل: ٣٠٦، والبحث: ٢٠٠.
(٣) الأنفال، الآية: ٧٢.
(٤) انظر: المشكل: ٣٠٦، والبحث: ٢٠٠.
(٥) هود، الآية: ٤١.
(٦) انظر: المشكل: ٣٤٦، والبحث: ٢٢٣، ٢٢٤.
(٧) هود، الآية: ٤١.
(٨) انظر: المشكل: ٣٤٦، والبحث: ٢٢٣.
(٩) يوسف، الآية: ٤٧.
(١٠) انظر: المشكل: ٣٦٩، والبحث: ١٩٢.
(١١) يوسف، الآية: ٤٧.
(١٢) انظر: المشكل: ٣٦٩، والبحث: ١٩٢.
(١٣) الكهف، الآية: ٥٩.
(١٤) انظر: المشكل: ٤٢٠، والبحث: ٢٢٤.

عاصم برواية أبي بكر: ﴿ لِمَهْلَكِهِم ﴾[1] -بفتح الميم واللام- على بناء المصدر الميمي القياسي من فعل ثلاثي صحيح الآخر، والعين في مضارعه مكسورة: هَلَكَ، يَهْلِكُ، مَهْلَكًا[2].

* استشهاده بقراءة السبعة: ﴿ مُنزَلاً ﴾[3] -بضم الميم وفتح الزاي- على بناء المصدر الميمي واسم المكان القياسيين من فعل ثلاثي مزيد (أَنْزَلَ)[4]، واستشهد بقراءةٍ لعاصم برواية أبي بكر: ﴿ مَنزِلا ﴾[5] -بفتح الميم وكسر الزاي- على بناء اسم المكان القياسي من فعل ثلاثي صحيح الآخر، والعين في مضارعه مكسورة: نَزَلَ، يَنْزِلُ، مَنْزِلا[6].
* استشهاده بقراءة السبعة غير ابن عامر: ﴿ كِسَفًا ﴾[7] -بكسر الكاف وفتح السين- على أنه جمع قياسي على وزن: (فِعَل)، ومفرده: (كِسْفَة) على وزن: (فِعْلَة)[8]، واستشهد بقراءة ابن عامر: ﴿ كِسْفًا ﴾[9] -بكسر الكاف وسكون السين- على التخفيف في هذا الجمع[10].
* استشهاده بقراءة حمزة: ﴿ مَسْكَنِهِم ﴾[11] -بفتح الميم والكاف- على الإفراد، على بناء المصدر الميمي القياسي من فعل ثلاثي صحيح الآخر، والعين في مضارعه مضمومة: سَكَنَ، يَسْكُنُ، مَسْكَنًا[12]، واستشهد بقراءة الكسائي: ﴿ مَسْكِنِهِمْ ﴾[13] -بفتح الميم وكسر

---

(١) الكهف، الآية: ٥٩.
(٢) انظر: المشكل: ٤٢٠، والبحث: ٢٢٤.
(٣) المؤمنون، الآية: ٢٩.
(٤) انظر: المشكل: ٤٦٧، والبحث: ٢٢٥.
(٥) المؤمنون، الآية: ٢٩.
(٦) انظر: المشكل: ٤٦٧، والبحث: ٢٢٥.
(٧) الروم، الآية: ٤٨.
(٨) انظر: المشكل: ٥٢٤، والبحث: ٣٠٧.
(٩) الروم، الآية: ٤٨.
(١٠) انظر: المشكل: ٥٢٤، والبحث: ٣٠٧.
(١١) سبأ، الآية: ١٥.
(١٢) انظر: المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٥.
(١٣) سبأ، الآية: ١٥.

الكاف- على الإفراد، على أنه اسم للمكان على السماع كالمِسْجِدِ، أو مصدر ميمي خارج عن القياس كالمِطْلِع[1].

* استشهاده بقراءة ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي: ﴿ شَرْبَ ﴾[2] -بفتح الشين- على أن (شَرْبًا) مصدر قياسي للفعل الثلاثي: (شَرِبَ)[3]، واستشهد بقراءة عاصم، ونافع، وحمزة: ﴿ شُرْبَ ﴾[4] -بضم الشين- على أن (شُرْبًا) مصدر سماعي للفعل الثلاثي: (شَرِب)، أو اسم مصدر له[5].

* استشهاده بقراءة السبعة: ﴿ كِذَّابًا ﴾[6] -بكسر الكاف وتشديد الذال مفتوحة- على أن (كِذَّابًا) مصدر سماعي على وزن: (فِعَّال) لفعل ثلاثي مزيد على وزن: (فَعَّلَ)[7].

* استشهاده بقراءة السبعة غير الكسائي: ﴿ مَطْلَعِ ﴾[8] -بفتح الميم واللام- على بناء المصدر الميمي واسم المكان القياسيين من فعل ثلاثي صحيح الآخر، والعين في مضارعه مضمومة: طَلَعَ، يَطْلُعُ، مَطْلَعًا[9]، واستشهد بقراءة الكسائي: ﴿ مَطْلِعِ ﴾[10] -بفتح الميم وكسر اللام- على أنه اسم للمكان على السماع كالمِسْجِد، والمِجْلِس، أو مصدر ميمي شذّ عن القياس، وبُني على السماع[11].

* استشهاده بقراءة السبعة غير ابن عامر: ﴿ لِإِيلَفِ ﴾[12] -بهمزة مشبعة مكسورة بعدها ياء ساكنة- على أن (إِيْلافًا) مصدر قياسي على وزن: (إِفْعَال) للفعل الرباعي (آلَفَ) على

---

(١) انظر: المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٦.

(٢) الواقعة، الآية: ٥٥.

(٣) انظر: المشكل: ٦٦٣، والبحث: ١٧٢.

(٤) الواقعة، الآية: ٥٥.

(٥) انظر: المشكل: ٦٦٣، والبحث: ١٧٢.

(٦) النبأ، الآية: ٢٨.

(٧) انظر: المشكل: ٧٤٦، والبحث: ٢٠٨.

(٨) القدر، الآية: ٥.

(٩) انظر: المشكل: ٧٨٦، والبحث: ٢٢٦.

(١٠) القدر، الآية: ٥.

(١١) انظر: المشكل: ٧٨٧، والبحث: ٢٢٦.

(١٢) قريش، الآية: ١.

وزن: (أَفْعَلَ)[1]، واستشهد بقراءة ابن عامر: ﴿ لِإِلَاف ﴾[2] -بهمزة مكسورة ليس بعدها ياء- على أن (إِلَافًا) مصدر قياسي على وزن: (فِعَال) للفعل الرباعي (آلَفَ)، على وزن: (فَاعَلَ)، أو مصدر آخر للفعل الثلاثي على وزن: (فِعَال): (أَلِفَ، يَأْلَفُ، إِلْفًا، وإِلَافًا)[3].

ب – جمع مكيٌّ في استشهاده بين أكثر من قراءة مختلفة الحكم؛ ليتخذ من اجتماع القراءات دليلا على بناء حكم صرفي جائز، كما في:

* جمعه بين قراءة السبعة: ﴿ وَقُودُهَا ﴾[4] -بفتح الواو-، وقراءة الحسن، ومجاهد، وطلحة بن مُصرِّف، وأبي حيوة، وعيسى الهمداني: ﴿ وُقُوْدُهَا ﴾[5] -بضم الواو-؛ ليدلل على أن (فُعُولا) -بضم الفاء- مصدر قياسي للفعل الثلاثي اللازم (وَقَدَ)، و(فَعُولا) -بفتح الفاء- مصدر سماعي للفعل، أو أن يكون (فُعُول) -بضم الفاء- مصدر للفعل، و(فَعُول) -بفتح الفاء- الاسم من ذلك الفعل[6].
* جمعه بين قراءة السبعة: ﴿ نَكِدًا ﴾[7] -بفتح النون وكسر الكاف-، وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿ نَكَدًا ﴾[8] -بفتح النون والكاف-، وقراءة طلحة بن مُصرِّف: ﴿ نَكْدًا ﴾[9] -بفتح النون وسكون الكاف-؛ ليدلل على جواز أن يكون (نَكِد) -بكسر الكاف- اسمًا للفاعل من فعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ) (نَكِدَ)، أو أن يكون (نَكَد) -بفتح الكاف- مصدرًا قياسيًا لهذا الفعل، والقراءة بتسكين الكاف (نَكْد) دليل على جواز التخفيف في الاسم الثلاثي المكسور العين[10].

---

(١) انظر: المشكل: ٨٠٤، والبحث: ٢٠٤.

(٢) قريش، الآية: ١.

(٣) انظر: المشكل: ٨٠٤، والبحث: ٢٠٤.

(٤) البقرة، الآية: ٢٤.

(٥) البقرة، الآية: ٢٤.

(٦) انظر: المشكل: ٥٣، ٥٥١، والبحث: ١٩٥.

(٧) الأعراف، الآية: ٥٨.

(٨) الأعراف، الآية: ٥٨.

(٩) الأعراف، الآية: ٥٨.

(١٠) انظر: المشكل: ٢٨٠، والبحث: ١٨٩.

* جمعه بين قراءة السبعة: ﴿ بُرَءَٰٓؤُا ﴾[1] -بضم الباء وفتح الراء ثم ألف بين همزتين-، وقراءة عيسى بن عمر: ﴿ بِرَاء ﴾[2] -بكسر الباء وفتح الراء-؛ ليدلل على جواز جمع الوصف الرباعي الصحيح الذي على وزن: (فَعِيْل) للتكسير قياسًا على وزنين، هما: (فُعَلاَء) (بُرَآء)، و(فِعَال) (بِرَاء)[3].
* جمعه بين قراءة السبعة: ﴿ زِلْزَالَهَا ﴾[4] -بكسر الزاي-، وقراءة عاصم الجحدري: ﴿ زَلْزَالَهَا ﴾[5] -بفتح الزاي-؛ ليدلل على جواز فتح الفاء في مصادر الأفعال الرباعية المجردة المضاعفة؛ فيقال فيها: (فِعْلاَل) على القياس، و(فَعْلاَل) على السماع، أو أن يكون (فِعْلاَل) -بكسر الفاء- المصدر لهذا الضرب من الأفعال، و(فَعْلاَل) -بفتح الفاء- الاسم لها[6].

ج – استشهد مكيٌّ بالقراءة السبعية والشاذة؛ ليشير إلى مذهب علماء مدرسة نحوية في المسألة الصرفية، ويدعم الحكم الصرفي الذي ذهبوا إليه، كما في:

* استشهاده بقراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع: ﴿ قَيِّمًا ﴾[7]؛ ليشير إلى ما ذهب إليه البصريون في أن الأصل في الوصف (قَيِّم): (قَيْوِم) على وزن: (فَيْعِل)، ثم أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء[8].
* استشهاده بقراءة السبعة: ﴿ ضَيِّقٍ ﴾[9] -بفتح الضاد-؛ ليشير إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أن (الضَّيق) -بفتح الضاد- يكون في القلب والصدر، و(الضِّيْق) -بكسر الضاد-

---

(١) الممتحنة، الآية: ٤.
(٢) الممتحنة، الآية: ٤.
(٣) انظر: المشكل: ٦٧٨، والبحث: ٣٢٦.
(٤) الزلزلة، الآية: ١.
(٥) الزلزلة، الآية: ١.
(٦) انظر: المشكل: ٧٩١، والبحث: ٢١٣.
(٧) الأنعام، الآية: ١٦١.
(٨) انظر: المشكل: ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.
(٩) النحل، الآية: ١٢٧.

يكون في الثوب والدار وغيرهما من الأمور المحسوسة[١].

* استشهاده بقراءة عائشة، وأُبيّ بن كعب -رضي الله عنهما-: ﴿ رَكُوْبَتُهُمْ ﴾[٢]، وهي قراءة شاذة؛ ليشير إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أن الوصف الذي على وزن: (فَعُول) يجرد من التاء إذا كان بمعنى: فاعل؛ فيقال: امرأة صَبُور، وشَكُور، وتلحقه التاء إذا كان بمعنى: مفعول؛ فيقال: ناقة حَلُوبة، ورَكُوبة؛ ليفرق في الوصف الذي على وزن (فَعُول) بين ما كان منه بمعنى فاعل، وما كان منه بمعنى مفعول[٣].

د – استشهد مكيّ بالقراءة السبعية على تجويز وجه صرفي بعيد عند الصرفيين، كما في:

* استشهاده بقراءة حمزة، والكسائي، وحفص: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾[٤] -بضم السين-، وضمُّ السين في الفعل (سُعِدوا) بعيد عند أكثر النحويين والصرفيين[٥].
* استشهاده بقراءة حمزة: ﴿ لَبِثِيْنَ ﴾[٦] -بدون ألف- على تشبيه (اللبث) بما هو خلقة في الإنسان، نحو: حَذِر، وفَرِق؛ فجاء على وزنهما: (فَعِل)؛ وهو بعيد عند اللغويين والصرفيين؛ لأن (اللبث) ليس مما يكون خلقة في الإنسان[٧].

هـ – استشهد مكيٌّ بالقراءات؛ ليشير إلى اختلاف اللغات الواردة في كلام العرب، وتغيُّر بناء الكلمة ووزنها الصرفي تبعًا لكل قراءة، وذلك كما في:

* استشهاده بقراءة ابن كثير، وعاصم، وأبي عمرو، ونافع: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٨] -بكسر النون والعين- حملا على لغة من كسر العين في (نِعم) وأتبع النون بها[٩]، واستشهد بقراءة ابن

---

(١) انظر: المشكل: ٤٠٢، والبحث: ١٨٢.
(٢) يس، الآية: ٧٢.
(٣) انظر: المشكل: ٥٦٤، والبحث: ٤٢٥.
(٤) هود، الآية: ١٠٨.
(٥) انظر: المشكل: ٣٥٥، والبحث: ٢٥٧.
(٦) النبأ، الآية: ٢٣.
(٧) انظر: المشكل: ٧٤٥، والبحث: ٢٥٢.
(٨) البقرة، الآية: ٢٧١.
(٩) انظر: المشكل: ١١٨، والبحث: ٥٧٢..

عامر، وحمزة والكسائي: ﴿ فَنَعِمَّا هِيَ ﴾[1] -بفتح النون وكسر العين- حملا على لغة من جاء بـ (نعم) على الأصل مكسورة العين مثل: (عَلِمَ)، أو أسكن العين استخفافًا؛ فلما اتصلت بالمدغم بعدها، كسر العين منعًا لالتقاء الساكنين[2].

* استشهاده بقراءة السبعة غير ابن عامر، ونافع: ﴿ قِيَمًا ﴾[3]، وقراءة ابن عامر، ونافع: ﴿ قِيَمًا ﴾[4] على أن المصدر (قيامًا) للعرب فيه ثلاث لغات: القِيَام، والقِوَام، والقِيَم[5].

* استشهاده بقراءة السبعة غير حمزة: ﴿ وَلَيَتِهِم ﴾[6] -بفتح الواو -، وقراءة حمزة: ﴿ وِلايَتِهِمْ ﴾[7] -بكسر الواو- على أنهما لغتان في مصدر الفعل (وَلِيَ)[8].

* استشهاده بقراءة السبعة غير عاصم: ﴿ دَأْبًا ﴾[9] -بسكون الهمزة- وقراءة حفص عن عاصم: ﴿ دَأَبًا ﴾[10] -بفتح الهمزة- على أن الفتح والإسكان لغتان للعرب في المصدر: (دأب)[11].

* استشهاده بقراءة عاصم، ونافع: ﴿ بِمَلْكِنَا ﴾[12] -بفتح الميم-، وقراءة حمزة، والكسائي: ﴿ بِمُلْكِنَا ﴾[13] -بضم الميم-، وقراءة ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ بِمِلْكِنَا ﴾[14] -

---

(١) البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) انظر: المشكل: ١١٨، والبحث: ٥٧٢.

(٣) النساء، الآية: ٥.

(٤) النساء، الآية: ٥.

(٥) انظر: المشكل: ١٦٩، والبحث: ٤٦٧.

(٦) الأنفال، الآية: ٧٢.

(٧) الأنفال، الآية: ٧٢.

(٨) انظر: المشكل: ٣٠٦، والبحث: ٢٠٠.

(٩) يوسف، الآية: ٤٧.

(١٠) يوسف، الآية: ٤٧.

(١١) انظر: المشكل: ٣٦٩، والبحث: ١٩٢.

(١٢) طه، الآية: ٨٧.

(١٣) طه، الآية: ٨٧.

(١٤) طه، الآية: ٨٧.

بكسر الميم- على أنها لغات للعرب في المصدر: (الملك)[1].

هـ - استشهد مكيّ بالقراءة الشاذة لموافقتها القياس أو السماع؛ «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا»[2] كما في استشهاده بقراءة عائشة، وأُبيّ[3] -رضي الله عنهما-: ﴿ رَكُوْبَتُهُمْ ﴾[4]، في حين استبعد قراءة عطاء بن أبي رباح ومجاهد: ﴿ مَيْسُرِهِ ﴾[5] بالإضافة؛ فقال: «من قرأ: (مَيْسُرِهِ) بالإضافة؛ فهو بعيد؛ إذ ليس في الكلام (مَفْعُل)، فأما (مَفْعُلة) فقد جاء في الكلام، وهو قليل»[6].

واستبعد قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿ إِيَّابَهُمْ ﴾[7]؛ فقال: «قرأه أبو جعفر ﴿ إِيَّابَهُمْ ﴾ بتشديد الياء، وفيه بعد؛ لأنه مصدر: آبَ، يؤوبُ، إيابًا، وأصل الياء واو، ولكن قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وكان يلزم مَنْ شدّد أن يقول: إِوَّابهم؛ لأنه من الواو، أو يقول: إيوابهم؛ فيبدل من أول المشدّد ياءً، كما قالوا: ديوان، وأصله: دِوَّان»[8].

٢ – الحديث النبوي الشريف:

ويراد به «أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه»[9].

والعلماء النحويون افترقوا فريقين إزاء الاستشهاد بالحديث النبوي؛ فمنهم مَنْ منع الاستشهاد بالحديث النبوي، ومنهم من أجاز الاستشهاد به في إثبات الأحكام النحوية والصرفية، ومَنْ منع من العلماء ليس رفضًا لكلام النبي ﷺ، بل لأن غالب الأحاديث المنقولة عنه ﷺ كان مرويًا

(١) انظر: المشكل: ٤٤٣، والبحث: ١٦٩.
(٢) الاقتراح: ٧٥.
(٣) انظر: المشكل: ٥٦٤، والبحث: ٤٢٥.
(٤) يس، الآية: ٧٢.
(٥) البقرة، الآية: ٢٨٠.
(٦) المشكل: ١٢١، والبحث: ٢٣٨.
(٧) الغاشية الآية: ٢٥.
(٨) المشكل: ٧٧٠، والبحث: ٤٦٧، ٤٦٨.
(٩) في أصول النحو للأفغاني: ٤٦.

بالمعنى، وتناقلته الأمة باختلاف ألسنة أقوامها؛ فهناك العرب والأعاجم والمولّدون؛ فاختلفت عبارة النص المنقول عن القول الذي تكلم به الرسول ﷺ أفصح العرب قاطبة، لا سيما وأن الحديث النبوي لم يحظ بالتدوين في مراحله الأولى، وإنما أتى تدوين الحديث، والتصنيف فيه، متأخرًا بعض الشيء؛ لذا كان منع الاستشهاد بالحديث موقفًا لأكثر علماء النحو الأوائل، وبعد تدوين الأحاديث الواردة عن الرسول ﷺ وتعقُّب صحة أسانيدها ومتونها، تغير موقف النحويين إزاء الاستشهاد بالحديث النبوي من الرفض إلى القبول المضبوط بضوابط صارمة[1]: «وأما كلامه ﷺ؛ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي»[2].

ويظهر موقف مكيٍّ من الاستشهاد بالحديث جليًا من خلال كتابه (المشكل)؛ فيبدو لقارئه والباحث فيه موقفه المتشدد من الاستشهاد بالحديث النبوي في إرساء القواعد النحوية والصرفية، والاحتجاج به في إثبات الأحكام الإعرابية والصرفية، وليس أدل على ذلك من إيراده ثلاثة أحاديث في كتاب (المشكل)[3]، كان نصيب المسائل الصرفية التي جرى بحثها ودراستها واحدًا من هذه الأحاديث، وهو قوله ﷺ: «إن الله ينهاكم عن قيل وقال»، وهذا القول جزء من حديث للنبي ﷺ ساقه مكيٌّ للاستشهاد به في نقل الفعل من الفعلية إلى الاسمية في معرض كلامه عن اللغات الواردة في (بئس)، حيث قال:

«وقيل: إنه فعل ماضٍ نُقِل إلى التسمية ثم وُصِفَ به، مثل ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال"؛ فنقل (قيل) إلى الأسماء؛ فدخل عليه ما يدخل على الأسماء من الحروف؛ فأصل الياء همزة، وأصله: (بَئِسَ) مثل: عَلِمَ، ثم كسرت الباء للإتباع، وأسكن الهمزة على لغة مَنْ قال في (عَلِمَ): عَلْم، ثم خفف الهمزة، وأبدل منها ياء»[4].

٣ – كلام العرب:

ويقصد به ما تكلم به فصحاء العرب من شعر أو نثر[5]، ويظهر أن مكيًّا في كتابه

---

(١) انظر: الاقتراح: ٨٩ – ٩٩، وخزانة الأدب: ١/ ٩ – ١٥، وأصول النحو د. محمود نحلة: ٤٦ – ٥٧، والحديث النبوي في النحو العربي د. محمود فجال: ٩٩ – ١٣٢، وفي أصول النحو: ٤٦ – ٥٨.

(٢) الاقتراح: ٨٩.

(٣) انظر: المشكل: ٢٩٠، ٣٠٥، ٣١٦، ٧٣٣.

(٤) المشكل: ٢٩٠، والبحث: ٥٧٢.

(٥) انظر: الاقتراح: ١٠٠.

(المشكل) كان مُقلاً في الاستشهاد بكلام العرب شعرًا كان أم نثرًا، وكان نصيب الدراسة الصرفية المقامة على الكتاب بعض شطرٍ من بيت لم يذكره مكيٌّ بتمامه، ولم ينسبه لقائله، وأتى على ذكره والاستشهاد به دعمًا لأحد الأقوال التي أوردها في اشتقاق اسم الله ﷻ، حيث قال: «وقيل: أصله (لاه) ثم دخلت الألف واللام عليه، ولزمتا للتعظيم، ووجب الإدغام؛ لسكون الأول من المثلين، ودلَّ على ذلك قولهم: لهي أبوك، يريدون: لله أبوك؛ فأخّروا العين في موضع اللام لكثرة استعمالهم له، ويدل عليه أيضًا قولهم:

* لاهِ ابنُ عَمِّكَ * يريدون: لله» [1].

ثانيًا: القياس:

أصل مهم من الأصول النحوية والصرفية، ودعامة متينة من الدعائم التي يقيم عليها النحويون أحكام إعراب الكلام وضبط معناه في العربية، وينضِّد عليها الصرفيون قواعد صنعتهم في المفردة اللفظية.

ولا غَرْو أن يوصف به العالم اللغوي أمارة على تمكنه، وعلو كعبه، وحذقه باللغة والنحو والتصريف؛ فقد قيل عن أبي الأسود الدؤلي: «وكان أول من أسّس العربية، وفتح بابَها، وأَنْهَجَ سبيلَها، ووضعَ قياسَها»[2].

وكما قيل عن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وصِنْوه أبي عمرو بن العلاء: «أول مَن بعج النحو، ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلا، وكان ابن إسحاق أشدَّ تجريدًا للقياس، وكان أبو عمروٍ أوسعَ علمًا بكلام العرب ولغاتها»[3].

ونقل المازنيُّ عن الخليل وسيبويه قولهما: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنًى في كلامهم؛ فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ وهذا هو القياس»[4].

---

(١) المشكل: ٣١، والبحث: ١٣٢.

(٢) طبقات الشعراء لابن سلاّم: ٥.

(٣) المصدر السابق: ٦.

(٤) المنصف لابن جني: ١٨٠/٢.

والقياس كما حدَّه أبو البركات الأنباري: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[١]، أو «هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٢]، وحدَّه السيوطي بأنه: «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[٣].

ولأهمية هذا الأصل قام عماد كثير من المسائل النحوية والتصريفية عليه، وعليه عوّل علماء النحو والصرف في إثبات كثير من قواعد الإعراب، ووجوه التصريف في الكلام.

ويرتكز القياس على أربعة أركان: أصل، وفرع، وحكم، وعِلّة؛ فالأصل: هو المقيس عليه، والفرع: هو المقيس، وحكم يُقضى به للمقيس بناءً على علة تجمع بينه وبين المقيس عليه[٤].

وكشأن كثير من المهتمين بعلم النحو والتصريف، عُني مكيٌّ بالقياس عناية جُلَّى، وعوّل عليه في كثير من مسائل التصريف التي ناقشها في كتابه (المشكل)، ويتضح موقفه من القياس فيما يلي:

أ – أكثر مكيٌّ من الاحتجاج بالقياس المستقرأ من كلام العرب، واعتمد عليه كثيرًا في إثبات القواعد الصرفية، ويظهر اعتداده بالقياس كدليل من أدلة الاحتجاج في قوله بعد مناقشته لأصل (الاسم) و (الله):

* «وإنما أشبعنا الكلام في هذين الاسمين؛ ليقاس عليهما شبههما، مما لعلنا نغفل عن ذكره، وكذلك نفعل في كل ما هو مثل هذا؛ فاعلمه»[٥].
* وقوله: «وأصل ﴿ يُؤَّمِنُون ﴾[٦]: يُؤَأْمِنُون، بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي زائدة، فحُذفت الزائدة، لاجتماع همزتين فيه، ولاجتماع ثلاث همزات في الإخبار عن النفس، وأتبعوا سائر الأفعال الملحقة الرباعية هذا الحذف، وإن لم تجتمع فيه همزتان، نحو: يُكْرِم، ويُلْهِي، كما قالوا: (يَعِدُ)؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثم أتبعوا سائر الباب ذلك، وإن لم يكن

---

(١) الإغراب: ٤٥.

(٢) لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري: ٩٣.

(٣) الاقتراح: ٢٠٤.

(٤) انظر: لمع الأدلة: ٩٣، والاقتراح: ٢٠٨.

(٥) المشكل: ٣١، ٣٢، والبحث: ١٣٢.

(٦) البقرة الآية: ٣.

فيه ياء، نحو: تَعِدُ، وتَزِنُ»[1].

* وقوله: «وإنما وجب أن يكون أصل ﴿ يُؤْمِنُون ﴾[2] وشبهه بهمزتين؛ لأن حقَّ هذه الحروف الزوائد أن تتضمن ما كان في الماضي، وقد كان في الماضي همزتان، الأولى زائدة، وذلك قولك: (أَأْمَنَ)، وعلى هذا يقاس ما شابهه وعلته كعلته؛ فقسه عليه»[3].

* وقوله: « و ﴿ هُدًى ﴾[4] اسم مقصور منصرف، وزنه: (فُعَل)، وأصله: هُدَيٌ؛ فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا، والألف ساكنة، والتنوين ساكن؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعًا لفتحة الدال، فلا تتغير في كل الوجوه، وكذلك العلة في جميع ما كان مثله»[5].

* وقوله: «و ﴿ يَقُول ﴾[6] وزنه: (يَفْعُل)، وأصله: يَقْوُل، ثم ألقيت حركة الواو على القاف؛ لأنها قد اعتلت في (قَالَ)، وإنما أذكر لك مثالا من كل صنف؛ لتقيس عليه ما يأتي من مثله؛ إذ لا يمكن ذكر كل شيء أتى منه، كراهة التكرار والإطالة»[7].

* وقوله: «أصله: (تَوْتَقيون) فأدغمت الواو في التاء، بعد أن قلبت تاءً، وألقيت حركة الياء على القاف، وحذفت لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وهو: تَفْتَعِلون، وكذلك نظيره حيث وقع»[8].

* وقوله: «ثم خُفِّفت الهمزة الثانية بأن أبدل منها واوًا، وأُدغمت الأولى فيها، كما قالوا في تخفيف (مَقْرُوْءَة): مَقْرُوَّة، وكان الأحسن لو خفِّف على القياس أن يقال: أَوَل، يلقي حركة الهمزة على الواو، كما قالوا في تخفيف (ضَوْء): ضَوٌّ، ولا تجب علة الواو؛ لأن الحركة

---

(١) المشكل: ٤١، والبحث: ٤٤٩.

(٢) البقرة، الآية: ٣.

(٣) المشكل: ٤١، ٤٢، والبحث: ٤٤٩.

(٤) البقرة، الآية: ٥.

(٥) المشكل: ٤٢، والبحث: ٤٦٢.

(٦) البقرة، الآية: ٨.

(٧) المشكل: ٤٥، والبحث: ٥٢١.

(٨) المشكل: ٥٢، والبحث: ٥٥٥.

عارضة»[1].

* وقوله: «إنما يلزمهم ذلك في التصغير؛ لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد، فحكمه في التصغير أن يُردّ إلى واحده، ثم يصغّر الواحد، ثم يجمع مصغَّرًا بالألف والتاء، وبالواو والنون، إن كان ممن يعقل؛ فـ (أَفْعِلاَء) ليس من أبنية أقل العدد، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة أبنية وهي: (أَفْعَال، وأَفْعِلَة، وأَفْعُل، وفِعْلَة)؛ فهذه تصغّر على لفظها، ولا تُردّ إلى الواحد»[2].

* وقوله: «وقال أبو حاتم: (أَشْيَاء) أَفْعَال، جمع شيء، كـ: بَيْت وأَبْيَات، وكان يجب أن ينصرف، إلا أنه سمع غير مصروف، وهذا القول جارٍ على القياس في الجمع؛ لأن (فَعْلا) يقع جمعه كثيرًا على: (أَفْعَال)»[3].

* وقوله: «وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حذفت من الواحد تخفيفًا لكثرة الاستعمال؛ إذ (شيء) يقع على كل مسمى من عرض أو جسم أو جوهر؛ فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع، وهذا قول حسنٌ جارٍ في الجمع وترك الصرف على القياس، لولا أن التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش»[4].

* وقوله: «فتحت النون لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى بها، لكثرة الاستعمال، ولئلا تجتمع كسرتان، وبعض العرب تكسر النون لالتقاء الساكنين على القياس»[5].

* وقوله: «وعمى العين شيء ثابت كاليد والرجل؛ فلا يتعجب منه إلا بفعل ثلاثي، وكذلك حكم ما جرى مجرى التعجب»[6].

* وقوله: «فإذا صَحَّ أن يقع فعلا ماضيًا، لم يمكن أن يستعمل منه: أفعل من كذا، وإنما يجيء: أَفْعَل من كذا، أبدًا من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي ألبتة، إلا في شذوذ»[7].

* وقوله: «فأما مَنْ قرأه بكسر الدال والهمزة؛ فإنه جعل (فِعِّيلا) من (الدَّرْء)، كبناء: فِسِّيق

---

(١) المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٢) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٣، ٤٥٤.

(٣) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٤) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٥) المشكل: ٣٠٨، ٣٠٩، والبحث: ٣٥١.

(٦) المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.

(٧) المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

من الفسق، وسِكِّير»[1].

* وقوله: «من قرأ بالتوحيد وفتح الكاف، جعله مصدرًا فلم يجمعه، وأتى به على القياس؛ لأن (فَعَلَ، يَفْعُل) قياس مصدره أن يأتي بالفتح، نحو: المَقْعَد، والمَدْخَل، والمَخْرَج»[2].
* وقوله: «الأصل في قياس ﴿ مَطْلَع ﴾[3] فتح اللام؛ لأن اسم المكان والمصدر جميعًا من (فَعَلَ، يَفْعُل): (المَفْعَل)»[4].

ب – اهتم مكيٌّ بوجود الأصل (المقيس عليه) الذي يُحمل عليه الفرع (المقيس)؛ ليأخذ حكمه، ولو كان هذا الأصل المحمول عليه نادرًا أو قليلا في كلام العرب، ويظهر ذلك من قوله:

* «و ﴿ ٱلْخَوَالِفِ ﴾[5] النساء، واحدتها: خَالِفة، ولا تجمع (فَاعِل) على (فَوَاعِل) إلا في شعر أو قليل الكلام، مثل قولهم: فَارِس وفَوَارِس، وهَالِك وهَوَالِك»[6].
* وقوله: «ومَنْ فتح الميم وكسر اللام جعله اسم زمان، تقديره: لوقت مهلكهم، وقيل: هو مصدر: (هَلَك، مَهْلِكًا)، جاء نادرًا مثل: المَرْجِع والمحيض»[7].
* وقوله: «فأما مَنْ قرأه بضم الدال والهمز؛ فإنه جعله (فُعِّيلا) أيضًا، من دَرَأَتِ النجومُ: إذا اندفعت، وهو صفة قليلة النظير، ونظيره من الأسماء (المرِّيق)، ومثله في الصفات: (العُلِّيَّة) و(السُّرِّيَّة)»[8].
* وقوله: «واحد ﴿ أَنَاسِيَّ ﴾[9]: إِنْسِيٌّ، وأجاز الفرّاء أن يكون واحدها (إنسانًا)، وأصله عنده: أَنَاسِين، ثم أبدل من النون ياء، ولا قياس يسعده في ذلك، ولو جاز هذا؛ لجاز في

---

(١) المشكل: ٤٧٨، والبحث: ١٥٦.
(٢) المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٥، ٢٢٦.
(٣) القدر، الآية: ٥.
(٤) المشكل: ٧٨٦، والبحث: ٢٢٦.
(٥) التوبة، الآية: ٨٧.
(٦) المشكل: ٣١٨، والبحث: ٣١٨.
(٧) المشكل: ٤٢٠، والبحث: ٢٢٤.
(٨) المشكل: ٤٧٩، والبحث: ١٥٦.
(٩) الفرقان، الآية: ٤٩.

جمع (سِرْحَان): سَرَاحِي، وذلك لا يُقال»[1].

* وقوله: «وقيل: هو واحد، وليس في الكلام اسم مفرد على: (أَفْعُل) بغير هاء، إلاّ (أَصْبُعًا) في بعض لغاته»[2].

ج – استبعد مكيٌّ وجوهًا تصريفية، وأوزانًا صرفية؛ لعدم ورود أصل يقاس عليه هذا الوجه، أو ذاك الوزن فيما سمع عن العرب، ويتضح ذلك في قوله:

* «ويجب –على قولهم– أن يُصَغَّر؛ فيقال: (وُسَيْمٌ) ولم يقله أحد؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها»[3].

* وقوله: « ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾[4] وزنه: نَسْتَفْعِل، وأصله: نَسْتَعْوِن؛ لأنه من العون؛ فألقيت حركة الواو على العين فانكسرت العين، وسُكنت الواو؛ فانقلبت ياءً لانكسار ما قبلها؛ إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، ولا ياء ساكنة قبلها ضمة، وإنما أُعِلَّ لاعتلال الماضي»[5].

* وقوله: « ﴿ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾[6]: فَيْعَال من (شَطَن) إذا بَعُدَ. ولا يجوز أن يكون (فَعْلاَن) من (شَيَّطَ) و(شَاطَ)؛ لأن سيبويه حكى: شَيْطَنْتُه فتَشَيْطَنَ؛ فلو كان من (شَاطَ) لكان (شَيْطَنْتُهُ) على وزن: (فَعْلَنْتُهُ)، وليس هذا البناء في كلام العرب»[7].

* وقوله: «ومَنْ قرأ: ﴿ مَيْسُرِهِ ﴾[8] بالإضافة فهو بعيد؛ إذ ليس في الكلام (مَفْعُل)»[9].

* وقوله: «همزة (زكرياء) همزة تأنيث، ولا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في أصول الأبنية مثال على وزنه؛ فيكون ملحقًا به، ولا يجوز أن تكون منقلبة؛ لأن الانقلاب لا يخلو أن

---

(١) المشكل: ٤٨٩، والبحث: ٣٣٦.

(٢) المشكل: ٥٠٧، والبحث: ٣٠٧.

(٣) المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٤) الفاتحة، الآية: ٥.

(٥) المشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

(٦) البقرة، الآية: ٢٦٨.

(٧) المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.

(٨) البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٩) المشكل: ١٢١، والبحث: ٢٣٨.

يكون من حرف من نفس الكلمة، أو من حرف الإلحاق؛ فلا يجوز أن يكون من نفس الكلمة؛ لأن الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون من حرف الإلحاق؛ إذ ليس في أصول الأبنية بناءٌ يكون هذا ملحقًا به؛ فلا يجوز أن تكون الهمزة إلا للتأنيث»[١].

* وقوله: «فإنه يلزمهم أن يُصغِّروا (أشياء) على (شُوَيَّات)، أو على (شُيَيْئَات)، وذلك لم يقله أحد، إنما تصغيره: (أُشَيَّاء)»[٢].

* وقوله: «هو جمع (عَيْنَاء)، وأصله (عُيْنٌ) على (فُعْل)، كقولك: حمراء وحُمْر؛ فكسرت العين لئلا تنقلب الياء واوًا؛ فتشبه ذوات الواو، وليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة، ولا واو ساكنة قبلها كسرة»[٣].

* وقوله: «وقد قالوا: (تَكَلُّمًا)، فأتى المصدر على عدد حروف الماضي، بغير زيادة الألف، وذلك لكثرة حروفه، وضُمَّت اللام ولم تكسر؛ لأنه ليس في الكلام اسم على (تَفَعِّل)، ولم يفتحوا لئلا يشبه الماضي»[٤].

د – نَبَّه مكيٌّ على خروج وجه تصريفي لكلمة عن نهج القياس المتبع، ويذكر – غالبًا– وجه مخالفتها للقياس عند الصرفيين بمجيئها على هذا الوجه، ويظهر ذلك في الآتي:

* قوله: «وقيل: هو مشتق من: سَمِيَ، يَسْمَى، ولذلك كسرت السين في (سِمٍ)، ثم حُذف آخره وسُكِّن أوله اعتلالا على غير قياس»[٥].

* وقوله: «وأصله: (وَسْمٌ) ثم، أُعِلَّ بحذف الفاء، وحُركت العين على غير قياس أيضًا»[٦].

* وقوله: «وأجاز الأخفش (قُيل) بالياء، وضم القاف، وهذا شاذ لا يقاس عليه»[٧].

* وقوله: «وأجاز الأخفش كسر الميم لالتقاء الساكنين، وهو غلط، لا قياس له لثقله»[١].

---

(١) المشكل: ١٣٦، والبحث: ٣٨٢.

(٢) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٣.

(٣) المشكل: ٦٦٢، والبحث: ٣٣٤.

(٤) المشكل: ٧٤٦، ٧٤٧، والبحث: ٢٠٨.

(٥) المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٦) المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٧) المشكل: ٤٦، والبحث: ٥١١.

* وقوله: « ف (شيء) -عندهم- أصله: شَيِّئ، على وزن (فَيْعِل)، ك: هَيْن، وأصله: هَيِّن على (فَيْعِل)، وكان أصله قبل الإدغام (هَيْوِن) على (فَيْعِل) ك: مَيِّت، ثم خُفِّف، إلا أن عين الفعل من (شيِّئ) ياء، وعين الفعل من (هَيِّن) واو؛ لأنه من (هَانَ، يَهُون)، ك: صَيِّب من (صَابَ، يَصُوب)، وهذا الجمع لا نظير له؛ لأنه لم يقع (أَفْعِلاء) جمعًا لـ (فَيْعِل)؛ فيكون هذا نظيره، و(هين) و(أَهْوِنَاء) شاذ لا يقاس عليه، وأيضًا فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس؛ فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع»[٢].
* وقوله: «ومَنْ خَفّف بناه على: (فِعَل)، وكان أصله أن يأتي بالواو؛ فيقول: (قِوَمًا) كما قالوا: عِوَض، وحِوَل، ولكنه شذّ عن القياس»[٣].
* وقوله: «وجمعه (أَوْدِيَة)، ولم يأت (فَاعِل) و(أَفْعِلَة) إلا في هذا الحرف وحده»[٤].
* وقوله: «قرأ الكسائي، وحمزة، وحفص بضم السين حملا على قولهم: مَسْعُود، وهي لغة قليلة شاذة، وقولهم: مَسْعُود، إنما جاء على حذف الزائد، كأنه من: أسعده اللهُ، ولا يقال: سَعَده اللهُ، فهو مثل قولهم: أَجَنَّهُ الله فهو مجنون؛ فمجنون أتى على: جَنّهُ الله؛ وإنْ كان لا يُقال، كذلك (مسعود) أتى على: سعده الله، وإن كان لا يُقال، وضم السين في ﴿ سُعِدُوا ﴾[٥] بعيد عند أكثر النحويين، إلا على تقدير حذف الزائد، كأنه قال: وأما الذين أسعدوا»[٦].
* وقوله: «وإنما يجيء (أَفْعَل من كذا) أبدًا من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي ألبتة إلا في شذوذ، نحو قولهم: ما أولاه للخير! وما أعطاه للدراهم؛ فهو شاذ لا يقاس عليه»[٧].
* وقوله: «ومن كسر الكاف جعله اسمًا للمكان كالمسْجِد، وقيل: هو أيضًا مصدر خرج عن الأصل كالمطْلِع»[٨].

---

(١) المشكل: ١٢٦، والبحث: ٣٥٧.
(٢) المشكل: ٢٢٠، ٢٢١، والبحث: ٤٥٣.
(٣) المشكل: ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.
(٤) المشكل: ٣٢٢، والبحث: ٣١١.
(٥) هود، الآية: ١٠٨.
(٦) المشكل: ٣٥٥، ٣٥٦، والبحث: ٢٥٧.
(٧) المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.
(٨) المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٦.

* وقوله: «هو جمع (زَوْج)، وكان حقُّه أن يجمع على: (أَفْعُل)، إلا أن الواو يستثقل فيها الضمة؛ فرُدَّ إلى جمع (فَعَل) كما رُدَّ (فَعَل) إلى جمع (أَفْعُل) في قولهم: زَمَن وأَزْمُن»[1].
* وقوله: «هذا مما جاء على أصله، وشذّ عن القياس، وكان قياسه: استحاذ عليهم، كما تقول: استقام الأمر، واستجاب الداعي»[2].
* وقوله: «وقد جاءت حروف شاذة، أتى فيها الكسر لغة، نحو: المِسْجِد، والمِجْلِس، وقرأ الكسائي: ﴿ مَطْلِع ﴾[3] بكسر اللام، جعله مما خرج وشذّ عن القياس، نحو: المِسْجِد»[4].
* وقوله: « و (أَفْوَاج) جمع (فَوْج)، وقياسه (أَفْوُج)، إلا أن الضمة تستثقل في الواو؛ فشبهوا (فَعْلا) بـ (فِعْل)؛ فجمعوه جمعه»[5].

هـ – استخدم مكيٌّ كثيرًا من المصطلحات والعبارات التي تدل على القياس، وتبين مدى التزامه بهذا الأصل النحوي الصرفي، واحتفائه به في مناقشته لمسائل كتابه التصريفية؛ فاستخدم عبارات تدل على إجراء تصريف كلمة على القياس، وعدم خروجها عن القاعدة التي وضعها علماء الصرف، وذلك نحو قوله: «على القياس»[6]، «وهذا القول جارٍ على القياس»[7]، «وكذلك حكم ما جرى مجرى التعجب»[8]، «وأتى به على القياس»[9]، «الأصل في قياس»[10]، «وكان قياسه»[11]، «وقياسه»[12].

– كما استخدم عبارات تشير إلى جواز إجراء القياس في الكلام، إذا توافرت في القياس

(١) المشكل: ٦٠٢، والبحث: ٢٨١.
(٢) المشكل: ٦٧٢، والبحث: ٥٢٩.
(٣) القدر، الآية: ٥.
(٤) المشكل: ٧٨٦، ٧٨٧، والبحث: ٢٢٦.
(٥) المشكل: ٨٠٩، والبحث: ٢٨١.
(٦) المشكل: ٦٢، ٢٢١، ٣٠٩، والبحث: ٣٥١، ٤٥٤، ٥٤٤.
(٧) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٤.
(٨) المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.
(٩) المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٥..
(١٠) المشكل: ٧٨٦، والبحث: ٢٢٦.
(١١) المشكل: ٦٧٢، والبحث: ٥٢٩.
(١٢) المشكل: ٨٠٩، والبحث: ٢٨١.

أركانه الأربعة، وذلك نحو قوله: «ليقاس عليهما شبههما»[1]، «وعلى هذا يقاس ما شابهه وعلته كعلته؛ فقسه عليه»[2]، «لتقيس عليه ما يأتي من مثله»[3].

- واستخدم عبارات تشير إلى خروج تصريف كلمة عن القياس المتبع فيما كان مثلها، ويحكم عليها بالشذوذ، وذلك نحو قوله: «على غير قياس»[4]، «وهذا شاذ لا قياس له»[5]، «شاذ لا يقاس عليه»[6]، «خارج عن القياس»[7]، «لا قياس له»[8]، «فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع»[9]، «شذ عن القياس»[10]، «وهي لغة قليلة شاذة»[11]، «إلا في شذوذ»[12]، «ولا قياس يسعده في ذلك»[13]، «خرج عن الأصل»[14]، «جاءت حروف شاذة»[15]، «مما خرج وشذ عن القياس»[16].

و – ضمّن مكيٌّ المسائل التصريفية في كتابه جملا من القواعد الصرفية التي استنبطها النحويون والصرفيون من استقرائهم لكلام العرب، وبنوا عليها أقيستهم الصرفية، ومن هذه القواعد التي ظهرت في مناقشة مكيٍّ لمسائل كتابه التصريفية ما يلي:

---

(١) المشكل: ٣١، ٣٢، والبحث: ١٣٢.

(٢) المصدر السابق: ٤٢، والبحث: ٤٤٩.

(٣) المشكل: ٤٥، والبحث: ٥٢١.

(٤) المشكل: ٣٠، ٢٢١، والبحث: ١٢٧، ٤٥٣.

(٥) المشكل: ٤٦، والبحث: ٥١١.

(٦) المشكل: ٢٢٠، ٤١٤، والبحث: ٢٧٢، ٤٥٣.

(٧) المشكل: ١٢١، والبحث: ٤٥٤.

(٨) المشكل: ١٢٦، والبحث: ٣٥٧.

(٩) المشكل: ٢٢١، والبحث: ٤٥٣.

(١٠) المشكل: ٢٦٣، ٦٧٢، والبحث: ٤٩٣، ٥٢٩.

(١١) المشكل: ٣٥٥، ٣٥٦، والبحث: ٢٥٧.

(١٢) المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

(١٣) المشكل: ٤٨٩، والبحث: ٣٣٦.

(١٤) المشكل: ٥٤٤، والبحث: ٢٢٦.

(١٥) المشكل: ٧٨٦، والبحث: ٢٢٦.

(١٦) المشكل: ٧٨٧، والبحث: ٢٢٦.

١ – التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها[١].

٢ – ما يكثر استعماله ينفرد بأحكامٍ صرفية خاصة به، ليست لغيره من نظائره مما لا يكثر استعماله[٢].

٣ – ليست الكثرة شرطًا من شروط المقيس عليه[٣].

٤ – الشاذ لا يُقاس عليه[٤].

٥ – العارض لا يعتد به في إجراء أحكام التصريف عليه[٥].

٦ – التخفيف ودرء الثقل مطلب ينشده العرب في كلامهم[٦].

ثالثًا: الإجماع:

وهو الأصل الثالث رتبة من أصول الصناعة النحوية والصرفية، ويقصد به: «إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة»[٧]، وهذا الأصل «إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يَدَه ألّا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص؛ فأما إن لم يعط يده بذلك؛ فلا يكون إجماعهم حجة عليه»[٨].

وللمنزلة التي تبوأها الإجماع، صار حجة يحتج به في إثبات قواعد اللغة نحوها وصرفها، ولا يجوز رفض إجماع متفق عليه بين النحويين والصرفيين إلا بدليل من السماع؛ لأن الإجماع في أصل نشأته قائم على الاستقراء من كلام العرب ولغاتهم؛ فالأخذ بالإجماع أمر لا غنى عنه في

---

(١) انظر: المشكل: ٣٠، ٤٥، ٦٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٥٢١، ٦٥٠، ٦٥١، ٨١٥، والبحث: ١٢٧، ١٤١، ٣٤٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٥٥٨، ٥٦٤.

(٢) انظر: المشكل: ٣١، ٤٥، ٢٢١، ٣٠٨، والبحث: ١٣٢، ٣٥١، ٤٥٣، ٤٥٤.

(٣) انظر: المشكل: ١٢١، ٤٢٠، ٤٧٩، ٥٤٤، ٧٨٦، ٧٨٧، والبحث: ١٥٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٨.

(٤) انظر: المشكل: ٤٦، ١٢٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٣٢٢، ٤١٠، ٤١٤، ٤٨٤، ٦٧٢، والبحث: ٢٦٦، ٢٧٢، ٣١١، ٣٥٧، ٤٥٣، ٤٥٤، ٥١١، ٥٢٩، ٥٣٢.

(٥) انظر: المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٦) انظر: المشكل: ٣٤، ٤٢، ٤٨، ٤٩، ٦٢، ١١٣، ١١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٦٣، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٦٩، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٥٢٤، ٥٣٤، ٥٧٩، ٦٠٢، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٩٦، ٧٤٠، ٨٠٩، والبحث: ١٧٨، ١٨٩، ١٩٢، ٢٨١، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٦٥، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٣٦، ٥٤٤، ٥٥٥، ٥٧٢، ٥٧٣.

(٧) الاقتراح: ١٨٧.

(٨) الخصائص: ١/١٨٩.

إثبات قواعد اللغة النحوية والصرفية؛ فقد نقل السيوطي عن بعضهم في ضرورة القبول بالإجماع بقوله: «إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ خلافًا لمن تردَّد فيه، وخَرْقُه ممنوعٌ»[1].

وظهر الاحتجاج بهذا الأصل اللغوي عند مناقشة مكيٍّ للمسائل التصريفية في كتابه (المشكل)؛ فقد نقل إجماعًا عن الصرفيين في أن (وَيْلا) و(وَيْحًا) و(وَيْسًا) مصادر لم يستعمل منها فعل، لأن الفاء والعين فيها من حروف العلة[2].

كما نقل إجماعهم على جواز صياغة اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالياء على أصله في البناء دون حذف؛ فيقال في اسم المفعول من (بَاعَ)، و(هَالَ): مَبْيُوع، ومَهْيُول[3]، وعبّر مكيٌّ عن هذا الإجماع بقوله: «وقد أجازوا كلهم أن يأتي على أصله في الكلام»[4].

ونقل إجماعهم على جواز صياغة اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين بالواو أو الياء على لغة هذيل بأن يقال: مَبُوع، ومَقُول، بناءً على قولهم في الفعل: بُوعَ المتاعُ، وقُولَ القولُ[5]، وعبر مكيٌّ عن هذا الإجماع بقوله: «وأجازوا كلهم»[6].

رابعًا: الاستصحاب:

أصل من الأصول النحوية والصرفية المهمة، ودليل من أدلة الاحتجاج المعتبرة عند النحويين والصرفيين؛ لإثبات قواعد إعراب الكلام وتصريفه.

حدّه الأنباري بقوله: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[7]، وقد أورد الأنباري والسيوطي أمثلة كثيرة كان الاستصحاب فيها دليل النحوين والصرفيين في الاحتجاج لها، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، حتى يوجد دليل يوجب فيها البناء من شبه للحرف، أو تضمُّن معناه، واستصحاب حال الأصل في

(١) الاقتراح: ١٩١.
(٢) المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.
(٣) انظر: المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.
(٤) المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.
(٥) انظر: المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.
(٦) المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.
(٧) الإغراب: ٤٦.

الأفعال وهو البناء، حتى يوجد دليل يوجب فيها الإعراب من مضارعته للاسم[١].

وظهر هذا الأصل النحوي الصرفي في مناقشة مكيٍّ لبعض مسائل كتابه التصريفية؛ فاستند إلى الاحتجاج به، والتعويل عليه عند مناقشة الآتي:

* مناقشته للمصدر (لِوَاذ) في قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ﴾[٢]؛ فالمصدر جاء على الأصل الذي له مصححًا غير مُعلٍّ؛ لعدم اعتلال فعله (لاَوَذَ)؛ فاستُصحب فيه حال الأصل دليلا على مجيئه مصححًا دون إعلال[٣].
* مناقشته لـ (مَرْيَم) في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾[٤]، وهو اسم على وزن: (مَفْعَل) من الفعل (رَامَ)؛ فجاء الاسم على الأصل الذي له مصححًا غير مُعلّ، ولو جرى على الاعتلال لقيل فيه: (مَرَام)، كما يُقال في نظيره من الأسماء: (مَكَال) من الفعل: (كَال)؛ فاستصُحب فيه حال الأصل دليلا على مجيئه مصححًا دون إعلال[٥].
* مناقشته للفعل (استحوذ) في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾[٦]؛ فقد أتى الفعل على الأصل الذي له مصححًا ولم يُعلّ، ولو جرى على الاعتلال؛ لقيل فيه: (استحاذ)، كما يُقال في نظيره من الأفعال: استقام، واستجاب، واستعان؛ فاستُصحب فيه حال الأصل دليلا على مجيئه مصححًا دون إعلال[٧].

---

(١) انظر: الإغراب: ٤٦، ولمع الأدلة: ١٤١، والاقتراح: ٣٧٦.

(٢) النور، الآية: ٦٣.

(٣) انظر: المشكل: ٤٨٤، والبحث: ٥٣٢.

(٤) الزخرف، الآية: ٥٧.

(٥) انظر: المشكل: ٦٠٤، والبحث: ٥٢٦.

(٦) المجادلة، الآية: ١٩.

(٧) انظر: المشكل: ٦٧٢، والبحث: ٥٢٩.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

موقفه من النحويين، واتجاهه الصرفي:

١ – موقفه من النحويين:

حفل كتاب (المشكل) لمكيٍّ بأقوال وآراء كثير من النحويين الصرفيين المتفقين في القول والرأي، ووجهة النظر، ووحدة الفكرة، والانتساب لمدرسة نحوية، أو المختلفين في القول والرأي والوجهة والفكرة والمدرسة النحوية؛ فضمّن مكيٌّ مناقشته لمسائل كتابه التصريفية كثيرًا من الأقوال والآراء الصرفية للمتقدمين من النحويين والصرفيين، واختار أقوالا لبعضهم ورجَّحها، وعلّل لاختيارها؛ فنقل عن أعلام المدرستين النحويتين المشهورتين، وعن علمائهما المنتمين لهما رأيًا وفكرًا، وعن غيرهم من علماء النحو والصرف الذين وُسموا بحذقهم في صنعتهم النحوية والصرفية، وأفاد من أقوالهم وآرائهم.

وسيجري الحديث عن موقفه من النحويين الصرفيين السابقين في قسمين رئيسين هما:

أ – موقفه من البصريين.

ب – موقفه من الكوفيين.

أ – موقفه من البصريين:

عُني مكيٌّ عناية بالغة بإيراد أقوال أعلام هذه المدرسة النحوية، واستعراض آرائهم في المسائل التصريفية، كالخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، وجمهور البصريين، وهو في إيراده لهذا الأقوال والآراء الصرفية قد يصرِّح بنسبة هذا القول أو الرأي لهذه المدرسة النحوية، أو ينسبه لأحد روادها وعلمائها، أو يكتفي بإيراد القول أو الرأي مجردين دون نسبة، فيظهر للباحث عند تعقبه للقول ودرسه أنه قول صادر عن المدرسة البصرية أو جمهورها المنتمين لها، أو أنه قول لأحد علمائها المبرزين، وسيحظى الخليل وسيبويه وأبو الحسن الأخفش بنصيب كبير من الحديث عن موقفه من البصريين.

- في مناقشة مكيٍّ لأصل (اسم) واشتقاقه، يعرض لقول جمهور البصريين مصرِّحًا بنسبة هذا القول لهم؛ فيصدر عن قولهم في أن اسمًا مشتق من (السمو)، والمحذوف فيه (الواو) الواقعة لامًا

للكلمة، وسُكِّن أول الكلمة اعتلالا على غير قياس، وعُوِّض عن المحذوف في آخره، همزة الوصل في أوله، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بتصغيره على: (سُمَيّ)، وجمعه على: (أسماء)، وجمع جمعه على (أَسَامٍ). ويظهر من عبارة مكي ترجيحه لقول البصريين -مع عدم رفضه لقول الكوفيين- لموافقة قول البصريين لقواعد الصرف، وعدم شذوذه عنها[1]؛ فقال: «وقولهم أقوى في المعنى، وقول البصريين أقوى في التصريف»[2].

● وفي مناقشته لاشتقاق اسم الجلالة (الله)، يعرض لقول رائد مدرسة البصرة الخليل بن أحمد مصرِّحًا بنسبة هذا القول له، ولقولين لتلميذه سيبويه دون أن يصرِّح بهذه النسبة له؛ فيذكر قول الخليل في أن أصل اسم الجلالة (الله) (وِلاَه)، ثم أبدل من الواو همزة؛ فقيل فيه: (إِلاَه)، ويذكر أول قولي سيبويه في أن أصل اسم الجلالة (الله) (إِلاه)، حذفت فيه الهمزة على غير قياس، ثم أدخلت عليه الألف واللام، ولازمت الألف واللام هذا الاسم عوضًا عن الهمزة المحذوفة منه؛ فصار الاسم (الله).

وقوله الآخر: في أن أصل اسم الجلالة (الله) (لاَه)، وأصل الألف فيه ياء (لَيَه) تحركت الياء، وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا، ثم أدخل عليه الألف واللام؛ فصار الاسم (الله).

ويُفهم من عبارة مكيٍّ موافقته لهذه الأقوال، وإن كان القول الأول لسيبويه مُقَدَّمًا بالذكر في عبارته في (المشكل) مما يشير إلى ضربٍ من الترجيح له على غيره من الأقوال الموردة في هذه المسألة[3].

● وفي مناقشته للإعلال الحاصل في الفعل (استعان)، ومصدره (استعانة)، يعرض لذكر قولين، أحدهما للخليل وسيبويه، والآخر لأبي الحسن الأخفش، مجردين عن نسبة كل رأي لصاحبه؛ فأصل الفعل قبل إعلاله (اِسْتَعْوَن)، وأصل المصدر قبل إعلاله (اسْتِعْوَان)؛ فألقيت حركة الواو فيهما على الحرف الصحيح قبلها، وهو العين؛ فأصبحت الواو فيهما ساكنة؛ فانقلبت ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها؛ فاجتمع في الفعل والمصدر ألفان ساكنتان؛ فلابد من حذف إحداهما لالتقاء الساكنين؛ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الأَوْلى حذف الألف الساكنة

(١) انظر: المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٣) انظر: المشكل: ٣٠، ٣١، والبحث: ١٣٢.

الثانية؛ لأنها عندهما زائدة، ليست لمعنى، ويبقيان الألف الساكنة الأولى؛ لأنها أصلية منقلبة عن عين الكلمة. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الأَوْلى حذف الألف الساكنة الأُولى؛ لأنها ليست لمعنى، ويبقي الألف الساكنة الثانية؛ لأنها داخلة لإفادة معنى، وما دخل لإفادة معنى أولى عنده بالإبقاء مما ليس كذلك. ويوافق مكيٌّ على هذين القولين دون أن يرجِّح أحدهما على الآخر، إلا أن تقديمه رأي الخليل وسيبويه بالذكر على رأي أبي الحسن الأخفش فيه إشارة إلى ضرب من ترجيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش[١].

- وفي مناقشته لحركة همزة الوصل المجتلبة للنطق بالساكن بعدها، يعرض لذكر قول اعتمده جمهور البصريين، وقول اعتمده أحد علمائهم وهو أبو بكر بن السرّاج؛ فمذهب جمهور البصريين أن هذه الهمزة متحركة مكسورة في أصلها، ولا يعدل عن هذا الكسر إلى ضم أو فتح إلا لموجب لذلك، حتى يتوصل بها إلى النطق بالساكن بعدها، واختاروا الكسر حركة لتحريكها دون غيرها من الحركات؛ لأن الكسر هو الحركة التي يحرك بها أحد الساكنين منعًا لالتقائه بالساكن الآخر، وذهب أبو بكر بن السرّاج أحد علماء هذه المدرسة إلى أن هذه الهمزة مجتلبة ساكنة، وحُرِّكت بالكسر لأجل التقائها بالساكن بعدها، والتوصل إلى النطق به، واختير الكسر حركة لها على ما قاله جمهور مدرسته البصرية، واختار هذا المذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. ويظهر من عبارة مكيٍّ ترجيحه لمذهب أبي بكر ابن السراج[٢] فقد قال: «والألف ألف وصل، كُسِرت في الابتداء؛ لسكونها وسكون ما بعدها؛ لأنها اجتلبت ليُبتدأ بها، ولا حظَّ لها في الحركات»[٣].

- وفي مناقشته لأصل (الناس) واشتقاقه، يعرض لذكر مذهب سيبويه وجمهور البصريين مصرِّحًا بنسبة هذا الرأي لسيبويه، وهو أن أصل (الناس) (أُنَاس)، حذفت فيه الهمزة شذوذًا على غير قياس، وعوّض عن الهمزة المحذوفة بالألف واللام في أوله؛ فقيل فيه: (الناس)[٤].

ويوافق مكيٌّ سيبويه وجمهور البصريين في هذا الرأي، وتلمح من عبارته ترجيحًا له على

---

(١) انظر: المشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

(٢) انظر: المشكل: ٣٦، والبحث: ٣٧٤.

(٣) المشكل: ٣٦، والبحث: ٣٧٤.

(٤) انظر: المشكل: ٤٥، ٨١٥، والبحث: ١٤١.

غيره من الآراء؛ يشير إلى ذلك إعادة ذكر هذا القول منسوبًا لسيبويه في موضعين من كتابه[1]، وفي كل موضع يبدأ بذكر رأي سيبويه، ويذكر رأيًا آخر معه، يختلف الرأي المذكور في الموضع الأول عن الرأي المذكور في الموضع الآخر؛ مما يمنح لقول سيبويه قوة وترجيحًا عنده عن غيره من الآراء المذكورة معه.

- وفي مناقشته لاختيار الضم حركة يحرَّك بها أول الساكنين عند ملاقاة واو الجماعة الضمير اللاحق للأفعال للساكن بعده، يعرض لذكر مذهب الخليل وسيبويه في اختيار الضم حركة لواو الجماعة، منعًا لالتقاء الساكنين، وهو التفريق بين واو الجمع الضمير اللاحق للأفعال وبعده ساكن، وبين الواو التي هي حرف من بنية الكلمة وأردفها ساكن، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾[2]؛ فهي تحرَّك بالكسر، ولم ينسب مكيٌّ هذا الرأي للخليل أو لتلميذه سيبويه، وإنما ذكره مجردًا دون نسبة لهما، ويظهر من عبارته في (المشكل) موافقته لهما في هذا الرأي، وترجيحه لقولهما؛ فقد قدَّم ذكر هذا القول على غيره من الأقوال التي أوردها في هذا الشأن[3].

- وفي مناقشته للإعلال في الوصف الرباعي المعتل العين: (صَيِّب)، و(قَيِّم)، يعرض لذكر مذهب جمهور البصريين في أن أصل هذين الوصفين أن يكونا على وزن: (فَيْعِل)، والعين فيهما معتلة بالواو؛ فأصلهما على ذلك: (صَيْوِب)، و(قَيْوِم)، واجتمع في الوصف واو وياء والسابقة منهما ساكنة؛ فتقلب الواو ياءً، ثم تدغم إحدى الياءين في الأخرى؛ فتصبحان ياء مشددة مكسورة: (صَيِّب) و(قَيِّم)، وعندما أتى على ذكر هذا القول لم ينسبه للبصريين[4]، وذكر بعده مباشرة: «وقال الكوفيون»[5]، وذكر رأيهم فيما كان مثل هذا الوصف وعلى وزنه؛ مما يدلل على أن ما ذكره قبل قوله: «وقال الكوفيون»[6] كان قولا للبصريين.

---

(١) انظر: المشكل: ٤٥، ٨١٥، والبحث: ١٤١.

(٢) الجن، الآية: ١٦.

(٣) انظر: المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

(٤) انظر: المشكل: ٤٩، ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.

(٥) المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

(٦) المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

ويظهر من طريقة مكيٍّ ترجيحه لرأي جمهور البصريين، فقد أتى على ذكر الإعلال في هذا الوصف في موضعين، في الموضع الأول[١] ذكر رأي جمهور البصريين، وعطف عليه بذكر رأي جمهور الكوفيين، أما في الموضع الثاني[٢] فوافق قوله قول البصريين، دون أن يعرِّج على ذكر مقالة الكوفيين؛ مما يظهر ترجيحه لمذهب البصريين على مذهب الكوفيين.

- وفي مناقشته لأصل (أَوّل) ووزنه، يعرض قولا لسيبويه، وهو أن (أَوَّل) اسم على وزن: (أَفْعَل)، الفاء فيه واو، وكذلك عينه، لذلك لم يستعمل منه فعل، لاجتماع الواوات، وأصله على ذلك: (وَوَل)، ووزنه: (أَفْعَل): (أَوْوَل) أدغمت إحدى الواوين في الأخرى؛ فأصبحتا واوًا مفتوحة مشددة؛ فقيل فيه: (أَوّل). ويبدو أن مكيًّا يرجح هذا القول على غيره من الأقوال التي أوردها؛ لتقديمه هذا القول بالذكر عند سرد الأقوال في أصل (أول) ووزنه[٣].

- وفي مناقشته للإبدال الواقع في (آل)، يعرض لذكر قول سيبويه وأبي الحسن الأخفش، أن (آلا) أصله (أَهْل)، فأُبدلت الهاء فيه همزة، فالتقت همزتان، أولاهما متحركة والأخرى ساكنة؛ فخفِّفت الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها ألفًا؛ فصار الاسم: (آلا)، وذكر مكيٌّ هذا الرأي مجردًا من النسبة إلى أصحابه. ويوافق مكيٌّ سيبويه والأخفش في هذا القول؛ لصحة استدلالهم بتصغيره على: (أُهَيْل)، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها[٤].

- وفي مناقشته للمصادر التي لم يستعمل منها فعل، مثل: ويل، و ويح، و ويس وغيرها، يوافق البصريين في ذهابهم إلى أن الأفعال مشتقة من المصادر، تظهر هذه الموافقة منه لقول البصريين[٥] في قوله: «(ويل) مصدر لم يستعمل منه فعل؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة، وهو مما يدل على أن الأفعال مشتقة من المصادر، ولو كان المصدر مشتقًا من الفعل على ما قال الكوفيون؛ لوجد لهذا المصدر فعلٌ مشتق منه»[٦].

---

(١) انظر: المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

(٢) انظر: المشكل: ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.

(٣) انظر: المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٤) انظر: المشكل: ٦٤، ٦٥١، والبحث: ٥٥٨.

(٥) انظر: المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

(٦) المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

- وفي مناقشته لأصالة النون أو زيادتها في (الشيطان)، يوافق سيبويه في قوله: إن (الشيطان) على وزن: (فَيْعَال)، والنون فيه أصلية، فهو من (شَطَنَ) إذا بَعُد، لوجود نظير له في كلام العرب؛ فهم يقولون: بَيْطَرْتُه على وزن: (فَيْعَلْتُه)، فكذلك: (شَيْطَنْتُه) على (فَيْعَلْتُه)، الياء في الفعلين هي الزائدة، ورفض قول من جعل (الشيطان) على وزن: (فَعْلاَن)، والياء فيه أصلية، والنون هي الزائدة؛ لأنه بذلك يكون من (شاط) و(شَيَّط)؛ فتقول في الفعل منه: (شَيْطَنْتُه) على وزن: (فَعْلَنْتُه)، وهو وزن ليس في أبنية كلام العرب[1].

- وفي مناقشته لأصل (أَشْيَاء) ووزنها، يعرض لمذهب جمهور البصريين، الخليل وسيبويه والمازني، مُصرِّحًا بنسبة هذا الرأي لهم، ويصدر عن قولهم في أن (أشياء) اسم جمع على وزن: (لَفْعَاء)، قلبت فيه الهمزة الأولى –التي هي لام الكلمة– قلبًا مكانيًا إلى ما قبل الفاء، ووافق مكيٌّ الخليلَ وسيبويه والمازني في هذا القول، تظهر هذه الموافقة منه بتقديم هذا الرأي على غيره من الآراء التي أوردها لمناقشة هذا اللفظ، كما أن هذا القول جار على القياس في تصغيره، ومنعه من الصرف؛ فسلم هذا القول من اعتراض مكيٍّ على خلاف الآراء الأخرى، مما يظهر موافقته لهذا القول، وقبوله له[2].

وخالف أبا الحسن الأخفش في ذهابه إلى أن (أشياء) جمع على وزن: (أَفْعِلاَء)، ومفردها: (شيء) على وزن: (فَعْل)، لعدم جريانه على القياس عند تصغيره[3].

- وفي مناقشته لبناء اسم التفضيل وفعلي التعجب من فعل الوصف منه على: (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية، يعرض لمذهب جمهور البصريين، وهو منع بناء اسم التفضيل بطريق مباشر من فعل هذا وصفه؛ إذ لابد من الاستعانة بفعل يستوفي شروط صياغة اسم التفضيل التي وضعها النحويون، ثم الإتيان بمصدر هذا الفعل الذي عُدِم أحد شروط الصياغة؛ فيبنى اسم التفضيل من الفعل المأتي به مستوفيًا للشروط ومن المصدر. ويوافق مكيٌّ جمهور البصريين في صياغتهم لاسم التفضيل من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) بهذه الطريقة، ويجري عبارته في (المشكل) وفق ما يقتضيه قياس

(١) انظر: المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.

(٢) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(٣) انظر: المشكل: ٢٢٠، ٢٢١، والبحث: ٤٥٣.

جمهور البصريين[١].

- وفي مناقشته لبناء اسم التفضيل من فعل غير ثلاثي، يعرض لذكر مذهب أبي الحسن الأخفش، وأبي عثمان المازني، والمبرد، وابن السراج، دون التصريح بنسبة هذا الرأي لهم؛ وهو منع بناء اسم للتفضيل من فعل ثلاثي مزيد على وزن: (أَفْعَل)؛ فيوافقهم مكيٌّ في هذا القول[٢]، مخالفًا بذلك سيبويه الذي أجاز بناء اسم التفضيل من فعل ثلاثي مزيد بالهمزة على وزن: (أَفْعَل) مطلقًا[٣]. وتُظهِر عبارته في (المشكل) موقفه، إذ قال: «فإذا صحَّ أن يقع فعلا ماضيًا، لم يمكن أن يستعمل منه: أَفْعَل مِنْ كذا، وإنما يجيء: أَفْعَل من كذا، أبدًا من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي ألبتة إلا في شذوذ»[٤].

- وفي مناقشته لاستواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفًا على وزن: (فَاعِل)، يعرض لذكر مذهب البصريين، وهو أن الوصف الذي على وزن: (فَاعِل) لمؤنث، يجرد من التاء إذا أريد به النسب؛ فلم يجرِ على الفعل، ولم يبنَ عليه، ولم يصرِّح مكيٌّ بنسبة هذا الرأي لهم، وإنما فهم من إردافه لهذا الرأي بقوله: «وقال الكوفيون»[٥] أن ما قبله كان قولا للبصريين. وتظهر موافقة مكيٍّ لقول البصريين بتقديمه هذا القول على غيره من الأقوال، وإجرائه العبارة التي يناقشها وفق قول البصريين[٦]، وإجراء عبارة أخرى في موضع آخر على ما قالوه[٧].

- وفي مناقشته لأصل الجمع (أَنَاسِيّ) ومفرده، يعرض لمذهب الخليل وسيبويه، دون التصريح بنسبة القول إليهما، وهو أن (أَنَاسِيّ) جمع تكسير، مفرده (إنسان)، وأصله: (أناسين)؛ أبدلت النون في هذا الجمع ياءً ثم أدغمت الياء المبدلة في الياء الأصلية، لتصبحا ياءً واحدة مشددة. وخالفهما مكيٌّ في هذا القول لعدم موافقته للقياس فيما كان مثله وعلى وزنه من الجموع[٨].

---

(١) انظر: المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٢٦.

(٢) انظر: المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

(٣) انظر: المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

(٤) المشكل: ٤١٤، والبحث: ٢٧٢.

(٥) المشكل: ٤٨٣، والبحث: ٤١١.

(٦) انظر: المشكل: ١٣٨، والبحث: ٤١١.

(٧) انظر: المشكل: ٤٨٣، والبحث: ٤١١.

(٨) انظر: المشكل: ٤٨٩، والبحث: ٣٣٦.

- وفي مناقشته لجمع (فِعْلَة) على: (أَفْعُل)، يصرِّح بقول سيبويه، وهو أن (أَشُدّ) جمع على وزن: (أَفْعُل)، مفرده (شِدّة) على وزن: (فِعْلَة). وتلمح موافقة مكيٍّ لقول سيبويه؛ إذ قدَّم قول سيبويه بالذكر على غيره من الأقوال، كما أن قوله جارٍ في وجه من الوجوه على السماع[1].

- وفي مناقشته لمجيء الوصف المؤنث الذي على وزن: (فَعُول) بمعنى: مَفْعُول، مجردًا من التاء، يصرِّح بمذهب البصريين، وهو أن الوصف الذي على وزن: (فَعُول) لمؤنث، يجرد من التاء إذا أريد به النسب؛ فلم يجرِ على الفعل، ولم يبنَ عليه. وتظهر موافقة مكيٍّ لقول البصريين بتقديمه هذا القول بالذكر على غيره من الأقوال، وإجرائه لعبارة (المشكل) التصريفية وفق ما قال البصريون[2].

- وفي مناقشته للإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، يصرِّح بمذهب البصريين، وهو جواز صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء على أصله مصحَّحًا غير مُعلّ على وزن: (مَفْعُول)، وإن كان القياس فيه الإعلال، وعدم جواز ذلك في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو، وأجازوا كذلك مجيء اسم المفعول بالواو من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء على لغة إخلاص الضم، وهي لغة هذيل؛ فيقولون: مَبُوع، ومَقُول، في: مَبِيْع، ومَقُول، على لغة من قال في الفعلين: بُوعَ المتاعُ، وقُولَ القولُ.

ويظهر من عبارة مكي قبوله لقول البصريين، دون ترجيح أحد الأقوال على الآخر[3].

- وفي مناقشته للإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء، يعرض لرأي الخليل وسيبويه، دون نسبة القول لهما، وهو أن في صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء على وزن: (مَفْعُول) يجتمع في الاسم الياء والواو؛ فيلزم حذف أحدهما منعًا لالتقاء الساكنين، قال الخليل وسيبويه بحذف الواو؛ لأنها زائدة لإفادة معنى (مَفْعُول)، وإبقاء الياء؛ لأنها حرف أصلي من بنية الكلمة[4].

---

(١) انظر: المشكل: ٥٠٧، والبحث: ٣٠٧.

(٢) انظر: المشكل: ٥٦٤، والبحث: ٤٢٥.

(٣) انظر: المشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

(٤) انظر: المشكل: ٧١٧، والبحث: ٤٧٨.

ويوافق مكيٌّ الخليلَ وسيبويه فيما ذهبا إليه، تظهر هذه الموافقة منه بإجرائه تصريف اسم المفعول الذي يناقشه على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، ثم يذكر الرأي الآخر في هذه المسألة؛ فقد قال: «فاجتمع ساكنان؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكسرت الهاء؛ لتصح الياء التي بعدها»[1].

ويعرض لرأي أبي الحسن الأخفش مصرِّحًا بنسبة هذا الرأي له، وهو القول بحذف الياء، وإبقاء الواو؛ لأنها داخلة لإفادة معنى: (مَفْعُول)، وما دخل لإفادة معنى أولى عنده بالإبقاء مما ليس كذلك.

وتظهر موافقة مكيٍّ لقول أبي الحسن الأخفش، دون أن تلمح ترجيحًا منه لهذا القول[2].

ب – موقفه من الكوفيين:

كما أولى مكيٌّ عناية بالغة في إيراد أقوال وآراء علماء المدرسة البصرية، كذلك فعل مع علماء المدرسة الكوفية؛ فضمّن مناقشته للمسائل التصريفية في كتابه (المشكل) الكثير من أقوالهم وآرائهم، وهو في إيراده لهذه الأقوال والآراء ما زال على شاكلته في تصريحه بنسبة هذه الأقوال والآراء إلى أصحابها حينًا، أو ذكرها مجردة دون التصريح بقائليها حينًا آخر، وإنما يستظهر الباحث هذه النسبة؛ فيقف على وصل القول بقائله، وربط الرأي بصاحبه عند تقصيه لهذه الأقوال والآراء، وتعقُّبه لها في مصادرها ومظانها المتعددة.

ويستحوذ الكسائي وتلميذه الفراء، وهما رائدا هذه المدرسة النحوية على جملة الأقوال والآراء الكوفية التي ضمَّنها مكيٌّ مسائل كتابه التصريفية.

- ففي مناقشة مكيٍّ لأصل (اسم) واشتقاقه، يعرض لرأي الكوفيين مصرِّحًا بنسبة هذا القول لهم، وهو أن (اسمًا) مشتق من (السمة)؛ فأصله على ذلك (وسم)، والمحذوف منه (الواو) الواقعة فاءً للكلمة؛ فأعلّ بحذف الفاء، وعوِّض عن المحذوف في أوله همزة الوصل مكانه، واستدل الكوفيون بالمعنى على صحة ما ذهبوا إليه؛ إذ إن (اسمًا) مأخوذ من (الوسم) ومشتق

(١) المشكل: ٧١٧، والبحث: ٤٧٨.

(٢) انظر: المشكل: ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

منه؛ فالاسم وسم على المسمى، وعلامة له يُعرَف بها، ويميز بها عن غيره[1].

ويظهر من عبارة مكيٍّ ترجيحه لقول البصريين من جهة التصريف، وترجيحه لقول الكوفيين من جهة المعنى؛ إذ قال: «ولهم مقال يطول ذكره، وقولهم أقوى في المعنى، وقول البصريين أقوى في التصريف»[2].

- وفي مناقشته لاشتقاق اسم الجلالة (الله) يعرض لقول الكسائي وتلميذه الفراء دون التصريح بنسبة القول لهما، وهو أن أصل اسم الجلالة (الله) (إلاه)، حذفت فيه الهمزة حذفًا قياسيًا، ثم أدخل عليه الألف واللام؛ فأدغمت اللام الأولى في اللام الثانية؛ فصارت لامًا واحدة مشددة؛ فقيل فيه: (الله). ويفهم من عبارة مكيٍّ موافقته على هذا القول للكوفيين، دون أن يكون في قوله إشارة لترجيحه على غيره من الأقوال في هذه المسألة[3].

- وفي مناقشته لحركة همزة الوصل المجتلبة للنطق بالساكن بعدها، يعرض لذكر قول اعتمده جمهور الكوفيين، وهو أن هذه الهمزة متحركة بكسر أو بضم تبعًا لحركة عين الفعل؛ فإن كانت عين الفعل مكسورة اجتلبت الهمزة مكسورة، وإن كانت عين الفعل مضمومة اجتلبت الهمزة مضمومة، وإن كانت عين الفعل مفتوحة اجتلبت الهمزة مكسورة؛ لئلا يلتبس الأمر بالخبر.

ويبدو أن مكيًّا جعل هذا القول للكوفيين مكمِّلا للقول الذي اختاره ورجحه، يظهر ذلك من عبارته[4]، حيث قال: «والألف ألف وصل كسرت في الابتداء؛ لسكونها وسكون ما بعدها؛ لأنها اجتلبت ليبتدأ بها، ولاحَظَّ لها في الحركات. وقيل: كسرت بكسر الثالث، وهو الدال، ولم تضم لثقل الخروج من ضم إلى كسر، ولم تفتح لئلا تشبه ألف المتكلم، وهذه علة ألف الوصل حيث وقعت في الأفعال والأسماء»[5].

- وفي مناقشته لأصل (الناس) واشتقاقه، يعرض لذكر مذهب جمهور الكوفيين وأبي بكر ابن الأنباري مصرِّحًا بنسبة هذا الرأي لابن الأنباري، وهو أن (الناس) جمع لا واحد له من لفظه،

---

(١) انظر: المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٣) انظر: المشكل: ٣٠، ٣١، والبحث: ١٣٢.

(٤) انظر: المشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

(٥) المشكل: ٣٦، والبحث: ٥١٧.

مشتق من (نسي)، وأصله: (نَسي)، ثم قلبت الياء وهي لام الكلمة قلبًا مكانيًا إلى موضع عين الكلمة، فأصبح (نيسًا)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فأصبح الاسم (ناسًا)، ووزنه بعد القلب والإعلال: (فَلَع)، ثم أدخل عليه الألف واللام، فقيل فيه: (الناس)[1].

ويعرض لذكر رأي للكسائي، وسلمة بن عاصم، وهو أن (الناس) أصله (نَوَس)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فأصبح (ناسًا)، ثم أدخل عليه الألف واللام، فقيل فيه: (الناس)[2].

ويُظهر مكيٌّ قبوله لقول الكوفيين وأبي بكر بن الأنباري، والكسائي، وسلمة بن عاصم، دون أن يكون في قبوله ترجيح لهذين الرأيين الكوفيين على غيرهما من الأقوال التي أوردها في هذه المسألة[3].

- وفي مناقشته لاختيار الضم حركة يُحرك بها أول الساكنين عند ملاقاة واو الجماعة الضمير اللاحق للأفعال للساكن بعده؛ يعرض لذكر مذهب الفراء مُصرِّحًا بنسبة هذا القول له، وهو أن اختيار الضم حركة لواو الجماعة منعًا لالتقاء الساكنين؛ لأن الضم حركة للياء المحذوفة من الفعل قبل واو الجماعة؛ فأصل الفعل قبل الحذف (اشْتَرَيُوا)، فحُركت الواو بمثل حركة الحرف المحذوف. ويوافق مكيٌّ الفراء فيما ذهب إليه، دون أن تلمح من عبارته ترجيحًا لقول الفراء على غيره من الأقوال الموردة في هذه المسألة[4].

- وفي مناقشته للإعلال في الوصف الرباعي المعتل العين: (صيِّب)، يصرِّح بمذهب الكوفيين في أن أصل هذا الوصف أن يكون على وزن: (فَعِيْل)، وأصله (صَوِيْب)، ثم تقلب الواو قلبًا مكانيًا إلى موضع الياء، فيصبح الوصف بعد القلب: (صَيْوِب)، اجتمع فيه واو وياء والسابقة منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى، فأصبحت ياءً مشددة مكسورة، فقيل فيه: (صَيِّب).

ويظهر من عبارة مكيٍّ ترجيحه لمذهب البصريين في وزن هذا الوصف وأصله على مذهب

---

(١) انظر: المشكل: ٨١٥، والبحث: ١٤١.

(٢) انظر: المشكل: ٤٥، ٨١٥، والبحث: ١٤١.

(٣) انظر: المشكل: ٤٥، ٨١٥، والبحث: ١٤١.

(٤) انظر: المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

الكوفيين؛ لأن القلب والإعلال والإدغام الذي قالوا به في (صيِّب) يلزمهم أن يعملوا به ويجروه في كل وصف رباعي معتل العين، الأمر الذي لم يحدث في (طَوِيل) و(عَوِيل)؛ فلذلك لم يرجح مكيٌّ قول الكوفيين[1].

- وفي مناقشته لأصل (أَوَّل) ووزنه، يعرض مكيٌّ لقول جمهور الكوفيين مصرِّحًا بنسبة هذا القول لهم، وهو أن (أَوَّل) اسم على وزن: (أَفْعَل)، من (وَأَل)، ففاؤه واو، وعينه همزة، وأصله على هذا: (أَوْأَل)، خففت فيه الهمزة الثانية، وهي أصلية؛ إذ هي عين الكلمة، وأبدلت واوًا، فاجتمع واوان، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى، لتصبحا واوًا مفتوحة مشددة، فقيل فيه: (أَوَّل).

ويبدو أن مكيًّا يقبل هذا القول دون أن يرجحه؛ لمخالفته القياس في تخفيف الهمزة[2].

- وفي مناقشته للإبدال الواقع في (آل) يعرض لذكر قول الكسائي مصرِّحًا بنسبة هذا القول له، وهو أن (آلا) أصله (أَوَل)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصار الاسم (أَأْلا)، ثم رُسِم على هذه الصورة: (آل).

ويبدو أن مكيًّا يقبل هذا القول دون أن يكون مرجِّحًا له، لمخالفته القياس في التصغير؛ فعلى هذا القول يصغّر الاسم على (أُوَيْل)، والأكثر فيه أن يصغر على (أُهَيْل)؛ فالتصغير يرد الأشياء إلى أصولها[3].

- وفي مناقشته للمصادر التي لم يستعمل منها فعل، مثل: ويل، و ويح، و ويس، يخالف مكيٌّ جمهور الكوفيين في ذهابهم إلى أن المصادر مشتقة من الأفعال[4]. تظهر هذه المخالفة منه لقول الكوفيين في قوله: « (وَيْل) مصدر لم يستعمل منه فعل؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة، وهو مما يدل على أن الأفعال مشتقة من المصادر، ولو كان المصدر مشتقًّا من الفعل على ما قال الكوفيون؛ لوجد لهذا المصدر فعلٌ مشتق منه»[5].

---

(١) انظر: المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

(٢) انظر: المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٣) انظر: المشكل: ٦٤، والبحث: ٥٥٨.

(٤) انظر: المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

(٥) المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

- وفي مناقشته لأصل (أَشْيَاء) ووزنها، يعرض لمذهب الكسائي والفرّاء مصرِّحًا بنسبة القول لهما؛ فالكسائي ذهب إلى أن (أشياء) جمع تكسير على: (أَفْعَال)، مفرده (شيء) على وزن: (فَعْل).

وذهب الفراء إلى أن (أَشْيَاء) جمع تكسير على: (أَفْعِلاَء)، مفرده (شيء) على وزن: (فَعْل)، مخفّف من (شيّئ) على وزن: (فَيْعِل).

وخالف مكيٌّ قولهما؛ فقول الكسائي جار في جمعه على القياس، لكنه خارج عن القياس في تصغيره، وترك صرفه بجمعه على وزن: (أَفْعَال).

وقول الفراء خارج في جمعه، وتصغيره، واعتلال مفرده عن القياس والسماع[1].

- وفي مناقشته لمصدر الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء (ضَاقَ)، يذكر رأيًا للكوفيين، مصرِّحًا بنسبة هذا الرأي لهم؛ وهو أن المصدر من الفعل الثلاثي (ضَاق): (الضيق) ضد السعة، يجيء بفتح الضاد وكسرها؛ فإذا جاء مفتوح الضاد (الضَّيق) كان مرادًا به الضيق الحاصل في القلب والصدر، فهو بالفتح لكل ضيق معنوي، وإذا جاء مكسور الضاد (الضِّيق) كان مرادًا به الضيق الحاصل في الثوب والدار والمكان؛ فهو بالكسر لكل ضيق حسّي.

وتظهر موافقة مكيٍّ لرأي الكوفيين، وتشير عبارته إلى اتخاذ هذا الرأي سبيلا للتفريق بين معنى (الضَّيق) بفتح الضاد، و(الضِّيق) بكسرها، مع عدم مخالفته للرأي الآخر الذي ذكر في هذه المسألة[2].

- وفي مناقشته لبناء اسم التفضيل وفعلي التعجب من فعلٍ الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية، يعرض لمذهب الفراء، مُصرِّحًا بنسبة هذا الرأي له، وهو جواز بناء اسم التفضيل وفعلي التعجب بطريق مباشر من فعل هذا وصفه؛ فيجيزون في التفضيل: هو أعور من زيدٍ، وأسود منه، ويجيزون في التعجب: ما أعوره! وما أسوده! ويظهر من عبارة المشكل أن مكيًّا يخالف هذا القول من الفرّاء ويرفضه[3].

---

(١) انظر: المشكل: ٢٢٠، ٢٢١، والبحث: ٤٥٣، ٤٥٤.

(٢) انظر: المشكل: ٤٠٢، والبحث: ١٨٢.

(٣) انظر: المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.

- وفي مناقشته لاستواء لفظ المذكر والمؤنث في وصف على وزن: (فَاعِل)، يعرض لذكر مذهب الكوفيين، مُصرِّحًا بنسبة هذا المذهب لهم، وهو أن الوصف الذي على وزن (فَاعِل) لمؤنث يجرد من التاء في نحو: حامل، وقاعد، وطالق، وحائض؛ لأنها أوصاف مختصة بالمؤنث دون أن يشترك معها المذكر في هذه الأوصاف، والتاء إنما تجتلب في وصف المؤنث طلبًا للتفريق بين الوصف المذكر والوصف المؤنث.

وتظهر موافقة مكيٍّ لقول الكوفيين دون أن يشير إلى ترجيح لهذا القول على الأقوال الأخرى التي ذكرها في هذه المناقشة[1].

- وفي مناقشته لأصل الجمع (أَنَاسِيّ) والمفرد منه، يصرِّح بقول للفراء، وهو أن (أَنَاسِيّ) جمع تكسير، مفرده (إنسان)، وأصله (أَنَاسِين)، أبدلت النون في هذا الجمع ياءً، ثم أدغمت الياء المبدلة في الياء الأصلية، فأصبحتا ياءً واحدة مشددة.

وخالفه مكيٌّ في هذا القول؛ لعدم موافقته للقياس فيما كان مثله وعلى وزنه من الجموع[2].

- وفي مناقشته لمجيء الوصف المؤنث الذي على وزن: (فَعُول) بمعنى: مَفعُول، مجردًا من التاء، يصرِّح بمذهب الكوفيين، وهو أن هذا الوصف الذي على وزن: (فَعُول) لمؤنث، يجرد من التاء للفصل والتفريق بين ما جاء وصفًا على وزن: (فَعُول) بمعنى: فَاعِل، وما جاء وصفًا على وزن: (فَعُول) بمعنى: مَفْعُول.

وتظهر موافقة مكيٍّ للكوفيين في هذا القول، مع عدم ترجيحه لقولهم على القول الآخر الذي ذكره في هذه المناقشة[3].

- وفي مناقشته للإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، يصرِّح بمذهب الكوفيين، وهو جواز صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء على أصله مصحَّحًا غير مُعَلّ على وزن: (مَفْعُول)، وإن كان القياس في صياغة اسم المفعول منهما الإعلال، وأجازوا كذلك مجيء اسم المفعول بالواو من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٤٨٣، والبحث: ٤١١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٤٨٩، والبحث: ٣٣٦.

(٣) انظر: المشكل: ٥٦٤، والبحث: ٤٢٥.

أو الياء على لغة إخلاص الضم، وهي لغة هذيل؛ فيقولون: مَبُوع ومَقُول في: مَبِيْع، ومَقُول، على لغة من قال في الفعلين: بُوعَ المتاعُ، وقُولَ القولُ.

ويظهر من عبارة مكي قبوله لقول الكوفيين دون ترجيح أحد الأقوال على الآخر[1].

- وفي مناقشته للإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء، يعرض لقول الكسائي والفراء، مصرِّحًا بنسبة القول لهما، وهو أن في صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء على وزن: (مَفْعُول) يجتمع في الاسم الياء والواو؛ فيلزم حذف أحدهما منعًا لالتقاء الساكنين، وقال الكسائي والفراء بحذف الياء، وإبقاء الواو؛ لأنها داخلة لإفادة معنى (مَفْعُول)، وما دخل لإفادة معنى أولى عندهما بالإبقاء مما ليس كذلك.

وتظهر موافقة مكيٍّ للكسائي والفراء فيما ذهبا إليه، دون أن تلمح ترجيحًا منه لقولهما[2].

(١) انظر: المشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

(٢) انظر: المشكل: ٧١٧، ٧١٨، والبحث: ٤٧٨.

٢ – اتجاهه الصرفي:

في عصر زمني كالعصر الذي عاش فيه مكيٌّ، وفي بيئة مزدهرة كالبيئة التي تلقَّى فيها مكيٌّ علومه ومعارفه منتقلا من مصر إلى آخر، حيث ولد بالقيروان، وسمع بمكة ومصر، ودرّس ولقّن في قرطبة؛ حتى استوى خطيبًا وقارئًا ومعلمًا وعالمِا، وتميز بثقافة موسوعية تجمع بين علوم كثيرة، وبذهن متوقد يجمع بين علم الرواية والدراية؛ يصعب على الباحث أن يستظهر مذهبه الصرفي في أقواله وآرائه التي ضمَّنها مسائل كتابه التصريفية، ولا سيما أن العصر الذي كان فيه مكيٌّ، عصرٌ نبذت فيه المذاهب النحوية التعصب لأقوال مدرسة بعينها وآرائها؛ فقامت المذاهب في عصره على الانتخاب والانتقاء؛ فالعلماء يعرضون لأقوال علماء المدرستين؛ فينتخبون لهم قولا يجدون فيه موافقة للمقيس والمروي، وينتقون رأيًا يرون فيه قبولا وشمولا واستيعابًا لقواعد المدرستين وتنظيرهما.

كما أن إرث مكيٍّ النحويَّ والصرفيَّ في كتابه (المشكل) يرجع معظمه إلى علم أبي جعفر النحاس؛ ففي (المشكل) كثير من النقول عن كتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر، وهو عالم نحوي ترك التحيز النحوي والصرفي لمدرسة بعينها، أو المناصرة لعلماء مدرسة دون الأخرى، قال عنه محقق[١] كتابه السالف الذكر: «وهو من النحويين الذين حاولوا أن يجمعوا بين المذهبين البصري والكوفي؛ فقد كان شيوخه من المذهبين، ومصادره أيضًا، وله مصنَّف سماه (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)؛ فثقافته الواسعة، وروايته الغزيرة لأقوال علماء المذهبين جعله يقف من النحاة مواقف مستقلة في كثير من المسائل؛ فكان يذكر في المسألة أقوالا لعلماء المذهبين، ثم يختار أو يفضل قولا بصريًا أو كوفيًا أو يقبلها جميعًا»[٢].

ويظهر تأثر مكيٍّ بطريقة أبي جعفر في انتقائه للأقوال الصرفية من المدرستين الظاهرتين في علم النحو والصرف، في تضمين أقوال علمائهما للمسائل التصريفية في كتابه (المشكل).

ومن خلال عرض موقف مكيٍّ من علماء المدرستين، يستطيع الباحث بلأي وصعوبة أن يحدد ملامح اتجاه مكيٍّ الصرفي؛ فقد أكثر مكيٌّ من إيراد أقوال علماء المذهبين البصري والكوفي؛ فاتسم مذهبه الصرفي بسمات المذهب البصري حينًا، وبسمات المذهب الكوفي حينًا

---

(١) هو: د. زهير غازي زاهد.

(٢) إعراب النحاس: ١/٦٥.

آخر، مع أن الباحث قد يرى منه ميلا ونزوعًا إلى اختيار كثير من أقوال وآراء المدرسة البصرية، ويعلِّل لاختياره وفق قواعدهم وأقيستهم الصرفية، تأكيدًا منه على أن ما ذهب إليه البصريون أكثر جريانًا على القياس، وأكثر تتبعًا للسماع، مع عدم رفضه للأقوال والآراء الصادرة عن المدرسة الكوفية، بل يعرضها دون أن يظهر منه ترجيحًا أو رفضًا لها.

ومن أمثلة انتحائه المذهب البصري وصدوره عن أقوال علمائه وآرائهم ما يلي:

١ – (اسم) مشتق من (السمو)، والمحذوف فيه (الواو)، وهي لام الكلمة[١].

٢ – (إلاه) على وزن: (فِعَال) حذفت فيه الهمزة، وعوِّض عنها بالألف اللام[٢].

٣ – (الناس) أصله (أناس) حذفت فيه الهمزة، وعوِّض عنها بالألف واللام[٣].

٤ – (فَيْعِل) وزن للوصف الرباعي المعتل العين بالواو أو الياء[٤].

٥ – (أَوّل) اسم على وزن: (أَفْعَل)، ولم يستعمل منه فعل[٥].

٦ – (آل) الأصل فيه: (أَهْل)[٦].

٧ – الفعل مشتق من المصدر[٧].

٨ – النون في (الشيطان) أصلية وليست زائدة[٨].

٩ – (أشياء) اسم جمع على وزن: (لَفْعَاء)[٩].

١٠ – منع بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية[١٠].

---

(١) انظر: المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) انظر: المشكل: ٣٠، ٣١، والبحث: ١٣٢.

(٣) انظر: المشكل: ٤٥، ٨١٥، والبحث: ١٤١.

(٤) انظر: المشكل: ٤٩، ٢٦٣، والبحث: ٤٩٣.

(٥) انظر: المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٦) انظر: المشكل:٦٤، ٦٥١، والبحث: ٥٥٨.

(٧) انظر: المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

(٨) انظر: المشكل: ١١٧، والبحث: ٤٤٣.

(٩) انظر: المشكل: ٢٢٠، والبحث: ٤٥٣.

(١٠) انظر: المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.

وخالف أقوالا وآراء اعتمدها علماء المذهب الكوفي، مما يظهر له مخالفتها للقياس أو السماع المعمول به في نظيره من الأوزان والأبنية، ومن أمثلة مخالفته لأقوال المذهب الكوفي ما يلي:

١ – قولهم: (اسم) مشتق من (الوسم)، والمحذوف فيه (الواو)، وهي فاء الكلمة[١].

٢ – قولهم: (فَعِيْل) وزن للوصف الرباعي المعتل العين بالواو أو الياء[٢].

٣ – قولهم: (أَوَّل) اسم على وزن: (أَفْعَل)، من الفعل (وَأَل)[٣].

٤ – قولهم: (آل) الأصل فيه: (أَوَل)[٤].

٥ – قولهم: المصدر مشتق من الفعل[٥].

٦ – قولهم: (أشياء) جمع تكسير على وزن: (أَفْعَال) أو (أَفْعِلاَء)[٦].

٧ – قولهم بجواز بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاَء) للدلالة على لون أو عيب أو حلية[٧].

وترى منه موافقة لهم في أن (الضَّيق) -بفتح الضاد- للضيق الحاصل في القلب والصدر، و(الضِّيق) -بكسر الضاد- للضيق الحاصل في الثوب والدار والمكان ونحوه[٨].

---

(١) انظر: المشكل: ٣٠، والبحث: ١٢٧.

(٢) انظر: المشكل: ٤٩، والبحث: ٤٩٣.

(٣) انظر: المشكل: ٦٢، والبحث: ٥٤٤.

(٤) انظر: المشكل: ٦٤، والبحث: ٥٥٨.

(٥) انظر: المشكل: ٧٣، والبحث: ٢٢١.

(٦) انظر: المشكل: ٢٢٠، ٢٢١، والبحث: ٤٥٣، ٤٥٤.

(٧) انظر: المشكل: ٤١٠، والبحث: ٢٦٦.

(٨) انظر: المشكل: ٤٠٢، والبحث: ١٨٢.

الفصل الخامس

الفصل الخامس:

التقويم

١ – الوضوح في عرض المسائل:

كأيِّ عالم أوتي فضلا من العلم، وسعة في الفهم، كان مكيٌّ يبسط المسألة التصريفية التي يُعنَى بالحديث عنها، والتفصيل فيها، ويحدِّد اللفظة التي سيتناول الجانب التصريفيَّ فيها، وهو في ذلك بين مطنب القول في بعض المسائل التصريفية، وموجز له في مسائل أخرى، ويحتكم في إطنابه القول في مسألة أو إيجازه له إلى أهمية هذه المسألة التصريفية، أو كثرة الآراء فيها، أو اختلاف أقوال العلماء حولها، وهو في إطنابه وإيجازه غير مُغْفِل لجانب الوزن الصرفيِّ لهذه اللفظة، إذا كان الوزن الصرفيُّ لازمة من لوازم فهم المسألة لدى المتلقِّي أو القارئ، وغير مُغْفِل لبيان معناها، أو ذكر مفردها وجمعها، أو مذكَّرها ومؤنثها، أو ذكر ماله علاقة صرفية باللفظة محطَّ الدراسة والنظر، ويصوغ ذلك في أبنية لفظية تنمُّ عن تمكُّنه في علوم العربية، دون أن تكون الألفاظ المستعملة في بناء المسألة التصريفية موغلة في التعقيد الذي يصدُّ القارئ عن فهمه لها، أو معرفة المراد منها، أو تُوقِعُه في اللبس والخلط، وهو في ذلك يمحِّص القول في المسألة، ويجرِّد الآراء التي طُرِحَت حولها في قوالب لفظية واضحة المعنى، جيدة السبك.

وليزيد في وضوح عرضه لمسائل كتابه التصريفية، يجتهد في تقديم الشواهد كدليل للاحتجاج على ما في هذه المسألة من أحكام تصريفية، وغالبًا ما تكون الشواهد المقدَّمة آيات قرآنية بقراءاتها المختلفة.

وفي سعيه للاختصار في كتابه المشكل اكتفى بالإيماء إلى بُعْدِ قول أو عدم جوازه عنده بعبارة موجزة، كقوله: «وفيه بعد»[١]، أو قوله: «بعيد عند أكثر النحويين»[٢]، أو قوله: «وهو بعيد»[٣]، دون أن يوغل في كثرة الردود، أو يحيل المسألة التصريفية إلى جدل وخلاف.

٢ – الدِّقَّة في نقل الآراء وتوثيقها:

---

(١) المشكل: ٤٨، والبحث: ٣٦٥.

(٢) المشكل: ٣٥٦، والبحث: ٢٥٧.

(٣) المشكل: ٧٤٦، والبحث: ٢٥٢.

تبيَّن من مصادر مكيٍّ التي اعتمدها في تصنيف كتابه (المشكل) علوُّ كعب من أخذ عنهم مادة كتابه، وسموُّ رتبتهم العلمية، ورسوخ أقدامهم في علوم العربية، يستوي في ذلك من كان من علماء المدرسة البصرية أو الكوفية، وغَلَبَ على أمر نقله عنهم الدقة في الأخذ، دون الحرص على التوثيق في جميع ما نقل عنهم؛ فقد أورد آراء وأقوالا منسوبة لأصحابها، وأغفل نسبة بعضها الآخر، وهو في الحالين لا يدلُّ القارئ على المصدر الذي انتقى منه هذا الرأي، أو الكتاب الذي استقى منه مادة مسائل كتابه التصريفية، فإذا صرَّح بأخذه من عالم بعينه، فإنه يكتفي بذكر صاحب هذا الرأي، أو القول مجردًا عن ذكر الكتاب الذي أفاد من صاحبه هذا الرأي، أو ضمَّن مشكله قولا لمصنفه(١).

ولعلَّ ابن الشجريِّ من أبرز العلماء الذين تعقَّبوا الأقوال التي أوردها مكيٌّ في كتابه (المشكل) بالاعتراض والرد، واستظهار عدم الدقة في نقل الآراء وتوثيقها؛ فقد خصَّ مجلسين من مجالس أماليه بذكر زلات مكيٍّ في كتابه (المشكل)، وتعقَّبها، وردَّ عليها، وهما المجلس الثمانون(٢)، والمجلس الحادي والثمانون(٣).

وعامة ما تعقَّبه ابن الشجريِّ على مكيٍّ في كتابه (المشكل) كان من حيث النحو والإعراب، أما الصرف فلم يحظ إلا بثلاثة مواضع(٤) من المواضع التي أخذها ابن الشجري على مكيٍّ، وعدَّها من زلاته في كتابه (المشكل)، وهي:

---

(١) انظر: المشكل: ٣١، ٣٦، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٦٤، ١٠٢، ١٢١، ١٢٦، ١٦٩، ٢٢٠، ٢٤٦، ٢٨٠، ٣٠٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٣٠، ٥٠٧، ٥٦٤، ٦٠٢، ٦٥٠، ٧١١، ٧٢٨، ٨٠٤، ٨٠٩، والبحث: ١٣٢، ١٦٥، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٨١، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٨٥، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٥٣، ٤٦٧، ٤٨٥، ٥١٧، ٥٢١، ٥٥٨.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٦٤/٣ – ١٦٨.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٧٩/٣ – ١٩٢.

(٤) كان تعقُّب ابن الشجريِّ لزلات مكيٍّ من حيث الصرف في أربعة مواضع، ولكن تبيَّن أن واحدًا من هذه المواضع ليس من كتاب (المشكل) لمكيٍّ، وإنما هو من كتاب آخر له في التفسير، وهو كتاب (الهداية إلى بلوغ النهاية)، كما أفاد بهذا د. أحمد فرحات، وهو قوله في مفرد (رجالا) من قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (البقرة، الآية: ٢٣٩).

انظر: أمالي ابن الشجري: ١٧٠/٣، ومكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٤٠٤، ودراسة نحوية لكتاب مشكل إعراب القرآن ليحيى مصري: ٥٦.

أ- قوله في تصريف: (محيط)[1] من قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[2].

ب- قوله في أصل الفعل (ادَّاركوا)[3]، من قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعَا ﴾[4].

ج- قوله في أصل الفعل (زيَّلنا)[5] ووزنه، من قوله تعالى: ﴿ فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ ﴾[6].

وليس ذكر تعقُّب ابن الشجريِّ لمكيٍّ في كتابه (المشكل) يعدُّ تسليمًا بما قاله ابن الشجريِّ؛ فقد تولَّى د. أحمد حسن فرحات الردَّ على ابن الشجريِّ في كتاب وسمه بـ (نظرات فيما أخذه ابن الشجريِّ على مكيٍّ)، وخصَّ مبحثًا من مباحث كتابه (مكيُّ بن أبي طالب وتفسير القرآن) لردِّ مغالطات ابن الشجريِّ على مكيٍّ في كتاب (المشكل)، وكان غرضه من ذلك إنصافَ أقوال مكيٍّ من تحامل ابن الشجريِّ وتشنيعه -إذ كان في تعقُّب ابن الشجريِّ على مكيٍّ ضربٌ من التجنِّي والتعسُّف- ومحاولة إيجاد أوجه يخرَّج عليها ما ذهب إليه مكيٌّ، ولم يتسنَّ لابن الشجريِّ معرفة هذه الأوجه أو الوقوف عليها[7].

وقد أرجع د. أحمد فرحات تعقُّب ابن الشجريِّ لزلات مكيٍّ في كتابه (المشكل) إلى عدة أمور، منها:

أ- حمل مكيٍّ على المعتزلة في كتابه (المشكل)، ونسبته إياهم إلى الخطأ والجهل في الإعراب والعربية، وابن الشجريٍّ كان شيعيًا، وأقرب ما يكون في عقيدته للمعتزلة، في حين أن مكيًّا كان سلفيًا مالكيًا[8].

ب- خطأ ابن الشجريِّ في فهم عبارة مكيٍّ التي تميل إلى الإيجاز والاختصار في كثير من مواضع كتابه (المشكل)[9].

---

(١) انظر: المشكل: ٥٠، وأمالي ابن الشجري: ١٦٥/٣، ومكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٣٨٨، والبحث: ٤٧٦.

(٢) البقرة، الآية: ١٩.

(٣) انظر: المشكل: ٢٧٤، وأمالي ابن الشجري: ١٨٢/٣، ومكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٤٢٦.

(٤) الأعراف، الآية: ٣٨.

(٥) انظر: المشكل: ٣٢٧، وأمالي ابن الشجري: ١٨٩/٣، ومكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٤٤٧.

(٦) يونس، الآية: ٢٨.

(٧) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٣٨٣ - ٤٥٦.

(٨) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٣٨٤، ومقدمة تحقيق المشكل د. حاتم الضامن: ٣١/١.

(٩) انظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: ٣٨٥.

ج- سوء نسخة (المشكل) التي وقعت بين يدي ابن الشجريِّ، واعتماده عليها في تعقُّبه لزلات مكيٍّ، وتشنيعه عليه[1].

(١) انظر: المصدر السابق.

٣- كثرة الشواهد وقلتها:

مما يُحمد لمكيٍّ في مسائله الصرفية إكثاره من الشواهد القرآنية، وتحتل القراءات القرآنية بضربيها المتواتر والآحاد مرتبة أولى في شواهده القرآنية؛ فقَلَّ أن تمرَّ مسألة تصريفية عرض للحديث عنها، أو استفاض في تحليلها دون أن تكون القراءة القرآنية بضربيها أو أحدهما دليلا سماعيًا يحتكم إليه مكيٌّ في تصريف المسألة التي هو بصدد الحديث عنها(١).

وبضدِّ الكثرة التي حظيت بها الشواهد القرآنية للمثول في مسائل مكيٍّ الصرفية، قلَّت الشواهد الحديثية في دراسته الصرفية وفق ما درج عليه متقدمو النحويين من عدم الاستدلال بالحديث النبوي، اعتمادًا على أنه قد روي بالمعنى في كثير من مواضع الاستشهاد به؛ لذلك لم يسق مكيٌّ إلا حديثًا نبويًا واحدًا، وهو بعض حديث للرسول ﷺ قال فيه: «إن الله ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ»(٢).

أمَّا الشواهد الشعرية في مسائل مكيٍّ الصرفية في كتابه المشكل، فقد لحقها ما لحق الشواهد الحديثية من القلِّة والندرة؛ فلم يسق إلا شاهدًا شعريًا واحدًا، وهو بعض شطر بيت قاله ذو الإصبع العدواني، وهو قوله: * لاهِ ابنُ عَمِّك(٣) *

ولعل القلَّة التي لحقت بالشواهد الحديثية والشعرية في المسائل التصريفية عند مكيٍّ خاصة، وكتاب المشكل عامة، تُعْزَى إلى أمرين:

أولهما: الاختصار الذي بنى عليه مكيٌّ كتابه (المشكل)؛ «ليكون خفيف المحمل، سهل المأخذ، قريب المتناول، لمن أراد حفظه والاكتفاء به»(٤).

ثانيهما: عنايته الفائقة بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وصرف همته إليهما.

---

(١) انظر: المشكل: ٣٨، ١٢٣، ٤٤٣، ٥٤٤، ٥٦٤، ٦٧٨، والبحث: ١٦٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨٣، ٣٢٦، ٤٢٥، ٥٥٠.

(٢) انظر: المشكل: ٢٩٠، والبحث: ٥٧٢.

(٣) انظر: المشكل: ٣١، والبحث: ١٣٢.

(٤) انظر: المشكل: ٢٨.

٤– قيمة آرائه الصرفية:

ظهرت آراء مكيٍّ الصرفية بجلاء عند مناقشته للمسائل التصريفية في كتابه (المشكل)، وبرزت قيمة آرائه الصرفية في الآتي:

أ– أنها كشفت النقاب عن اتجاه مكيٍّ ومذهبه الصرفي، كما أبانت عن علوِّ قامته ورسوخ قدمه في علم التصريف.

ب–أنها آراء امتزج فيها الفكر النحويُّ المشرقيُّ بالفكر النحويِّ المغربيِّ؛ فأثرى هذا الامتزاج الفكر النحويَّ في القطرين العربيين بمصنفات صرفية اعتمدت فيها آراء العلماء المشارقة والمغاربة وأقوالهم على حد سواء.

ج– أن هذه الآراء ساعدت في إقصاء التعصُّب لأقوال وآراء علماء إحدى مدرستي النحو الظاهرتين آنذاك دون الأخرى، وأتاحت للفكر الصرفيِّ أن يصطفي من أقوال علمائهما وآرائهم ما يراه صائبًا مقبولا وفق منهج نِشدان حقيقة القول وصواب الرأي، بغضِّ النظر عن انتماء قائله أو صاحبه لهاتين المدرستين.

د– أن الآراء الصرفية التي ضمَّنها مكيٌّ كتابه (المشكل) اتخذت من القراءات بمختلف أضربها سبيلا للاحتجاج، ودليلا للاستشهاد بها على نحو يَعُزُّ نظيره في الكتب الصرفية المتخصصة، أو الكتب التي عُنِيَ مصنِّفوها بالدراسة النحوية والصرفية معًا.

هـ– أن هذه الآراء الصرفية أفسحت مجالا لتقعيد القواعد التصريفية وفق مسموع العرب ومقيسها، بإحلال القاعدة التصريفية حيِّزًا من التطبيق دون الاكتفاء بالتنظير والتقعيد المجردين.

و– أنها آراء أثرت الدرس النحوي لدى العلماء اللاحقين لمكيٍّ المشتغلين بالدراسة النحوية والصرفية في آي القرآن العظيم، كالزمخشريِّ، وابن الشجريِّ، وابن عطيَّة، وأبي البركات الأنباريِّ، والصفاقسيِّ، وأبي حيَّان، والسمين الحلبيِّ، وابن هشام، بالاقتداء بآرائه، واقتفاء أقواله حينًا، أو الردِّ والاعتراض حينًا آخر فيما صنَّفوه من مصنَّفات.

ز– أن هذه الآراء قدَّمت دليلا محسوسًا على أن لدراسة العربية بشكل قويم عُرًى لا تنفصم بالدراسات القرآنية وما يتصل بها من علوم.

القسم الثاني

(بناء الكلمة ووزنها وتصريفها)

- **(اسم) أصله، واشتقاقه، واللغات الواردة فيه:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[1]: «و(اسم) أصله: سِمْوٌ، وقيل: سُمْوٌ، وهو عند البصريين مشتقٌّ من: سَمَا يَسْمُو؛ ولذلك ضُمَّت السين في أصله (سُمٍ).

وقيل: هو مشتقٌّ من: سَمِيَ يَسْمَى؛ ولذلك كسرت السين في (سِم)، ثُمَّ حُذِفَ آخره، وسُكِّنَ أوله اعتلالا على غير قياس، ودلَّ على ذلك قولهم: سُمَيٌّ، في التصغير، وجمعه (أَسْمَاء)، وجمع (أَسْمَاء): أَسَامِي.

وهو عند الكوفيين مشتقٌّ من (السِّمَة)؛ إذ صاحبه يعرف به، وأصله (وَسْمٌ)، ثم أُعِلَّ بحذف الفاء، وحُرِّكت العين على غير قياس أيضًا. ويجب على قولهم أن يصغَّر فيقال: وُسَيْمٌ، ولم يقله أحد؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، ولهم مقال يطول ذكره، وقولهم أقوى في المعنى، وقول البصريين أقوى في التصريف»[2].

المناقشة:

ورد عن العرب في (اسم) خمس لغات:

الأولى: (اِسْمٌ)، بكسر همزة الوصل، لمحا لكسرة سينه في أحد أصليه: سِمْو، ووزنه (اِفْعٌ)، وهذه اللغة في (اسم) أعلى لغاته، لورودها في التنزيل[3]، كما في قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾[5]، وغيرهما كثير.

---

(١) الفاتحة، الآية: ١.

(٢) المشكل: ٣٠.

(٣) انظر: العين: (سمو)، والمقتضب: ٢٢٩/١، ومعاني الزجّاج: ٣٩/١، والتهذيب: (سما)، ودقائق التصريف: ٥٢٠، والصحاح: (سما)، والمنصف: ٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٠/٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١٦/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والجامع: ٧١/١، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤٠، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون: ٢٠/١.

(٤) الأعلى، الآية: ١.

(٥) العلق، الآية: ١.

الثانية: (أُسْمٌ)، بضمِّ همزة الوصل، لمجًا لضمِّ سينه في أصله الآخر (سُمْو)، ووزنه (أُفْعٌ)[1].

الثالثة: (سِمٌ) بحذف لام الكلمة (الواو) دون التعويض عنها، وإبقاء السين على حركتها الأصلية (الكسر)، ووزنه (فِعٌ)[2].

الرابعة: (سُمٌ) بحذف لام الكلمة (الواو) أيضًا، دون التعويض عنها، وإبقاء السين على حركتها الأصلية (الضمِّ)، ووزنه (فُعٌ)[3].

الخامسة: (سُمَا)، مثل: ضُحَى، وهُدَى، ووزنه (فُعَل)، والأصل: سُمَوٌ[4].

واختلف النحويون في أصل (اسم) واشتقاقه على قولين:

القول الأول:

أن (اسمًا) مشتق من (السُّمو) الذي يعني: العلو والرفعة، والأصل فيه: سِمْو، على وزن (فِعْل)، أو: سُمْو، على وزن (فُعْل)، إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وهي لام الكلمة، وعوضوا عنها همزة الوصل في أوله؛ فهو على ذلك محذوف منه لام الكلمة؛ فوزنه بعد الحذف والتعويض (اِفْعٌ). وهذا مذهب البصريين[5].

---

(١) انظر: المقتضب: ٢٢٩/١، ومعاني الزجّاج: ٣٩/١، ودقائق التصريف: ٥٢٠، والصحاح: (سما)، والمنصف: ٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٠/٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١٦/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والجامع: ٧١/١، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤٠، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون: ٢٠/١.

(٢) انظر: معاني الزجاج: ٣٩/١، ودقائق التصريف: ٥٢٠، والصحاح: (سما)، والمنصف: ٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٠/٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١٦/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، وشرح ابن يعيش: ٢٤/١، والجامع: ٧١/١، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤٠، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون: ٢٠/١.

(٣) انظر: معاني الزجاج: ٣٩/١، والتهذيب: (سما)، ودقائق التصريف: ٥٢٠، والصحاح: (سما)، والمنصف: ٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٠/٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١٦/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، وشرح ابن يعيش: ٢٤/١، والجامع: ٧١/١، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤٠، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون:٢٠/١.

(٤) انظر: المنصف: ٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٠/٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١٥/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، وشرح ابن يعيش: ٢٤/١، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤١، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون: ٢١/١.

(٥) انظر: العين: (سمو)، ومعاني الزجاج: ٤٠/١، والتهذيب، والصحاح: (سما)، والمنصف: ٦٠/٢، والصاحبي: ٩٩، والكشاف: ١٠٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٠/٢، والمحرر: ٥٥/١، وأسرار العربية: ٤، والإنصاف: ٦/١ (م: ١)، والبيان: ٣٢/١، وإملاء العكبري: ٤/١، والتبيين: ١٣٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والجامع: ٧١/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٨/٢، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤١، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون: ١٩/١، وائتلاف النصرة: ٢٧ (م: ١).

وذهاب البصريين إلى أن (اسمًا) مأخوذ من (السمو)، ومشتق منه لأمور ثلاثة:

١- أن الاسم سما على مسماه، وعلا عليه، ودلَّ على ما تحته من معنى.

٢- أنه قيل فيه: اسم؛ لأن صاحبه بمنزلة المرتفع به.

٣- أنه علا بقوته على بقية أقسام الكلام (الفعل، والحرف)؛ فالاسم أقوى منهما بالإجماع؛ لأنه يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه[١].

القول الثاني:

أن (اسمًا) مشتقٌّ من (الوَسْم) الذي يعني: السِّمة والعلامة، والأصل فيه (وَسْم) على وزن (فَعْل)، إلا أنهم حذفوا الواو من أوله، وهي فاء الكلمة، وعوَّضوا مكانها همزة الوصل؛ فهو على ذلك محذوف منه فاء الكلمة؛ فوزنه بعد الحذف والتعويض (اِعْل). وهذا مذهب الكوفيين[٢].

وذهاب الكوفيين إلى أن (اسمًا) مأخوذ من (الوَسْم)، ومشتقٌّ منه؛ لأن الاسم وسم على المسمى، وعلامة له يعرف بها، ويميزه بها عن غيره.

والأصل الذي أرجع إليه البصريون والكوفيون اشتقاق (اسم) على ما يظنه كل فريق منهم، صحيحٌ من حيث المعنى، لكن بعرض قوليهما على قواعد العربية من حيث اللفظ والتصريف، يظهر أن ما ذهب إليه البصريون أرجح وأقوى من أربعة أوجه:

أولها: تصغير (اسم):

فـ (اسم) يصغَّر على (سُمَيٌّ)، نحو: حِنْو[٣]، وقِنْو[٤]، يصغَّران على: حُنَيٌّ، وقُنَيٌّ؛ فدلَّ

---

(١) انظر: الصاحبي: ٩٩، وأسرار العربية: ٤، والإنصاف: ٦/١ (م: ١)، والتبيين: ١٣٦، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والجامع: ٧١/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٨/٢، وائتلاف النصرة: ٢٧ (م: ١).

(٢) انظر: الصاحبي: ٩٩، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٢/٢، والمحرر: ٥٥/١، وأسرار العربية: ٥، والإنصاف: ٦/١ (م: ١)، والبيان: ٣٢/١، والتبيين: ١٣٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والجامع: ٧١/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٨/٢، والمجيد: ٤١، والبحر المحيط: ٢٧/١، والدر المصون: ١٩/١، وائتلاف النصرة: ٢٧ (م: ١).

(٣) الحِنْو: مفرد، جمعه: أَحْنَاء، وهو واحد السَّرج والقَتب، وحِنْو كل شيء: اعوجاجه، والحِنْو أيضًا: واحد الأَحْنَاء، وهي الجوانب. انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (حنا).

(٤) القِنْو: مفرد، جمعه: أَقْنَاء، وقِنْوَان، وهو العذق. انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (قنا).

ذلك على أنه مشتقٌّ من (السُّمُوِّ)؛ لأن من خصائص التصغير ردَّ الأشياء إلى أصولها، ولو كان مشتقًّا من (الوَسْم) كما قال الكوفيون، لكان تصغيره (وُسَيْمًا)، نحو: عِدَة، وزِنَة، تصغَّران على: وُعَيْدَة، و وُزَيْنَة، ولم ينقل عن أحد من العرب أن (اسمًا) يصغَّر على (وُسَيْم)[1].

ثانيها: جمعه جمع تكسير:

ف (اسم) يجمع جمع تكسير على (أَسْمَاء)، نحو: حِنْو، وقِنْو، يجمعان على: أَحْنَاء، وأَقْنَاء؛ فدلَّ ذلك على أنه مشتقٌّ من (السموِّ)، ومعلوم بالضرورة أن هذا الضرب من الجموع تُرَدُّ فيه الأشياء إلى أصولها، إذْ لو كان مشتقًّا من (الوَسْم)؛ لكان تكسيره: أَوْسَامًا، وأَوَاسِيم، ولم يقل بهذا أحد من النحويين واللغويين[2].

ثالثها: تصرف الفعل منه:

الفعل من (اسم): سَمَّيْتُ، وأَسْمَيْتُ، يدلُّ على أنه مشتقٌّ من (السموِّ)، إذْ لو كان مشتقًّا من (الوَسْم)، لكان الفعل منه (وَسَمْتُ) و(أَوْسَمْتُ)[3].

رابعها: التعويض:

سبيل العربية في التعويض غالبًا أنهم إذا حذفوا من الأول عوَّضوا آخرا، نحو: عِدَة، وزِنَة، وثِقَة، من الفعل: وَعَدَ، و وَزَنَ، و وَثَقَ؛ فقد حذفوا من أوائلها (الواو)، وعوَّضوا عنها في أواخرها التاء، وإذا حذفوا من الآخر عوَّضوا عنها أولا، نحو: ابن، وأصلها (بَنَوٌ)؛ فسارت هذه القاعدة على اطِّرادها في (اسم) في قول البصريين إنه مشتق من (السموِّ)؛ إذْ حذفوا (الواو) من

---

(١) انظر: العين: (سمو)، والمقتضب: ٢٢٩/١، والتهذيب، والصحاح: (سما)، والصاحبي: ١٠٠، والكشاف: ١٠٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٢/٢، والمحرر: ٥٥/١، وأسرار العربية: ٥، والإنصاف: ١٣/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، والتبيين: ١٣٣، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٩/٢، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤١، والدر المصون: ١٩/١، وائتلاف النصرة: ٢٨ (م: ١).

(٢) انظر: المقتضب: ٢٢٩/١، ومعاني الزجاج: ٤٠/١، والتهذيب، والصحاح: (سما)، والمنصف: ٦٠/٢، والصاحبي: ٩٩، والكشاف: ١٠٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٢/٢، والمحرر: ٥٥/١، وأسرار العربية: ٦، والإنصاف: ١٤/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، والتبيين: ١٣٣، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والجامع: ٧١/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٩/٢، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤١، والدر المصون: ١٩/١، وائتلاف النصرة: ٢٨ (م: ١).

(٣) انظر: العين: (سمو)، والمنصف: ٦٠/٢، والكشاف: ١٠٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٢/٢، وأسرار العربية: ٧، والإنصاف: ١٠/١ (م: ١)، وإملاء العكبري: ٤/١، والتبيين: ١٣٣، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٩/٢، واللسان: (سما)، والمجيد: ٤١، والدر المصون: ١٩/١.

آخر (سموّ)، وعوَّضوا عنها همزة الوصل في أوله؛ في حين تفقد هذه القاعدة اطِّرادها إذا قلنا بما ذهب إليه الكوفيون من أن اسمًا مشتقٌّ من (الوَسْم)؛ حيث حذفوا الواو من أوله، وعوَّضوا عنها همزة وصل مكانها[1].

ويقف مكيٌّ موقفًا وسطًا في هذا الاختلاف؛ فيوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من حيث المعنى اللغوي، ويوافق البصريين من حيث موافقتهم للتصريف، والقياس، والاستدلال.

وما ذهب إليه البصريون أرجح، مع عدم إغفال ما ذهب إليه الكوفيون فيما يخص المعنى اللغوي للاسم.

(١) انظر: معاني الزجّاج: ١/٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٨٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١/٨ (م: ١)، والتبيين: ١٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٥٩.

- **اسم الجلالة (الله) علم مرتجل أو مشتق:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[1]: «والأصل في اسم الله – جل ذكره– (إِلاهٌ)، ثم دخلت الألف واللام، فصار (الإِلاه)؛ فخُفِّفت الهمزة بأن أُلقيت حركتها على اللام الأولى، ثم أُدغمت الأولى في الثانية، ولزم الإدغام والحذف للتعظيم والتفخيم. وقيل: بل حُذفت الهمزة حذفًا، وعُوِّض منها الألف واللام، ولزمتا الاسم.

وقيل: أصله (لاه)، ثم دخلت الألف واللام عليه، ولزمتا للتعظيم، ووجب الإدغام لسكون الأول من المثلين، ودَلَّ على ذلك قولهم: لهي أبوك، يريدون: لله أبوك؛ فأخَّروا العين في موضع اللام؛ لكثرة استعمالهم له. ويدلُّ عليه أيضا قوله: *لاهِ ابنُ عَمِّك* يريدون: لله.

وقد ذكر الزجَّاج في بعض أماليه عن الخليل: أنَّ أصله (وِلاهٌ)، ثم أبدل من الواو همزة، كـ : (إِشَاح) في (وِشَاح)، والألف في (لاه) منقلبة من ياء، دَلَّ على ذلك قولهم: لَهْيَ أبوك؛ فظهرت الياء عوضًا من الألف؛ فدلَّ على أن أصل الألف الياء.

وإنما أشبعنا الكلام في هذين الاسمين، ليُقاس عليهما شبههما، مما لعلنا نغفل عن ذكره، وكذلك نفعل في كل ما هو مثل هذا، فاعلمه»[2].

المناقشة:

اختلف اللغويون والنحويون في القول بارتجال اسم الجلالة (الله) ﷻ أو القول باشتقاقه على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن اسم الجلالة (الله) ﷻ علم مرتجل غير مشتق[3]، وإلى ذلك ذهب كثير من العلماء، كالخليل بن أحمد وأبي عثمان المازنيِّ وأبي إسحاق الزجَّاج

---

(١) الفاتحة، الآية: ١.

(٢) المشكل: ٣٠، ٣١، ٣٢.

(٣) انظر: العين: (أله)، وتفسير أسماء الله: ٢٥، والتهذيب: (الله والإله)، والأسماء والصفات: ٤١، والمقصد الأسنى: ٦١، والمحرر: ٥٧/١، ونتائج الفكر: ٥١، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٥٦، والجامع: ٧٣/١، واللسان: (أله)، والمجيد: ٤٢، والبحر المحيط: ٢٧/١، وأسماء الله الحسنى: ٢٥٨، والدر المصون: ٢٤/١.

وأبي بكر البيهقيِّ[1] وأبي حامد الغزاليِّ[2] وأبي بكر ابن العربيِّ[3] وأبي القاسم السهيليِّ[4].

وذهابهم إلى القول بأن اسم الجلالة (الله) ﷻ مرتجل غير مشتق، مبنيٌّ من الناحية اللغوية على أن الألف واللام في اسم الجلالة (الله) حرفان من بنية الكلمة، ولم يدخلا الاسم لإفادة تعريف أو تخصيص، والألف في أصلها مهموزة، إلا أنها وُصِلَت لكثرة دور هذا الاسم في الكلام، وكثرة استعمالهم له.

---

(١) أبو بكر: أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى البيهقي، النيسابوري، قاضٍ، وفقيه، ومحدّث، سمع من: أبي الحسن محمد بن الحسين، وأبي عبدالله الحاكم، وروى عنه جماعة منهم: ابنه إسماعيل، وحفيده أبو الحسن عبيدالله، صنف كتبًا كثيرة، منها: السنن الكبرى والصغرى، والأسماء والصفات، ودلائل النبوة، وشعب الإيمان. ت سنة ٤٥٨هـ.

انظر: الأنساب: ٤٣٨/١، وسير أعلام النبلاء: ١٦٣/١٨، وطبقات الشافعية للسبكي: ٨/٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٢٠/١، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٥٢، وشذرات الذهب: ٣٠٤/٣.

(٢) أبو حامد: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، الطوسي، عالم بالفقه وأصوله، والعقائد، وعلم الكلام والفلسفة، أخذ من: عبدالملك الجويني، ونصر الإسماعيلي، ويوسف النسّاج، وأخذ عه خلق كثير. صنف كتبًا كثيرة، منها: المقصد الأسنى، وإحياء علوم الدين، والمنقذ من الضلال. ت سنة ٥٠٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٢٢/١٩، وطبقات الشافعية للسبكي: ١٩١/٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٩٣/١، وشذرات الذهب: ١٠/٤، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ١٥٢.

(٣) أبو بكر: محمد بن عبدالله بن محمد المعافري، الإشبيلي، المالكي، المعروف بابن العربي، قاضٍ مجتهد من حفّاظ الحديث، وبلغ رتبة في الاجتهاد، وبرع في الحديث والفقه والأصول والتفسير واللغة والأدب، أخذ من: أبي القاسم المقدسي، وأبي الحسن البرّار، وأبي زكريا التبريزي، وأبي علي الطبري، وأخذ عنه: القاضي أبو الفضل عياض، وصنف كتبًا كثيرة، منها: أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، والمسالك في شرح موطأ مالك، والقواصم والعواصم. ت سنة ٥٤٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء: ١٩٧/٢٠، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٩٠، وطبقات المفسرين للداودي: ١٦٧/٢، وشذرات الذهب: ١٤١/٤، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ١٨٠.

(٤) أبو القاسم: عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي، السُّهيلي، المالقي، إمام في اللغة والنحو والحديث والتفسير والقراءات، كُفّ بصره وعمره سبع عشرة سنة، أخذ من: أبي بكر بن العربي، وابن الطراوة، وأخذ عنه: الرُّندي، وأبو الحسن الغافقي، وخلق غيرهما، صنف كتبًا كثيرة، منها: الروض الأُنُف، ونتائج الفكر، والتعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأعلام. ت سنة ٥٨١هـ.

انظر: إنباه الرواة: ١٦٢/٢، وإشارة التعيين: ١٨٢، والبلغة: ١٣١، وطبقات القراء: ٣٧١/١، وبغية الوعاة: ٨١/١.

واستدلوا على قولهم بأن الألف واللام من بنية الكلمة بدخول حرف النداء على الاسم الذي هما فيه؛ فيقال: يا ألله، ولم يدخل حرف النداء على غيره من أسماء الله ﷻ مما فيه الألف واللام، نحو: الرحمن، والرحيم، والعزيز، وغيرها[1].

والخليل بن أحمد من العلماء الذين اعتمدوا مذهب عدم الاشتقاق، إضافة إلى ما نقل عنه من حيث قبوله بالاشتقاق في اسم الجلالة (الله)؛ قال في نص صريح، مؤكدًا فيه ذهابه إلى القول بارتجال هذا الاسم: «و(الله) لا تُطْرح الألف من الاسم، إنما هو (الله) على التمام، وليس (الله) من الأسماء التي يجوز اشتقاق فِعْلٍ منها، كما يجوز في الرحمن، والرحيم»[2].

ونقل السيوطيُّ عن المازنيِّ ذهابه إلى أن اسم الجلالة (الله) علم مرتجل غير مشتق؛ فقال حكاية عنه: «ولما كنت أعقل لقولي: (الله) فضل مزية على قولي: (الإله)، ورأيته قد استعمل لغير (الله) في قوله: ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا ﴾[3]، وقوله: ﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ ﴾[4]، ولما لم يستعمل (الله) إلا للباري تعالى، علمتُ أنه علمٌ،و ليس بمأخوذ من الإله»[5].

ويؤيد أبو إسحاق الزجَّاج الأخذ بهذا المذهب بقوله: «فذهبت طائفة إلى أنه مشتق، وذهب جماعة مِمَّن يوثق بعلمه إلى أنه غير مشتق، وعلى هذا القول المعَوَّل»[6].

ويُبِيْنُ الإمام أبو بكر البيهقيُّ عن مذهبه بقوله: « وأَحَبُّ هذه الأقاويل إليَّ قول مَنْ ذهب إلى أنه اسم علم، وليس بمشتق كسائر الأسماء المشتقة»[7].

وينحو هذا المنحى الإمام أبو حامد الغزاليُّ؛ فقال: «والأشبه أنه جارٍ في الدلالة على هذا المعنى مجرى أسماء الأعلام، وكل ما ذكر في اشتقاقه وتعريفه تعسُّف وتكلُّف»[1].

---

(١) انظر: العين: (أله)، والمقتضب: ٢٣٩/٤، والأسماء والصفات: ٤٣، ونتائج الفكر: ٥١، وشرح ابن يعيش: ٣/١، والجامع: ٧٣/١، المجيد: ٤٢.

(٢) العين: (أله).

(٣) طه، الآية: ٩٧.

(٤) الزخرف، الآية: ٥٨.

(٥) الأشباه والنظائر: ٥/٤.

(٦) تفسير أسماء الله: ٢٥.

(٧) الأسماء والصفات: ٤٣.

ونقل السهيليُّ عن شيخه أبي بكر ابن العربيِّ مذهبه بارتجال اسم الجلالة؛ فقال نقلا عنه: «الذي أختاره من تلك الأقوال كلها، هذا: أن الاسم غير مشتقٍّ من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة، إلا أن الهمزة وُصِلَت لكثرة الاستعمال»[٢].

ويذكر السهيليُّ مذهبه في ارتجال اسم الجلالة (الله)، ويسوق دليلا خارجًا عن نطاق النحو واللغة؛ إذ يقول: «ويدلك على أنه غير مشتقٍّ، أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتقٌّ منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه متقدِّم على كل لفظ وعبارة، ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾[٣]؛ فهذا نصٌّ في عدم المسمَّى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم»[٤].

المذهب الثاني:

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن اسم الجلالة (الله) ﷻ علم مشتق[٥]. واختلف القائلون باشتقاقه في الأصل الذي اشتق منه على أقوال:

القول الأول:

أن أصل اسم الجلالة (الله): إِلاه، على وزن (فِعَال)، بمعنى: مَفْعُول، مثل: كتاب، بمعنى: مكتوب، أي: هو المعبود المستحق للعبادة دون غيره، وهو مشتقٌّ من (أَلَهَ)، يقال: أَلَهَ فلانٌ يَأْلَه إِلاهَةً، أي: عَبَدَ عبادة، وتَأَلَّهَ: تَعَبَّدَ وتَنَسَّكَ[٦]. أو يكون من (أله) بمعنى: السكون[١]، أو

---

(١) المقصد الأسنى: ٦١.

(٢) نتائج الفكر: ٥١.

(٣) مريم، الآية: ٦٥.

(٤) نتائج الفكر: ٥١، ٥٢.

(٥) انظر: تفسير أسماء الله: ٢٥، ومعاني الزجاج: ١٥٢/٥، ومعاني النحاس: ٥٢/١، ومجالس العلماء: ٥٦، والتهذيب: (الله والإله)، والصحاح: (أله)، (ليه)، والمقاييس: (أله)، والأسماء والصفات: ٤١، والمفردات: (أله)، والكشاف: ١٠٧/١، وأمالي ابن الشجري:١٩٧/٢، والمحرر: ٥٧/١، والبيان: ٣٢/١، ونتائج الفكر: ٥١، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٥٦، والجامع: ٧٢/١، واللسان: (أله)، والمجيد: ٤٢، والبحر المحيط: ٢٧/١، وأسماء الله الحسنى: ٢٥٨، والدر المصون: ٢٤/١.

(٦) انظر: التهذيب: (الله والإله)، والصحاح، والمقاييس: (أله)، والأسماء والصفات: ٤٢، والمفردات، وأساس البلاغة: (أله)، والكشاف: ١٠٨/١، وأمالي ابن الشجري: ١٩٧/٢، والمحرر: ٥٧/١، والبيان: ٣٢/١، ونتائج الفكر: ٥٢،

التحيُّر[٢]، أو الفزع[٣]؛ فمعنى (إله) على ذلك: أن خلقه يعبدونه، ويسكنون إليه، ويتحيَّرون فيه، ويفزعون إليه.

والقول بأن (إله) مشتق من (أَلَه) و(تَأَلَّه) بمعنى: عَبَدَ وتَعَبَّدَ، أقرب المعاني إلى الصواب.

والأصل (إلاه)، حذفت همزته تخفيفًا لكثرة وروده واستعماله، ثم أدخل عليه الألف واللام؛ فصار الاسم (الله)، وحذفت منه الهمزة حذفا على غير قياس، كما حذفت الهمزة في (أُناس) على غير قياس؛ فقيل فيه: نَاس.

ولما حذفت الهمزة من (إلاه) عُوِّضَ منها الألف واللام؛ فأصبحتا لازمتين للاسم لا تفارقانه[٤].

وهذا القول أحد رأيي سيبويه المعتمدة لديه[٥]، وعليه أكثر النحويين.

وقيل: أصله (إلاه) على وزن (فِعَال)؛ فحذفت همزته حذفًا قياسيًا، ثم أدخل عليه الألف واللام؛ فأدغموا اللام الأولى في اللام الثانية؛ فصارت لامًا مشدَّدة، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٦]، أي: لكنْ أَنَا هو الله ربي؛ فصار الاسم (الله)[٧].

وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح ابن يعيش: ٣/١، والجامع: ٧٣/١، واللسان: (أله)، والمجيد: ٤٤، والبحر المحيط: ٢٨/١، وأسماء اله الحسنى: ٢٥٨، والدر المصون: ٢٥/١.

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٥/١.

(٢) انظر: الأسماء والصفات: ٤٢، والمفردات: (أله)، والكشاف: ١٠٨/١، والبيان: ٣٣/١، واللسان: (أله)، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٥/١.

(٣) انظر: الأسماء والصفات: ٤١، واللسان: (أله)، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٥/١.

(٤) انظر: الكتاب: ١٩٤/٢، والمقتضب: ٢٤٠/٤، ومعاني الزجاج: ١٥٢/٥، ومجالس العلماء: ٥٦، وإعراب ثلاثين سورة: ١١، والتهذيب: (الله والإله)، والصحاح، والمقاييس: (أله)، وشرح الثمانيني: ٣٩٧، والكشاف: ١٠٧/١، وأمالي ابن الشجري: ١٩٥/٢، والمحرر: ٥٧/١، والبيان: ٣٢/١، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٥٦، والممتع: ٦١٩/٢، والجامع: ٧٢/١، واللسان: (أله)، والمجيد: ٤٤، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٥/١.

(٥) انظر: الكتاب: ١٩٤/٢.

(٦) الكهف، الآية: ٣٨.

(٧) انظر: معاني النحاس: ٥٢/١، والتهذيب: (الله والإله)، وشرح الملوكي: ٣٥٨، واللسان: (أله)، والجامع: ٧٢/١.

ونُسِب هذا القول إلى الكسائيِّ والفرَّاء[1].

وقيل: أصله (الإلاه)؛ خفِّفت همزته بإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها؛ فبقيت الهمزة ساكنة، ثم حُذفت، وأصبحت اللام التي قبلها متشكلة بحركتها؛ فأصبحت مكسورة بعد أن كانت ساكنة (اِلِلاه)؛ فاجتمع مثلان متحركان، وهما اللامان؛ فأُدغمت الأولى في الثانية بعد إسكانها لأجل الإدغام؛ فصار الاسم (الله)[2].

القول الثاني:

أن أصل اسم الجلالة (الله): إِلاه، على وزن (فِعَال)، وأصل الهمزة في (إِلاه) واو (وِلاه)، مشتق من (وله)، يقال: وَلِه فلانٌ يَوْلَهُ وَلَهًا، و وَلَهَانًا، إذا تحيَّر، والوَلَهُ: الحيرة[3]، كأن العباد حاروا في عظمته وقدرته وصفاته ﷻ[4].

والأصل (وِلاه)؛ فأبدلت الواو المكسورة همزة؛ فأصبح (إِلاه)، والواو تبدل همزة إذا وقعت فاء مكسورة للكلمة، كما أبدلت في: وِشَاح، و وِعَاء، و وِفَادة، و وِسَادة؛ فقيل فيها: إِشَاح، وإِعَاء، وإِفَادة، وإِسَادة[5]، ثم أدخل عليه الألف واللام؛ فصار الاسم (الله)[6].

ونُسِبَ هذا القول للخليل بن أحمد[7].

---

(١) انظر: معاني النحاس: ٥٢/١، والجامع: ٧٢/١.

(٢) انظر: مجالس العلماء: ٥٦، والتهذيب: (الله والإله)، والمحرر: ٥٧/١، والبيان: ٣٣/١، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح الملوكي: ٣٥٨، واللسان: (أله)، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٦/١.

(٣) انظر: التهذيب: (الله والإله)، والكشاف: ١٠٨/١، والمحرر: ٥٧/١، والبيان: ٣٣/١، ونتائج الفكر: ٥٢، وإملاء العكبري: ٥/١، والجامع: ٧٢/١، واللسان: (أله)، والمجيد: ٤٤، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٦/١.

(٤) انظر: المفردات: (أله)، والكشاف: ١٠٨/١، والمحرر: ٥٨/١، والبيان: ٣٣/١، ونتائج الفكر: ٥٢، وإملاء العكبري: ٥/١، والجامع: ٧٢/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٣١/٤، والأصول: ٢٤٥/٣، وسر الصناعة: ٩٢/١، والمنصف: ٢٢٨/١، وشرح الثمانيني: ٣٢٧، وشرح ابن يعيش: ١٣/١٠، وشرح الملوكي: ٢٧٣، والممتع: ٣٣٢/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٤/٣.

(٦) انظر: التهذيب: (الله والإله)، وأمالي ابن الشجري: ١٩٧/٢، والمحرر: ٥٨/١، والبيان: ٣٣/١، ونتائج الفكر: ٥٢، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح الملوكي: ٣٦٠، والجامع: ٧٢/١، واللسان: (أله)، والمجيد: ٤٤، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٦/١.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٩٧/٢، والمحرر: ٥٨/١، والجامع: ٧٢/١، والمجيد: ٤٤، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٦/١.

القول الثالث:

أن أصل اسم الجلالة (الله): لاهٌ، على وزن (فَعَل)، وأصله (لَيَه)، يقال: لاهَ يَلِيْهُ لَيْهًا، إذا احتجب واستتر[1]، أو علا وارتفع، ومن ذلك قيل للشمس: إلاهَة، وأَلاهَة -بكسر الهمزة وفتحها-، سميت بذلك لارتفاعها، أو لاتخاذهم إياها آلهة[2]، أو لاحتجابها عنهم عند حلول الليل.

واشتقاقهم اسم الجلالة (الله) من هذا المعنى، كأنه ﷻ سمي بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك العقول والأبصار[3]، أو لعلو شأنه وارتفاع مكانته في حقيقة الأمر، وفي نفوس عباده.

وأصل الألف في (لاه) ياء (لَيَه)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا، دلَّ على ذلك الأصل قولهم: لَهْيَ أبوك، أي: لله أبوك، إلا أنهم قدَّموا الهاء إلى موضع الألف؛ فأصبحت ساكنة؛ لوقوعها موقع الساكن، وأخَّروا الألف إلى موضع الهاء، ثم قلبوها ياءً، كما هو أصلها، وحرَّكوها لما سكن ما قبلها؛ فقالوا: لَهْيَ، وعلى ذلك يكون وزنها (فَلْعَ)، وحرَّكوا الياء لسكونها وسكون الهاء قبلها، واختاروا لها الفتحة لخفة الفتحة، ولكثرته في كلامهم[4].

ويدلُّ على ذلك أيضًا قول الشاعر[5]:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فِيْ حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُوْنِي[6]

---

(١) انظر: الصحاح: (أله)، (ليه)، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٦١، واللسان: (لوه).

(٢) انظر: نتائج الفكر: ٥٢، والجامع: ٧٣/١، والمجيد: ٤٣، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٤/١.

(٣) انظر: شرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٦١.

(٤) انظر: الكتاب: ٤٩٨/٣، وتفسير أسماء الله: ٢٥، ومعاني الزجاج: ١٥٢/٥، ومعاني النحاس: ٥٣/١، ومجالس العلماء: ٥٧، والصحاح: (أله)، (ليه)، والمقاييس: (لاه)، وشرح الثمانيني: ٣٩٧، وأمالي ابن الشجري: ١٩٦/٢، والمحرر: ٥٨/١، والبيان: ٣٣/١، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٦٠، والجامع: ٧٢/١، واللسان: (أله)، (لوه)، والمجيد: ٤٣، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٥/١.

(٥) ذو الإصبع العدواني: حُرثان بن حارثة بن مُحرِّث -وقيل: الحارث- بن ثعلب، من عَدْوان، من قيس عيلان، من مضر، يكنى أبا عَدْوان، شاعر مُعَمَّر من شعراء الجاهلية وحكمائهم.

انظر: الشعر والشعراء: ٤٧٣، والمؤتلف والمختلف: ١٤٩، وخزانة الأدب: ٢٨٤/٥.

(٦) ورد هذا البيت من (البسيط) منسوبًا لذي الإصبع العدواني في: المفضليات: ١٦٠، وأدب الكاتب: ٥١٢، ومجالس العلماء: ٥٧، ومغني اللبيب: ١٤٧/١، وخزانة الأدب: ١٧٣/٧. وغير منسوب في: إيضاح الشعر: ٥٠،

ثم أدخل الألف واللام على (لاه)؛ فصار الاسم (الله)، وأجري مجرى الاسم العلم، كالعبَّاس والحسن، إلا أنه يخالف مثل هذه الأعلام من حيث كونه اسما، وهذه الأعلام في الأصل صفات[1].

وهذا القول الآخر الذي اعتمده سيبويه[2].

القول الرابع:

أن أصل اسم الجلالة (الله): لاه، على وزن (فَعَل)، وهو مقلوب من (لَوَه)، يقال: لاهَ يَلُوهُ لَوْهًا، ولِيَاهًا، إذا احتجب واستتر، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا، ثم أدخل عليه الألف واللام، فأدغمت لام التعريف في اللام بعدها، فصار الاسم (الله)[3].

القول الخامس:

أن أصل اسم الجلالة (الله): لاه، وهو مقلوب من (وَلَه)، على وزن (عَفَل)، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أدخل عليه الألف واللام، فأدغمت لام التعريف في اللام بعدها؛ فصار الاسم (الله)[4].

ورفض أبو إسحاق الزجَّاج أن يكون مشتقًّا من (وَلَهَ يَوْلَه)، سواءً أكان مقلوبًا أم غير مقلوب[5].

ويظهر أن القول باشتقاق اسم الجلالة (الله) من (أَلَهَ)، بمعنى: العبادة، أرجح الأقوال، وأقربها إلى الصواب؛ لأن (الله) اسم للخالق المعبود بحقٍّ، وأَلَهَ، وتَأَلَّه، بمعنى: عَبَدَ، وتَعَبَّدَ، موافق

والخصائص: ٢٨٨/٢، والصحاح: (ليه)، والمقاييس: (لاه)، وأمالي ابن الشجري: ١٩٥/٢، والإنصاف: ٣٩٤/١ (م: ٥٧)، وشرح ابن يعيش: ٥٣/٨، والمقرّب: ١٩٧/١، والجامع: ٧٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٥٩/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٦٨، وشرح ألفية ابن معط: ٤١٥/١، وشرح الأشموني: ٤٧٠/١.

(١) انظر: الكتاب: ١٩٥/٢، ومجالس العلماء: ٥٦، والصحاح: (ليه)، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٦١، واللسان: (لوه).

(٢) انظر: الكتاب: ٤٩٨/٣، ومعاني الزجاج: ١٥٢/٥، ومعاني النحاس: ٥٣/١، ومجالس العلماء: ٥٧، والصحاح: (أله)، (وله)، وشرح الثمانيني: ٣٩٧، وشرح ابن يعيش: ٣/١، وشرح الملوكي: ٣٦٠، والجامع: ٧٢/١، واللسان: (أله)، (لوه)، والمجيد: ٤٣.

(٣) انظر: المفردات: (أله)، والبيان: ٣٣/١، والمجيد: ٤٣، والبحر المحيط: ٢٨/١، والدر المصون: ٢٥/١.

(٤) انظر: شرح الملوكي: ٣٦١، والجامع: ٧٢/١، والبحر المحيط: ٢٨/١.

(٥) انظر: تفسير أسماء الله: ٢٥.

للغاية التي لأجلها خلق الله الخلق، وبقيامهم بهذه العبادة يجازيهم الله، وعلى تقصيرهم فيها يحاسبهم الله، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[1].

(١) الذاريات، الآيات: ٥٦، ٥٧، ٥٨.

- **(الناس): أصله، واشتقاقه، ووزنه:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[1]: **«وأصل (النَّاس) عند سيبويه (الأُنَاس)، ثم حذفت الهمزة كحذفها في (إلاه)، ودخلت لام التعريف. وقيل: بل أصله (ناس)؛ لقول العرب في التصغير: (نُوَيْس). قال الكسائي: هما لغتان»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[3]: **«أصل (النَّاس) عند سيبويه (أُناس)، والألف واللام بدل من الهمزة. قال ابن الأنباري: (النَّاس) جمع لا واحد له من لفظه، بمنزلة الإبل، والخيل، والنَّعَم، والبقر، والغزاة، والقضاة، لا واحد لهذه الجموع من لفظها، قال: والإنسان ليس بواحد الناس، والقاضي ليس بواحد القضاة، ووزن الناس من الفعل (فَعْل)، وأصله (نَسْي) من (نَسيت)؛ فأُخِّرَت العين وقُدِّمت اللام، فصار في الحكم (نَيْسا)، فصارت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.**

قال: وقال بعض النحويين: (النَّاس) أصله (الأُناس)، فسُهِّلَت الهمزة، وأبدل نون من لام التعريف الساكنة، وأُدْغِمَت في النون التي بعدها، فصارت نونًا مشدَّدة، كما قال الله – جل ذكره–: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[4]**، يريد: لكن أَنَا.**

والفرَّاء يبطل هذا الجواب، ويقول: وجدنا العرب تقول في تصغيره: (نُوَيْس)، قال الفرَّاء: ولو كان ما قالوا صحيحًا لقيل في التصغير: أُنَيْس، وأُنَيِّس»[5].

المناقشة:

الناس: اسم جمع لا واحد له من لفظه، ويرادفه في الاستعمال: أناسي، وإنس، ومفرده: إنسان أو إنسي[6].

---

(١) البقرة، الآية: ٨.

(٢) المشكل: ٤٥.

(٣) الناس، الآية: ١.

(٤) الكهف، الآية: ٣٨.

(٥) المشكل: ٨١٥.

(٦) انظر: الجامع: ١/١٣٥، والمجيد: ٩٩، والبحر المحيط: ١/٨٤، وتذكرة النحاة: ٦٦٩، والدر المصون: ١/١١٨.

وذكر ابن خالويه أن (الناس) لفظ يكون للواحد والجمع، مستشهدًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾[1]، والذي قال لهم هذا القول رجلٌ واحدٌ[2]. كما ذكر أيضا أن (الناس) كما تطلق على الإنس حقيقة، تطلق على الجن مجازًا؛ فتقول العرب: ناسٌ من الجنِّ، وقومٌ من الجنِّ، ونفرٌ من الجنِّ، ورجالٌ من الجنِّ[3].

وقد اختلف النحويون في اشتقاق هذا اللفظ، وأصله، ووزنه، على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب القائلون به إلى أن (النَّاس) لفظ مشتق من مادة (أنس)، وهو أصل يدل على ظهور الشيء، ضد الخفاء والستر، وعلى الأنس بالشيء، ضد النفور والوحشة، ومن هذين الأصلين أطلق على (النَّاس) هذا اللفظ؛ لظهورهم، ويقابلهم الجن لخفائهم واستتارهم واجتنابهم عن الظهور، هذا من جهة، ولأن الناس يأنسون بغيرهم، ويألفون من يخالطهم، وينفرون من الوحدة والتوحش، من جهة أخرى[4].

فعلى هذا يكون أصل (الناس): أناسًا، والهمزة فيه أصلية، وتمثل فاء الكلمة، ثم حذفت هذه الهمزة شذوذًا على غير قياس، طلبًا للتخفيف؛ حيث إن الهمزة ثقيلة في النطق لبعد مخرجها، ولفظ (أناس) يكثر استخدامه في الكلام، وبعد حذف همزته عوِّض عن هذا المحذوف بالألف واللام، فأصبح (الناس)؛ ولأن هذه الألف واللام دخلتا هذا اللفظ تعويضًا عن المحذوف، فلا تكادان تجتمعان مع الهمزة المعوَّض عنها إلا في ضرورة شعر -على الأرجح-، فيقال: الأُناس، ومن ذلك قول الشاعر[5]:

---

(١) آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٢) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨.

(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٤٠، والكشاف: ٤٦٩/٦، والجامع: ١٨٠/٢٠، والمجيد: ١٠٠، والبحر المحيط: ٨٥/١، والدر المصون: ١١٨/١.

(٤) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، واللسان: (أنس).

(٥) البيت من (مجزوء الكامل)، وقد نسب لذي جَدَن الحميري من ملوك اليمن في: المعمرين لأبي حاتم: ٥٢، الخزانة: ٢٨٠/٢، ولعبيد بن الأبرص من قصيدة طويلة يخاطب فيها امرأ القيس، انظر: الخزانة: ٢٨٩/٢.

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْ نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا[1]

قال سيبويه: «وكأنَّ الاسم -والله أعلم- (إلهٌ)؛ فلما أُدْخِلَ فيه الألف واللام، حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفًا منها؛ فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك (أُناس)، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: (الناس)، إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسم الله -تبارك وتعالى- لا يكون فيه ذلك»[2].

وقد جاء لفظ (أُناس) على أصله دون حذف همزته في خمسة مواضع في كتاب الله ﷻ، وهي قوله تعالى: ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾[6].

فوزن (أُناس) على أصل وضعه دون حذف فيه (فُعَال)، وبعد حذف همزته وهي فاء الكلمة يصير على وزن (عال) [7].

ويشير ابن الشجري إلى استعمال اللفظ بصورتي الحذف وعدمه بقوله: «والنقص والإتمام فيه متساويان في كثرة الاستعمال مادام منكورًا؛ فإذا دخلت عليه الألف واللام التزموا فيه الحذف، فقالوا: الناس، ولا يكادون يقولون: الأُناس إلا في الشعر»[8].

---

(١) ورد الشاهد غير منسوب في: مجالس العلماء: ٥٧، والخصائص: ١٥١/٣، والصحاح: (أنس)، (نوس)، وشرح الثمانيني: ٤٠٠، وأمالي ابن الشجري: ١٨٨/١، ١٩٣/٢، والبيان: ٥٥٠/٢، والتتمة: ١٧٠، وشرح ابن يعيش: ٩/٢، ١٢١/٥، وشرح الملوكي: ٣٦٣، والدر المصون: ٢٦/١، ١١٩.

(٢) الكتاب: ١٩٥/٢، ١٩٦.

(٣) البقرة، الآية: ٦٠، وكذلك وردت هذه الآية في الأعراف، الآية: ١٦٠.

(٤) الأعراف، الآية: ٨٢.

(٥) الإسراء، الآية: ٧١.

(٦) النمل، الآية: ٥٦.

(٧) انظر: مجالس العلماء: ٥٦، والصحاح: (نوس)، وشرح الثمانيني: ٣٩٩، والمخصص: ١٧/١، والمفردات: (نوس)، والكشاف: ١٧٠/١، والمحرر: ١١١/١، والتتمة: ١٧٠، وشرح ابن يعيش: ٩/٢، ١٢١/٥، والممتع: ٦١٩/٢، والمبدع: ٢٤١، وخزانة الأدب: ٢٨٧/٢.

(٨) أمالي ابن الشجري: ١٨٨/١، وكذلك انظر: مجالس العلماء: ٥٦.

وهذا القول للخليل[١] وسيبويه[٢] والمبرد[٣] وجمهور البصريين[٤] والفرَّاء[٥] من الكوفيين، وأخذ بهذا القول أبو عليٍّ الفارسيُّ[٦] وابن جنيّ[٧].

القول الثاني:

ذهب القائلون به إلى أن (الناس) لفظ مشتق من مادة (نوس)، وهو أصل يدل على حركة وتذبذب، ولذلك أطلق على الناس لحركتهم وسعيهم في الأرض[٨].

فعلى هذا يكون أصل (ناس): نَوَس، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفًا، ليصبح اللفظ (ناسًا)، وهو بذلك على وزن (فَعَل)؛ فلا حذف فيه على هذا القول، وجميع حروفه أصلية، إلا ما كان فيه علة تستوجب القلب، فقلب لأجلها، وبعد إدخال الألف واللام عليها يصبح اللفظ (الناس).

وحجة مَنْ ذهب هذا المذهب أن العرب تقول في تصغير (ناس): نُوَيْس، مثل: باب، تصغيره: بُوَيْب، وبالنظر في القاعدة التي يعتمدها الصرفيون وهي أن التصغير يرد الألفاظ إلى

---

(١) ذهب الخليل إلى أن أصل (الناس): أناس، محذوف منه الهمزة للتخفيف، إلا أنه انفرد عن سائر أصحاب مذهبه بأن أصل مادة (ناس) هو (نوس).
انظر: العين: (نوس).

(٢) انظر: الكتاب: ١٩٥/٢، وإعراب النحاس: ١٨٧/١، ٣١٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨، والمخصص: ١٧/١، وإملاء العكبري: ١٦/١، ٢٩٨/٢، وشرح الملوكي: ٣٦٤، والمجيد: ١٠٠، والبحر المحيط: ٨٥/١، وتذكرة النحاة: ٦٦٩، والدر المصون: ١١٩/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٣/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٩٣/٢، والبيان: ٥٣/١، ٥٥٠/٢.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١٨٧/١، وأمالي ابن الشجري: ١٨٩/١، ١٩٣/٢، والبحر المحيط: ٨٥/١، وتذكرة النحاة: ٦٦٩، والدر المصون: ١١٩/١.

(٦) انظر: حجة أبي علي: ٤٦٧/٦، وأمالي ابن الشجري: ١٨٩/١.

(٧) انظر: التصريف الملوكي: ٤٦، والخصائص: ٢٨٥/٢، ١٥٠/٣، وسر الصناعة: ١١٨/١.

(٨) انظر: العين، والصحاح، والمفردات: (نوس).

أصولها، فلو كان الأمر كما ذهب إليه أصحاب القول الأول، لقيل في تصغيره: أُنَيْس، بردِّ الهمزة المحذوفة إلى الكلمة، كما قيل في تصغير (غُرَاب): غُرَيْب[1].

فاحتج أصحاب المذهب الأول لصحة ما ذهبوا إليه بأن رَدَّ المحذوف في التصغير لا يلزم إلا للحاجة إليه، وذكر أبو علي الفارسي بيانًا لذلك بقوله: «و(الناس) أصله: الأُنَاس؛ فحذفت الهمزة التي هي فاءٌ، ويدلُّك على ذلك الأَنَسُ والأَنَاسُ، فأما قولهم في تحقيره: نُوَيْسٌ، فإن الألف لما كانت ثانية زائدة أشبهت ألف (فاعل)، فكما قُلِبت واوًا لشبهه ألف (فاعل)، كذلك جازت الإمالة فيه في المواضع التي أميل الاسم فيه لذلك»[2].

وفسَّر ابن الشجري العلة التي ذكرها أبو علي الفارسي في تحقير (ناس) على (نُوَيْس) بقوله: «فأما قولهم في تحقيره: نُوَيْس، فإن الألف لما صارت ثانية وهي زائدة، أشبهت ألف (فَاعِل)، يعني أنها أشبهت -بكونها ثانية وهي زائدة- ألفَ (ضَارِب)، فقيل: نُوَيْس، كما قيل: ضُوَيْرِب»[3].

كما أورد ابن الشجري بيانًا لصحة مذهبهم، ودعمًا لقاعدة عدم لزوم ردِّ المحذوف في التصغير على كل حال، فقال: «وليس في تحقير (أُنَاس) إذا لم تردَّ المحذوف شيء يُخْرِج باب التحقير عن قياسه؛ لأن قولنا: ناس، وإن كان بوزن (عَال)، فإنه مماثل لـ (بَاب)، وإن كان (بَابٌ) وزنه (فَعَل)، وكذلك تحقيره مماثل لتحقيره، وإن كان (نُوَيس) وزنه (عُوَيْل)، و (بُوَيْب) وزنه (فُعَيْل)» [4].

وقد أشار سيبويه إلى هذه القاعدة في التصغير، فأفرد بابًا في كتابه عنونه بقوله: «هذا باب تحقير ما حُذِف منه ولا يردّ في التحقير ما حُذِف منه، من قِبَل أن ما بقي إذا حقِّر يكون على مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير»[5]، ثم قال: «وأما يونس فحدثني أن أبا عمرو

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ١٨٧/١، والكشاف: ١٧٠/١، وأمالي ابن الشجري: ١٨٨/١، ١٩٣/٢، والبيان: ٥٣/١، ٥٥٠/٢، وإملاء العكبري: ١٦/١، ٢٩٨/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢١/٥، وشرح الملوكي: ٣٦٣، والجامع: ١٣٥/١.

(٢) حجة أبي علي: ٤٦٧/٦.

(٣) أمالي ابن الشجري: ١٨٩/١.

(٤) أمالي ابن الشجري: ١٩٤/٢.

(٥) الكتاب: ٤٥٦/٣.

كان يقول في (مُرٍ): مُرَيْءٍ، مثل: مُرَيْعٍ، وفي (يُرِي): يُرَيْءٍ، يهمز ويجر؛ لأنها بمنزلة (قاضٍ)، فهو ينبغي له أن يقول: مُيَيِّت، وينبغي له أن يقول في (نَاسٍ): أُنَيِّس؛ لأنهم إنما حذفوا ألف (أُنَاس)، وليس من العرب أحد إلا يقول: نُوَيْس»[1].

والقول بأنه من النوس بمعنى الحركة والتذبذب، وأن لا زيادة فيه، قول للكسائيِّ[2] وسلمة بن عاصم[3] وابن كيسان[4].

القول الثالث:

ذهب القائلون به إلى أن (الناس) لفظ مشتق من مادة (نسي)، وهو أصل يدل على النسيان، وسمي به الإنسان لأنه عُهِدَ إليه فنسي[5]. فعلى هذا أصل (ناس) عند أصحاب هذا القول: نسي، ثم قلبت الياء وهي لام الكلمة قلبًا مكانيًا إلى عين الكلمة، فأصبحت الكلمة (نَيَسًا)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، فأصبحت الكلمة (ناسا)، ووزنها (فلع)، وبعد إدخال الألف واللام عليها تصبح الكلمة (الناس)[6].

وهذا القول قال به جمهور الكوفيين[7]، وأبو بكر ابن الأنباري[8].

ومن اختلاف الأصول اللغوية التي أرجع إليها النحويون واللغويون اشتقاق لفظ (الناس) تكونت أقوالهم وآراؤهم التصريفية في هذا اللفظ؛ فكان لكل قول من الأقوال –التي ذكرت

---

(١) الكتاب: ٤٥٧/٣، وكذلك انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٤/١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٨٨/١، ١٩٣/٢، ١٩٤، والبيان: ٥٥٠/٢، والمجيد: ١٠٠، والبحر المحيط: ٨٥/١، وتذكرة النحاة: ٦٦٩، والدر المصون: ١١٩/١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٨٩/١، ١٩٤/٢.

(٤) انظر: البيان: ٥٥٠/٢.

(٥) انظر: العين: (نسي)، والزاهر: ٣٨٣/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨، والصحاح، والمفردات: (أنس)، وإملاء العكبري: ٢٩٨/٢، والجامع: ١٣٥/١.

(٦) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨، والمفردات: (نوس)، والمحرر: ١١١/١، والبيان: ٥٥٠/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٨/٢، والجامع: ١٣٥/١، والمجيد: ١٠٠، والبحر المحيط: ٨٥/١، والدر المصون: ١١٩/١، وخزانة الأدب: ٢٨٧/٢.

(٧) انظر: البيان: ٥٣/١، ٥٥٠/٢.

(٨) انظر: المشكل: ٨٥٦/٢، وقد نسب ابن خالويه لأبي بكر ابن الأنباري أنه قال: إنه مأخوذ من (النَّوس)؛ وهو بذلك يوافق برأيه أصحاب القول الثاني، وليس أصحاب القول الثالث. انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨.

سابقًا- وجاهته وصحته التي تؤيدها المعاجم اللغوية، وتدعمها الشواهد العربية[1]، بحيث لا يمكن استبعاد أحد هذه الأقوال أو تجاهله، غير أن القول الثالث منها فيه ضرب من التكلف، الأمر الذي يخرج اللفظ عما وضع له، ويصرفه عما قصد به، يدل على ذلك ما نقله ابن خالويه عن الكسائي في تعقيبه على إمالة الكسائي في سورة الناس، فقال: «وقرأ الكسائي: ﴿ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[2] بالإمالة، وإنما أمال ليدل على أن ألفه منقلبة من ياء، والأصل: قل أعوذ برب النَّيْس، فصارت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها»[3].

ونقل عنه أيضًا: «قرأ الكسائي وحده -في رواية أبي عمر-: ﴿ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[4] بالإمالة، وقرأ الباقون بالتفخيم، فمَنْ أمال فمِنْ أجل كسرة السين، مثل (النار)، ومَنْ فتح فعلى الأصل؛ لأن الأصل في (الناس): النَّيس، أو: النَّوس، فصارت الواو والياء ألفًا لانفتاح ما قبلهما»[5].

وعدَّ العكبري قراءة الآية بالإمالة من القراءات الشاذة التي يجب ألا يُقرأ بها، فقال: «قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾[6] و ﴿ ٱلۡخَنَّاس ﴾[7] يُقرَآن بالإمالة، وهي لغة حكاها الأصمعي، ولا ينبغي أن يُؤخذ بها في القرآن»[8].

فأدلة التكلف من الكلام الآنف الذكر قول ابن خالويه: «قرأ الكسائي وحده»؛ فلفظ (وحده) دليل أول؛ إذ لم يشاركه الإمالة في قراءة هذه الآية أحد من القراء المشهورين، ودليل

---

(١) يُقصَد بها ورود اللفظين (ناس، وأناس) في كتاب الله ﷻ، وقد ذُكرت المواضع التي ورد فيها لفظ (أناس) في القرآن الكريم أثناء الحديث عن أقوال النحويين وآرائهم، أما لفظ (الناس) فمواضع وروده في القرآن كثيرة، والقرآن من أدلة السماع التي يعتد بها المنظرون للقواعد العربية. وكذلك وقوع هذين اللفظين في الشعر العربي في عصور الاحتجاج اللغوي، من نحو الشاهد الشعري الذي ذكر سابقا، وغيره من الشواهد الشعرية.

(٢) الناس، الآية: ١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨.

(٤) الناس، الآية: ١.

(٥) إعراب القراءات السبع: ٢/٥٥١.

(٦) الناس، الآيات: ١، ٢، ٣، ٥، ٦.

(٧) الناس، الآية: ٤.

(٨) إعراب القراءات الشواذ: ٢/ ٧٦٢.

ثانٍ هو حكم العكبري على الإمالة في هذه الآية بأنها من القراءات الشواذ، التي ينبغي عدم الأخذ بها عند القراءة.

ومما يدل -أيضًا- على التكلف في هذا القول ما ذكره ابن الحاجب في اشتقاق (إنسان) باعتباره مفردًا لـ (النَّاس) من معناه، إذ قال: «والاشتقاق من النسيان في غاية البعد، وارتكاب شذوذ التصغير كما في (لُيَيْلِيَة) أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق»[1].

فهذا الاستبعاد من ابن الحاجب لاشتقاق (إنسان) من (النسيان) دون حدوث القلب المكاني والإبدال فيه على الصورة التي في (الناس) عند اشتقاقها من هذا الأصل؛ فكيف يكون الأمر إذًا، إذا قلنا بهذا الاشتقاق على هيئته في (الناس)؟

فالأرجح -والله أعلم- القول الأول، ثم القول الثاني، لموافقتهما الأصول اللغوية التي اشتق منها لفظ (الناس)، والقول الثالث وإن كان صحيحًا فإنه متكلَّف. كما أن بعض النحويين نقل عن الكسائيِّ وسلمة بن عاصم قولهما: إن كلا من لفظ (ناس) و(أناس) قائم بذاته، لا صلة له بالآخر، فليس أحد هذين اللفظين أصلا للآخر؛ فهما لغتان مختلفتان؛ فـ (أناس) من (الأنس)، و (ناس) من (النوس) الذي يعني الحركة[2].

وذكر الجوهري رأيًا ناقض به ما نقله النحويون عن الكسائي وسلمة بن عاصم؛ حيث جعل (الأناس) لغة في (الناس)، وأنه الأصل فيه، ثم خُفِّف بعد ذلك[3]. وهذا الذي ذكره الجوهري أحد الآراء التي استند عليها مكيٌّ في هذه المسألة[4] غير الأقوال الثلاثة الرئيسة التي فيها نوع من الإجماع عند النحويين.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣٤٩/٢.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٨٧/١. وأمالي ابن الشجري: ١٨٩/١، وشرح الملوكي: ٣٦٣.

(٣) انظر: الصحاح: (أنس)، (نوس).

(٤) انظر: المشكل: ٨١٥.

- **(ذريَّة): أصلها، واشتقاقها، ووزنها، واللغات الواردة فيها:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[1]: **«(ذُرِّيَّة) وزنها (فُعُّوْلَة)، من: ذَرَأَ الله الخلق، وكان أصلها على هذا (ذُرُّوْءَة)؛ فأبدلوا من الهمزة ياء؛ فاجتمع ياء وواو، والأول ساكن؛ فأدغموا الياء في الواو، على إدغام الثاني في الأول استثقالا للواوات، وكسرت الراء لتصحَّ الياء الساكنة المدغمة.**

وقيل: (ذُرِّيَّة): فُعِّيْلَة، من الذَّرِّ؛ فكان أصل الذُّرِّيَّة أن تكون اسمًا لصغار ولد الرجل، ثم اتُسِعَ فيه؛ فكان أصلها على هذا (ذريرة)، ثم أبدلوا من الراء الأخيرة ياء؛ فأدغمت الأولى فيها، وذلك لاجتماع الراءات، كما قالوا: (تظنَّيْتُ) في (تظَنَّنْتُ)؛ لاجتماع النونات.

وقيل: وزن (ذُرِّيَّة): فُعُّوْلَة، من: ذَرَوْتُ؛ فأصلها على هذا (ذُرُّورة)، ثم فُعِل بها مثل الوجه المتقدم قبل هذا، وكسرت الراء المشدَّدة لتصحَّ الياء الساكنة»[2].

المناقشة:

اختلف اللغويون والنحويون في اشتقاق (ذُرِّيَّة)، وفي وزنها، ولهم في اشتقاقها أقوال ثلاثة:

القول الأول:

أنها مشتقة من (ذَرَأَ)، يقال: ذَرَأَ الله الخلق، يَذْرَؤُهم ذَرْءًا، أي: خلقهم[3].

القول الثاني:

أنها مشتقة من (ذَرَّ)، يقال: ذَرَّ الله الخلق في الأرض: نشرهم[4].

القول الثالث:

---

(١) آل عمران، الآية: ٣٨.

(٢) المشكل: ١٣٧، ١٣٨.

(٣) انظر: التهذيب، والصحاح: (ذرأ)، والمحتسب: ١٥٦/١، والمحرر: ٣٥٠/١، والبيان: ١٧٥/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠٣/١، والجامع: ٧٤/٢، واللسان: (ذرأ)، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠١/٢.

(٤) انظر: العين: (ذر)، ومعاني الزجاج: ٣٩٩/١، وإعراب النحاس: ٣٦٩/١، والتهذيب: (ذر)، والصحاح: (ذرر)، والمحتسب: ١٥٦/١، والمحرر: ٣٥٠/١، والبيان: ١٧٦/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠٣/١، والجامع: ٧٣/٢، واللسان: (ذرر)، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠١/٢.

أنها مشتقة من (ذَرَا)، يُقَال: ذَرَت الريح التراب وغيره، تَذْرُوْه ذَرْوًا، أو من اللغة الأخرى فيه: (ذَرَى)، يقال: ذَرَت الريحُ الترابَ وغيره، تَذْرِيه ذَرْيًا[1].

وفي (ذرِّيَّة) ثلاث لغات: ضمُّ الذال: (ذُرِّيَّة)، وكسرها: (ذِرِّيَّة)، وفتحها: (ذَرِّيَّة)، وبهذه اللغات قرأ القرَّاء[2].

وأما تصريف (ذرِّيَّة)، ووزنها، فعلى النحو التالي:

تصريف (ذُرِّيَّة) –بضمِّ الذال– ووزنها:

- إذا كانت مشتقة من (ذَرَأ) فهي على وجهين:

١- أنها على وزن (فُعُّولة)، وأصلها (ذُرُّوْءَة)؛ فترك همزها كما ترك همز (الخابية) من (خبأت)، و(النبي) من (أنبأت)، و(البريَّة) من (بَرَأَ)، وأبدل من الهمزة ياءً؛ فاجتمع في الكلمة ياء وواو والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء المنقلبة من الواو في الياء المبدلة من الهمزة، وكسر ما قبل الياء المدغمة –وهو الراء– طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[3].

٢- أنها على وزن (فُعِّيْلَة)، وأصلها (ذُرِّيْئَة)؛ فخففت الهمزة بإبدالها ياءً، كما في: الخطيئة، والنسيء، يقال فيهما بتخفيف الهمزة: خَطِيَّة، ونَسِيٍّ، ثم أدغمت الياء الزائدة في الياء المبدلة من الهمزة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[4].

- وإذا كانت مشتقة من (ذَرَّ) فهي على خمسة أوجه:

---

(١) انظر: الصحاح: (ذرا)، والمحتسب: ١/١٥٦، والمفردات: (ذرو)، والمحرر: ١/٣٥٠، والبيان: ١/١٧٦، وإعراب القراءات الشواذ: ١/٢٠٣، والجامع: ٢/٧٤، واللسان: (ذرا)، والبحر المحيط: ١/٥٩٦، والدر المصون: ٢/١٠١.

(٢) قرأ الجمهور: (ذُرِّية) –بضم الذال–، وقرأ زيد بن ثابت ﷺ: (ذِرِّيَّة) –بكسر الذال–، وقرأ أبو جعفر المدني: (ذَرِّيَّة) –بفتح الذال–.

انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٢٠، والمحتسب: ١/١٥٦، وإعراب القراءات الشواذ: ١/٢٠٢، والجامع: ٢/٧٤، والدر المصون: ٢/١٠١.

(٣) انظر: الصحاح: (ذرأ)، والبيان: ١/١٧٥، وإعراب القراءات الشواذ: ١/٢٠٣، وإملاء العكبري: ١/١١٤.

(٤) انظر: المحتسب: ١/١٥٦، واللسان: (ذرأ)، والبحر المحيط: ١/٥٩٦، والدر المصون: ١/١٠٢.

١- أنها على وزن (فُعلِيَّة)، والياء فيها للنسب إلى (الذَّرِّ)، وغيروا حركة الذال من الفتح إلى الضمّ، كما قالوا في النسب إلى (الدَّهر) و(السَّهل) -بفتح الفاء فيهما-: دُهْرِيّ، وسُهْلِيّ -بضم الفاء فيهما-[١].

٢- أنها على وزن (فُعْلِيَّة)، والياء فيها زائدة، وليست للنسب، مثل: قُمْرِيَّة، وبُخْتِيَّة[٢].

٣- أنها على وزن (فُعَّيْلَة)، وأصلها (ذُرِّيْرَة)، مثل: مُرَّيْقَة[٣]، أبدلت الراء التي هي لام الكلمة ياء، كراهة لتوالي الأمثال، كما قالوا: قَصَّيت، وتَسَرِّيت، وتَظَنَّيت، في: قَصَصْت، وتَسَرَّرت، وتَظَنَّنت، ثم أدغمت الياء الزائدة للمدِّ في الياء المبدلة من الراء؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[٤].

٤- أنها على وزن (فُعُّوْلَة)، وأصلها: ذُرُّوْرَة، مثل: سُبُّوح، وقُدُّوس، أبدلت الراء التي هي لام الكلمة ياءً، كراهة لتوالي الأمثال؛ فأصبح اللفظ: ذُرُّوْيَة، فاجتمع واو وياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء المبدلة من الراء، وكسر ما قبل الياء المدغمة -وهو الراء- طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[٥].

٥- أنها على وزن (فُعْلُوْلَة)، وأصلها: ذُرُّوْرَة، أبدلت الراء الأخيرة في الكلمة ياءً، كراهة لتوالي الأمثال؛ فأصبح اللفظ: ذُرُّوْيَة، فاجتمع واو وياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء المبدلة من الراء، وكسر ما قبل الياء المدغمة -وهو الراء- طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[٦].

---

(١) انظر: معاني الزجاج: ٣٩٩/١، وإعراب النحاس: ٣٦٩/١، والمحتسب: ١٥٦/١، والبيان: ١٧٦/١، وإملاء العكبري: ١١٤/١، واللسان: (ذرأ)، (ذرر)، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٢) انظر: العين: (ذر)، وإعراب النحاس: ٣٦٩/١، والتهذيب: (ذرأ)، (ذر)، والمحتسب: ١٥٦/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠٣/٢، واللسان: (ذرأ)، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٣) المرِّيْق: حب العُصْفُر، وقيل: شحمه، وقال أبو حاتم: المرِّيق: العُصْفُر بلغة أهل الشام، وثوبٌ مُمَرَّق، ومُتَمَرِّق، أي: مصبوغ بالمرِّيق، وهو العُصْفُر. وقيل: هو أعجمي معرب.

انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم: ٩٢، والتهذيب، واللسان: (مرق)، وشفاء الغليل: ٢٧١.

(٤) انظر: المحتسب: ١٥٦/١، والبيان: ١٧٦/١، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٥) انظر: معاني الزجاج: ٤٠٠/١، والمحتسب: ١٥٧/١، وإملاء العكبري: ١١٤/١، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٣٦٩/١، والتهذيب: (ذر)، والمحتسب: ١٥٨/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠٣/١، والجامع: ٧٤/٢، واللسان: (ذرأ)، (ذرر)، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

- وإذا كانت مشتقة من (ذَرَا) أو لغته الأخرى (ذَرَى)، فهي في كل لغة على وجهين:

فمن (ذَرَوْتُ):

١- يكون وزنها (فُعُّوْلَة)، والأصل فيها: ذُرُّوْرَة، اجتمع في آخر الكلمة واو مضاعفة؛ فاستثقلت، ثم أبدلت الواو التي هي لام الكلمة ياءً للتخفيف؛ فأصبح اللفظ: ذُرُّوْيَة؛ فاجتمع واو وياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو الزائدة للمد ياء، ثم أدغمت في الياء المنقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة، وكسر ما قبل الياء المدغمة -وهو الراء- طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[١].

٢- أو يكون وزنها (فُعِّيْلَة)، والأصل فيها: ذُرِّيْوَة، اجتمع واو وياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو التي هي لام الكلمة ياءً، ثم أدغمت فيها الياء الزائدة للمدّ؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[٢].

ومن (ذَرَيْتُ):

١- يكون وزنها (فُعُّوْلَة)، والأصل فيها: ذُرُّوْيَة، اجتمع واو وياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو الزائدة للمدِّ ياءً، ثم أدغمت في الياء التي هي لام الكلمة، وكسر ما قبل الياء المدغمة -وهو الراء- طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[٣].

٢- أو يكون وزنها (فُعِّيْلَة)، والأصل فيها: ذُرِّيْيَة، اجتمعت ياءان، الأولى زائدة للمدّ، والثانية لام الكلمة؛ فأدغمت الياء الزائدة في الياء التي هي لام الكلمة؛ فصار اللفظ: ذُرِّيَّة[٤].

تصريف (ذِرِّيَّة) -بكسر الذال-، ووزنها:

- إذا كانت مشتقة من (ذَرَأَ)، فهي على وزن (فِعِّيْلَة)، وأصلها: ذِرِّيْئَة، مثل: بِطِّيْخَة؛ فخفِّفت الهمزة التي هي لام الكلمة؛ فأبدلت ياءً، ثم أدغمت الياء الزائدة للمدِّ في الياء المبدلة من الهمزة؛ فصار اللفظ: ذِرِّيَّة[٥].

---

(١) انظر: المحتسب: ١٥٨/١، والبيان: ١٧٦/١، وإملاء العكبري: ١١٤/١، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠١/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠١/٢.

(٣) انظر: المحتسب: ١٥٨/١، والبحر المحيط: ٥٩٦/١، والدر المصون: ١٠١/٢.

(٤) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

(٥) انظر: المحتسب: ١٥٨/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

- وإذا كانت مشتقة من (ذَرّ)، فهي على أربعة أوجه:

١- أنها على وزن (فِعْلِيَّة)، والياء فيها للنسب إلى (الذَّرِّ) على غير قياس؛ فكسروا فاء الكلمة للتغيير المعتاد مع ياء النسب[١].

٢- أنها على وزن (فِعْلِيَّة)، والياء فيها زائدة لغير النسب[٢]، مثل: حِيْرِيّ الدهر[٣].

٣- أنها على وزن (فِعِّيْلَة)، وأصلها: ذِرِّيْرَة، مثل: بِطِّيْخَة، أبدلت الراء التي هي لام الكلمة ياءً، كراهة لتوالي الأمثال والتضعيف، ثم أدغمت الياء الزائدة للمد في الياء المبدلة من الراء؛ فصار اللفظ: ذِرِّيَّة[٤].

٤- أنها على وزن (فِعْلِيْلَة)، وأصلها: ذِرِّيْرَة، مثل: حِلْتِيْت[٥]، وحِبْرِيْر[٦]، أبدلت الراء الأخير ياءً، كراهة لتوالي الأمثال والتضعيف، ثم أدغمت الياء الزائدة للمدِّ في الياء المبدلة من الراء؛ فصار اللفظ: ذِرِّيَّة[٧].

- وإذا كانت مشتقة من (ذَرَا)، أو من (ذَرَى)، فوزنها (فِعِّيْلَة) على اللغتين، وأصلها إذا كانت من (ذَرَا): ذِرِّيْوَة، اجتمعت واو وياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو التي هي لام الكلمة ياءً، ثم أدغمت الياء الزائدة للمدِّ بالياء المنقلبة من الواو؛ فصار اللفظ: ذِرِّيَّة[٨].

---

(١) انظر: المحتسب: ١٥٨/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٢) انظر: المحتسب: ١٥٨/١.

(٣) يُقال: لا آتيك حِيْرِيَّ الدهر، أي: أبد الدهر، أو أمده، أو طوله، ويقال: حيري، بكسر الحاء وبفتحها، وبتخفيف الياء وتشديدها.

انظر: التهذيب: (حار)، والصحاح: (حير)، وتهذيب التبريزي: ٨١١، واللسان: (حير).

(٤) انظر: المحتسب: ١٥٨/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٥) الحِلْتِيْت: نبت يخرج من وسطه قصبة تسمو في رأسها كُعْبُرة، أو هو الصمغ الذي يخرج في أصول ورق تلك القصبة، وقيل: هو صمغ الأَنْجُذَان، وقيل: هو الأَنْجَرُذ، وهو لفظ عربي عند بعض أهل اللغة، ومعرب عند بعضهم الآخر.

انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (حلت).

(٦) الحِبْرِيْر: اسم من أسماء ولد الحُبارى، وقيل: حِبْرِير: جبل معروف.

انظر: اللسان: (حبر).

(٧) انظر: المحتسب: ١٥٨/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٨) انظر: المحتسب: ١٥٩/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

وأصلها إذا كانت من (ذَرَى): ذِرِّيْيَة، أدغمت الياء الزائدة للمدِّ في الياء التي هي لام الكلمة؛ فصار اللفظ: ذِرِّيَّة[1].

تصريف (ذَرِّيَّة) –بفتح الذال–، ووزنها:

– إذا كانت مشتقة من (ذَرَأَ) فهي على وجهين:

١– أنها على وزن (فَعِّيْلَة)، وأصلها: ذَرِّيْئَة، مثل: سَكِّيْنَة؛ فخفِّفت الهمزة التي هي لام الكلمة؛ فأبدلت ياءً، ثم أدغمت الياء الزائدة للمدِّ في الياء المبدلة من الهمزة؛ فصار اللفظ: ذَرِّيَّة[2].

٢– أنها على وزن (فَعُّوْلَة)، وأصلها: ذَرُّوْءَة، مثل: خَرُّوْبَة[3]؛ فأبدلت الهمزة التي هي لام الكلمة ياءً للتخفيف؛ فأصبح اللفظ: ذَرُّوْيَة، اجتمع واو وياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء المنقلبة من الواو في الياء المبدلة من الهمزة، وكسر ما قبل الياء المدغمة –وهو الراء– طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذَرِّيَّة[4].

– وإذا كانت مشتقة من (ذَرَّ) فهي على أربعة أوجه:

١– أنها على وزن (فَعْلِيَّة)، والياء فيها للنسب إلى (الذَّرِّ) على القياس، ولم يشذوا فيه بتغيير كما في (ذرِّيَّة) بضم الذال وكسرها[5].

٢– أنها على وزن (فَعِّيْلَة)، وأصلها: ذَرِّيْرَة، مثل: سَكِّيْنَة؛ أبدلت الراء التي هي لام الكلمة ياءً، كراهة لتوالي الأمثال والتضعيف، ثم أدغمت الياء الزائدة للمدِّ في الياء المبدلة من الراء؛ فصار اللفظ: ذَرِّيَّة[6].

---

(١) انظر: المحتسب: ١٥٩/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٢/٢.

(٢) انظر: المحتسب: ١٥٩/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٣/٢.

(٣) الخَرُّوْبة: شجرة اليَنْبُوت، وقيل اليَنْبُوت: هو الخَشْخَاش، والخَرُّوب: نبت معروف، والخُرْنُوب: لغة فيه. انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (خرب).

(٤) انظر: المحتسب: ١٥٩/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٣/٢.

(٥) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

(٦) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية رقم: ٤ .

٣- أنها على وزن (فَعُّوْلَة)، وأصلها: ذَرُّوْرَة، مثل: خَرُّوْبَة، أبدلت الراء التي هي لام الكلمة ياءً، كراهة لتوالي الأمثال والتضعيف؛ فأصبح اللفظ: ذَرُّوْيَة، اجتمع واو وياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء المبدلة من الراء، وكسر ما قبل الياء المدغمة -وهو الراء- طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذَرِّيَّة[١].

٤- أنها على وزن (فَعْلُوْلَة)، وأصلها: ذَرُّوْرَة، مثل: بَعْكُوْكَة[٢]، أبدلت الراء الأخيرة ياءً، كراهة لتوالي الأمثال والتضعيف؛ فأصبح اللفظ: ذَرُّوْيَة، اجتمع واو وياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء المبدلة من الراء، وكسر ما قبل الياء المدغمة -وهو الراء- طلبًا للمجانسة؛ فصار اللفظ: ذَرِّيَّة[٣].

ومما سبق يتضح أن مكيًّا أورد وزنًا واحدًا من كل أصل، وأغفل الأوزان الأخرى الممكنة في كل أصل.

---

(١) انظر: المحتسب: ١٥٩/١، والبحر المحيط: ٥٩٧/١، والدر المصون: ١٠٣/٢.

(٢) بَعْكُوْكَة: بضم الباء وفتحها، وفتح الفاء في وزن: (فعلولة) نادر، والبعكوكة: آثار القوم حيث نزلوا، وبعكوكة الناس: مجتمعهم، والبعكوكة من الإبل: المجتمعة العظيمة، وبعكوكة الوادي: وسطه، وبعكوكة الشر: وسطه أيضًا.
انظر: التهذيب، واللسان: (بعك).

(٣) انظر: المحتسب: ١٥٩/١، والدر المصون: ١٠٣/٢.

• (درّيّ): أصلها، واشتقاقها، ووزنها:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٌ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ ﴾[1]: «(دُرِّيٌّ): مَنْ ضَمَّ الدال، وشدَّد الياء نسبه إلى (الدُّرِّ)؛ لفرط صفائه؛ فهو (فُعْلِيٌّ). ويجوز أن يكون وزنه (فُعِّيْلا) غير منسوب، لكنه مشتق من (الدَرْء)؛ فَخَفَّفَ الهمزة، وانقلبت ياءً؛ فأدغم الياء التي قبلها فيها.

فأما مَنْ قرأه بكسر الدال والهمز؛ فإنه جعله (فِعِّيْلا) من (الدَّرْء)، كبناء: فِسِّيق، من (الفسق)، وسِكِّيْر. ومعناه: أنه يدفع الظلمة لتلألئه وضيائه؛ فهو من: دَرَأَتِ النجوم، تَدْرَأ، إذا اندفعت.

فأما مَنْ قرأه بضم الدال والهمز؛ فإنه جعله (فُعِّيلا) أيضًا من: درأت النجوم، إذا اندفعت، وهو صفة قليلة النظير، ونظيره من الأسماء (الْمُرِّيق)، ومثله في الصفات (العُلِّيَّة) و(السُّرِّيَّة)»[2].

المناقشة:

اختلف اللغويون والنحويون في اشتقاق (درِّي)، ووزنها، ولهم في اشتقاقها قولان:

١- أنها مشتقة من (الدُّرِّ)، ومنسوبة إليه، والدُّرُّ: العظام من اللؤلؤ، الواحدة منه: دُرَّة، والكوكب الدُّرِّي: الثاقب المضيء، وجمع الكواكب: الدَّراري[3].

٢- أنها مشتقة من: دَرَأَ يَدْرَأ دَرْءًا، ودُرُوْءًا، وانْدَرَأَ، يقال: دَرَأَ الرجل، يَدْرَأُ دَرْءًا، ودُرُوْءًا: إذا خرج مفاجأة، ودَرَأَ السيل، يَدْرَأُ دَرْءًا، ودُرُوْءًا: إذا اندفع، وجاء من مكان لا يعلم به[4].

---

(١) النور، الآية: ٣٥.

(٢) المشكل: ٤٧٨، ٤٧٩.

(٣) انظر: العين: (در)، ومعاني الفرّاء: ٢/٢٥٢، ومعاني الأخفش: ٢/٤٥٦، ومعاني الزجّاج: ٤/٤٤، وإعراب النحّاس: ٣/١٣٧، والتهذيب: (در)، والصحاح، واللسان: (درأ)، (درر).

(٤) انظر: العين: (درأ)، ومعاني الفرّاء: ٢/٢٥٢، ومعاني الأخفش: ٢/٤٥٦، ومعاني الزجاج: ٤/٤٤، وإعراب النحاس: ٣/١٣٧، والتهذيب: (درى)، والصحاح، واللسان: (درأ).

وعلى هذين المعنيين خُرِّجَت قراءة القرَّاء[1] لقوله تعالى: ﴿ دُرِّى ﴾[2]؛ فخرِّجت قراءة (دُرِّيّ) -بضمِّ الدال، وتشديد الراء والياء دون همز- على وجهين:

١- أنها منسوبة إلى (الدُّرِّ) لبياضه وصفائه، وفرط ضيائه وبهائه؛ فهي على وزن (فُعْلِيّ)، دون إحداث تغيير في حركة فاء الكلمة عند النسب إليها[3].

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحفص: (دُرِّيّ) -بضم الدال، وتشديد الراء والياء-. وقرأ أبو عمرو والكسائي: (دِرِّيء) -بكسر الدال، وتشديد الراء، ثم ياء ساكنة بعدها همزة-. وقرأ حمزة وأبو بكر: (دُرِّيء) -بضم الدال، وتشديد الراء، ثم ياء ساكنة بعدها همزة-. وهي قراءات سبعية.

وردت هذه القراءات منسوبة في: معاني الفراء: ٢٥٢/٢، والسبعة: ٤٥٥، وإعراب النحاس: ١٣٦/٣، وإعراب القراءات السبع: ١٠٨/٢، وحجة أبي علي: ٣٢٢/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٩٩، والتبصرة: ٦١٠، والكشف: ١٣٧/٢، والتيسير: ١٦٢، والإقناع: ٧١٢/٢، والمحرر: ٣٠٦/١١، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٥/٨، والنشر: ٣٣٢/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الأخفش: ٤٥٦/٢، ومعاني الزجّاج: ٤٤/٤، وحجة ابن خالويه: ٢٦٢، والتهذيب: (در)، والكشاف: ٣٠٧/٤، والبيان: ١٩٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١٨٣/٢، وإملاء العكبري: ١٥٦/٢، واللسان: (درر).

وقرأ قتادة وزيد بن علي والضحاك: (دَرِّيّ) -بفتح الدال، وتشديد الراء والياء-. وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيب وأبو رجاء والأعمش ونصر بن عاصم وقتادة أيضًا: (دَرِّيْء) -بفتح الدال، وتشديد الراء، ثم ياء ساكنة بعدها همزة. وقرأ الزهري: (دِرِّيّ) -بكسر الدال، وتشديد الراء والياء-. وهي قراءات حكم عليها بالشذوذ.

وردت هذه القراءات منسوبة في: إعراب النحاس: ١٣٦/٣، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٢، والمحتسب: ١١٠/٢، والمحرر: ٣٠٦/١١، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٥/٨.

ووردت غير منسوبة في: معاني الأخفش: ٤٥٦/٢، ومعاني الزجاج: ٤٤/٤، والتهذيب: (در)، وإعراب القراءات الشواذ: ١٨٣/٢، واللسان: (درر).

(٢) النور، الآية: ٣٥.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٢٥٢/٢، ومعاني الأخفش: ٤٥٦/٢، ومعاني الزجّاج: ٤٤/٤، وإعراب النحاس: ١٣٧/٣، وإعراب القراءات السبع: ١٠٨/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٦٢، والتهذيب: (در)، وحجة أبي علي: ٣٢٣/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٩٩، والصحاح: (درأ)، (درر)، والكشف: ١٣٨/٢، والكشاف: ٣٠٧/٤، والمحرر: ٣٠٦/١١، والبيان: ١٩٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١٨٤/٢، وإملاء العكبري: ١٥٦/٢، واللسان: (درأ)، (درر)، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٦/٨.

٢- أن يكون أصلها الهمز: (دُرِّيْء)؛ فهي على وزن (فُعِّيْل)؛ فأبدلت الهمزة ياءً للتخفيف، كما في: النسيء، والنبيء، يقال فيهما تخفيفًا: النسيّ، والنبيّ، ثم أدغمت الياء الساكنة في الياء المبدلة من الهمزة؛ فصار اللفظ: دُرِّيًّا[١].

وخُرِّجت قراءة: (دِرِّيّ)، و(دَرِّيّ) -بكسر الدال وفتحها، وتشديد الراء والياء، دون همز- على أنهما منسوبتان إلى (الدُّرِّ)، وكسر الفاء وفتحها من باب التغيير الذي يلحق الاسم عند النسب[٢].

وضمُّ فاء الكلمة وكسرها فيما جاء على وزن (فُعْلِيّ) كثير عند العرب؛ فقد قالوا: سُخْرِيّ وسِخْرِيّ، وكُرْسِيّ وكِرْسِيّ، وجُثِيّ وجِثِيّ[٣].

وخُرِّجت قراءة: (دِرِّيْء) -بكسر الدال، وتشديد الراء، ثم ياء ساكنة، بعدها همزة- على أنها مشتقة من (الدَّرْء)، بمعنى: الدفع والظهور؛ فهو يدفع الخفاء؛ لتلألئه وضيائه عند ظهوره؛ فهي على وزن (فِعِّيْل)، وهذا الوزن قليل في الأسماء، نحو: سِكِّين، وكثير في الصفات، نحو: سِكِّيْت، وسِكِّيْر، وفِسِّيق، وصِدِّيق[٤].

وخُرِّجت قراءة: (دُرِّيْء) -بضم الدال، وتشديد الراء، ثم ياء ساكنة، بعدها همزة- على وجهين:

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٢/٢٥٢، وحجة أبي علي: ٥/٣٢٣، وحجة ابن زنجلة: ٤٩٩، والمحتسب: ١/١٥٦، والكشف: ٢/١٣٨، والمحرر: ١١/٣٠٦، والبيان: ٢/١٩٥، وإملاء العكبري: ٢/١٥٦، واللسان: (درر)، والبحر المحيط: ٨/٤٥، والدر المصون: ٨/٤٠٦.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٣/١٣٧، والتهذيب: (در)، والصحاح، واللسان: (درر)، والدر المصون: ٨/٤٠٦.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٢/٢٤٣، والتهذيب: (در)، والصحاح، واللسان: (درر).

(٤) انظر: العين: (درأ)، ومعاني الفراء: ٢/٢٥٢، ومعاني الأخفش: ٢/٤٥٦، ومعاني الزجاج: ٤/٤٤، وإعراب النحاس: ٥/١٣٧، وإعراب القراءات السبع: ٢/١٠٨، وحجة ابن خالويه: ٢٦٢، والتهذيب: (درى)، وحجة أبي علي: ٥/٣٢٣، وحجة ابن زنجلة: ٤٩٩، والصحاح: (درأ)، والكشف: ٢/١٣٨، والكشاف: ٤/٣٠٧، والمحرر: ١١/٣٠٦، والبيان: ٢/١٩٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٢/١٨٣، وإملاء العكبري: ٢/١٥٦، واللسان: (درأ)، والبحر المحيط: ٨/٤٥، والدر المصون: ٨/٤٠٥.

١- أنها مشتقة من (الدَّرْء) أيضًا، بمعنى: الدفع، أي: يدفع بعضها بعضًا، أو يدفع ضوءُها خفاءَها؛ فهي على وزن (فُعِّيْل)[١]، مثله في الأسماء: مُرِّيق[٢]، ومُرِّيخ[٣]، وفي الصفات: السُّرِّيَّة، والعُلِّيَّة.

٢- أنها مشتقة من (الدَّرْء) أيضًا، لكنها على وزن (فُعُّوْل)، مثل: سُبُّوْح، وقُدُّوْس؛ فأبدل من الواء ياءً طلبًا للتخفيف، ثم كُسِرَ ما قبل الياء للمجانسة؛ فقيل فيه: دُرِّيْء، على وزن (فُعِّيْل)[٤].

وقد ضعف بعض اللغويين والنحويين هذه القراءة؛ لعدم ورود وزن (فُعِّيْل) في كلام العرب[٥]، ويبطل ما ذهبوا إليه ما احتج به المجيزون لهذه القراءة من مجيء هذا الوزن في كلام العرب؛ فقد قالوا في الأسماء: مُرِّيق، ومُرِّيخ، وقالوا في الصفات: السُّرِّيَّة، والعُلِّيَّة[٦].

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٦٨/٤، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٩٢، والأصول: ٢٠٤/٣، وإعراب النحاس: ١٣٨/٣، وإعراب القراءات السبع: ١٠٨/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٦٢، وحجة أبي علي: ٣٢٣/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٩٩، والمحتسب: ١٥٦/١، والكشف: ١٣٨/٢، والكشاف: ٣٠٧/٤، والمحرر: ٣٠٦/١١، والبيان: ١٩٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١٨٤/٢، واللسان: (درأ)، (درر)، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٦/٨.

(٢) سبق توضيحه، انظر: البحث: ١٥١، الحاشية رقم: ٣ .

(٣) المرِّيخ -بكسر الميم بعدها راء مشددة مكسورة-: يطلق على معان عدة، منها: المرِّيخ: نجم من الكواكب الخُنَّس في السماء الخامسة، كما يطلق على السهم الطويل الذي له أربع قُذَذ يُغلى به، ويطلق على العظم الذي في جوف القرن اليابس. ويطلق المرِّيخ على الرجل كثير الادِّهان، وعلى الرجل الأحمق، ويقال شجر مِرِّيخ: للرقيق اللين، وعود مريخ: للطويل اللين.

انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، وأساس البلاغة، واللسان: (مرخ).

(٤) انظر: إعراب النحاس: ١٣٧/٣، وحجة أبي علي: ٣٢٣/٥، والصحاح، واللسان: (درأ)، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٦/٨.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٢٥٢/٢، ومعاني الزجّاج: ٤٤/٤، وإعراب النحاس: ١٣٧/٣، وإعراب القراءات السبع: ١٠٨/٢، والتهذيب: (درى)، والصحاح، واللسان: (درأ).

(٦) انظر: الكتاب: ٢٦٨/٤، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٩٢، والأصول: ٢٠٤/٣، وإعراب القراءات السبع: ١٠٨/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٦٢، وليس في كلام العرب: ٢٥٢، وحجة أبي علي: ٣٢٣/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٩٩، والكشف: ١٣٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١٨٤/٢، واللسان: (درأ)، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٦/٨.

وخُرِّجت قراءة: (دَرِّيْء) -بفتح الدال، وتشديد الراء، ثم ياء ساكنة، بعدها همزة- على أنها مشتقة من (الدَّرْء)؛ فهي على وزن (فَعِّيْل)[1]، وفي هذا الوزن إشكال عند اللغويين؛ فمِنْ ذاهب إلى أنه بناء لم يأت في كلام العرب، ولم يرد في أبنية كلامهم؛ فقد قال سيبويه: «ولا يكون في الكلام فَعِّيْل»[2].

ومِنْ ذاهب إلى أنه بناء عزيز ونادر، لم يأت عليه إلا (السَّكِّينة) -بفتح السين وتشديد الكاف مكسورة-، لغة في (السَّكِينة)، وهي: الوقار والهدوء والطمأنينة، وحمل (دَرِّيْء) على هذه اللغة في (السكينة)[3].

والقول بإنَّ (فَعِّيْلا) بناء عزيز، وحمل (دَرِّيء) عليه هو الراجح؛ لوجود سماع يثبته ويؤيده.

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٤٥٦/٢، والمحتسب: ١١٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١٨٤/٢، واللسان: (درأ)، والبحر المحيط: ٤٥/٨، والدر المصون: ٤٠٧/٨.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٦٨/٤.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ١٩٥/١، ٤٥٦/٢، وليس في كلام العرب: ٢٥٢، ٢٨١، والمحتسب: ١١٠/٢، والكشاف: ٤٧٤/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٦١/١، ١٨٤/٢، واللسان: (درأ)، (سكن)، والبحر المحيط: ٥٨٢/٢، ٤٥/٨، والدر المصون: ٥٢٤/٢، ٤٠٧/٨.

(المصدر واسم المصدر)

المصادر القياسية والسماعية وأسماء المصادر للأفعال

أ- الفعل الثلاثي الصحيح (صَدَّ):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ﴾[1]: **«(صُدُودًا) اسم للمصدر عند الخليل، والمصدر: الصَّدُّ؛ فهو نصب على المصدر»**[2].

المناقشة:

صَدَّ: فعل ثلاثي على وزن (فَعَل)، يقال: صَدَّ يَصُدُّ صَدًّا، وصُدُودًا: إذا أعرض عن الشيء، وعدل عنه. وصددْتُه عن الشيء أصدُّه صَدًّا: منعته الشيء، وصرفته عنه[3].

و(صَدَّ) فعل يتعدى إلى مفعوله بنفسه، كقوله تعالى: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[4].

وقد يتعدى هذا الفعل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر؛ فيرتبط بحرف الجر (عَنْ)، ويكون معناه: الصدوف عن الشيء، والإعراض والميل عنه[5]، كقوله تعالى: ﴿ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن صَدَّ عَنۡهُ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا ﴾[7].

---

(١) النساء، الآية: ٦١.

(٢) المشكل: ١٨١.

(٣) انظر: العين والتهذيب: (صد)، وأفعال ابن القوطية: ٨٣، والصحاح والمفردات: (صدد)، وأفعال ابن القطَّاع: ٢٥٢/٢، واللسان: (صدد).

(٤) النمل، الآية: ٢٤، والعنكبوت، الآية: ٣٨.

(٥) انظر: العين والتهذيب: (صد)، وأفعال ابن القوطية: ٨٣، وأفعال ابن القطاع: ٢٥٢/٢، واللسان: (صدد).

(٦) النساء، الآية: ٥٥.

(٧) الأعراف، الآية: ٤٥.

ويرتبط بحرف الجر (مِنْ)؛ فيكون بمعنى: ضَجَّ أو ضحك[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾[2].

وقياس مصدر الفعل المتعدي على وزن (فَعَلَ) أن يصاغ على (فَعْل)، يستوي في هذا الوزن للمصدر ما كان مضارعه مفتوح العين، نحو: مَسَحَ يَمْسَحُ مَسْحًا، أو مضمومها، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلا، أو مكسورها، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وعلى ذلك جاء مصدر الفعل صَدَّ يَصُدُّ: صَدًّا، وهذا البناء هو الكثير في مصدر هذا القبيل من الأفعال المتعدية، وعليه القياس[3].

وقد يصاغ مصدر هذا الضرب من الأفعال المتعدية على وزن (فُعُول)، وهذا الوزن يصاغ عليه مصادر الأفعال اللازمة غير المتعدية كثيرا، نحو: جلس يجلس جُلُوسًا، وخرج يخرج خُرُوجًا، وقعد يقعد قُعُودًا[4]؛ فيصاغ مصدر فعل متعدٍّ على وزن (فُعُول) سماعًا، فتأتي مصادر بعض الأفعال على أكثر من وزن وبناء، وذلك نحو: جَحَدَ يجحد جَحْدًا وجُحُودًا، وشكر يشكر شُكْرًا وشُكُورًا، وكفر يكفر كُفْرًا وكُفُورًا، وصَدَّ يصدُّ صَدًّا وصُدُودًا[5].

وعلل سيبويه لبناء مصادر هذه الأفعال المتعدية على (فُعُول) بقوله: «وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فُعُول)، وذلك: لَزِمَه يَلْزَمُه لُزُومًا، ونَهِكَهُ يَنْهَكُهُ نُهُوْكًا، ووردتُ وُرُودًا، وجحدتُه جُحُودًا، شبهوه بـ: جَلَسَ جُلُوسًا، وقَعَدَ قُعُودًا، ورَكَنَ يَرْكَنُ رُكُونًا؛ لأن بناء الفعل واحد»[6].

---

(١) انظر: العين والتهذيب: (صد)، وأفعال ابن القوطية: ٨٣، وأفعال ابن القطاع: ٢/٢٥٢، واللسان: (صدد).

(٢) الزخرف، الآية: ٥٧.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/٥، والمقتضب: ٢/١٢٤، والأصول: ٣/٨٦، والتكملة: ٥١٨، والمخصص: ١٤/١٢٨، والتتمة: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٦/٤٤، وشرح الشافية للرضي: ١/١٥٦، والمساعد: ٢/٦٢٢، وشرح الأشموني: ١/٥٦٦.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/٩، والمقتضب: ٢/١٢٧، والأصول: ٣/٨٨، والتكملة: ٥٢٢، والمخصص: ١٤/١٢٩، والتتمة: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٦/٤٥، وشرح الشافية للرضي: ١/١٥٣، ١٥٦، والارتشاف: ٢/٤٩١، والمساعد: ٢/٦٢٣، وشرح الأشموني: ١/٥٦٦، وحاشية الصبان: ٢/٤٦٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٤/٩، وأدب الكاتب: ٦٢٤، ٦٢٥، والمقتضب: ٢/١٢٥، والأصول: ٣/٨٧، ودقائق التصريف: ٥٣، ٥٦، والمخصص: ١٤/١٢٨، والتتمة: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٦/٤٥، ٤٧، والارتشاف: ٢/٤٩٠.

(٦) الكتاب: ٤/٥، ٦. وكذلك انظر: شرح ابن يعيش: ٦/٤٥، ٤٧، والارتشاف: ٢/٤٩٠.

وعلى هذا جعل أكثر العلماء من اللغويين والنحويين (الصَّدَّ) و(الصُّدُود) كلاهما مصدرا للفعل (صَدَّ)، أولهما مصدر على القياس، وثانيهما مصدر على السماع[١].

وهذا ما عليه أكثر النحويين، في حين نسب ابن النحاس والقرطبي هذا الرأي للكوفيين[٢].

وجعل بعض العلماء (الصَّدَّ) مصدرا للفعل (صَدَّ)، و(الصُّدُودَ) اسم مصدر له[٣]. وقد نسب أبو جعفر النحاس[٤]، ومكي بن أبي طالب[٥]، وابن عطية[٦]، والقرطبي[٧]، هذا الرأي للخليل بن أحمد[٨].

ومن العلماء من جعل (الصَّدَّ) مصدرا للفعل (صَدَّ) إذا استخدم فعلا متعديا، و(الصُّدُود) مصدرا للفعل إذا استخدم فعلا لازما[٩].

---

(١) انظر: العين: (صد)، وإعراب النحَّاس: ٤٦٧/١، وأفعال ابن القوطية: ٨٣، وتهذيب اللغة: (صد)، والصحاح والمفردات: (صدد)، وأفعال ابن القطاع: ٢٥٢/٢، وإملاء العكبري: ١٨٥/١، والجامع: ١٧١/٥، واللسان: (صدد)، والبحر المحيط: ٦٩٠/٣، والدر المصون: ١٧/٤.

(٢) انظر: إعراب النحَّاس: ٤٦٧/١، والجامع: ١٧١/٥.

(٣) انظر: إعراب النحَّاس: ٤٦٧/١، والمشكل: ١٨١، والمحرر: ١٦٣/٤، والبيان: ٢٥٨/١، وإملاء العكبري: ١٨٥/١، والجامع: ١٧١/٥، والبحر المحيط: ٦٩٠/٣، والدر المصون: ١٦/٤.

(٤) انظر: إعراب النحَّاس: ٤٦٧/١.

(٥) انظر: المشكل: ١٨١، والدر المصون: ١٦/٤.

(٦) انظر: المحرر: ١٦٣/٤، والبحر المحيط: ٦٩٠/٣، والدر المصون: ١٦/٤.

(٧) انظر: الجامع: ١٧١/٥.

(٨) لم يظهر عند قراءة ما كتبه الخليل بن أحمد عن معنى الصدّ والصدود، أنه جعل (الصد) مصدرا، و(الصدود) اسم مصدر.

انظر: العين : (صد).

(٩) انظر: البحر المحيط: ٦٩٠/٣، والدر المصون: ١٧/٤.

ب- الفعل الثلاثي الصحيح (حَسَبَ):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾[1]: **«(حُسْبانًا): قال الأخفش: معناه: بحُسْبانٍ؛ فلما حذف الحرف نصب، وقيل: إن (حُسْبانًا) مصدر: حَسَبْتُ الشيء حُسْبانًا، وحَسْبًا، والحِساب هو الاسم»**[2].

المناقشة:

حَسَبَ: فعل ثلاثي على وزن (فَعَلَ)، يقال: حَسَبتُ الشيءَ أَحْسُبُهُ حَسْبًا، وحِسابًا، وحِسابةً، وحِسْبةً، وحُسْبانًا، إذا عددته وأحصيته، والمعدود: محسوبٌ، وحَسَبٌ على وزن (فَعَل) بمعنى: مفعول، مثل نَفَضٌ، بمعنى مَنْفُوض[3].

وقياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على وزن (فَعَلَ) أن يصاغ على (فَعْل)؛ فيقال في مصدره على القياس: حَسَبَ حَسْبًا[4].

و(الحساب) اسم مصدر للفعل (حَسَبَ)، كما نُقِل عن ابن السكيت[5].

ومن العلماء من جعل (الحِساب) مصدرًا سماعيًا للفعل (حَسَب)، مثل: كَتَبَ، مصدره: كَتْبًا وكِتابًا[6].

وللغويين والنحويين ثلاثة أقوال في (حُسْبان):

القول الأول:

---

(١) الأنعام، الآية: ٩٦.

(٢) المشكل: ٢٤٦.

(٣) انظر: العين: (حسب)، وأدب الكاتب: ٨٤، والزاهر: ٧٦/٢، وإعراب النحَّاس: ٨٤/٢، وأفعال ابن القوطية: ٤١، وتهذيب اللغة والصحاح والمقاييس: (حسب)، والمخصص: ٢٢٤/١٤، وتهذيب التبريزي: ٥٣٦، والمفردات: (حسب)، وأفعال ابن القطَّاع: ٢١٥/١، والكشاف: ٣٧٧/٢، ٥٨٨/٣، والمحرر: ١١٥/٦، ٣٢١/١٥، والجامع: ٣١/٧، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، ٥٥/١٠، والدر المصون: ٦٤/٥، ٤٩٦/٧، ١٥٤/١٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٥/٤، والأصول: ٨٦/٣، وشرح ابن يعيش: ٤٤/٦، والمساعد: ٦٢٢/٢، وشرح الأشموني: ٥٦٦/١.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٨٤/٢، والمخصص: ٢٢٤/١٤، والجامع: ٣١/٧، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، والدر المصون: ٦٤/٥، ١٥٤/١٠.

(٦) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية رقم: ٣ .

أن (الحُسْبان) مصدر سماعي -غير قياسي- للفعل (حَسَبَ)، على وزن (فُعْلان)، نظيره في ذلك من المصادر: الغُفْران، والشُّكْران، والبُطْلان، والرُّجْحان، والبُهْتان[١].

وهذا القول منسوب لابن السكيت[٢]، وأبي العباس أحمد بن يحيى[٣]، وأبي إسحاق الزجاج[٤]، وقتادة[٥]، والزهراوي[٦]، ومكي بن أبي طالب[٧]، والزمخشري[٨].

القول الثاني:

أن (الحُسْبان) جمع لـ (حِسَاب)، على وزن (فُعْلان)، نظيره في ذلك من الجموع: شُهْبان، ورُكْبان، جمعا لـ: شِهاب، ورِكاب[٩].

وهذا القول لأبي الحسن الأخفش[١٠]، ونُسِب إلى ابن عبَّاس[١١]، والسدي[١٢]، وقتادة[١٣]، ومجاهد[١٤]، والضَّحاك[١]، وأبي عبيدة[٢]، وأبي الهيثم[٣]، والمبرد[٤].

---

(١) انظر: العين: (حسب)، وأدب الكاتب: ٣٩٩، ومعاني الزجاج: ٢٩٠/٣، وإعراب النحاس: ٨٤/٢، وتهذيب اللغة، والصحاح، والمقاييس: (حسب)، والكشاف: ٣٧٧/٢، ٥٨٨/٣، والمحرر: ٣٢١/١٥، وإملاء العكبري: ٢٥٤/١، والجامع: ٣١/٧، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، ٥٥/١٠، والدر المصون: ٦٤/٥، ٤٩٦/٧.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٨٤/٢، والجامع: ٣١/٧، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، والدر المصون: ٦٤/٥.

(٣) انظر: تهذيب اللغة، واللسان: (حسب)، والدر المصون: ٦٤/٥.

(٤) انظر: معاني الزجاج: ٢٩٠/٣.

(٥) انظر: المحرر: ٣٢١/١٥، والبحر المحيط: ٥٥/١٠.

(٦) انظر: المحرر: ١٥/ ٣٢١.

(٧) انظر: المشكل: ٢٤٦، والمحرر: ٣٢١/١٥.

(٨) انظر: الكشاف: ٣٧٧/٢، ٥٨٨/٣، والدر المصون: ٤٩٦/٧.

(٩) انظر: معاني الأخفش: ٣٠٨/٢، وإعراب النحاس: ٨٤/٢، والزاهر: ٧٦/٢، وتهذيب اللغة، والصحاح: (حسب)، والمحرر: ١١٥/٦، ٣٢١/١٥، والجامع: ٣١/٧، واللسان: (حسب)، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، ٥٥/١٠، والدر المصون: ٥/ ٦٤، ١٥٤/١٠.

(١٠) انظر: معاني الأخفش: ٣٠٨/٢، وإعراب النحاس: ٨٤/٢، وتهذيب اللغة، والصحاح: (حسب)، والجامع: ٣١/٧، واللسان: (حسب)، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، والدر المصون: ٦٤/٥.

(١١) انظر: المحرر: ١١٥/٦.

(١٢) انظر: المصدر السابق.

(١٣) انظر: المصدر في الحاشية رقم: ١١ .

(١٤) انظر: المصدر في الحاشية رقم: ١١ .

القول الثالث:

أن (الحُسْبان) جمع لـ (حُسْبانة)، على وزن (فُعْلان)، والحُسْبانة: القطعة من النار، وقيل: الصاعقة، وقيل: المرامي، وهي سهام قصار، وغير ذلك من المعاني[٥].

ذكر هذا القول أبو البقاء العكبري[٦] عند تفسيره معنى (حُسْبان) الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾[٧]، وغلَّطه السمين الحلبي لإيراده هذا المعنى في تفسير هذه الآية[٨].

صحيح أن (الحُسْبان) جمع : حُسْبانة، مرادًا بها قطعة النار، أو الصاعقة، أو البرد، أو المرامي (وهي السهام القصار)، وغير ذلك، معنى قال به كثير من اللغويين والمفسرين[٩]، غير أنهم لم يقولوا بهذا القول عند تفسير (حُسْبان) في قوله تعالى في الآيتين: ﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾[١٠]، ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ﴾[١١]؛ إذ يتنافى الأخذ بهذا القول مع المعنى المراد بـ (حُسْبان) في

---

(١) انظر: المحرر: ٣٢١/١٥، والبحر المحيط: ٥٥/١٠.

(٢) انظر: المصدرين في الحاشية السابقة.

(٣) انظر: تهذيب اللغة، واللسان: (حسب)، والدر المصون: ٦٤/٥.

(٤) انظر: الدر المصون: ٦٤/٥.

(٥) انظر: إملاء العكبري: ٢٥٤/١، ١٠٣/٢، والدر المصون: ٦٤/٥.

(٦) انظر: إملاء العكبري: ٢٥٤/١، ١٠٣/٢.

(٧) الأنعام، الآية: ٩٦.

(٨) انظر: الدر المصون: ٦٤/٥.

(٩) انظر: العين: (حسب)، والزاهر: ٧٧/٢، وتهذيب اللغة، والصحاح، والمقاييس: (حسب)، والكشاف: ٥٨٨/٣، والمحرر: ٤٠٥/١٠، والمفردات: (حسب)، وإملاء العكبري: ٢٥٤/١، ١٠٣/٢، والجامع: ٣١/٧، واللسان: (حسب)، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، والدر المصون: ٦٤/٥، ٤٩٦/٧.

(١٠) الأنعام، الآية: ٩٦.

(١١) الرحمن، الآية: ٥.

الآيتين السابقتين. وإن كان القول به سائغًا، ومقبولا، وصحيحًا، في تفسير (حسبان)[1] في قوله ﷻ: ﴿ وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا ﴾[2].

وللتنافي الحاصل بين هذا القول وبين معنى (حسبان) الوارد في الآيتين الأُوليين، كان هذا القول مرجوحًا، وضعيفًا، وغير سائغ.

(١) انظر: الزاهر: ٧٧/٢، والمفردات: (حسب)، والكشاف: ٥٨٨/٣، والمحرر: ٤٠٥/١٠، وإملاء العكبري: ١٠٣/٢، والجامع: ٣١/٧، والبحر المحيط: ٥٩٣/٤، والدر المصون: ٦٤/٥، ٤٩٦/٧.

(٢) الكهف، الآية: ٤٠.

ج- الفعل الثلاثي الصحيح (ملك):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا ﴾[1]: **« (المَلْك) مصدر في قراءة من ضَمَّ، أو فَتَحَ، أو كَسَرَ الميم[2]، وهي لغات، والتقدير: ما أَخْلَفْنا موعدك بملكنا الصَّوابَ، بل أَخْلَفْناه بخطيئتنا، والمصدر مضاف في هذا إلى الفاعل، والمفعول محذوف، كما يضاف في موضع آخر إلى المفعول، ويحذف الفاعل، نحو قوله تعالى:** ﴿ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ ﴾[3]، **وقوله تعالى:** ﴿ دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ ﴾[4].

وقيل: إنَّ مَنْ قرأه بضمِّ الميم، جعله مصدر قولهم، هو مَلِكٌ بَيِّنُ المُلْك، ومَنْ كَسَرَ، جعله مصدر هو مَالِكٌ بَيِّنُ المِلْك، ومَنْ فَتَحَ، جعله اسمًا»[5].

المناقشة:

مَلَكَ: فعل ثلاثي متعدٍّ على وزن (فَعَلَ)، تقول: مَلَكْتُ الشيءَ أَمْلِكُهُ مَلْكًا، ومِلْكًا، ومُلْكًا، وهو يدل على احتواء الشيء، والقدرة على الاستبداد به[6].

وقياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على وزن (فَعَلَ) ومضارعه على وزن (يَفْعُل)، أن يصاغ على وزن (فَعْل)، نحو: قَتَلَ يَقْتُل قَتْلا، ونَقَلَ يَنْقُلُ نَقْلا، وعلى ذلك جاء مصدر

---

(١) طه، الآية: ٨٧.

(٢) قرئت: (بملكنا) بفتح الميم، وكسرها، وضمها؛ فقرأ نافع وعاصم: (بمَلْكنا) بفتح الميم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (بمِلْكنا) بكسر الميم، وقرأ حمزة والكسائي: (بمُلْكنا) بضم الميم، وكلها قراءة سبعية.
انظر: معاني الفراء: ١٨٩/٢، والسبعة: ٤٢٢، وإعراب القراءات السبع: ٤٩/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٤٦، وحجة أبي علي: ٢٤٤/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٦١، والتبصرة: ٥٩٤، والكشف: ١٠٤/٢، والتيسير: ١٥٣، والكشاف: ١٠٣/٤، والإقناع: ٧٠١/٢، والمحرر: ٩٨/١١، والبيان: ١٥٢/٢، وإملاء العكبري: ١٢٥/٢، والجامع: ١٥٦/١١، والبحر المحيط: ٣٦٨/٧، والدر المصون: ٨٩/٨، والنشر: ٣٢١/٢.

(٣) ص، الآية: ٢٤.

(٤) فصلت، الآية: ٤٩.

(٥) المشكل: ٤٤٣، ٤٤٤.

(٦) انظر: العين: (ملك)، وأفعال ابن القوطية: ١٥٠، والتهذيب، والصحاح: (ملك)، والمخصص: ١٣٣/٣، والمفردات: (ملك)، وأفعال ابن القطاع: ١٦٠/٣، واللسان: (ملك).

الفعل: مَلَكَ يَمْلُكُ مَلْكًا. وهذا البناء هو الكثير في هذا الضرب من مصادر الأفعال المتعدية، وعليه القياس[(١)].

وقد جعل النحويون واللغويون (مَلْكًا) و(مِلْكًا) و(مُلْكًا)، لغات مختلفة لمصدر واحد، يُقال: مَلَكَ الشيءَ مَلْكا، ومِلْكا، ومُلْكا، كلها مصادر بمعنى القدرة على الشيء واحتوائه.

ذكر ذلك أبو على الفارسي[(٢)]، ومكي بن أبي طالب[(٣)]، وابن القطاع[(٤)]، وأبو البقاء العكبري[(٥)]، وأبو حيان[(٦)]، والسمين الحلبي[(٧)].

ومنهم من جعل (المِلْك) و(المِلْك) و(المُلْك) بحركاتها الثلاث مصدرا للفعل (مَلَكَ)، غير أن كل مصدر منها يختص بمعنى من المعاني؛ ف (المِلْك) بفتح الميم، مصدر الفعل: مَلَكَ يَمْلُك مَلْكًا، لكل ما ملكته[(٨)].

و(المِلْك) بكسر الميم، لكل شيءٍ ملكته؛ فتقول: هذا مِلْك يميني، للمملوك، وغيره مما مُلِك، وحوته يد المالك[(٩)].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥/٤، والمقتضب: ١٢٤/٢، والأصول: ٨٧/٣، وأفعال ابن القوطية: ١٥٠، والتكملة: ٥٢٠، وأفعال ابن القطاع: ١٦٠/٣، والتتمة: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٦، وشرح الشافية للرضي: ١٥٦/١.

(٢) انظر: حجة أبي علي: ٢٤٤/٥.

(٣) انظر: الكشف: ١٠٤/٢، والمشكل: ٤٤٣.

(٤) انظر: أفعال ابن القطاع: ١٦٠/٣.

(٥) انظر: إملاء العكبري: ١٥٢/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٣٦٨/٧.

(٧) انظر: الدر المصون: ٨٩/٨.

(٨) انظر: معاني الفراء: ١٨٩/٢، ومعاني الزجاج: ٣٧١/٣، وإعراب القراءات السبع: ٤٩/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٤٦، والتهذيب: (ملك)، وحجة أبي علي: ٢٤٥/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٦١، والمقاييس: (ملك)، والمحرر: ٩٨/١١، وإكمال الإعلام: ٦٧٨/٢، واللسان: (ملك)، والبحر المحيط: ٣٦٨/٧، والدر المصون: ٩٠/٨، والغرر المثلثة: ٥٢٨.

(٩) انظر: معاني الفراء: ١٨٩/٢، ومعاني الزجاج: ٣٧١/٣، وإعراب القراءات السبع: ٤٩/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٤٦، والتهذيب: (ملك)، وحجة أبي علي: ٢٤٥/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٦١، والصحاح: (ملك)، والمحرر: ٩٨/١١، وإملاء العكبري: ١٢٥/٢، وإكمال الإعلام: ٦٧٨/٢، واللسان: (ملك)، والبحر المحيط: ٣٦٨/٧، والدر المصون: ٩٠/٨، والغرر المثلثة: ٥٢٨.

و(المِلْك) بضم الميم، لكل ما دل على السلطان والقدرة، تقول: لي في هذا الوادي مُلْكٌ، إذا كان لك فيه مرعى وماشية وخلافه[١].

ومنهم مَنْ جعل (المِلْك) بالفتح، و(المِلْك) بالكسر، كلاهما مصدرًا[٢].

أو أن يكون (المِلْك) بالكسر، مصدر الفعل: مَلَكْتُ الشيءَ أَمْلِكُهُ مِلْكًا[٣]، و(المِلْك) بالفتح اسم مصدر[٤].

أو أن يكون (المِلْك) اسم مصدر، والمصدر هو(المِلْك)[٥].

أو يكون (المِلْك) بالفتح[٦]، و(المُلْك) بالضم[٧]، لغة في مصدر (مالك).

---

(١) انظر: العين: (ملك)، ومعاني الفراء: ١٨٩/٢، ومعاني الزجاج: ٣٧١/٣، وإعراب القراءات السبع: ٤٩/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٤٦، والتهذيب: (ملك)، وحجة أبي علي: ٢٤٥/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٦١، والجامع: ١٥٦/١١، وإكمال الإعلام: ٦٧٨/٢، واللسان: (ملك)، والبحر المحيط: ٣٦٨/٧، والدر المصون: ٨٩/٨، والغرر المثلثة: ٥٢٨.

(٢) انظر: أفعال ابن القوطية: ١٥٠، وحجة ابن زنجلة: ٤٦١، والجامع: ١٥٦/١١.

(٣) انظر: حجة ابن زنجلة: ٤٦١، والصحاح: (ملك).

(٤) انظر: العين، والصحاح: (ملك)، والبيان: ١٥٢/٢، وإملاء العكبري: ١٢٥/٢، واللسان: (ملك).

(٥) انظر: حجة ابن زنجلة: ٤٦١، وإملاء العكبري: ١٢٥/٢.

(٦) انظر: الكشف: ١٠٤/٢.

(٧) انظر: حجة أبي علي: ٢٤٤/٥.

د- الفعل الثلاثي الصحيح (شرب):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾[1]: «من فتح الشين، جعله مصدر (شَرِب)، ومن ضَمَّها، جعله اسمًا للمصدر»[2].

المناقشة:

شَرِبَ: فعل ثلاثي متعدٍّ على وزن (فَعِلَ)، يقال: شَرِبَ الماءَ يَشْرَبُ شَرْبًا، وشُرْبًا، وشِرْبًا[3].

وقياس مصدر الفعل المتعدي على وزن (فَعِلَ) أن يصاغ على (فَعْل)، نحو: حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، وسَمِعَ يَسْمَعُ سَمْعًا، وبَلِعَ يَبْلَعُ بَلْعًا، وعلى هذا جاء مصدر الفعل: شَرِبَ يَشْرَبُ شَرْبًا، وهذا البناء هو الكثير في مصدر هذا الضرب من الأفعال، وعليه القياس[4].

وقد جاءت مصادر لهذا الضرب من الأفعال على غير وزن (فَعْل) سماعا؛ فمن ذلك: (شُرْب) على وزن (فُعْل)[5]، و(شِرْب) على وزن (فِعْل)[6]، كقوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾[7]؛ فقد

---

(١) الواقعة، الآية: ٥٥.

(٢) المشكل: ٦٦٣.

(٣) انظر: العين، والتهذيب: (شرب)، وأفعال ابن القوطية: ٧٩، والصحاح، والمقاييس، والمفردات: (شرب)، وتهذيب التبريزي: ٤١، وأفعال ابن القطاع: ١٨٢/٢، واللسان: (شرب).

(٤) انظر: الكتاب: ٥/٤، ومعاني الفراء: ٢٨٢/٢، والمقتضب: ١٢٤/٢، والأصول: ٨٧/٣، وأفعال ابن القوطية: ٧٩، والتكملة: ٥٢١، ودقائق التصريف: ٤٩، والمخصص: ١٣١/١٤، وتهذيب التبريزي: ٤١، وأفعال ابن القطاع: ١٨٢/٢، والتتمة: ٦٧، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٦، والمقرَّب: ١٣٢/٢، والمساعد: ٦٢٢/٢، وشرح الأشموني: ٥٦٦/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٦/٤، ٧، ومعاني الفراء: ٢٨٢/٢، وأدب الكاتب: ٦٢٥، والمقتضب: ١٢٥/٢، ومعاني الزجاج: ١١٣/٥، والأصول: ٨٧/٣، وأفعال ابن القوطية: ٧٩، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، والتكملة: ٥٢١، وحجة أبي علي: ٢٦٠/٦، ودقائق التصريف: ٤٩، والمخصص: ١٢٩/١٤، ١٣٢، وتهذيب التبريزي: ٤١، وأفعال ابن القطاع: ١٨٢/٢، والكشاف: ٣١/٦، والمحرر: ٣٧٧/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، والتتمة: ٦٧، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٦، والمقرب: ١٣٢/٢، والارتشاف: ٤٨٧/٢، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والمساعد: ٦٢٢/٢.

(٦) الصحاح: (شرب)، وأفعال ابن القطاع: ١٨٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، واللسان: (شرب).

(٧) الواقعة، الآية: ٥٥.

قرئت (شرب) بالحركات الثلاث في الفاء؛ إذ قرئت بفتح الشين (شَرْبَ) [(١)]، وضمها (شُرْبَ) [(٢)]، وكسرها (شِرْبَ) [(٣)].

وخرَّج النحويون واللغويون القراءات الواردة في هذه الآية على النحو التالي:

- القراءة بفتح الشين (شَرْب)، وللنحويين واللغويين ثلاثة أوجه في تخريجها:

الأول: أن يكون (شَرْب) مصدرا قياسيا على وزن (فَعْل) للفعل الثلاثي المتعدي (شَرِبَ) [(٤)].

الثاني: أن يكون (شَرْب) اسم مصدر للفعل (شَرِبَ)، وليس مصدرا له[(٥)].

الثالث: أن يكون (شَرْب) جمعا على وزن (فَعْل)، لمفرد على وزن (فَاعِل) شَارِب، نظيره في ذلك

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي (شَرْب) بفتح الشين، وهي قراءة سبعية، وبها أخذ الأعرج وابن المسيب ومالك بن دينار وابن جريج وشعيب بن الحباب.

انظر: معاني الفراء: ١٢٨/٣، والسبعة: ٦٢٣، وإعراب النحاس: ٣٣٧/٤، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٤١، وتهذيب اللغة: (شرب)، وحجة أبي علي: ٢٦٠/٦، وحجة ابن زنجلة: ٦٩٦، والصحاح: (شرب)، والتبصرة: ٦٩٣، والكشف: ٣٠٥/٢، والتيسير: ٢٠٧، والكشاف: ٣١/٦، والمحرر: ٣٧٦/١٥، والبيان: ٤١٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (شرب)، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠، والنشر: ٣٨٣/٢.

(٢) قرأ نافع وعاصم وحمزة (شُرْب) بضم الشين، وهي قراءة سبعية.

انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة، وكذلك انظر: معاني الزجاج: ١١٣/٥، والإقناع: ٧٨٠/٢.

(٣) قرئت: (شِرْب) بكسر الشين، وعُزيت هذه القراءة لمجاهد وأبي عثمان النهدي، وهي قراءة شاذة.

انظر: شواذ ابن خالويه: ١٥١، والصحاح: (شرب)، والكشاف: ٣١/٦، والمحرر: ٣٧٦/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (شرب)، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠.

(٤) انظر: معاني الفراء: ٢٨٢/٢، ١٢٨/٣، ومعاني الزجاج: ١١٣/٥، وإعراب النحاس: ١٨٨/٣، ٣٣٨/٤، وحجة ابن خالويه: ٣٤١، والتهذيب: (شرب)، وحجة أبي علي: ٢٦٠/٦، وحجة ابن زنجلة: ٦٩٦، والصحاح: (شرب)، والكشف: ٣٠٥/٢، والمفردات: (شرب)، والكشاف: ٣١/٦، والمحرر: ٣٧٦/١٥، والبيان: ٤١٧/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (شرب)، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠.

(٥) انظر: إعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢.

من الجموع: تَجْر، ورَجْل، ورَكْب، وصَحْب، مفردها: تَاجِر، ورَاجِل، ورَاكِب، وصَاحِب[1].

- وللنحويين واللغويين وجهان في تخريج القراءة بضم الشين (شُرْب):

الأول: أن يكون (شُرْب) مصدرًا سماعيًا على وزن (فُعْل)، للفعل الثلاثي المتعدي (شَرِبَ) [2].

الثاني: أن يكون (شُرْب) اسم مصدر للفعل (شَرِبَ)، وليس مصدرًا له[3].

- ولهم في تخريج القراءة بكسر الشين (شِرْب) وجهان:

الأول: أن يكون (شِرْب) اسم مصدر للفعل (شَرِبَ)، كالطِّحْن، والرِّعْي[4].

الثاني: أن يكون (شِرْب) مصدرًا سماعيًا على وزن (فِعْل) [5].

ومن اللغويين والنحويين من جعل تعاقب الحركات الثلاث (الفتح، والضم، والكسر) على فاء الكلمة من (شرب)، من قبيل اختلاف اللغات فيما له معنى المصدر، نحو: الضَّعْف، والضُّعْف، والرُّشْد والرَّشْد[1].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ١٨٨/٣، ٣٣٨/٤، والتهذيب: (شرب)، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، والتكملة: ٥٢١، وحجة أبي علي: ٢٦٠/٦، والصحاح، والمقاييس: (شرب)، وتهذيب التبريزي: ٤١، ١١٢، والنهاية في غريب الحديث: ٤٥٥/٢، وإكمال الإعلام: ٣٣٠/٢، واللسان: (شرب)، والدر المصون: ٢١١/١٠، والغرر المثلثة: ٤٥٦.

(٢) انظر: معاني الفراء: ٢٨٢/٢، ١٢٨/٣، ومعاني الزجاج: ١١٣/٥، وإعراب النحاس: ١٨٨/٣، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، وحجة أبي علي: ٢٦٠/٦، والكشف: ٣٠٥/٢، والكشاف: ٣١/٦، والمحرر: ٣٧٧/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والدر المصون: ٥٤٢/٨.

(٣) انظر: معاني الزجاج: ١١٣/٥، وإعراب النحاس: ٣٣٨/٤، وحجة ابن خالويه: ٣٤١، والتهذيب، والصحاح: (شرب)، وحجة ابن زنجلة: ٦٩٦، والكشف: ٣٠٥/٢، والمحرر: ٣٧٧/١٥، والبيان: ٤١٧/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (شرب)، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠.

(٤) انظر: التهذيب، والصحاح: (شرب)، والكشف: ٣٠٥/٢، والكشاف: ٣١/٦، والمحرر: ٣٧٧/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (شرب)، والبحر المحيط: ٨٧/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٢٨٢/٢، وإعراب النحاس: ١٨٨/٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، والجامع: ٨٨/١٣.

والضمُّ أكثر اللغات المستعملة في (شرب)؛ لأن لغة الفتح والكسر يشترك في كل لغة منهما معنى آخر؛ فالشَّرْب -بالفتح- كما يكون مصدرًا، هو جمع لـ (شارب) أيضًا. والشِّرْب -بالكسر- كما يكون مصدرًا، يأتي بمعنى: الحظ من الماء والنصيب منه[٢].

ومع أن لغة الضمِّ هي أكثر اللغات استعمالا، إلا أنه ذُكِر عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي اختيارهما لغة الفتح[٣]، بناء على رواية بعض العلماء لحديث الرسول ﷺ عن أيام التشريق أنها: «أيام أَكْلٍ وشُرْبٍ»[٤].

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٢٨٢/٢، ومعاني الأخفش: ٥٣٢/٢، وأدب الكاتب: ٥٧١، وإعراب النحاس: ١٨٨/٣، والتهذيب: (شرب)، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٤١، وحجة ابن زنجلة: ٦٩٦، والصحاح: (شرب)، وأفعال ابن القطاع: ١٨٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٧١/٢، والنهاية لابن الأثير: ٤٥٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (شرب)، والدر المصون: ٢١١/١٠، والغرر المثلثة: ٤٥٦.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٨٨/٣، ٣٨٨/٤، والكشاف: ٣١/٦، والنهاية لابن الأثير: ٤٥٤/٢، والجامع: ٨٨/١٣، واللسان: (شرب).

(٣) انظر: إعراب النحاس: ١٨٨/٣، والجامع: ٨٨/١٣.

(٤) ورد هذا الحديث برواية الضمِّ (شُرْب) في: سنن أبي داود، في كتاب الصيام، باب رقم (٤٩): باب صيام أيام التشريق، ورقم الحديث: ٢٤١٩، والحديث فيه: «يومُ عرفةَ، ويومُ النحرِ، وأيامُ التشريقِ، عِيدُنا أهلَ الإسلام، وهي أيامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ».

وكذلك ورد الحديث في كتاب الضحايا، باب رقم (١٠): باب حبس لحوم الأضاحي، ورقم الحديث: ٢٨١٣، والحديث فيه: «...أَلا وإنَّ هذه الأيامَ، أيامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ وذِكْرِ اللهِ ﷻ».

والحديث في سنن ابن ماجه في كتاب الصيام، باب رقم (٣٥): باب ما جاء في النهي عن صيام أيام التشريق، حديث رقم: ١٧١٩ : «أيامُ مِنًى أيامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ»، وحديث رقم: ١٧٢٠ : «... وإنَّ هذه الأيامَ أيامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ».

وقد ورد الحديث برواية الفتح (شَرْب) في: معاني الفراء: ١٢٨/٣، ومعاني النحاس: ١٨٨/٣، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٥/٢، وحجة ابن زنجلة: ٦٩٦، والنهاية لابن الأثير: ٤٥٤/٢، والجامع: ٨٨/١٣، واللسان: (شرب).

هـ الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو (قَالَ):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلاً ﴾ [1]: **«(قيلا): نصب على التفسير أيضًا، يقال: قِيْلا، وقَوْلا، وقَالا، بمعنى»**[2].

المناقشة:

قَالَ: فعل ثلاثي متعدٍّ معتل العين بالواو على وزن (فَعَلَ)، ومضارعه على (يَفْعُل): قال يقولُ قَولا، وقِيلا، وقَالا، وقَوْلةً، ومَقَالا، ومَقَالةً[3].

وقياس مصدر الفعل المتعدي على وزن (فَعَلَ) أن يصاغ على (فَعْل)، تقول: قَتَلَ قَتْلا، وأَكَلَ أَكْلا، وقَالَ قَوْلا. وبناء المصدر على هذا الوزن هو الكثير في مصدر هذا الضرب من الأفعال المتعدية، وعليه القياس[4].

وقد يصاغ مصدر الفعل (قال) على وزن آخر سماعًا، كما في: قيلٍ، وقالٍ؛ إذ جعل أكثر النحويين (القِيل) و(القال) مصادر سماعية للفعل (قَالَ)، تفيد المعنى الذي يفيده المصدر القياسي للفعل، (قِيل) على وزن (فِعْل)، و(قَالَ) على وزن (فَعْل) [5].

وقد فرق ابن القوطية وابن القطَّاع بين هذه المصادر في المعنى؛ فجعلا (القول) مصدرا لكل ما يتكلم به الإنسان، ويتلفظ به اللسان، وجعلا (القيل) و(القال) مصدرين لما فشا عنه[6].

---

(١) النساء، الآية: ١٢٢.

(٢) المشكل: ١٨٩.

(٣) انظر: العين: (قول)، وأفعال ابن القوطية: ٦٤، والتهذيب: (قال)، والصحاح، والمفردات: (قول)، وأفعال ابن القطاع: ٥٩/٣، وأساس البلاغة، واللسان: (قول).

(٤) انظر: الكتاب: ٥/٤، والمقتضب: ١٢٤/٢، والأصول: ٨٦/٣، ١٠٧، والتكملة: ٥٢٠، والتتمة: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٤٣/٦، وشرح الشافية للرضي: ١٥٦/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٦/٤، وأدب الكاتب: ٦٢٥، وإعراب النحاس: ٤٩٠/١، ١٢٣/٤، وأفعال ابن القوطية: ٦٤، والتهذيب: (قال)، والصحاح: (قول)، والمحتسب: ٢٥٨/٢، ودقائق التصريف: ٢٦٢، والمفردات: (قول)، وأفعال ابن القطاع: ٥٩/٣، وأساس البلاغة: (قول)، والمحرر: ٢٨١/١٤، والجامع: ٢٥٤/٥، ٨٣/١٦، واللسان: (قول)، والبحر المحيط: ٧٤/٤، والدر المصون: ٩٥/٤، ٦١١/٩.

(٦) انظر: أفعال ابن القوطية: ٦٤، وأفعال ابن القطاع: ٥٩/٣.

وقريب من هذا الفرق في المعنى ما ذكره ابن منظور؛ إذ جعل (القول) لكل قول في خير أو شر، أما (القيل) و(القال) ففي الشر خاصة[1].

وذهب الخليل إلى أن (القول) مصدر، في حين ذهب إلى أن (القيل) و(القال) اسمان مشتقان من القول[2].

(١) انظر: اللسان: (قول).

(٢) انظر: العين: (قول)، والتهذيب: (قال)، واللسان: (قول).

و- الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء (طَاف):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ ﴾[1]: **«(طَيْفٌ): مَنْ قرأه على (فَعْل) جعله مصدر: طاف يَطيف طَيْفًا. وقيل: هو مُخَفَّفٌ من (طَيِّفٍ)، ك (مَيِّتٍ)، و(مَيْت)، و(ضَيِّق)، و(ضَيْق)»**[2].

المناقشة:

ورد في قوله تعالى: ﴿ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ ﴾ قراءتان[3] هما: (طيفٌ) على وزن (فَعْلٌ)، و(طائفٌ) على وزن (فاعل)؛ فخرج اللغويون والنحويون قراءة (طيف) على أربعة أوجه:

الأول:

أن (طَيْفًا) مصدر قياسي على وزن (فَعْل) لفعل ثلاثي معتل العين بالياء، يقال: طَافَ يَطِيْفُ طَيْفًا، مثله في ذلك من المصادر: بَاعَ يَبِيْعُ بَيْعًا، وسَارَ يَسِيْر سَيْرًا، وكَالَ يَكِيْلُ كَيْلا[4].

الثاني:

---

(١) الأعراف، الآية: ٢٠١.

(٢) المشكل: ٢٩٣، ٢٩٤.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (طَيْف)، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (طائف)، وكلا القراءتين سبعية.

وقد وردت هاتان القراءتان منسوبتين في: السبعة: ٣٠١، وإعراب النحاس: ١٧١/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢١٧/١، وحجة أبي علي: ١٢٠/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٠٥، والتبصرة: ٥٢٠، والكشف: ٤٨٦/١، والتيسير: ١١٥، والإقناع: ٦٥٢/٢، والمحرر: ٢٣٥/٧، والجامع: ٢٢٢/٧، والبحر المحيط: ٢٥٨/٥، والدر المصون: ٥٤٥/٥، والنشر: ٢٧٥/٢.

ووردتا غير منسوبتين في: معاني الأخفش: ٣٤٤/١، وحجة ابن خالويه: ١٦٨، وتهذيب اللغة: (طاف)، والصحاح: (طيف)، والمقاييس: (طوف)، والكشاف: ٥٤٦/٢، والبيان: ٣٨٢/١، وإملاء العكبري: ٢٩١/١، واللسان: (طوف)، (طيف).

(٤) انظر: معاني الزجّاج: ٣٩٦/٢، وإعراب النحّاس: ١٧١/٢، وأفعال ابن القوطية: ١١٩، وإعراب القراءات السبع: ٢١٨/١، وحجة أبي علي: ١٢١/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٠٦، والكشف: ٤٨٧/١، وأفعال ابن القطّاع: ٣٠٨/٢، والكشاف: ٥٤٦/٢، والمحرر: ٢٣٥/٧، وإملاء العكبري: ٢٩١/١، والجامع: ٢٢٢/٧، والبحر المحيط: ٢٥٨/٥، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

أن (طَيْفًا) وصف مُخَفَّف من (طَيِّف) على وزن (فَيْعِل)؛ فحذفت منه عين الكلمة طلبًا للتخفيف، فصار (طَيْفًا) على: (فَعْل)[1]، وعلى القول بكونه مُخَفَّفًا من (طَيِّف) فهو مأخوذ من فعل ثلاثي معتل العين بالواو أو الياء[2].

ويقال فيه إذا كان من فعل معتل العين بالواو: طَافَ يَطُوفُ؛ فهو طَيِّف، ثُمَّ يخفَّف؛ فيقال: طَيْف، مثل: هَانَ يَهونُ؛ فهو هَيِّن، فإذا خفِّف قيل فيه: هَيْن[3].

ويقال فيه إذا كان من فعل معتل العين بالياء: طَافَ يَطِيْفُ؛ فهو طَيِّف، ثم يخفف؛ فيقال: طَيْف، مثل: لانَ يَلِيْنُ؛ فهو لَيِّن؛ فإذا خُفِّف قيل فيه: لَيْن[4].

ونسب هذا القول للكسائي[5]، ولأبي بكر بن الأنباري[6].

الثالث:

أن يجعل (طَيْف) على وزن (فَعْل) وصفًا بمعنى (طائف)، وليس مصدرًا، فإما أن يكون (طيف) وصفًا مشتقًّا من فعل ثلاثي معتل العين بالواو: طاف يَطُوف؛ فهو طَيْف، مثل: مات يموت؛ فهو مَيْتٌ. وإما أن يكون وصفًا مشتقًّا من فعل ثلاثي معتل العين بالياء: طاف يَطِيْفُ؛ فهو طَيْف، مثل: باع يبيع؛ فهو بَيْعٌ[7].

ويجيء المصدر ويراد به اسم الفاعل، كقولهم: ماءٌ غَوْرٌ، أي: غَائِر، وماءٌ غَمْرٌ، أي: غامِر، ورجل عَدْلٌ، أي: عادِل، ورجل نَوْمٌ، أي: نائِم[8]، ووصف المبرد وقوع المصدر مرادًا به اسم الفاعل بالكثير[1].

---

(١) انظر هذه المسألة وآراء النحويين فيها: البحث: ٤٩٣.

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ١٧١/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢١٧/١، وحجة ابن خالويه: ١٦٨، وحجة ابن زنجلة: ٣٠٦، والكشف: ٤٨٧/١، والكشاف: ٥٤٦/٢، والمحرر: ٢٣٥/٧، والبيان: ٣٨٢/١، وإملاء العكبري: ٢٩١/١، والجامع: ٢٢٢/٧، واللسان: (طوف)، والبحر المحيط: ٢٥٨/٥، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٣) انظر: الكشاف: ٥٤٦/٢، والمحرر: ٢٣٥/٧، والبحر المحيط: ٢٥٨/٥، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٤) انظر: الكشاف: ٥٤٦/٢، والمحرر: ٢٣٥/٧، والبحر المحيط: ٢٥٨/٥، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١٧١/٢، والجامع: ٢٢٢/٧.

(٦) انظر: الدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٧) انظر: حجة ابن زنجلة: ٣٠٦، والمحرر: ٢٣٥/٧، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٨) انظر: الكتاب: ٤٣/٤، والكامل: ١٥٦/١، والأصول: ١١١/٣، وشرح ابن يعيش: ٥٠/٦.

الرابع:

أن (طَيْفًا) أصله (طَوْف)، من طافَ يَطُوف؛ فقلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة، وهذا القول ذكره أبو البقاء العكبري، ووصفه بأنه بعيد[٢]، وهو كما قال. وعلى بُعْده قاسه السمين الحلبي على قلب الواو ياءً في (حَوْل)؛ فيقولون: حَيْل، ونَبَّه السمين على شذوذ هذا القلب بحيث لا يقاس عليه[٣].

وخرجوا قراءة: (طائف) على وجهين:

الأول:

أن (طائفًا) وصف لاسم فاعل من فعل ثلاثي معتل العين بالياء أو الواو؛ ف (طائف) اسم فاعل من فعل ثلاثي معتل العين بالواو، يُقال: طافَ يَطُوف؛ فهو طائف، مثل: قام يَقُوم؛ فهو قائِم، وصامَ يَصُوم؛ فهو صائِم، وقال يَقُول؛ فهو قائِل.

أو اسم فاعل من فعل ثلاثي معتل العين بالياء، يقال: طافَ يَطِيْف؛ فهو طائِف، مثل: باعَ يَبِيْع؛ فهو بائِع، وسارَ يَسِيْرُ؛ فهو سائِر، وكالَ يَكِيْلُ؛ فهو كائِل[٤].

الثاني:

أن يجعل (طائِف) على وزن (فَاعِل) مصدرًا بمعنى: طَيْف، وليس وصفًا منه[٥].

ويجيء وزن (فَاعِل) ويراد به المصدر، كقولهم: قُمْ قائِمًا، وأقائما وقد قعد الناس؟! فالمراد بـ (قائما) في الجملتين: القيام، وقولهم: فُلِجَ فالِجًا، وعُوفِيَ عافيةً، وغيرها[٦].

ووصف المبرد وقوع وزن (فَاعِل) مرادًا به المصدر بالقليل[١].

---

(١) انظر: الكامل: ١/١٥٦.

(٢) انظر: إملاء العكبري: ١/٢٩١.

(٣) انظر: الدر المصون: ٥/٥٤٦.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/٤٩، والأصول: ٣/١٠٧، وحجة ابن خالويه: ١٦٨، وحجة ابن زنجلة: ٣٠٦، والمحرر: ٧/٢٣٥، والبيان: ١/٣٨٢، وإملاء العكبري: ١/٢٩١، والبحر المحيط: ٥/٢٥٨، والدر المصون: ٥/٥٤٦.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٤/١٢١، وحجة ابن زنجلة: ٣٠٦، والكشف: ١/٤٨٧، والمحرر: ٧/٢٣٥، واللسان: (طوف)، (طيف)، والدر المصون: ٥/٥٤٦.

(٦) انظر: الكامل: ١/١٥٦، ٤٦٤، ودقائق التصريف: ٥٨، وشرح ابن يعيش: ٦/٥٠، وشرح الشافية للرضي: ١/١٧٥.

وذهب بعض اللغويين والنحويين إلى أن: (طَيْفًا) و(طائفًا) كلاهما بمعنى واحد[٢]. وعُزِي هذا القول إلى الفرَّاء[٣]؛ فهما عنده: ماكان كالخيال يلم بالمرء[٤].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (طَيْفًا) هو الأكثر في كلام العرب، ومع ذلك اختار القراءة بـ (طائف)؛ لأن عامة القراء عليها[٥]، وتبعه مكيٌّ في هذا الاختيار[٦].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن المراد بالقراءتين (طَيْفٌ) و (طائِف) المصدر، ما جاء منهما على قياس المصادر، وهو (طيف) أو ما جاء منهما على قياس اسم الفاعل، وهو (طائف)، فـ (الطيف) كالخطرة، و(الطائف) كالخاطرة، إلا أنه يختار (الطيف)؛ لأنه الأكثر عند العرب، وقياس المصدر عليه[٧].

---

(١) انظر: الكامل: ٤٦٤/١.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٧١/٢، وحجة ابن خالويه: ١٦٨، والتهذيب: (طاف)، والصحاح: (طيف)، والمفردات، وأساس البلاغة: (طوف)، واللسان: (طوف)، و(طيف)، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٣) عزاه إلى الفراء: أبو منصور الأزهري وابن منظور والسمين الحلبي.
انظر: التهذيب: (طاف)، واللسان: (طوف)، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٤) انظر: التهذيب: (طاف)، واللسان: (طوف).

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٣٤٤/١، وحجة أبي علي: ١٢٢/٤.

(٦) انظر: الكشف: ٤٨٧/٢.

(٧) انظر: حجة أبي علي: ١٢١/٤، والمحرر: ٢٣٥/٧، والبحر المحيط: ٢٥٨/٥، والدر المصون: ٥٤٧/٥.

ز- الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء (ضَاقَ):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[1]: **«و(الضَّيْق) بالفتح مصدر، و(الضِّيْق) بالكسر الاسم. وقال الكوفيون: إن (الضَّيْق) يكون في القلب والصدر، وبالكسر يكون في الثوب والدار، ونحو ذلك؛ تقول: هذا ثوبٌ فيه ضِيْقٌ، ودارُ فيها ضِيْقٌ، وفي قلبي ضَيْقٌ»**[2].

المناقشة:

الضيق: نقيض السعة، مصدر للفعل الثلاثي المعتل العين بالياء؛ ضَيَق ثم ضَاقَ، يقال: ضَاقَ الشيء يضيق ضَيْقًا -بالفتح- وضِيْقًا -بالكسر-[3].

وبهما قُرئ[4] قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَلا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[6].

---

(١) النحل، الآية: ١٢٧.

(٢) المشكل: ٤٠٢.

(٣) انظر: العين: (ضيق)، والكتاب: ٤٩/٤، والمقتضب: ١٣٠/٢، والأصول: ١٠٧/٣، والصحاح: (ضيق)، وأفعال ابن القطاع: ٢٨٧/٢، واللسان: (ضيق).

(٤) قرأ ابن كثير: (ضِيْق) في الآيتين بكسر الضاد، وقرأ باقي السبعة: (ضَيْق) بفتح الضاد في الآيتين، وكلا القراءتين سبعية.

وردت هاتان القراءتان منسوبتين في: السبعة: ٣٧٦، ٤٨٥، وإعراب النحاس: ٤١١/٢، وإعراب القراءات السبع: ٣٦١/١، ١٦٢/٢، وحجة أبي على: ٧٩/٥، ٤٠٢، وحجة ابن زنجلة: ٣٩٥، ٥٣٦، والتبصرة: ٥٦٦، والكشف: ٤١/٢، والتيسير: ١٣٩، والإقناع: ٦٨٤/٢، والمحرر: ٢٥٣/١٠، ١٢٨/١٢، والبحر المحيط: ٦١٤/٦، والدر المصون: ٣٠٣/٧، والنشر: ٣٠٥/٢.

ووردتا غير منسوبتين في: معاني الزجاج: ١٢٨/٤، وحجة ابن خالويه: ٢١٣، ٢٧٤، والكشاف: ٤٩٠/٣، ٤٧٠/٤، والبيان: ٨٥/٢، وإملاء العكبري: ٨٧/٢، والجامع: ١٥٢/١٣، والبحر المحيط: ٢٦٥/٨.

(٥) النحل، الآية: ١٢٧.

(٦) النمل، الآية: ٧٠.

ذهب جمهور اللغويين والنحويين إلى أن (ضَيْقًا) -بفتح الضاد- مصدر على وزن (فَعْل)، مثله في ذلك: سَارَ يسيرُ سَيْرًا، وبَاعَ يبيعُ بَيْعًا، وصَادَ يصيدُ صَيْدًا. و(ضِيْقًا) -بكسر الضاد- اسم منه على وزن (فِعْل)، كالعِلْم والسِّحْر[1]. ونسب أبو جعفر النحاس والزبيدي اليماني هذا القول للبصريين[2].

ومنهم من جعل (الضِّيْق) بكسر الضاد هو المصدر، و(الضَّيْق) بفتح الضاد هو الاسم؛ فالضَّيْق -عندهم-: هو الشيء الضَّيِّق، والضِّيْق: هو المصدر، الذي يقصد به نقيض السعة. ونُسب هذا القول لأبي عمرو والليث[3].

وذهب بعض اللغويين والنحويين إلى أن (الضيق) -بفتح الضاد وكسرها- لغتان في مصدر الفعل (ضَاقَ)، كلاهما يفيد المعنى ذاته، كالقِيْل والقَوْل[4]. ونُسِب هذا القول لأبي الحسن الأخفش الأوسط[5].

وذهب الفرَّاء إلى أنَّ (الضَّيْق) و(الضِّيْق)، وإن كان مرادا بهما نقيض السعة؛ فهناك فرق بينهما؛ حيث إنَّ (الضَّيْق) -بفتح الضاد- يكون للضيق الحاصل في القلب والصدر؛ فهو -بالفتح- لكل ضيق معنوي، و(الضِّيْق) -بكسر الضاد- يكون للضيق الحاصل في الثوب والدار والمكان؛ فهو بالكسر لكل ضيق حسي[6].

---

(١) انظر: العين: (ضيق)، ومعاني الزجاج: ٢٢٤/٣، وحجة أبي علي: ٨٠/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣٩٦، والصحاح: (ضيق)، وأفعال ابن القطاع: ٢٨٧/٢، والكشاف: ٤٧٠/٤، والبيان: ٨٥/٢، وإملاء العكبري: ٨٧/٢، واللسان: (ضيق)، وائتلاف النصرة: ١٠٧ (م: ١٢٨).

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٤١٢/٢، وائتلاف النصرة: ١٠٨ (م: ١٢٨).

(٣) انظر: التهذيب: (ضاق)، وتهذيب التبريزي: ٨٩، واللسان: (ضيق).

(٤) انظر: معاني الزجاج: ٢٢٤/٣، والتهذيب: (ضاق)، وإعراب القراءات السبع: ٣٦١/١، وحجة أبي علي: ٨٠/٥، ٤٠٣، وحجة ابن زنجلة: ٣٩٦، والكشف: ٤١/٢، وأساس البلاغة: (ضيق)، والكشاف: ٤٩٠/٣، والمحرر: ٢٥٣/١٠، ١٢٨/١٢، وإملاء العكبري: ٨٧/٢، واللسان: (ضيق)، والبحر المحيط: ٦١٤/٦، ٢٦٥/٨، والدر المصون: ٣٠٣/٧.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٨٠/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣٩٦، والكشف: ٤١/٢.

(٦) انظر: معاني الفراء: ١١٥/٢، وإعراب النحاس: ٤١١/٢، والتهذيب: (ضاق)، وإعراب القراءات السبع: ٣٦١/١، وحجة ابن خالويه: ٢١٣، وحجة ابن زنجلة: ٥٣٦، والبيان: ٨٥/٢، واللسان: (ضيق).

وإذا وقع (الضَّيْق) -بالفتح- موضع (الضِّيْق) -بالكسر- فيكون على وجهين عند الكوفيين:

الأول: أن يكون (الضَّيْق) جمعًا، ومفرده: ضِيْقَة[1].

الثاني: أن يكون (ضَيْق) مخففا من (ضَيِّق) مشددة الياء، مثل: مَيِّت، ولَيِّن، وهَيِّن -بتشديد الياء-، تخفف الياء؛ فتسكن؛ فيقال فيهن: مَيْت، ولَيْن، وهَيْن[2]. ونسب هذا القول لأبي عُبيد[3].

وكره أبو علي الفارسي[4] -وتبعه مكيٌّ[5]- أن يكون (ضَيْق) -بالفتح- مخففًا من (ضَيِّق) -مشدَّد الياء-، وذلك لأن القول بتخفيف (ضَيْق) من (ضَيِّق) يلزم منه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ فعلى ذلك يكون تقدير الكلام: ولا تكنْ في أمرٍ ضَيِّقٍ، ثم خففت (ضَيِّق)، وحذف الموصوف (أَمْر)، فكان التقدير بعد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه: ولا تكن في ضَيْقٍ. وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنما يجوز إذا كانت الصفة مختصة بالموصوف، وإذا لم تختص الصفة بالموصوف لم يجز حذفه وإقامة الصفة مقامه.

فيجوز الحذف في نحو: مررت برجلٍ كاتبٍ؛ لأن الصفة مختصة بالموصوف؛ فالكتابة مختصة بالإنسان. ولا يجوز الحذف في نحو: مررت برجل آكلٍ؛ لأن الأكل ليس صفة مختصة بالإنسان.

---

(١) انظر: معاني الفراء: ١١٥/٢، وإعراب النحاس: ٤١٢/٢، والتهذيب: (ضاق)، والصحاح، واللسان: (ضيق)، وائتلاف النصرة: ١٠٨ (م: ١٢٨).

(٢) انظر: معاني الفراء: ١١٥/٢، ومعاني الزجاج: ٢٢٤/٣، وإعراب النحاس: ٤١٢/٢، والتهذيب: (ضاق)، وإعراب القراءات السبع: ٣٦١/١، وحجة ابن خالويه: ١٤٩، وحجة أبي علي: ٨٠/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣٩٦، والصحاح، والمقاييس: (ضيق)، والكشف: ٤١/٢، وأساس البلاغة: (ضيق)، والكشاف: ٤٩٠/٣، ٤٧٠/٤، والمحرر: ٢٥٣/١٠، ١٢٨/١٢، والبيان: ٨٥/٢، وإملاء العكبري: ٨٧/٢، واللسان: (ضيق)، والبحر المحيط: ٦١٤/٦، ٢٦٥/٨، والدر المصون: ٣٠٣/٧، وائتلاف النصرة: ١٠٨ (م: ١٢٨).

(٣) انظر: حجة أبي علي: ٨٠/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣٩٦، والكشف: ٤١/٢، والمحرر: ٢٥٣/١٠.

(٤) انظر: حجة أبي علي: ٨٠/٥، ٤٠٣.

(٥) انظر: الكشف: ٤١/٢.

وعلى ذلك كره أبو علي الفارسي أن يكون (ضَيْق) مخففًا من (ضَيِّق)، لعدم صحة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ فالضيق ليس وصفًا مختصًا بالأمر، ومقتصرًا عليه[1].

لذا رجَّح أبو علي الفارسي أن يكون (الضَّيْق) و(الضِّيْق) لغتين في مصدر الفعل (ضَاقَ)[2].

(١) انظر: حجة أبي علي: ٥/٨٠، ٤٠٣، والكشاف: ٣/٤٩٠، ٤/٤٧٠، والمحرر: ١٠/٢٥٣، ١٢/١٢٨، والبحر المحيط: ٦/٦١٤، ٨/٢٦٥، والدر المصون: ٧/٣٠٣.

(٢) انظر: حجة أبي علي: ٥/٨٠، ٤٠٣.

- **(حَرَجٌ) على وزن (فَعَل) مصدر للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعِلَ):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[1]: **«هذا على قراءة من قرأ بكسر الراء (حَرِجًا)[2]؛ لأنه جعله اسم فاعل، ك (دَنِفٍ)، و(فَرِقٍ)، ومعنى (حَرِج)، كمعنى (ضَيِّق) كُرِّرَ لاختلاف لفظه، بمعنى التأكيد. فأمَّا مَنْ فتح الراء فهو مصدر: حَرَجَ يَحْرَجُ حَرَجًا، وقيل: هو جمع (حَرَجَة)، ك: قَصَبَة وقَصَبٍ»**[3].

المناقشة:

حَرَجٌ: على وزن (فَعَل) -بفتح الحاء والراء- مصدر قياسي لفعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ)، يقال: حَرِجَ صدرُه، يَحْرَجُ حَرَجًا، أي: ضاق[4]، مثله في ذلك: قَلِقَ يَقْلَقُ قَلَقًا، ونَزِقَ يَنْزَقُ نَزَقًا، ونَكِدَ يَنْكَدُ نَكَدًا[5].

فعلى قراءة (حَرَجًا) -بفتح الراء- يكون فيها ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون (حَرَجًا) مصدرًا للفعل، مثل: قَلَقٍ، ونَزَقٍ، ونَكَدٍ[1].

---

(١) الأنعام، الآية: ١٢٥.

(٢) قرأ نافع وعاصم: (حَرِجًا) -بفتح الحاء وكسر الراء-. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (حَرَجًا) -بفتح الحاء والراء-، وكلا القراءتين سبعية.

وقد وردتا منسوبتين في: معاني الفراء: ٣٥٣/١، والسبعة: ٢٨٦، وإعراب القراءات السبع: ١٦٩/١، والتهذيب: (حرج)، وحجة أبي علي: ٤٠١/٣، وحجة ابن زنجلة: ٢٧١، والتبصرة: ٥٠٣، والكشف: ٤٥٠/١، والتيسير: ١٠٦، والإقناع: ٦٤٣/٢، والمحرر: ١٤٦/٦، والجامع: ٥٤/٧، واللسان: (حرج)، والبحر المحيط: ٦٤٠/٤، والدر المصون: ١٤٤/٥، والنشر: ٢٦٢/٢.

ووردتا غير منسوبتين في: العين: (حرج)، وأدب الكاتب: ٥٣٤، ومعاني الزجاج: ٢٩٠/٢، وحجة ابن خالويه: ١٤٩، والصحاح: (حرج)، والمخصص: ٨٣/١٥، وتهذيب التبريزي: ٢٥٧، والمفردات: (حرج)، والكشاف: ٣٩٤/٢، والبيان: ٣٣٨/١، وإملاء العكبري: ٢٦٠/١.

(٣) المشكل: ٢٥٣.

(٤) انظر: العين: (حرج)، وأفعال ابن القوطية: ٢١١، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس: (حرج)، وتهذيب التبريزي: ٤٩١، والمفردات: (حرج)، وأفعال ابن القطاع: ٢٣٦/١، وأساس البلاغة، واللسان: (حرج).

(٥) انظر: الكتاب: ٢٠/٤، والأصول: ٩٢/٣، والتكملة: ٥٢٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٦٢/٢، والتتمة: ٦٤، وشرح الشافية للرضي: ١٦٠/١.

الثاني: أن يكون (حَرَجًا) وصفًا بالمصدر[٢]، مثل: قَمَنٍ[٣]، وحَرًى[٤]، ودَنَفٍ[٥].

ويجيء المصدر ويراد به الوصف، كقولهم: ماءٌ غَوْرٌ، أي: غَائِر، وماءٌ غَمْرٌ، أي: غَامِرٌ، ورجلٌ عَدْلٌ، أي: عَادِل، ورجلٌ نَوْمٌ، أي: نَائِم، وغيرها[٦].

ووصف المبرد وقوع المصدر مرادًا به اسم الفاعل، بأنه كثير[٧].

الثالث: أن يكون (حَرَجًا) جمعًا، مفرده (حَرَجَة)[٨]، والحَرَجَة: هي الشجرة تكون بين الأشجار الملتفة؛ فيصعب الوصول إليها؛ سميت بذلك لالتفافها، وضيق المسلك فيها، وصعوبة الوصول إليها[٩].

وحَرِجٌ: على وزن (فَعِلٌ) -بفتح الحاء وكسر الراء-، اسم فاعل من فعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ)، يقال: حَرِجَ يَحْرَجُ؛ فهو حَرِجٌ، مثله في ذلك: قَلِقَ يَقْلَقُ؛ فهو قَلِقٌ، ونَزِقَ يَنْزَقُ؛ فهو نَزِقٌ، ونَكِدَ يَنْكَدُ؛ فهو نَكِدٌ[١].

---

(١) انظر: إعراب القراءات السبع: ١٦٩/١، وحجة ابن خالويه: ١٤٩، والبيان: ٣٣٨/١، وإملاء العكبري: ٢٦٠/١، والجامع: ٥٤/٧، والبحر المحيط: ٦٤٠/٤، والدر المصون: ١٤٢/٥.

(٢) انظر: معاني الزجاج: ٢٩٠/٢، وإعراب النحاس: ٩٥/٢، وحجة أبي علي: ٤٠١/٣، والكشف: ٤٥٠/١، والكشاف: ٣٩٤/٢، والمحرر: ١٤٦/٦، والجامع: ٥٤/٧، والبحر المحيط: ٦٤٠/٤، والدر المصون: ١٤٢/٥.

(٣) يقال: أنت قَمَنٌ بكذا، أي: خَليقٌ وجديرٌ به، وهو -بفتح القاف- لا يثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث، وإذا كسرت الميم (قَمِنٌ)، أو قيل: قَمِينٌ، فإنه يثنَّى ويجمع ويؤنث.

انظر: العين: (قمن)، وأدب الكاتب: ٦٢٠، والتهذيب والصحاح واللسان: (قمن).

(٤) يقال: هو حَرًى أن يفعل كذا، أي: خليق وجدير بالقيام به، وهو -بفتح الراء- لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وإذا كسرت الراء (حَرٍ)، أو قيل: حَرِيٌّ؛ فإنه يثنى ويجمع ويؤنث.

انظر: العين: (حرى)، وأدب الكاتب: ٦٢٠، والتهذيب، والصحاح: (حرا)، واللسان: (حري).

(٥) رجلٌ دَنَفٌ، وامرأة دَنَفٌ، وقوم دَنَفٌ، يستوي في اللفظ المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وإذا كسرت النون: دَنِفٌ؛ فإنه يثنَّى ويجمع ويؤنث، والدَّنف: المرض الملازم.

انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (دنف)،

(٦) انظر: الكتاب: ٤٣/٤، وأدب الكاتب: ٦١٩، والكامل: ١٥٦/١، والأصول: ١١١/٣، وشرح ابن يعيش: ٥٠/٦.

(٧) انظر: الكامل: ١٥٦/١.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٩٥/٢، والكشف: ٤٥٠/١، وإملاء العكبري: ٢٦٠/١، والجامع: ٥٤/٧، والدر المصون: ١٤٣/٥، ١٤٥.

(٩) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس: (حرج)، والمخصص: ٤٣/١١، وأساس البلاغة، واللسان: (حرج).

وعلى هذا الوجه خُرِّجت قراءة (حَرِجًا) -بفتح الحاء وكسر الراء-[٢].

وذهب بعض اللغويين والنحويين إلى أنَّ (حَرَجًا) على وزن (فَعَل)، و(حَرِجًا) على وزن (فَعِل)، لغتان بمعنى واحد، مثل: الدَّنَف والدَّنِف، والوَحَد والوَحِد، والفَرَد والفَرِد[٣]. وهو قول للخليل[٤] والفراء[٥].

واختار مكيٌّ قراءة (حَرَجًا) -بفتح الحاء والراء-، ورجحها، لصحة المعنى، وأن أكثر القراء قرؤوا بها[٦].

---

(١) انظر: الكتاب: ٢١/٤، والتتمة: ٦٧، وشرح الشافية للرضي: ١٤٣/١.

(٢) انظر: معاني الزجاج: ٢٩٠/٢، وإعراب النحاس: ٩٥/٢، وإعراب القراءات السبع: ١٦٩/١، وحجة ابن خالويه: ١٤٩، وحجة أبي علي: ٤٠١/٣، والكشف: ٤٥٠/١، والمحرر: ١٤٦/٦، والبيان: ٣٣٨/١، وإملاء العكبري: ٢٦٠/١، والجامع: ٥٤/٧، والبحر المحيط: ٦٤٠/٤، والدر المصون: ١٤٢/٥.

(٣) انظر: العين: (حرج)، ومعاني الفراء: ٣٥٣/١، وأدب الكاتب: ٥٣٤، وإعراب القراءات السبع: ١٦٩/١، والتهذيب: (حرج)، وحجة ابن زنجلة: ٢٧١، والصحاح: (حرج)، وتهذيب التبريزي: ٢٥٧، وأساس البلاغة: (حرج)، والجامع: ٥٤/٧، واللسان: (حرج)، والدر المصون: ١٤٢/٥.

(٤) انظر: العين: (حرج).

(٥) انظر: معاني الفراء: ٣٥٣/١، والتهذيب: (حرج)، والجامع: ٥٤/٧، واللسان: (حرج)، والدر المصون: ١٤٢/٥.

(٦) انظر: الكشف: ٤٥١/١.

- **(نَكَدٌ) على وزن (فَعَل) مصدر للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعِلَ):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗا ﴾[1]: **«وكذلك هو مصدر على قراءة أبي جعفر**[2]: (نَكَدًا) **-بفتح الكاف-، وقرأ طلحة**[3] **بإسكان الكاف تخفيفًا**[4]**، كما تُخَفَّفُ (كَتِفًا)»**[5].

المناقشة:

نَكَدٌ: على وزن (فَعَل) -بفتح النون والكاف-، مصدر قياسي لفعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ)، يقال: نَكِدَ عيشُهم، يَنْكَدُ، نَكَدًا، مثله في ذلك: جَزِعَ يَجْزَعُ جَزَعًا، وسَقِمَ يَسْقَمُ سَقَمًا، وبَطِرَ يَبْطَرُ بَطَرًا[6].

---

(١) الأعراف، الآية: ٥٨.

(٢) أبو جعفر: يزيد بن القعقاع، المخزومي، المدني، القارئ، تابعي مشهور، أحد القراء العشرة، وإمام أهل المدينة في القراءة، قرأ القرآن على مولاه عبدالله بن عياش المخزومي وفاقًا، كما قرأ على أبي هريرة، وابن عبّاس — رضي الله عنهما — وقرأ عليه: نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جمّاز، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم. اختلف في سنة وفاته على أقوال، منها أنه توفي سنة ١٣٢هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٢/١، وغاية النهاية: ٣٨٢/٢

(٣) أبو محمد: وقيل: أبو عبدالله، طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب الهمداني، اليامي، الكوفي، تابعي كبير، وقارئ مشهور، لقبه معاصروه بـ (سيد القراء)، أخذ القراءة عرضًا عن: النخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وروى القراءة عرضًا عنه: ابن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهمداني، والكسائي، توفي سنة ١١٢هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٤٣/١.

(٤) قرأ السبعة والجمهور: (نَكِدًا) -بفتح النون وكسر الكاف-، وهي قراءة سبعية، وقرأ أبو جعفر وبعض أهل المدينة: (نَكَدًا) -بفتح النون والكاف-، وقرأ طلحة: (نَكْدًا) -بفتح النون وسكون الكاف-، والقراءتان الأخيرتان حكم عليهما بالشذوذ.

وردت هذه القراءات منسوبة في: معاني الفراء: ٤٨٢/١، ومعاني الزجاج: ٣٤٦/٢، وإعراب النحاس: ١٣٤/٢، ومختصر في شواذ القرآن: ٤٤، والتهذيب: (نكد)، والمحرر: ٨٦/٧، والجامع: ١٤٨/٧، واللسان: (نكد)، والبحر المحيط: ٨٠/٥، والدر المصون: ٣٥٢/٥.

ووردت غير منسوبة في: الكشاف: ٤٥٢/٢، والبيان: ٣٦٦/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٠/١، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١.

(٥) المشكل: ٢٨٠، ٢٨١.

(٦) انظر: الكتاب: ٢١/٤، والأصول: ٩٢/٣، وأفعال ابن القوطية: ١١٢، والتكملة: ٥٢٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٦٢/٢، وتهذيب التبريزي: ٤٩١، وأفعال ابن القطاع: ٢٣٥/٣، والتتمة: ٦٤، وشرح الشافية للرضي: ١٦٠/١.

والنَّكَدُ: الشؤم واللؤم وقلَّة العطاء، وكل ما جرَّ على صاحبه شرا، أو خرج إلى طالبه بتعسُّرٍ وشدة[1].

وعلى هذا الوجه خُرِّجت قراءة: (نَكَدًا) -بفتح النون والكاف-[2].

ونَكِدٌ: على وزن (فَعِل) -بفتح النون وكسر الكاف-، اسم فاعل من فعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِل)، يقال: نَكِدَ يَنْكَدُ؛ فهو نَكِدٌ[3]، وأَنْكَدُ[4]، مثله في ذلك: جَزِعَ يَجْزَعُ؛ فهو جَزِعٌ، وسَقِمَ يَسْقَمُ؛ فهو سَقِمٌ، وبَطِرَ يَبْطَرُ؛ فهو بَطِرٌ.

وعلى هذا الوجه خُرِّجت قراءة: (نَكِدًا) -بفتح النون وكسر الكاف-[5].

وذهب الفراء إلى أنَّ (نَكَدًا) على وزن (فَعَل)، و(نَكِدًا) على وزن (فَعِل)، لغتان بمعنى واحد، مثل: الدَّنَف والدَّنِف، والوَحَد والوَحِد، والفَرَد والفَرِد[6].

ونَكْدٌ: على وزن (فَعْل) -بفتح النون وسكون الكاف-، تخفيف للوصف (نَكِد) على وزن (فَعِل)؛ فإنه يجوز في عين كل اسم أو فعل ثلاثي، مكسورين أو مضمومين، أن يُخَفَّفا بإسكانهما؛ لأن العرب يكرهون الانتقال من الخفيف -وهو الفتح- إلى الثقيل -وهو الكسر أو الضمِّ-، ويستثقلون الانتقال بألسنتهم من الأخف إلى الأثقل؛ فخففوا الحرف الثقيل

---

(١) انظر: أفعال ابن القوطية: ١١٢، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، والمفردات: (نكد)، وأفعال ابن القطاع: ٢٣٥/٣، وأساس البلاغة، واللسان: (نكد).

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٣٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٠/١، والكشاف: ٤٥٢/٢، والبيان: ٣٦٦/١، وإملاء العكبري: ٢٧٧/١، والجامع: ١٤٨/٧، والبحر المحيط: ٨٠/٥، والدر المصون: ٣٥٢/٥.

(٣) انظر: الكتاب: ٢١/٤، والتتمة: ٦٧، وشرح الشافية للرضي: ١٤٣/١.

(٤) يجيء الوصف من هذا الضرب من الأفعال الثلاثية اللازمة على وزن (فَعِلَ)، على (أَفْعَل)، يقال: نَكِدَ؛ فهو نَكِدٌ، وأَنْكَدُ، وجَرِبَ؛ فهو أَجْرَبُ، وعَرِجَ؛ فهو أَعْرَجُ.
انظر: الكتاب: ٢١/٤، والأصول: ٩٥/٣، وليس في كلام العرب: ١٢٧، والتهذيب، وأساس البلاغة: (نكد)، والتتمة: ٦٧، وشرح الشافية للرضي: ١٤٥/١، واللسان: (نكد).

(٥) انظر: البيان: ٣٦٦/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٥٠/١، وإملاء العكبري: ٢٧٧/١، والدر المصون: ٣٥٢/٥.

(٦) انظر: معاني الفراء: ٣٨٢/١، وأدب الكاتب: ٥٣٤، وإعراب النحاس: ١٣٤/٢، والمخصص: ٨٣/١٥، وتهذيب التبريزي: ٢٥٨، وإملاء العكبري: ٢٧٧/١، والجامع: ١٤٨/٧.

المكسور أو المضموم بتسكينه؛ فقالوا في الاسم: عَضُد، وحُمُر، وكَتِف، وكَبِد، وفَخِذ: عَضْد، وحُمْر، وكَتْف، وكَبْد، وفَخْذ، وقالوا في الفعل: عَلِمَ، وكَرُمَ: علْم وكرْم[1].

وهذا التخفيف بإسكان العين المكسورة أو المضمومة في اسم أو فعل ثلاثي، لغة لبكر بن وائل، وكثير من بني تميم[2]. وهو تخفيف جائز، ليس لازمًا، ولا مطردًا، بل إن تحريك العين بالكسر أو الضم هو المختار[3].

وذكر أبو البقاء العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي أنَّ (نَكْدًا) -بفتح النون وسكون الكاف-، يكون مصدرًا للفعل أيضًا، وهو لغة فيه[4]، ونسب الأخيران هذا القول إلى أبي إسحاق الزجاج[5].

(١) انظر: الكتاب: ١١٣/٤، وأدب الكاتب: ٥٣٧، والكامل: ١٠٩٤/٣، والمقتضب: ١١٧/١، ٢٦٠، والأصول: ١٥٨/٣، وشرح الثمانيني: ٢١٦، والمخصص: ٢٢٠/١٤، وتهذيب التبريزي: ٢٢٤، ٤٤١، والتتمة: ١٨٤.

(٢) انظر: الكتاب: ١١٣/٤، والأصول: ١٥٨/٣، والمخصص: ٢٢٠/١٤، والبحر المحيط: ٥٢١/٦.

(٣) انظر: تهذيب التبريزي: ٤١١، والتتمة: ١٨٤.

(٤) انظر: إملاء العكبري: ٢٧٧/١، والبحر المحيط: ٨٠/٥، والدر المصون: ٣٥٢/٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨٠/٥، والدر المصون: ٣٥٢/٥.

- **(الدَّأْبُ) و(الدَّأَبُ) مصدران للفعل الثلاثي المهموز العين (دَأَبَ):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[1]: **«قال أبو حاتم: مَنْ فَتَحَ الهمزة في (دَأَبًا) –وهي قراءة حفص عن عاصم–، جعله مصدر: دَئِبَ، ومن أسكن جعله مصدر: دَأَبْتُ**[2].

وفتح الهمزة في الفعل هو المشهور عند أهل اللغة، والفتح والإسكان في المصدر لغتان، كقولهم: النَّهْر والنَّهَر، والسَّمْع والسَّمَع[3]**، وقيل: إنما حُرِّك وأسكن؛ لأجل حرف الحلق»**[4].

المناقشة:

الدَّأْبُ: مصدر الفعل الثلاثي المهموز العين (دَأَبَ) على وزن (فَعَلَ)، يقال: دَأَبَ الرجل في عمله، يَدْأَبُ، دُؤُوبًا، ودَأْبًا، ودَأَبًا: إذا لازمه واجتهد فيه[5].

والمصدر القياسي لفعل ثلاثي لازم على (فَعَل) هو (فُعُول)؛ فـ (دُؤُوب) هو المصدر

---

(١) يوسف، الآية: ٤٧.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (دَأْبًا) –بتسكين الهمزة–، إلا أن أبا عمرو إذا أدرج القراءة ترك همزها، وقرأ حفص عن عاصم: (دَأَبًا) –بفتح الهمزة–، وكلا القراءتين سبعية.

وقد وردت هاتان القراءتان منسوبتين في: السبعة: ٣٤٩، وإعراب النحاس: ٣٣٢/٢، وإعراب القراءات السبع: ٣١٠/١، وحجة أبي علي: ٤٢٤/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٥٩، والتبصرة: ٥٤٨، والكشف: ١١/٢، والتيسير: ١٢٩، وأساس البلاغة: (دأب)، والإقناع: ٦٧١/٢، والمحرر: ٣١٣/٩، والبحر المحيط: ٢٨٥/٧، والدر المصون: ٤٠/٣، ٥٠٩/٦.

ووردتا غير منسوبتين في: معاني الفراء: ٤٧/٢، وحجة ابن خالويه: ١٩٥، والكشاف: ٢٩٢/٣، والبيان: ٤٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٠٦/١، وإملاء العكبري: ٥٥/٢.

(٣) في المشكل بتحقيق: ياسين السواس: (والشَّمْع، والشَّمَع)، وما أثبتُّه من تحقيق: د. حاتم الضامن.

انظر: المشكل (تحقيق: د. حاتم): ٣٨٨/١.

(٤) المشكل: ٣٦٨، ٣٦٩.

(٥) انظر: العين: (دأب)، ومعاني الأخفش: ٢٠٩/١، وأفعال ابن القوطية: ٢٧٧، والتهذيب: (داب)، والصحاح، والمقاييس: (دأب)، وتهذيب التبريزي: ٣٦٧، وأفعال ابن القطاع: ٣٦٦/١، وأساس البلاغة، واللسان: (دأب).

القياسي للفعل (دَأَبَ)؛ لأنه فعل لازم، و(دَأْبٌ) على وزن (فَعْل)، مصدر آخر للفعل؛ فكثيرا ما تبنى مصادر الأفعال الثلاثية على وزن (فَعْل)، متعدية كانت أو لازمة[١].

وفي المصدر (دَأب) تسكن العين، فيكون على وزن (فَعْل)، وتفتح منه العين، فيكون على وزن (فَعَل)، وخرَّج النحويون واللغويون فتح العين من المصدر (دَأَب) عدة تخريجات:

الأول: أن عين المصدر إذا وقعت حرفا من حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، جاز فيها إذا كانت ساكنة أن تُثَقَّل فتُفْتَح، إذا وقع أحد هذه الأحرف عينًا في الاسم مصدرًا كان أو غير ذلك، كما قيل في: النَّهْر، والظَّعْن، والمِعْز، والضَّأْن، والشَّعْر، بعد فتح حرف الحلق منها: النَّهَر، والظَّعَن، والمِعَز، والضَأَن، والشَّعَر[٢].

وهذا القول قال به في (دَأب) الفراء[٣] وابن قتيبة[٤] وأبو جعفر النحاس[٥] وغيرهم[٦].

الثاني: أن (دَأْبًا) -بتسكين العين- على وزن (فَعْل)، و(دَأَبا) -بفتح العين- على وزن (فَعَل) لغتان في مصدر هذا الفعل[٧]. واللغة بإسكان عين المصدر (دأب)، هي الأصل، والأكثر، ذكر ذلك ابن خالويه[٨] وأبو علي الفارسي[٩]، واختاره مكيٌّ[١٠]؛ لإجماعهم عليه، ولخفة السكون.

---

(١) انظر: الكتاب: ٩/٤، ١٢، والمقتضب: ١٢٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٦٠/٢.

(٢) انظر: معاني الفراء: ٤٧/٢، وأدب الكاتب: ٥٢٦، والكامل: ٦٩٢/٢، والمقتضب: ٢٠٠/١، وإعراب النحاس: ٣٥٩/١، ٣٣٢/٢، وإعراب القراءات السبع: ١٧٢/١، وحجة ابن خالويه: ١٩٥، وحجة أبي علي: ٤٢٥/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٥٧، والمنصف: ٣٠٥/٢، والمخصص: ٨٠/١٥، والمحرر: ٣١٣/٩، والبيان: ٤٢/٢، والجامع: ١٦/٤، والدر المصون: ٤٠/٣.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٤٧/٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب: ٥٢٦.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٣٥٩/١، ٣٣٢/٢.

(٦) انظر: إعراب القراءات السبع: ١٧٢/١، ٣١٠، وحجة ابن خالويه: ١٩٥، والمحرر: ٣١٣/٩، والبيان: ٤٢/٢، والجامع: ١٦/٤، والدر المصون: ٤٠/٣.

(٧) انظر: إعراب القراءات السبع: ١٧٢/١، ٣١٠، وحجة أبي علي: ٤٢٥/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٥٩، والكشف: ١١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٠٧/١، والدر المصون: ٤٠/٣، ٥٠٩/٦.

(٨) انظر: إعراب القراءات السبع: ٣١٠/١، وحجة ابن خالويه: ١٩٦.

(٩) انظر: حجة أبي علي: ٤٢٥/٤.

(١٠) انظر: الكشف: ١١/٢.

الثالث: أن (دَأْبًا) -بتسكين العين- هو مصدر الفعل، و(دَأَبًا) -بفتح العين- هو الاسم، أو أنه بتسكين العين الاسم، وبفتحها المصدر[1].

الرابع: أن الأصل في المصدر (دَأَبًا) -بفتح العين-، ثم خُفِّف بتسكين عينه؛ فصار (دَأْبًا)[2].

والقولان الأخيران ذكرهما ابن خالويه. وإن أجيز القول الثالث، فأرى أن القول الرابع مخالف للقياس في صياغة مصادر الأفعال، كما أنه مخالف للقول الأول الذي اجتمع عليه كبار العلماء، ووافق سماعهم من العرب.

وأما ما ذكره مكيٌّ عن أبي حاتم في أن (دَأَبًا) -بفتح العين- مصدر للفعل (دَئِب)، وأن (دَأْبًا) -بتسكين العين- مصدر للفعل (دَأَب)، فقد خطَّأه أبو جعفر النحاس، بناءً على منع الفراء أن يكون (دَئِب) فعلا للمصدر (دَأَب)[3]. «قال أبو جعفر: هذا القول خطأ، لا يقال ألبتة: دَئِب، وإنما يقال: دَأَبَ يَدْأَبُ دُؤُوبًا، ودَأْبًا، هكذا حكى النحويون، منهم الفراء»[4].

---

(١) انظر: إعراب القراءات السبع: ٣١١/١، وحجة ابن خالويه: ١٩٥.

(٢) انظر: حجة ابن خالويه: ١٩٥

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٣٥٩/١، ٣٣٢/٢، والبيان: ٤٢/٢، وإملاء العكبري: ٥٤/٢، والجامع: ١٦/٤، والبحر المحيط: ٣٧/٣.

(٤) إعراب النحاس: ٣٥٩/١.

- **(فعُول) بضم الفاء وفتحها مصدر قياسي، أو سماعي:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾[1]: **«و(الوَقود) بالفتح: الحطب، وبالضمِّ: المصدر، وهو التوقُّد، كالوضوء بالفتح: الماء، وبالضمِّ: المصدر، وهو اسم حركات المتوضئ»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ﴾[3]: **«من فتح الغين جعله اسمًا للشيطان، و(فَعُول) للتكثير. ومَنْ ضمَّ الغين، فهو جمع (غَارٍّ)، مثل: جَالِس وجُلُوس. وقيل: هو جمع (غَرٍّ)، و(غَرٌّ): مصدر. وقيل: هو مصدر كالدُّخُول»**[4].

المناقشة:

وقود: على وزن (فعُول) بضم الفاء وفتحها، وكذلك (غرور)، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿ وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ﴾[6].

---

(١) البقرة، الآية: ٢٤.

(٢) المشكل: ٥٣.

(٣) فاطر، الآية: ٥.

(٤) المشكل: ٥٥١.

(٥) البقرة، الآية: ٢٤. قرأ الجمهور: (وَقُودها) -بفتح الواو-، وقرأ مجاهد والحسن وطلحة بن مصرِّف وعيسى الهمداني وأبو حيوة: (وُقُودها) -بضم الواو-، وهي قراءة شاذة.

انظر: معاني الأخفش: ٥٧/١، وإعراب النحاس: ٢٠١/١، ٣٥٨، وشواذ القرآن: ٤، ١٩، ١٧١، والمحتسب: ٦٣/١، ٣٢٤/٢، والكشاف: ٢٢٤/١، ٥٣٠، ١٦٠/٦، ٣٤٩، والمحرر: ١٤٥/١، ٢٦/٣، ٥٣/١٦، ٢٧٠، وإعراب القراءات الشواذ: ١٣٦/١، ٦٠٠/٢، ٦٩٥، وإملاء العكبري: ٢٥/١، والجامع: ١٦٤/١، ١٦/٤، ١٨٩/١٩، والمجيد: ١٥٨، والبحر المحيط: ١٧٥/١، ٣٦/٣، ٤٤٤/١٠، والدر المصون: ٢٠٦/١، ٣٧/٣، ٧٤٦/١٠.

(٦) فاطر، الآية: ٥. كما ورد هذا الشاهد في سورة لقمان، الآية: ٣٣. قرأ الجمهور: (الغَرُور) -بفتح الغين-، وقرأ سماك بن حرب وأبو حيوة وأبو السمال وابن السميفع: (الغُرُور) -بضم الغين-، والقراءة الأخيرة منهما معدودة في القراءات الشاذة.

انظر: معاني الفراء: ٣٣٠/٢، ومعاني الزجاج: ٢٦٣/٤، ١٢٥/٥، وإعراب النحاس: ٣٦١/٣، وشواذ القرآن: ١٥٢، والمحتسب: ١٧٢/٢، ٣١١، والكشاف: ٢٤/٥، ١٤٠، ٤٧/٦، والمحرر: ٢٦/١٣، ١٥٦، ٤١٤/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٩٢/٢، ٥٦٢، والجامع: ٥٥/١٤، ٢٠٧، والبحر المحيط: ٤٢٤/٨، ١٤/٩، ١٠٧/١٠، والدر المصون: ٧٤/٩، ٢١٣، ٢٤٦/١٠.

و **فُعُول**: -بضم الفاء- يكون مصدرًا قياسيًا لفعل ثلاثي لازم، فيقال: وَقَدَتِ النارُ وُقُودًا، إذا أريد به: التوقد والإيقاد الناتج عن الفعل[1]، مثله في ذلك مصدر: جَلَسَ جُلُوسًا، وقَعَدَ قُعُودًا، ودَخَلَ دُخُولا، وخَرَجَ خُرُوجًا، وثَبَتَ ثُبُوتًا، ورَكَنَ رُكُونًا، ووزن (فُعُول) كثير في مصدر هذا الضرب من الأفعال الثلاثية اللازمة[2].

ويكون (فُعُول) -بضم الفاء- أيضًا مصدرًا غير قياسي لفعل ثلاثي غير لازم؛ فقد ذكر سيبويه أن وزن (فُعُول) مع اختصاصه بمصادر الأفعال الثلاثية اللازمة، وكثرته فيها، إلا أنه صيغت على وزنه مصادر لأفعال ثلاثية متعدية، منها: لزمه لُزُومًا، ونهكه المرض نُهُوكًا، ووردتُ الماء وُرُودًا، وجحد الأمر جُحُودًا[3].

وعلل لبناء مصادر الأفعال المتعدية على وزن يختص بمصادر أفعال لازمة، أن بناء الفعل فيهما —متعديا كان أم لازما- جاء على بناء واحد، هو(فَعَل) [4]. وأعاد سيبويه ذكر هذه العلة، وهي أن وجود التشابه والتقارب بين أبنية الأفعال اللازمة والمتعدية، يسوِّغ اشتراك أبنية مصادرهما في وزن اختص به قبيل من مصادر هذه الأفعال دون الآخر، في أكثر من موضع، وجعل هذا الفعل من العرب من سننهم في تأليف كلامهم عند وجود المشاكلة أو المشابهة؛ فقال: «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يُدْخِلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو: النُّفُور، والشُّبُوب، والشَّب؛ فدخل هذا في ذا الباب كما دخل (الفُعُول) في فَعَلْتُه، و(الفَعْل) في فَعَلْتُ»[5].

وعلى ذلك يكون (الغُرُور) على (فُعُول) من قبيل هذه المصادر التي بنيت على (فُعُول)؛

---

(١) انظر: العين: (وقد)، وأفعال ابن القوطية: ٣٠٠، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس: (وقد)، والمخصص: ١٤/١٥٥، وتهذيب التبريزي: ٦٩٤، والمفردات: (وقد)، وأفعال ابن القطاع: ٣/٣١٠، واللسان: (وقد).

(٢) انظر: الكتاب: ٤/٩، والمقتضب: ٢/١٢٥، والأصول: ٣/٨٨، والتكملة: ٥٢٢، والتبصرة والتذكرة: ٢/٧٦٠، والتتمة: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٦/٤٦، والمقرب: ٢/١٣١، وشرح الشافية للرضي: ١/١٥٣، ١٥٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/٥، وأدب الكاتب: ٦٢٥، ٦٢٦، والمقتضب: ٢/١٢٥، والمحتسب: ١/٦٣، ٢/٢٠٠، والتبصرة والتذكرة: ٢/٧٦٠، والمخصص: ١٤/١٣٤، والمقرب: ٢/١٣٠، والتصريح: ٢/٢٩.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/٥، والمخصص: ١٤/١٣٤.

(٥) الكتاب: ٤/١٢.

فـ (غُرُور) مصدر غير قياسي للفعل (غَرَّ)[1]، وهو فعل ثلاثي متعدٍّ؛ إذ تقول: غَرَّه يَغُرُّ غَرًّا، وغُرُورًا، وغِرَّةً، إذا خدعه، وأطمعه بالباطل[2].

ومجيء مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية على (فعول) وإن كان جائزا، إلا أنه من القليل الذي يحكم عليه بالشذوذ[3].

وجعل بعض النحويين تعاقب الضم والفتح على الفاء في (فعول) من قبيل اختلاف اللغات في الكلمة الواحدة؛ فضم فاء كلمة على وزن (فعول) أو فتحها سواء في المعنى؛ فالوُقُود، والوَقُود، تفيدان المعنى ذاته[4].

و **وَقُود**: على وزن (فَعُول) -بفتح الفاء- يكون مصدرًا سماعيًا للفعل (وَقَدَ)[5]، وقد سُمِعَ عن العرب وزن (فَعُول) مصدرًا لبعض الأفعال، وقُصِرَ هذا الوزن على مصادر دون غيرها، وهذه المصادر خمسة كما ذكر جمهور اللغويين والنحويين، وهي: وَقَدت النارُ وَقُودًا، وتوضأتُ وَضُوءًا، وتطهرتُ طَهُورًا، وأُولِعَ به وَلُوعًا، وقَبِلَه قَبُولا[6].

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٣٣٠/٢، ومعاني الزجاج: ٢٦٣/٤، ١٢٥/٥، وإعراب النحاس: ٣٦١/٣، والمحتسب: ٣١٢/٢، والكشاف: ٢٤/٥، ١٤٠، والمحرر: ١٥٦/١٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٩٢/٢، والجامع: ٥٥/١٤، ٢٠٦، والبحر المحيط: ٤٢٤/٨، ١٤/٩، والدر المصون: ٧٤/٩، ٢١٣، ٢٤٦/١٠.

(٢) انظر: العين: (غر)، ومعاني الفراء: ٣٣٠/٢، وأفعال ابن القوطية: ١٩٦، والتهذيب: (غر)، والصحاح، والمفردات: (غرر)، وأفعال ابن القطاع: ٤٣٨/٢، واللسان: (غرر).

(٣) انظر: معاني الزجاج: ٢٦٣/٤، وإعراب النحاس: ٣٦١/٣، والتهذيب: (غر)، والمحرر: ١٥٦/١٣، والجامع: ٢٠٦/١٤، واللسان: (غرر).

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٥٧/١، وإعراب النحاس: ٢٠١/١، والتهذيب: (وقد)، والمخصص: ١٥٥/١٤، والمحرر: ٥٣/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ١٣٦/١، ٦٩٥/٢، وإملاء العكبري: ١٢٥/١، والجامع: ١٦٤/١، واللسان: (وضأ)، والدر المصون: ٢٠٥/١.

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٥٧/١، ومعاني الزجاج: ١٠١/١، وإعراب النحاس: ٢٠١/١، والمحتسب: ٦٣/١، ٢٠٠/٢، والكشاف: ٢٢٤/١، والمحرر: ١٤٥/١، والمجيد: ١٥٨، والجامع: ١٦٤/١، والبحر المحيط: ١٧٥/١، ٣٦/٣، والدر المصون: ٢٠٥/١، ٣٧/٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٤٢/٤، والمقتضب: ١٢٨/٢، والأصول: ١١١/٣، وليس في كلام العرب: ٣٤٧، والصحاح: (وضأ)، ودقائق التصريف: ٥١، والمحتسب: ٦٣/١، ٢٠٠/٢، ٢٨٥، والتبصرة والتذكرة: ٧٦٤/٢، والمخصص: ١٥٥/١٤، وتهذيب التبريزي: ٦٩٤، والشوارد في اللغة: ٣١، والمقرَّب: ١٣٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٩/١، واللسان: (وضأ).

وزاد أبو حيان والسمين الحلبي عليها مصدرين آخرين، هما: (الوَزُوع)، نقلا عن الكسائي، و(اللَّغُوب)، استنادًا إلى قراءة شاذة وردت[1] في قوله تعالى: ﴿ ولا يَمَسُّنَا فِيْهَا لَغُوْبٌ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لَغُوْبٍ ﴾[3].

ومجيء (فَعُول) -بفتح الفاء- مصدرًا قليل، وهو من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وطريقه السماع، ومع هذا السماع بجواز مجيء المصدر على (فَعُول) -مفتوح الفاء-، إلا أن الضم في هذه الألفاظ المذكورة أحسن وأكثر إذا أريد بها إفادة معنى المصدر[4].

وبناء على تعاقب الضم والفتح على فاء (فعُول)، فرق النحويون بين مدلول هذا اللفظ؛ فجعلوا (فَعُول) -مفتوح الفاء- لما كان اسمًا، و(فُعُول) -مضموم الفاء- لما كان مصدرًا[5]؛ فإذا أريد بـ (الوقود) الاسم، وهو ما يوقد النار ويشعلها كالحطب ونحوه، فتحت فاؤه، فقيل: الوَقود، وإذا أريد به المصدر، وهو : التوقد والإيقاد الناتج عن الفعل، ضمت فاؤه، فقيل: الوُقُود[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥٤١/٩، والدر المصون: ٢٠٥/١، ٣٥/١٠.

(٢) فاطر، الآية: ٣٥. قرأ الجمهور: (لُغُوب) -بضم اللام-، وهي قراءة سبعية، وقرأ علي بن أبي طالب وعبدالرحمن السلمي وسعيد بن جبير: (لَغُوب) -بفتح اللام-، وهي قراءة شاذة.
انظر: معاني الفراء: ٣٧٠/٢، وإعراب النحاس: ٣٧٤/٣، وشواذ القرآن: ١٢٤، والمحتسب: ٢٠٠/٢، والكشاف: ١٥٨/٥، والمحرر: ١٧٨/١٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٥١/٢، والبحر المحيط: ٣٥/٩، والدر المصون: ٢٣٤/٩.

(٣) ق، الآية: ٣٨. قرأ الجمهور: (لُغُوب) -بضم اللام-، وهي قراءة سبعية، وقرأ علي بن أبي طالب وطلحة وعبدالرحمن السلمي ويعقوب وسعيد بن جبير ويحيى بن يعمر ويزيد النحوي: (لَغُوب) -بفتح اللام-، وهي قراءة شاذة.
انظر: معاني الفراء: ٨٠/٣، وشواذ القرآن: ١٤٥، والمحتسب: ٢٨٥/٢، والكشاف: ٦٠٥/٥، والمحرر: ١٩٠/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٠٩/٢، والشوارد في اللغة: ٣١، والبحر المحيط: ٥٤١/٩، والدر المصون: ٣٥/١٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٤٢/٤، والمقتضب: ١٢٨/٢، ومعاني الزجاج: ١٠١/١، والأصول: ١١١/٣، والمحتسب: ٦٣/١، والكشاف: ٢٢٤/١، والمجيد: ١٥٨.

(٥) انظر: ليس في كلام العرب: ٣٤٧، والتبصرة والتذكرة: ٧٦٤/٢، والمخصص: ١٥٥/١٤.

(٦) انظر: (العين): (وقد)، والكتاب: ٤٢/٤، ومعاني الأخفش: ٥٧/١، ومعاني الزجاج: ١٠١/١، ١٩٤/٥، وإعراب النحاس: ٢٠١/١، ١٩٣/٥، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، والمفردات: (وقد)، وتهذيب التبريزي: ٦٩٤، والكشاف: ٢٢٤/١، والمحرر: ١٤٥/١، ٢٦/٣، ٥٤/١٦، ٢٧٠، وإعراب القراءات الشواذ: ١٣٧/١، وإملاء

وكذلك (الغرور)؛ فإذا أريد به الاسم، وهو كل ما يغر الإنسان من مالٍ وجاهٍ وشهوةٍ وشيطان، فتحت فاؤه، فقيل: الغَرُور، وإذا أريد به المصدر، وهو: الاغترار بالشيء، والانخداع به، والتطميع بما لا يتحصل، ضمت فاؤه، فقيل: الغُرُور[1].

وكذلك (الوضوء)، و(الطهور)؛ إذا أريد بهما الاسم، وهو: ما يتوضأ ويتطهر به من الماء، فُتحت فاؤهما، فقيل: الوَضوء، والطَّهور، وإذا أريد بهما المصدر، وهو: استخدام الماء في وضوء أو طهور، ضُمت فاؤهما، فقيل: الوُضُوء، والطُّهُور[2].

وعلى هذا النحو تجعل بقية الألفاظ الواردة على (فعول) بضم الفاء وفتحها، وجعل ابن خالويه هذا الفعل قياسًا مطردًا[3].

العكبري: ١/٢٥، ١٢٥، والجامع: ١/١٦٤، ٤/١٦، ١٩/١٨٩، واللسان: (وقد)، والمجيد: ١٥٨، والبحر المحيط: ١/١٧٥، والدر المصون: ١/٢٠٥.

(١) انظر: العين: (غر)، ومعاني الفراء: ٢/٣٣٠، ومعاني الزجاج: ٤/٢٠٢، ٢٦٣، ٥/١٢٥، وإعراب النحاس: ٣/٣٦١، ٤/٣٥٩، والتهذيب: (غر)، والصحاح، والمفردات: (غرر)، وتهذيب التبريزي: ٦٩٤، والكشاف: ٥/٢٤، ١٤٠، والمحرر: ١٣/١٥٦، ١٥/٤١٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٢/٢٩٢، والجامع: ١٤/٥٥، ٢٠٦، واللسان: (غرر)، والبحر المحيط: ٨/٤٢٤، ٩/١٤، والدر المصون: ٩/٧٤، ٢١٣، ١٠/٢٤٥.

(٢) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح: (طهر)، و(وضأ)، والتبصرة والتذكرة: ٢/٧٦٤، وتهذيب التبريزي: ٦٩٤، واللسان: (طهر)، و(وضأ).

(٣) انظر: ليس في كلام العرب: ٣٤٧.

- **(فِعالة) -بكسر الفاء-، و(فَعالة) -بفتحها-، مصدر:**

العرض:

قال مكي في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ﴾[1]: **«مَنْ فَتَحَ الواو جعله مصدرًا لـ (ولي)؛ يُقال: هو وَلِيٌّ ومَوْلًى بَيِّنُ الوَلاية، بفتح الواو، ومَنْ كَسَرَ الواو جعله مصدرًا لـ (وَالٍ)؛ يُقال: هو وَالٍ بَيِّنُ الوِلاية. وقد قيل: هما لغتان في مصدر (الوليّ) »**[2].

المناقشة:

الوَلاية والوِلاية: مصدران من الفعل: وَلِيَ الشيء، و وَلِيَ عليه، وَلاية، و وِلاية[3]، وبهما قرئ[4] قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّ ﴾[6].

---

(١) الأنفال، الآية: ٧٢.

(٢) المشكل: ٣٠٦.

(٣) انظر: العين: (ولي)، وأفعال ابن القوطية: ١٦٠، والتهذيب، والصحاح، والمفردات: (ولي)، وأفعال ابن القطاع: ٣٣٣/٣، واللسان: (ولي).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: (وَلايتهم)، و(هنالك الوَلاية) -بفتح الواو فيهما-، وقرأ حمزة بكسر الواو فيهما، وقرأ الكسائي: (وَلايتهم) -بفتح الواو-، وقرأ: (هنالك الوِلاية) -بكسر الواو-، وكلها قراءات سبعية.

وقد وردت هذه القراءات منسوبة في: السبعة: ٣٠٩، ٣٩٢، وإعراب القرآن: ١٩٩/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٣٤/١، ٣٩٦، وحجة أبي علي: ١٦٥/٤، ١٤٩/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣١٤، ٤١٨، والتبصرة: ٥٢٥، ٥٧٥، والكشف: ٤٩٧/١، ٦٢/٢، والتيسير: ١١٧، ١٤٣، والإقناع: ٦٥٦/٢، ٦٨٩، والمحرر: ١٢٠/٨، ٤٠٦/١٠، والجامع: ٣٧/٨، والبحر المحيط: ٣٥٨/٥، ١٨٢/٧، والدر المصون: ٦٤٠/٥، ٤٩٩/٧.

ووردت غير منسوبة في: معاني الزجاج: ٢٨٩/٣، وحجة ابن خالويه: ١٧٣، ٢٢٤، والكشاف: ٦٠٣/٢، ٥٨٩/٣، وإملاء العكبري: ١٠/٢.

(٥) الأنفال، الآية: ٧٢.

(٦) الكهف، الآية: ٤٤.

فالوِلاية -بكسر الواو-: على وزن (فِعَالة) مصدر قياسي، يكثر فيما كان دالا على إمارة أو حرفة وصناعة، ويقال فيه: هو وَالٍ بَيِّنُ الوِلاية، فالإمارة نحو: الخِلافة، والإمامة، والسِّياسة، والوِلاية، والرِّئاسة.

والصناعة والحرفة نحو: التَّجارة، والحِياكة، والخِياطة، والنِّجارة، والزِّراعة، والسِّقاية[1].

والوَلاية بفتح الواو: على وزن (فَعَالة) مصدر يدل على الموالاة والنصرة، ضد العداوة، ويقال فيه: هو وَلِيٌّ بَيِّنُ الوَلاية[2].

ويجوز في (الوِلاية) فتح الواو؛ فيقال فيها: الوَلاية، ويقصد بها المصدر الدال على إمارة أو حرفة أو صناعة؛ فقد ورد عن العرب فتحهم لفاء بعض هذه المصادر؛ فقالوا: الوَكالة والوِكالة، والجَراية والجِراية[3]، والدَّلالة والدِّلالة، والوَلاية والوِلاية، كما يجوز في (الوَلاية) كسر الواو؛ فيقال فيها: الوِلاية، ويقصد بها المصدر الدال على الموالاة والنصرة؛ فعلى هذا تكون (الوِلاية) و(الوَلاية) لغتين في هذين المصدرين[4].

على أن الفتح هو المختار إذا قصد بالولاية الموالاة والنصرة، والكسر هو المختار إذا قصد بالولاية السلطان والملك والإمارة.

---

(١) انظر: الكتاب: ١١/٤، ودقائق التصريف: ٣٤٦، والتبصرة والتذكرة: ٧٦٨/٢، والمقرب: ١٣١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٣/١، والمساعد: ٦٢١/٢، والتصريح: ٢٦/٢، ٢٨.

(٢) انظر: العين: (ولي)، والتهذيب: (ولى)، وإعراب القراءات السبع: ٢٣٤/١، ٣٩٦، وحجة أبي علي: ١٦٥/٤، ١٤٩/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣١٤، ٤١٨، ودقائق التصريف: ٣٤٦، والصحاح: (ولى)، والكشف: ٤٩٧/١، ٦٣/٢، والمفردات: (ولى)، واللسان: (ولي)، والبحر المحيط: ٣٥٨/٥، ١٨٢/٧، والدر المصون: ٦٤٠/٥.

(٣) الجَرِيُّ: هو الوَكيل، المذكر والمؤنث، والواحد والجمع، في اللفظ سواء، وقد قيل: إنه يجمع على: أَجْرياء، يقال: جَرِيٌّ بَيِّنُ الجَرَاية والجِرَاية، وجَرَّى جَرِيًّا: وَكَّلَه، وسمي الوَكيل جَرِيًّا؛ لأنه يجري مجرى موكله.
انظر: الصحاح، واللسان: (جرى).

(٤) انظر: معاني الفراء: ٤١٩/١، ومعاني الأخفش: ٣٥٢/١، وأدب الكاتب: ٥٥٠، وإعراب النحاس: ١٩٩/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٣٤/١، ٣٩٦، وحجة ابن خالويه: ١٧٣، ٢٢٤، والتهذيب: (ولى)، وحجة أبي علي: ١٦٦/٤، ١٥٠/٥، والصحاح: (ولى)، والكشف: ٦٣/٢، والمخصص: ٩٠/١٥، وتهذيب التبريزي: ٢٧٨، والمفردات: (ولى)، وإملاء العكبري: ١٠/٢، ١٠٣، والجامع: ٣٧/٨، واللسان: (ولي)، والبحر المحيط: ٣٥٨/٥، والدر المصون: ٦٤٠/٥.

وقام هذا التفصيل في المختار مِنْ فتح واو(الولاية) أو كسرها عند اللغويين، على أساس التفريق في معنى (الولاية) بكسر الواو أو فتحها؛ فقد ذهب جمهور اللغويين والنحويين إلى أن (الوَلاية) –بالفتح– تكون مصدر الوَلِيّ، ويُراد به: المؤالاة، والنصرة، والنسب[1].

والوِلاية بالكسر تكون مصدر الوالي، ويراد به: الإمارة، والملك، والسلطان[2].

قال الفراء: «وكسر الواو في (الولاية) أعجب إليَّ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة»[3].

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٤١٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٥٢/١، والكامل: ١٠٩١/٣، وإعراب النحاس: ١٩٩/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٣٤/١، ٣٩٦، وحجة ابن خالويه: ١٧٣، ٢٢٤، وتهذيب اللغة: (ولى)، وحجة أبي علي: ١٦٥/٤، ١٤٩/٥، وحجة ابن زنجلة: ٣١٤، ٤١٨، والصحاح: (ولى)، والكشف: ٤٩٧/١، ٦٣/٢، والكشاف: ٦٠٣/٢، ٥٨٩/٣، والمحرر: ١٢٠/٨، ٤٠٦/١٠، وإملاء العكبري: ١٠/٢، ١٠٣، والجامع: ٣٧/٨، واللسان: (ولي)، والبحر المحيط: ٣٥٨/٥، ١٨٢/٧، والدر المصون: ٦٤٠/٥.

(٢) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

(٣) معاني الفراء: ٤١٨/١، وكذلك انظر: تهذيب اللغة: (ولى)، وحجة ابن زنجلة: ٣١٤، واللسان: (ولي)، والبحر المحيط: ٣٥٨/٥، والدر المصون: ٦٤٠/٥.

- **(بُنْيَان) على وزن (فُعْلان) مصدر للفعل الثلاثي المتعدي المعتل اللام (بَنَى):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾[1]: **«و(البنيان) مصدر: بَنَى، حكى أبو زيد: بَنَيْتُ بُنْيانًا، وبِناءً، وبِنْيَةً»**[2].

المناقشة:

بُنْيان: على وزن (فُعْلان)، مصدر لفعل ثلاثي متعدٍّ معتل اللام بالياء (بَنَى)، يقال: بَنَى البيت، يَبْني بِناءً، وبِنًى، وبَنْيًا، وبُنْيانًا، وبِنْيَةً، وبِنايَةً[3].

فـ(بُنْيان) مصدر للفعل المعتل (بَنَى)، على وزن (فُعْلان)، نظيره من مصادر الفعل الصحيح: شَكَرَ شُكْرانًا، وغَفَرَ غُفْرانًا، ومن مصادر الفعل المعتل: طَغَى طُغْيانا[4].

وذكر ابن قتيبة أن الأصل في الفاء من (بُنْيَان) أن تكون مكسورة، كالفاء في: العِصْيان، والغِشْيان، ولكنهم بنوا هذا المصدر على: الطُّغْيَان، بضم الفاء[5].

و(بُنْيان) مصدر بمعنى المفعول، أي: المبني[6]، ويأتي المصدر مرادًا به اسم المفعول، نحو: الخَلْق، بمعنى: المِخْلُوق، ولَبَنٌ حَلَبٌ، بمعنى: مَحْلُوب، وذِبْح، بمعنى: مَذْبُوح، كقوله تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَـٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾[7]، وهذا الدرهم ضَرْب الأمير، أي مَضْرُوب[8].

---

(١) التوبة، الآية: ١٠٩.

(٢) المشكل: ٣٢٠.

(٣) انظر: العين: (بني)، وأفعال ابن القوطية: ١٣٣، والتهذيب: (بنى)، والصحاح: (بنا)، والمفردات: (بنى)، وأفعال ابن القطّاع: ١٠٤/١، وأساس البلاغة، واللسان: (بني).

(٤) انظر: أدب الكاتب: ٦٠٤، وأفعال ابن القوطية: ١٣٣، وحجة أبي علي: ٢١٩/٤، ودقائق التصريف: ٣٦٢، والصحاح: (بنا)، والكشف: ٥٠٧/١، والمفردات: (بنى)، وأفعال ابن القطّاع: ١٠٤/١، وأساس البلاغة: (بني)، والمحرر: ٢٧٨/٨، واللسان: (بني)، والبحر المحيط: ٥٠٦/٥، والدر المصون: ١٢٤/٦، ٤٦٥/٧.

(٥) انظر: أدب الكاتب: ٦٠٤، ودقائق التصريف: ٣٦٢.

(٦) انظر: الكشف: ٥٠٧/١، والمفردات: (بنى)، وأساس البلاغة: (بني)، والمحرر: ٢٧٨/٨، والبحر المحيط: ٥٠٦/٥، والدر المصون: ١٢٤/٦.

(٧) الصافات، الآية: ١٠٧.

(٨) انظر: الكتاب: ٤٣/٤، والأصول: ١١١/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٢/١، ٤٧٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٢/١.

- **مصدر الفعل الرباعي (آلَفَ)، ومصدر الفعل الثلاثي (أَلِفَ):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾[1]: «و(إِيْلاف) مصدر فعل رباعي، ومن قرأه: (إِلْفِهِم) جعله مصدر فعل ثلاثي. وأجاز الفراء: (إِيلافَهم) بالنصب على المصدر. وفيه لغتان حكاهما أبو عبيد: أَلِفْتُه، وآلَفْتُه، وعلى ذلك قرئ: (لإِيْلافِ)، و(لإِلْفِ)، من: أَلِفَ، وآلَفَ»[2].

المناقشة:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴾[3]، ولكل حجته؛ فَمَن قرأ: (لإِيْلاف) -بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة-[4]، يكون قد جعل (إِيْلافًا) مصدرًا للفعل الرباعي (آلَفَ)، يقال: آلَفْتُ الشيء أُوْلِفه إِيْلافًا، مثل: أَكْرَمْتُ أُكْرِمُ إِكْرامًا[5].

ف (إِيْلاف) على هذا مصدر قياسي على وزن (إِفْعال)، وفعله رباعي على وزن (أَفْعَلَ).

ومن قرأ: (لإِلافِ) -بهمزة مكسورة، بلا ياء بعدها-[1]، يكون قد جعل (إِلافًا) مصدرًا للفعل الرباعي (آلَفَ)، يقال: آلَفْتُ الشيء أُوَالِفُهُ مُؤَالَفَةً، وإِلافًا، مثل: جَاهَدْتُ أُجَاهِدُ مُجَاهَدَةً، وجِهَادًا[2].

---

(١) قريش، الآية: ١، ٢.

(٢) المشكل: ٨٠٤.

(٣) قريش الآية: ١.

(٤) قرأ السبعة غير ابن عامر: (لإِيْلاف) بهمزة مشبعة مكسورة بعدها ياء.

انظر: معاني الفراء: ٢٩٣/٣، ومعاني الأخفش: ٥٨٥/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٦٥/٥، والسبعة: ٦٩٨، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٧٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٥، والتبصرة: ٧٣٢، والكشف: ٣٨٩/٢، والتيسير: ٢٢٥، والمحرر: ٣٦٨/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٢/١١، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٢٩٤/٣، ومعاني الأخفش: ٥٨٥/٢، والغريب المصنف: ٢٥٩/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٦/٥، وتهذيب اللغة: (ألف)، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٥، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة أبي علي: ٤٤٦/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٥، والصحاح، والمقاييس: (ألف)، والكشف: ٣٩٠/٢، وأفعال ابن القطّاع: ٢٦/١، والكشاف: ٤٣٦/٦، والمحرر: ٣٦٨/١٦، والبيان: ٥٣٧/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، واللسان: (ألف)، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٣/١١.

ف (إِلَاف) على هذا مصدر قياسي على وزن (فِعَال)، وفعله رباعي على وزن (فَاعَلَ).

وفي هذه القراءة وسابقتها استوت صورة الفعل الماضي الرباعي على وزن (أَفْعَلَ)، و(فَاعَلَ)؛ فكلاهما قيل فيه: آلَفَ[٣].

ويمكن على قراءة: (لإلاف) أن يكون (إلاف) مصدرًا للفعل الثلاثي (أَلِفَ)، يقال: أَلِفْتُ الشيء أَأْلَفُه إِلْفًا، وإلافًا، مثل: كَتَبْتُ أَكْتُبُ كَتْبًا، وكِتَابًا، ولقيتُ ألقى لِقاءً[٤].

ف (إِلاف) على هذا مصدر قياسي على وزن (فِعَال) أيضًا، وفعله ثلاثي على وزن (فَعِل).

وقد ورد عن اللغويين مجيء الفعل الثلاثي (أَلِفَ)، والرباعي (آلَفَ) بمعنى واحد؛ إذا: لزمت الشيء[٥].

ومن قرأ: (لإِلْف) -بهمزة مكسورة، ثم لام ساكنة بعدها-[٦]، يكون قد جعل (إِلْفًا) مصدرًا للفعل الثلاثي (أَلِفَ)، يُقال: أَلِفْتُ الشيء أَأْلَفُهُ إِلْفًا، مثل: عَلِمْتُ أَعْلَمُ عِلْمًا[١].

---

(١) قرأ ابن عامر – من السبعة –: (لإِلافِ) بهمزة مكسورة، بلا ياء بعدها.
انظر: معاني الفراء: ٢٩٣/٣، ومعاني الأخفش: ٥٨٥/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٦٥/٥، والسبعة: ٦٩٨، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٧٦، وحجة أبي علي: ٤٤٤/٦، والتبصرة: ٧٣٢، والكشف: ٣٨٩/٢، والتيسير: ٢٢٥، والكشاف: ٤٣٦/٦، والإقناع: ٨١٤/٢، والمحرر: ٣٦٨/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٢/١١، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة: ٧٧٥، والصحاح: (ألف)، وأفعال ابن القطّاع: ٢٦/١، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، واللسان: (ألف)، والدر المصون: ١١٢/١١.

(٣) انظر: الصحاح: (ألف)، وأفعال ابن القطّاع: ٢٦/١، والجامع: ١٣٨/٢٠، واللسان: (ألف).

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٥٨٥/٢، وإعراب النحّاس: ٢٩٤/٥، وتهذيب اللغة: (ألف)، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة أبي علي: ٤٤٦/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٥، والكشف: ٣٨٩/٢، والكشاف: ٤٣٦/٦، والمحرر: ٣٦٨/١٦، والبيان: ٥٣٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، واللسان: (ألف)، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٢/١١، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٥) انظر: الغريب المصنف: ٢٥٩/١، وتهذيب اللغة: (ألف)، وحجة أبي علي: ٤٤٤/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٥، والصحاح: (ألف)، والكشف: ٣٩٠/٢، والمخصص: ٢٥٤/١٤، واللسان: (ألف).

(٦) وردت هذه القراءة منسوبة لأبي جعفر في: الجامع: ١٣٨/٢٠، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١. ومنسوبة لعكرمة في: الكشاف: ٤٣٦/٦. وغير منسوبة لأحد في: معاني الزجّاج: ٣٦٥/٥، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٦، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢.

ف (إِلْف) على هذا مصدر قياسي على وزن (فِعْل)، وفعله ثلاثي على وزن (فَعِلَ).

وقد اختلفت القراءات في (إيلاف)؛ فهناك قراءات أُخَر -غير ما ذكر-؛ إذ قُرئت: (لإِئْلاف)[٢]، و(لِيْلاف)[٣]، و(لِإلافِ)[٤]، و(لِيَأْلَفَ)[٥] و(لِيَأْلَفْ)[٦]، و(لَيَأْلَفْ)[٧]، والقراءات الثلاث الأخيرة على أنها أفعال، وقرئت بالتذكير والتأنيث.

وكذلك اختلفت القراءات في (إيلافهم)[٨]؛ فقرئت: (إِيْلافِهم)[١]، و(إِلافِهم)[٢]، و(إِلْفِهم)[٣]، و(إِلْفَهم)[٤]، و(إِلَفِهم)[٥]، و(إِئْلافهم)[٦]، و(إِيْئِلافِهم)[٧]، و(إِئِيْلافِهم)[٨]. و(إِئِيْلافِهم)[٨].

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ٢٩٤/٣، ومعاني الزجّاج: ٣٦٦/٥، وإعراب النحّاس: ٢٩٤/٥، وأفعال ابن القوطية: ٩، وتهذيب اللغة: (ألف)، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٥، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة أبي علي: ٤٤٦/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٤، والصحاح: والمقاييس: (ألف)، والمخصص: ٢٥٤/١٤، والكشاف: ٤٣٦/٦، والمحرر: ٣٦٨/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، واللسان: (ألف)، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١.

(٢) قرأها عاصم: (لإِئْلافِ) -بهمزتين متواليتين أولاهما مكسورة، والثانية ساكنة-، وقيل عنها: إنها قراءة شاذة.
انظر: السبعة: ٦٩٨، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة أبي علي: ٤٤٤/٦، والمحرر: ٣٦٨/١٦، وإملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠.

(٣) قرأها أبو جعفر والأعرج: (لِيْلاَفِ) بحذف الهمزة طلبًا للتخفيف. انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٧٤٧/٢، والجامع: ١٣٨/٢٠، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٤) ذكر هذه القراءة القرطبي ونسبها لبعض أهل مكة، وهي بحذف لام الجر.
انظر: الجامع: ١٣٨/٢٠.

(٥) قراءة نُسبت لعكرمة.
انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٧٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١.

(٦) قراءة نُسبت لعكرمة.
انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٨٠، والكشاف: ٤٣٦/٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١.

(٧) قراءة نسبت لعكرمة، وهلال بن فتيان.
انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٨٠، والجامع: ١٣٨/٢٠، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١.

(٨) قريش، الآية: ٢.

(١) أجمع السبعة على قراءة: (إِيْلافِهم) -بهمزة مشبعة مكسورة، بعدها ياء-.
انظر: معاني الزجّاج: ٣٦٥/٥، والسبعة: ٦٩٨، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٧٦، وحجة أبي علي: ٤٤٤/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٥، والتبصرة: ٧٣٢، والكشف: ٣٩٠/٢، والتيسير: ٢٢٥، والإقناع: ٨١٤/٢، والمحرر: ٣٦٨/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٢/١١، والنشر: ٤٠٤/٢.

(٢) نُسِبت هذه القراءة لابن عامر وأبي جعفر وابن كثير ويزيد بن القعقاع وعكرمة وشيبة وابن عتبة.
انظر: معاني الفرّاء: ٢٩٣/٣، ومعاني الزجّاج: ٣٦٥/٥، وإعراب النحّاس: ٢٩٤/٥، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، ومختصر في شواذ القرآن: ١٨٠، والبيان: ٥٣٧/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٣) نُسِبت هذه القراءة بكسر (الفاء)، لعاصم وابن كثير وأبي جعفر ويزيد بن القعقاع وعكرمة.
انظر: معاني الفرّاء: ٢٩٣/٣، ومعاني الأخفش: ٥٨٥/٢، وإعراب النحّاس: ٢٩٤/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٥، ومختصر في شواذ القرآن: ١٨٠، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٤، والمحرر: ٣٦٨/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٩/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٤/١١.

(٤) نُسِبت هذه القراءة بفتح (الفاء) لعكرمة.
انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٨٠، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٩/٢.

(٥) (إِلَفِهم) -بكسر الهمزة، وفتح اللام-، على أنها جمع: إِلْفَة، مثل: كِسْرَة وكِسَر.
انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٧٤٩/٢.

(٦) قرأ عاصم: (إِئْلافِهم) -بهمزتين، أولاهما مكسورة، والثانية ساكنة-.
انظر: السبعة: ٦٩٨، وإعراب القراءات السبع: ٥٣٣/٢، ومختصر في شواذ القرآن: ١٨٠، وحجة أبي علي: ٤٤٤/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٧٣، والمحرر: ٣٦٨/١٦، والدر المصون: ١١٣/١١.

(٧) قُرئت: (إِئِيْلافِهم) -بهمزة مكسورة، بعدها ياء ساكنة، ثم تليها همزة مكسورة-، وقال عنها العكبري: إنها بعيدة.
انظر: إملاء العكبري: ٢٩٥/٢، والدر المصون: ١١٣/١١.

(٨) نسبت هذه القراءة: (إِئْيْلافِهم) -بهمزتين متواليتين مكسورتين، بعدهما ياء ساكنة- لعاصم والأعشى. انظر: حجة ابن زنجلة: ٧٧٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٤٨/١٠، والدر المصون: ١١٣/١١.

- **مصدر الفعل الرباعي المجرد الصحيح على وزن (فَعَّلَ):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[1]: «(كِذَّابًا) مَنْ شدَّده جعله مصدر (كَذَّبَ)، زيدت فيه الألف، كما زيدت في (إكرامًا)، وقولهم: (تَكْذِيْبًا) جعلوا التاءَ عوضًا من تشديد العين، والياء بدلا من الألف، غَيَّروا أوله كما غَيَّروا آخره.

وأصل مصدر الرباعي أن يأتي على عدد حروف الماضي بزيادة ألف مع تغيير الحركات. وقد قالوا: (تَكَلُّمًا)؛ فأتى المصدر على عدد حروف الماضي، بغير زيادة الألف؛ وذلك لكثرة حروفه، وضُمَّت اللام، ولم تكسر؛ لأنه ليس في الكلام اسم على (تَفَعِّل)، ولم يفتحوا لئلا يشبه الماضي.

وقرأه الكسائي: (كِذابًا) بالتخفيف، جعل مصدر: كَاذَبَ كِذَابًا. وقيل: هو مصدر: كَذَبَ، كقولك: كَتَبْتُ كِتابًا»[2].

المناقشة:

كِذَّابًا: مصدر على وزن (فِعَّال) للفعل الرباعي (كَذَّبَ) على وزن (فَعَّلَ)، والفعل الرباعي على هذا الوزن يكون مصدره قياسًا على وزن (تَفْعِيْل)، نحو: كَذَّبَ تَكْذِيبًا، وسَلَّمَ تَسْلِيمًا، وكَلَّمَ تَكْلِيمًا؛ لأنه ليس بملحق، والتاء في بناء مصدر هذا الفعل عوض عن تثقيل العين، والياء قبل آخره بدل من الألف التي تلحق أواخر المصادر، نحو: أَحْسَنَ إِحْسانًا، وانطلق اِنْطلاقًا، واقْتَتَلَ اِقْتِتالا، واسْتغفر اِسْتِغْفارًا؛ فهذه المصادر مصوغة على حروف أفعالها، دون تبديل أو حذف، وإنما غُيِّرَتْ بكسر أوائلها -وثالث ماكان مبدوءًا بهمزة وصل-، وزيادة ألف قبل آخرها[3].

---

(١) النبأ، الآية: ٢٨.

(٢) المشكل: ٧٤٦، ٧٤٧.

(٣) انظر: الكتاب: ٧٩/٤، والمقتضب: ١٠٠/٢، والأصول: ١١٦/٣، وإعراب النحّاس: ١٣٤/٥، وإعراب القراءات السبع: ٤٣٢/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٦١، والتكملة: ٥٢٥، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٥/٢، ودقائق التصريف: ١٥٩، والصحاح: (كذب)، والمخصص: ١٨٥/١٤، والبيان: ٤٩١/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٩/٢، والتتمة: ٧٩، وشرح ابن يعيش: ٤٨/٦، واللسان: (كذب)، والارتشاف: ٤٩٨/٢، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٨/١٠.

أما (كِذَّابًا) فمصدر مصوغ للفعل (كَذَّب) على الأصل؛ فقد أرادوا في صياغة هذا المصدر أن ينهجوا النهج ذاته في صياغة المصادر، دون أن يبدلوا حرفًا مكان حرف، أو يحذفوا، أو يزيدوا على حروفه الأصول حرفًا غير الألف التي تزاد قبل الآخر؛ فلذلك قال بعض العرب في مصدر: كَذَّبَ وكَلَّمَ وحَمَّلَ وخَرَّقَ: كِذَّابًا وكِلَّامًا وحِمَّالا وخِرَّاقًا، على وزن (فِعَّال)[1].

وجعل بعض اللغويين والنحويين بناء المصادر على هذا الوزن لغةً فصيحة لأهل اليمن[2].

وقد روى الفراء: أن أحد الأعراب استفتاه –وهما على المروة– فقال له: «ألحلقُ أحبُّ إليك أم القِصَّار؟»، يريد: التقصير[3].

كما روى الزمخشري عن نفسه: أن أحدهم سمعه يفسِّر آية من كتاب الله؛ فقال له: «لقد فسَّرتها فِسَّارًا ما سُمِعَ بمثله»، أي: تفسيرًا[4].

ومن ذلك قول الشاعر[5]:

لَقَدْ طَالَ مَا ثَبَّطْتَنِيْ عَنْ صَحَابتي وعَنْ حِوَجٍ قِضَّاؤُهَا من شِفَائِيَا[6]

---

(١) انظر: الكتاب: ٧٩/٤، ومعاني الفراء: ٢٢٩/٣، ومعاني الأخفش: ٥٦٤/٢، والمقتضب: ١٠١/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٧٤/٥، والأصول: ١١٦/٣، وإعراب النحاس: ١٣٣/٥، وتهذيب اللغة: (كذب)، وحجة ابن خالويه: ٣٦١، والتكملة: ٥١٨، ٥٢٥، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٦، ودقائق التصريف: ١٥٩، والصحاح: (كذب)، والمحتسب: ٣٤٨/٢، والكشف: ٣٥٩/٢، والكشاف: ٣٠٠/٦، والمحرر: ٢١٣/١٦، والبيان: ٤٩١/٢، والتتمة: ٨٠، وشرح ابن يعيش: ٤٤/٦، ٤٨، وشرح الشافية للرضي: ١٦٥/١، والجامع: ١١٨/١٩، واللسان: (كذب)، والارتشاف: ٤٩٩/٢، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٨/١٠.

(٢) انظر: معاني الفراء: ٢٢٩/٣، وإعراب النحّاس: ١٣٣/٥، وتهذيب اللغة: (كذب)، والمحرر: ٢١٣/١٦، والجامع: ١١٨/١٩، واللسان: (كذب)، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٨/١٠.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٢٢٩/٣، ومجالس ثعلب: ١٦٩/١، وتهذيب اللغة: (كذب)، وإعراب القراءات السبع: ٤٣٣/٢، والمحرر: ٢١٣/١٦، واللسان: (كذب)، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٩/١٠.

(٤) انظر: الكشاف: ٣٠٠/٦، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٨/١٠.

(٥) نسب الفراء الشاهد لبعض بني كلاب في: معاني الفراء: ٢٢٩/٣، ونُسِب إلى الأَعْوَر بن بَرَاء الكلابيّ في كنز الحفّاظ للتبريزي: ٥٦٦.

(٦) ورد هذا الشاهد غير منسوب لأحدٍ في: معاني الزجّاج: ٢٧٤/٥، وتهذيب اللغة: (حوج)، (كذب)، ودقائق التصريف: ١٦٠، والمحرر: ٢١٤/١٦، والجامع: ١١٨/١٩، واللسان: (حوج)، (قضى)، (كذب)، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٩/١٠.

فقال: (قِضَّاؤُها)، وقِضَّاء في البيت مصدر للفعل: قَضَّى.

وقد أجمع السبعة[1] والجمهور على قراءة (كِذَّابًا) بكسر الكاف، وتشديد الذال مفتوحة[2]، وهو في الآية مصدر لـ (فَعَّلَ)، وأنبأت عن فعل المصدر الآية التي ورد فيها في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[3].

وقرئت هذه الآية: (كِذَابًا) -بكسر الكاف، وتخفيف الذال مفتوحة-[4]، وخَرَّج النحويون هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون (كِذَابًا) مصدرًا قياسيًا على (فِعَال)، للفعل الرباعي (كَاذَبَ)، على (فَاعَلَ)، كما تقول: قَاتَلَ قِتالا، ومُقَاتَلَة، وجَاهَدَ جِهَادًا، ومُجَاهَدَة[5].

---

(١) أجمع السبعة -ومنهم الكسائي- على قراءة: (كِذَّابًا) في هذه الآية من سورة النبأ -بكسر الكاف، وتشديد الذال المفتوحة-، أما قراءة الكسائي: (كِذَابًا) -بكسر الكاف، وتخفيف الذال مفتوحة-؛ فهي قراءته للآية التي بعدها في السورة ذاتها، وهي قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴾، النبأ الآية: ٣٥، إذْ قرأها الكسائي بكسر الكاف، وتخفيف الذال مفتوحة، وقرأها سائر السبعة بكسر الكاف، وتشديد الذال مفتوحة.

انظر: معاني الفراء: ٢٢٩/٣، والسبعة: ٦٦٩، وإعراب النحّاس: ١٣٣/٥، وتهذيب اللغة: (كذب)، وإعراب القراءات السبع: ٤٣٢/٢، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٦، والتبصرة: ٧١٩، والكشف: ٣٥٩/٢، والتيسير: ٢١٩، والإقناع: ٨٠٢/٢، والمحرر: ٢١٤/١٦، والجامع: ١٢٠/١٩، واللسان: (كذب)، والبحر المحيط: ٣٨٩/١٠، والدر المصون: ٦٦٢/١٠.

(٢) انظر: معاني الفراء: ٢٢٩/٣، ومعاني الزجّاج: ٢٧٤/٥، وتهذيب اللغة: (كذب)، والتبصرة: ٧١٩، والتيسير: ٢١٩، والكشاف: ٣٠١/٦، والمحرر: ٢١٣/١٦، والجامع: ١١٨/١٩، واللسان: (كذب)، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٨/١٠.

(٣) النبأ، الآية: ٢٨.

(٤) نُسبت هذه القراءة لعلي بن أبي طالب وعوف الأعرابي وأبي رجاء والأعمش وعيسى، وهي قراءة شاذة.

انظر: معاني الفرّاء: ٢٢٩/٣، ومعاني الزجّاج: ٢٧٤/٥، وإعراب النحّاس: ١٣٣/٥، وتهذيب اللغة: (كذب)، والمحتسب: ٣٤٨/٢، والمفردات: (كذب)، والكشاف: ٣٠٠/٦، والمحرر: ٢١٤/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٧١/٢، والجامع: ١١٨/١٩، والارتشاف: ٤٩٩/٢، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٩/١٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٨٠/٤، ٨١، والمقتضب: ٩٩/٢، والأصول: ١١٦/٣، ١٣١، وإعراب النحّاس: ١٣٥/٥، وإعراب القراءات السبع: ٤٣٢/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٦١، والتكملة: ٥٢٥، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٧، ودقائق التصريف: ١٥٧، والمخصص: ١٨٥/١٤، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٧١/٢، والتتمة: ٧٧، وشرح ابن يعيش:

الثاني: أن يكون (كِذَابًا) مصدرًا قياسيًا على (فِعَال)، للفعل الثلاثي (كَذَبَ) على (فَعَلَ)، كما تقول: كَتَبَ كِتابًا، وحَسَبَ حِسَابًا[1]، ويؤيد ذلك قول الأعشى[2]:

فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها والمرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ[3]

ففي هذا البيت جاء (كِذَاب) مصدرًا للفعل (كَذَبَ).

الثالث: أن يكون (كِذَابًا) مصدرًا قياسيًا للفعل الرباعي (كَاذَبَ) على وزن (فَاعَل)، وأقيم المصدر (كِذَابًا) مقام مصدر الفعل (كَذَّب)[4]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[5].

وقُرِئت الآية: (كُذَّابًا) -بضم الكاف، وتشديد الذال مفتوحة-[6]، وخَرَّجَ النحويون

٤٤/٦، وشرح الشافية للرضي: ١٦٦/١، والجامع: ١٢٠/١٩، واللسان: (كذب)، والارتشاف: ٤٩٩/٢، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، ٣٨٩، والدر المصون: ٦٦٣/١٠.

(١) انظر: الكتاب: ٦/٤، ٧، وإعراب النحّاس: ١٣٥/٥، والتكملة: ٥١٨، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٦، والتبصرة والتذكرة: ٧٥٩/٢، والمحتسب: ٣٤٨/٢، والكشف: ٣٥٩/٢، والمخصص: ١٢٨/١٤، ١٣١، ١٣٣، والكشاف: ٣٠٠/٦، والمحرر: ٢١٤/١٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٠٧، وإملاء العكبري: ٢٧٩/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٤/٦، والجامع: ١١٨/١٩، ١٢٠، واللسان: (كذب)، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، ٣٨٩، والدر المصون: ٦٥٩/١٠، ٦٦٣.

(٢) ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد ب قيس بن ثعلبة، ويكنى أبا بصير، شاعر مخضرم، عده ابن سلام من شعراء الطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين.

انظر: طبقات الشعراء: ١٥، والشعر والشعراء: ١٥٤، والمؤتلف والمختلف: ١٣.

(٣) بحثت في أربع نسخ مختلفة لديوان الأعشى، ولم أعثر على هذا البيت، وقد ورد هذا الشاهد من (مجزوء الكامل) منسوبًا للأعشى في: الكامل: ٧٤٧/٢، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٦، والمخصص: ١٢٨/١٤، والمحرر: ٢١٤/١٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٠٦، والجامع: ١١٨/١٩، واللسان: (صدق)، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٦٠/١٠. كما ورد غير منسوب في: معاني الزجّاج: ٢٧٤/٥، وإعراب النحّاس: ١٣٣/٥، والتكملة: ٥١٨، والكشاف: ٣٠٠/٦، وشرح ابن يعيش: ٤٤/٦.

كما ورد هذا الشاهد برواية: (فَصَدَقْتُهم وكَذَبْتُهم)، ورواية: (فَصَدَقْتُه وكَذَبْتُه).

(٤) انظر: الكشاف: ٣٠٠/٦، والجامع: ١١٩/١٩، وشرح الشافية للرضي: ١٦٦/١، والارتشاف: ٤٩٩/٢، والبحر المحيط: ٣٨٨/١٠، والدر المصون: ٦٥٩/١٠.

(٥) المزمل، الآية: ٨.

(٦) نُسبت القراءة: (كُذَّابًا) -بضم الكاف، وتشديد الذال مفتوحة- إلى عمر بن عبدالعزيز وابنه عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز والماجشون، وهي قراءة شاذة.

انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٦٨، والمحتسب: ٣٤٨/٢، والمحرر: ٢١٤/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٧٢/٢، والجامع: ١١٩/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٩/١٠، والدر المصون: ٦٦٠/١٠.

هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون (كُذَّابًا) جمعًا على (فُعَّال)، ومفرده (كَاذِب)، على وزن (فَاعِل)، كما تقول: كُفَّار وضُرَّاب وصُوَّام، جمعًا لـ: كَافِر وضَارِب وصَائِم[1].

الثاني: أن يكون (كُذَّابًا) مفردًا مرادًا به المبالغة في الوصف، كما تقول: رجلٌ حُسَّان، ورجلٌ قُرَّاء، ووجهٌ وُضَّاء[2].

الثالث: أن يكون (كُذَّابًا) جمعًا لـ (كَذِب)؛ لأنه جعله نوعًا، ووصفه بالكذب، أي: كَذِبًا كَاذِبًا، ثم جمع؛ فصار: كِذَّابًا كُذَّابًا[3].

وهذا الوجه الأخير فيه تكلُّف للمعنى، وتعسُّف في التخريج.

---

(١) انظر: المحتسب: ٣٤٨/٢، والكشاف: ٣٠١/٦، والمحرر: ٢١٤/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٧٢/٢، والجامع: ١١٩/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٩/١٠، والدر المصون: ٦٦٠/١٠.

(٢) انظر: المحتسب: ٣٤٨/٢، والكشاف: ٣٠١/٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٧٢/٢، والجامع: ١١٩/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٩/١٠، والدر المصون: ٦٦٠/١٠.

(٣) انظر: المحتسب: ٣٤٩/٢، والكشاف: ٣٠١/٦.

• مصدر الفعل الرباعي المجرد المضاعف على وزن (فَعْلَلَ):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾[1]: «(زلزالها) مصدر أضيف، كما تقول: ضَرْبَتُك، ضَرْبُك، وحَسُنَ إضافته إلى الضمير؛ لتتفق رؤوس الآي على لفظٍ واحدٍ.

والزَّلْزَال –بالفتح– الاسم، وبالكسر مصدر. وقيل: هما جميعًا مصدر. وقد قرأ عاصم الجحدري[2]: (وزلزلوا زَلْزَالا) [3]، وقرأ: (زَلْزَالها) [4] بالفتح»[5].

المناقشة:

يصاغ مصدر الفعل الرباعي المجرد على وزن (فَعْلَلَ) على وزنين قياسيين، هما: فَعْلَلَة، وفِعْلال؛ فإذا كان الرباعي المجرد غير مضاعف؛ فمصدره يصاغ على وزن (فَعْلَلَة)، نحو: دَحْرَجَ، وسَرْهَفَ، يقال في مصدرهما: دَحْرَجَة، وسَرْهَفَة.

وإذا كان الفعل الرباعي المجرد مضاعفًا[6]؛ فيجوز صياغة مصدره على الوزنين معًا، نحو: زَلْزَلَ، وقَلْقَلَ، ووَسْوَسَ، يقال في مصادرها: زَلْزَلَة، وزِلْزَال، وقَلْقَلَة، وقِلْقَال، ووَسْوَسَة، ووِسْوَاس[7].

---

(١) الزلزلة، الآية: ١.

(٢) هو أبو المجشِّر: عاصم بن أبي الصباح – وقيل: ميمون – الجحدري البصري، أخذ القراءة عرضًا عن سليمان بن قَتّة، وقرأ على نصر بن عاصم والحسن ويحي بن يعمر، وقرأ عليه عرضًا أبو المنذر سلام بن سليمان وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهم. قيل: ت سنة ١٢٨هـ ، وقيل: ت سنة ١٣٠هـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٩/١.

(٣) الأحزاب. الآية: ١١.

(٤) الزلزلة، الآية: ١.

(٥) المشكل: ٧٩١، ٧٩٢.

(٦) الفعل المضاعف الرباعي: ما كان أول أحرفه وثالثها من جنس واحد، وثانيها ورابعها من جنس واحد، أو هو ما كُرِّر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين.

انظر: دقائق التصريف: ١٨٣، والممتع: ١٥١/١، وحاشية الصبان: ٤٦٦/٢.

(٧) انظر: الكتاب: ٨٥/٤، والمقتضب: ٩٥/٢، ٩٩، والأصول: ١١٤/٣، و١٣٦، والتكملة: ٥٣٢، ودقائق التصريف: ٣٩٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٦، والممتع: ١٥١/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٨/١، وتوضيح المقاصد: ٨٦٦/٢، وشرح الأشموني: ٥٧٠/١، وحاشية الصبان: ٤٦٦/٢.

وأكثر النحويين على أنه لا يجوز صوغ مصدر الفعل الرباعي المجرد غير المضاعف على وزن (فِعْلال)، وهذا هو الأكثر والأرجح في مصدر فعل له هذا الوصف، وإن جاء مصدر لفعل رباعي مجرد غير مضاعف على وزن (فِعْلال) فهو قليل؛ فقد جاء: سَرْهَفَ سَرْهَفَةً، وسِرْهافًا[1]، وسَرْعَفَ سَرْعَفَةً، وسِرْعافًا[2].

فقياس مصدر الفعل الرباعي المجرد غير المضاعف أن يكون على وزن (فَعْلَلَة)، وهذا القياس لازم لها، مطرد فيها[3].

ويجوز في مصدر الفعل الرباعي المجرد المضاعف المصوغ على (فِعْلال) فتح فائه، قصدًا للتخفيف؛ لثقل التضعيف فيه، ولا يجوز ذلك في غير المضاعف الذي صيغ على (فِعْلال)، نحو: سِرْهاف، وسِرْعاف؛ فلا يجوز فتح الفاء فيهما؛ لانتفاء علة الثقل عنهما، إذ لم يكونا مضاعفين[4].

---

(١) سَرْهَفَ غذاءه: أحسن غذاءه، والسَّرْهَفَة: نعمة الغذاء، والمسرهف: حَسَن الغذاء.
انظر: العين، وتهذيب اللغة، واللسان: (سرهف).

(٢) سَرْعَفْتُ الصبيَّ: إذا أحسنتُ غذاءَه، والسَّرْعَفَة: حسن الغذاء والنعمة، والسُّرْعُوف: كل شيء ناعم، خفيف اللحم، والسُّرْعُوفة: المرأة الناعمة الطويلة.
انظر: العين، وتهذيب اللغة، والصحاح، واللسان: (سرعف).

(٣) انظر: الكتاب: ٨٥/٤، والمقتضب: ٩٥/٢، ومعاني الزجاج، ٢١٨/٤، والأصول: ١١٣/٣، وإعراب النحاس: ٣٠٥/٣، والتكملة: ٥٣٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٦، والجامع: ٩٦/١٤، وشرح الشافية للرضي: ١٧٨/١، والبحر المحيط: ٤٥٩/٨، وتوضيح المقاصد: ٨٦٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٨٥/٤، ومعاني الفرّاء: ٢٨٣/٣، ومعاني الزّجاج: ٢١٨/٤، ٣٥١/٥، والأصول: ١٣٦/٣، وإعراب النحّاس: ٣٠٥/٣، ٢٧٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٥١، وإعراب القراءات السبع: ٥١٥/٢، والتكملة: ٥٣٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٣/٢، ودقائق التصريف: ٣٩٣، والكشاف: ٤١٣/٦، والمحرر: ٣٤٧/١٦، والبيان: ٥٢٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٢/٢، والتتمة: ٧٠، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٦، والجامع: ٩٦/١٤، ١٠٠/٢٠، وشرح الشافية للرضي: ١٧٨/١، والبحر المحيط: ٤٥٩/٨، ٥٢٢/١٠، وتوضيح المقاصد: ٨٦٧/٢، والدر المصون: ١٠٠/٩، ٧٤/١١.

وعلى ذلك جاءت القراءتان بكسر الفاء وفتحها في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ زِلْزَالاً شَدِيدًا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[2]؛ فقراءة الكسر: (زِلْزالا)، و(زِلْزالَها) جاءت على الأصل في مصادر الأفعال الرباعية المجردة المضاعفة، وهو كسر فائها: (فِعْلال)[3].

أما قراءة الفتح: (زَلْزالا)، (زَلْزالهَا)، فقد جاءت على جواز فتح الفاء في مصادر الأفعال الرباعية المجردة المضاعفة؛ فيقال فيها: (فَعْلال)[4].

ويفرق بعض النحويين كالكسائي والفراء والزمخشري وأبي البقاء العكبري في (فعلال) مكسور الفاء ومفتوحها؛ فيجعلون مكسور الفاء مصدرًا، ومفتوح الفاء اسمًا[5]؛ فـ (الزَّلْزَال) – بكسر الزاي–، يكون اسمًا لكل ما يحدث زلزلة وحركة شديدة للشيء، أما (الزِّلْزال) –بكسر الزاي–؛ فيكون مصدرًا، أي: الحركة الشديدة والاضطراب[6].

و(الوَسْواس) –بفتح الواو–، يكون اسمًا لكل ما يحدث وسوسة في النفس، من شيطان وغيره، أما (الوِسْواس) –بكسر الواو–، فيكون مصدرًا، أي: حديث النفس[7].

---

(١) الأحزاب، الآية: ١١.

(٢) الزلزلة، الآية: ١.

(٣) القراءة بكسر فاء (فِعْلاَل) في (زِلْزَال) في الآيتين هي قراءة الجمهور، وهي قراءة سبعية.
انظر: معاني الزجّاج: ٣٥١/٥، وإعراب النحّاس: ٢٧٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٥١، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه: ٥١٥/٢، والكشاف: ٥٥/٥، والمحرر: ٥٥/١٣، ٣٤٧/١٦، والجامع: ٩٦/١٤، ١٠٠/٢٠، والبحر المحيط: ٤٥٩/٨، ٥٢٢/١٠، والدر المصون: ١٠٠/٩، ٧٤/١١.

(٤) القراءة بفتح فاء (فَعْلاَل) في (زَلْزَال) في الآيتين هي قراءة عاصم الجحدري وعيسى بن عمر.
انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة: (١).

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ٢٨٣/٣، ومعاني الزجّاج: ٢١٨/٤، ٣٨١/٥، وإعراب النحّاس: ٢٧٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٥١، ٢٣٩، وإعراب القراءات السبع: ٥١٥/٢، ٥٥١، والكشاف: ٣١٣/٦، ٤٦٨، والبيان: ٥٢٧/٢، وإملاء العكبري: ١٩١/٢، ٢٩٢، ٢٩٨، والجامع: ٩٦/١٤، ١٠٠/٢٠، ١٧٨، والبحر المحيط: ٤٥٩/٨، ٥٢٢/١٠، ٥٧٩، والدر المصون: ١٠٠/٩، ٧٤/١١، ١٦٢، وشرح الأشموني: ٥٧٠/١، وحاشية الصبان: ٤٦٦/٢.

(٦) انظر: العين: (زل)، ومعاني الفرّاء: ٢٨٣/٣، ومعاني الزجّاج: ٢١٨/٤، ٣٥١/٥، وإعراب النحّاس: ٢٧٥/٥، وتهذيب اللغة: (زل)، والصحاح، واللسان: (زلل)، وشرح الأشموني: ٥٧٠/١، وحاشية الصبان: ٤٦٦/٢.

(٧) انظر: العين: (وسوس)، ومعاني الزجّاج: ٣٨١/٥، وإعراب النحّاس: ٣١٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٣٩، وتهذيب اللغة: (وسوس)، والصحاح: (وسس)، والكشاف: ٤٦٨/٦، واللسان: (وسس).

وكذلك (القَعْقاع) -بفتح القاف-، يكون اسمًا لما يحدث القعقعة إثر التحرك أو الاهتزاز، أما (القِعْقاع) -بكسر القاف-، فيكون مصدرًا، أي: الصوت الذي يُسمَع من حركة أو اهتزاز السلاح والحلي وغيرهما[١].

ومع جواز فتح الفاء في المصدر على وزن (فعلال) لفعل رباعي مجرد مضاعف، للتخفيف، فإن الكسر للفاء هو الأصل، وهو الأكثر والأجود والمختار كما نصَّ على ذلك الزجَّاج[٢].

ويترجح -لديَّ- أنَّ الكسر في فاء (فِعْلال) هو الأجود والأكثر إذا أريد بهما المصدر، أما إذا كان المراد بفتح الفاء في (فَعْلال) الاسم، فعند ذلك يكون هو الأجود، ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾[٣]، لأن (فَعْلالا) مراد به ما يحدث الوسوسة في هذه الآية[٤].

أما في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ زِلْزَالاً شَدِيدًا ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[٦]، فالقراءة بكسر الزاي في (زِلزال) هي المجمع عليها، وهي قراءة السبعة والجمهور؛ فكسر الزاي في المصدر على وزن (فِعْلال) في الآيتين هو المختار؛ لدلالته على الحدث لا الاسم، وهذا جلي واضح من تفسير الآيتين[٧].

- **مجيء المصدر على غير فعله:**

---

(١) انظر: العين: (قع)، ومعاني الفرّاء: ٢٨٣/٣، وتهذيب اللغة: (قع)، والصحاح واللسان: (قعع)، وشرح الأشموني: ٥٧٠/١.

(٢) انظر: معاني الزجّاج: ٢١٨/٤، ٣٥١/٥، ٣٨١، والأصول: ١٣٦/٣، والتكملة: ٥٣٢، والجامع: ٩٦/١٤.

(٣) الناس، الآية: ٤.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ٢٨٣/٣، ٣٠٢، ومعاني الزّجّاج: ٣٨١/٥، وإعراب النحّاس: ٣١٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٣٩، وإعراب القراءات السبع: ٥٥١/٢، والكشاف: ٤٦٨/٦، والمحرر: ٣٨٨/١٦، وإملاء العكبري: ٢٩٨/٢، والجامع: ١٧٨/٢٠، والبحر المحيط: ٥٧٩/١٠، والدر المصون: ١٦٢/١١، والتصريح: ٣٤/٢.

(٥) الأحزاب، الآية: ١١.

(٦) الزلزلة، الآية: ١.

(٧) انظر: معاني الفرّاء: ٢٨٣/٣، ومعاني الزجّاج: ٢١٨/٤، ٣٥١/٥، وإعراب النحّاس: ٣٠٥/٣، ٢٧٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٥١، وإعراب القراءات السبع: ٥١٥/٢، والكشاف: ٤١٣/٦، والمحرر: ٥٥/١٣، ٣٤٧/١٦، والبيان: ٥٢٧/٢، وإملاء العكبري: ١٩١/٢، ٢٩٢، والجامع: ٩٦/١٤، ١٠٠/٢٠، والبحر المحيط: ٤٥٩/٨، ٥٢٢/١٠، والدر المصون: ١٠٠/٩، ٧٤/١١.

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[1]: **«(نَبَاتًا) مصدر لفعل دل عليه (أنبتكم)، أي: فنبتم نباتا. وقيل: هو مصدر (أنبتكم) على حذف الزيادة»**[2].

المناقشة:

من سنن العرب في صوغ كلامهم أن يجروا المصدر على غير الفعل الذي هو له، كقولك: اجتوروا تجاورًا، وتجاوروا اجتوارًا، وانكسر كَسْرًا، وكُسِرَ انكسارًا، ونبتت الأرض إنباتًا، وأنبتت نباتًا.

والذي سوَّغ إجراء المصدر على فعلٍ غير فعله، أن المعنى الذي يؤول إليه الفعلان واحد غير مختلف[3].

وعلى هذه السنن جاءت بعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[2].

---

(١) نوح، الآية: ١٧.

(٢) المشكل: ٧١١.

(٣) انظر: الكتاب: ٨١/٤، ومعاني الأخفش: ٤٢٤/٢، ٥٥٠، ٥٥٢، وأدب الكاتب: ٦٣٠، والمقتضب: ٧٣/١، ٢٠٤/٣، ومعاني الزجّاج: ٤٠٢/١، ٢٣٠/٥، ٢٤١، والأصول: ١٣٤/٣، وإعراب النحّاس: ٣٧١/١، ٤٢٥/٢، ٤٠/٥، ٥٧، والخصائص: ٣٠٩/٢، والمخصص: ١٨٢/١٠، ١٨٦/١٤، والكشاف: ٢١٧/٦، ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٤/٢، والمحرر: ٦٦/٣، ٢٩٩/١٠، ١٢٥/١٦، ١٤٨، والبيان: ٤٦٥/٢، ٤٦٩، وإملاء العكبري: ١٣١/١، ٩٢/٢، ٢٦٩، ٢٧١، وشرح ابن يعيش: ١١١/١، والجامع: ٤٥/٤، وشرح الشافية للرضي: ١٦٦/١، ١٦٧، وشرح الكافية للرضي: ٣٠٣/١، والبحر المحيط: ١٢١/٣، ٥٤/٧، ٥٠٦/٨، ٢٨٤/١٠، ٣١٦، والدر المصون: ١٠٩/٣، ١٤١، ٣٦٢/٧، ١٤٣/٩، ٤٧٢/١٠، ٥٢٠.

(٤) آل عمران، الآية: ٣٧.

(٥) نوح، الآية: ١٧.

(٦) آل عمران، الآية: ٢٨.

(٧) الإسراء، الآية: ٤٣.

فالفعل (أنبت) في الآيتين السابقتين مصدره (إنبات)، وليس (نباتًا)، وكذلك: (اتقى) مصدره (اتقاء)، وليس (تقاة) [٣]، والفعل (تعالى) مصدره (تعالي)، وليس (علوًّا)[٤]، والفعل (سرَّح) مصدره (تسريح)، وليس (سراحًا)[٥]، والفعل (تَبَتَّلَ) مصدره (تَبَتُّل)، وليس (تبتيلا)[٦].

وعلى ذلك جاء قول القطامي[٧]:

وخَيْرُ الأمرِ ما اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اِتِّبَاعَا[٨]

وقول رؤبة بن العجاج[٩]:

عَنْ مَتْنِهِ مِرَادَةَ كُلِّ صَقْبِ وَقَدْ تَطَوَّيْتُ اِنْطِوَاءَ الحِضْبِ[١]

---

(١) الأحزاب، الآية: ٤٩.

(٢) المزمل، الآية: ٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٩٤/٣، والدر المصون: ١٠٩/٣.

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٤٢٤/٢، وإعراب النحّاس: ٤٢٥/٢، والمحرر: ٢٩٩/١٠، وإملاء العكبري: ٩٢/٢، والبحر المحيط: ٥٤/٧، والدر المصون: ٣٦٢/٧.

(٥) انظر: إملاء العكبري: ١٩٣/٢.

(٦) انظر: معاني الأخفش: ٥٥٠/٢، ٥٥٢، ومعاني الزجّاج: ٢٤١/٥، وإعراب النحّاس: ٥٧/٥، والمحرر: ١٤٨/١٦، والبيان: ٤٦٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٧١/٢، والجامع: ٣٠/١٩، والبحر المحيط: ٣١٦/١٠، والدر المصون: ٥٢٠/١٠.

(٧) القطامي: عُمَيرُ بن شُيَيم بن عمرو، أحد بني بكر بن حُبَيْب بن عمر بن غنم بن تغلب، شاعر فحل، رقيق الحواشي، حلو الشعر، حسن التشبيب، عدَّه ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية من الإسلاميين.

انظر: طبقات الشعراء: ١٢١، والشعر والشعراء: ٤٨٣.

(٨) ورد هذا الشاهد من (الوافر) منسوبًا للقطامي من قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي في: ديوانه: ٢٦٣، والكتاب: ٨٢/٤، ومعاني الأخفش: ٤٢٥/٢، والأصول: ١٣٤/٣، والمخصص: ١٨٧/١٤، والاقتضاب: ٧٩٩/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٥/٢، والجامع: ٤٥/٤، والدر المصون: ١٣٩/٣، والخزانة: ٣٦٩/٢. وغير منسوبٍ في: أدب الكاتب: ٦٣٠، والمقتضب: ٢٠٥/٣، وإعراب النحّاس: ٣٧١/١، ٤٢٥/٢، والخصائص: ٣٠٩/٢، والبيان: ٤٧٠/٢، وشرح ابن يعيش: ١١١/١، والدر المصون: ١١٠/٣.

(٩) رؤبة بن العجَّاج –واسمه عبدالله– بن رؤبة بن أسد بن صخر من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، أحد رُجَّاز العرب المشهورين، عدَّه ابن سلام من شعراء الطبقة التاسعة من الإسلاميين.

انظر: طبقات الشعراء: ١٤٨، والشعر والشعراء: ٣٩٤، والمؤتلف والمختلف: ١٥٤، ومعجم الأدباء: ١٣١١/٣، وشذرات الذهب: ٢٢٣/١.

فجاء المصدر في البيت الأول (اِتِّباعًا) على غير فعله (تتبَّعَ)، وفعله هو (اِتَّبَعَ)، وجاء المصدر في البيت الآخر (اِنطواء) على غير فعله (تَطَوَّى)، وفعله هو (اِنْطَوَى).

وعدَّ بعض العلماء اللغويين والنحويين (نَبَاتًا) اسم مصدر، وليس مصدرًا؛ ولذلك جاز أن يقع موقع مصادر الأفعال التي لها الاشتقاق والمعنى نفسه، مع اختلاف الزوائد فيهما؛ فيقع (نبات) اسم مصدر موقع المصادر: نَبْت، وإِنْبات، وتَنْبِيْت[٢].

صرَّح بهذا الخليل حيث قال: «النَّبْتُ: الحشيش، والنبات فعله، ويجري مجرى اسمه، تقول: أَنْبَتَ اللهُ النباتَ إِنْباتًا، ونَبَاتًا، ونحو ذلك»[٣].

وصرَّح سيبويه بذلك في أكثر من موضع، قال في أحدها: «وأمَّا (التِّبْيان) فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بُني هذا البناء، فلحقته الزيادة كما لحقت (الرِّئْمان)، وهو من الثلاثة، وليس من باب (التِّقْتال)، ولو كان أصلها من ذلك فَتَحَوا التاء؛ فإنما هي من (بَيَّنْتُ)، كالغارة من (أَغَرْتُ)، والنبات من (أَنْبَتَ)» [٤].

وقال في الآخر: «والطُّمَأْنِيْنَةُ، والقُشَعْرِيْرَةُ، ليس واحدٌ منهما بمصدر على: اِطْمَأْنَنْتُ، واِقْشَعْرَرْتُ، كما أن (النَّبات) ليس بمصدر على (أَنْبَتَ)؛ فمنزلة: اِقْشَعْرَرْتُ من (القُشَعْرِيْرَة)، واِطْمَأْنَنْتُ من (الطُّمَأْنِيْنَة)، بمنزلة (أَنْبَتَ) من (النَّبات)» [٥].

وكذا نقل عن الفراء[٦].

---

(١) ورد هذا الشاهد من (الرجز) لرؤبة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة في: ديوانه: ١٦، والكتاب: ٨٢/٤، وتهذيب اللغة، والصحاح: (حضب)، والمخصص: ١١٠/٨، ١٨٧/١٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١١٢/١، والمقرّب: ١٣٥/٢، والجامع: ٤٥/٤، واللسان: (حضب). وغير منسوب في: إعراب النحّاس: ٣٧١/١، وشرح أبيات سيبويه: ١٨٥، والمخصص: ١٨٢/١٠، والدر المصون: ١١٠/٣، ٥٢١/١٠، والأشباه والنظائر: ٧٥/٢.

والصقب: العمود الذي يكون في وسط الخيمة والخباء، وهو أطولها، ويجمع على صقوب. انظر: الصحاح: (صقب). والحضب بالكسر: الضخم من ذكر الحيات. انظر: الصحاح: (حضب).

(٢) انظر: العين، وتهذيب اللغة: (نبت)، وإملاء العكبري: ٢٦٩/٢، واللسان: (نبت)، والدر المصون: ٤٧٢/١٠.

(٣) العين: (نبت).

(٤) الكتاب: ٨٤/٤.

(٥) الكتاب: ٨٥/٤، ٨٦.

(٦) انظر: تهذيب اللغة، واللسان: (نبت).

- **(وَيْل) مصدر ليس له فعل مشتق منه:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[1]: **«(ويل) مصدر لم يستعمل منه فعل؛ لأنَّ فاءه وعينه من حروف العلة، وهو مما يدل على أنَّ الأفعال مشتقة من المصادر، ولو كان المصدر مشتقًا من الفعل على ما قال الكوفيون، لوجد لهذا المصدر فعلٌ مشتق منه، ومثله: (وَيْحٌ)، و(وَيْسٌ)»** [2].

المناقشة:

ويل: لفظ استعملته العرب دلالة على الوقوع في الهلاك أو العذاب، وحلول الشر[3]. يقولون: وَيْلٌ، و وَيْلَهُ، و وَيْلَكَ، و وَيْلِي، وفي الندبة: وَيْلاه، ويا وَيْلاه[4]. ويدخلون على (وَيْل) التاء؛ فيقولون: وَيْلَةً لك[5]. وقد تجمع العرب (الوَيْل)؛ فيقولون في جمعه: الويلات[6].

وذكر الخليل والأزهري أنه يجوز أن تقول: وَيْلا له وَائِلا، كقولك: شغلٌ شاغِلٌ، وشعرٌ شاعِرٌ، من غير أن يشتق له فعل[7].

و(وَيْلٌ) ومثيلاتها: وَيْس، و وَيْح، و وَيْه، و وَيْب، مصادر لا أفعال لها تشتق منها[1].

---

(١) البقرة، الآية: ٧٩.

(٢) المشكل: ٧٣.

(٣) انظر: العين: (ويل)، والكتاب: ٣٣١/١، ومعاني الفراء: ٣٦٢/٢، ٢٤٥/٣، ومعاني الزجّاج: ١٦٠/١، ٢٩٧/٥، ٣٦١، والزاهر: ١٣٧/١، وإعراب ثلاثين سورة: ١٧٨، والتهذيب، والصحاح: (ويل)، والمحرر: ٢٧٢/١، والجامع: ٨/٢، واللسان: (ويل)، والبحر المحيط: ٤٣٦/١، والدر المصون: ٤٥٠/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٣٣/١، وإعراب ثلاثين سورة: ١٧٩، والصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (ويل).

(٥) انظر: العين: (ويل)، والكتاب: ٣٣٣/١، والتهذيب، والصحاح: (ويل)، والجامع: ٨/٢، واللسان: (ويل)، والبحر المحيط: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٥٠/١.

(٦) انظر: التهذيب، وأساس البلاغة: (ويل)، والمحرر: ٢٧٢/١، والجامع: ٨/٢، واللسان: (ويل)، والبحر المحيط: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٥١/١.

(٧) انظر: العين، والتهذيب، وأساس البلاغة، واللسان: (ويل).

وذكر ابن جني العلة في عدم اشتقاق أفعال لهذه المصادر، وهي أنَّ أفعال مثل هذه المصادر ستكون معتلة الفاء والعين، مما يصعب معه تصريف هذه الأفعال؛ فلو اشتق من هذه المصادر فعل سيتوالى عليه إعلالان؛ فتعلُّ فاؤه، كما تعل فاء (وَعَدَ)، وتعلُّ عينه، كم تعل عين (بَاعَ)، والقياس يمنع ذلك ويأباه؛ فمنعوا اشتقاق أفعال من هذه المصادر كراهية توالي إعلالين عليه[٢].

والنطق بفعل من هذه المصادر محكوم عليه بالشذوذ، أو أنه مصنوع[٣].

ومجيء مصادر في العربية وليس لها فعل دليل من أدلة البصريين التي استدلوا بها على أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر، والفعل فرع عنه، ومشتق منه، وردوا به على الكوفيين عندما احتجوا بورود أفعال في العربية وليس لها مصادر، نحو: نعم، وبئس، وعسى، وليس؛ فلو كان المصدر هو الأصل لما خلت هذه الأفعال من المصادر؛ فلمَّا كان الفعل أصلا، وُجِدَ الأصل، وهو الفعل، دون فرعه، وهو المصدر، لاستحالة وجود فرعٍ دون أصله[٤].

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، والصحيح الراجح ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو الأصل، والفعل فرع عنه، ومشتق منه.

ويظهر من عبارة مكيٍّ ترجيحه لقول البصريين في هذه المسألة.

---

(١) انظر: العين: (ويل)، وإعراب النحاس: ٢٨٧/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٧٩، والمسائل المنثورة: ٢٢، والخصائص: ٣٩٢/١، والمحرر: ٢٧٢/١، والإنصاف: ٢٤١/١ (م: ٢٨)، والبيان: ٩٩/١، ٣٧١/٢، وإملاء العكبري: ٤٦/١، والجامع: ٨/٢، واللسان: (ويل)، والبحر المحيط: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٤٩/١، وائتلاف النصرة: ١١٢ (م: ١).

(٢) انظر: الخصائص: ٣٩٢/١، والبيان: ٩٩/١، ٣٧١/٢، وإملاء العكبري: ٤٦/١، واللسان: (ويل)، والبحر المحيط: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٥٠/١.

(٣) انظر: إعراب النحّاس: ١٧٣/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٧٩، والبحر المحيط: ٤٣٥/١، وائتلاف النصرة: ١١٢ (م: ١).

(٤) انظر: هذه المسألة الخلافية في: الإيضاح للزجاجي: ٥٦، والخصائص: ١١٣/١، ١١٩، ١٢١، وأسرار العربية: ١٧١، والإنصاف: ٢٣٥/١ (م: ٢٨)، والتبيين: ١٤٣(م: ٦)، وائتلاف النصرة: ١١١ (م: ١).

• بناء المصدر الميمي واسم المكان والزمان من الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ﴾[1]: **«(مدخلا)** [2] **مصدر؛ فمَنْ فتح الميم جعله مصدر (دَخَلَ)، ومَنْ ضَمَّها جعله مصدر (أَدْخَلَ)، وقوله: (نُدخلكم) يدل على (أَدْخَلَ)»** [3].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾[4]: **«فأما فتح الميم وضمها**[5] **في (مجريها)، فمَنْ فَتَحَها أجرى الكلام على (جَرَت: مَجْرَى)، ومَنْ ضَمَّ**

---

(١) النساء، الآية: ٣١.

(٢) قرأ نافع: (مَدْخَلا) بفتح الميم والخاء، وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي: (مُدْخَلا) -بضم الميم وفتح الخاء-.

وقد وردت هذه القراءة منسوبة في: السبعة: ٢٣٢، وإعراب النحّاس: ٤٥٠/١، وإعراب القراءات السبع: ١٣٢/١، وحجة أبي علي: ١٥٣/٣، وحجة ابن زنجلة: ١٩٩، والتبصرة: ٤٧٧، والكشف: ٣٨٦/١، والتيسير: ٩٥، والإقناع: ٦٢٩/٢، والمحرر: ٩٥/٤، والجامع: ١٠٥/٥، والبحر المحيط: ٦١٦/٣، والدر المصون: ٦٦٥/٣، والنشر: ٢٤٩/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الفرّاء: ٢٦٣/١، ومعاني الزجّاج: ٤٥/٢، وحجة ابن خالويه: ١٢٢، والكشاف: ٦٤/٢، والبيان: ٢٥١/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٨١/١، وإملاء العكبري: ١٧٧/١.

(٣) المشكل: ١٧٧.

(٤) هود، الآية: ٤١.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (مُجْرَاها) بضم الميم، وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص: (مَجْرَاها) بفتح الميم، وأمال أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص الراء، وفتحها الباقون. واتفق السبعة على ضم الميم من: (مُرْساها)، وقرأ ابن مسعود وعيسى الثقفي وزيد بن علي والأعمش: (مَرْساها) -بفتح الميم-، وقرأ الضحّاك والنخعي وابن وثّاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب: (مُجْرِيها ومُرْسِيها) -بضم الميم وكسر الراء فيهما، وبعدهما ياء صريحة-.

وردت هذه القراءة منسوبة في: معاني الفرّاء: ١٤/٢، ومعاني الزجّاج: ٥٢/٣، والسبعة: ٣٣٣، وإعراب النحّاس: ٢٨٣/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٨٠/١، وحجة أبي علي: ٣٢٩/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٠، والتبصرة: ٥٣٨، والكشف: ٥٢٨/١، والتيسير: ١٢٤، والإقناع: ٦٦٤/٢، والمحرر: ١٥٢/٩، والبحر المحيط: ١٥٦/٦، والدر المصون: ٣٢٦/٦، والنشر: ٢٨٨/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الأخفش: ٣٨٢/١، وحجة ابن خالويه: ١٨٧، والكشاف: ٢٠٠/٣، والبيان: ١٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٦١/١، وإملاء العكبري: ٣٩/٢.

أجراه على (أَجْراها الله: مُجْرًى). وقَدْ قَرَأَ الجحدري[1]: (مُجْرِيها ومُرْسِيها) بالياء، جعلهما نعتًا لله جل ذكره»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ ﴾[3]: «مَنْ كَسَرَ الزَّاي جعله اسمًا للمكان، ومَنْ فَتَحَ[4] فعلى المصدر»[5].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾[6]: «(لمهلكهم)[7]: مَنْ فَتَحَ اللام والميم جعله مصدر (هَلَكُوا مَهْلَكًا)، وهو مضاف إلى المفعول على لغة من أجاز تعدِّي (هَلَكَ)، ومَنْ لم يجز تعدِّيه، فهو مضاف إلى الفاعل.

ومَنْ فَتَحَ الميم وكسر اللام جعله اسم زمان، تقديره: لوقت مَهْلِكهم، وقيل: هو مصدر (هَلَكَ مَهْلِكًا)، جاء نادرًا، مثل: المَرْجِع، والمَحِيْض.

ومَن ضَمَّ الميم وفتح اللام جعله مصدر الرباعي (أُهْلِكوا مُهْلَكًا)»[8].

---

(١) سبقت ترجمة عاصم الجحدري. انظر: البحث: ٢١٣، الحاشية رقم: ٢ .

(٢) المشكل: ٣٤٦.

(٣) هود، الآية: ٤٢.

(٤) ذكر أبو البركات الأنباري أن: (مَعزل) تُقرأ بفتح الميم وكسر الزاي، أو فتحها، وقال أبو البقاء العكبري: «ولم أعلم أحدًا قرأ بالفتح»، الإملاء: ٣٩/٢.

انظر: المحرر: ١٥٥/٩، والبيان: ١٤/٢، وإملاء العكبري: ٣٩/٢، والدر المصون: ٣٣٠/٦.

(٥) المشكل: ٣٤٦.

(٦) الكهف، الآية: ٥٩.

(٧) قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (لمَهْلَكِهِم) -بفتح الميم واللام-، وقرأ حفص عن عاصم: (لمَهْلِكِهِم) -بفتح الميم وكسر اللام-، وقرأ الباقون: (لمُهْلَكِهِم) -بضم الميم وفتح اللام-.

وردت القراءة منسوبة في: معاني الفرّاء: ١٤٨/٢، والسبعة: ٣٩٣، وإعراب النحاس: ٤٦٣/٢، وإعراب القراءات السبع: ٤٠١/١، وحجة أبي علي: ١٥٦/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٢١، والتبصرة: ٥٧٦، والكشف: ٦٥/٢، والتيسير: ١٤٤، والإقناع: ٦٩٠/٢، والمحرر: ٤١٩/١٠، والجامع: ٨/١١، والبحر المحيط: ١٩٦/٧، والدر المصون: ٥١٤/٧، والنشر: ٣١١/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الزجّاج: ٢٩٧/٣، وحجة ابن خالويه: ٢٢٧، والكشاف: ٥٩٥/٣، والبيان: ١١٢/٢، وإملاء العكبري: ١٠٥/٢.

(٨) المشكل: ٤٢٠.

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكًا ﴾[1]: «(منزلا)[2]: مَنْ ضَمَّ الميم جعله مصدرًا من (أَنْزَلَ)؛ إذ قبله (أَنْزِلني)، ومعناه: إنْزالا مباركًا، ويجوز أَنْ يكون اسمًا للمكان، كأنَّه قال: أَنْزِلني مُنْزَلا، أي: مكانًا أو موضعًا؛ فهو مفعول به لا ظرف، كأنَّه قال: اجعل لي مكانًا.

ومَنْ قال: (مَنْزَلا) -بفتح الميم-، جعله مصدرًا لفعل ثلاثي؛ لأنَّ (أَنْزَلَ) يدل على (نَزَلَ)، أي: أَنْزَلَه؛ فَنَزَلَ مَنْزلا، ويجوز أن يكون اسمًا للمكان أيضًا»[3].

وقال في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾[4]: «(في مسكنهم)[5]: مَنْ قَرَأَ بالتوحيد، وفتح الكاف، جعله مصدرًا؛ فلم يجمعه، وأتى به على القياس؛ لأنَّ (فَعَلَ: يَفْعُل) قياس مصدره أنْ يأتي بالفتح، نحو: المَقْعَد، والمَدْخَل، والمَخْرَج. وقيل: هو اسم مفرد للمكان يؤدي عن الجمع.

---

(١) المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٢) قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (مَنْزِلا) -بفتح الميم وكسر الزاي-، وقرأ باقي السبعة، وحفص عن عاصم: (مُنْزَلا) -بضم الميم وفتح الزاي-.

وردت القراءة منسوبة في: السبعة: ٤٤٥، وإعراب القراءات السبع: ٧٩/٢، وحجة أبي علي: ٢٩٣/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٨٦، والتبصرة: ٦٠٤، والكشف: ١٢٨/٢، والتيسير: ١٥٩، والإقناع: ٧٠٨/٢، والمحرر: ٢٣١/١١، والجامع: ٨٠/١٢، والبحر المحيط: ٥٥٨/٧، والدر المصون: ٣٣٠/٨، والنشر: ٣٢٨/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الفرّاء: ١٥١/٢، ومعاني الزجّاج: ١١/٤، وإعراب النحّاس: ١١٣/٣، وحجة ابن خالويه: ٢٥٦، والكشاف: ٢٢٨/٤، والبيان: ١٨٣/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١٥٦/٢، وإملاء العكبري: ١٤٨/٢.

(٣) المشكل: ٤٦٧.

(٤) سبأ، الآية: ١٥.

(٥) قرأ حمزة وحفص: (مَسْكَنهم) -بالإفراد، وفتح الميم والكاف-، وقرأ الكسائي: (مَسْكِنهم) -بالإفراد، وفتح الميم وكسر الكاف-، وقرأ الباقون: (مَسَاكِنهم) -بالجمع، وفتح الميم وكسر الكاف-.

وردت القراءة منسوبة في: معاني الفراء: ٣٥٧/٢، والسبعة: ٥٢٨، وإعراب النحاس: ٣٣٩/٣، وإعراب القراءات السبع: ٢١٤/٢، وحجة أبي علي: ١٢/٦، وحجة ابن زنجلة: ٥٨٦، والتبصرة: ٦٤٤، والكشف: ٢٠٤/٢، والتيسير: ١٨٠، والإقناع: ٧٣٩/٢، والمحرر: ١٢٥/١٣، والجامع: ١٨١/١٤، والبحر المحيط: ٥٣٣/٨، والدر المصون: ١٦٩/٩، والنشر: ٣٥٠/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الزجّاج: ٢٤٧/٤، وحجة ابن خالويه: ٢٩٣، والكشاف: ١١٤/٥، والبيان: ٢٧٧/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٢٦/٢، وإملاء العكبري: ١٩٦/٢.

ومَنْ كَسَرَ الكاف جعله اسمًا للمكان، كالمسجِد. وقيل: هو –أيضًا– مصدر خَرَجَ عن الأصل، كالمَطْلِع»[1].

وقال في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[2]: **«الأصل في قياس (مطلع)**[3] **فتح اللام؛ لأن اسم المكان والمصدر جميعًا من (فَعَلَ يَفْعُل: المَفْعَل)، وقد جاءت حروف شاذَّة أتى فيه الكسر لغة، نحو: المَسْجِد، والمَجْلِس. وقرأ الكسائي: (مَطْلِع) –بكسر اللام–، جعله مما خَرَجَ وشَذَّ عن القياس، نحو: المَسْجِد»**[4].

المناقشة:

يُبْنَى المصدر الميمي، واسما المكان والزمان من الأفعال الثلاثية على وزنين، هما: مَفْعَل، ومَفْعِل؛ فيبنى المصدر واسما المكان والزمان من الفعل الثلاثي الصحيح، وعين المضارع منه مفتوحة أو مضمومة، أو من الفعل الثلاثي المعتل اللام على (مَفْعَل) قياسًا[5]، وذلك نحو:

ذَهَبَ (مفتوح العين في المضارع) يَذْهَب؛ فيقال: مَذْهَب، للمصدر واسمي المكان والزمان.

وقَعَدَ (مضموم العين في المضارع) يَقْعُد؛ فيقال: مَقْعَد، للمصدر واسمي المكان والزمان.

وسَرَى (معتل اللام بالياء) يَسْرِي؛ فيقال: مَسْرَى، للمصدر واسمي المكان والزمان.

---

(١) المشكل: ٥٤٤.

(٢) القدر، الآية: ٥.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة: (مَطْلَع) –بفتح الميم واللام–، وقرأ الكسائي: (مَطْلِع) –بفتح الميم وكسر اللام–.

وردت هذه القراءة منسوبة في: معاني الفرّاء: ٢٨٠/٣، والسبعة: ٦٩٣، وإعراب النحاس: ٢٦٩/٥، وإعراب القراءات السبع: ٥١٠/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٧٤، وحجة أبي علي: ٤٢٧/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٦٨، والتبصرة: ٧٣٠، والكشف: ٣٨٥/٢، والتيسير: ٢٢٤، والإقناع: ٨١٣/٢، والمحرر: ٣٤١/١٦، والجامع: ٩١/٢٠، والبحر المحيط: ٥١٦/١٠، والدر المصون: ٦٥/١١، والنشر: ٤٠٣/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الزجّاج: ٣٤٨/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٤٣، والكشاف: ٤١٠/٦، والبيان: ٥٢٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٢٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٩١/٢.

(٤) المشكل: ٧٨٦، ٧٨٧.

(٥) انظر: الكتاب: ٨٩/٤، ٩٠، ٩٢، والأصول: ١٤١/٣، ١٤٥، ودقائق التصريف: ١٢٤، والتكملة: ٥٣٥، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٩/٢، ٧٨١، والمخصص: ١٩٤/١٤، ١٩٦، والتتمة: ٢٣٣، وشرح ابن يعيش: ١٠٧/٦، ١٠٨، والمقرّب: ١٣٦/٢، ١٣٧، والمساعد: ٦٣٢/٢، والهمع: ٢٨٦/٣.

وعلى هذا القياس في بناء المصدر الميمي، واسمي المكان والزمان من فعل ثلاثي صحيح، والعين من فعله المضارع مفتوحة أو مضمومة، أو من فعل ثلاثي معتل اللام بالواو أو الياء خُرِّجت القراءات.

فخرج اللغويون والنحويون قراءة: (مَدْخَلا)[1] -بفتح الميم والخاء-، على أنها مصدر ميمي بمعنى: الدخول، أو أنها اسم للمكان، وكلاهما على وزن (مَفْعَل)؛ لأن عين فعلها المضارع مضمومة؛ يقال دَخَلَ يَدْخُل[2].

وقراءة: (مَجْرَاها)[3] -بفتح الميم والراء-، و(مَرْسَاها)[4] -بفتح الميم والسين-، على أنهما مصدران ميميان، بمعنى: جَرْيها، ورُسُوُّها، أو أنهما اسمان للمكان أو الزمان، بمعنى: موضع جريها ورسوها، أو وقته، وكلها على وزن (مَفْعَل)؛ لأنهما من فعلين ثلاثيين، لامهما معتلة، هما: جَرَى، ورَسَا[5].

وقراءة: (مَسْكَنهم)[6] -بفتح الميم والكاف-، على أنها مصدر ميمي بمعنى: السُّكنى، أو أنها اسم للمكان بمعنى: موضع سكنهم، وكلاهما على وزن (مَفْعَل)، لأن عين فعلها المضارع مضمومة، يقال: سَكَنَ يَسْكُن[1].

---

(١) النساء، الآية: ٣١.

(٢) انظر: معاني الفراء: ٢٦٣/١، ومعاني الأخفش: ٢٥٣/١، ومعاني الزجّاج: ٤٥/٢، وإعراب النحاس: ٤٥٠/١، وإعراب القراءات السبع: ١٣٢/١، وحجة ابن خالويه: ١٢٢، وحجة أبي علي: ١٥٣/٣، وحجة ابن زنجلة: ١٩٩، والكشف: ٣٨٦/١، والكشاف: ٦٤/٢، والمحرر: ٩٥/٤، والبيان: ٢٥١/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٨٢/١، وإملاء العكبري: ١٧٧/١، والبحر المحيط: ٦١٦/٣، والدر المصون: ٣/ ٦٦٥.

(٣) هود، الآية: ٤١.

(٤) هود، الآية: ٤١.

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٣٨٢/١، ومعاني الزجّاج: ٥٢/٣، وإعراب النحاس: ٢٨٣/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٨٠/١، وحجة ابن خالويه: ١٨٧، وحجة أبي علي: ٣٣١/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٠، والكشف: ٥٢٨/١، والكشاف: ٢٠٠/٣، والمحرر: ١٥٣/٩، والبيان: ١٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٦٢/١، وإملاء العكبري: ٣٩/٢، والبحر المحيط: ١٥٦/٦، والدر المصون: ٣٢٦/٧.

(٦) سبأ، الآية: ١٥.

وقراءة: (مَطْلَع)[٢] -بفتح الميم واللام-، على أنها مصدر ميمي بمعنى: الطُّلُوع، أو أنها اسم للزمان أو المكان بمعنى: وقت طلوع الفجر، أو موضعه، وكلها على وزن (مَفْعَل)؛ لأن عين فعلها المضارع مضمومة، يقال: طَلَعَ يَطْلُع[٣].

وشَذَّ بعض الألفاظ عن هذا القياس المتبع في بناء المصدر واسمي المكان والزمان على زنة (مَفْعَل) من الفعل الثلاثي الصحيح وعين فعله المضارع مفتوحة أو مضمومة، فقد شَذَّ مجيء: المَكْبِر، والمِحْمِدَة، مصدرين بمعنى: الكبر، والحمد، على (مَفْعِل) بكسر العين، وقياسهما أن يبنيا على (مَفْعَل) بفتح العين؛ لأن العين في مضارعهما مفتوحة[٤]؛ إذ يقال فيهما: كَبِرَ يَكْبَرُ، وحَمِدَ يَحْمَدُ[٥].

كما شّذَّ عن ذلك القياس مجيء أسماء للمكان على زنة (مَفْعِل) -بكسر العين-، وقياسها أن تبنى على (مَفْعَل) -بفتح العين-؛ لأن العين في مضارع أفعالها مضمومة، وهذه الأسماء هي: المَنْبِت، والمِجْزِر، والمَسْقِط، والمَطْلِع، والمَغْرِب، والمَشْرِق، والمَسْجِد، والمَنْسِك، والمَسْكِن، والمَرْفِق، والمَفْرِق[٦].

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٣٥٧/٢، وإعراب النحاس: ٣٣٩/٣، وإعراب القراءات السبع: ٢١٤/٢، وحجة أبي علي: ١٢/٦، وحجة ابن زنجلة: ٥٨٦، والكشف: ٢٠٤/٢، والكشاف: ١١٥/٥، والمحرر: ١٢٥/١٣، والبيان: ٢٧٨/٢، والبحر المحيط: ٥٣٣/٨، والدر المصون: ١٦٩/٩.

(٢) القدر، الآية: ٥.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٢٨١/٣، ومعاني الأخفش: ٥٨١/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٤٨/٥، وإعراب النحاس: ٢٦٩/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٤٣، وإعراب القراءات السبع: ٥١٠/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٧٤، وحجة أبي علي: ٤٢٧/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٦٨، والكشف: ٣٨٥/٢، والمحرر: ٣٤٢/١٦، والبيان: ٥٢٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٢٩/٢، والدر المصون: ٦٥/١١.

(٤) انظر: الكتاب: ٨٩/٤، والأصول: ١٤٢/٣، والتكملة: ٥٣٥، والمخصص: ١٩٤/١٤، والتتمة: ٢٣٤، والمقرّب: ١٣٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٢/١، والمساعد: ٦٣٤/٢.

(٥) انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (حمد)، و(كبر).

(٦) انظر: الكتاب: ٩٠/٤، ومعاني الفرّاء: ١٤٨/٢، والأصول: ١٤٢/٣، ودقائق التصريف: ١٢٤، والتكملة: ٥٣٦، والمخصص: ١٩٥/١٤، والتتمة: ٢٣٤، وشرح ابن يعيش: ١٠٧/٦، والمقرّب: ١٣٦/٢، والمساعد: ٦٣٤/٢، والهمع: ٢٨٦/٣.

فمجيء أسماء المكان هذه على (مَفْعِل) -بكسر العين- مبني على السماع[1]، والقياس فيها فتح العين (مَفْعَل).

كما شَذَّ عن ذلك القياس مجيء (المِطْلِع) مصدرا بمعنى (الطلوع)، على (مَفْعِل) -بكسر العين-، وقياسه أن يُبنى على (مَفْعَل) بفتح العين؛ لأن العين في مضارعه مضمومة؛ إذ يقال فيه: طَلَعَ يَطْلُع[2].

وكسر اللام في (مَطْلِع)، وفتحها في (مَطْلَع) لغتان للعرب فيه، إذا أرادوا به المصدر، أي: الطُّلوع؛ فكسر اللام في (مَطْلِع) لغة بني تميم، وفتحها في (مَطْلَع) لغة الحجاز[3].

وعلى هذا السماع خُرِّجت قراءة: (مَسْكِنهم)[4] -بفتح الميم وكسر الكاف-، وقراءة: (مَطْلِع)[5] -بفتح الميم وكسر اللام-، فقراءتهما على زنة (مَفْعِل) يكون فيها وجهان:

الأول: أن يكون (مَسْكِن) و(مَطْلِع) اسمين للمكان على (مَفْعِل) سماعًا، مثل: المِسْجِد، والمغْرِب، والمشْرِق، وغيرها[6].

الثاني: أن يكونا مصدرين بمعنى: السُّكنى، والطُّلوع، على (مَفْعِل) سماعًا[7].

---

(١) ذكر الفرّاء أن العرب جعلوا هذه الألفاظ على زنة: (مَفْعِل) علامة على الاسم، وجعلوها على زنة: (مَفْعَل) علامة على المصدر.
انظر: معاني الفراء: ١٤٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٩٠/٤، ومعاني الفرّاء: ١٤٩/٢، والأصول: ١٤٢/٣، والتكملة: ٥٣٦، والمخصص: ١٩٤/١٤، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/١، والمساعد: ٦٣٤/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٩٠/٤، والأصول: ١٤٢/٣، وإعراب النحاس: ٢٦٨/٥، والتكملة: ٥٣٦، والمخصص: ١٩٤/١٤، والمحرر: ٣٤٢/١٦، والبحر المحيط: ٥١٦/١٠.

(٤) سبأ، الآية: ١٥.

(٥) القدر، الآية: ٥.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٣٣٩/٣، ٢٦٩/٥، وإعراب القراءات السبع: ٢١٤/٢، ٥١٠، وحجة أبي علي: ٤٢٧/٦، وحجة ابن زنجلة: ٥٨٦، ٧٦٨، والكشف: ٢٠٤/٢، ٣٨٥، والمحرر: ١٢٥/١٣، ٣٤٢/١٦، والبيان: ٢٧٨/٢، وإملاء العكبري: ١٩٦/٢، والبحر المحيط: ٥١٧/١٠، والدر المصون: ١٦٩/٩.

(٧) انظر: معاني الفراء: ٢٨١/٣، وإعراب النحاس: ٢٦٩/٥، وإعراب القراءات السبع: ٥١٠/٢، وحجة أبي علي: ١٣/٦، ٤٢٧، وحجة ابن زنجلة: ٧٦٨، والكشف: ٢٠٤/٢، ٣٨٥، والمحرر: ٣٤٢/١٦، والبيان: ٢٧٨/٢، والبحر المحيط: ٥١٦/١٠، والدر المصون: ١٦٩/٩.

وذهب بعض اللغويين والنحويين، مثل الكسائي[١] والفراء[٢] وأبي الحسن الأخفش[٣] إلى أن (المِسْكَن) -بفتح الكاف-، و(المِسْكِن) -بكسر الكاف-، لغتان للعرب[٤].

ونقل أبو علي الفارسي عن أبي الحسن الأخفش أن كسر الكاف في (مَسْكِن) لغة كثيرة، وهي المستعملة، وأما فتح الكاف في (مَسْكَن) فلغة قليلة، وهي لغة لأهل الحجاز[٥].

وذكر الفراء أن (مَسْكِن) -بكسر الكاف- لغة يمانية فصيحة[٦].

ويُبنى المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الصحيح، والعين من مضارعه مكسورة، على (مَفْعَل) قياسًا[٧]، ويبنى اسما الزمان والمكان من فعل هذا وصف مضارعه على (مَفْعِل) قياسًا، وذلك كما في: ضَرَبَ، وجَلَسَ، وحَبَسَ، مكسور العين في المضارع: يَضْرِب، ويَجْلِس، ويَحْبِس؛ فيقال في مصادرها: مَضْرَب، ومَجْلَس، ومَحْبَس، على زنة (مَفْعَل) -بفتح العين-، ويقال في اسمي المكان والزمان: مَضْرِب، ومَجْلِس، ومَحْبِس، على زنة (مَفْعِل) -بكسر العين-.

وعلى هذا القياس في بناء المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من فعل ثلاثي صحيح والعين من مضارعه مكسورة، خَرَّجَ اللغويون والنحويون قراءة (مَعْزِل)[٨]، و(مَنْزِلا)[٩] -بفتح الميم فيهما، وكسر الزاي-، على أنهما اسمان للمكان بمعنى: مكان للعزلة، ومكان للنزول،

---

(١) انظر: حجة ابن زنجلة: ٥٨٦.

(٢) انظر: معاني الفرّاء: ٣٥٧/٢.

(٣) انظر: حجة أبي علي: ١٤/٦.

(٤) انظر: دقائق التصريف: ١٢٤، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٢٦/٢، والمساعد: ٦٣٤/٢.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ١٤/٦، والكشف: ٢٠٤/٢، والمحرر: ١٢٥/١٣، والبحر المحيط: ٥٣٣/٨، والدر المصون: ١٧٠/٩.

(٦) انظر: معاني الفراء: ٣٥٧/٢، والبحر المحيط: ٥٣٣/٨، والدر المصون: ١٧٠/٩.

(٧) انظر: الكتاب: ٨٧/٤، ومعاني الفراء: ١٤٨/٢، والأصول: ١٤١/٣، والتكملة: ٥٣٣، ودقائق التصريف: ١٢٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٧/٢، والمخصص: ١٩٢/١٤، والتتمة: ٢٣١، وشرح ابن يعيش: ١٠٨/٦، والمقرّب: ١٣٦/٢، والمساعد: ٦٣٢/٢.

(٨) هود، الآية: ٤٢.

(٩) المؤمنون، الآية: ٢٩.

وكلاهما على وزن (مَفْعِل)؛ لأن عين فعلهما المضارع مكسورة[1]، يقال: عَزَلَ يَعْزِل، ونَزَلَ يَنْزِل[2].

وخرجت قراءة (لمِهْلِكِهم) [3] -بفتح الميم وكسر اللام-، على أنها اسم للزمان، بمعنى: وقت هلاكهم، وهو على وزن (مَفْعِل)؛ لأن عين فعله المضارع مكسورة[4]، يقال: هَلَكَ يَهْلِك[5].

وعلى هذا القياس المتبع -أيضًا- خُرِّجت قراءة (مَعْزَل)[6]، و(مَنْزَلا) [7] -بفتح الميم والزاي-، و(لمِهْلَكِهِم)[8] -بفتح الميم واللام-، على أنها مصادر ميمية قياسية، بمعنى: العزلة، والنزول، والهلاك، وكلها على وزن (مَفْعَل)؛ لأنها من أفعال ثلاثية، وعين أفعالها المضارعة مكسورة[9].

وشَذَّ عن هذا القياس في بناء المصدر الميمي على زنة (مَفْعَل) من الفعل الثلاثي الصحيح وعين فعله المضارع مكسورة بعض الألفاظ؛ فقد شَذَّ مجيء: المرْجِع، والمِعْجِز، والمِحِيْض، مصادر بمعنى: الرُّجُوع، والعَجْز، والحَيْض، فقد جاءت على زنة (مَفْعِل) -بكسر العين-،

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٢٦٤/١، ومعاني الزجّاج: ١١/٤، وإعراب النحاس: ٢٨٤/٢، ١١٣/٣، وإعراب القراءات السبع: ٨٩/٢، وحجة أبي علي: ٢٩٤/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٨٦، والكشف: ١٢٨/٢، والمحرر: ١٥٥/٩، ٢٣١/١١، والبيان: ١٤/٢، ١٨٣، وإعراب القراءات الشواذ: ١٥٦/٢، وإملاء العكبري: ٣٩/٢، ١٤٨، والبحر المحيط: ٥٥٨/٧، والدر المصون: ٣٣٠/٨.

(٢) انظر: الصحاح، واللسان: (عزل)، (نزل).

(٣) الكهف، الآية: ٥٩.

(٤) انظر: معاني الفراء: ١٤٨/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٩٧/٣، وإعراب النحّاس: ٤٦٣/٢، وإعراب القراءات السبع: ٤٠٢/١، وحجة ابن خالويه: ٢٢٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٢١، والكشاف: ٥٩٥/٣، والبيان: ١١٣/٢، وإملاء العكبري: ١٠٥/٢، والبحر المحيط: ١٩٦/٧، والدر المصون: ٥١٦/٧.

(٥) انظر: الصحاح، واللسان: (هلك).

(٦) هود، الآية: ٤٢.

(٧) المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٨) الكهف، الآية: ٥٩.

(٩) انظر: معاني الفراء: ٢٦٤/١، ١٤٨/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٩٧/٣، وإعراب النحاس: ٢٨٤/٢، ٤٦٣، ١١٣/٣، وإعراب القراءات السبع: ٤٠١/١، وحجة ابن خالويه: ٢٢٥، وحجة أبي علي: ١٥٦/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٢١، والكشف: ٦٥/٢، والكشاف: ٥٩٥/٣، والمحرر: ١٥٥/٩، ٤١٩/١٠، والبيان: ١٤/٢، ١١٣، ١٨٣، وإملاء العكبري: ٣٩/٢، ١٠٥، ١٤٨، والبحر المحيط: ١٩٦/٧، والدر المصون: ٥١٦/٧، ٣٣٠/٨.

وقياسها أن تُبنى على (مَفْعَل) -بفتح العين-؛ لأن العين في مضارع أفعالها مكسورة[1]؛ إذ يقال فيها: رَجَعَ يَرْجِع[2]، وعَجَزَ يَعْجِز[3]، وحاضَتْ تَحِيْض[4].

وعلى هذا الشذوذ المبني على السماع خُرِّجت قراءة (مَهْلِكهم)[5] -بفتح الميم وكسر اللام-، وقراءة (مَنْزِلا)[6] -بفتح الميم وكسر الزاي-، على أنهما مصدران خرجا عن القياس، وبنيا على زنة (مَفْعِل) سماعًا، بمعنى: الهلاك، والنزول، كما جاء ذلك في: المَرْجِع، والمِعْجِز، والمِحِيْض، مرادًا بها المصدر، وهي على زنة (مَفْعِل)[7].

ويبنى المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من فعل زائد عن ثلاثة أحرف على بناء اسم المفعول لفعل زائد عن ثلاثة أحرف؛ فيبنى على صيغة فعله المضارع، وقلب ياء المضارعه ميما مضمومة، وفتح ما قبل آخره[8].

فيقال في مصدر واسمي الزمان والمكان من الفعل المزيد: أَخْرَج، وقَدَّمَ، وأَقامَ، واسْتَفْهَمَ: مُخْرَج، ومُقَدَّم، ومُقَام، ومُسْتَفْهَم.

وعلَّل سيبويه لبناء المصدر واسمي الزمان والمكان على بناء اسم المفعول بقوله: «وكان بناء المفعول أولى به؛ لأنَّ المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه؛ فيضمُّون أوله كما يضمُّون المفعول؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة؛ فيُفعَل بأوله ما يُفعَل بأول مفعوله، كما أنَّ أول ما ذكرت لك

---

(١) انظر: الكتاب: ٨٨/٤، وأدب الكاتب: ٥٥٢، والأصول: ١٤١/٣، والتكملة: ٥٣٤، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٨/٢، والمخصص: ١٩٣/١٤، والتتمة: ٢٣٣، والمقرب: ١٣٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٣/١، والمساعد: ٦٣٤/٢.

(٢) انظر: العين، والصحاح، واللسان: (رجع).

(٣) انظر: العين، والصحاح، واللسان: (عجز).

(٤) انظر: العين، والصحاح، واللسان: (حيض).

(٥) الكهف، الآية: ٥٩.

(٦) المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٧) انظر: إعراب القراءات السبع: ٤٠٢/١، ٨٩/٢، وحجة أبي علي: ١٥٧/٥، ٢٩٤، والكشف: ٦٥/٢، ١٢٨، والمحرر: ٤١٩/١٠، والبيان: ١١٣/٢، وإملاء العكبري: ١٠٥/٢، ١٤٨، والدر المصون: ٥١٦/٧.

(٨) انظر: الكتاب: ٩٥/٤، والأصول: ١٤٩/٣، ودقائق التصريف: ١٢٥، والتبصرة والتذكرة: ٧٨١/٢، والمخصص: ١٩٩/١٤، وشرح ابن يعيش: ١٠٩/٦، وأمالي ابن الحاجب: ٩٧/٢، والمقرّب: ١٣٧/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٤/١، والهمع: ٢٨٦/٣.

من بنات الثلاثة، كأول مفعوله مفتوح، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوًا، كواو (مَضْرُوب)، أن ذلك ليس من كلامهم، ولا مما بنوا عليه»[1].

وعلى هذا القياس المتبع في بناء المصدر واسمي المكان والزمان من فعل زائد عن ثلاثة أحرف، خَرَّج اللغويون والنحويون قراءة (مُدْخَلا)[2] -بضم الميم وفتح الخاء-، على أنه مصدر، أو اسم للمكان، من الفعل الثلاثي المزيد (أَدْخَل)، بمعنى: الإدخال، أو موضع الإدخال[3].

وقراءة: (مُجْرَاها ومُرْسَاها)[4] -بضم الميم فيهما، وفتح الراء والسين-، على أنهما مصدران، أو اسمان للمكان، أو للزمان، من الفعل المزيد (أَجْرَى) و(أَرْسَى)، بمعنى: إجراؤها وإرساؤها، أو موضع إجرائها وإرسائها، أو وقت إجرائها وإرسائها[5].

وقراءة: (لمِهْلَكهم)[6] -بضم الميم وفتح اللام-، على أنه مصدر، أو اسم للزمان، من الفعل المزيد (أَهْلَك)، بمعنى: إهلاكهم، أو وقت إهلاكهم[7].

---

(١) الكتاب: ٤/٩٥.

(٢) النساء، الآية: ٣١.

(٣) انظر: معاني الفراء: ١/٢٦٣، ومعاني الأخفش: ١/٢٥٣، ومعاني الزجّاج: ٢/٤٥، ٣/٢٩٧، وإعراب النحاس: ١/٤٥٠، وإعراب القراءات السبع: ١/١٣٢، وحجة ابن خالويه: ١٢٢، وحجة أبي علي: ٣/١٥٥، وحجة ابن زنجلة: ٢٠٠، والكشف: ١/٣٨٧، والكشاف: ٢/٦٤، والمحرر: ٤/٩٥، والبيان: ١/٢٥١، وإعراب القراءات الشواذ: ١/٣٨١، وإملاء العكبري: ١/١٧٧، والبحر المحيط: ٣/٦١٦، والدر المصون: ٣/٦٦٥.

(٤) هود، الآية: ٤١.

(٥) انظر: معاني الأخفش: ١/٣٨٢، ومعاني الزجّاج: ٣/٥٢، وإعراب النحاس: ٢/٢٨٣، وإعراب القراءات السبع: ١/٢٨٠، وحجة ابن خالويه: ١٨٧، وحجة أبي علي: ٤/٣٣١، وحجة ابن زنجلة: ٣٤، والكشف: ٢/٥٢٨، والمحرر: ٩/١٥٢، والبيان: ٢/١٤، وإملاء العكبري: ٢/٣٩، والبحر المحيط: ٦/١٥٦، والدر المصون: ٦/٣٢٦.

(٦) الكهف، الآية: ٥٩.

(٧) انظر: معاني الفراء: ٢/١٤٨، ومعاني الزجّاج: ٣/٢٩٧، وإعراب النحاس: ٢/٤٦٣، وإعراب القراءات السبع: ١/٤٠٢، وحجة ابن خالويه: ٢٢٧، وحجة أبي علي: ٥/١٥٧، وحجة ابن زنجلة: ٤٢١، والكشف: ٢/٦٦، والمحرر: ١٠/٤١٩، والبيان: ٢/١١٢، وإملاء العكبري: ٢/١٠٥، والبحر المحيط: ٧/١٩٦، والدر المصون: ٧/٥١٧.

وقراءة: (مُنْزَلا)[1] -بضم الميم وفتح اللام-، على أنه مصدر، أو اسم للمكان، من الفعل المزيد (أَنْزَلَ)، بمعنى: إنزال، أو موضع الإنزال[2].

(١) المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٢) انظر: معاني الفراء: ١٥١/٢، ومعاني الزجّاج: ١١/٤، وإعراب النحاس: ١١٣/٣، وإعراب القراءات السبع: ٨٩/٢، وحجة أبي علي: ٢٩٣/٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٨٦، والكشف: ١٢٨/٢، والكشاف: ٢٢٨/٤، والمحرر: ٢٣١/١١، والبيان: ١٨٣/٢، وإملاء العكبري: ١٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٥٨/٧، والدر المصون: ٣٣٠/٨.

- **بناء المصدر الميمي واسم المكان والزمان من الفعل الثلاثي المضاعف:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ﴾[1]: **«(المَفَرُّ): مصدر؛ فهو بمعنى: أين الفرار؟»**[2].

المناقشة:

المَفَر: مصدر ميمي، من فعل ثلاثي مضعف اللام لازم على وزن (فَعَلَ): فَرَّ، ومضارعه: يَفِرُّ، مكسور العين؛ فيصاغ المصدر الميمي منه قياسا على وزن (مَفْعَل)، نحو: ضَرَبَ يَضْرِب مَضْرَب، وجَلَسَ يَجْلِس مَجْلَس، وحَبَسَ يَحْبِس مَحْبَس؛ فإذا أريد به اسمٌ للزمان أو المكان من هذا الفعل، فإنه يصاغ على (مَفْعِل) بكسر العين؛ فيقال فيه: مَفِرّ، -بفتح الميم وكسر الفاء-؛ لأن عين مضارعه مكسورة[3].

وخُرِّجت قراءة: (المِفَرّ) -بفتح الميم والكاف-[4]، على أنه مصدر ميمي، والمعنى: أين الفرار؟[5].

وخُرِّجت قراءة: (المِفِرّ)[1] -بفتح الميم وكسر الفاء-، على معنى: أين مكان الفرار؟ ف (المِفِرّ) على هذه القراءة اسم للمكان[2].

---

(١) القيامة، الآية: ١٠.

(٢) المشكل: ٧٢٨.

(٣) انظر: الكتاب: ٨٧/٤، وأدب الكاتب: ٥٥٢، والأصول: ١٤١/٣، والتكملة: ٥٣٣، ودقائق التصريف: ١٢٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٧/٢، والتتمة: ٢٣٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٨/٦، والمقرّب: ١٣٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٨/١.

(٤) قرأ السبعة والجمهور: (المَفَرُّ) -بفتح الميم والفاء-، وهي قراءة سبعية.
انظر: معاني الفراء: ٢١٠/٣، ومعاني الأخفش: ٥٧٧/٢، وأدب الكاتب: ٥٥٢، ومعاني الزجّاج: ٢٥٢/٥، وإعراب النحّاس: ٨١/٥، والكشاف: ٢٦٨/٦، والمحرر: ١٧٤/١٦، والجامع: ٦٤/١٩، واللسان: (فرر)، والبحر المحيط: ٣٤٦/١٠، والدر المصون: ٥٧٠/١٠.

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٥٧٧/٢، وأدب الكاتب: ٥٥٢، ومعاني الزجّاج: ٢٥٢/٥، وإعراب النحاس: ٨١/٥، والمحتسب: ٣٤١/٢، والكشاف: ٢٦٨/٦، والمحرر: ١٧٤/١٦، والجامع: ٦٤/١٩، والبحر المحيط: ٣٤٦/١٠، والدر المصون: ٥٦٩/١٠.

وذهب الزمخشري إلى أن (المِفرّ) -بفتح الميم وكسر الفاء-، يمكن أن يكون مصدرًا على وزن (مَفْعِل) كما هو في (المرْجِع)[٣]؛ فقد بنت العرب (المرْجِع) على (مَفْعِل) -بكسر العين-، وهم يريدون به المصدر[٤]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرۡجِعُكُمۡ ﴾[٥]، والمراد بالمرجع في الآية: الرجوع[٦].

وما ذهب إليه الزمخشري، وإنْ كان صحيحًا في القياس على مجيء بعض المصادر على وزن (مَفْعِل) -بكسر العين-، مثل: المرْجِع، والمعْجِز، والمحِيْض، إلا أنَّ هذه الألفاظ أمثلة شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها؛ لقلتها[٧].

وذهب الكسائي والفرَّاء إلى أن (المِفَرّ) -بفتح الميم والفاء-، و(المِفِرّ) -بفتح الميم وكسر الفاء-، لغتان للعرب في المصدر، يفيدان المعنى ذاته؛ فهم يقولون: المِفَرّ والمِفِرّ، والمِدَبّ والمِدِبّ[١]، والمِصَحّ والمِصِحّ[٢]، لكل مصدر فعل مضارعه على (يَفْعِل) -بكسر العين-[٣].

---

(١) قرأ ابن عبّاس والحسن بن علي والحسن بن زيد وعكرمة وأيوب السختياني ومجاهد والحسن وكلثوم بن عياض ويحيى بن يعمر وحماد بن سلمة وابن أبي إسحاق وقتادة وأبو رجاء وأبو حيوة وعيسى وابن أبي عبلة: (المِفِرّ) -بفتح الميم وكسر الفاء-، وهي قراءة شاذة.

وقد وردت هذه القراءة منسوبة إلى مَنْ ذُكِر من القراء، أو إلى بعضهم، في: معاني الفرّاء: ٢١٠/٣، وإعراب النحّاس: ٨١/٥، ومختصر في شواذ القرآن: ١٦٥، والمحتسب: ٣٤١/٢، والمحرر: ١٧٤/١٦، والجامع: ٦٤/١٩، والبحر المحيط: ٣٤٦/١٠، والدر المصون: ٥٧٠/١٠.

ووردت غير منسوبة في: معاني الأخفش: ٥٥٧/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٥٢/٥، والكشاف: ٢٦٨/٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٤٩/٢، واللسان: (فرر).

(٢) انظر: معاني الأخفش: ٥٧٧/٢، وأدب الكاتب: ٥٥٢، ومعاني الزجّاج: ٢٥٢/٥، وإعراب النحاس: ٨١/٥، والمحتسب: ٣٤٢/٢، والكشاف: ٢٦٨/٦، والمحرر: ١٧٤/١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٤٩/٢، والجامع: ٦٤/١٩، واللسان: (فرر)، والبحر المحيط: ٣٤٦/١٠، والدر المصون: ٥٦٩/١٠.

(٣) انظر: الكشاف: ٢٦٨/٦، والدر المصون: ٥٧٠/١٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٨٨/٤، وأدب الكاتب: ٥٥٢، والأصول: ١٤١/٣، والتكملة: ٥٣٤، والصحاح: (رجع)، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٨/٢، والمخصص: ١٩٣/١٤، والتتمة: ٢٣٣، والمقرب: ١٣٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٣/١، واللسان: (رجع)، والمساعد: ٦٣٤/٢.

(٥) الأنعام، الآية: ١٦٤.

(٦) انظر: الصحاح، والمفردات، واللسان: (رجع)، والدر المصون: ٢٩٣/٤، ٢١٣/٦.

(٧) انظر: أدب الكاتب: ٥٥٢، ودقائق التصريف: ١٢٣، والصحاح: (رجع)، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٨/٢، والمقرب: ١٣٦/٢، واللسان: (رجع).

ومع جواز اللغتين، إلا أن الفتح في هذه الألفاظ أكثر عندهم من الكسر[٤].

وقرئت أيضا: (المِفَرّ)[٥] -بكسر الميم وفتح الفاء-، وخُرِّجت هذه القراءة على معنى: أين الإنسان الجيِّد الفرار؟[٦]

ف (المِفَرّ) وصف يطلق على الرجل كثير الفرار جيِّده؛ فهو كقولهم: رجلٌ مِطْعَن، ومِضْرَب، للذي يكثر الطعن والضرب، ويجيدهما[٧].

---

(١) يطلق: المدِبّ والمدَبّ، على موضع جري السيل، والنمل، وكل ما يَدُبّ. انظر: العين، والتهذيب: (دب)، والصحاح، واللسان: (دبب).

(٢) يقال: الصوم مَصَحَّةٌ، ومَصِحَّة، والصحة: ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب وريب. انظر: العين، والتهذيب: (صح)، والصحاح، واللسان: (صحح).

(٣) انظر: معاني الفرّاء: ٢١٠/٣، وإعراب النحاس: ٨١/٥، وتهذيب التبريزي: ٣٠٩، والجامع: ٦٤/١٩.

(٤) انظر: العين: (صح)، ومعاني الفراء: ٢١٠/٣، والتهذيب: (صح)، واللسان: (صحح).

(٥) نُسبت قراءة: (المِفَرّ) -بكسر الميم، وفتح الفاء- إلى الزهري في: المحتسب: ٣٤١/٢، والمحرر: ١٧٤/١٦، والجامع: ٦٤/١٩، ونُسبت إلى الحسن في: البحر المحيط: ٣٤٦/١٠، والدر المصون: ٥٧٠/١٠، وهي قراءة شاذّة.

(٦) انظر: المحتسب: ٣٤٢/٢، والمحرر: ١٧٤/١٦، والجامع: ٦٤/١٩، والبحر المحيط: ٣٤٦/١٠، والدر المصون: ٥٧٠/١٠.

(٧) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

• بناء المصدر الميمي واسم الزمان والمكان القياسي والسماعي من الفعل الثلاثي المعتل الفاء بالياء:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[1]: «(فنظرة إلى ميسرة)[2]: ابتداء وخبر، وهو من التأخير، ومَنْ قَرَأ: (مَيْسُرِهِ) بالإضافة، فهو بعيد؛ إِذْ ليس في الكلام (مَفْعُل)؛ فأما (مَفْعُلَة) فقد جاء في الكلام، وهو قليل، ولم يقرأ به غير نافع. و(مَفْعَل)، و(مَفْعَلَة) في الكلام كثير»[3].

المناقشة:

يُبنى المصدر الميمي واسما المكان والزمان من فعل ثلاثي معتل الفاء بالياء، كما يُبنى الفعل الصحيح غير معتل الفاء؛ فإذا كانت عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة، بُني على وزن (مَفْعَل) -بفتح العين- مرادًا به المصدر، واسم المكان والزمان.

---

(١) البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢) قرأ نافعٌ: (مَيْسُرَةٍ) -بفتح الميم وضم السين-، وقرأ باقي السبعة: (مَيْسَرَةٍ) -بفتح الميم والسين-.

وقد وردت هذه القراءة منسوبة في: السبعة: ١٩٢، وإعراب النحّاس: ٣٤٢/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٢/١، وحجة أبي علي: ٤١٤/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٤٩، والمحتسب: ١٤٥/١، والتبصرة: ٤٥١، والكشف: ٣١٩/١، والتيسير: ٨٥، والإقناع: ٦١٥/٢، والمحرر: ٣٥٥/٢، وإملاء العكبري: ١١٧/١، والجامع: ٢٤١/٣، والبحر المحيط: ٧١٧/٢، والدر المصون: ٦٤٦/٢، والنشر: ٢٣٦/٢.

وردت غير منسوبة في: معاني الأخفش: ٢٠٤/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٠/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٣، والكشاف: ٥٠٩/١، والبيان: ١٨١/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٨٥/١.

وقُرئت: (إلى مَيْسُرِهِ) -بفتح الميم وضم السين، والهاء للإضافة-، وهي قراءة شاذة، وقد نُسبت إلى عطاء بن أبي رباح، ومجاهد في: المحرر: ٣٥٥/٢، والجامع: ٢٤١/٣، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٨/٢، وإلى عطاء وأبي سراج في: مختصر في شواذ القرآن: ١٧.

ووردت غير منسوبة في: معاني الأخفش: ٢٠٤/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٠/١، وإعراب النحاس: ٣٤٣/١، والمحتسب: ١٤٤/١، والكشاف: ٥٠٩/١، والبيان: ١٨١/١، وإملاء العكبري: ١١٧/١.

وقُرئت: (إلى مَيْسَرِهِ) -بفتح الميم والسين، والهاء للإضافة-، وهي قراءة شاذة، انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٧، والكشاف: ٥٠٩/١، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٨/٢.

(٣) المشكل: ١٢١.

فيقال في مصدر الفعل: يَتِمَ الصبيُّ يَيْتَمُ[1]: مَيْتَمَة، ولاسم المكان أو الزمان منه: مَيْتَم؛ لأن عين مضارعه مفتوحة.

وإن كانت عين مضارعه مكسورة، بُني على وزن (مَفْعَل) -بفتح العين-، إذا أريد به المصدر، وعلى وزن (مَفْعِل) -بكسر العين-، إذا أريد به اسم مكان أو زمان[2]؛ فيقال في مصدر الفعل (يَسَرَ)، و(يَمَنَ): مَيْسَرَة، ومَيْمَنَة، ولاسم المكان والزمان منهما: مَيْسِر، ومَيْمِن؛ لأن عين فعلهما المضارع مكسورة، يقال فيهما: يَسَرَ يَيْسِر، ويَمَنَ يَيْمِن[3].

فخُرِّجت قراءة: (مَيْسَرَة) -بفتح الميم والسين-، على وزن (مَفْعَلَة) على أنها مصدر ميمي قياسي من فعل معتل الفاء بالياء، أو اسم زمان منه، والمعنى: إلى وجود ميسرة، أو إلى وقت ميسرة[4].

وخُرِّجت قراءة: (مَيْسُرَة) -بفتح الميم وضم السين-، على أنهما لغتان للعرب في (مَيْسَرَة)؛ ف (مَيْسُرَة) على وزن (مَفْعُلَة) -بضم العين-، لغة لأهل الحجاز، وهي لغة قليلة، و(مَيْسَرَة) على وزن (مَفْعَلَة) -بفتح العين-، لغة لأهل نجد، وهي اللغة الأكثر والأشهر[5].

وما جاء من الألفاظ عن العرب على (مَفْعُلة) بفتح الميم وضم العين، قليلة، منها: المِشْرَقَة والمِشْرُقَة[6]، والمِشْرَبَة والمِشْرُبَة[7]، والمِقْبَرَة والمِقْبُرَة.

وعَدَّ أبو جعفر النحاس الألفاظ الواردة عن العرب على وزن (مَفْعُلَة) أنها أحرف شاذة،

---

(١) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (يتم).

(٢) انظر: الكتاب: ٩٤/٤، والأصول: ١٤٧/٣، والمخصص: ١٩٧/١٤، والمقرب: ١٣٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٤/٤، والتكملة: ٥٧٦، والصحاح: (يسر)، و(يمن)، والمنصف: ١٩٥/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٢/١٠، وشرح الملوكي: ٥١، واللسان: (يسر)، و(يمن).

(٤) انظر: الكتاب: ٩٤/٤، والأصول: ١٤٧/٣، والتهذيب، والصحاح: (يسر)، والمخصص: ١٩٧/١٤، وإملاء العكبري: ١١٧/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٢/١، واللسان: (يسر).

(٥) انظر: الكتاب: ٩١/٤، ٩٤، ومعاني الفرّاء: ١٥١/٢، ومعاني الأخفش: ٢٠٤/١، وأدب الكاتب: ٥٥٩، والأصول: ١٤٣/٣، ١٤٧، وإعراب النحاس: ٣٤٣/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٤/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٣، وحجة أبي علي: ٤١٥/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٤٩، والكشف: ٣١٩/١، والبيان: ١٨١/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٨٥/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٢/١، والبحر المحيط: ٧١٧/٢، والدر المصون: ٦٤٧/٢.

(٦) المشرقة: موضع القعود للشمس عند شروقها. انظر: الصحاح، واللسان: (شرق).

(٧) المشربة: هي الغرفة، وقيل: هي كالصفة بين يدي الغرفة. انظر: الصحاح، واللسان: (شرب).

وفيها لغة أخرى على وزن (مَفْعَلَة) يتكلم بها العرب[1].

أما قراءة: (مَيْسُرِهِ) -بفتح الميم وضم السين، والهاء فيها للإضافة-، فقد تمحَّل لها اللغويون والنحويون وجهًا يكون سائغًا مقبولا لتُخَرَّج عليه هذه القراءة؛ ذلك لأنهم يكادون يجمعون على عدم مجيء وزن (مَفْعُل) -بفتح الميم وضم العين- اسمًا مفردًا مجردًا من التاء، أو ندرة مجيئه في كلام العرب؛ فقد ذكر ابن خالويه أن وزن (مَفْعُل) لم يرد في كلام العرب اسمًا إلا أربعة أحرف هي: مَكْرُم، ومَعُون، ومَأْلُك، ومَيْسُر[2].

وللغويين والنحويين أقوال في مجيء هذا الوزن (مَفْعُل) في كلام العرب:

القول الأول:

ذهب سيبويه[3] وأبو الحسن الأخفش[4] وأبو إسحاق الزجَّاج[5] وأبو بكر السرَّاج[6] وأبو جعفر النحَّاس[7]، إلى أنه ليس في كلام العرب لفظ على (مَفْعُل) مجردًا من التاء، أو غير مجرد عند بعضهم.

القول الثاني:

ذهب الكسائي[8] إلى أن وزن (مَفْعُل) موجود في كلام العرب، دون أن تلحقه التاء، لكنه نادر، لم يرد منه إلا لفظان اثنان هما: مَكْرُم، ومَعُون. ولا يقاس على هذا النادر غيره؛ لندرته، واختاره أبو البركات الأنباري[9] وأبو البقاء العكبري[10].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٣٤٣/١، والدر المصون: ٦٤٧/٢.

(٢) انظر: ليس في كلام العرب: ٤٧.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٧٣/٤، وليس في كلام العرب: ٤٨، وحجة أبي علي: ٤١٥/٢، والمخصص: ١٩٥/١٤، والمحرر: ٣٥٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٨/١، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٧/٢، والمساعد: ٦٣٦/٢.

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٢٠٤/١.

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ٣٦٠/١.

(٦) انظر: الأصول: ٢٠٨/٣.

(٧) انظر: إعراب القرآن: ٣٤٣/١، والدر المصون: ٦٤٧/٢.

(٨) انظر: معاني الفرّاء: ١٥٢/٢، والتهذيب: (عان)، و(كرم)، والصحاح، واللسان: (عون)، و(كرم)، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٧/٢، والمساعد: ٦٣٦/٢.

(٩) انظر: البيان: ١٨١/١.

(١٠) انظر: إملاء العكبري: ١١٧/١.

القول الثالث:

ذهب الفرَّاء[١] إلى أن وزن (مَفْعُل) موجود في كلام العرب، لكنه قليل، ويراد به الاسم مجموعًا لا مفردًا، فما ورد من ألفاظ عند العرب على وزن (مَفْعُل)، نحو: مَكْرُم، ومَعُون، ومَأْلُك، ومَيْسُر، هي جمع، مفردها: مَكْرُمة، ومَعُونة، ومَأْلُكة، ومَيْسُرة.

واختار هذا القول أبو علي الفارسي[٢] وابن جنِّي[٣] ومكيٌّ[٤].

وزاد ابن جني أنَّ ما ورد من هذه الألفاظ على (مَفْعُل) مجردًا من التاء في الشعر، كما في (مألك) و(معون)، فإن الشاعر حذف التاء منها، وهو يريدها[٥]، كما في قول عدي بن زيد[٦]:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا إِنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانْتِظَارِي[٧]

أي: أن الشاعر أراد: مألكة -وهي الرسالة- فحذف التاء، وهو يريدها.

---

(١) انظر: معاني الفراء: ١٥١/٢، والتهذيب: (عان)، و(كرم)، والصحاح: (عون)، و(كرم)، والمخصص: ١٩٥/١٤، وشرح الشافية للرضي: ١٦٩/١، واللسان: (عون)، و(كرم)، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٨/٢، والمساعد: ٦٣٦/٢.

(٢) انظر: حجة أبي علي: ٤١٥/٢، والمحرر: ٣٥٥/٢، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٧/٢.

(٣) انظر: المحتسب: ١٤٤/١، والمنصف: ٣٠٨/١، والبحر المحيط: ٧١٨/٢.

(٤) انظر: الكشف: ٣١٩/١.

(٥) انظر: الخصائص: ٢١٢/٣، والمحتسب: ١٤٤/١، والمنصف: ٣٠٩/١، وشرح الشافية للرضي: ١٦٩/١، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والمساعد: ٦٣٦/٢.

(٦) هو عدي بن زيد بن حمّاد — وقيل: حِماز- بن أيوب، أحد بني امرئ القيس بن زيد بن مناة بن تميم، سكن الحيرة، وكان مترجمًا لملك الفرس، وكاتبه بالعربية، حبسه النعمان بن المنذر حتى مات، عدّه ابن سلام في شعراء الطبقة الرابعة من الشعراء الجاهليين.

انظر: طبقات ابن سلاّم: ٣٠، والشعر والشعراء: ١٣٠، والموشح للمرزباني: ٩١.

(٧) ورد هذا الشاهد من (الرمل) لعدي بن زيد في ديوانه: ٩٣ ، والشعر والشعراء: ١٣٣، وليس في كلام العرب: ٤٨، والمنصف: ١٠٤/٢، والمحرر: ٣٥٥/٢، واللسان: (ألك)، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٨/٢، وخزانة الأدب: ٥١٣/٨.

وورد غير منسوب في: حجة أبي علي: ٤١٦/٢، والمحتسب: ١٤٤/١، والمنصف: ٣٠٩/١، والمساعد: ٦٣٦/٢.

وكما في قول جميل[1]:

بُثَيْنَ الْزَمِي لا إِنَّ لا إِنْ لَزِمْتِهِ على كثرةِ الواشِيْنَ أَيُّ مَعُونِ[2]

أراد الشاعر: معونة، فحذف التاء، وهو يريدها.

فخُرِّجَت قراءة: (مَيْسُرِهِ) -بفتح الميم وضم السين، والهاء للإضافة- بناء على ما سبق من أقوال النحويين على ثلاثة أوجه:

الأول: أن (مَيْسُر) جمع على وزن (مَفْعُل)، مفرده (مَيْسُرَة)، كما أن: مَكْرُم، ومَعُون، ومَأْلُك، جمع: مَكْرُمة، ومَعُونة، ومَأْلُكة[3].

الثاني: أن التاء حذفت للإضافة، والأصل (مَيْسُرَتِهِ)؛ فحذفت التاء، وهي مرادة، وحَسَّن هذا الحذف أن ضمير المضاف كأنه عوض عن تاء التأنيث المحذوفة[4].

الثالث: أن الأصل (مَيْسُورِهِ)؛ فخففت الكلمة بحذف الواو، اكتفاء بالضمة، وفي بقاء الضمة دلالة على الواو المحذوفة[5].

ويظهر -والله أعلم- أن الوجه الأول من هذه الأوجه الثلاثة هو الأرجح والأقرب إلى الصواب في تخريج القراءة السابقة: (مَيْسُرِهِ) -بفتح الميم وضم السين، مع هاء الإضافة-، وهي

---

(١) هو جميل بن مَعْمَر بن حبتر العُذري، يكنى أبا عمرو، من عشاق العرب الشعراء، واشتهر بذلك، وصاحبته بثينة. عدّه ابن سلاّم في الطبقة السادسة من الشعراء الإسلاميين.

انظر: طبقات ابن سلاّم: ١٣٧، والشعر والشعراء: ٢٨٢.

(٢) ورد هذا الشاهد من (الطويل) لجميل بن مَعْمَر، وهو في ديوانه: ٢٢٠، وحجة أبي علي: ٤١٦/٢، والصحاح: (عون)، (كرم)، والمحرر: ٣٥٦/٢، واللسان: (ألك)، و(عون)، و(كرم)، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٧/٢.

وورد غير منسوب في: معاني الفراء: ١٥٢/٢، والتهذيب: (عان)، و(كرم)، والخصائص: ٢١٢/٣، والمحتسب: ١٤٤/١، والمنصف: ٣٠٨/١، والمخصص: ١٩٥/١٤، والبيان: ١٨١/١، وشرح الشافية للرضي: ١٦٨/١، والمساعد: ٦٣٦/٢.

(٣) انظر: ليس في كلام العرب: ٤٨، والمحتسب: ١٤٤/١، والمحرر: ٣٥٦/٢، وإملاء العكبري: ١١٧/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٠/١، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٨/٢.

(٤) انظر: المحتسب: ١٤٤/١، والبحر المحيط: ٧١٨/٢، والدر المصون: ٦٤٨/٢.

(٥) انظر: إملاء العكبري: ١١٧/١، والدر المصون: ٦٤٩/٢.

معدودة في القراءات الشاذة، وذلك لما في الوجه الثاني والثالث من التكلف والتعسف، وادعاء حذفٍ ليس له ما يسوِّغه، أو يرجِّحه من قياس أو سماع؛ لذا تشدَّد علماء اللغة والنحو في قبول هذه القراءة؛ فلم يجزها الأخفش[1]، وخطَّأ الزجاج من يقرأ بها[2]، وعدَّها النحَّاس من اللحن الذي لا يجوز أن يتكلم به[3]، وذلك لمجيئها على بناء (مفعل)[4].

ورجَّح أبو علي الفارسي ومكيٌّ قراءة: (مَيْسَرَةٍ) -بفتح الميم والسين-؛ لأن الفتح أكثر من الضم في الاستعمال، ولإجماع القراء على (مَيْسَرة) بالفتح[5].

(١) انظر: معاني الأخفش: ٢٠٤/١، والمخصص: ١٩٦/١٤.

(٢) انظر: معاني الزجّاج: ٣٦٠/١.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٣٤٣/١.

(٤) انظر: المحتسب: ١٤٤/١، والمخصص: ١٩٦/١٤، والمحرر: ٣٥٦/٢، وإملاء العكبري: ١١٧/١، والدر المصون: ٦٤٨/٢.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٤١٥/٢، والكشف: ٣١٩/١، والمحرر: ٣٥٥/٢.

- **تثنية المصدر وجمعه:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾[1]: **«إنما وُحِّدَ ولم يجمع كما جُمعت القلوب والأبصار؛ لأنه مصدر، وقيل: تقديره: وعلى مواضع سمعهم»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ ﴾[3]: **«إنما وَحَّدَ (السمع)؛ لأنه في الأصل مصدر، ثم سمي به»**[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ ﴾[5]: **«أصله المصدر؛ فلذلك لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع»**[6].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيۡفِهِۦ ﴾[7]: **«لا تكاد العرب تُثَنِّي ضيفًا ولا تجمعه؛ لأنه مصدر، وتقدير الآية: عن ذوي ضيفه، وقد ثنَّاه بعضهم وجمعه»**[8].

وقال في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ ﴾[9]: **«إنما وَحَّدَ (رتقًا) لأنه مصدر، وتقديره: كانتا ذواتي رتقٍ»**[10].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾[1]: **«(أَمَانَة) مصدر، وحق المصادر ألاَّ تُجْمَع؛ لأنها كالفعل يدل على القليل والكثير من جنسه، ولكنه إذا**

---

(١) البقرة، الآية: ٧.

(٢) المشكل: ٤٣.

(٣) الملك، الآية: ٢٣.

(٤) المشكل: ٦٩٦.

(٥) هود، الآية: ٧٨.

(٦) المشكل: ٣٥٣.

(٧) القمر، الآية: ٣٧.

(٨) المشكل: ٦٥٢.

(٩) الأنبياء، الآية: ٣٠.

(١٠) المشكل: ٤٥٠.

اختلفت أنواع الأمانة، لوقوعها على الصلاة والزكاة والتطهر والحج وغير ذلك من العبادات جاز جمعها؛ لأنها لما اختلفت أنواعها شابهت المفعول به، فجُمعَت كما يُجْمَع المفعول به. وقد أجمعوا على الجمع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾[٢]؛ **لأنه غير شيء واحد. وقد قرأ ابن كثير**[٣]: ﴿ وَالَّذِيْنَ هُمْ لأَمَانَتِهِمْ ﴾[٤] **على التوحيد في هذه السورة، واستدل على إجماعهم على التوحيد في (وعهدهم) ، ولم يقل: عهودهم، و (عهدهم) مصدر مثل الأمانة، فقرأه بالتوحيد مثل (العهد)، على أصل المصدر، والقول في (صلاتهم) و(صلواتهم) مثل ذلك»**[٥].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴾[٦]: **«وإنما قال: (تسوروا) بلفظ الجمع بعد لفظ (خصمان)؛ لأن (الخصم) مصدر يدل على الجمع؛ فجُمِعَ على المعنى، وتقديره: ذوو الخصم، وكذلك إذا قلت: القوم خصم وعدل، فمعناه: ذوو خَصْم وعدل، ويجوز (خُصُوم)، كما تقول: عُدُول»**[٧].

---

(١) المؤمنون، الآية: ٨. كما وردت هذه الآية في سورة المعارج، الآية: ٣٢.

(٢) النساء، الآية: ٥٨.

(٣) ابن كثير: أبو مَعْبَد، عبدالله بن كثير بن المطلب، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة، أخذ القراءة عن: عبدالله بن السائب ومجاهد ودرباس مولى ابن عباس، وحَدَّث عن: عبدالله بن الزبير وأبي أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وغيرهم. وأخذ القراءة عنه: أبو عمرو بن العلاء وشبل بن عباد وسليمان بن المغيرة وغيرهم. وحَدَّث عنه: أيوب السختياني وابن جُريج وحماد بن سلمة. توفي سنة ١٢٠هـ على الراجح.

انظر: معرفة القراء: ٨٦/١، وغاية النهاية: ٤٤٣/١.

(٤) المؤمنون، الآية: ٨. اختلف القراء في قراءة (لأماناتهم) بالجمع والتوحيد؛ فقرأها ابن كثير وحده بالتوحيد، وقرأها سائر السبعة بالجمع.

انظر: السبعة: ٤٤٤. وإعراب القراءات السبع: ٨٥/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٥٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٨٢، والتبصرة: ٦٠٤، والتيسير: ١٥٨، والإقناع: ٧٠٨/٢.

(٥) المشكل: ٤٦٤، ٤٦٥.

(٦) ص، الآية: ٢١.

(٧) المشكل: ٥٧٧، ٥٧٨.

وقال في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ﴾[1]: «(جميعًا) نصب على الحال، وجاء (جميع) وليس قبله إلاَّ لفظ واحد؛ لأن (الشفاعة) مصدر يدل على القليل والكثير؛ فحُمِلَ (جميع) على المعنى»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ ﴾[3]: «إنما وَحَّدَ (الذَّنب) والإخبار عن جماعة؛ لأن (الذَّنب) مصدر يقع على القليل والكثير»[4].

المناقشة:

المفردات التي عرض لها مكيٌّ وهي: سمعٌ، وضيفٌ، ورتقٌ، وأمانةٌ، وخصمٌ، والشفاعة، والذنب، كلها مصادر، وقد جاءت هذه المصادر على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه المصدر، وهو الإفراد والتوحيد؛ فلا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنه يطلق ويراد به القليل والكثير، كما أنه اسم جنس، فينزل منزلة أسماء الأجناس الأخرى، كالعسل والزيت والبر، التي ليس لها أن تُثنى أو تُجمع إلا أن تتنوع وتختلف[5].

وجاءت مصادر على لفظ التثنية والجمع مخالفًا بها الأصل الذي لها، وقد أشار إلى ذلك سيبويه؛ فقال: «واعلم أن ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع، كالأشغال، والعقول، والحلوم، والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر، والعلم، والنظر»[6].

ويقول في موضع آخر منبهًا على هذا الأصل، والخروج عنه بتثنية المصدر أو جمعه:

«ولو سميت رجلا بـ (ضَرْب) لقلت: ضَرْبون، وضُروب؛ لأنه قد صار اسمًا بمنزلة (عمرو)، وهم قد يجمعون المصادر؛ فيقولون: أمراضٌ، وأشغالٌ، وعقولٌ»[7].

---

(١) الزمر، الآية: ٤٤.

(٢) المشكل: ٥٨٤.

(٣) الملك، الآية: ١١.

(٤) المشكل: ٦٩٤.

(٥) انظر: دقائق التصريف: ٤٦، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٣/١.

(٦) الكتاب: ٦١٩/٣.

(٧) الكتاب: ٤٠١/٣.

وجمهور النحويين على هذا السَّنن، وأن ما ورد من المصادر بتثنية أو جمع فإنما هو قليل، وليس بتلك الكثرة التي توجب القياس فيه.

وقد نقل أبو القاسم الزجاجي في أحد مجالسه عن أبي عثمان المازني: «وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطَّرد عليه الباب؛ إلا أنه قد قيل: أمراضٌ، وأشعارٌ، وعقولٌ، وألبابٌ، وأوجاعٌ، وآلامٌ؛ فلا يحملنَّك هذا على أن تقيس؛ فتجمع المصادر»[1].

فالنحويون يقرون بالإفراد والتوحيد أصلا للمصادر، غير أنهم لا ينفون مجيء بعض المصادر مثناة أو مجموعة، ويحكمون على هذا المجيء بالقلة، وعدم الاتساع فيه عند إرادة التعبير بالمصدر، إلا أن يكون التعبير بالمصدر على سبيل التثنية أو الجمع عن أمرين مختلفين ومتباينين، ولكنهما يشتركان في الحدث أو لفظ المصدر فيثنون، أو عن أمور مختلفة ومتباينة فيجمعون، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[3]، وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ ﴾[4]، جاء المصدر مجموعًا تارة، ومفردًا تارة أخرى؛ لأنه «أراد أصوات البهائم والناس فجمع لاختلافه، ثم وحَّد الصوت في الحمير؛ لأن الجمع متفرق، وقد يجوز أن تجمعه؛ لأنه يجمع الأصوات»[5].

وليس إيراد هذه الآيات على سبيل فتح باب القياس لتثنية المصدر أو جمعه، وإنما هو على سبيل الجواز للتثنية أو الجمع للمصدر عند تباين الأمور، واختلاف الأصناف، وتنوع الأغراض.

وعند إرادة التعبير بالمصدر على سبيل القلة أو الكثرة –اللتين لأجلهما قد يثنى المصدر أو يجمع– يستحسن أن يردف المصدر المراد بوصف يفيد هذه القلة أو الكثرة المقصودتين، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ﴾[6]، فجاء المصدر (ذِكْر) في

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي: ١٣٣.

(٢) المؤمنون، الآية: ٨.

(٣) الأحزاب، الآية: ١٠.

(٤) لقمان، الآية: ١٩.

(٥) دقائق التصريف: ٤٦.

(٦) الأحزاب، الآية: ٤١.

السياق القرآني مفردًا موحَّدًا، ثم أردف بوصف يفيد الكثرة المبتغاة، دون الاضطرار إلى تثنية المصدر أو جمعه، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ﴾[1]، فوحِّد لفظ المصدر (ثبورًا) في ذكره أولا وثانيًا، وأفيد معنى القلة من الوصف الذي أتبعه، وهو (واحدًا)، وأفيد معنى الكثرة من الوصف الذي أتبع ذكره ثانيًا، وهو (كثيرًا)، والمصدر في كلا الحالين باقٍ على أصله الذي له، وهو الإفراد والتوحيد.

ويظهر هذا جليًا واضحًا في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[3].

وخلاصة القول: إن المصدر قد يثنى ويجمع، ولكن على سبيل القلَّة، أما الأصل الذي ينبغي أن يكون للمصدر، وعليه يُصاغ الكلام؛ فهو الإفراد والتوحيد، إلا إذا كان هناك تباينٌ في الأنواع، واختلاف في المعنى المراد؛ فيجوز تثنيته أو جمعه[4].

وأمر التثنية الجائز للمصدر معمول به في باب المفعول المطلق المبين للعدد، نحو قولهم: سرتُ سيرتين، وضربتُ ضربتين، والذي سوَّغ لهذه التثنية العلة المذكورة سلفًا، وقد يبقى المصدر على إفراده والحالة هذه باستخدام ما ينوب عن المفعول المطلق من نحو: عدده، أو وصفه، أو استعمال لفظ (بعض) و (كُل).

---

(١) الفرقان، الآية: ١٤.

(٢) الزمر، الآية: ٤٤.

(٣) آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٤) انظر: معاني الفراء: ٢٦٣/٢، ١٧٢/٣، ومجالس ثعلب: ٣٩٧/٢، وإعراب النحاس: ٤٧٣/٤، ومجالس العلماء: ١٣٣، ودقائق التصريف: ٤٥، والخصائص: ٢٠٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٣/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٢.

(المشتقات)

- **بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح المهموز الفاء:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[1]: **«والمدَّة في (الآخِر) ألف زائدة لبناء (فاعِل)، وليس أصلها همزة»**[2].

المناقشة:

الآخِرُ: ما يكون بعد الأول، تقول: جاء آخرًا، إذا أردت أنه جاء أخيرًا، وهو وصف، على وزن (فَاعِل)، من الفعل الثلاثي المهموز الفاء (أَخَرَ)، وهو وصف يدل على المذكر، والوصف المؤنث منه (آخِرة)، والآخِر والآخِرة: نقيض المتقدِّم والمتقدِّمة، والجمع: أَوَاخِر[3].

وقد جاء لفظ (الآخِر) على التذكير كثيرًا في القرآن الكريم، ويراد به يوم القيامة، كما جاء لفظ (الآخِرة) على التأنيث كثيرًا في القرآن، ويراد به النشأة الثانية التي بعد الموت والبعث والنشور[4].

ومن مجيء هذا الوصف على التذكير قول الله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾[6]، وغيرهما كثير.

ومن مجيء هذا الوصف على التأنيث قوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦ ﴾[8]،

---

(١) البقرة، الآية: ٨.

(٢) المشكل: ٤٥.

(٣) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، والمفردات: (أخر)، وإملاء العكبري: ١٦/١، والبحر المحيط: ١٨٥/٢، والدر المصون: ٢٧٠/٢.

(٤) انظر: المفردات: (أخر).

(٥) الأحزاب، الآية: ٢١.

(٦) الطلاق، الآية: ٢.

(٧) الإسراء، الآية: ١٩.

(٨) الشورى، الآية: ٢٠.

وغيرهما كثير.

وفي كلا الحالين لهذا الوصف؛ فهو يعني: الأخير، ويقابله الأول، وقد ورد هذا الوصف وضده في المعنى مجموعًا في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ ﴾[2].

فالوصف المذكر (آخِر)، ومؤنثه (آخِرة) صيغا على وزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وهو (فاعل)؛ فاجتمعت الهمزة التي هي فاء الفعل، مع ألف (فاعل) فرُسِمَتا مَدَّةً في الكتابة، ومثل ذلك: أكل، وأخذ، وأمر، تقول في اسم الفاعل منها: آكِل، وآخِذ، وآمِر.

(١) الأعراف، الآية: ٣٨.

(٢) الأعراف، الآية: ٣٩.

- بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح اللازم على وزن (فَعِلَ):

العرض:

قال مكي في قوله تعالى: ﴿ لَّـٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا ﴾[1]: «ومن قرأ: (لَبِثِينَ)[2] شبهه بما هو خِلقة في الإنسان، نحو: حَذِر، وفَرِق، وهو بعيد، لأن (اللَّبْثَ) ليس مما يكون خِلْقَةً في الإنسان، وباب (فَعِل) إنما هو لما يكون خِلقة في الشيء، وليس اللَّبْثُ بخلقةٍ»[3].

المناقشة:

يصاغ اسم الفاعل من فعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ) غالبًا على وزن (فَعِلٍ)، فيما كان دالا على الأعراض، أو الخِلقة اللازمة، أو الأدواء الباطنة، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ؛ فهو فَرِح، وبَطِرَ يَبْطَرُ؛ فهو بَطِر، وأَشِرَ يَأْشَرُ؛ فهو أَشِر، وقَلِقَ يَقْلَقُ؛ فهو قَلِق، وفَرِقَ يَفْرَقُ؛ فهو فَرِق[4].

وقد يصاغ اسم للفاعل من هذا الضرب من الأفعال على وزن (فَاعِل)، ولكن ذلك قليل، ومما جاء على ذلك قولهم: سَلِمَ يَسْلَمُ؛ فهو سَالِم، وسَخِطَ يَسْخَطُ، فهو سَاخِط، وضَحِكَ يَضْحَك، فهو ضَاحِك[5].

لذلك كان للغويين والنحويين أقوال في تخريج القراءتين:

القول الأول:

---

(١) النبأ، الآية: ٢٣.

(٢) قرأ حمزةُ –من السبعة– وعلقمة ويحيى بن وثاب والأعمش وآخرون: (لَبِثين) بدون ألف، وقرأ باقي السبعة والجمهور: (لابثين)، وكلتاهما قراءة سبعية.

وقد وردت القراءتان منسوبتين في: معاني الفراء: ٢٢٨/٣، والسبعة: ٦٦٨، وإعراب النحاس: ١٢٩/٥، والتهذيب: (لبث)، وإعراب القراءات السبع: ٤٣١/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٦١، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٥، والتبصرة: ٧١٨، والكشف: ٣٥٩/٢، والتيسير: ٢١٩، والإقناع: ٨٠٢/٢، والمحرر: ٢١١/١٦، والجامع: ١١٦/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٦/١٠، والدر المصون: ٦٥٥/١٠، والنشر: ٣٩٧/٢.

ووردتا غير منسوبتين في: الصحاح: (لبث)، والكشاف: ٢٩٩/٦.

(٣) المشكل: ٧٤٥، ٧٤٦.

(٤) انظر: التتمة: ٦٧، وشرح الشافية للرضي: ١٤٣/١، وأوضح المسالك: ٢٤٣/٣، والمساعد: ٥٩٠/٢، والتصريح: ٤٠/٢، وشرح الأشموني: ٥٧٢/١.

(٥) انظر: الأصول: ٨٨/٣، والتكملة: ٥٢٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٧/١، وأوضح المسالك: ٢٤٣/٣، والمساعد: ٥٩٠/٢، والتصريح: ٣٩/٢، وشرح الأشموني: ٥٧٢/١.

أن (لابثين) اسم فاعل من الفعل: لَبِثَ يَلْبَثُ لَبْثًا؛ فهو لابِثٌ، جاء على وزن (فَاعِل) من القليل الذي يصاغ فيه اسم الفاعل على وزن (فَاعِل) من فعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ)[1].

ويرجِّح القراءة على هذا الوجه: الفراء[2] وأبو جعفر النحاس[3] وابن خالويه[4] وأبو علي الفارسي[5] وابن زنجلة[6] ومكيٌّ[7].

واستدلوا على ذلك بأن مصدر الفعل (لَبِثَ) جاء على وزن (فَعْل) -بتسكين عينه- لَبْثًا؛ فيعامل اسم فاعله معاملة أسماء الفاعلين التي مصادرها على وزن مصدره، وأفعالها على وزن فعله، نحو: شَرِبَ، ولَقِمَ؛ إذْ جاء المصدر لهما: شَرْب، ولَقْم، على وزن (فَعْل)، واسم الفاعل منهما: شَارِب، ولاقِم، على وزن (فَاعِل)؛ فمجيء مصدر الفعل (لَبِثَ) على وزن (فَعْل): لَبْثًا، يدل على أن هذا الفعل من باب: شَرِبَ، ولَقِمَ، وليس من باب (فَرِقَ) الذي مصدره (فَرَق) على وزن (فَعَل) -مفتوح العين-، واسم فاعله يصاغ على (فَعِل) قياسًا، فيما كان دالا على خلقة، أو عرض، أو داء باطن[8].

كما أن (اللَّبْثَ) ليس بخلقة أو عرض، أو داء باطن؛ حتى يصاغ اسم الفاعل منه على (فَعِلٍ).

القول الثاني:

أن (لبثين) اسم فاعل من الفعل: لَبِثَ يَلْبَثُ لَبْثًا؛ فهو لَبِثٌ، جاء على وزن (فَعِلٍ)، على

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ٢٢٨/٣، ومعاني الزجّاج: ٢٧٣/٥، وإعراب النحّاس: ١٢٩/٥، وإعراب القراءات السبع: ٤٣١/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٦١، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٥، والكشف: ٣٥٩/٢، والمخصص: ١٣٤/١٤، والجامع: ١١٦/١٩.

(٢) انظر: معاني الفرّاء: ٢٢٨/٣.

(٣) انظر: إعراب النحّاس: ١٢٩/٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع: ٤٣١/٢.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٣٦٩/٦.

(٦) انظر: حجة ابن زنجلة: ٧٤٥.

(٧) انظر: الكشف: ٣٥٩/٢.

(٨) انظر: حجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٥، والكشف: ٣٥٩/٢، والجامع: ١١٦/١٩، الدر المصون: ٦٥٥/١٠.

القياس في صياغة اسم الفاعل من فعل ثلاثي لازم على وزن (فَعِلَ)، وفرقوا بين (لابث) على وزن (فَاعِل)، و(لَبِثٍ) على وزن (فَعِل)، بأن (لابِثًا) وصف لمن وجد منه اللَّبْثُ، وسيتحول عنه إلى غيره، وأن (لَبِثًا) إنما يوصف به من شأنه اللَّبْث، حتى صار ملازمًا له كالخلقة فيه[1].

ويرجِّح القراءة على هذا الوجه: الزمخشريُّ[2]، واختاره السمين الحلبيُّ[3].

القول الثالث:

أن (لابثين) و(لَبِثين) لغتان في اسم الفاعل من الفعل (لَبِثَ)، يقال في اسم الفاعل منه: لابث ولَبِث، كقولهم اسمًا للفاعل: طَامِعٌ وطَمِعٌ، وفَارِهٌ وفَرِهٌ، وآثِمٌ وأَثِمٌ[4].

ويظهر أن كلا القولين الأول والثاني له وجاهته؛ فالقول الأول يقويه القياس، والقول الثاني يعضده المعنى، والقول الثالث جمع بينهما.

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ٢٧٣/٥، وإعراب النحاس: ١٢٩/٥، وحجة ابن خالويه: ٣٦١، والكشف: ٣٥٩/٢، والكشاف: ٢٩٩/٦، والمحرر: ٢١١/١٦، والجامع: ١١٦/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٦/١٠، والدر المصون: ٦٥٥/١٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٢٩٩/٦، والدر المصون: ٦٥٥/١٠.

(٣) انظر: الدر المصون: ٦٥٥/١٠.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ٢٢٨/٣، والتهذيب: (لبث)، وإعراب القراءات السبع: ٤٣١/٢، وحجة أبي علي: ٣٦٩/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٦، والجامع: ١١٦/١٩، واللسان: (لبث).

- **بناء اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على وزن (فَعَّلَ):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ ﴾[1]: **«هو (مُفَعِّل) من: صَوَّر يُصَوِّر؛ فهو مُصَوِّر، ولا يحسن أن يكون من: صَارَ يصير؛ لأنه يلزم أن يقال منه: (المُصَيِّر)، بالياء»**[2].

المناقشة:

المُصَوِّر: اسم فاعل قياسي من فعل ثلاثي مزيد، معتل العين بالواو، على وزن (فَعَّلَ): صَوَّرَ، يقال فيه: صَوَّرَه اللهُ صورة حسنة، وتصويرًا حسنًا[3].

ويصاغ اسم الفاعل قياسًا من الفعل المزيد، على زنة مضارعه، ثم قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل آخره مطلقًا؛ فيقال في اسم الفاعل لفعل مزيد، نحو: أَقْبَلَ، وعَلَّمَ، وجَاهَدَ، واسْتَمَعَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ: مُقْبِل، ومُعَلِّم، ومُجَاهِد، ومُسْتَمِع، ومُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِج[4].

و(مُصَوِّر) على وزن (مُفَعِّل): اسم فاعل من الفعل (صَوَّرَ)، وهو مشتق من الصورة، وليس من الفعل (صار، صَيَّرَ)، من التصيير والصيرورة، إذْ لو كان مشتقًا من هذا الفعل، لكان اسم الفاعل منه (مُصَيِّر) بالياء[5].

و(المصَوِّر) على وزن (مُفَعِّل) من الصورة، اسم من أسماء الله الحسنى[6]؛ فهو **«مُصَوِّر**

---

(١) الحشر، الآية: ٢٤.

(٢) المشكل: ٦٧٦.

(٣) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، وأساس البلاغة، واللسان: (صور).

(٤) انظر: التتمة: ٧٩، والمقرَّب: ١٤٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٤١، وتوضيح المقاصد: ٨٧٠/٢، وأوضح المسالك: ٢٤٥/٣، وشرح ابن عقيل: ١٣٧/٢، والمساعد: ١٨٨/٢، والتصريح: ٤٢/٢، والهمع: ٣٨٧/٣، وشرح الأشموني: ٥٧٣/١.

(٥) انظر: إعراب النحّاس: ٤٠٧/٤، والبيان: ٤٣١/٢، والدر المصون: ٢٩٥/١٠.

(٦) انظر: تفسير أسماء الله للزجّاج: ٣٧، وإعراب النحّاس: ٤٠٧/٤، والتهذيب: (صار)، والمقاييس: (صور)، والأسماء والصفات للبيهقي: ٥٤، والمقصد الأسنى للغزالي: ٧٧، والكشاف: ٨٥/٦، والمحرر: ٤٨١/١٥، والبيان: ٤٣١/٢، واللسان: (صور)، والبحر المحيط: ١٤٩/١٠، والدر المصون: ٢٩٤/١٠.

كل صورة لا على مثال احتذاه، ولا رسم ارتسمه، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا»[1]، وهو «المصَوِّر الذي أنشأ خلقه على صور مختلفة؛ ليتعارفوا بها»[2]، والمصوِّر اسم لله تعالى؛ «حيث رتَّب صور الأشياء أحسن ترتيب، وصوَّرها أحسن تصوير»[3].

ف (المصَوِّر) بكسر ما قبل الآخر -وهو الواو- اسم فاعل، وبفتح ما قبل الآخر (المصَوَّر) اسم مفعول، وبفتح الواو وردت قراءة شاذَّة[4]، خرَّجها اللغويون والنحويون على أن (المصوَّر) -بفتح الواو- اسم مفعول من الفعل (صَوَّرَ)، وقع معمولا لاسم الفاعل الذي قبله، وهو (البارئ) [5]، ويكون المعنى على ذلك: هو اللهُ الخالقُ الذي بَرَأَ المصَوَّرَ، ويقصد بـ (المصَوَّر): آدم عليه السلام وذريته، أو جنس المصَوَّر[6].

---

(١) تفسير أسماء الله: ٣٧.

(٢) الأسماء والصفات: ٥٤.

(٣) المقصد الأسنى: ٧٧.

(٤) قرأ علي بن أبي طالب، وحاطب بن أبي بلتعة -رضي الله عنهما- والحسن، وابن السَّميفَع، بفتح الواو، ونصب الراء: (المصَوَّرَ)، وقرأ الجمهور: (المصَوِّرُ) -بكسر الواو، ورفع الراء-.

وردت القراءة منسوبة في: مختصر في شواذ القرآن: ١٥٤، والكشاف: ٨٥/٦، والمحرر: ٤٨١/١٥، والبحر المحيط: ١٤٩/١٠، والدر المصون: ٢٩٤/١٠.

ووردت غير منسوبة في: البيان: ٤٣١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٧٨/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٩/٢.

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٥٤، والكشاف: ٨٥/٦، والمحرر: ٤٨١/١٥، والبيان: ٤٣١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٧٨/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٩/٢، والبحر المحيط: ١٤٩/١٠، والدر المصون: ٢٩٤/١٠.

(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٥٤، والكشاف: ٨٥/٦، والبيان: ٤٣١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٧٨/٢، والبحر المحيط: ١٤٩/١٠، والدر المصون: ٢٩٤/١٠.

• بناء الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله واسم المفعول من الفعل اللازم (سعد):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[1]: «قَرَأَ الكسائي وحمزة وحفص بضمِّ السين[2] حملا على قولهم: مسعود، وهي لغةٌ قليلةٌ شاذةٌ، وقولهم: مسعود، إنَّما جاء على حذف الزائد؛ كأنه من: أَسْعَدَه الله، ولا يقال: سَعَدَه الله؛ فهو مثل قولهم: أَجَنَّه الله؛ فهو مجنونٌ، فـ (مجنون) أتى على: جَنَّه الله، وإن كان لا يقال، كذلك (مسعود) أتى على: سَعَدَهُ الله، وإن كان لا يقال.

وضَمُّ السين في (سُعِدوا) بعيد عند أكثر النحويين، إلا على تقدير حذف الزائد، كأنه قال: وأما الذين أسعدوا»[3].

المناقشة:

سَعِدَ: فعل ثلاثي صحيح لازم على وزن (فَعِلَ)، يقال: سَعِدَ الرجلُ يَسْعَدُ سَعْدًا، وسَعَادة؛ فهو سعيدٌ، نقيض: شقي، وسُعِدَ -بضم السين-؛ فهو مَسْعُودٌ[4].

---

(١) هود، الآية: ١٠٨.

(٢) قرأ حمزة، والكسائي وحفص: (سُعِدُوا) بضم السين، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم: (سَعِدُوا) -بفتح السين-، وكلاهما قراءة سبعية.

وردت هاتان القراءتان منسوبتين في: السبعة: ٣٣٩، وإعراب النحاس: ٣٠٣/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٩٣/١، وحجة أبي علي: ٣٧٨/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٩، والصحاح: (سعد)، والتبصرة: ٥٤٢، والكشف: ٥٣٦/١، والتيسير: ١٢٦، والإقناع: ٦٦٦/٢، والمحرر: ٢٢٧/٩، والبحر المحيط: ٢١٣/٦، والدر المصون: ٣٨٨/٦.

ووردتا غير منسوبتين في: التهذيب: (سعد)، وحجة ابن خالويه: ١٩٠، والكشاف: ٢٣٧/٣، والبيان: ٢٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٧٢/١، وإملاء العكبري: ٤٦/٢، واللسان: (سعد)، والبحر المحيط: ١٩٥/٦.

(٣) المشكل: ٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) انظر: العين: (سعد)، والكتاب: ٣٢/٤، ٣٣، والأصول: ١٠٠/٣، وأفعال ابن القوطية: ٦٨، ٧٣، والتهذيب، والصحاح: (سعد)، والمخصص: ١٤٩/١٤، ١٥٠، والمفردات: (سعد)، وأفعال ابن القطّاع: ١١٦/٢، وأساس البلاغة، واللسان: (سعد)، والبحر المحيط: ١٩٤/٦.

والفعل اللازم غير المتعدي لا يُبْنَى منه فعل للمفعول؛ لأن ذلك يجعل الكلام مُحالا؛ فإذا قيل: قام زيد، وجلس عمرو، لا يجوز أن تقول –بعد بناء الفعل اللازم لما لم يُسَمَّ فاعله–: قِيْمَ زيدٌ، ولا: جُلِسَ عمروٌ؛ فليس هناك مفعول ينوب عن الفاعل بعد حذفه، ليرتفع بالفعل[1].

كما أنه لا يبنى من الفعل اللازم اسم مفعول تام، مستغنٍ عن حرف الجر، وقائمٌ بنفسه لإفادة المعنى؛ فإذا جاز أن يبنى من فعل اسم مفعول تام، غير مفتقر لحرف جر؛ فذلك الفعل متعدٍّ، تقول: ضُرِبَ زيد، فهو مضروبٌ، وقُتِلَ عمرو، فهو مقتولٌ، وإذا لم يمكن بناء اسم مفعول تام، غير مفتقر لحرف الجر من فعل ما؛ فيكون ذلك الفعل لازمًا غير متعدٍّ؛ فلا يمكن أن تقول: جُلِسَ، فهو مجلوس، وقُعِدَ، فهو مقعود؛ لأن (مجلوسًا) و(مقعودًا) اسما مفعول من فعلين لازمين مفتقرين إلى حرف الجر لإتمام معناهما، فإذا أُدخل في السياق حرف الجر تَمَّ المعنى؛ فتقول: البيت مجلوس فيه، أو مقعود فيه، ونحوه[2].

ولأن الفعل (سَعِدَ) فعل لازم، كان للغويين والنحويين في توجيه قراءة ﴿ سُعِدُواْ ﴾[3] بضَمِّ السين أقوال ثلاثة هي:

القول الأول:

أن الفعل (سُعِدُوا) –بضم السين– فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله من الفعل (سَعِدَ)، وهو من الأفعال التي تُبْنَى للفاعل والمفعول، وهو من باب: فَعِلَ، وفَعَلْتُه؛ فيقال فيه: سَعِدَ زيدٌ؛ فيكون فعلا لازمًا غير متعدٍّ، اكتفي برفع الفاعل، ولم يتعدَّه إلى مفعول، ويقال فيه –أيضًا–: سَعَدَهُ اللهُ؛ فيكون فعلا متعديًا، يرفع فاعلا، وينصب مفعولا[4]، وله نظائر في العربية، حيث جاءت

---

(١) انظر: الأصول: ٧٧/١، والإيضاح: ١١١، وحجة أبي علي: ٣٧٨/٤، والكشف: ٥٣٦/١، وشرح ابن يعيش: ٧٢/٧.

(٢) انظر: الأصول: ١١٢/٣، وشرح ابن يعيش: ٨٠/٦، والمقرّب: ١١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٢٨/٣، ١٣٦/٤، والارتشاف: ٢٠٨٨/٤، والتصريح: ٤٦٢/١، والهمع: ٦/٣.

(٣) هود، الآية: ١٠٨.

(٤) انظر: الغريب المصنف: ٢٧٠/١، وأدب الكاتب: ٤٥٥، وأفعال ابن القوطية: ٦٨، وإعراب القراءات السبع: ٢٩٣/١، وحجة ابن خالويه: ١٩٠، وحجة أبي علي: ٣٧٩/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٩، والكشف: ٥٣٦/١، وأفعال ابن القطّاع: ١١٦/٢، وإملاء العكبري: ٤٦/٢، واللسان: (سعد)، والبحر المحيط: ١٩٥/٦، ٢١٤، والدر المصون: ٣٨٩/٦.

في العربية أفعالٌ تصلح لبنائها للفاعل وللمفعول، نحو: نَزَحَتِ البئرُ، ونَزَحْتُها[1]، وفَغَرَ فَمُ الرجل، وفَغَرَ الرجلُ فمَه[2]، وجَبَرَ العظمُ، وجَبَرْتُه[3]، وغَاضَ الماءُ، وغَاضَهُ اللهُ[4]، وخَسَفَ المكانُ، وخَسَفَهُ اللهُ[5]، وكَسَفَتِ الشمسُ، وكَسَفَها اللهُ[6].

القول الثاني:

أن الفعل (سُعِدُوا) -بضم السين- فعل جاء على صيغة الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، ولم يستعمل منه فعل مبني للفاعل إلا بزيادة؛ فيقال فيه: سُعِدَ الرجلُ، وأَسْعَدَهُ اللهُ؛ فهو مسعود، نظيره في ذلك من الأفعال: جُنَّ الرجلُ، وأَجَنَّهُ اللهُ؛ فهو مجنون، وحُمَّ الصبيُّ، وأَحَمَّهُ اللهُ؛ فهو محموم، وزُكِمَ، وأَزْكَمَهُ اللهُ؛ فهو مزكوم، وسُلَّ، وأَسَلَّهُ اللهُ؛ فهو مسلول، وغيرها[7].

والعرب قد تستغني بـ (مَفْعُول) عن (مُفْعَل) في بعض الأفعال التي استعملت ثلاثية وغير ثلاثية، نحو: أسعده الله؛ فهو مسعود، بدلا من مُسْعَد.

---

(١) انظر: العين: (نزح)، والأصول: ١٢٥/٣، وإعراب النحّاس: ٣٠٣/٢، والتهذيب: (نزح)، وإعراب القراءات السبع: ٢٩٣/١، واللسان: (نزح).

(٢) انظر: الغريب المصنف: ٢٧٠/١، وأدب الكاتب: ٤٥٤، وإعراب النحّاس: ٣٠٣/٢، والتهذيب، والصحاح: (فغر)، والمخصص: ٥٤/١٥، والبسيط: ٤١٩/١، واللسان: (فغر)، والارتشاف: ٢٠٨٨/٤، والمزهر: ٢٣٦/٢، والهمع: ٥/٣.

(٣) انظر: العين: (جبر)، والغريب المصنف: ٢٦٩/١، وأدب الكاتب: ٤٥٤، والأصول: ١٢٥/٣، وإعراب النحّاس: ٣٠٣/٢، والتهذيب: (جبر)، وإعراب القراءات السبع: ٢٩٣/١، وحجة ابن خالويه: ١٩٠، والصحاح: (جبر)، والمخصص: ٥٤/١٥، واللسان: (جبر)، والمزهر: ٢٣٧/٢.

(٤) انظر: العين: (غيض)، وأدب الكاتب: ٤٥٤، والأصول: ١٢٥/٣، وحجة أبي علي: ٣٧٩/٤، والصحاح، واللسان: (غيض)، والمزهر: ٢٣٧/٢.

(٥) انظر: الغريب المصنف: ٢٧٠/١، وأدب الكاتب: ٤٥٥، والتهذيب، والصحاح: (خسف)، والمخصص: ٥٥/١٥، واللسان: (خسف)، والمزهر: ٢٣٨/٢.

(٦) انظر: أدب الكاتب: ٤٥٤، والتهذيب، والصحاح: (كسف)، والمخصص: ٥٥/١٥، واللسان: (كسف)، والمزهر: ٢٣٧/٢.

(٧) انظر: الأصول: ١١٢/٣، وحجة أبي علي: ٣٧٩/٤، والخصائص: ٢١٦/٢، والمخصص: ١٧٦/١٤، والمحرر: ٢٢٧/٩، والبيان: ٢٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٤٠/١، وشرح الكافية للرضي: ١٣٤/٤، والدر المصون: ٣٨٩/٦، وإتحاف الفاضل لابن عَلاَّن: ٧١.

وذكر الرضيُّ أن هذا الضرب أكثر ما يكون في الأدواء، ولم يستعمل الفاعل مع هذه الأفعال لأنه معلوم؛ فهو في غالب الأمر الله ﷻ؛ فبنيت هذه الأفعال على هذه الصيغة، محذوفًا منها الفاعل، لمعرفة المتكلم وعلمه به[1].

القول الثالث:

أن الفعل (سُعِدوا) -بضمِّ السين- جاء فعلا مبنيًا لما لم يُسَمَّ فاعله، على لغة قليلة حكيت عن العرب، وهي أن (سَعَدَ)، و(أَسْعَدَ) لغتان للعرب معناهما واحد. يقال على هذه اللغة: سَعَدَهُ اللهُ، بمعنى: أَسْعَدَه، نُقِل ذلك عن الكسائي[2] والفرَّاء[3]، ونسب الفراء هذه اللغة إلى هُذيل[4].

وقولهم: (مَسْعُود) يدل على: سَعَدَه اللهُ، وقولهم: (مُسْعَد) يدل على: أَسْعَده اللهُ[5].

ولغة (أَسْعَدَه) هي الأكثر والأعم عند العرب[6]، ولغة (سَعَدَه) وإن كانت قليلة، إلا أنها خارجة عن القياس[7].

وعلى أن القراءتين الواردتين في (سعدوا) -بفتح السين وضمها- سبعيتان، إلا أن القراءة بفتح السين (سَعِدُوا) أرجح عند أكثر اللغويين والنحويين، وذلك لأن (سَعِدَ) في الأصل فعل غير متعدٍّ، وإذا لم يكن الفعل متعديًا لم يُبْنَ منه فعل للمفعول، وقراءة (سَعِدُوا) جرت على هذا الأصل، وموافقة للقياس النحوي، الذي عليه وجه الكلام، وأكثره[8].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٤/٤، وكذلك انظر: الخصائص: ٢١٨/٢، والمخصص: ١٧٦/١٤.

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ٣٠٣/٢، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٩، والكشف: ٥٣٦/١، والدر المصون: ٣٨٩/٦.

(٣) انظر: المحرر: ٢٢٧/٩، والبحر المحيط: ١٩٥/٦، والدر المصون: ٣٨٩/٦.

(٤) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

(٥) انظر: حجة ابن زنجلة: ٣٤٨، والكشف: ٥٣٦/١، والبحر المحيط: ١٩٥/٦، ٢١٤، والدر المصون: ٣٨٩/٦.

(٦) انظر: أفعال ابن القوطية: ٦٨، وأفعال ابن القطّاع: ١١٦/٢.

(٧) انظر: حجة أبي علي: ٣٧٩/٤، والكشف: ٥٣٦/١، والبحر المحيط: ٢١٤/٦، والدر المصون: ٣٨٩/٦.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٣٠٣/٢، وحجة أبي علي: ٣٧٨/٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٩، والكشف: ٥٣٦/١، والمحرر: ٢٢٧/٩، والبحر المحيط: ١٩٥/٦، ٢١٤، والدر المصون: ٣٨٩/٦.

كما أن ترجيحهم لقراءة (سَعِدُوا) -بفتح السين-؛ فيه مقاربة ومعادلة ومشاكلة لما سبقه من كلام؛ فقد قال الله ﷻ في آية سبقت هذه الآية: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ ﴾[1] فجاء الفعل (شَقُوا) بفتح الشين، ولم يأت بالفعل على (أُشْقُوا) أو (شُقُوا)؛ فكان حمل القراءة بفتح السين (سَعِدُوا) على (شَقُوا) أحسن وأولى[2].

وقد اختار القراءة بفتح السين (سَعِدُوا) أبو علي الفارسي[3] وابن زنجلة[4] ومكيٌّ[5] وابن عطية[6] وأبو البقاء العكبري[7] والسمين الحلبي[8].

---

(١) هود، الآية: ١٠٦.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٣٠٣/٢، وإعراب القراءات السبع: ٢٩٣/١، وحجة ابن زنجلة: ٣٥٠، والكشف: ٥٣٦/١.

(٣) انظر: حجة أبي علي: ٣٧٨/٤.

(٤) انظر: حجة ابن زنجلة: ٣٤٩.

(٥) انظر: الكشف: ٥٣٦/١، والمشكل: ٣٥٥.

(٦) انظر: المحرر: ٢٢٧/٩.

(٧) انظر: إملاء العكبري: ٤٦/٢.

(٨) انظر: الدر المصون: ٣٨٩/٦.

- **وضع الوصف على وزن (فَعِيل) موضع (مُفْعِل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾[1]: **«وكذلك:** ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ ﴾[2] **نعت للعذاب، وهو (فَعِيل) بمعنى: مُفْعِل، أي: مُؤْلِم»**[3].

المناقشة:

أَلِيمٌ: وصف على وزن (فَعِيل) من: أَلِمَ الرجلُ يَأْلَمُ أَلَمًا؛ فهو أَلِمٌ، ويقال في فعله المزيد: آلَمَ يُؤْلِمُ إِيْلامًا؛ فهو مُؤْلِمٌ[4].

وجاء الوصف (أَلِيْم) على وزن (فَعِيل) مفيدًا معنى: مُفْعِل، أي: مُؤْلِمٌ مُوْجِعٌ[5].

ومجيء (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) من سنن العرب وطرائقهم في كلامهم؛ فيضعون (فَعِيل) موضع (مُفْعِل) لقصد المبالغة في الوصف، وسَمَّى ابن فارس هذا الفعل عند العرب بـ (التعويض)، وعرَّفه بأنه: إقامة الكلمة مُقام الكلمة[6].

وعدول العرب عن (مُفْعِل) إلى (فَعِيل) كثير في كلامهم، كقولهم: عذابٌ أَلِيم، بمعنى: مُؤْلِم، وضربٌ وَجِيع، بمعنى: مُوْجِع، ومكانٌ خَصِيب، بمعنى: مُخْصِب، ومكانٌ جَدِيب، بمعنى: مُجْدِب، ورجلٌ سَمِيع، بمعنى: مُسْمِع، ورجلٌ بَصِير، بمعنى: مُبْصِر، ورجلٌ حَبِيب، بمعنى : مُحِبّ[7]. و على ذلك جاءت أشعارهم، كقول

---

(١) البقرة، الآية: ١٠.

(٢) البقرة، الآية: ١٠.

(٣) المشكل: ٤٦.

(٤) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، وأساس البلاغة، واللسان: (ألم).

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ٨٦/١، والمفردات: (ألم)، والكشاف: ١٧٧/١، ٣١٥، والمحرر: ١١٦/١، ١٧٣، ٣٣٩، وإملاء العكبري: ١٧/١، ٦٠، والجامع: ١٣٩/١، والمجيد: ١٠٨، ٢٠١، ٣٩٢، والبحر المحيط: ٨٧/١، والدر المصون: ١٣٠/١، ٨٥/٢.

(٦) انظر: الصاحبي: ٣٩٤.

(٧) انظر: الكامل: ٢٦٠/١، والزاهر: ٨٠/١، ١١٠، ٤٧٦، ودقائق التصريف: ٩٠، والصاحبي: ٣٩٦، وأمالي ابن الشجري: ٩٧/١، ٣٤٥/٢.

ذي الرمة[1]:

وَنَرْفَعُ مِنْ صُدُورِ شَمَرْدَلاتٍ[2] يَصُكُّ وجُوهَهَا وَهَجٌ أَلِيمُ[3]

أليم، أي: مُؤْلِم.

وكقول عمرو بن معديكرب[4]:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيْعُ يُؤَرِّقُنِي وأَصْحَابِي هُجُوعُ[5]

السميع: أي: المسْمِع.

وذكر أبو منصور الأزهري أن مجيء (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) وإن كان مسموعًا في كلام العرب نثرًا ونظمًا، إلا أن الأكثر في كلامهم أن يكون (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، مثل: سميع وسَامِع، وعليم وعَالِم، وقدير وقَادِر، وجعل وروده في بيت عمرو بن معديكرب من الشاذّ[1].

---

(١) أبو الحارث: غَيْلان بن عقبة بن بُهيس، من بني عدي بن عبدمناة، واشتهر بلقبة (ذي الرُّمَّة)، من فحول الشعراء، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثانية من الشعراء الإسلاميين، وكان ذو الرمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، وهو راوية الراعي النميري.

انظر: طبقات ابن سلام: ١٢١، والشعر والشعراء: ٣٥٠، والموشح: ٢٢٥، وخزانة الأدب: ١/١٠٦.

(٢) شمردلات: جمع، واحدها (شمردلة)، وهي الناقة الفتية القوية على السير، والحسنة الجميلة الخلق، ويقال للجمل: شمردل، ويقال في غير الإبل: شمردل، للفتي القوي الجلد.

انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (شمردل).

(٣) البيت من (الوافر) لذي الرمة، وهو في ديوانه: ٥٩٢. والكامل: ١/٢٦٠، والأضداد لابن الأنباري: ٨٤، والزاهر: ١/٨٠، ٤٧٦، والجامع: ١/١٣٩، واللسان: (ألم). وورد غير منسوب له في: الدر المصون: ١/١٣٠.

(٤) أبو ثور: عمرو بن معديكرب بن عبدالله بن عمر الزبيدي، صحابي مشهور، وشاعر، وفارس، خاض كثيرا من الوقائع والغزوات في الجاهلية والإسلام، اختلف في سنة وفاته وكيفية موته، والراجح أنه مات سنة ٢١هـ.

انظر: الشعر والشعراء: ٢٣٥، والاشتقاق: ٤١١، والمؤتلف والمختلف: ٢٠٣، وأسد الغابة: ٤/٢٧٣، وتهذيب الأسماء واللغات: ٢/٣٣، وخزانة الأدب: ٢/٤٤٦.

(٥) البيت من (الوافر) لعمرو بن معديكرب، وهو في ديوانه: ١٤٠، والأصمعيات: ١٧٢، والأضداد لأبي حاتم: ١٣٣، والشعر والشعراء: ٢٣٥، والكامل: ١/٢٦١، ومعاني الزجاج: ١/٨٧، والأضداد لابن الأنباري: ٨٤، والزاهر: ١/٨٠، ١١٠، ٤٧٦، والتهذيب: (سمع)، والكشاف: ١/٣١٥، وأمالي ابن الشجري: ١/٩٨، ٢/٣٤٥، والمحرر: ١/١١٧، ١٧٣، ٣٣٩، واللسان: (سمع)، والمجيد: ١٠٨، ٢٠١، ٣٩٢، والبحر المحيط: ١/٩٨، ٥٨٣، والدر المصون: ٢/٨٥. وورد غير منسوب في: دقائق التصريف: ٩١، والصاحبي: ٣٩٦، والمقاييس: (ألم)، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤٢٢.

وجعل أبو حاتم السجستانيُّ[٢] وأبو بكر بن الأنباريُّ[٣] (سميعًا) على وزن (فَعِيل) من الأضداد، يقصد بها: السَّامع، والمسْمِع.

وأجاز الزمخشريُّ[٤] والصفاقسيُّ[٥] وأبو حيَّان[٦] والسمين[٧] أن يكون (فَعِيل) (أَلِيم) معدولا للمبالغة عن (فَعِل) (أَلِمٍ)، أو عن (فَاعِل) (آلِمٍ)، وليس عن (مُفْعِل) (مُؤْلِمٍ)، وعلى ذلك تكون نسبة الألم إلى العذاب على سبيل المجاز؛ لأن الألم إنما يشعر به من حلَّ به العذاب، وليس العذاب، ونظير ذلك في كلام العرب: شِعْر شاعر؛ لأن الشعر لا يشعر، إنما الشاعر هو الناظم له[٨].

---

(١) انظر: التهذيب، واللسان: (سمع).

(٢) انظر: الأضداد لأبي حاتم: ١٣٣.

(٣) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٨٣.

(٤) انظر: الكشاف: ١/١٧٧، ٣١٥.

(٥) انظر: المجيد: ١٠٨، ٢٠١.

(٦) انظر: البحر المحيط: ١/٨٧، ٩٧، ٥٨٣.

(٧) انظر: الدر المصون: ١/١٣٠.

(٨) انظر: الكشاف: ١/١٧٧، والمحرر: ١/١٧٣، والمجيد: ١٠٨، ٢٠١، والبحر المحيط: ١/٨٧، ٩٧، ٥٨٣، والدر المصون: ١/١٣٠.

(اسم التفضيل وفعلا التعجب)

- **بناء اسم التفضيل من فاقد أحد الشروط:**

أ- بناؤه من فعل الوصف منه على (أفعل) الذي مؤنثه على (فعلاء) دال على لون أو عيب أو حلية:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ ﴾[1]:

«هو من عمى القلب؛ فهو ثلاثي من (عَمِيَ يَعْمَى)؛ فلذلك أتى بغير فعل ثلاثي، وفيه معنى التعجب، ولو كان من عمى العين لقال: فهو في الآخرة أشدُّ عَمًى، أو أَبْيَنُ عَمًى، لأن فيه معنى التعجب، وعمى العين شيء ثابت، كاليد والرجل؛ فلا يتعجب منه إلا بفعل ثلاثي، وكذلك حكم ما جرى مجرى التعجب.

وقيل: لما كان عمى العين أصله الرباعي، لم يتعجب منه إلا بإدخال فعل ثلاثي، لينتقل الثلاثي بالتعجب إلى الرباعي، وإذا كان فعل المتعجَّب منه رباعيًا لم يمكن نقله إلى أكثر من ذلك؛ فلا بد من إدخال فعل ثلاثي نحو: بَانَ، وشدَّ، وكَثُرَ، وشبهه، وهذا مذهب البصريين، وقد حكى الفراء: ما أَعْمَاه! وما أَعْوَره! ولا يجيزه البصريون»[2].

المناقشة:

يصاغ فعلا التعجب واسم التفضيل قياسًا من فعل ثلاثي، متصرف، تام، مثبت، قابل للمفاضلة، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاء)، للدلالة على لون أو عيب وحلية ظاهرين[3].

فإذا اختل أحد هذه الشروط، كأن يكون الفعل مزيدًا، أو الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)؛ فإن فعلي التعجب واسم التفضيل يصاغان من هذا الفعل الذي فقد أحد هذين الشرطين بفعل آخر مستوف للشروط السابقة كلها، نحو: شدَّ، وكَثُرَ، وبَانَ، وظَهَر، وغيرها، ثم يُؤتَى بمصدر ذلك الفعل الذي أريد به التفضيل أو التعجب؛ فيقال في التعجب من

---

(١) الإسراء، الآية: ٧٢.

(٢) المشكل: ٤١٠.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٦/١، وشرح ابن يعيش: ٩١/٦، والمقرّب: ٧١/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٤/٣، ٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٤٤٧/٣، والارتشاف: ٢٠٧٧/٤، ٢٣١٩/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٩٣/٢، ٩٣٣، والمساعد: ١٦٠/٢، ١٦٦، والتصريح: ٦٧/٢، ٩٢.

فعل مزيد على الثلاثة: نحو: اقترب، وانتقل، واستخرج: ما أشدَّ اقتراب زيد، وما أكْثَرَ انتقاله، وما أَسْرَعَ استخراجه!

ويُقال في التفضيل: هو أشدُّ اقترابًا من زيد، وأكثرُ انتقالا منه، وأسرعُ استخراجًا.

ويقال في التعجب من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاء) للدلالة على لون أو عيب وحلية ظاهرين، نحو: عَوِرَ، وشَعِثَ، وصَفِرَ: ما أبينَ عورَه! وما أقبحَ شعثَه! وما أشدَّ صفرَته!

ويقال في التفضيل: هو أبينُ عورًا من زيد، وأقبحُ شعثًا منه، وأشدُّ صفرةً[1]؛ فالقياس لا يجيز صوغ فعل للتعجب أو اسم للتفضيل مباشرة من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء).

والقول بالمنع هو **القول الأول** في هذه المسألة، وهو قول لجمهور البصريين[2]، وقد اعتل المانعون بثلاث علل على النحو الآتي:

العلة الأولى:

لا يصاغ فعل التعجب واسم التفضيل من الأفعال الدالة على لون أو عيب وحلية ظاهرين مباشرة؛ فلا يقال: ما أعماه! وهو أعمى من زيد؛ لأن مثل هذه الأفعال لا يقع فيها تفاوت؛ فهي تجري مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص، كاليد، والرِّجل، فكما لا يقال: ما أيداه! وما أرجله! لا يقال: ما أعماه! ولا: ما أعوره[3]! وهذا التعليل للخليل بن أحمد وسيبويه[4].

---

(١) انظر: الكتاب: ٩٧/٤، والمقتضب: ١٨٠/٤، والأصول: ١٠٤/١، والإيضاح: ١٣٢، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٦/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٤٩/٣، ٢٣١/٤، والمساعد: ١٦٠/٢، ١٦٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٩٧/٤، ومعاني الفرّاء: ١٢٧/٢، والمقتضب: ١٨١/٤، والأصول: ١٠٢/١، ١٠٤، وإعراب النحاس: ٤٣٤/٢، والإيضاح: ١٣٣، والإنصاف: ١٤٨/١، (م: ١٦)، والبيان: ٩٤/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٧/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣١/٤، والارتشاف: ٢٠٨٢/٤، والمساعد: ١٦٢/٢.

(٣) انظر: العين: (عمي)، والكتاب: ٩٨/٤، والمقتضب: ١٨٢/٤، والأصول: ١٠٢/١، وإعراب النحاس: ٤٣٤/٢، والصحاح: (عمى)، والبيان: ٩٤/٢، وشرح ابن يعيش: ٩١/٦، ١٤٦/٧، واللسان: (عمي)، والتصريح: ٧٢/٢.

(٤) انظر: العين: (عمي)، والكتاب: ٩٨/٤، والمقتضب: ١٨٢/٤، والأصول: ١٠٢/١، وإعراب النحاس: ٤٣٤/٢، وشرح ابن يعيش: ١٤٦/٧.

وصرَّح الخليل بن أحمد وسيبويه[1] بجواز بناء فعل للتعجب واسم للتفضيل من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاء) في العيوب الباطنة؛ فيقال في الأحمق: ما أحمقه! وهو أحمق من فلان، وفي الأَرْعَن: ما أَرْعَنه! وهو أَرْعن من فلان، وفي الأَلَدِّ: ما أَلَدَّه! وهو أَلَدُّ من فلان، وفي الأهوج: ما أَهْوَجَه! وهو أَهْوَجُ من فلان، وغيرها من العيوب الباطنة؛ لأنها ليست بلون ولا خلقة ظاهرة في الجسد، وناسب معناها معنى: جهل وعسر؛ فأجريت مجراها في التعجب والتفضيل[2].

وحكم مثل هذه الأمثلة عند جمهور النحويين أنه من الشاذ الذي يقتصر فيه على السماع، يحفظ ولا يقاس عليه[3].

العلة الثانية:

أنه لا يصاغ فعل التعجب واسم التفضيل مباشرة من الأفعال الدالة على لون أو عيب وحلية ظاهرين؛ لأن الأصل في مثل هذه الأفعال غالبًا أن تأتي على وزنين مزيدين هما (اِفْعَلَّ)، و(اِفْعَالَّ)[4]، في الألوان، نحو: اِبْيَضَّ، واِسْوَدَّ، واِحْمَارَّ، واِصْفَارَّ، وفي العيوب الخلقية، نحو: اِحْوَلَّ، واِعْوَرَّ، ومجيء هذه الأفعال الدالة على الألوان والعيوب على هذين الوزنين أكثر من مجيئها على ثلاثة أحرف، واستعمالها أفعالا مزيدة في الكلام أكثر من استعمالها أفعالا ثلاثية مجردة، ولا يتعجب من فعل جاوز الثلاثة إلا بفعل آخر مستوف لشروط الصياغة، ثم يُرَدَف

---

(١) انظر: العين: (عمي)، والكتاب: ٩٨/٤، والارتشاف: ٢٠٨٠/٤، والمساعد: ١٦٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٩٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٨٠/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٦/٢، والمساعد: ١٦٣/٢.

(٣) انظر: المقرب: ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، والارتشاف: ٢٠٨٠/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٦/٢، والمساعد: ١٦٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٦/٢، وحاشية الصبان: ٣٤/٣.

(٤) يغلب هذان الوزنان فيما كان لونًا أو عيبًا حسيًّا لازمًا أو عارضًا، و(اِفْعَلَّ) وزن مقصور من (اِفْعَالَّ) لطول الكلمة، ويفيدان المعنى نفسه، إلاَّ أنّ: (اِفْعَلَّ) يستعمل لما وقف وتناهى، مثل: ابيضَّ الثوبُ، و(اِفْعَالَّ) يستعمل لما هو في تزايد، وكلاهما فعل لازم.

انظر: الأصول: ٢٢٧/٣، والتتمة: ٨٦، ٩٥، وشرح ابن يعيش: ١٦١/٧، وشرح الملوكي: ٨٤، والممتع: ١٧٠/١، ١٩٥، وشرح الشافية للرضي: ٧٣/١، ١١٢.

بعد ذلك بمصدر الفعل الدال على لون أو عيب أو حلية، ولم يُبْنَ فعل التعجب واسم التفضيل من فعلها الثلاثي نحو: صَفِرَ، وحَمِرَ، وحَوِلَ، وعَوِرَ، إجراءً للأقل في الاستعمال مجرى الأكثر[1].

وعلى ذلك لا يقال في عمى العين: ما أعماه! وهو أعمى من فلان؛ لأنَّ الأصل في فعله: اِعْمَيَّ، على وزن: اِفْعَلَّ، أو: اِعْمَايَّ، على وزن: اِفْعَالَّ، مع أن الكثير في استعماله هو الفعل الثلاثي: عَمِيَ[2].

ونسب أبو جعفر النحاس هذا التعليل لأبي الحسن الأخفش[3].

العلة الثالثة:

لا يصاغ فعل التعجب واسم التفضيل من الأفعال الدالة على لون أو عيب وحلية ظاهرين دون فعل آخر مستوف للشروط، وذلك ليمكن التفريق بين ما كان الفعل فيه دالا على لون أو عيب وحلية، وما ليس كذلك من الأفعال؛ فإذا بُنِيَ فعل للتعجب أو اسم للتفضيل من هذه الأفعال الدالة على الألوان أو العيوب والحلى الظاهرة، وغيرها من الأفعال مما ليس له دلالة على ذلك، على وزن (ما أفعله) في التعجب، و(أفعل) في التفضيل، تستوي في هذه الصيغ الأفعال الدالة على لون أو عيب وحلية، وما ليس كذلك من الأفعال، مما يؤدي إلى اللبس، وعدم التفريق بينهما[4].

فلم يقولوا في التعجب والتفضيل في اللون الأسود: ما أسوده! وهو أسود منه؛ ليفرقوا بين السواد والسؤدد، وقالوا في اللون: ما أشدَّ سواده! وهو أشدُّ سوادًا، ولم يقولوا في اللون الأبيض: ما أبيضه! وهو أبيض منه؛ ليفرقوا بين البياض وكثرة بيض طائر ما، وقالوا في اللون: ما أشدَّ

---

(١) انظر: المقتضب: ١٨٢/٤، والأصول: ١٠٣/١، وإعراب النحاس: ٤٣٥/٢، والإيضاح: ١٣٢، وشرح ابن يعيش: ٩١/٦، ١٤٥/٧، والمقرب: ٧٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٩٦/٢، والتصريح: ٧١/٢.

(٢) انظر: العين: (عمي)، وإعراب النحاس: ٤٣٥/٢، والتهذيب: (عمى)، واللسان: (عمي).

(٣) انظر: إعراب النحّاس: ٤٣٥/٢.

(٤) انظر: إعراب النحّاس: ٤٣٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٤٥/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٥/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٩٦/٢، والتصريح: ٧٢/٢.

بياضه! وهو أشدُّ بياضًا، ولم يقولوا في اللون الأصفر: ما أصفره! وهو أصفر منه؛ ليفرقوا بين الصفرة، وصفير الطائر، وقالوا في اللون: ما أشدَّ صفرته! وهو أشدُّ صفرة[1].

القول الثاني:

جواز بناء فعل للتعجب أو اسم للتفضيل من فعل يدل على لون أو عيب وحلية ظاهرين؛ فيجيزون: ما أعوره! وما أسوده! في التعجب، وهو أعور من زيد، وأسود منه، في التفضيل.

وهو قول لبعض الكوفيين[2]، ومنهم الكسائي[3]، والفرَّاء[4]، وهشام[5].

وبعض الكوفيين أجاز التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة، دون غيرهما من الألوان، محتجين لذلك بأنهما أصلا الألوان[6].

وبناءً على هذا الحكم النحوي، خرَّج اللغويون والنحويون (أعمى) في قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[7] على ثلاثة أقوال:

الأول:

أن المقصود بـ (أعمى) -في الآية السابقة- (أَفْعَل) التفضيل، وهو من عمى القلب، الذي إليه ينسب أكثر الغيِّ والضلال، وحينئذ يكون العمى من العيوب الباطنة لا الظاهرة؛ فيجوز قياسًا أن يصاغ منها فعل للتعجب واسم للتفضيل مباشرة، كما صرَّح بذلك الخليل وسيبويه[8]؛ فيجوز أن

---

(١) انظر: إعراب النحّاس: ٤٣٥/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٥/٧.

(٢) انظر: معاني الفراء: ١٢٨/٢، وإعراب النحّاس: ٤٣٥/٢، والتهذيب: (عمى)، واللسان: (عمي)، والارتشاف: ٢٠٨٠/٤، والمساعد: ١٦٢/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٢/٤، والمساعد: ١٦٢/٢.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/٢، وإعراب النحّاس: ٤٣٥/٢، والتهذيب: (عمى)، والمشكل: ٤١٠، واللسان: (عمي)، والارتشاف: ٢٠٨٠/٤.

(٥) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٢/٤، والمساعد: ١٦٢/٢.

(٦) انظر: الإنصاف: ١٤٨/١، (م: ١٦)، وشرح ابن يعيش: ١٤٦/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣، والارتشاف: ٢٠٨٢/٤، والمساعد: ١٦٢/٢.

(٧) الإسراء، الآية: ٧٢.

(٨) انظر: العين: (عمي)، والكتاب: ٩٨/٤، ومعاني الفرّاء: ١٢٧/٢، وإعراب النحّاس: ٤٣٤/٢، والصحاح: (عمى)، والمحرر: ٣٢٨/١٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، والارتشاف: ٢٠٨٠/٤، والمساعد: ١٦٣/٢.

يقال في عمى القلب: ما أعماه! وهو أعمى منه، والعمى إذا أريد به عمى القلب والبصيرة فهو قابل للمفاضلة؛ فبقدر عمى القلب والبصيرة يكون غيُّ الناس وضلالهم[1].

الثاني:

أن المقصود بـ (أعمى) -في الآية السابقة- إفادة معنى (فَاعِل) من عمى العين، والمقصود وصف حالة المرء في الآخرة، وليس المراد بـ (أَعْمَى) إفادة معنى (أَفْعَل) التي للتفضيل؛ والمعنى على ذلك: فهو في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا، وأشد حيرة، وأضل سبيلا[2].

الثالث:

أن (أعمى) -في الآية السابقة- جاءت على ما قاله الكوفيون في جواز بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب من فعل الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه على (فَعْلاء) للدلالة على لون أو عيب أو حليه؛ فقد حكى الفراء: (ما أعماه!).

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٧/٢، والمقتضب: ١٨٢/٤، ومعاني الزجّاج: ٢٥٣/٣، والأصول: ١٠٥/١، وإعراب النحّاس: ٤٣٤/٢، والتهذيب: (عمى)، والكشاف: ٥٣٨/٣، والمحرر: ٣٢٧/١٠، والبيان: ٩٤/٢، وإملاء العكبري: ٩٤/٢، وشرح ابن يعيش: ١٤٦/٧، واللسان: (عمي)، والبحر المحيط: ٨٨/٧، والدر المصون: ٣٩٢/٧.

(٢) انظر: المقتضب: ١٨٢/٤، والأصول: ١٠٥/١، وإعراب النحّاس: ٤٣٥/٢، والكشاف: ٥٣٨/٣، والمحرر: ٣٢٦/١٠، وإملاء العكبري: ٩٤/٢، وشرح ابن يعيش: ١٤٦/٧، والبحر المحيط: ٨٨/٧.

ب- بناؤه من فعل غير ثلاثي:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[1]: «وأجاز الزجاج نصبه على التمييز، ومَنَعَه غيره؛ لأنه إذا نصبه على التمييز جعل (أحصى) اسمًا على (أَفْعَل)، و(أحصى) أصله مثال ماضٍ من: (أَحْصَى يُحْصِي)، وقد قال الله ﷻ: ﴿ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾[2]، و﴿ أَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾[3]؛ فإذا صحَّ أن يقع فعلا ماضيًا، لم يمكن أن يستعمل منه: أَفْعَلَ مِنْ كذا، وإنما يجيء: أَفْعَلَ مِنْ كذا أبدًا من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي ألبتة، إلا في شذوذ، نحو قولهم: ما أَوْلاه للخير! وما أعطاه للدراهم! فهو شاذٌّ لا يقاس عليه.

فإذا لم يمكن أن يأتي (أَفْعَلَ مِنْ كذا) من الرباعي، عُلِمَ أن (أَحْصَى) ليس هو: أَفْعَلَ مِنْ كذا، إنما هو فعل ماضٍ، وإذا كان فعلا ماضيًا، لم يأت معه التمييز، وكان تعديه إلى (أَمَدًا) أَبْيَنَ وأظهر»[4].

المناقشة:

القياس في اسم التفضيل وفعلي التعجب أن يبنيا من فعل ثلاثي؛ فلا يصاغان من الفعل الرباعي المجرد، نحو: دَحْرَجَ، وسَرْهَفَ، زَلْزَلَ، و وَسْوَسَ، باتفاق اللغويين والنحويين[5].

وأما الفعل الثلاثي المزيد، فالزيادة فيه تكون بحرف، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف؛ فيأتي الفعل الثلاثي المزيد على وزن: أَفْعَلَ، وفَاعَلَ، وتَفَاعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وغيرها؛ فالأصل فيها ثلاثة أحرف، ثم زِيْدَ عليها الزوائد لإفادة معنى يتطلبه الكلام، ويزيده وضوحًا؛ فإذا كانت زيادة الفعل الثلاثي بالهمزة؛ ليكون على وزن (أَفْعَل)، نحو: أَكْرَم، وأَقْبَل، وأَعْطَى، وأَحْصَى؛ فللغويين والنحويين في صياغة فعلي التعجب واسم التفضيل منه ثلاثة مذاهب:

---

(١) الكهف، الآية: ١٢.

(٢) المجادلة، الآية: ٦.

(٣) الجن، الآية: ٢٨.

(٤) المشكل: ٤١٤.

(٥) انظر: المقتضب: ١٨٠/٤، والأصول: ١٠٢/١، والمقرّب: ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٤/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٤٩/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٠/٢، والتصريح: ٦٧/٢، وشرح الأشموني: ٢٤/٢، ٤٩، وحاشية الصبَّان: ٣٠/٣.

الأول:

جواز صوغهما من فعل ثلاثي مزيد بالهمزة على وزن (أَفْعَلَ) مطلقًا[1]، وهو مذهب سيبويه[2] وأبي إسحاق الزجاج[3] والتبريزي[4]، واختاره ابن مالك[5].

فعلى هذا المذهب يكون (أحصى) في قوله تعالى: ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[6] اسمًا للتفضيل من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة (أحصى) على القياس[7]، كما أن (أولاهم)، و(أعطاهم) في قولهم: هو أَوْلاهم للمعروف، وأَعْطَاهم للدراهم، اسمان للتفضيل من الفعل (أَوْلَى)، و(أَعْطَى) على القياس[8].

الثاني:

منع صوغهما من فعل ثلاثي مزيد بالهمزة على وزن (أَفْعَلَ) مطلقًا، وإِنْ ورد شيء من

---

(١) انظر: الكتاب: ٧٣/١، والكشاف: ٥١٣/١، والمحرر: ٣٧٢/١٠، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والدر المصون: ٤٥٠/٧، والمساعد: ١٦٣/٢، والتصريح: ٦٨/٢، وشرح الأشموني: ٢٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٧٣/١، والكشاف: ٥١٣/١، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والدر المصون: ٤٥٠/٧، والمساعد: ١٦٣/٢، والتصريح: ٦٨/٢، وحاشية الصبان: ٣٠/٣.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ٢٧١/٣، والمحرر: ٣٧٢/١٠، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٩/٧.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٩/٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢، وحاشية الصبّان: ٣٠/٣.

(٦) الكهف، الآية: ١٢.

(٧) انظر: معاني الفرّاء: ١٣٦/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٧١/٣، وإعراب النحّاس: ٤٤٩/٢، وإملاء العكبري: ٩٩/٢، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٨/٧.

(٨) انظر: شرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٥/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والبحر المحيط: ٧٣٧/٢، ١٤٦/٧، والمساعد: ١٦٣/٢.

هذه الأفعال، قد بُنِيَ منه اسم للتفضيل أو فعل للتعجب؛ فهو شاذٌّ عن القياس؛ فيقتصر فيه على السماع، يحفظ ولا يُقاس عليه[1].

وهو مذهب أبي الحسن الأخفش[2] وأبي عثمان المازني[3] وأبي العباس المبرد[4] وأبي بكر السراج[5] وأبي علي الفارسي[6].

واختاره مكيٌّ[7] والزمخشري[8] وابن عطيَّة[9] وأبو البركات الأنباري[10].

---

(١) انظر: المحرر: ٣٧٢/١٠، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ٧٣٧/٢، ١٤٦/٧، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والدر المصون: ٤٤٩/٧، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢، وشرح الأشموني: ٢٤/٢.

(٢) صَرّح بمنع أبي الحسن الأخفش صوغ اسم للتفضيل، وفعل للتعجب من الفعل الثلاثي المزيد على: (أَفْعَلَ) أبو حيّان والمرادي وابن عقيل وخالد الأزهري، بينما نسب الجواز له ابن يعيش والرضيّ، من كل فعل ثلاثي مزيد.

انظر: شرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢٠٧٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢.

(٤) نسب المنع لأبي العباس المبرد: أبو حيّان والمرادي وابن عقيل وخالد الأزهري، ونسب له ابن يعيش والرضي جواز صوغ اسم للتفضيل وفعل للتعجب من الفعل الثلاثي المزيد عامة، سواء أكان مزيدًا بالهمزة أم بغيرها، ويظهر لي أن الجواز الذي نسبه له ابن يعيش والرضي هو المذهب الصحيح لأبي العباس المبرِّد،؛ فقد صرّح بهذا الجواز بقوله: «واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو: ضَرَب، وعَلِمَ، ومَكث، وذلك أنك تقول: دخل زيدٌ، وأدخلته، وخَرَج، وأخرجته؛ فتلحقه الهمزة، إذا جعلته محمولا على: (فَعَل). وكذلك تقول: حَسُنَ زيدٌ، ثم تقول: مَا أَحْسَنَهُ! لأنك تريد: شيءٌ أَحْسَنَه؛ فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم! وأولاه بالمعروف! وإنما هو من: أعْطَى، وأَوْلَى؛ فهذا -وإنْ كان قد خرج إلى الأربعة – فإنما أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة». المقتضب: ١٧٨/٤، وكذلك انظر: شرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢.

(٥) انظر: الأصول: ١٠٢/١، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢.

(٦) انظر: الإيضاح: ١٣٢، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والدر المصون: ٤٥٠/٧، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢.

(٧) انظر: المشكل: ٤١٤.

(٨) انظر: الكشاف: ٥١٣/١، ٥٦٧/٣، والبحر المحيط: ٧٣٧/٢، ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٩/٧.

(٩) انظر: المحرر: ٣٧٢/١٠، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٩/٧.

(١٠) انظر: البيان: ١٠١/٢.

وعلى هذا المذهب يكون (أحْصَى) في قوله تعالى: ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[1] فعلا ماضيًا، على وزن (أَفْعَل)[2].

ويجعلون قولهم: هو أولاهم للمعروف، وأعطاهم للدراهم، ونحوهما، من الشاذِّ الذي بُنِيَ فيه (أَفْعَل) للتفضيل من فعل زائد على ثلاثة أحرف بالهمزة، على وزن (أَفْعَلَ) من الفعل (أَوْلَى)، و(أَعْطَى) على السماع؛ فيحفظ ما ورد عن العرب، ولا يُقاس عليه[3].

الثالث:

مذهب فيه تفصيل؛ فإذا كانت الهمزة في فعل ثلاثي مزيد على وزن (أَفْعَل) داخلة للتعدية، مُنِعَ بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب منه، وإن كانت الهمزة فيه داخلة لغرض غير التعدية جاز بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب منه قياسًا[4]. وهذا مذهب ابن عصفور[5].

فعلى هذا المذهب يجوز أن يكون (أحصى) اسمًا للتفضيل؛ لأن الهمزة فيه ليست للتعدية، كما جاز ذلك قياسًا في الفعل: أَخْطَأَ، وأَصَابَ، وأَنْتَنَ، وأَضْوَأَ، وأَظَلَّ؛ لأن الهمزة في هذه الأفعال ليست للتعدية[6].

وأما بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب من الفعل (أولى) و(أعطى)، كما في قولهم: هو أولاهم للمعروف، وأعطاهم للدراهم؛ فشذوذ عن القياس، فيحفظ ما جاء منه عن العرب،

---

(١) الكهف، الآية: ١٢.

(٢) انظر: الكشاف: ٥٦٧/٣، والمحرر: ٣٧٢/١٠، والبيان: ١٠١/٢، وإملاء العكبري: ٩٩/٢، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٩/٧.

(٣) انظر: الكشاف: ٥٦٧/٣، والمحرر: ٣٧٢/١٠، والبيان: ١٠١/٢، وإملاء العكبري: ٩٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، والبحر المحيط: ٧٣٧/٢، ١٤٦/٧، والدر المصون: ٤٤٩/٧، والتصريح: ٦٨/٢.

(٤) انظر: المقرّب: ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٧/٣، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ٧٣٧/٢، ١٤٦/٧، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والدر المصون: ٤٤٩/٧، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢، وشرح الأشموني: ٢٤/٢، وحاشية الصبَّان: ٣٠/٣.

(٥) انظر: المقرّب: ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٧/٣، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح: ٦٨/٢.

(٦) انظر: المقرّب: ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٧/٣، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، والتصريح: ٦٨/٢، وحاشية الصبَّان: ٣٠/٣.

ولا يقاس عليه؛ لأن الهمزة في الفعل (أولى) و(أعطى) همزة للتعدية[1].

وجعل كثير من النحويين واللغويين ما ورد عن العرب من أمثلة[2]، نحو: ما أَشدَّه! وما أَشْوَقه! وما أَحْوَلَه! وما أَخْصَره[3]! وما أَفْقَرَه! وما أَتْقَاه! وما أَمْلأه! وما أَشْهَاه! وما أَحْيَاه! وما أَقْوَمَه! وما أَغْنَاه! من شواذ التعجب؛ لأنها مبنية من أفعال مزيدة غير مجردة، وهي: اشتدَّ، واشتاق، واحْتَالَ، واخْتُصِرَ، وافْتَقَر، واتَّقَى، وامتلأ، واشتهى، واستحيا، واستقام، واستغنى[4].

وعلَّل من قال بشذوذ هذه الأمثلة الواردة عن العرب، وخروجها عن القياس، بأنَّ أصول الفعل الثلاثية المجردة من هذه الأفعال المزيدة، مهملة غير مستعملة في كلامهم[5]؛ فإذا ثبت استعمال الفعل الثلاثي عند العرب لهذه الأمثلة؛ فهي جارية على القياس، وليست شاذَّة.

ولذلك رَدَّ ابنُ مالك الشذوذ الذي قال به النحويون في قول العرب: ما أَفْقَرَه! وما أَشْهَاه! وما أَحْيَاه! بثبوت استعمال العرب للفعل الثلاثي (فَقِر، وفَقُر)، بمعنى: افْتَقَر، و(شَهَى)، بمعنى: اشْتهى، و(حَيِي)، بمعنى: اسْتَحْيَا[6].

---

(١) انظر: المقرّب: ٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٧/٣، والارتشاف: ٢٠٧٨/٤، والبحر المحيط: ١٤٦/٧، والتصريح: ٦٨/٢، وحاشية الصبَّان: ٣٠/٣.

(٢) أوردت الأمثلة بصيغة التعجب، كما وردت عن العرب في كلامهم؛ لأن ما يجري على فعلي التعجب من أحكام صياغته يجري على اسم التفضيل.

(٣) في قول العرب: (ما أَخْصَرَه!) شذوذان، الأول: بناؤه من فعل مزيد على ثلاثة أحرف، وهو: (اختصر)، والثاني: بناؤه من فعل مبني للمفعول وليس للفاعل وهو: (اخْتُصِر).
انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والتصريح: ٦٩/٢، وشرح الأشموني: ٢٤/٢.

(٤) انظر: شرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، والمقرّب: ٧٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، والارتشاف: ٢٠٧٧/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٣/٢، والتصريح: ٦٩/٢، وشرح الأشموني: ٢٤/٢، وحاشية الصبَّان: ٣١/٣.

(٥) انظر: الكتاب: ٩٩/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، والمساعد: ١٦٣/٢، والتصريح: ٦٩/٢، وحاشية الصبَّان: ٣١/٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢، والمساعد: ١٦٣/٢، والتصريح: ٦٩/٢.

فعلى ذلك لا يكون قولهم: ما أفقره! وما أشهاه! وما أحياه! بني فيه فعل التعجب من فعل مزيد، هو: افْتَقَر، واشْتَهَى، واسْتَحْيَا، بل هي من الفعل الثلاثي المجرد: فَقُرَ، أو فَقِرَ[1]، وشَهِيَ[2]، وحَيِيَ[3].

وأجاز أبو الحسن الأخفش[4] وأبو العباس المبرد[5] بناء اسم للتفضيل وفعل للتعجب من كل فعل ثلاثي مزيد؛ لأنهم يجرون الفعل المزيد مجرى الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد عند بنائه للتفضيل أو التعجب؛ فالأصل في: استفعل، وانفعل، وافتعل، وغيرها من صيغ الفعل المزيد، بعد تجريدها من الزوائد الداخلة عليها، لإفادة معنى، ثلاثة أحرف أصول، هي (فَعَلَ)[6].

وجمهور النحويين على منع بناء اسم للتفضيل أو فعل للتعجب من فعل مزيد على ثلاثة أحرف؛ لأن المعنى الذي لأجله لحقت هذه الزوائد الفعل المجرد سيذهب بتجريد الفعل من الزوائد اللاحقة له عند بنائه على صيغة (أَفْعَل) في التفضيل، وصيغتي (ما أَفْعَلَه) و(أَفْعِلْ به) في التعجب[7].

---

(١) ذكر ابنُ القطّاع أنه يُقال: فَقُرَ الإنسان، وفَقِرَ فَقْرًا؛ فهو فقير، وذكر الخليل والأزهري والجوهري وابن منظور أنه يُقال: افْتَقَر فلانٌ، وأَفقره اللهُ.

انظر: العين، والتهذيب، والصحاح: (فقر)، وأفعال ابن القطّاع: ٤٦١/٢، واللسان: (فقر).

(٢) يُقال: شَهِيَ يَشْهَى، وشَهَا يَشْهُو: إذا اشتهى، وشَهِيتُ الشيءَ أَشْهَاهُ شَهْوةً: إذا رغبت به، وأحببته.

انظر: العين: (شهو)، وأفعال ابن القوطية: ٨٠، والتهذيب: (شهو)، والصحاح، واللسان: (شها).

(٣) يقال: حَيِيَ منه حَيَاءً، واسْتَحْيَا، واسْتَحَى، وحَيِيْتُ من فعل كذا، أَحْيَا حَيَاءً، أي: اسْتَحْيَيْتُ.

انظر: التهذيب: (حي)، والصحاح، واللسان: (حيا).

(٤) انظر: شرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٤/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ١٧٨/٤، وشرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤.

(٦) انظر: شرح ابن يعيش: ٩٢/٦، ١٤٤/٧، والتصريح: ٦٩/٢.

(٧) انظر: شرح ابن يعيش: ١٤٥/٧، والتصريح: ٦٩/٢.

(جمع التكسير)

- **جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الذي على (فَعْل) للقلَّة على (أَفْعَال) على غير قياس:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[1]: **«ورُوي عن عاصم**[2] **أنه قَرَأَ: (بآلُف من الملائكة)**[3] **-بضم اللام-**[4] **جعله جمع (أَلْف)، جمع (فَعْلا) على (أَفْعُل)، كـ (فَلْس) و(أَفْلُس)، وتصديق هذه القراءة قوله تعالى:** ﴿ بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ ﴾[5]**؛ فـ (آلُف) جمع (أَلْف) لما دون العشرة، وهي واقعة على خمسة آلاف المذكورة في آل عمران»**[6].

المناقشة:

القياس في تكسير (أَلْف) للقلة، أن يجمع على (أَفْعُل)؛ فيقال في جمعه: آلُف؛ لأن مفرده اسم ثلاثي صحيح العين على (فَعْل)؛ فيجمع في القلة على (أَفْعُل): آلُف، وفي الكثرة على (فُعُول): أُلُوف[7].

وفي جمع (أَلْف) للقلة (آلاف) على (أَفْعَال) خروج عن القياس الذي يجري في تكسير الاسم الثلاثي الصحيح العين على (فَعْل)[8].

---

(١) الأنفال، الآية: ٩.

(٢) سبقت ترجمة عاصم الجحدري. انظر: البحث: ٢١٣، الحاشية رقم: ٢ .

(٣) الأنفال، الآية: ٩.

(٤) قرأ الجمهور والسبعة: (بأَلْف) -بفتح الهمزة وسكون اللام على التوحيد-، وقرأ عاصم الجحدري: (بآلُف) -بفتح الهمزة وضم اللام على الجمع-.

انظر: إعراب النحاس: ١٧٨/٢، والمحرر: ١٩/٨، والبيان: ٣٨٤/١، وإملاء العكبري: ٤/٢، والجامع: ٢٣٦/٧، والبحر المحيط: ٢٧٩/٥، والدر المصون: ٥٦٦/٥.

(٥) آل عمران، الآية: ١٢٥.

(٦) المشكل: ٢٩٧.

(٧) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (ألف).

(٨) انظر: الكتاب: ٥٦٨/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ٤٣٦/٢، والتكملة: ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٢/٢، وشرح ابن يعيش: ١٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩١/٢، والارتشاف: ٤١٣/١، والمساعد: ٤٠٣/٣، والتصريح: ٥٢٥/٢، والهمع: ٣٠٩/٣.

وذهب الفرَّاء[1] إلى أن مجيء (أَفْعَال) جمعًا مكسرًا للقلة لاسم ثلاثي صحيح العين على (فَعْل) قياس فيما كانت فاؤه همزة أو واوًا، كما في: أَلْف، وأَنْف، و وَهْم، و وَقْت، و وَقْف؛ فيقال في جمعها: آلاف، وآناف، وأوهام، وأوقات، وأوقاف، استثقالا لـ (أفعل) فيما كانت فاؤه همزة أو واوًا؛ لأن الضمة في هذا البناء تقع بعد واو، أو بعد همزتين مجتمعتين[2].

ويظهر من عبارة أبي حيَّان[3] وابن عقيل[4] ذهابهما إلى جواز القياس لهذا الجمع على (أَفْعال)؛ لكثرة الأمثلة الواردة عن العرب مكسرة للقلة على (أَفْعال) ومفردها اسم ثلاثي صحيح العين على (فَعْل)، وذلك نحو: أَزْناد، وأَفْراخ، وأَسْماع، وأَجْفان، وأَلْحان، وأَلْحاظ، وأَنْجاد، وأَفْراد، وأَلْفاظ، وأَشْكال، جمع لـ: زَنْد، وفَرْخ، وسَمْع، وجَفْن، ولَحْن، ولَحْظ، ونَجْد، وفَرْد، ولَفْظ، وشَكْل[5].

والذي عليه أكثر النحويين أن جمع الاسم الثلاثي على (فَعْل) صحيح العين على (أَفْعال) مع كثرة وروده، خروج عن القياس، والأصل فيه أن يحفظ ما جاء منه، ويقتصر فيه على المسموع من العرب[6].

ويظهر أن القول بالقياس في هذا الجمع مُرَجَّح؛ لكثرة ما ورد في جمع (فَعْل) صحيح العين على (أَفْعال).

• جمع الاسم الثلاثي المعتل العين الذي على (فَعْل) للقلة على (أَفْعَال):

(١) نُسِب هذا الرأي للفرّاء في: الارتشاف: ٤١٣/١، وتوضيح المقاصد: ١٣٨١/٣، والمساعد: ٤٠٣/٣، والهمع: ٣١٠/٣، وشرح الأشموني: ٤٣١/٢.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ١٦/٥، والهمع: ٣١٠/٣.

(٣) انظر: الارتشاف: ٤١٣/١.

(٤) انظر: المساعد: ٤٠٣/٣.

(٥) انظر: شرح ابن يعيش: ١٦/٥، والارتشاف: ٤١٣/١، والمساعد: ٤٠٣/٣، والتصريح: ٥٢٦/٢، والهمع: ٣١٠/٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٥٦٨/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ٤٣٦/٢، والتكملة: ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٢/٢، وشرح ابن يعيش: ١٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩١/٢، والارتشاف: ٤١٣/١، وتوضيح المقاصد: ١٣٨١/٣، والمساعد: ٤٠٣/٣، والتصريح: ٥٢٥/٢، والهمع: ٣١٠/٣، وشرح الأشموني: ٤٣١/٢.

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا ﴾[1]: **«هو جمع (زَوْج)، وكان حقُّه أن يجمع على (أَفْعُل)، إلا أنَّ الواو يُستثقل فيها الضمة؛ فَرُدَّ إلى جمع (فَعَل)، كما رُدَّ (فَعَل) إلى جمع (أَفْعُل)، في قولهم: زَمَن وأَزْمُن»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾[3]: **«و(أفْوَاج) جمع (فَوْج)، وقياسه (أَفْوُج)؛ إلا أنَّ الضمة تُستثقل في الواو؛ فشبهوا (فَعْلا) بـ (فِعْل)؛ فجمعوه جمعه»**[4].

المناقشة:

أَزْوَاج، وأَفْوَاج: اسمان مجموعان جمع تكسير للقلة على (أَفْعال)، مفردهما اسم ثلاثي معتل العين بالواو على وزن (فَعْل)، هما: زَوْج[5]، وفَوْج[6].

والقياس في تكسير هذا الضرب من الأسماء الثلاثية التي على (فَعْل) للقلة، أن تجمع على (أَفْعُل) إذا كان الاسم الثلاثي صحيح العين، أو مضعفها، أو معتل اللام؛ فتقول في: كَلْب وكَعْب: أَكْلُب وأَكْعُب، وفي: صَكٌّ وضَبٌّ: أَصْكُك وأَضْبُب، وفي: دَلْو وظَبْي: أَدْلٍ وأَظْبٍ[7].

---

(١) الزخرف، الآية: ١٢.

(٢) المشكل: ٦٠٢.

(٣) النصر، الآية: ٢.

(٤) المشكل: ٨٠٩.

(٥) الزوج: خلاف الفرد، يقال: زوج أو فرد، وزوج المرأة: بعلها، وزوج الرجل: امرأته، ويقال أيضًا: زوجته، ويطلق الزوج على كل واحد من القرينين من الذكر والأنثى في الحيوانات المتزاوجة، وعلى كل مقترنين في غيره، كالخف والنعل.
انظر: العين: (زوج)، ومعاني الزجّاج: ٢٠٢/١، وإعراب النحاس: ٢٠٢/١، ١٠٠/٤، والتهذيب: (زاج)، والصحاح، والمفردات، واللسان: (زوج)، والدر المصون: ٢١٩/١.

(٦) الفوج: الجماعة أو القطيع من الناس، وقيّده الراغب الأصفهاني بإطلاقه على الجماعة المارّة المسرعة، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه.
انظر: العين: (فوج)، ومعاني الأخفش: ٥٨٧/٢، وإعراب النحّاس: ٣٠٣/٥، والتهذيب: (زاج)، والصحاح، والمفردات، واللسان: (فوج)، والدر المصون: ١٤٠/١١.

(٧) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والمقتضب: ١٩٣/٢، والأصول: ٤٣٢/٢، وإعراب النحّاس: ١٠٠/٤، ٣٠٣/٥، وشرح ابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، والارتشاف: ٤٠٩/١.

وإذا أريد به الكثرة جُمِعَ على (فِعَال) و(فُعُول)؛ فتقول: كَلْب وكِلاب، وفَلْس وفُلُوس، وقد يجتمع الوزنان للكثرة في اسم واحد، كما في: فَرْخ، وكَعْب، تقول فيهما: فِراخ وفُرُوْخ، وكِعَاب وكُعُوْب[1].

وإذا كان الاسم الثلاثي معتل العين بالواو أو الياء، جُمِع في القلة على (أَفْعَال)؛ فتقول في تكسير: ثَوْب، وسَوْط، وزَوْج، وفَوْج، وبَيْت، وشَيْخ: أَثْواب، وأَسْواط، وأَزْواج، وأَفْواج، وأَبْيات، وأَشْياخ.

وعلة منع جمع الاسم الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء للقلة على (أَفْعُل) كراهية الضمة على الواو والياء؛ إذ هي مستثقلة عليهما، وإن كان ما قبلهما ساكنًا؛ لذا عدلوا عن جمعه في القلة على (أَفْعُل) إلى جمعه على (أَفْعَال)[2].

ومع منع جمع الاسم الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء للقلة على (أَفْعُل)، إلا أنَّ هناك ما جمع من الأسماء المعتلة العين على هذا الوزن؛ فقالوا في قَوْس، وثَوْب، وعَيْن: أَقْوُس، وأَثْوُب، وأَعْيُن، ومجيء هذه الأسماء مكسرة للقلة على القياس المعدول عنه، فيه تنبيه على الأصل الذي خرجت عنه، وهذا المجيء قليل أو شاذ[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ٤٣٤/٢، وشرح ابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، والارتشاف: ٤٣٠/١، ٤٣٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٨٦/٣، والمقتضب: ١٩٨/٢، والأصول: ٤٣٣/٢، ٤٣٧، وإعراب النحّاس: ١٠٠/٤، ٣٠٣/٥، والبيان: ٢٦٣/٢، وشرح ابن يعيش: ٣٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، والارتشاف: ٤٠٩/١، والدر المصون: ١٤٠/١١.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٨٧/٣، والمقتضب: ١٩٩/٢، والأصول: ٤٣٣/٢، وشرح ابن يعيش: ٣٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩١/٢، والارتشاف: ٤٠٩/١.

- **جمع الاسم الثلاثي الذي على (فَعْل) للكثرة على (فِعَال) و(فُعُول) و(فُعُل) و(فُعْل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[1]: **«و(رِهَان) جمع: رَهْن، مثل: بَغْل وبِغَال. ومَنْ قَرَأَ: (فَرُهُنٌ)، فهو جمع (رِهَان)، مثل: كِتَاب وكُتُب، ومَنْ أسكن الهاء، فعلى الاستخفاف. وقد قيل: إن (رُهُنًا) جمع: رَهْن، مثل: سَقْف وسُقُف»**[2].

المناقشة:

رَهْن: اسم ثلاثي صحيح، على وزن (فَعْل)، يجمع للكثرة قياسًا على وزن (فِعَال)؛ فيقال في جمعه: رِهَان[3]، مثل: نَعْل، وبَغْل، وحَبْل، وكَبْش، تجمع على: (فِعَال)؛ فيقال فيها: نِعَال، وبِغَال، وحِبَال، وكِبَاش[4].

وعلى هذا خرَّج اللغويون والنحويون[5] قراءة الجمهور[6] لقوله تعالى:

---

(١) البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٢) المشكل: ١٢٣.

(٣) انظر: العين: (رهن)، ومعاني الأخفش: ٢٠٦/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٧/١، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، والتهذيب، والصحاح، والمفردات: (رهن)، والمحرر: ٣٧٧/٢، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١، والجامع: ٢٦٣/٣، واللسان: (رهن)، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٨٠/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ٤٣٣/٢، والتكملة: ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤١/٢، وشرح ابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، والارتشاف: ٤٣٠/١، والمساعد: ٤٢٨/٣.

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٢٠٦/١، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٤، وحجة أبي علي: ٤٤٧/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والكشف: ٣٢٢/١، والمحرر: ٣٧٧/٢، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٨٠/٢.

(٦) قرأ نافعٌ وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي والجمهور: (فَرِهان) -بكسر الراء، وفتح الهاء، وألف بعدها-. وقرأ أبو عمرو وابنُ كثير: (فَرُهُن) -بضم الراء والهاء، من غير ألف بعدها-، وروي عنهما تخفيف الهاء.

وردت القراءة منسوبة في: معاني الفراء: ١٨٨/١، ومعاني الأخفش: ٢٠٦/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٦/١، والسبعة: ١٩٤، وإعراب النحّاس: ٣٤٨/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، والتهذيب: (رهن)، وحجة أبي علي: ٤٢٢/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والتبصرة: ٤٥١، والكشف: ٣٢٢/١، والتيسير: ٨٥، والإقناع: ٦١٦/٢، والمحرر: ٣٧٥/٢، والجامع: ٢٦٣/٣، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٧٨/٢.

﴿ فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[1].

كما يجمع الاسم الثلاثي الصحيح على وزن (فَعْل) قياسا على وزن (فُعُول)؛ فيقال في جمعه: رُهُون[2]، مثل: بَطْن، وقَلْب، ونَسْر، وقَبْر، تجمع على (فُعُول)؛ فيقال فيها: بُطُون، وقُلُوب، ونُسُور، وقُبُور[3].

وقد كثر هذان الوزنان في جمع (فَعْل) الصحيح العين واللام، وربما تعاقب الجمع بهذين الوزنين على اسم واحد، كما في: كَعْب، وفَرْخ، وبَحْر، وفَحْل، ورَهْن، يقال في جمعها: كِعَاب، وكُعُوب، وفِرَاخ وفُرُوخ، وبِحَار وبُحُور، وفِحَال وفُحُول، ورِهَان ورُهُون[4].

وقد جُمِع (رَهْن) على (رُهُن) على وزن (فُعُل)، وللغويين والنحويين في هذا الجمع قولان:

القول الأول:

أن (رُهُنًا) على وزن (فُعُل) جمع الجمع، وليس جمعًا للمفرد (رَهْن)؛ فـ (رَهْن) يجمع قياسًا على (فِعَال)؛ فيقال فيه: (رِهَان)، ثم يجمع (رِهَان) على (رُهُن) على وزن (فُعُل)، مثل: كِتَاب وكُتُب، وحِمَار وحُمُر، وثِمَار وثُمُر[5].

وقال بهذا القول الكسائيُّ[6] والفرَّاء[1] والأخفش[2].

ووردت غير منسوبة في: حجة ابن خالويه: ١٠٤، والمفردات: (رهن)، والكشاف: ٥١٥/١، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١.

(١) البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٢) انظر: العين، والتهذيب، واللسان: (رهن).

(٣) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ٤٣٤/٢، والتكملة: ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤١/٢، وشرح ابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، والارتشاف: ٤٣٥/١، والمساعد: ٤٣٣/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والأصول: ٤٣٣/٢، والتكملة: ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤١/٢، وشرح ابن يعيش: ١٥/٥، والارتشاف: ٤٣٥/١.

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ١٨٨/١، ومعاني الأخفش: ٢٠٦/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٧/١، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، والتهذيب: (رهن)، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٤، وحجة أبي علي: ٤٤٨/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والصحاح: (رهن)، والمحرر: ٣٧٨/٢، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١، والجامع: ٢٦٣/٣، واللسان: (رهن)، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٧٨/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٨٠/٢.

القول الثاني:

أن (رُهُنًا) على وزن (فُعُل) جمع لـ (رَهْن)، مثل: سَقْف وسُقُف، وفَرْش وفُرُش[٣]، وهو محفوظ فيه غير مقيس؛ لأن جمع الاسم الثلاثي على وزن (فَعْل) على (فُعُل) قليل غير كثير[٤].

وعلى القولين خرَّج اللغويون والنحويون قراءة أبي عمرو وابن كثير[٥] لقوله تعالى: ﴿ فَرُهُنٌ مَقْبُوْضَةٌ ﴾[٦] -بضم الراء والهاء-.

ثم خُفِّفَت الضمة في (رُهُن) فقيل فيه: (رُهْن) بإسكان الهاء، وعلى هذا خُرِّجت قراءة من قرأ بإسكان الهاء بعد راء مضمومة[٧].

وتخفيف الضمة بإسكانها لغة للعرب في الاسم الثلاثي الصحيح العين، وهي مكسورة أو مضمومة؛ فقالوا في: كَتِف، وفَخِذ، وعَضُد، وكُتُب: كَتْف، وفَخْذ، وعَضْد، وكُتْب[٨].

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ١٨٨/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٧/١، والتهذيب: (رهن)، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والمحرر: ٣٧٨/٢، والجامع: ٢٦٣/٣، واللسان: (رهن)، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٨٠/٢.

(٢) انظر: معاني الأخفش: ٢٠٦/١، والصحاح: (رهن)، والجامع: ٢٦٣/٣، واللسان: (رهن).

(٣) انظر: العين: (رهن)، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، والتهذيب: (رهن)، وحجة أبي علي: ٤٤٧/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والصحاح: (رهن)، والكشف: ٣٢٢/١، والمفردات: (رهن)، والكشاف: ٥١٥/١، والمحرر: ٣٧٨/٢، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١، والجامع: ٢٦٣/٣، واللسان: (رهن)، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٧٨/٢.

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٢٠٦/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٧/١، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، والكشف: ٣٢٢/١، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والصحاح: (رهن)، والجامع: ٢٦٣/٣، واللسان: (رهن)، والارتشاف: ٤٢٤/١، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٧٨/٢، والمساعد: ٤١٧/٣.

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ١٨٨/١، ومعاني الأخفش: ٢٠٦/١، ومعاني الزجّاج: ٣٦٧/١، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٤، وحجة أبي علي: ٤٤٧/٢، وحجة ابن زنجلة: ١٥٢، والكشف: ٣٢٢/١، والكشاف: ٥١٥/١، والمحرر: ٣٧٨/٢، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١، والجامع: ٢٦٣/٣، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٧٨/٢.

(٦) البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٧) انظر: إعراب النحّاس: ٣٤٩/١، وحجة أبي علي: ٤٤٧/٢، والمحرر: ٣٧٨/٢، والبيان: ١٨٤/١، وإملاء العكبري: ١٢١/١، والجامع: ٢٦٣/٣، والبحر المحيط: ٧٤٣/٢، والدر المصون: ٦٨٠/٢.

(٨) انظر: الكتاب: ١١٣/٤، وأدب الكاتب: ٥٣٧، والكامل: ١٠٩٤/٣، والمقتضب: ١١٧/١، ٢٦٠، والأصول: ١٥٨/٣، وشرح الثمانيني: ٢١٦، والمخصص: ٢٢٠/١٤، وتهذيب التبريزي: ٢٢٤، ٤١١، والتتمة: ١٨٤.

ومنهم من جعل (رُهْنًا) على وزن (فُعْل) -بتسكين الهاء- جمعًا لـ (رَهْن)، وليس مخففًا من (رُهُن)[1]. وجمع الاسم الثلاثي الصحيح على (فَعْل) على وزن (فُعْل)، كما في: رَهْن ورُهُن، وإن كان صحيحًا إلا أنه قليل في الأسماء كثير في الصفات[2]، وقد جاء شيء منه في كلام العرب؛ فقالوا: رجلٌ ثَطٌّ[3]، وقومٌ ثُطٌّ، وسهمٌ حَشْرٌ[4]، وسهامٌ حُشْرٌ، وفرسٌ وَرْدٌ[5] وجَوْنٌ[6]، وخيلٌ وُرْدٌ وجُوْنٌ.

وإلى هذا ذهب سيبويه[7] والمبرد[8] وابن السراج[9].

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٢٠٦/١، ومعاني الزَّجّاج: ٣٦٧/١، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، وحجة أبي علي: ٤٤٨/٢، والجامع: ٢٦٣/٣، والدر المصون: ٦٧٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٢٧/٣، ومعاني الأخفش: ٢٠٦/١، والمقتضب: ٢٠٢/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٦٧/١، والأصول: ١٣/٣، وإعراب النحّاس: ٣٤٩/١، والتكملة: ٤٦٩، وحجة أبي علي: ٤٤٨/٢، والصحاح: (حشر)، (ورد)، وشرح ابن يعيش: ٢٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ١١٧/٢، والجامع: ٢٦٣/٣، والدر المصون: ٦٧٨/٢.

(٣) رجلٌ ثَطٌّ: ثقيل البطن بطيء، وقيل: هو الرجل القليل شعر اللحية والعارضين، أو القليل شعر الحاجبين.
انظر: التهذيب: (ثط)، والصحاح، واللسان: (ثطط).

(٤) هو السهم الدقيق، الذي تستوي فيه قُذَذُ الريش.
انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (حشر).

(٥) ورد: لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة، ويطلق على اللون ما بين الكُميت والأشقر.
انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (ورد).

(٦) جون: لون أبيض، وقيل: أسود، وهو من الأضداد، وقيل: هو اللون الأسود المشرب حمرة، وقيل: هو الأحمر الخالص.
انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (جون).

(٧) انظر: الكتاب: ٥٧٧/٣، ٦٢٧.

(٨) انظر: المقتضب: ٢٠٢/٢.

(٩) انظر: الأصول: ٤٣١/٢.

• جمع الاسم الثلاثي المضاعف اللام الذي على (فَعَل) على (أَفْعَال) للقلَّة والكثرة:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾[1]: «و(أَفْنَان) جمع: فَنَن، على قول مَنْ جَعَلَ (أَفْنَاناَ) بمعنى: أَغْصَان. ومَنْ جَعَلَها بمعنى: أجناس وألوان، كان الواحد منها (فَنًّا)، وكان حقه أن يجمع على (فُنُون)» [2].

المناقشة:

الاسم الثلاثي الذي على (فَعَل) يجمع للقلَّة قياسًا على (أَفْعَال)، يستوي في جمعه على هذا البناء ما كان منه صحيحًا نحو: قَلَم، وجَمَل، وعَلَم، وجَبَل، إذ يقال في جمعها: أَقْلام، وأَجْمال، وأَعْلام، وأَجْبال[3].

أو معتل العين نحو: قَاع، ومَال، وعَام، وحَال، وبَاب، وتَاج، إذ يقال في جمعها: أَقْوَاع، وأَمْوَال، وأَعْوَام، وأَحْوَال، وأَبْوَاب، وأَتْوَاج[4].

أو معتل اللام نحو: قَفَا، وصَفَا، وحَشَا[5]، ورَحَى، إذ يقال في جمعها: أَقْفَاء، وأَصْفَاء، وأَحْشَاء، وأَرْحَاء[6].

أو مضاعف اللام نحو: مَدَد، وسَبَب، وطَلَل، وعَدَد، وفَنَن، إذ يقال في جمعها: أَمْدَاد، وأَسْبَاب، وأَطْلال، وأَعْدَاد، وأَفْنَان[1].

---

(١) الرحمن، الآية: ٤٨.

(٢) المشكل: ٦٥٧.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٧٠/٣، والمقتضب: ١٩٩/٢، والأصول: ٤٣٦/٢، والتكملة: ٤١٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٢، والمساعد: ٤٠٢/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٥٩٠/٣، والمقتضب: ٢٠٤/٢، والأصول: ٤٣٦/٢، والتكملة: ٤١٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ٣٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٢.

(٥) الحشا: ما دون الحجاب مما حواه البطن من الأعضاء، والحشا في المكان، يقصد به الناحية.
انظر: العين: (حشو)، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (حشا).

(٦) انظر: الكتاب: ٥٧٢/٣، والأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢.

ولم يجاوز العرب في الاسم الثلاثي المضاعف اللام على (فَعَل) تكسيره على (أَفْعَال) إلى بناء غيره في قليل العدد وكثيره[٢].

وجاء (أَفْنَان) جمعًا مُكَسَّرًا على بناء من أبنية القلَّة (أَفْعَال) -وإن أريد به الكثرة-، وللغويين والنحويين في مفرده قولان:

القول الأول:

أنَّ مفرده (فَنَن) على وزن (فَعَل) -مضاعف اللام-، ويراد به الأغصان[٣]. وجمعه على (أَفْنَان) على وزن (أَفْعَال) جارٍ على القياس في تكسير الاسم الثلاثي المضاعف اللام على (فَعَل).

القول الثاني:

أنَّ مفرده (فَنّ) على وزن (فَعْل) مضاعف اللام، ويراد به: الألوان، والأجناس، والأنواع، والأشكال[٤].

وفي جمع (فَنّ) على (أَفْنَان) على وزن (أَفْعَال) خروجٌ عن القياس في تكسير الاسم الثلاثي على وزن (فَعْل) -مضاعف اللام-؛ إذ القياس في هذا الضرب من الأسماء الثلاثية أن تُكَسَّر للقلَّة على (أَفْعُل)، نحو: ضَبٍّ، وصَكٍّ، جُمِعَا على: أَضُبٍّ، وأَصُكٍّ[٥].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٧٢/٣، والأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٥، وشرح ابن يعيش: ١٨/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٧/٢، والمساعد: ٤٠٢/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٧٢/٣، والأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٥، وشرح ابن يعيش: ١٨/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٧/٢، والمساعد: ٤٠٢/٣.

(٣) انظر: العين: (فن)، ومعاني الأخفش: ٥٣٠/٢، ومعاني الزجّاج: ١٠٢/٥، وإعراب النحّاس: ٣١٤/٤، والتهذيب: (فن)، والصحاح: (فنن)، والمقاييس: (فن)، والمفردات: (فنن)، والكشاف: ١٧/٦، وأمالي ابن الشجري: ٧٦/٢، ٥٦٢، والمحرر: ٣٤٣/١٥، وإملاء العكبري: ٢٥٢/٢، واللسان: (فنن)، والبحر المحيط: ٥٢/١٠، والدر المصون: ١٧٨/١٠.

(٤) انظر: العين: (فن)، ومعاني الزجّاج: ١٠٢/٥، وإعراب النحاس: ٣١٤/٤، والتهذيب: (فن)، والمفردات: (فنن)، والكشاف: ١٧/٦، والمحرر: ٣٤٣/١٥، واللسان: (فنن)، والبحر المحيط: ٥٢/١٠، والدر المصون: ١٧٩/١٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والمقتضب: ١٩٣/٢، والأصول: ٤٣٢/٢، وشرح ابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، والارتشاف: ٤٠٩/١.

وتكسيرها للقلَّة على (أَفْعَال) شذوذ، يحفظ ما جاء منها على هذا الوزن، ولا يُقاس عليه عند جمهور النحويين[١]، وأجاز بعضهم القياس عليه[٢]، وممَّا ورد من ذلك: فَرْخ وأَفْرَاخ، وزَنْد وأَزْنَاد، وأَلْف وآلاف[٣].

والقياس في جمع (فَنّ) أن يُكَسَّرَ على (فُنُون) على وزن (فُعُول)، استُغْنِيَ بجمعه الكثير عن القليل[٤]، كما استُغْنِيَ بجمع (فَنَن) على (أَفْنَان) على وزن (أَفْعَال) للقلَّة عن جمعه الكثير.

وقد رجح الزجَّاج[٥] والنحَّاس[٦] وابن الشجريِّ[٧] القول الأول؛ لأن جمع (فَنَن) على (أَفْنَان) على وزن (أَفْعَال)، قياس مطَّرد في تكسير الاسم الثلاثي المضاعف اللام على (فَعَل)، في أدنى العدد وكثيره[٨].

---

(١) انظر: البحث: ٢٧٩، الحاشية رقم: ٨ .

(٢) انظر: البحث: ٢٨٠، الحاشية رقم: ١، ٢، ٣، ٤ .

(٣) انظر: البحث: ٢٨٠، الحاشية رقم: ٥ .

(٤) انظر: العين: (فن)، وإعراب النحّاس: ٣١٤/٤، والتهذيب: (فن)، والصحاح، والمفردات: (فنن)، وأمالي ابن الشجري: ٧٦/٢، واللسان: (فنن)، والدر المصون: ١٧٩/١٠.

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ١٠٢/٥.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٣١٤/٤.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧٦/٢.

(٨) انظر: إعراب النحّاس: ٣١٤/٤، وأمالي ابن الشجري: ٧٦/٢، والدر المصون: ١٧٩/١٠.

- **جمع الاسم والوصف الثلاثي الذي على (فِعْل) على (أَفْعَال) للقلة:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا ﴾[1]: **«ف (أَنْكَاث) جمع: نِكْث»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾[3]: **«هو جمع (كِمٍّ)، ومَنْ قال: (أَكِمَّة) جعله جمع: كِمَامٍ»**[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾[5]: **«و(الأَتْرَاب) جمع: تِرْب»**[6].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَجَنَّـٰتٍ أَلْفَافًا ﴾[7]: **«(أَلْفَافاً) جمع: لِفٍّ، يقال: نبات لِفٌّ، ولفيف، إذا كان مجتمعًا. وقيل: هو جمع الجمع، كأن الواحد: لَفَّاء، وأَلَفّ، مثل: حَمْرَاء، وأَحْمُر، ثم تجمع (لَفَّاء) على (لُفٍّ)، كما تقول: حَمْرَاء وحُمْر، ثم تجمع (لُفٌّ) على (أَلْفَاف)، كما تقول: قُفْل وأَقْفَال»**[8].

المناقشة:

جاءت (أَنْكَاث)، و(أَتْرَاب)، و(أَكْمَام)، و(أَلْفَاف)، جموع تكسير قياسية للقلة على وزن (أَفْعَال)، واحدها: نِكْث، وتِرْب، وكِمّ، ولِفّ، على وزن (فِعْل)؛ فالاسم والوصف الثلاثي على

---

(١) النحل، الآية: ٩٢.

(٢) المشكل: ٤٠٠.

(٣) فصلت، الآية: ٤٧.

(٤) المشكل: ٥٩٦.

(٥) الواقعة، الآية: ٣٧.

(٦) المشكل: ٦٦٣.

(٧) النبأ، الآية: ١٦.

(٨) المشكل: ٧٤٥.

هذا الوزن يُكَسَّر للقلة قياسًا على (أَفْعَال)، ويستوي في التكسير على هذا الوزن ما كان منهما صحيحًا، أو معتل العين، أو معتل اللام[1].

فالصحيح نحو: حِمْل، وعِذْق، وعِدْل، وجِذْع، وعِرْق، وخِدْن، ونِقْض، وجِلْف، إذ يقال في جمعها: أَحْمَال، وأَعْذَاق، وأَعْدَال، وأَجْذَاع، وأَعْرَاق، وأَخْدَان، وأَنْقَاض، وأَجْلاف.

والمعتل العين نحو: فِيْل، وجِيْد، ومِيْل، ودِيْن، وحِيْن، إذ يقال في جمعها: أَفْيَال، وأَجْيَاد، وأَمْيَال، وأَدْيَان، وأَحْيَان.

والمعتل اللام نحو: نِحْي[2]، ونِسْي[3]، ونِضْو[4]، إذ يقال في جمعها: أَنْحَاء، وأَنْسَاء وأَنْضَاء.

وقد يجمع ما كان على وزن (فِعْل) للقلَّة على (أَفْعُل)، وهو محفوظ فيه غير مقيس؛ فقد قالوا في جمع: ضِرْس، وذِئْب، وجِرْو، ورِجْل، وجِلْف: أَضْرُس، وأَذْؤُب، وأَجْرٍ، وأَرْجُل، وأَجْلُف[5].

ويُكَسَّر للكثرة على (فُعُول) و(فِعَال)، وتكسيره على (فُعُول) أكثر من (فِعَال)؛ فقالوا في جمع : حِمْل، وعِرْق، وعِذْق، وجِذْع، وفِيْل، وجِيْد: حُمُول، وعُرُوق، وعُذُوق، وجُذُوع، وفُيُول، وجُيُود[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٧٤/٣، ٦٢٩، والمقتضب: ١٩٦/٢، والأصول: ٤٣٧/٢، ١٤/٣، والتكملة: ٤١٨، ٤٧١، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، ٢٥، وشرح الشافية للرضي: ١١٨/٢، ١٩٣، والارتشاف: ٤١٢/١، والتصريح: ٥٢٤/٢، والهمع: ٣٠٩/٣.

(٢) النِّحْي: زِقٌّ يوضع فيه السمن، والنِّحْي للسمن خاصة، ويجمع على: أَنْحَاء.
انظر: التهذيب، والصحاح، والمقاييس، واللسان: (نحا).

(٣) النِّسْي: يطلق على إغفال الشيء وتركه لحقارته؛ فالنِّسْي ما سقط في منازل المرتحلين من رُذال متاعهم، وما تلقيه المرأة من خرق اعتلالها، ويجمع على (أَنْسَاء).
انظر: التهذيب: (نسى)، والصحاح: (نسا)، والمقاييس: (نسى)، واللسان: (نسا).

(٤) النِّضْو: البعير المهزول، والناقة: نِضْوَة، وقيل: هو المهزول من جميع الدواب، ويجمع على: أَنْضَاء.
انظر: الصحاح، والمقاييس، واللسان: (نضا).

(٥) انظر: الكتاب: ٥٧٥/٣، والمقتضب: ١٩٧/٢، والأصول: ١٤/٣، والتكملة: ٤١٩، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٣/٢، والارتشاف: ٤١٠/١، والمساعد: ٣٩٩/٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٥٧٥/٣، والمقتضب: ١٩٧/٢، والأصول: ٤٣٤/٢، والتكملة: ٤١٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٦/٢، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٣/٢، والارتشاف: ٤١٠/١، والمساعد: ٣٩٩/٣.

وجاء (فِعْل) مُكَسَّرا للكثرة على (فِعَال)، نحو: بِئْر، وذِئْب، قالوا في جمعها: بِئَار، وذِئَاب[1].

وللغويين والنحويين في مفرد (أَكْمَام) أقوال:

القول الأول:

أنَّ مفرد (أَكْمَام): كِمٌّ -بكسر الكاف- على وزن (فِعْل) [2] -كما سبق ذكره-. وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش[3] والجوهريُّ[4] وأحمد بن فارس[5] والراغب الأصفهانيُّ[6] والزمخشريُّ[7].

القول الثاني:

أنَّ مفرد (أَكْمَام): كُمٌّ -بضم الكاف-، على وزن (فُعْل)[8]. وإلى هذا ذهب الليث[9] والمبرِّد[10] وأبو جعفر النحَّاس[11] وابن منظور[12].

القول الثالث:

أنَّ مفرد (أَكْمَام): كمٌّ، وفيه لغتان: كسر الكاف وضمُّها، إذا قصد به وعاء الطلع وغطاؤه، ولا خلاف بين اللغويين في كُمِّ القميص أنه بالضم لا غير[1].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٧٥/٣، والمقتضب: ١٩٧/٢، والأصول: ٤٣٤/٢، والتكملة: ٤١٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٦/٢، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٣/٢، والارتشاف: ٤٣٥/١.

(٢) انظر: معاني الأخفش: ٥٣٠/٢، والصحاح: (كمم)، والمفردات: (كم)، والكشاف: ٣٨٧/٥، والبحر المحيط: ٢٨٢/٩، والدر المصون: ٥٣٤/٩، ١٥٨/١٠.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ٥٣٠/٢.

(٤) انظر: الصحاح، واللسان: (كمم).

(٥) انظر: المقاييس: (كم).

(٦) انظر: المفردات: (كم).

(٧) انظر: أساس البلاغة: (كمم)، والكشاف: ٣٨٧/٥، والبحر المحيط: ٢٨٢/٩، والدر المصون: ٥٣٤/٩.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٦٦/٤، ٣٠٤، والتهذيب: (كم)، واللسان: (كمم)، والدر المصون: ٥٣٤/٩.

(٩) نقله عن الليث أبو منصور الأزهري. انظر: التهذيب: (كم).

(١٠) نقله عن المبرِّد أبو جعفر النحاس. انظر: إعراب النحاس: ٦٦/٤.

(١١) انظر: إعراب النحاس: ٦٦/٤، ٣٠٤.

(١٢) انظر: اللسان: (كمم).

وللغويين والنحويين في مفرد (أَلْفَاف) أقوال:

القول الأول:

أنَّ (أَلْفَافا) جمع تكسير على وزن (أَفْعَال)، ومفرده (لِفّ) -بكسر اللام- على وزن (فِعْل) كما سبق ذكره. وهذا ما ذهب إليه جمهور اللغويين والنحويين[٢]. وهو أرجح الأقوال وأقيسها.

القول الثاني:

أنَّ (أَلْفَافًا) جمع تكسير على وزن (أَفْعَال)، ومفرده (لَفّ) -بفتح اللام-، على وزن (فَعْل)[٣]. ذهب إلى هذا القول الخليل بن أحمد[٤] وأبو الحسن الأخفش[٥] وأبو حنيفة[٦].

القول الثالث:

أنَّ (أَلْفَافًا) جمع تكسير على وزن (أَفْعَال)، ومفرده (لُفّ) -بضم اللام-، على وزن (فُعْل)[٧]. ذهب إلى هذا القول الكسائيُّ[٨] وأبو جعفر النحَّاس[٩].

القول الرابع:

أنَّ (أَلْفَافًا) جمع تكسير على وزن (أَفْعَال)، ومفرده (لَفِيف) على وزن (فَعِيل)، مثل: شَرِيف وأَشْرَاف، ونَصِير وأَنْصَار، وشَهِيد وأَشْهَاد[١]. ذهب إلى هذا القول الكسائيُّ[٢] وأبو عبيدة[٣].

---

(١) انظر: العين: (كم)، والكامل: ٩٢٩/٢، والدر المصون: ٥٣٤/٩.

(٢) انظر: الصحاح: (لفف)، والكشاف: ٢٩٧/٦، والمحرر: ٢٠٩/١٦، والبيان: ٤٩٠/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٩/٢، والجامع: ١١٤/١٩، واللسان: (لفف)، والبحر المحيط: ٣٨٥/١٠، والدر المصون: ٦٥٢/١٠.

(٣) انظر: العين: (لف)، ومعاني الأخفش: ٥٦٤/٢، واللسان: (لفف).

(٤) انظر: العين: (لف).

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٥٦٤/٢.

(٦) نسبه إلى أبي حنيفة ابنُ منظور.
انظر: اللسان: (لفف).

(٧) انظر: إعراب النحاس: ١٢٧/٥، والجامع: ١١٤/١٩.

(٨) نسبه إلى الكسائي القرطبيُّ.
انظر: الجامع: ١١٤/١٩.

(٩) انظر: إعراب النحاس: ١٢٧/٥.

القول الخامس:

أنَّ (أَلْفَافًا) جمع الجمع لـ (لُفّ) -بضم اللام-، على وزن (فُعْل)، ومفرد (لُفّ): لَفَّاء للمؤنث، وأَلَفّ للمذكر، مثل: حَمْرَاء وأَحْمَر وحُمْر، ثم جُمِعَ (لُفّ) على (أَلْفَاف) على وزن (أَفْعَال)[٤]. ونُسِبَ هذا القول إلى الكسائيِّ[٥] وابن قتيبة[٦].

القول السادس:

أنَّ (أَلْفَافًا) جمع لا واحد له من لفظه[٧]، كالأَخْيَاف[٨]، والأَوْزَاع[٩]. قاله الزمخشريُّ[١٠].

القول السابع:

أنَّ (أَلْفَافًا) جمع، مفرده (ملتفة) على حذف الزائد[١١]. قاله الزمخشريُّ[١٢].

---

(١) انظر: المحرر: ٢٠٩/١٦، والجامع: ١١٤/١٩، واللسان: (لفف)، والدر المصون: ٦٥٢/١٠.

(٢) انظر: المحرر: ٢٠٩/١٦، والجامع: ١١٤/١٩، والدر المصون: ٦٥٢/١٠.

(٣) انظر: الجامع: ١١٤/١٩.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ١٢٧/٥، والتهذيب: (لف)، والكشاف: ٢٩٨/٦، والمحرر: ٢٠٩/١٦، والبيان: ٤٩٠/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٩/٢، والجامع: ١١٤/١٩، واللسان: (لفف)، والبحر المحيط: ٣٨٢/١٠، والدر المصون: ٦٥٣/١٠.

(٥) انظر: الجامع: ١١٤/١٩.

(٦) انظر: الكشاف: ٢٩٨/٦، والدر المصون: ٦٥٣/١٠.

(٧) انظر: الكشاف: ٢٩٧/٦، والجامع: ١١٤/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٥/١٠، والدر المصون: ٦٥٢/١٠.

(٨) الأَخْيَاف: الضروب المختلفة في الأخلاق والأشكال، يُقال: الناس أخياف، أي: مختلفون، وإخوة أخياف، إذا ولدوا لأمٍّ واحدة من آباء مختلفين.

انظر: الصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (خيف).

(٩) الأَوْزَاع: هم الضروب المختلفون، والجماعات والفرق، يُقال: بها أوزاع من الناس، أي: جماعات وفرق.

انظر: الصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (وزع).

(١٠) انظر: الكشاف: ٢٩٧/٦، والبحر المحيط: ٣٨٥/١٠، والدر المصون: ٦٥٢/١٠.

(١١) انظر: الكشاف: ٢٩٨/٦، والجامع: ١١٤/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٥/١٠، والدر المصون: ٦٥٣/١٠.

(١٢) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

وفي هذا القول تكلف لا حاجة إليه، والقول بحذف الزائد مع وجود أوجه صائبة يُخرَّج عليها الجمع ومفرده، ضعيف لا حُجَّة فيه.

• (أَفْعال) جمع تكسير لاسم ثلاثي معتل اللام بالياء أو الواو على وزن (فِعْل)، أو (فَعْل)، أو (فُعْل)، أو (فَعَل)، أو (فِعَل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾[1]: **«وهو ظرف زمان بمعنى: ساعاته، واحدها: أَنْيٌ، وقيل: إِنْيٌ، وقيل: أَنًى»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَٱذْكُرُواْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[3]: **«واحد (آلاء): إِلًى، أو أَلًى، أو أَلْيٌ، أو إِلْيٌ، بمنزلة واحد آناء الليل»**[4].

المناقشة:

آنَاء، وآلاء: اسمان مجموعان جمع تكسير، على بناء من أبنية القلة (أَفْعَال)، وقد يراد به الكثرة[5].

وجاء في بناء مفردهما أقوال:

القول الأول:

أن مفردهما: إِنْيٌ[6]، وإِلْيٌ[7] -بكسر الهمزة، وسكون الثاني منهما-، على وزن (فِعْل) معتل اللام.

---

(١) آل عمران، الآية: ١١٣.

(٢) المشكل: ١٥٠.

(٣) الأعراف، الآية: ٦٩.

(٤) المشكل: ٢٨١.

(٥) الاسم الثلاثي يجمع على بناء من أبنية القلّة، ويراد به الكثرة، وذلك كما في: (أَرْجُل)، جمع: (رِجْل)، كُسِّر في قليله وكثيره على وزن: (أَفْعُل)، ولم يجاوز به العرب بناء غيره في قلة ولا كثرة، وكذلك: (آلاء) جُمع على بناء من أبنية القلّة، ويراد به الكثرة؛ فنعم الله على عباده كثيرة لا يُحصى عددها، يصدق ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ (إبراهيم: ٣٤).

انظر: الكتاب: ٥٧٥/٣، والأصول: ٤٣٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٧/٢، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٢/٢، ٩٣، واللسان: (رجل).

(٦) انظر: العين: (أنا)، ومعاني الأخفش: ٢٣٠/١، ومعاني الزجّاج: ٤٥٩/١، والمقصور لابن ولاّد: ٧، وإعراب النحّاس: ٦٠/٣، والمقصور للقالي: ١٧٣، والتهذيب: (أنى)، والصحاح: (أنا)، والمحرر: ٢٠١/٣، وإملاء العكبري: ١٤٦/١، والجامع: ١١٣/٤، ١٥١/٧، واللسان: (أنى)، والبحر المحيط: ٣٧٠/٣، والدر المصون: ٣٥٦/٣، ٣٦٠/٥.

(٧) انظر: إعراب النحّاس: ٢٨٢/٤، والمقصور للقالي: ١٧٤، والتهذيب: (ألى)، والمحرر: ٩٢/٧، ٣٢٦/١٥، والبيان: ٣٦٧/١، وإملاء العكبري: ٢٧٨/١، واللسان: (ألا)، والبحر المحيط: ٧٤/٥، والدر المصون: ٣٦٠/٥.

والاسم الثلاثي الصحيح المعتل اللام على وزن (فِعْل) يجمع للقلَّة على (أَفْعَال) قياسًا[1]، كما في: نِحْي[2]، ونِسْي[3]، وحِسْي[4]، تجمع على: أَنْحَاء[5]، وأَنْسَاء[6]، وأَحْسَاء[7].

القول الثاني:

أن مفردهما: أَيْيٌ[8]، وأَلْيٌ[9] -بفتح الهمزة، وسكون الثاني منهما-، على وزن (فَعْل) معتل اللام.

والاسم الثلاثي الصحيح والمعتل اللام على وزن (فَعْل) يجمع للقلَّة على (أَفْعُل) قياسًا[10]، وقد يجمع على (أَفْعَال) غير أنه قليل، يحفظ ولا يقاس عليه عند جمهور النحويين[11]، وأجاز بعضهم القياس عليه[12].

وقد جمعوا (ظَبْي) في القلة على: أَظْبَاء[13]، والقياس فيه أن يجمع في أدنى العدد على : أَظْبٍ، على وزن (أَفْعُل)، وفي العدد الكثير: ظِبَاء، على (فِعَال)، و: ظُبِيٌّ على (فُعُول)[14].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٧٤/٣، والمقتضب: ١٩٦/٢، والأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٨، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ٩١/٥، وشرح الشافية للرضي: ١١٨/٢، والارتشاف: ٤١٢/١.

(٢) سبق إيضاح معناه. انظر: البحث: ٢٩١، الحاشية رقم: ٢ .

(٣) سبق إيضاح معناه. انظر: البحث: ٢٩١، الحاشية رقم: ٣ .

(٤) الحِسْي: الموضع الذي يجتمع فيه ماء المطر في سهل من الأرض، تحته صلابة وحجارة، وأعلاه رمل؛ فيمسك ماء المطر؛ فإذا حُفِر عنه الرمل، نبع الماء عذبًا باردًا.

انظر: المقصور للقالي: ٤١٦، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (حسا).

(٥) انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (نحا).

(٦) انظر: التهذيب: (نسى)، والصحاح: (نسا)، والمقاييس: (نسى)، واللسان: (نسا).

(٧) انظر: المتصور للقالي: ٤١٦، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (حسا).

(٨) انظر: المحرر: ٢٠١/٣، والبحر المحيط: ٣٠٧/٣، والدر المصون: ٣٥٦/٣.

(٩) انظر: إعراب النحاس: ٢٨٢/٤، والتهذيب: (ألى)، والمحرر: ٣٢٦/١٥.

(١٠) انظر: البحث: ٢٨٢، الحاشية رقم: ١ .

(١١) انظر: البحث: ٢٧٩، الحاشية رقم: ٨ .

(١٢) انظر: البحث: ٢٨٠، الحاشية رقم: ٥، ٦ .

(١٣) انظر: الارتشاف: ٤١٢/١، والمساعد: ٤٠٢/٣.

(١٤) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، والأصول: ٤٣٢/٢، ٤٣٤، والصحاح: (ظبى)، والتبصرة والتذكرة: ٦٤١/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٠/٢، واللسان: (ظبا)، والارتشاف: ٤٠٩/١.

القول الثالث:

أن مفردهما: إِنًى[1]، وإِلًى[2] -بكسر الهمزة، وفتح الثاني منهما-، على وزن (فِعَل) معتل اللام.

والاسم الثلاثي الصحيح والمعتل اللام على وزن (فِعَل) يجمع للقلَّة على (أَفْعَال) قياسًا[3]، كما في: مِعًى[4]، وحِجًا[5]، يجمعان على: أَمْعَاء[6]، وأَحْجَاء[7].

القول الرابع:

أن مفردهما: أَنًى[8]، وأَلًى[9] -بفتح الهمزة والحرف الثاني منهما-، على وزن (فَعَل) معتل اللام.

---

(١) انظر: العين: (أنا)، ومعاني الأخفش: ٢٣٠/١، ومعاني الزجّاج: ٤٥٩/١، والممدود لأبي الطيب: ٤٧، والمقصور لابن ولاّد: ٧، وإعراب النحّاس: ٦٠/٣، والمقصور للقالي: ١٧٣، والتهذيب: (أنى)، والصحاح: (أنا)، والمفردات: (ألى)، (أنا)، والمحرر: ٢٠١/٣، وإملاء العكبري: ١٤٦/١، والجامع: ١١٣/٤، ١٥١/٧، واللسان: (أني)، والبحر المحيط: ٣٠٧/٣، والدر المصون: ٣٥٦/٣، ٣٦٠/٥.

(٢) انظر: العين: (ألى)، وإعراب النحّاس: ٢٨٢/٤، والمقصور للقالي: ١٧٤، والتهذيب: (ألى)، والصحاح: (ألا)، والمفردات: (ألى)، والمحرر: ٩٢/٧، ٣٢٦/١٥، والبيان: ٣٦٧/١، وإملاء العكبري: ٢٧٨/١، والجامع: ١٥١/٧، واللسان: (ألا)، والبحر المحيط: ٧٤/٥، والدر المصون: ٣٦٠/٥.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٧٣/٣، والمقتضب: ٢٠٢/٢، والأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٧، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٩/٢، والارتشاف: ٤١٢/١.

(٤) المِعَى: من أَعْفَاج البطن، وهو المصارين، وقيل: هو جميع ما في البطن مما يتردد فيه من الحوايا كلها.
انظر: المقصور للقالي: ١٨٩، والتهذيب والصحاح: (معا)، والمقاييس: (معو)، واللسان: (معي).

(٥) الحِجَا: العقل والفطنة.
انظر: المقصور للقالي: ١٧٦، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (حجا).

(٦) انظر: المقصور للقالي: ١٨٩، والتهذيب، والصحاح: (معا)، والمقاييس: (معو)، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، واللسان: (معي).

(٧) انظر: اللسان: (حجا).

(٨) انظر: المقصور للقالي: ١٧٣، والتهذيب: (أنى)، والمفردات: (ألى)، (أنا)، والمحرر: ٢٠١/٣، وإملاء العكبري: ١٤٦/١، والجامع: ١١٣/٤، ١٥١/٧، واللسان: (أني)، والبحر المحيط: ٣٠٧/٣، والدر المصون: ٣٥٦/٣، ٣٦٠/٥.

(٩) انظر: إعراب النحاس: ٢٨٢/٤، والمقصور للقالي: ١٧٤، والتهذيب: (ألى)، والصحاح: (ألا)، والمفردات: (ألى)، والمحرر: ٩٢/٧، ٣٢٦/١٥، والبيان: ٣٦٧/١، وإملاء العكبري: ٢٧٨/١، والجامع: ١٥١/٧، واللسان: (ألا)، والبحر المحيط: ٧٤/٥، والدر المصون: ٣٦٠/٥.

والاسم الثلاثي الصحيح والمعتل اللام على وزن (فَعَل) يجمع للقلَّة على (أَفْعَال) قياسًا[١]، كما في: قَفَا، وصَفَا[٢]، ورَحَى، تجمع على: أَقْفَاء[٣]، وأَصْفَاء[٤]، وأَرْحَاء[٥].

القول الخامس:

أن مفردهما: أُنْيٌ[٦]، وأُلْيٌ[٧] -بضم الهمزة، وسكون الثاني منهما-، على وزن (فُعْل) معتل اللام.

والاسم الثلاثي الصحيح والمعتل اللام على وزن (فُعْل) يجمع للقلَّة على (أَفْعَال) قياسًا[٨]، كما في: طُبْي[٩]، وعُضْو، يجمعان على: أَطْبَاء[١٠]، وأَعْضَاء[١١].

القول السادس:

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٧٠/٣، ٥٧٢، والمقتضب: ٢٠٠/٢، والأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٢، ٤١٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٢، والارتشاف: ٤١٢/١.

(٢) الصفا: الأملس العريض من الحجارة، وهو اسم جبل بمكة.

انظر: العين: (صفو)، والمقصور للقالي: ١٠٠، والتهذيب، واللسان: (صفا).

(٣) انظر: العين: (قفو)، والكتاب: ٥٧٢/٣، والأصول: ٤٣٧/٢، والمقصور للقالي: ٥٤، والتهذيب: (رحا)، (قفا)، والتكملة: ٤١٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، والصحاح، واللسان: (قفا).

(٤) انظر: الأصول: ٤٣٧/٢، والتكملة: ٤١٥، والصحاح، واللسان: (صفا).

(٥) انظر: العين: (رحى)، والكتاب: ٥٧٢/٣، والأصول: ٤٣٧/٢، والمقصور للقالي: ٨٠، والتهذيب: (رحا)، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٦/٢، والصحاح: (رحى)، (قفا)، وشرح الشافية للرضي: ٩٦/٢، واللسان: (رحا)، (قفا).

(٦) انظر: الدر المصون: ٣٦٠/٥.

(٧) انظر: الدر المصون: ٣٦٠/٥.

(٨) انظر: الكتاب: ٥٧٦/٣، ٥٧٧، والمقتضب: ١٩٧/٢، والأصول: ٤٣٨/٢، والتكملة: ٤٢٠، ٤٢٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٩٤/٢.

(٩) الطُّبْي: حلمات الضرع التي فيها اللبن من ذوات الخفِّ والظِّلْف والحافر من السباع، ويقال فيه: الطِّبْي -بكسر الطاء-، والطَّبْي -بفتحها-.

انظر: العين: (طبي)، والمقصور للقالي: ٤١٦، والتهذيب، والصحاح: (طبى)، واللسان: (طبي).

(١٠) انظر: المقصور للقالي: ٤١٦، والتهذيب، والصحاح: (طبى)، واللسان: (طبي).

(١١) انظر: التهذيب، والصحاح: (عضا)، والمفردات: (عضه)، واللسان: (عضا).

أن مفردهما: إِنْوٌ[1]، وإِلْوٌ[2] -بكسر الهمزة، وسكون الثاني منهما-، على وزن: (فِعْل) معتل اللام بالواو.

والاسم الثلاثي المعتل اللام بالواو على وزن (فِعْل) يجمع للقلَّة على (أَفْعَال) قياسًا[3]، كما في: عِنْوٍ[4]، ونِضْوٍ[5]، يجمعان على: أَعْنَاء[6]، وأَنْضَاء[7].

(١) انظر: معاني الأخفش: ٢٣٠/١، والتهذيب: (أنى)، والصحاح: (أنا)، والمحرر: ٢٠١/٣، والجامع: ١٥١/٧، واللسان: (أني)، والبحر المحيط: ٣٠٧/٣، والدر المصون: ٣٥٦/٣، ٣٦٠/٥.

(٢) انظر: الجامع: ١٥١/٧، والبحر المحيط: ٧٤/٥.

(٣) انظر: البحث: ٢٩١، ٢٩٧، الحاشية رقم: ١ .

(٤) يقال: فيها أَعْنَاء من الناس، وأَعْرَاء من الناس، وهم الجماعات، وقيل: هم قوم من قبائل شتى. وأَعْنَاء الشيء: جوانبه، والواحد: عِنْوٌ، وعِرْوٌ. انظر: التهذيب: (عنى)، والصحاح: (عنا)، واللسان: (عرا)، (عنا).

(٥) سبق إيضاح معناه. انظر: البحث: ٢٩١، الحاشية رقم: ٤ .

(٦) انظر: التهذيب: (عنى)، والصحاح: (عنا)، واللسان: (عرا)، (عنا).

(٧) انظر: الصحاح، والمقاييس، واللسان: (نضا).

- **(أَفْعَال) جمع تكسير لمفرد ثلاثي على (فَعْل)، أو (فَعِل)، أو لرباعي على (فَاعِل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ﴾[1]: **«(أَصْحَاب) جمع (صَاحِب) على حذف الزائد من (صَاحِب)، كأنه جمع (صَحِب) مثل: كَتِف وأَكْتَاف»**[2].

المناقشة:

اختلف اللغويون والنحويون في مفرد (أَصْحَاب) على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن (أَصْحَابًا) جمع (صَحْب)، ومفرده (صَاحِب) على وزن (فَاعِل)، ومثله: رَكْب ورَاكِب، وشَرْب وشَارِب، وتَجْر وتَاجِر، وطَيْر وطَائِر، وغيرها[3].

وفي (صحب) قولان:

أولهما: أنه اسم جمع على وزن (فَعْل)، له مفرد من لفظه، ومفرده (صَاحِب)، على وزن (فَاعِل)[4]. وهو قول ذهب إليه سيبويه وأكثر النحويين[5].

ثانيهما: أنه جمع تكسير على وزن (فَعْل)، ومفرده الذي كُسِّر عليه (صَاحِب)، على وزن

---

(١) المدثر، الآية: ٣١.

(٢) المشكل: ٧٢٣.

(٣) انظر: العين: (صحب)، ومعاني الأخفش: ٣١٦/١، ٥٤٦/٢، والتهذيب، والصحاح: (صحب)، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، واللسان: (صحب).

(٤) انظر: الكتاب: ٦٢٤/٣، والأصول: ٣١/٣، والتكملة: ٤٦٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٤/٢، واللسان: (صحب)، والمجيد: ٢٢٣، والارتشاف: ٤٠٢/١، والمساعد: ٣٩١/٣، والهمع: ٣٣٨/٣، ٣٤٩.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٢٤/٣، والأصول: ٣١/٣، والتكملة: ٤٦٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٤٠٢/٢، واللسان: (صحب)، والارتشاف: ٤٠٢/١، والمساعد: ٣٩١/٣، والهمع: ٣٣٨/٣، ٣٤٩.

(فَاعِل)[1]. وهو قول ذهب إليه أبو الحسن الأخفش[2].

ويظهر أثر الخلاف بين قولي سيبويه والأخفش في التصغير؛ فالتصغير للجمع يكون برده إلى مفرده؛ لذا يُصغَّر نحو: صَحْب، ورَكْب، على لفظهما عند سيبويه؛ لأنهما اسمان للجمع، وليسا بجمع تكسير؛ فيقال في تصغيرهما: صُحَيْب ورُكَيْب[3].

ويُصغَّران عند الأخفش على لفظ مفردهما؛ فيقال في تصغيرهما: صُوَيْحِب، ورُوَيْكِب، على أن مفردهما (صَاحِب)، و(رَاكِب)، ثم يُلحق بهما الواو والنون إذا أريد بهما الجمع المذكر؛ فيقال فيهما: صُوَيحبون، ورُوَيكبون، أو الألف والتاء إذا أريد بهما الجمع المؤنث؛ فيقال فيهما: صُوَيحبات، ورُوَيكبات[4].

وكون (صَحْب) اسمًا للجمع وليس جمع تكسير هو الراجح عند جمهور النحويين لأمور:

١- تذكير (صَحْب) وما كان له من وصف، وما عاد عليه من ضمير؛ فيقال: هو الصحب، وهذا صحب مجتمع، وكذلك ما كان مثله من ألفاظ، نحو: رَكْب، وتَجْر، وسَفْر، وشَرْب، ولو كانت هذه الألفاظ جمعًا مكسرًا لجرى عليها التأنيث[5].

٢- تصغيرها على لفظها، ولو كانت جموع تكسير لردت إلى مفردها عند التصغير، وقد سُمِع عن العرب تصغيرها على لفظها، لا على لفظ مفردها؛ فقد سُمِعَ عنهم تصغير (رَكْب) على

---

(١) انظر: دقائق التصريف: ٦٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٣/٢، واللسان: (صحب)، والمجيد: ٢٢٣، والارتشاف: ٤٠٢/١، ٤٨٠، والمساعد: ٣٩١/٣، ٤٧٤، والهمع: ٣٣٨/٣، ٣٤٩.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٣/٢، واللسان: (صحب)، والمجيد: ٢٢٣، والارتشاف: ٤٠٢/١، ٤٨٠، والمساعد: ٣٩١/٣، ٤٧٤، والهمع: ٣٣٨/٣، ٣٤٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٦٢٤/٣، والأصول: ٣١/٣، والتكملة: ٤٦٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٢/٢، والارتشاف: ٤٠٢/١، والمساعد: ٣٩١/٣، والهمع: ٣٣٨/٣، ٣٤٩.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٣/٢، والارتشاف: ٤٠٢/١، والمساعد: ٣٩١/٣، والهمع: ٣٣٨/٣، ٣٤٩.

(٥) انظر: شرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٢/٢، والارتشاف: ٤٠٢/١.

(رُكَيْب)، ولو كانت جموع تكسير لصُغِّرَت على لفظ مفردها، ثم إلحاق آخرها الواو والنون علامة للجمع المذكر، أو الألف والتاء علامة للجمع المؤنث، أو لِمَا لا يعقل[1].

٣- أن وزن (فَعْل) لا يكون جمعًا لـ (فَاعِل)؛ لأن الجمع المكَسَّر حقه -غالبًا- أن يزيد على لفظ واحده، و(صَحْب) وما كان مثله نحو: رَكْب، وشَرْب، وتَجْر، وطَيْر، وغيرها، أخف من بناء واحدها: صَاحِب، ورَاكِب، وشَارِب، وتَاجِر، وطَائِر؛ فلذلك لا تكون هذه الألفاظ جمعًا مُكَسَّرًا لـ (فَاعِل)، بل اسم جمع له[2].

٤- عدم اطِّراد القياس في بناء الجمع على وزن (فَعْل) لمفرد على وزن (فَاعِل)؛ فلا يُقال في جمع (جَالِس) و(كَاتِب): جَلْس، وكَتْب؛ فدل عدم الاطِّراد على أن (صَحْب) ونحوه من الألفاظ أسماء دالة على الجمع، وليست جموع تكسير[3].

القول الثاني:

أن (أَصْحَابًا) جمع على وزن (أَفْعال) لمفرد على وزن (فَاعِل)، كما يقال في جمع شَاهِد، ونَاصِر، وحَارِس، وجَاهِل: أَشْهَاد، وأَنْصَار، وأَحْرَاس، وأَجْهَال[4].

وبناء الوصف المفرد على وزن (فَاعِل) للجمع على وزن (أَفْعَال) شاذٌّ لا يقاس عليه[5].

القول الثالث:

أنَّ (أَصْحَابًا) جمع على وزن (أَفْعَال) لمفرد على وزن (فَعِل) (صَحِب)، وأصله (صَاحِب) ثم حُذفت منه الألف، وهي حرف زائد؛ فأصبح مفرده (صَحِبًا) على وزن (فَعِل)، فعومل في

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٢٤/٣، والأصول: ٣١/٣، والتكملة: ٤٦٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٨٠/٢، والبيان: ٣٨٨/١، ١٣٦/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٤/٢، والارتشاف: ٤٠٢/١، والمساعد: ٣٩١/٣، والهمع: ٣٣٨/٣.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ٧٧/٥.

(٣) انظر: شرح ابن يعيش: ٧٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٣/٢.

(٤) انظر: التهذيب: (صحب)، ودقائق التصريف: ٧٢، والمجيد: ٢٢٣، واللسان: (صحب)، والبحر المحيط: ٦٨٨/٢، ٢٦٥/٩، والدر المصون: ٤٩٢/٩.

(٥) انظر: المجيد: ٢٢٣، وشرح الأشموني: ٤٣١/٢.

الجمع معاملة ما كان على هذا الوزن، نحو: كَتِف، الذي يُجمع مُكَسَّرًا على أَكْتَاف، و كَبِد وأَكْبَاد، وفَخِذ وأَفْخَاذ[1].

وهذا القول ذكره أبو جعفر النحَّاس [2]، ومكيُّ بن أبي طالب[3].

(١) انظر: المشكل: ٧٢٣.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٥/٧٠.

(٣) انظر: المشكل: ٧٢٣.

- **(أفعال) جمع تكسير لوصف ثلاثي على (فَعِل)، أو رباعي على (فَاعِل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾[1]: **«و واحد (الأَبْرَار) (بَارٌّ)، ويجوز أن يكون واحدهم (بَرًّا)، وأصله (بَرِر)، مثل: كَتِف»**[2].

المناقشة:

أَبْرَار: جمع تكسير على بناء من أبنية القلة (أَفْعَال)، وفي مفرده قولان:

القول الأول:

أنَّ مفرده (بَرٌّ)، وصفٌ على وزن (فَعِل)[3]، وأصله: بَرِر، حُذفت حركة الراء الأولى، وهي الكسرة؛ فبقيت الراء ساكنة، ثم أُدْغِمَت الراء الأولى في الثانية؛ فأصبح (بَرًّا)، وجمعه (أَبْرَار) على وزن (أَفْعَال)، على القياس في جمع وصف على وزن (فَعِل)، نحو: نَكِد وأَنْكَاد[4].

القول الثاني:

أنَّ مفرده (بَارٌّ)، وصفٌ على وزن (فَاعِل)[5]، وجمعه (أَبْرَار) على وزن (أَفْعَال)، نحو: صَاحِب وأَصْحَاب، وشَاهِد وأَشْهَاد، ونَاصِر وأَنْصَار، وجَاهِل وأَجْهَال، وحَارِس وأَحْرَاس[6].

وبناء الوصف المفرد على وزن (فَاعِل) للجمع على (أَفْعَال) شاذٌّ، يحفظ ولا يُقاس عليه[7].

---

(١) آل عمران، الآية: ١٩٣.

(٢) المشكل: ١٦٥.

(٣) انظر: العين: (بر)، ومعاني الزجّاج: ٥٠١/١، وإعراب النحّاس: ٤٢٧/١، والتهذيب: (بر)، والصحاح: (برر)، والمفردات: (بر)، والكشاف: ٦٧٨/١، والمحرر: ٣٢٢/٣، والبيان: ٢٣٦/١، وإملاء العكبري: ١٦٣/١، والجامع: ٢٠٢/٤، واللسان: (برر)، والبحر المحيط: ٤٧٤/٣، والدر المصون: ٥٣٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٣١/٣، والأصول: ١٥/٣، والتكملة: ٤٧٣، وشرح ابن يعيش: ٢٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ١١٩/٢، والمساعد: ٤٠٦/٣.

(٥) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية رقم: ٣ .

(٦) انظر: دقائق التصريف: ٧٢، والمجيد: ٢٢٣، والارتشاف: ٤١٥/١، والمساعد: ٤٠٦/٣، والهمع: ٣٠٩/٣، وشرح الأشموني: ٤٣١/٢.

(٧) انظر: المجيد: ٢٢٣، وشرح الأشموني: ٤٣١/٢.

والقياس في (بَارٍّ)، وصف لعاقل على وزن (فَاعِل) أن يجمع على (بَرَرَة)، على وزن (فَعَلَة)، وبناؤه على هذا الوزن كثير، نحو: كَاتِب، وسَاحِر، وفَاجِر، وفَاسِق، وكَافِر، وكَامِل، وعَاجِز، يقال في جمعها: كَتَبَة، وسَحَرَة، وفَجَرَة، وفَسَقَة، وكَفَرَة ، وكَمَلَة، وعَجَزَة[1].

كما أنه يجمع جمع تصحيح؛ فيقال: بارُّون، وبارِّين.

(١) انظر: الكتاب: ٦٣١/٣، والأصول: ١٦/٣، والتكملة: ٤٧٣، والتبصرة والتذكرة: ٦٦٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٦/٢، والارتشاف: ٤٤٠/١، والمساعد: ٤٤٠/٣، والتصريح: ٥٣٣/٢، والهمع: ٣١٨/٣، وشرح الأشموني: ٤٣٩/٢.

• جمع الاسم الصحيح والمضاعف الذي على (فِعْلَة) للتكسير قياسًا على وزن (فِعَل)، وسماعًا على وزن (أَفْعُل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[1]: **«(أَشُدَّه) عند سيبويه وزنه (أَفْعُل)، وهو عنده جمع (شِدَّة) ك: نِعْمَة وأَنْعُم.**

وقال غيره: هو جمع (شَدٍّ) مثل: قَدٍّ وأَقُدّ، وقيل: هو واحد، وليس في الكلام اسم مفرد على (أَفْعُل) بغير هاء إلا أَصْبُعًا في بعض لغاته»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا ﴾[3]: **«مَنْ فَتَحَ السين جعله جمع (كِسْفَة)، مثل قولك: كِسْرَة وكِسَر، ومَنْ أسكن فعلى التخفيف»**[4].

المناقشة:

يُبنى الاسم المفرد الصحيح العين واللام، والمضاعف، على وزن (فِعْلَة) للجمع المكسَّر على وزن (فِعَل)؛ فتقول في صحيح العين واللام: كِسْرَة وكِسَر، وقِطْعَة وقِطَع، وقِرْبة وقِرَب، وكِسْفة وكِسَف، وفِتْنة وفِتَن، وعِبْرة وعِبَر.

وتقول في المضاعف: قِدَّة وقِدَد، ومِلَّة ومِلَل، وعِلَّة وعِلَل، وهِمَّة وهِمَم، وذِمَّة وذِمَم، وقِمَّة وقِمَم[5].

---

(١) القصص، الآية: ١٤.

(٢) المشكل: ٥٠٧.

(٣) الروم، الآية: ٤٨.

(٤) الشكل: ٥٢٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٥٨١/٣، والأصول: ٤٤٠/٢، والتكملة: ٤٢٨، والتبصرة والتذكرة: ٦٥١/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٠٣/٢، والارتشاف: ٤٢٨/١، والتصريح: ٥٣٢/٢، والهمع: ٣١٥/٣، وشرح الأشموني: ٤٣٨/٢.

وقرأ القُرَّاء: ﴿ كِسَفًا ﴾[1] -بفتح السين وسكونها[2]-؛ فعلى قراءة مَنْ فتح السين، تكون (كِسَف) جمعًا مُكَسَّرًا على وزن (فِعَل) لاسم مفرد صحيح على وزن (فِعْلَة)[3]، وأما على قراءة مَنْ أسكن السين؛ فخُرِّجت القراءة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن تكون (كِسْفٌ) جمعًا لاسم الجنس الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، مثل: سِدْرَة، وسِدْر[4].

الوجه الثاني:

أن تكون (كِسْفٌ) جمعًا مُكَسَّرًا لـ (فِعْلَة)، وأُسكنت السين فيه طلبًا للتخفيف[5].

---

(١) الروم، الآية: ٤٨.

(٢) قرأ السبعة غير ابن عامر: ﴿ كِسَفًا ﴾ -بفتح السين-. وقرأ ابن عباس والحسن وأبو جعفر وعبدالرحمن الأعرج وابن عامر وابن ذكوان: ﴿ كِسْفًا ﴾ -بسكون السين-. وقرأها هشام بالوجهين.

وردت القراءة منسوبة في: السبعة: ٣٨٥، ٥٠٨، وإعراب النحّاس: ٤٤١/٢، ٢٧٦/٣، وإعراب القراءات السبع: ٣٨٢/١، وحجة أبي علي: ١١٩/٥، ٤٤٨، وحجة ابن زنجلة: ٥٦٠، والتبصرة: ٥٧٠، والكشف: ٥١/٢، والتيسير: ١٧٥، والإقناع: ٧٢٩/٢، والمحرر: ١٦٨/١٢، والبحر المحيط: ١١٢/٧، والدر المصون: ٤٠٩/٧، والنشر: ٣٠٩/٢.

ووردت غير منسوبة في: معاني الزجّاج: ٢٥٩/٣، ١٠١/٤، وحجة ابن خالويه: ٢٨٣، والصحاح: (كسف)، والكشاف: ٥٥٢/٣، ٤١٣/٤، والبيان: ٩٥/٢، وإملاء العكبري: ٩٦/٢، ١٨٧، واللسان: (كسف).

(٣) انظر: معاني الفرّاء: ١٣١/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٥٩/٣، ١٠١/٤، ١٨٩، وإعراب النحّاس: ٤٤١/٢، ٢٧٦/٣، وإعراب القراءات السبع: ٣٨٣/١، وحجة ابن خالويه: ٢٢٠، وحجة أبي علي: ١١٩/٥، ٤٤٨، وحجة ابن زنجلة: ٤١٠، ٥٦٠، والصحاح: (كسف)، والكشف: ٥١/٢، والمفردات: (كسف)، والكشاف: ٤١٣/٤، والمحرر: ٢٦٨/١٢، والبيان: ٩٦/٢، وإملاء العكبري: ٩٦/٢، ١٨٧، واللسان: (كسف)، والبحر المحيط: ٩٦/٧، ١٨٧/٨، والدر المصون: ٤٠٩/٧.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ١٣١/٢، وإعراب النحاس: ٢٧٧/٣، وإعراب القراءات السبع: ٣٨٣/١، وحجة أبي علي: ١١٩/٥، ٤٤٨، وحجة ابن زنجلة: ٤١٠، ٥٦٠، والصحاح: (كسف)، والكشف: ٥١/٢، والمفردات: (كسف)، والكشاف: ٥٥٢/٣، ٤١٣/٤، والمحرر: ٢٦٨/١٢، والبيان: ٩٥/٢، وإملاء العكبري: ٩٦/٢، واللسان: (كسف)، والبحر المحيط: ١٨٧/٨، والدر المصون: ٤١٠/٧.

(٥) انظر: إملاء العكبري: ٩٦/٢، ١٨٧، والدر المصون: ٤١٠/٧.

الوجه الثالث:

أن (كِسْفًا) اسم مفرد وليس بجمع[١]، وهو مصدر بمعنى (مَفْعُول)، مثل (طِحْن) بمعنى: مَطْحُون، و(ذِبْح) بمعنى: مَذْبُوح[٢]، أو بمعنى: ذو كِسْف[٣].

وقد جُمع الاسم المفرد الصحيح والمضاعف على وزن (فِعْلَة) للتكسير على (أَفْعُل) في حرفين هما: نِعْمَة وأَنْعُم، وشِدَّة وأَشُدّ، وبناؤهما للجمع على هذا الوزن محفوظ فيهما غير مقيس[٤]. وهو قول ذهب إليه سيبويه[٥].

ومنهم من جعل (أَشُدًّا) جمعًا على وزن (أَفْعُل)، ومفرده (شَدَّ)، على وزن (فَعْل)، نحو: قَدّ وأَقُدّ، وصَكّ وأَصُكّ[٦]. وهو قول ذهب إليه الكسائي[٧].

وجعل أبو عبيدة (أَشُدًّا) جمعًا لا واحد له من لفظه[٨].

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ٢٥٩/٣، ١٠١/٤، وحجة أبي علي: ١١٩/٥، والصحاح: (كسف)، والكشف: ٥١/٢، وإملاء العكبري: ٩٦/٢، واللسان: (كسف)، والدر المصون: ٤١٠/٧.

(٢) انظر: حجة أبي علي: ١١٩/٥، والكشف: ٥١/٢، وإملاء العكبري: ٩٦/٢، والدر المصون: ٤١٠/٧.

(٣) انظر: معاني الفرّاء: ١٣١/٢، وإعراب القراءات السبع: ٣٨٣/١، وحجة ابن خالويه: ٢٢٠، وحجة أبي علي: ١١٩/٥، والمفردات: (كسف)، وإملاء العكبري: ١٨٧/٢، واللسان: (كسف).

(٤) انظر: الكتاب: ٥٨١/٣، والأصول: ٤٤١/٢، وإعراب النحاس: ٣٢١/٢، ٢٣١/٣، والتهذيب: (شد)، والتكملة: ٤٢٨، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٢/٢، والصحاح: (شدد)، والمحرر: ١٨٠/٦، ٢٧٣/٩، والبيان: ٢٣٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٠٤/٢، واللسان: (شدد)، والارتشاف: ٤١١/١، والبحر المحيط: ٢٥٥/٦، والدر المصون: ٢٢١/٥، ٤٦٢/٦، والمساعد: ٤٠٠/٣، والتصريح: ٥٢٣/٢.

(٥) انظر: الكتاب: ٥٨١/٣، وإعراب النحّاس: ٣٢١/٢، ٢٣١/٣، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٢/٢، والصحاح: (شدد)، وسر الصناعة: ٦٠٩/٢، والمحرر: ٢٧٣/٩، وشرح الشافية للرضي: ١٠٤/٢، واللسان: (شدد)، والبحر المحيط: ٢٥٥/٦، والدر المصون: ٤٦٢/٦.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٣٢١/٢، ٢٣١/٣، والتهذيب: (شد)، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٢/٢، والصحاح: (شدد)، والمحرر: ٢٧٣/٩، والبيان: ٢٣٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٠٤/٢، واللسان: (شدد)، والبحر المحيط: ٢٥٥/٦، والدر المصون: ٢٢١/٥، ٤٦٢/٦.

(٧) انظر: مجاز القرآن: ٩٩، وإعراب النحّاس: ٣٢١/٢، والمحرر: ٢٧٣/٩، والبحر المحيط: ٢٥٥/٦، والدر المصون: ٤٦٢/٦.

(٨) انظر: مجاز القرآن: ٩٩، إعراب النحّاس: ٣٢١/٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/٥، والبحر المحيط: ٢٥٥/٦، والدر المصون: ٤٦٢/٦.

وقيل: (أَشُدّ) مفرد وليس بجمع، بُنِيَ على وزن (أَفْعُل)[1]، وهذا الوزن من الأوزان المختصة بالجموع، ولم يسمع بناء مفرد على (أَفْعُل) إلا نادرًا؛ إذ جاء على هذا الوزن (أَصْبُع)[2] في لغة من اللغات الواردة فيه، وزادوا عليه لفظ (اَيْمُن)[3]، و(آجُر)[4]، و(آنُك)[5]، واختصاص الجمع ببناء (أَفْعُل) دون المفرد يضعِّف هذا القول ويبعده.

(١) انظر: إعراب النحّاس: ٢٣١/٣، والصحاح: (شدد)، والبيان: ٢٣٠/٢، واللسان: (شدد)، والدر المصون: ٢٢٠/٥.

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ٢٣١/٣، والبيان: ٢٣٠/٢، واللسان: (صبع).

(٣) انظر: البيان: ٢٣٠/٢. و(اَيْمُن) عند أكثر النحويين واللغويين جمع (يمين)؛ فهو على ذلك ليس اسمًا مفردًا.
انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (يمن).

(٤) انظر: البيان: ٢٣٠/٢. والآجُر: هو ما يبنى به من طبيخ الطين، وهو فارسي معرّب، وفيه لغات أخرى، منها: اليَأْجُور، والآجُور، والأُجُرُّ.
انظر: الصحاح، واللسان: (أجر).

(٥) انظر: الصحاح: (أنك)، (شدد)، والبيان: ٢٣٠/٢، واللسان: (أنك)، و(شدد)، والدر المصون: ٢٢٠/٥. والآنك: هو الأُسْرُبُّ، وهو الرصاص.
انظر: الصحاح، واللسان: (أنك).

- **جمع الاسم الرباعي الذي على (فَاعِل) للتكسير على (أَفْعِلَة) شذوذًا:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ ﴾[1]: **«جمعه: أَوْدِيَة، ولم يأت (فَاعِل) و(أَفْعِلة) إلا في هذا الحرف وحده»**[2].

المناقشة:

وَادِي: اسم رباعي مزيد على وزن (فَاعِل)، يجمع للتكسير (أَوْدِيَة)، على وزن (أَفْعِلَة)، وجمع (وَادٍ) على هذا الوزن شاذٌّ غير مقيس[3]، والقياس فيه أن يجمع على (فَوَاعِل)؛ لأنه صفة لغير مَنْ يعقل؛ فيقال فيه: أَوَادٍ، نحو: جبلٌ شامخ، وجبالٌ شَوَامخ، وفرسٌ صَاهِل، وخيلٌ صَوَاهل، وجملٌ بازل، وجمالٌ بَوَازل[4].

وأصل (أَوَادٍ): وَوَادٍ، بواوين، قلبت الواو الأولى همزة طلبًا للتخفيف، استثقالا للجمع بين واوين[5].

ولأجل الثقل الحاصل من اجتماع واوين في أول الكلمة لو جمع (وَادٍ) على (وَوَادٍ) عدلوا عن جمعه على (فَوَاعِل) إلى جمعه على (أَفْعِلَه)[6].

وسوَّغ لهذا العدول عن جمعه على (فَوَاعِل) إلى جمعه على (أَفْعِلَه) مجيء (فاعل) بمعنى: فعيل؛ فكما جُمِعَ (فَعِيل) على (أَفْعِلَة) في نحو: جَرِيب وأَجْرِبَة، ورَغِيف وأَرْغِفَة، كذلك جُمِعَ (فَاعِل) على (أَفْعِلَة)؛ لمجيئه بمعنى: فَعِيْل؛ فيعامل معاملته[1].

---

(١) التوبة، الآية: ١٢١.

(٢) المشكل: ٣٢٢.

(٣) انظر: العين: (ودي)، وإعراب النحّاس: ٢٤٠/٢، ودقائق التصريف: ٧٣، ٤٠٢، وحجة أبي علي: ٣٤٠/٢، والصحاح: (ودى)، والتبصرة والتذكرة: ٦٧١/٢، والمفردات: (ودى)، وإملاء العكبري: ٦٣/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٤/٢، واللسان: (ودي)، والارتشاف: ٤١٨/١، ٤٤٩، والدر المصون: ١٣٨/٦، ٣٨/٧، والمساعد: ٤٠٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٦١٤/٣، والأصول: ١٧/٣، والتكملة: ٤٧٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٨/٢، والارتشاف: ٤٤٩/١، والمساعد: ٤٥٠/٣.

(٥) انظر: إعراب النحّاس: ٢٤٠/٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٧١/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٤/٢، والدر المصون: ١٣٨/٦.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ٦٧١/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٤/٢.

وقد نُقِلَ عن الفرَّاء أن (وَادِيًا) يجمع على (أَوْدَاء)، (أَفْعَال)، مثل: صَاحِب وأَصْحَاب[٢].

وجعل الجوهريُّ (أَوْدِيَة) جمعًا على (أَفْعِلَة) لمفرد على وزن (فَعِيْل) (وَدِيّ)، مثل: سَرِيّ وأَسْرِيَة[٣].

وقد جَمَعَ هذا الجمع لـ (فَاعِل) على (أَفْعِلَة) إلى جانب شذوذه وخروجه عن القياس، الندرةَ أيضا؛ إذْ يكاد اللغويون والصرفيون يجمعون على أنه لم يأت جمع لـ (فَاعِل) على (أَفْعِلَة) إلا في لفظ: وَادٍ وأَوْدِيَة[٤].

وذكر بعضهم ألفاظًا مفردة على وزن (فَاعِل) جُمِعَت على (أَفْعِلَة)، إلا أنها قليلة، وهي: نَادٍ وأَنْدِيَة[٥]، ونَاجٍ وأَنْجِيَة[٦]، وجَائِز وأَجْوِزَة[٧]، ونَاحِيَة وأَنْحِيَة[٨].

---

(١) انظر: إملاء العكبري: ٦٣/٢، والدر المصون: ٣٨/٧

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ٢٤٠/٢، واللسان: (ودي)، والارتشاف: ٤١٥/١، والدر المصون: ١٣٨/٦.

(٣) انظر: الصحاح: (ودى)، واللسان: (ودي).

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٢٤٠/٢، ودقائق التصريف: ٧٣، ٤٠٢، وشرح ابن يعيش: ٥٣/٥، وإملاء العكبري: ٦٣/٢، والارتشاف: ٤٤٩/١، والدر المصون: ١٣٨/٦، ٣٨/٧.

(٥) انظر: العين: (ودي)، والمفردات: (ودى)، واللسان: (ودي)، والدر المصون: ١٣٨/٦.

(٦) انظر: العين: (ودي)، والمفردات: (ودى)، والدر المصون: ١٣٨/٦، ٣٨/٧.

(٧) انظر: الارتشاف: ٤١٧/١، والدر المصون: ٣٨/٧.

(٨) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

• جمع الاسم الرباعي الصحيح والمضاعف الذي على (فِعَال) للقلَّة على (أَفْعِلَة) وللكثرة على (فُعُل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَقَـٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ۙ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَـٰنَ لَهُمۡ ﴾[1]: **«وزن (أئمة): أَفْعِلَة، جمع: إِمَام، كـ: حِمَار وأَحْمِرَة، وأصلها (أَأْمِمَة)، ثُمَّ أُلقيت حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، وأدغمت في الميم الثانية»**[2].

المناقشة:

أَئِمَّة: جمع قياسي للقلَّة على وزن (أَفْعِلَة) لـ (إِمَام)، وهو اسم رباعي مزيد مضاعف على وزن (فِعَال)[3].

والاسم الرباعي الصحيح المضاعف على وزن (فِعَال)، يُكَسَّر للقلَّة على وزن (أَفْعِلَة)، وللكثرة على وزن (فُعُل)، وقد يُستغنى في الاسم على وزن (فِعَال) بجمعه القليل عن الكثير كما في المضاعف، ويُستغنى بجمعه الكثير عن القليل، كما في: كِتَاب، وجِدَار، يقال في جمها: كُتُب، وجُدُر، على وزن (فُعُل)، ولا يقال فيهما: أَكْتِبَة، ولا أَجْدِرَة، على وزن (أَفْعِلَة)[4].

ويجمع الاسم الصحيح للقلَّة على وزن (أَفْعِلَة)؛ فيقال: حِمَار وأَحْمِرَة، وفِرَاش وأَفْرِشَة، ومِثَال وأَمْثِلَة، وخِمَار وأَخْمِرَة. ويجمع للكثرة على وزن (فُعُل)؛ فيقال: حُمُر، وفُرُش، ومُثُل، وخُمُر[5].

ويجوز فيه تخفيف عينه المضمومة في الجمع بإسكانها، وتخفيف عينه لغة لتميم[6].

---

(١) التوبة، الآية: ١٢.

(٢) المشكل: ٣٠٩.

(٣) انظر: العين: (أمم)، ومعاني الزجّاج: ٤٣٤/٢، وإعراب النحّاس: ٢٠٤/٢، والتهذيب: (أم)، وإعراب القراءات السبع: ٢٣٥/١، والصحاح: (أمم)، والمحرر: ١٤١/٨، والبيان: ٣٩٤/١، وإملاء العكبري: ١٢/٢، والجامع: ٥٤/٨، واللسان: (أمم)، والبحر المحيط: ٣٨٠/٥، والدر المصون: ٢٥/٦.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والأصول: ٥/٣، والتكملة: ٤٤٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٦/٢، والارتشاف: ٤١٦/١، والمساعد: ٤٠٧/٣.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والمقتضب: ٢٠٦/٢، والأصول: ٥/٣، والتكملة: ٤٤٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٤١/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٦/٢، والارتشاف: ٤١٦/١، والمساعد: ٤٠٧/٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والمقتضب: ٢١٣/٢، والأصول: ٥/٣، وشرح ابن يعيش: ٤٢/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٦/٢.

ويجمع الاسم المضاعف للقلَّة على وزن (أَفْعِلَة)؛ فيقال: إِمَام وأَئِمَّة، وجِلال وأَجِلَّة، وسِنَان وأَسِنَّة، وعِنَان وأَعِنَّة، وكِنَان وأَكِنَّة[1].

ولا يُبْنَى من الاسم المضاعف على (فِعَال) جمعٌ للكثرة على (فُعُل)؛ استغناء بجمعه القليل عن الكثير؛ فقد كرهوا التضعيف في وزن (فُعُل)؛ إذْ يلتقي فيه حرفان من جنس واحد من غير إدغام؛ فالاسم الثلاثي سبيله أن يصحَّح ولا يدغم، إذا كان أول الحرفين المتماثلين فيه متحركًا[2].

هذا وجمع (إِمَام) على (أَئِمَّة) بهمزتين بالتصحيح شاذٌّ، والقياس قلب الهمزة الثانية المكسورة ياءً؛ فيقال: أَيِمَّة.

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والمقتضب: ٢٠٦/٢، ٢١٢، والأصول: ٥/٣، والتكملة: ٤٤٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٤١/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٦/٢، والارتشاف: ٤١٦/١، والمساعد: ٤٠٧/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والتكملة: ٤٤٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٣/٥، والممتع: ٦٤٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٢٧/٢.

• جمع الوصف الرباعي الذي على (فَاعِل) على (فُعَّال) و(فُعَّل)، وجمع الوصف الثلاثي الذي على (فَعِل) و(فَعْل) على (فُعُول) و(أَفْعال) و(أَفْعُل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[1]: «وجمع (مَالِك): مُلاَّك، ومُلَّك، وجمع (مَلِك): أَمْلاك، ومُلُوك. وقد قرأ أبو عمرو[2]: ﴿ مَلْكِ ﴾ بإسكان اللام[3]، كما يقال: فَخْذٌ وفَخِذٌ، وجمعه على هذا: أَمْلُك، ومُلُوك»[4].

المناقشة:

مَالِك: وصف على وزن (فَاعِل)، وفيه لغات:

مَلِك: على وزن (فَعِل) مقصور عن (مَالِك)، أو (مَلِيك).

و مَلْك: على وزن (فَعْل) مخفَّف من (مَلِك)، مثل: فَخْذ، وكَتْف، وعَضْد، مخفَّفة من: فَخِذ، وكَتِف، وعَضُد[5].

---

(١) الفاتحة، الآية: ٤.

(٢) أبو عمرو: زَبَّان -على الأصح- بن العلاء بن عمّار التميمي، المازني، البصري، الإمام، المقرئ، النحوي، أحد القرّاء السبعة، كان عالمًا بالقرآن، والقراءات، والعربية، أخذ من: أنس بن مالك والحسن البصري وسعيد بن جبير، وغيرهم كثير، وأخذ عنه: الليثي وسعيد بن أوس والأصمعي وغيرهم. توفي – على الأرجح – سنة ١٥٤هـ.

انظر: نزهة الألباء: ٣٠، وإنباه الرواة: ١٣١/٤، وإشارة التعيين: ١٢١، ومعرفة القراء: ١٠٠/١، والبلغة: ١٠١، وغاية النهاية: ٢٨٨/١، وبغية الوعاة: ٢٣١/٢.

(٣) قرأ عاصم والكسائي: ﴿ مَالِكِ ﴾ -بإثبات الألف-، وقرأ الباقون من السبعة: ﴿ مَلِكِ ﴾ -بإسقاط الألف-، وروي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿ مَلْكِ ﴾ -بفتح الميم وسكون اللام-.

وردت القراءات منسوبة في: السبعة لابن مجاهد: ١٠٤، وإعراب القراءات السبع: ٤٧/١، وحجة أبي علي: ٧/١، وحجة ابن زنجلة: ٧٧، والكشف: ٢٥/١، والتيسير: ١٧، والإقناع: ٥٩٥/٢، والمحرر: ٦٦/١، والبيان: ٣٥/١، والمجيد: ٥٤، والبحر المحيط: ٣٦/١.

ووردت غير منسوبة في: معاني الزجّاج: ٤٧/١، وحجة ابن خالويه: ٦٢، والكشاف: ١١٥/١، وإملاء العكبري: ٥/١، والدر المصون: ٤٧/١.

(٤) المشكل: ٣٤، ٣٥.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١٧٢/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٢، وإعراب القراءات السبع: ٤٧/١، والصحاح: (ملك)، والبيان: ٣٥/١، وإملاء العكبري: ٥/١، والجامع: ٩٨/١، واللسان: (ملك)، والمجيد: ٥٥، والبحر المحيط: ٣٦/١.

ويجمع (مَالِك)، وهو وصف رباعي مزيد على وزن (فَاعِل) للتكسير على وزن (فُعَّال)؛ فيقال فيه: مُلاَّك، وتكسير ما كان وصفًا على وزن (فَاعِل) للكثرة على (فُعَّال) كثير فيه، نحو: جَاهِل وجُهَّال، وحَاكِم وحُكَّام، ورَاكِب ورُكَّاب، وشَاهِد وشُهَّاد، وطَالِب وطُلاَّب، وعَابِد وعُبَّاد[1].

كما يجمع الوصف المزيد الذي على وزن (فَاعِل) جمعًا مكسَّرًا للكثرة على (فُعَّل)؛ فيقال في جمع (مَالِك): مُلَّك، مثل: شَاهِد وشُهَّد، وحَاضِر وحُضَّر، ورَاكِع ورُكَّع، وسَاجِد وسُجَّد، وبَازِل وبُزَّل[2].

ولا يمتنع الوصف الذي على وزن (فَاعِل) أن يجمع جمع سلامة بالواو والنون للمذكر، وبالألف والتاء للمؤنث؛ فيقال فيه: مالكون ومالكات[3].

ويجمع (مَلِك)، وهو وصف ثلاثي على وزن (فَعِل) للتكسير على وزن (أَفْعَال)؛ فيقال فيه: أَمْلاك، مثل: نَكِد وأَنْكَاد[4].

كما يجمع الوصف الذي على وزن (فَعِل) جمعًا مكسَّرًا للكثرة على (فُعُول)؛ فيقال في جمع (مَلِك): مُلُوك[5].

ويجمع (مَلْك)، وهو وصف ثلاثي على وزن (فَعْل) للتكسير على وزن (أَفْعُل)، وليس الجمع له على هذا الوزن بقياس فيه، وإنما هو مبني على السماع؛ فإذا استعمل الوصف الذي

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٣١/٣، والمقتضب: ٢١٨/٢، والأصول: ١٦/٣، وإعراب النحاس: ١٧٢/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٦٨/٢، والمخصص: ١٣٣/٣، وشرح ابن يعيش: ٥٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٦/٢، واللسان: (ملك).

(٢) انظر: الكتاب: ٦٣١/٣، والمقتضب: ٢١٨/٢، والأصول: ١٦/٣، وإعراب النحاس: ١٧٢/١، والتبصرة والتذكرة: ٦٦٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٥/٢، واللسان: (ملك).

(٣) انظر: الكتاب: ٦٣٢/٣، والمقتضب: ٢١٨/٢، والأصول: ١٦/٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٤، والتكملة: ٤٧٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٦٩/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٤/٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٣١/٣، والمقتضب: ٢٠٠/٢، والأصول: ١٥/٣، وإعراب النحاس: ١٧٢/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٤، والتهذيب: (ملك)، والتكملة: ٤٧٢، والصحاح: (ملك)، والمخصص: ١٣٣/٣، وشرح ابن يعيش: ٢٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ١١٩/٢، واللسان: (ملك).

(٥) انظر: المقتضب: ٢٠١/٢، وإعراب النحاس: ١٧٢/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٤، والتهذيب: (ملك)، والمخصص: ١٣٣/٣.

على وزن (فَعْل) استعمال الأسماء جُمِعَ كجمعها في القلَّة على (أَفْعُل)، كما قالوا في (عَبْد): أَعْبُد[1].

كما يجمع الوصف الذي على وزن (فَعْل) جمعًا مكسَّرًا للكثرة على (فُعُول)؛ فيقال في جمع (مَلْك): مُلُوك[2]، مثل: كَهْل[3] وكُهُول، وفَسْل[4] وفُسُول، وفَحْل[5] وفُحُول.

والكثير في الصفات أن تجمع جمع سلامة بالواو والنون للمذكر العاقل، وبالألف والتاء للمؤنث العاقل وغير العاقل، وللمذكر غير العاقل، ولكن قد تحمل الصفات على الأسماء في التكسير؛ فتجمع كجمع الاسم الذي على بنائها؛ لأنها وإن كانت صفات في حقيقة الأمر، إلا أنها في أضرب الكلم من الأسماء؛ فإذا كانت صفة ولم يعلم طريقة العرب في تكسيرها، فإنها تكسَّر تكسير الاسم الذي على بنائها[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٢٨/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ١٣/٣، ١٥، وإعراب النحاس: ١٧٢/١، والتكملة: ٤٦٨، ٤٧٠، وشرح ابن يعيش: ٢٥/٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٢٦/٣، والمقتضب: ١٩٥/٢، والأصول: ١٣/٣، ١٥، وإعراب النحاس: ١٧٢/١، والتهذيب: (ملك)، والتكملة: ٤٦٨، والصحاح: (ملك)، والمخصص: ١٣٣/٣، وشرح ابن يعيش: ٢٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ١١٧/٢، واللسان: (ملك).

(٣) الكَهْل: الرجل إذا وخطه الشيب، وكان له بجالة، وقيل: الكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين، ووخطه الشيب، ويجمع على: كُهْل، وكُهُول، وكُهْلاَن، وكِهَال، وكَهْلُون، ويقال: امرأة كَهْلَة، ونسوة كَهْلاَت.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (كهل).

(٤) الفَسل: الرَّذْل النَّذْل الذي لا مروءة له، والفَسْل: الرجل الأحمق، ويجمع على: فُسْل، وفُسُول، وفِسَال، وأَفْسَال، وأَفْسُل.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (فسل).

(٥) الفَحْل: الذكر من كل حيوان، ويجمع على: فُحُول، وفِحَال، وأَفْحُل، وفُحُولَة، وفِحَالَة.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (فحل).

(٦) انظر: الكتاب: ٦٢٦/٣، والأصول: ١٥/٣، والتكملة: ٤٧١، وشرح ابن يعيش: ٢٤/٥، ٥٤، وشرح الشافية للرضي: ١١٩/٢.

• جمع الوصف المؤنث العاقل وغير العاقل، والوصف المذكر غير العاقل الذي على (فَاعِل) أو (فَاعِلة) للكثرة على وزن (فَوَاعِل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ ﴾[1]: **«و(الخوالف): النساء، واحدتها: خَالِفَة، ولا تجمع (فَاعِل) على (فَوَاعِل) إلا في شعر أو قليل الكلام، مثل قولهم: فَارِس وفَوَارِس، وهَالِك وهَوَالِك، وقد قالوا للرجل: خَالِفة وخَالِف، إذا كان غير نجيب»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[3]: **«كان أصل الكلام: مَلاقِح؛ لأنه من: أَلْقَحَتِ الريحُ الشجرَ؛ فهي مُلْقِحٌ، والجمع: مَلاقِح، لكن أتى على تقدير حذف الزائد، كأنه جاء على: لَقِحَت؛ فهي لاقِحٌ، والجمع: لَوَاقِح؛ فاللفظ أتى على هذا التقدير، والمعنى على الآخر؛ لأنه لا يتعدى إلا بالزيادة»**[4].

المناقشة:

خوالف، ولواقح: جمعان للتكسير على وزن (فَوَاعِل)، وفي (خَوَالِف) قولان:

القول الأول:

أنه جمع قياسي للكثرة على وزن (فَوَاعِل) لوصف مؤنث عاقل على وزن (فَاعِلَة): خَالِفَة، والمراد بـ (الخَوَالِف): النساء اللاتي يَخْلُفْن في البيوت فلا يفارقنها[5].

ويجمع الوصف على وزن (فَاعِلة) -بالتاء-، أو (فَاعِل) -بغير التاء- لمؤنث عاقل للكثرة قياسًا على (فَوَاعِل)؛ فيقال في جمع (فَاعِلَة): امرأة ضاربة، وكاتبة، وكافرة، ونساء ضوارب، وكواتب، وكوافر.

---

(١) التوبة، الآية: ٨٧.

(٢) المشكل: ٣١٨.

(٣) الحجر، الآية: ٢٢.

(٤) المشكل: ٣٩٠.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٤٤٧/١، ومعاني الزجّاج: ٤٦٥/٢، وإعراب النحاس: ٢٢٩/٢، ٢٣١، والمفردات: (خلف)، والمحرر: ٢٤٨/٨، والبيان: ٤٠٤/١، وإملاء العكبري: ١٩/٢، والجامع: ١٤٢/٨، واللسان: (خلف)، والبحر المحيط: ٤٧٩/٥، والدر المصون: ٩٥/٦.

ويقال في جمع (فَاعِل): امرأة كاعب، وطالق، وطامث، ونساء كواعب، وطوالق، وطوامث.

وكذلك يجمع ما كان على وزن (فَاعِلة) -بالتاء-، أو (فَاعِل) -بغير التاء- وصفًا لمذكر ومؤنث غير عاقلين للكثرة قياسًا على (فَوَاعِل)؛ فيقال في جمع (فَاعِل) وصفًا لمذكر غير عاقل: جبلٌ شَاهِق وجبالٌ شَوَاهق، وحصانٌ صَاهِل وخيلٌ صَوَاهِل، وجَمَلٌ بَازِل وجِمَالٌ بَوَازِل.

ويقال في جمع (فَاعِلَة) و(فَاعِل) وصفًا لمؤنث غير عاقل: ناقةٌ بَائِك ونُوْقٌ بَوَائِك، وريحٌ عَاصِف ورياحٌ عَوَاصِف، وسفينةٌ راكدةٌ وسفنٌ رَوَاكِد[1].

القول الثاني:

أنه جمع غير قياسي لوصف مذكر عاقل على وزن (فَاعِل): خَالِف، أو (فَاعِلَة): خَالِفَة[2]، والخَالِفُ والخَالِفَة: وصف للرجل إذا كان غير نجيب، أو للذي لا خير فيه[3].

فإذا أريد به جمع (خَالِف) على وزن (فَاعِل) -بدون التاء-؛ فهو يجري مجرى: هَالِك وهَوَالِك، وفَارِس وفَوَارِس، ونَاكِس ونَوَاكِس، وخَاشِع وخَوَاشِع. ومجيء هذه الأوصاف على وزن (فَوَاعِل) جمعًا لوصف مذكر عاقل على (فَاعِل) شاذٌّ عند النحويين إلا في ضرورة شعر؛ لئلا يلتبس بناء الجمع المذكر ببناء الجمع المؤنث على (فَوَاعِل)[4].

وأما إذا أريد به جمع (خَالِفَة) على وزن (فَاعِلة) وصفًا لمذكر عاقل؛ فهو بحسب اللفظ دون إرادة المعنى[5].

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٣٢/٣، والمقتضب: ٢١٨/٢، والأصول: ١٦/٣، والتكملة: ٤٧٥، والتبصرة والتذكرة: ٦٦٧/٢، ٦٦٩، وشرح ابن يعيش: ٥٧/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٨/٢، والارتشاف: ٤٤٩/١، والمساعد: ٤٥٠/٣، والهمع: ٣٢٢/٣.

(٢) انظر: معاني الزجّاج: ٤٦٥/٢، وإعراب النحّاس: ٢٢٩/٢، والمحرر: ٢٤٩/٨، وإملاء العكبري: ١٩/٢، والجامع: ١٤٢/٨، والبحر المحيط: ٤٨٠/٥، والدر المصون: ٩٦/٦.

(٣) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (خلف).

(٤) انظر: الكتاب: ٦١٤/٣، والمقتضب: ١٢٠/١، ٢١٨/٢، والأصول: ١٧/٣، وليس في كلام العرب: ٣٧٧، وشرح ابن يعيش: ٥٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٣/٢، ١٥٨، والارتشاف: ٤٥٠/١، والمساعد: ٤٥١/٣، والتصريح: ٥٤٧/٢، والهمع: ٣٢٢/٣.

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ٤٦٥/٢، وإعراب النحّاس: ٢٢٩/٢، والمحرر: ٢٤٩/٨، وإملاء العكبري: ١٩/٢، والجامع: ١٤٢/٨، والبحر المحيط: ٤٨٠/٥، والدر المصون: ٩٦/٦.

وفي (لَوَاقِح) ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه جمع (لاقِح)، وهي الريح إذا جاءت بخير[1]، يقال: لَقِحَتِ الريحُ، إذا ساقت الخير إلى الماء أو السحاب؛ فتكون الريح لاقِحًا[2]؛ فعلى ذلك يكون (لَوَاقِحُ) جمعًا قياسيًا لـ (لاقِح)؛ لأنه وصف لمؤنث غير عاقل على وزن (فَاعِل).

القول الثاني:

أنه جمع (مُلْقِحَة) على حذف الزائد منه[3]، وهو مأخوذ من: أَلْقَحَتِ الريحُ الشجرَ والسحابَ؛ فهي مُلْقِح[4]؛ فكأنه جمع (مُلْقِح) بعد حذف الزائد منه جمع (لاقِح)؛ فقيل فيه: (لَوَاقِح).

والقياس في الوصف المؤنث على وزن (مُفْعِل) أن يجمع للكثرة على وزن (مَفَاعِل)، كما في: ظبية مُشْدِن وظباء مَشَادِن، وامرأة مُرْضِع ونساء مَرَاضِع؛ فيقال: ريح مُلْقِحَة ورياح مَلاقِح[5].

القول الثالث:

أنه جمع (لاقِح) على إرادة معنى النسب، كما يقال: طَالِق، وحَائِض، ولابِن، وتَامِر، أي: ذوات لِقَاح؛ لأن الريح إذا مرت على الماء، ثم مرت على السحاب والشجر كان فيها لقاح لهما[1].

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ٨٧/٢، ومعاني الأخفش: ٤١١/٢، ومعاني الزجّاج: ١٧٧/٣، والتهذيب: (لقح)، والكشاف: ٤٠٢/٣، والمحرر: ١٢٠/١٠، والبيان: ٦٧/٢، وإملاء العكبري: ٧٣/٢، واللسان: (لقح)، والبحر المحيط: ٤٦٢/٦، والدر المصون: ١٥٣/٧.

(٢) انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (لقح).

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ١٧٧/٣، والتهذيب: (لقح)، والكشاف: ٤٠٢/٣، والمحرر: ١٢١/١٠، والبيان: ٦٧/٢، وإملاء العكبري: ٧٣/٢، واللسان: (لقح)، والبحر المحيط: ٤٦٣/٦، والدر المصون: ١٥٣/٧.

(٤) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، واللسان: (لقح).

(٥) انظر: الكتاب: ٦٤٢/٣، والأصول: ٢٠/٣، والتكملة: ٤٨٩، وشرح ابن يعيش: ٦٨/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٨٢/٢، والتصريح: ٥٥٥/٢، والهمع: ٣٢٦/٣.

(١) انظر: معاني الزجّاج: ١٧٧/٣، والتهذيب، والمفردات: (لقح)، والمحرر: ١٢١/١٠، وإملاء العكبري: ٧٣/٢، واللسان: (لقح)، والبحر المحيط: ٤٦٢/٦، والدر المصون: ١٥٤/٧.

- **جمع الاسم والوصف الرباعي الذي على (فَعِيل) للكثرة على (فُعُل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦٓ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[1]: **«(النُّذُر) جمع: نَذِير، ك: رَسُول ورُسُل، ويجوز أن يكون اسمًا للمصدر»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾[3]: **« قيل: هو مصدر، بمعنى: وإنذاري. وقيل: هو جمع (نَذِير)»** [4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا ﴾[5]: **«انتصب على المصدر؛ فمَنْ ضَمَّ الذال جعله جمع: عَذِير ونَذِير، بمعنى: إِعْذَار وإِنْذَار. ومَنْ أَسْكَن الذال، جاز أن يكون مخفَّفًا من الضمِّ، بمعنى: إِعْذَار وإِنْذَار، كما قال:** ﴿ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴾[6]**، أي: إنذاري لهم، أي: عاقبة ذلك. ويجوز أن يكون غير مخفَّف من الضمِّ، وسكونه أصل، على أن يكون مصدرًا، بمنزلة (شُكْر)»** [7].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴾[8]: **«قيل: هو مصدر: سُعِرَ الرجل، إذا طاش، وقيل: هو جمع (سعير)»**[9].

المناقشة:

جاء في: نُذُر، وعُذُر، وسُعُر، قولان:

---

(١) الأحقاف، الآية: ٢١.

(٢) المشكل: ٦١٩.

(٣) القمر، الآية: ٢١، وورد هذا الشاهد في، الآية: ١٦، ١٨، ٣٠، من السورة نفسها.

(٤) المشكل: ٦٥٠.

(٥) المرسلات، الآية: ٦.

(٦) الملك، الآية: ١٧.

(٧) المشكل: ٧٤٠، ٧٤١.

(٨) القمر، الآية: ٢٤.

(٩) المشكل: ٦٥١.

القول الأول:

أن تكون جموعًا للكثرة على وزن (فُعُل)؛ فـ (نُذُر)، و(عُذُر) جمعان للكثرة غير قياسيين، لوصفين رباعيين على وزن (فَعِيل)، هما: نَذِير، وعَذِير[(١)].

وبناء جمع للكثرة على وزن (فُعُل) لوصف على وزن (فَعِيل) محفوظ فيه، غير مقيس، نحو: نَذِير ونُذُر، وعَذِير وعُذُر، وجَدِيد وجُدُد، وسَدِيس وسُدُس[(٢)]؛ لذا هو قليل أو نادر[(٣)].

وسُعُر: جمع قياسي للكثرة لاسم رباعي على وزن (فَعِيل) (سَعِير) [(٤)]، وذلك كما في: رَغِيف ورُغُف، وصَلِيب وصُلُب، وقَضِيب وقُضُب، وقَلِيب وقُلُب، وكَثِيب وكُثُب[(٥)].

القول الثاني:

أن تكون مصادر على وزن (فُعُل)[(٦)]؛ فتكون بمعنى: الإنذار، والإعذار، والسُّعر، أي: الجنون والضلال[(٧)].

---

(١) انظر: العين: (نذر)، ومعاني الزجّاج: ٨٩/٥، وإعراب النحّاس: ١٦٨/٤، ٢٨٢، ٢٩٣، ١١٣/٥، والتهذيب، والصحاح: (نذر)، والكشاف: ٥٠٤/٥، ٦٥٠، ٢٨٧/٦، والمحرر: ٢٨٨/١٥، ١٩٧/١٦، والبيان: ٣٧١/٢، ٤٠٤، وإملاء العكبري: ٢٤٩/٢، ٢٧٧، واللسان: (نذر)، والبحر المحيط: ٤٤٥/٩، ٢٨/١٠، والدر المصون: ٦٧٣/٩، ١١٥/١٠، ١٢٣، ٦٣١.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٣٥/٣، والأصول: ١٨/٣، والتكملة: ٤٧٦، وشرح ابن يعيش: ٤٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، والارتشاف: ٤٢٤/١، والمساعد: ٤١٨/٣.

(٣) انظر: المساعد: ٤١٦/٣، والتصريح: ٥٣٠/٢، والهمع: ٣١٢/٣.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ١٠٨/٣، ومعاني الزجّاج: ٨٩/٥، وإعراب النحاس: ٢٩٣/٤، والمفردات: (سعر)، والكشاف: ٦٦٠/٥، والبحر المحيط: ٤٣/١٠، والدر المصون: ١٤٠/١٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٠٤/٣، والمقتضب: ٢٠٩/٢، ٢١٢، والأصول: ٦/٣، والتكملة: ٤٤٧، والتبصرة والتذكرة: ٦٦٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٢/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٣١/٢، والارتشاف: ٤٢٤/١، والمساعد: ٤١٦/٣، والهمع: ٣١٢/٣.

(٦) انظر: معاني الفرّاء: ١٠٧/٣، ومعاني الزجّاج: ٧٨/٥، ٨٩، وإعراب النحّاس: ٢٩٠/٤، ٢٩٣، ٢٩٥، ١١٣/٥، والتهذيب، والصحاح: (نذر)، والمفردات: (سعر)، والكشاف: ٥٠٤/٥، ٦٤٩، ٦٦٠، والمحرر: ٢٨٨/١٥، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٦، ١٩٧/١٦، والبيان: ٤٠٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٠/٢، ٢٧٧، واللسان: (نذر)، والبحر المحيط: ٢٨/١٠، ٤٣، والدر المصون: ١١٥/١٠، ١٢٣، ١٤٠، ٦٣١.

(٧) يُقال: سُعِر الرجل؛ فهو مسعور، إذا اشتد به الجوع والعطش، والسُّعر: شهوة مع جوع، ويطلق على الجنون أيضًا، يقال: ناقة مسعورة، أي: مجنونة، أو كأن بها جنونًا من سرعتها.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمفردات، واللسان: (سعر).

وعلى القولين يجوز في الاسم الثلاثي المفرد والمجموع المضموم العين، إسكان عينه طلبًا للتخفيف؛ فتقول في: كُتُب، ورُسُل، وطُنُب، وعُنُق: كُتْب، ورُسْل، وطُنْب، وعُنْق[1].

وبضمِّ العين وإسكانها قرأ القُرَّاء[2] قوله تعالى: ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾[3]؛ وخُرِّجت القراءة بضمِّ العين فيهما على أوجه:

الوجه الأول: أنهما مصدران على (فُعُل)، والضمُّ أصل فيهما، نحو: الشُّغْل، وهما بمعنى: الإعذار والإنذار[4].

الوجه الثاني: أنهما جمعان على وزن (فُعُل) لوصف على وزن (فَعِيل): عَذِير، ونَذِير، مثل: رَغِيف ورُغُف، وكَثِيب وكُثُب، وسَدِيس وسُدُس[5].

الوجه الثالث: أنهما جمعان على وزن (فُعُل) لاسمي الفاعل: عَاذِر، ونَاذِر، مثل: بَازِل وبُزُل، وشَارِف وشُرُف، وسَارِق وسُرُق[6].

كما خُرِّجت القراءة بإسكان الذال فيهما على أوجه:

---

(١) انظر: الكتاب: ١١٤/٤، والمقتضب: ٢١٣/٢، والأصول: ١٥٨/٣.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو بكر: ﴿ عُذْرًا ﴾، بإسكان الذال مخففة، و(نُذُرًا) بضم الذال مثقلة. وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص: (عُذْرًا)، و(نُذْرًا) مخففة بإسكان الذال فيهما. وقرأ زيد بن ثابت، وابن خارجة، وطلحة، والأعشى: (عُذُرًا) و(نُذُرًا) مثقلة بضم الذال فيهما.
وردت القراءة منسوبة في: معاني الفرّاء: ٢٢٢/٣، والسبعة: ٦٦٦، وإعراب النحاس: ١١٣/٥، وإعراب القراءات السبع: ٤٢٦/٢، وحجة أبي علي: ٣٦٢/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٢، والتبصرة: ٧١٧، والكشف: ٣٥٧/٢، والتيسير: ٢١٨، والإقناع: ٨٠١/٢، والمحرر: ١٩٧/١٦، والجامع: ١٠٢/١٩، والبحر المحيط: ٣٧٤/١٠، والدر المصون: ٦٣١/١٠، والنشر: ٢١٧/٢، ٣٩٦. ووردت غير منسوبة في: معاني الفرّاء: ١٠٧/٣، ومعاني الزجّاج: ٢٦٦/٥، وحجة ابن خالويه: ٣٦٠، والكشاف: ٢٨٧/٦.

(٣) المرسلات، الآية: ٦.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ٢٢٢/٣، ومعاني الزجّاج: ٢٦٦/٥، وإعراب النحاس: ١١٣/٥، والكشف: ٣٥٧/٢، والمحرر: ١٩٧/١٦، والبحر المحيط: ٣٧٤/١٠، والدر المصون: ٦٣١/١٠.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١١٣/٥، وحجة ابن خالويه: ٣٦٠، وحجة أبي علي: ٣٦٣/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٢، والكشف: ٣٥٧/٢، والمحرر: ١٩٧/١٦، وإملاء العكبري: ٢٧٧/٢، والجامع: ١٠٢/١٩.

(٦) انظر: حجة أبي علي: ٣٦٣/٦، والكشف: ٣٥٧/٢، والكشاف: ٢٨٧/٦، والمحرر: ١٩٧/١٦، والجامع: ١٠٢/١٩.

الوجه الأول: أنهما مصدران على وزن (فُعْل)، وعين المصدر فيهما ساكنة على الأصل، نحو: الشُّكْر، والكُفْر[1].

الوجه الثاني: أنهما مصدران على وزن (فُعُل)، ثُمَّ خفِّفت العين المضمومة فيهما بإسكانها؛ فالتخفيف لغة أخرى فيهما، مثل: الشُّغُل والشُّغْل[2].

الوجه الثالث: أنهما جمعان على وزن (فُعُل) لوصف على وزن (فَعِيل)، ثُمَّ خفِّفت العين في الجمع بإسكانها؛ فقيل فيهما: عُذْر، ونُذْر[3].

وفي القراءة بإسكان العين (عُذْرًا)، وضمِّها (نُذُرًا) إشارة إلى جواز اللغتين في هذين اللفظين؛ إذْ الأصل فيهما الضمُّ، والإسكان لغة فيهما طلبًا للتخفيف[4].

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٢٢٢/٣، وإعراب النحاس: ١١٣/٥، وإعراب القراءات السبع: ٤٢٦/٢، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٢، والكشاف: ٢٨٦/٦، والمحرر: ١٩٧/١٦، والبيان: ٤٨٦/٢، والبحر المحيط: ٣٧٤/١٠، والدر المصون: ٦٣١/١٠.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١١٣/٥، وحجة أبي علي: ٣٦٣/٦، وحجة ابن زنجلة: ٧٤٢، والكشف: ٣٥٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٧/٢، والدر المصون: ٦٣١/١٠.

(٣) انظر: حجة أبي علي: ٣٦٢/٦، والبحر المحيط: ٣٧٤/١٠، والدر المصون: ٦٣١/١٠.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع: ٤٢٦/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٦٠، والكشف: ٣٥٧/٢.

- **جمع الوصف الرباعي الصحيح الذي على (فَعِيل) للتكسير على (فُعَلاء) و(فِعَال):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[1]: **«جمع (خَلِيْط)، مثل: ظَرِيف وظُرَفَاء، و(فَعِيل) إذا كان صفة جمع على (فُعَلاء)، إلاَّ أن تكون فيه واو؛ فيجمع على (فِعَال)، نحو: طَوِيل وطِوَال»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[3]: **«هو جمع (بَرِيء)، مثل: كَرِيم وكُرَمَاء. وأجاز أبو عمرو وعيسى بن عمر: (بِرَاء) –بكسر الباء–، جعلاه مثل: كَرِيم وكِرَام.**

وأجاز الفرَّاء (بَرَاء) –بفتح الباء– بلفظ الواحد يدل على الجمع، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾[4]، **و(بَرَاء) في الأصل مصدر؛ فهو يقع للواحد والجمع بلفظ واحد، وتحقيقه: إنَّني ذو بَرَاء، أي: ذو تَبَرُّؤٍ منكم»**[5].

المناقشة:

خُلَطَاء، وبُرَآء: جمعان قياسيان للتكسير على وزن (فُعَلاء)، لوصفين رباعيين غير معتلي العين واللام، وغير مضاعفين، على وزن (فَعِيل)، هما: خَلِيط، وبَرِيء، كما في نحو: كَرِيم وكُرَمَاء، وظَرِيف وظُرَفَاء، وفَقِيه وفُقَهَاء[6].

---

(١) ص، الآية: ٢٤.

(٢) المشكل: ٥٧٨.

(٣) الممتحنة، الآية: ٤.

(٤) الزخرف، الآية: ٢٦.

(٥) المشكل: ٦٧٨.

(٦) انظر: الكتاب: ٦٣٤/٣، والمقتضب: ٢١٠/٢، والأصول: ١٧/٣، والتكملة: ٤٧٥، ودقائق التصريف: ٨٦، والتبصرة والتذكرة: ٦٦١/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، والارتشاف: ٤٤٣/١، والمساعد: ٤٤٤/٣.

وعلى هذا الوجه خُرِّجت قراءة السبعة والجمهور[1] لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ ﴾[2]. كما يجمع الوصف على (فعيل) للتكسير قياسًا على وزن (فِعَال)، كما في: كريم وكِرَام، وظريف وظِرَاف، ولئيم ولِئَام، وسمين وسِمَان، وبريء وبِرَاء[3].

وعلى هذا الوجه خُرِّجت قراءة[4] عيسى بن عمر[5] لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا بِرَاءٌ

---

(١) قرأ الجمهور والسبعة: ﴿ بُرَآء ﴾ -بضم الباء وفتح الراء، ثم ألف بين همزتين-.

وقد وردت القراءة منسوبة في: السبعة: ٦٣٣، وإعراب النحّاس: ٤١٢/٤، وإعراب القراءات السبع: ٣٦١/٢، وحجة أبي علي: ٢٨٦/٦، والبحر المحيط: ١٥٤/١٠، والدر المصون: ٣٠٣/١٠.

ووردت غير منسوبة في: الكشاف: ٩١/٦، وإملاء العكبري: ٢٥٩/٢.

(٢) الممتحنة، الآية: ٤. انظر: معاني الزجّاج: ١٥٧/٥، وإعراب النحّاس: ٤١٢/٤، وإعراب القراءات السبع: ٣٦١/٢، وحجة أبي علي: ٢٨٧/٦، والكشاف: ٩١/٦، والبيان: ٤٣٣/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٩/٢، والبحر المحيط: ١٥٤/١٠، والدر المصون: ٣٠٤/١٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٦٣٤/٣، والمقتضب: ٢١٠/٢، والأصول: ١٧/٣، والتكملة: ٤٧٥، ودقائق التصريف: ٨٦، والتبصرة والتذكرة: ٦٦١/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، والارتشاف: ٤٣١/١، والمساعد: ٤٢٩/٣.

(٤) قرئت: ﴿ بِرَاء ﴾ -بكسر الباء وفتح الراء، ثم ألف بعدها همزة-، وقد اختلف الموردون لهذه القراءة في نسبتها إلى عيسى بن عمر الثقفي، أو عيسى بن عمر الهمداني.

فقد وردت منسوبة إلى الثقفي في: المحتسب: ٣١٩/٢، والمحرر: ٤٨٧/١٥. وإلى الهمداني في: الدر المصون: ٣٠٤/١٠، وإلى عيسى بن عمر دون لقب في: إعراب النحاس: ٤١٢/٤، وشواذ ابن خالويه: ١٥٥، والبحر المحيط: ١٥٤/١٠.

ووردت غير منسوبة في: الكشاف: ٩١/٦، والبيان: ٤٣٣/٢، وإملاء العكبري: ٢٦٠/٢.

(٥) عيسى بن عمر: أبو عمر، عيسى بن عمر الهمداني الكوفي، القارئ، الأعمى، مقرئ الكوفة بعد حمزة. قرأ على عاصم بن أبي النجود وطلحة بن مُصرِّف والأعمش، وقرأ عليه الكسائي وبشر بن نصر وخارجة بن مصعب وغيرهم. توفي على الأرجح سنة ١٥٦هـ.

انظر: معرفة القراء الكبار: ١١٩/١، وغاية النهاية: ٦١٢/١.

أما الثقفي فهو: أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي، النحوي، البصري، إمام في النحو والعربية والقراءات، وهو من طبقة أبي عمرو بن العلاء، أخذ القراءات والنحو عن: عبدالله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري، وروى عن: ابن كثير وابن محيصن والحسن البصري، وغيرهم، وروى عنه: الأصمعي والخليل بن أحمد، له كتابان في النحو: الجامع والإكمال. ت سنة ١٤٩هـ.

انظر: أخبار النحويين: ٤٩، وتاريخ العلماء النحويين: ١٣٥، ونزهة الألباء: ٢٨، وإنباه الرواة: ٣٧٤/٢، وإشارة التعيين: ٢٤٩، والبلغة: ١٦٧، وغاية النهاية: ٦١٣/١، وبغية الوعاة: ٢٣٧/٢.

مِنْكُمْ ﴾[1].

وخُرِّجت قراءة ﴿ بُرَاءٌ ﴾[2] على وزن (فُعَال) على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن (بُرَاء) جمع لـ (بريء)، على وزن (فِعَال) وفق ما يقتضيه القياس، إلا أنه أبدل من الكسرة ضمَّة؛ فقيل في جمعه: بُرَاء، على وزن (فُعَال)[3].

الوجه الثاني:

أن (بُرَاء) جمع لـ (بريء)، على وزن (فُعَلاء) وفق ما يقتضيه القياس، إلا أنه حذفت الهمزة الأولى طلبًا للتخفيف؛ فقيل في جمعه: بُرَاء، على وزن (فُعَال)[4].

الوجه الثالث:

أن (بُرَاء) جمع لـ (بريء)، على وزن (فُعَال)[5]، مثل: رِخْل ورُخَال[6]، وتَوْأَم وتُؤَام[7]، وظِئْر وظُؤَار[8].

---

(١) الممتحنة: ٤. انظر: معاني الزجّاج: ١٥٧/٥، وإعراب النحّاس: ٤١٢/٤، وحجة أبي علي: ٢٨٧/٦، والصحاح: (برأ)، والمحتسب: ٣١٩/٢، والكشاف: ٩١/٦، والبيان: ٤٣٣/٢، وإملاء العكبري: ٢٦٠/٢، واللسان: (برأ)، والبحر المحيط: ١٥٤/١٠، والدر المصون: ٣٠٤/١٠.

(٢) قُرئت: ﴿ بُرَاء ﴾ -بضم الباء، وفتح الراء، ثم ألف بعدها همزة-.

وقد وردت القراءة منسوبة لأبي جعفر يزيد بن القعقاع في: إعراب النحّاس: ٤١٢/٤، والمحرر: ٤٨٧/١٥، والبحر المحيط: ١٥٥/١٠، ومنسوبة لعيسى بن عمر في: مختصر في شواذ القرآن: ١٥٥، ومنسوبة لكليهما في: الدر المصون: ٣٠٤/١٠.

ووردت غير منسوبة في: الكشاف: ٩١/٦، والبيان: ٤٣٣/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٩/٢.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ١٥٧/٥، والكشاف: ٩١/٦، والبحر المحيط: ١٥٥/١٠، والدر المصون: ٣٠٤/١٠.

(٤) انظر: المحتسب: ٣١٩/٢، والبيان: ٤٣٣/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٨٠/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٩/٢، والدر المصون: ٣٠٤/١٠.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٢٨٧/٦، والمحتسب: ٣١٩/٢، والمحرر: ٤٨٧/١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٨٠/٢، واللسان: (برأ)، والبحر المحيط: ١٥٥/١٠، والدر المصون: ٣٠٤/١٠.

(٦) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (رخل).

(٧) انظر: التهذيب: (تام)، والصحاح، واللسان: (تأم).

(٨) انظر: العين، والصحاح، واللسان: (ظأر).

وخُرِّجت قراءة: ﴿ بَرَاءٌ ﴾[1] على وزن (فَعَال) على أنه مصدر، والمصدر يقع للواحد والاثنين والجمع كوقوعه على الواحد[2].

وقد يُجمع الوصف على (فَعِيل) الصحيح اللام على وزن (أَفْعِلاء)، وهو وزن مختص بجمع ما كان على (فَعِيل) معتل اللام، كما في: غَنِي وأَغْنِيَاء، وشَقِيٍّ وأَشْقِيَاء، وصَفِيٍّ وأَصْفِيَاء، وغَبِيٍّ وأَغْبِيَاء[3].

ومما جُمع على (أَفْعِلاء) وهو صحيح اللام: صَدِيق وأَصْدِقاء، ونَصِيب وأَنْصِباء، وبَرِيء وأَبْرِياء. وجَمْعُ وصفٍ على (فَعِيل) وهو صحيح اللام للتكسير على وزن (أَفْعِلاء) قليل في الكلام[4].

ويجمع الوصف على (فَعِيل) المعتل العين بالواو للتكسير على وزن (فِعَال)، وهو قليل في الكلام، ومما جُمع على ذلك: طَوِيل وطِوَال، وقَوِيم وقِوَام[5].

---

(١) قرئت: ﴿ بَرَاء ﴾ -بفتح الباء والراء، ثم ألف بعدها همزة-.
وقد وردت منسوبة لعيسى بن عمر الهمداني في: البحر المحيط: ١٠/١٥٥.
وغير منسوبة في: إعراب القراءات السبع: ٢/٣٦١، والكشاف: ٦/٩١، والمحرر: ١٥/٤٨٨، والبيان: ٢/٤٣٣، وإملاء العكبري: ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: معاني الزجّاج: ٥/١٥٧، وإعراب النحّاس: ٤/٤١٢، وإعراب القراءات السبع: ٢/٣٦١، وحجة أبي علي: ٦/٢٨٧، والصحاح: (برأ)، والكشاف: ٦/٩١، والمحرر: ١٥/٤٨٨، والبيان: ٢/٤٣٣، وإملاء العكبري: ٢/٢٦٠، واللسان: (برأ)، والبحر المحيط: ١٠/ ١٥٥، والدر المصون: ١٠/٣٠٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٦٣٤، والمقتضب: ٢/٢١٠، والأصول: ٣/١٧، والتكملة: ٤٧٦، والتبصرة والتذكرة: ٢/٦٦٢، وشرح ابن يعيش: ٥/٤٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/١٣٧.

(٤) انظر: الصحاح: (برأ)، والمحتسب: ٢/٣١٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/١٣٧، واللسان: (برأ)، والمساعد: ٣/٤٤٦.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/٦٣٥، والمقتضب: ٢/٢٠٩، والأصول: ٣/١٨، والتكملة: ٤٧٦، وشرح ابن يعيش: ٥/٤٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/١٣٧، والارتشاف: ١/٤٣١، والمساعد: ٣/٤٣٠.

- **جمع الوصف الرباعي المضاعف الذي على (فَعِيل) للقلَّة على (أَفْعِلَة)، وللكثرة على (أَفْعِلاء) و(فِعَال):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ﴾[1]: **«وزنه (أَفْعِلَة)، جمع (شَحِيح)، مثل: رَغِيف وأَرْغِفَة؛ ولكن نقلت حركة الحاء الأولى إلى الشين، وأدغمت في الحاء الثانية، وأصله: أَشْحِحَة»**[2].

المناقشة:

أَشِحَّة: جمع على وزن (أَفْعِلَة)، لـ (شَحِيْح)، وهو وصف رباعي مضاعف مزيد على وزن (فَعِيْل)[3].

والوصف الرباعي المضاعف على (فَعِيْل) يجمع للتكسير قياسًا على وزن (أَفْعِلاء)، و(فِعَال)؛ فيقال في نحو: عَزِيز، وشَحِيح، وشَدِيد، ولَبِيب، عند جمعها على (أَفْعِلاء): أَعِزَّاء، وأَشِحَّاء، وأَشِدَّاء، وأَلِبَّاء.

ويقال في نحو: شَحِيح، وشَدِيد، وحَدِيد، عند جمعها على (فِعَال): شِحَاح، وشِدَاد، وحِدَاد[4].

وقد يجمع هذا الوصف المضاعف الذي على وزن (فَعِيْل) للقلَّة على (أَفْعِلَة)؛ فيقال في جمع شَحِيح، وذَلِيل، وعَزِيز: أَشِحَّة، وأَذِلَّة، وأَعِزَّة[5].

- **جمع الوصف المعتل العين الذي على وزن (فَيْعِل):**

---

(١) الأحزاب، الآية: ١٩.

(٢) المشكل: ٥٣٤.

(٣) انظر: العين، والتهذيب: (شح)، والصحاح: (شحح)، والمفردات: (شح)، والمحرر: ٥٨/١٣، وإملاء العكبري: ١٩١/٢، واللسان: (شحح)، والبحر المحيط: ٤٦٣/٨، والدر المصون: ١٠٥/٩.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٣٤/٣، والمقتضب: ٢٠٩/٢، والأصول: ١٧/٣، والتكملة: ٤٧٦، والتبصرة والتذكرة: ٦٦١/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، والارتشاف: ٤١٦/١، والمساعد: ٤٢٩/٣.

(٥) انظر: العين: (شح)، والكتاب: ٦٣٤/٣، والمقتضب: ٢٠٩/٢، والأصول: ١٧/٣، والتهذيب: (شح)، والتكملة: ٤٧٦، والتبصرة والتذكرة: ١٦١/٢، والصحاح: (شحح)، والمفردات: (شح)، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، واللسان: (شحح)، والارتشاف: ٤١٦/١، والمساعد: ٤٠٨/٣.

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[1]: **«هو جمع (خَيِّر)، و(خَيْر) مُخَفَّف من (خَيِّر)، كـ: مَيْت ومَيِّت»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾[3]: **«أصل (خَيْرَات): خَيِّرات، على وزن (فَيْعَلات)، لكن خُفِّف كـ: مَيْت، وهَيْن»**[4].

المناقشة:

الأَخْيَار: جمع جاء على بناء من أبنية القلَّة على (أَفْعَال) لـ (خَيِّر)، وهو وصف على وزن (فَيْعِل)[5] معتل العين، أو لـ (خَيْر) المخفَّف منه[6].

والقياس فيما كان وصفًا على وزن (فَيْعِل)، أو المخفَّف منه، أن يجمع جمع السلامة؛ فيجمع المذكر منه بالواو والنون[7]، ويجمع مؤنثه بالألف والتاء[8]؛ لأنه وصف تلحق التاء لفظ مؤنثه فرقًا بين المذكر والمؤنث؛ فيقال في جمع مذكر: خَيِّر وخَيْر، ومَيِّت ومَيْت، ولَيِّن ولَيْن، وهَيِّن وهَيْن: خَيِّرون وخَيْرون، ومَيِّتون ومَيْتون، ولَيِّنون ولَيْنون، وهَيِّنون وهَيْنون.

---

(١) ص، الآية: ٤٧.

(٢) المشكل: ٥٧٩.

(٣) الرحمن، الآية: ٧٠.

(٤) المشكل: ٦٥٨.

(٥) اختلف النحويون في وزن هذا الوصف؛ فذهب البصريون إلى أنه على وزن (فَيْعِل)، وذهب الكوفيون إلى أنه على وزن (فَعِيْل). وقد نوقش هذا الاختلاف في مسألة: إعلال الواو بقلبها ياءً في وصف على وزن: (فَيْعِل) من فعل معتل العين. انظر: البحث: ٤٩٣ – ٤٩٧.

(٦) انظر: العين: (خير)، والكتاب: ٦٤٢/٣، ومعاني الزجّاج: ٣٣٧/٤، والأصول: ٢٠/٣، وإعراب النحّاس: ٤٦٧/٣، والتكملة: ٤٨١، والمحرر: ٤٢/١٤، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٥، والمقرّب: ٥٤١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، واللسان: (خير)، والارتشاف: ٤١٥/١، والبحر المحيط: ١٦٥/٩، والدر المصون: ٣٨٤/٩.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ (المؤمنون، الآية: ١٥)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ (الزمر، الآية: ٣٠).

(٨) كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ﴾ (النور، الآية: ٢٦)، وقوله تعالى: ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (التحريم، الآية: ٥).

ويقال في جمع مؤنث: خَيِّرة وخَيْرة، ومَيِّتة ومَيْتة، ولَيِّنة ولَيْنة، وهَيِّنة وهَيْنة: خَيِّرات وخَيْرات، ومَيِّتات ومَيْتات، ولَيِّنات ولَيْنات، وهَيِّنات وهَيْنات[1].

وإذا أريد تكسير وصف على وزن (فَيْعِل) أو المخفَّف منه، حُمِلَ على غيره من الأوصاف مما هو في عدَّته؛ فجمع على الوزن الذي يجمع عليه؛ لذا شبهوا (فَيْعِلا) بـ (فَاعِل)؛ إذْ لهما عدة الأحرف نفسها؛ فحملوه عليه في الجمع[2]؛ فكما جمعوا (فَاعِلا) على (أَفْعَال) في نحو: نَاصِر، وشَاهِد، فقالوا في جمعهما: أَنْصَار، وأَشْهَاد، قالوا: أَمْوَات في جمع (مَيِّت) و(مَيِّتة) والمخفَّف منهما[3]، و أَخْيَار في جمع (خَيِّر) و(خَيِّرة) والمخفَّف منهما[4].

أو أنهم جمعوا (خَيِّرًا)، و(مَيِّتًا) ونحوهما على حذف الزائد، ثم عُومل معاملة ما كان على عدَّته ووزنه مما لم يحذف منه شيء؛ فجمع كجمعه[5]؛ فإذا حذف الزائد من (خَيِّر) أصبح (خَيْرًا) على وزن (فَعْل)؛ فيعامل معاملة ما كان على عدَّته ووزنه، مما هو معتل العين بالياء؛ فيقال في جمعه: أَخْيَار، على وزن (أَفْعَال)، كما قيل في جمع: سَيْف، وذَيْل، وبَيْت: أَسْيَاف، وأَذْيَال، وأَبْيَات.

وإذا حُذِف الزائد من (مَيِّت) أصبح (مَوْتًا) على وزن (فَعْل)؛ فيعامل معاملة ما كان على عدَّته ووزنه، مما هو معتل العين بالواو؛ فيقال في جمعه: أَمْوَات، على وزن (أَفْعَال)، كما قيل في جمع: حَوْض، وسَوْط، وفَوْج: أَحْوَاض، وأَسْوَاط، وأَفْوَاج.

وقد يكسَّر الوصف على وزن (فَيْعِل) على (أَفْعِلاء)[6]، كما في: هَيِّن، ولَيِّن، وبَيِّن، يقال في جمعها: أَهْوِنَاء[1]، وأَلْيِنَاء[2]، وأَبْيِنَاء[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٤٢/٣، والأصول: ٢٠/٣، والتكملة: ٤٨١، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٧٧/٢، واللسان: (موت).

(٢) انظر: الكتاب: ٦٤٢/٣، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢.

(٣) انظر: اللسان: (موت).

(٤) انظر: العين، واللسان: (خير).

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٤٦٧/٣، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢.

(٦) انظر: الكتاب: ٦٤٣/٣، والأصول: ٢٠/٣، والتكملة: ٤٨٢، وشرح ابن يعيش: ٦٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢.

أو يجمع على (فِعَال)[٤]، كما في: جَيِّد، وخَيِّر، يقال في جمعهما: جِيَاد[٥]، وخِيَار[٦].

(١) انظر: الكتاب: ٦٤٣/٣، والأصول: ٢٠/٣، والتكملة: ٤٨٢، والصحاح: (هون)، وشرح ابن يعيش: ٦٦/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، واللسان: (هون)، والارتشاف: ٤٤٥/١، والمساعد: ٤٤٦/٣.

(٢) انظر: الصحاح، واللسان: (لين).

(٣) انظر: الكتاب: ٦٤٣/٣، والتكملة: ٤٨١، والصحاح: (بين)، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، واللسان: (بين).

(٤) انظر: الكتاب: ٦٤٣/٣، والتكملة: ٤٨٢، وشرح ابن يعيش: ٦٦/٥، والارتشاف: ٤٣٢/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٤٣/٣، والتكملة: ٤٨٢، والصحاح: (جود)، وشرح ابن يعيش: ٦٦/٥، واللسان: (جود).

(٦) انظر: العين، واللسان: (خير)، والارتشاف: ٤٣٢/١، والمساعد: ٤٣٠/٣.

• جمع الوصف المؤنث المزيد بحرفين الذي على (فَعْلاء) للتكسير على (فُعْل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[1]: «هو جمع (عَيْنَاء)، وأصله: عُيْن، على (فُعْل)، كقولك: حَمْرَاء وحُمْر؛ فكسرت العين؛ لئلا تنقلب الياء واوًا، فتشبه ذوات الواو، وليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمَّة، ولا واو ساكنة قبلها كسرة»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾[3]: «و(الهِيْم) جمع (هَيْمَاء)، وكسرت الهاء لئلا تنقلب الياء واوًا؛ فهو مثل: عِيْن. وقيل: هو جمع (هَائِمٍ)»[4].

المناقشة:

عين: جمع (عَيْنَاء)، وهي الكبيرة العينين في حسن وجمال، وقيل: هي شدَّة بياض العين، وشدَّة سوادها، ويقال للمذكر: أَعْيَن[5].

وفي (الهِيْم) ثلاثة أقوال:

الأول: أنها جمع (أَهْيَم)، ومؤنثه (هَيْمَاء)، وهي الإبل التي يصيبها داء، فلا تَرْوَى من الماء، حتى تموت أو تسقم سقمًا شديدًا[6].

الثاني: أنها جمع (هَائِم)، ومؤنثه (هَائِمَة)، وهو معنى مأخوذ من المعنى الأول؛ فالإبل إذا أصابها هذا الداء هامت على وجهها وذهبت[1]. مثل: عَائِط وعِيْط، وحَائِل وحُوْل، وعَائِذ وعُوْذ[2].

---

(١) الواقعة، الآية: ٢٢.

(٢) المشكل: ٦٦٢.

(٣) الواقعة، الآية: ٥٥.

(٤) المشكل: ٦٦٣.

(٥) انظر: العين: (عين)، ومعاني الزجّاج: ١١١/٥، والتهذيب: (عان)، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٣/٢، والصحاح، والمفردات: (عين)، والمحرر: ٢٣٣/١٣، والبيان: ٤١٥/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، والجامع: ٥٤/١٥، واللسان: (عين)، والبحر المحيط: ١٠١/٩، والدر المصون: ٣٠٧/٩.

(٦) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/٣، ومعاني الزجّاج: ١١٣/٥، وإعراب النحّاس: ٣٣٨/٤، والتهذيب: (هام)، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٦/٢، والصحاح، والمفردات: (هيم)، والمحرر: ٣٧٦/١٥، والبيان: ٤١٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، واللسان: (هيم)، والبحر المحيط: ٨٤/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠.

الثالث: أنها جمع (هَيَام) بفتح الهاء أو بضمِّها (هُيَام) -وفتح الهاء أشهر من ضمِّها-، وهو السهلة من الرمل الذي لا يتماسك، ولا يروى من الماء[٣].

ويجمع الوصف المؤنث على (فَعْلاء) مؤنث (أَفْعَل) قياسًا على (فُعْل)، ويستوي في الجمع على هذا الوزن المذكر والمؤنث، فيقال في جمع أَحْمَر وحَمْرَاء، وأَصْفَر وصَفْرَاء، وأَخْضَر وخَضْرَاء، وأَسْوَد وسَوْدَاء: حُمْر، وصُفْر، وخُضْر، وسُوْد[٤].

وتكسر فاء (فُعْل) فيما كان معتل العين بالياء؛ فيقال في جمع: أَبْيَض، وأَعْيَن، وأَهْيَم، مذكر: بَيْضَاء، وعَيْنَاء، وهَيْمَاء: بِيْض، وعِيْن، وهِيْم، قلبت الضمة التي على الفاء في الجمع كسرة؛ لتصحَّ الياء ولا تنقلب واوًا؛ لأن الياء إذا سكنت وضُمَّ ما قبلها قلبت واوًا، فقلبت الضمَّة كسرة؛ لتسلم الياء التي هي عين الكلمة من القلب واوًا[٥].

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/٣، وإعراب النحّاس: ٣٣٨/٤، والتهذيب: (هام)، والمفردات: (هيم)، والمحرر: ٣٧٦/١٥، والدر المصون: ٢١١/١٠.

(٢) انظر: التكملة: ٤٧٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٤/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٧/٢.

(٣) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/٣، والتهذيب: (هام)، وإعراب القراءات السبع: ٣٤٦/٢، والصحاح، والمفردات: (هيم)، والمحرر: ٣٧٦/١٥، واللسان: (هيم)، والبحر المحيط: ٨٤/١٠، والدر المصون: ٢١٢/١٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٤٤/٣، والمقتضب: ٢١٧/٢، والأصول: ٢١/٣، ٢٥، والتكملة: ٤٥٧، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٣/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٦٦/٢.

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/٣، والمقتضب: ٢١٧/٢، وإعراب النحّاس: ٣٣٨/٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٧٢/٢، والمنصف: ٢٩٧/١، ٢٩٩، والبيان: ٤١٥/٢، ٤١٨، وإملاء العكبري: ٢٥٤/٢، والممتع: ٤٥٨/٢، والجامع: ٥٤/١٥، والبحر المحيط: ٨٤/١٠، والدر المصون: ٢١١/١٠.

- **(أَنَاسِيّ) جمع تكسير على وزن (فَعَالِيّ) مفرده (أُنْسِي)، أو (إِنْسان):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴾[1]: **«واحد (أَنَاسِيّ): إِنْسِيٌّ. وأجاز الفراء أن يكون واحدها (إِنْسَانًا)، وأصله عنده (أَنَاسِين)، ثم أبدل من النون ياءً، ولا قياس يسعده[2] في ذلك، ولو جاز هذا، لجاز في جمع (سِرْحان): سَرَاحِي، وذلك لا يقال»**[3].

المناقشة:

أناسي: جمع اختلف في مفرده على قولين:

القول الأول:

أنه جمع تكسير، مفرده (أُنْسِيّ) -بضم الهمزة وكسرها- على القياس، مثل: بُخْتِيّ[4]، وكُرْسِيّ، يجمعان على: بَخَاتِي، وكَرَاسِي؛ فعلى ذلك يكون وزنه (فَعَالِيّ)[5].

القول الثاني:

أنه جمع تكسير، مفرده (إِنْسَان)، وأصل هذا الجمع (أَنَاسِيْن)، مثل: سِرْحَان، وضِبْعَان، يجمعان على: سَرَاحِين، وضَبَاعِين؛ فعلى ذلك يكون وزنه (فَعَالِين)، إلا أن النون الآخرة في

---

(١) الفرقان، الآية: ٤٩.

(٢) (يسعده) هكذا في نسختي المشكل بتحقيق د. حاتم الضامن: ٥٢٣/٢، وتحقيق ياسين السواس: ٤٨٩، ولعل الصواب: (يسعفه).

(٣) المشكل: ٤٨٩.

(٤) البُخْت: ضرب من الإبل، الواحد: بُخْتِيّ، والواحدة: بُخْتِيَّة، ويجمع على: بَخَاتِيّ، ويجوز فيه تخفيف الياء، فيقال: بَخَاتِي. انظر: الصحاح، واللسان: (بخت).

(٥) انظر: معاني الفراء: ٢٦٩/٢، ومعاني الأخفش: ٤٥٩/٢، ومعاني الزجاج: ٧١/٤، وإعراب النحاس: ١٦٣/٣، والصحاح، والمقاييس: (أنس)، والمخصص: ١٦/١، والمفردات: (أنس)، والكشاف: ٣٦١/٤، والمحرر: ٢٩/١٢، والبيان: ٢٠٦/٢، وإملاء العكبري: ١٦٤/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٧/١٠، وشرح الملوكي: ٢٥٦، ٣٦٣، والجامع: ٣٨/١٣، وشرح الشافية للرضي: ١٦٣/٢، ٢١١/٣، والبحر المحيط: ١١٨/٨، والدر المصون: ٤٨٨/٨.

هذا الجمع أبدلت ياء، ثم أدغمت الياء المبدلة بالياء الأصلية، فأصبحتا ياءً واحدة مشدَّدة، ليكون الجمع في هيئته الأخيرة بعد الإبدال والإدغام: (أَنَاسِيّ)[1].

وشُبِّه إبدال نون (أَنَاسين) ياءً في هذا الجمع، بإبدال همزة التأنيث كذلك ياءً عند الجمع، لما بينهما من المشابهة والمقاربة؛ فكما تقول في جمع (صَحَراء) و (صَلَفاء): صَحَاري، وصَلافي، تقول في جمع (إِنْسَان)، و(ظَرِبَان)[2]: أَنَاسي، وظَرَابيّ[3].

وهذا الإبدال للنون ياءً في هذا الجمع إبدال لازم، لكنه غير مقيس في كل جمع مفرده على نحو: إنسان، وظَرِبَان؛ إذ لم يسمع من العرب في جمع (سِرْحان): سَرَاحي، فهو مقصور على ما سُمِعَ من العرب، ولا يتعداه إلى غيره، والقول بالسماع في مثل هذا الإبدال للنون ياءً عند الجمع قال به ابن جني، فبعد أن ذكر أنواعًا من الإبدال من ضمنها هذا الإبدال للنون ياءً، كما في جمع (إِنْسان): أَنَاسِيّ، قال: «وهذا ونحوه لا يقاس عليه؛ لقلته»[4]. وقصره ابن يعيش على السماع فقال: «وهذه الألفاظ وإن كانت كثيرة، فهي بالنسبة إلى ما يُبْدل نزرٌ يسير؛ فلذلك لا يُقاس عليه»[5].

وقد أجاز القولين الفرَّاء[6] والزجَّاج[7]، ويُلْمَح من عبارتهما ترجيحٌ للقول الأول، وكذلك يُلْمَح هذا الترجيح للقول الأول من عبارة مكيٍّ[1] في مفتتح هذه المسألة.

---

(١) انظر: معاني الفراء: ٢٦٩/٢، ومعاني الأخفش: ٤٥٩/٢، ومعاني الزجاج: ٧١/٤، وإعراب النحاس: ١٦٣/٣، والصحاح: (أنس)، وسر الصناعة: ٤٣٦/٢، ٧٥٨، والمقاييس: (أنس)، والمخصص: ١٦/١، والمفردات: (أنس)، والكشاف: ٣٦١/٤، والمحرر: ٢٩/١٢، والبيان: ٢٠٦/٢، وإملاء العكبري: ١٦٤/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٧/١٠، وشرح الملوكي: ٢٥٦، ٣٦٣، والممتع: ٣٧٢/١، والجامع: ٣٨/١٣، وشرح الشافية للرضي: ١٦٣/٢، ٢١١/٣، والبحر المحيط: ١١٨/٨، وتذكرة النحاة: ٦٦٧، والمبدع: ١٥٣، والدر المصون: ٤٨٨/٨.

(٢) الظربان: دويبة كالهرة منتنة الريح، تجمع على: ظرابين، وظرابي، وقيل: الواحد: الظربى، وجمعه: الظربان. انظر: الصحاح، واللسان: (ظرب).

(٣) انظر: سر الصناعة: ٤٣٦/٢، والمخصص: ١٦/١، والممتع: ٣٧٢/١، وشرح الشافية للرضي: ١٦٣/٢.

(٤) التصريف الملوكي: ٣١.

(٥) شرح الملوكي: ٢٥٦. وكذلك انظر: الممتع: ٣٧٢/١، والمبدع: ١٥٣.

(٦) انظر: معاني الفراء: ٢٦٩/٢، وإعراب النحاس: ١٦٣/٣، والبيان: ٢٠٦/٢، والجامع: ٣٨/١٣، والبحر المحيط: ١١٨/٨، والدر المصون: ٤٨٩/٨.

(٧) انظر: معاني الزجاج: ٧١/٤، والبحر المحيط: ١١٨/٨، والدر المصون: ٤٨٩/٨.

بينما أجاز القول الأول دون الثاني الأخفشُ الأوسط[٢] والمبرِّد[٣]. وأجاز القول الثاني الخليلُ[٤]، ونُسبت إجازة القول الثاني كذلك إلى سيبويه[٥].

(١) انظر: المشكل: ٤٨٩.

(٢) انظر: معاني الأخفش: ٢: ٤٥٩، وإعراب النحاس: ١٦٣/٣، والجامع: ٣٨/١٣.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ١٦٣/٣، والمحرر: ٢٩/١٢، والجامع: ٣٨/١٣، وشرح الشافية للرضي: ٢١١/٣، والبحر المحيط: ١١٨/٨، والدر المصون: ٤٨٩/٨.

(٤) انظر: العين: (نسي).

(٥) لم أجد فيما بحثت فيه من أقوال سيبويه في كتابه ما يشير إلى رأيه إلا قوله في الكتاب: ٦٢١/٣: «وقالوا: أَنَاسِيَةٌ لجمع إنسان». في حين نُسِبَ له إجازة هذا القول في: المحرر: ٢٩/١٢، والبحر المحيط: ١١٨/٨، والدر المصون: ٤٨٨/٨.

- **الآراء في (أَبَابِيل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾[1]: **«واحدها (إِبَّوْل)، كـ: عِجَّوْل وعَجَاجِيل. وقيل: واحدها (إِبِّيْل)، كـ: سِكِّيْن وسَكَاكِين، وقيل: واحدها (إِبَّال)، كـ: دِينَار ودَنَانِير، وأصل (دِيْنَار): دِنَّار، دليله تكرير النون في الجمع والتصغير. وقيل: هو جمع لا واحد له. وقيل: هو اسم للجمع»**[2].

المناقشة:

الأبابيل: الجماعة أو القطعة من الطير أو الخيل أو الإبل، وقيل: هي الجماعة من الشيء وفيها تَفْرِقة[3].

و(أَبَابِيل) على وزن (فَعَاعِيل)[4]، فيه ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه جمع تكسير على وزن (فَعَاعِيل)، ومفرده: إِبَّوْل، على وزن (فِعَّوْل)[5]، مثل: عِجَّوْل وعَجَاجِيل[6].

أو أن يكون مفرده (إِبِّيْلا)، على وزن (فِعِّيْل)، مثل: سِكِّيْن وسَكَاكِين[1].

---

(١) الفيل، الآية: ٣.

(٢) المشكل: ٨٠٣.

(٣) انظر: العين: (أبل)، ومعاني الأخفش: ٥٨٢/٢، ومعاني الزجاج: ٣٦٣/٥، وإعراب النحاس: ٢٩١/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٣، والتهذيب: (وبل)، والصحاح: (أبل)، والمخصص: ١٤١/٨، والمفردات: (أبل)، والكشاف: ٤٣٤/٦، والمحرر: ٣٦٦/١٦، واللسان: (أبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١١٠/١١.

(٤) ذكر محمد عبدالخالق عضيمة أن (أَبَابِيل) على وزن (أَفَاعِيل)، جعله مثل: أَبَارِيق، وأَحَادِيث. والهمزة فيهما زائدة، أما في (أَبَابِيل) فالهمزة فيه أصلية وليست بزائدة؛ فعلى ذلك يكون وزنه (فَعَاعِيل).
انظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٤٦٠/٧.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٢٩٢/٣، ومعاني الأخفش: ٢٩٦/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٤/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٣، وليس في كلام العرب: ٢٣٥، والتهذيب: (وبل)، وسر الصناعة: ٦٠٩/٢، والصحاح، والمقاييس: (أبل)، والمخصص: ١٤١/٨، والبيان: ٥٣٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٤/٢، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١٠٩/١١.

(٦) يقال لولد البقرة: عِجْل، وعِجَّوْل، وللأنثى: عِجْلَة، وعِجَّوْلَة، ويجمع على: أَعْجِلَة، وأَعْجَال، وعَجَاجِيل.
انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (عجل).

أو أن يكون مفرده (إِبَّالا)، على وزن (فِعَّال)، مثل: دِيْنَار ودَنَانِير[٢]، والأصل في (دِيْنَار) قبل الإبدال فيه (دِنَّار)[٣].

أو أن يكون مفرده (إِبَّالَة)[٤] -بتشديد الباء-، على وزن (فِعَّالَة)[٥]، أو (إِبَالَة) -بتخفيف الباء-، على وزن (فِعَالَة)[٦].

القول الثاني:

أنه جمع لا واحد له من لفظه[٧]؛ فيكون مثل: شَعَارِير[٨]، وشَعَالِيل[٩]،

وشَمَاطِيط[١]، وشَمَالِيل[٢]، وعَبَادِيد[٣].

---

(١) انظر: العين: (أبل)، ومعاني الأخفش: ٢٩٦/١، وإعراب النحاس: ٢٩٢/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٣، وسر الصناعة: ٦٠٩/٢، والصحاح: (أبل)، والمخصص: ١٤١/٨، والمفردات: (أبل)، والبيان: ٥٣٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٤/٢، واللسان: (أبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١٠٩/١١.

(٢) انظر: إملاء العكبري: ٢٩٤/٢، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١٠٩/١١.

(٣) الأصل في (دِيْنَار): دِنَّار، أبدلت النون الأولى ياءً، هروبًا من ثقل التضعيف، وهو إبدال لازم؛ لئلا يلتبس بالمصادر التي تجيء على (فِعَّال)، ويرجع إلى أصله في الجمع أو التصغير؛ فيقال فيه: دَنَانِير، ودُنَيْنِيْر.
انظر: الكتاب: ٢٣٩/٤، والمقتضب: ٢٤٦/١، والأصول: ٢٦٣/٣، والصحاح: (دنر)، وسر الصناعة: ٧٥٧/٢، وشرح الملوكي: ٢٤٠، والممتع: ٣٧١/١، وشرح الشافية للرضي: ٢١١/٣، واللسان: (دنر).

(٤) الإِبالَة -بتشديد الباء وتخفيفها-: الحزمة من الحطب والحشيش، وقيل فيها: إِبْبَالة، بالياء.
انظر: العين: (أبل)، والتهذيب: (وبل)، والصحاح، والمقاييس، واللسان: (أبل).

(٥) انظر: معاني الفراء: ٢٩٢/٣، ومعاني الزجاج: ٣٦٤/٥، والتهذيب: (وبل)، وسر الصناعة: ٦٠٩/٢، والمقاييس: (أبل)، والكشاف: ٤٣٤/٦، واللسان: (أبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١٠٩/١١.

(٦) انظر: اللسان: (أبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١١٠/١١.

(٧) انظر: معاني الفراء: ٢٩٢/٣، ومجاز القرآن: ٣١٢/٢، ومعاني الأخفش: ٥٤٢/٢، ومعاني الزجاج: ٣٦٤/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٣، والتهذيب: (وبل)، و (شعر)، و (شمط)، والصحاح: (أبل)، والمخصص: ١٤١/٨، والكشاف: ٤٣٤/٦، والمحرر: ٣٦٦/١٦، والبيان: ٥٣٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٩٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٠٤/٢، واللسان: (أبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠، والدر المصون: ١٠٩/١١.

(٨) الشَّعَارِير: لعبة يلعب بها الصبيان لا تفرد، ويقال: ذهب القوم شعارير، أي: متفرقين.
انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (شعر)، و (شعل).

(٩) الشَّعَالِيل: الفرق من الناس وغيرهم، يقال: ذهب القوم شعاليل، أي: متفرقين.
انظر: التهذيب: (شعل)، و (شعر)، والصحاح: (شعل)، واللسان: (شعل)، و (شعر).

ذهب إلى هذا القول الفراء[٤] وأبو عبيدة[٥] وأبو الحسن الأخفش[٦].

القول الثالث:

أنه اسم للجمع، يدل على الجماعة من الشيء[٧].

والقول بأن (أَبَابِيل) جمع تكسير، وله مفرد من لفظه، كما في القول الأول، أو أنه جمع لا واحد له من لفظه، كما في القول الثاني، كلاهما قولان راجحان؛ لتعدد أقوال اللغويين والنحويين في مفرده بناءً على ما سُمِعَ من العرب، وما قيس على كلامها، في حال كونه جمع تكسير؛ ولوجود نظائر له في الوزن والمعنى في حال كونه جمعًا لا واحد له من لفظه.

---

(١) الشَّمَاطِيط: القطع المتفرقة، أو الفرقة من الشيء، يقال: ذهب القوم شماطيط، أي: متفرقين، وجاءت الخيل شماطيط، أي: متفرقة، وصار الثوب شماطيط: إذا تشقق.

انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (شمط).

(٢) الشَّمَالِيل: ما تفرق من شعب الأغصان في رؤوسها، مثل شماريخ العذق، يقال: ذهب القوم شماليل: إذا ذهبوا فرقًا، وثوب شماليل: إذا تشقق.

انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (شمل).

(٣) العَبَادِيد –وفي لغة العَبَابِيد–: تطلق على الأشياء المتفرقة، والفِرَق من الناس الذاهبين في كل وجه، والخيل إذا تفرقت في ذهابها ومجيئها، ولا تقع إلا على جماعة.

انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (عبد).

(٤) انظر: معاني الفراء: ٢٩٢/٣، والتهذيب: (شعر)، و (شمط)، و (وبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠.

(٥) انظر: مجاز القرآن: ٣١٢/٢، ومعاني الزجاج: ٣٦٤/٥، والتهذيب: (وبل)، والمحرر: ٣٦٦/١٦، واللسان: (أبل)، والبحر المحيط: ٥٤٣/١٠.

(٦) انظر: معاني الأخفش: ٢٩٦/١، ٥٤٢/٢، وسر الصناعة: ٦٠٩/٢.

(٧) انظر: المشكل: ٨٠٣، والدر المصون: ١٠٩/١١.

- **الآراء في (أساطير):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[1]: **«واحدها (أُسْطُورَة)، وقيل: إِسْطَارَة، وقيل: هو جمع الجمع، واحدها (أَسْطَار)، و (أَسْطَار) جمع (سَطْر)»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾[3]: **«وواحد (أساطير): أُسْطُورَة. وقيل: واحدها (أَسْطَار)، بمنزلة: أَقْوَال، وأَقَاوِيل»**[4].

المناقشة:

الأَسَاطِير: الأحاديث والأقاويل الباطلة التي تنسج على غير نظام، وهي ضرب من الترهات مما لا حقيقة له، وليست من الحق بشيء[5].

و(أَسَاطِير) على وزن (أَفَاعِيل) فيه خمسة أقوال:

القول الأول:

أنه جمع تكسير على وزن (أَفَاعِيل)، مفرده: أُسْطُورَة، على وزن (أُفْعُولَة)[6]. مثل:

أُحْدُوثَة وأَحَادِيث[1]، وأُرْجُوزَة وأَرَاجِيز[2]، وأُعْجُوبَة وأَعَاجِيب[3].

---

(١) الأنعام، الآية: ٢٥.

(٢) المشكل: ٢٣١.

(٣) الفرقان، الآية: ٥.

(٤) المشكل: ٤٨٥.

(٥) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، وأساس البلاغة، والنهاية لابن الأثير، واللسان: (سطر)، والبحر المحيط: ٤٥١/٤، والدر المصون: ٥٨٠/٤.

(٦) انظر: العين: (سطر)، ومجاز القرآن: ١٨٩/١، ومعاني الأخفش: ٢٩٦/١، ومعاني الزجاج: ٢٣٧/٢، ٥٨/٤، وإعراب النحاس: ٦١/٢، ١٥٢/٣، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٣، والتهذيب، والصحاح: (سطر)، وسر الصناعة: ٦١٠/٢، والمقاييس والمفردات، وأساس البلاغة: (سطر)، والمحرر: ٢٨/٦، والبيان: ٣١٧/١، ٢٠٢/٢، واللسان: (سطر)، والبحر المحيط: ٤٥١/٤، والدر المصون: ٥٧٩/٤، والمزهر: ١٢٦/٢.

أو أن يكون مفرده: إِسْطَارَة، على وزن (إِفْعَالَة)[٤]، مثل: إِضْبَارَة وأَضَابِير[٥]، وإِضْمَامَة وأَضَامِيم[٦].

وقيل: مفردها: أُسْطُور[٧]، وإِسْطَار[٨]، وإِسْطِير[٩]، وأُسْطِير[١٠]، وإِسْطِيرة[١١]، وأُسْطِيرة[١٢].

القول الثاني:

أن (أَسَاطِير) جمع الجمع، واحده: أَسْطَار، على وزن (أَفْعَال)، و (أَسْطَار) جمع قلة، واحده (سَطَر)، على وزن (فَعَل)، مثل: جَمَل وأَجْمَال، وجَبَل وأَجْبَال، وسَبَب وأَسْبَاب، وصَنَم وأَصْنَام[١٣].

---

(١) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (حدث).

(٢) انظر: العين، والتهذيب، وأساس البلاغة، والنهاية لابن الأثير، واللسان: (رجز).

(٣) انظر: الصحاح، واللسان: (عجب).

(٤) انظر: العين: (سطر)، ومجاز القرآن: ١٨٩/١، ومعاني الأخفش: ٢٩٦/١، وإعراب النحاس: ٦١/٢، والصحاح: (سطر)، وسر الصناعة: ٦١٠/٢، والمحرر: ٢٨/٦، والبيان: ٣١٧/١، واللسان: (سطر)، والبحر المحيط: ٤٥١/٤، والدر المصون: ٥٧٩/٤.

(٥) الإِضْبَارَة: هي الحزمة من الصحف أو الكتب، أو السهام، أو نحو ذلك.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (ضبر).

(٦) الإِضْمَامَة: هي الجماعة من الناس، ليس أصلهم واحد، ولكنهم لفيف من أصول مختلفة، ويقال للكتب المضموم بعضها إلى بعض ونحوها: إِضْمَامَة.
انظر: العين، والتهذيب: (ضم)، والصحاح، واللسان: (ضمم).

(٧) انظر: التهذيب، واللسان: (سطر)، والبحر المحيط: ٤٥١/٤، والدر المصون: ٥٧٩/٤.

(٨) انظر: معاني الزجاج: ٢٣٧/٢، والمقاييس، واللسان: (سطر).

(٩) انظر: التهذيب: (سطر)، وسر الصناعة: ٦١٠/٢، والبحر المحيط: ٤٥١/٤، والدر المصون: ٥٨٠/٤.

(١٠) انظر: اللسان: (سطر).

(١١) انظر: البحر المحيط: ٤٥١/٤.

(١٢) انظر: اللسان: (سطر)

(١٣) انظر: معاني الزجاج: ٢٣٨/٢، وإعراب النحاس: ٦١/٢، ١٥٢/٣، والصحاح: (سطر)، وسر الصناعة: ٦١٠/٢، والمحرر: ٢٨/٦، والبيان: ٣١٧/١، ٢٠٢/٢، وإملاء العكبري: ٢٣٩/١، والبحر المحيط: ٤٥١/٤، والدر المصون: ٥٨٠/٤.

أو أن يكون جمعًا لجمع، واحده: أَسْطُر، على وزن (أَفْعُل)، و (أَسْطُر) جمع قلة، واحده (سَطْر)، على وزن (فَعْل)، مثل: فَلْس و أَفْلُس، و كَعْب وأَكْعُب، وبَحْر وأَبْحر، يجمع للقلة على وزن (أَفْعُل)؛ فيقال فيه: أَسْطُر، وجمع الجمع له: أَسَاطِرَة، وأَسَاطِير[1].

القول الثالث:

أن (أَسَاطِير) جمعُ جمعِ الجمع؛ فـ (أَسَاطِير) جمع (أَسْطَار)، و (أَسْطَار) جمع (أَسْطُر)، و (أَسْطُر) جمع (سَطْر)[2].

القول الرابع:

أن (أَسَاطِير) جمع لا واحد له من لفظه[3]؛ فيكون مثل: شَعَارِير[4]، وشَعَالِيل[5]، وشَمَاطِيط[6]، وشَمَالِيل[7]، وعَبَادِيد[8]، وأَبَابِيل[9].

القول الخامس:

أن (أَسَاطِير) اسم للجمع[10].

والآراء كلها متجهة؛ لأن جمع التكسير مبني غالبًا على السماع.

---

(١) انظر: معاني الزجاج: ٢/٢٣٨، وإعراب النحاس: ٢/٦١، ٣/١٥٢، والتهذيب: (سطر)، وسر الصناعة: ٢/٦١٠، والمحرر: ٦/٢٨، والبيان: ١/٣١٧، واللسان: (سطر)، والبحر المحيط: ٤/٤٥١.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٥١، والدر المصون: ٤/٥٨٠.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ١/٢٩٦، ٢/٥٤٢، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩٣، وسر الصناعة: ٢/٦١٠، والمحرر: ٦/٢٨، واللسان: (سطر)، والبحر المحيط: ٤/٤٥١.

(٤) سبق إيضاح معناها، انظر: البحث: ٣٤٠، الحاشية رقم: ٨ .

(٥) سبق إيضاح معناها، انظر: البحث: ٣٤٠، الحاشية رقم: ٩ .

(٦) سبق إيضاح معناها، انظر: البحث: ٣٤١، الحاشية رقم: ١ .

(٧) سبق إيضاح معناها، انظر: البحث: ٣٤١، الحاشية رقم: ٢ .

(٨) سبق إيضاح معناها، انظر: البحث: ٣٤١، الحاشية رقم: ٣ .

(٩) سبق إيضاح معناها، انظر: البحث: ٣٣٩، الحاشية رقم: ٣ .

(١٠) انظر: المحرر: ٦/٢٨، والبحر المحيط: ٤/٤٥١، والدر المصون: ٤/٥٨٠.

(شواذ الجمع)

• جمع الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام والمعوَّض منها التاء شذوذًا جمع مذكر سالمًا:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ ﴾[1]: **«الأصل في (سنة) ألاَّ تجمع بالياء والنون، والواو والنون؛ لأن الواو والنون لمَنْ يعقل، ولكن جاز ذلك في (سنة) –وإن كانت مما لا يعقل– للحذف الذي دخلها؛ لأن أصلها (سَنَوَة)، وقيل: (سَنْهَة) على (فَعلة)، دليله قولهم: سنوات، وقولهم: سانَهْتُ، من السنين، وكُسرت السين في (سنين)، لتدل على أنه جمع على غير الأصل؛ لأن كل ما جمع جمع السلامة لا يتغير فيه بناء الواحد، فلما تغير بناء الواحد في هذا الجمع، بكسر أوله، وقد كان مفتوحًا في الواحد، عُلِمَ أنه جمع على غير أصله»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾[3]: **« وهو جمع (عِزة)؛ وإنما جمع بالواو والنون –وهو مؤنث لا يعقل– ليكون ذلك عوضًا مِمَّا حذف منها. قيل: أصل (عِزة): عِزهة، كما أنَّ أصل (سنة): سَنْهَة، ثُمَّ حُذفت الهاء؛ فجعل جمعه بالواو والنون عوضًا من الحذف»**[4].

المناقشة:

سِنون، وعِزون: جمعان ملحقان بجمع المذكر السالم، وقد أُلحقا به لأن الأصل في جمع المذكر السالم أن يكون للمذكر العاقل، في حين أن (سنين) و(عزين) ليستا كذلك، وإنما جمعتا بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا؛ لأن اللام منهما محذوفة، وعوِّض عنها بالتاء.

---

(١) الروم،، الآية: ٣، ٤.

(٢) المشكل: ٥٢١.

(٣) المعارج، الآية: ٣٧.

(٤) المشكل: ٧٠٩.

وهذا الجمع بالواو والنون، والياء والنون يجري في كل اسم ثلاثي مؤنث حذفت لامه، وعُوِّض عنها التاء، ولم يجمع جمع تكسير على الأغلب[1]، وذلك نحو :

ثُبَة[2]، وقُلَة[3]، وعِضَة[4]، وعِزَة[5]، ومِئَة، وسَنَة، تجمع على: ثُبِين، وقُلِين، وعِضِين، وعِزِين، ومِئِين، وسِنِين.

وإذا جمع هذا الضرب من الأسماء المحذوفة اللام جمع المذكر السالم، أُحدث في فاء جمعه تغيير للحركة عمَّا كانت عليه في المفرد؛ ليكون التغيير للحركة دليلا على جمعه على غير ما هو له، وإعلامًا بخروجه عن الأصل والقياس الذي ينبغي له[6].

فإذا كانت الأسماء مفتوحة الفاء في المفرد، كُسِرَت عند جمعها؛ فتقول في (سنة): سِنِين، على اللغة الكثيرة المشهورة[7]. وقد سمع في سينها الفتح[8] والضم[9] في لغة قليلة.

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٩٨/٣، ومعاني الفرّاء: ٩٣/٢، وإعراب النحّاس: ٢٤٥/٢، ٢٦٢/٣، ٣٣/٥، والتكملة: ٤٣٧، وسر الصناعة: ٦١١/٢، ٦١٦، والمحرر: ١٤٠/٧، ١١٧/١٦، والبيان: ١٨٩/٢، ٤٦٢، وشرح ابن يعيش: ٤/٥، ١١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٨١/٣، والدر المصون: ٤٢٦/٥.

(٢) الثُّبَة: الجماعة من الناس. والثُّبَة أيضًا: وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء.

انظر: العين: (ثبى)، والتهذيب: (ثاب)، والصحاح، واللسان: (ثبا).

(٣) القُلة: عودان يلعب بهما الصبيان.

انظر: العين: (قلو)، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (قلا).

(٤) العِضَة: القطعة والفرقة، وتطلق أيضًا على الكذب والبهتان، والعِضَة والعِضِين في لغة قريش: السحر، ويقولون للساحر: عَاضِهٌ.

انظر: العين: (عضه)، (عضا)، والتهذيب: (عضا)، والصحاح، واللسان: (عضه)، (عضا).

(٥) العِزَة: الجماعة والفرقة من الناس، وقال الأصمعي: يُقال: في الدار عزون، أي: أصناف من الناس.

انظر: العين: (عزو)، (عزي)، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (عزا).

(٦) انظر: الكتاب: ٥٩٨/٣، والمقتضب: ١٦٦/٢، والتكملة: ٤٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٣/٢، ٢٦٧، وشرح ابن يعيش: ٥/٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٨١/٣، والدر المصون: ٤٢٧/٥.

(٧) انظر: إعراب النحاس: ٢٤٥/٢، ٢٦٢/٣، والصحاح: (سنه)، وسر الصناعة: ٦١٦/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٣/٢، والمحرر: ١٤٠/٧، والبيان: ١٨٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٨٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٨١/٣، واللسان: (سنه)، والدر المصون: ٤٢٧/٥.

(٨) انظر: الدر المصون: ٤٢٧/٥.

(٩) انظر: الصحاح: (سنه)، وشرح الكافية للرضي: ٣٨١/٣، واللسان: (سنه).

وإذا كانت الفاء في مفرد هذه الأسماء مكسورة، سلمت الكسرة من التغيير عند الجمع؛ فتقول في: مِئَة، وعِزَة: مِئِين، وعِزِين[1].

وقد سُمِع في عين (عِزِين) الضمُّ، يقال: عُزُون، وعُزِين[2].

وإذا كانت الفاء في مفردها مضمومة جاز عند جمعها الكسر، وإبقاء الضمِّ؛ فتقول في (ثُبَة) و(قُلَة): ثِبِين، وقِلِين، بالكسر، و: ثُبِين، وقُلِين، بالضم[3].

وللغويين والنحويين في أصل (سَنَة) قولان:

القول الأول:

أن أصلها (سَنَوَة)، اللام المحذوفة منها واو؛ لقولهم في جمعها: سنوات، وفي تحقيرها: سُنَيَّة، والأصل: سُنَيْوَة، وفي الفعل منها: سَانَيْتُ مُسَانَاة[4].

القول الثاني:

أن أصلها (سَنْهَة)، اللام المحذوفة منها هاء؛ لقولهم في جمعها: سَنَهَات، وفي تحقيرها: سُنَيْهَة، وفي الفعل منها: سَانَهْتُ مُسَانَهَة[5].

ولهم في أصل (عِزَة) قولان أيضا:

القول الأول:

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٤/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٨١/٣، والدر المصون: ٤٢٧/٥.

(٢) انظر: الصحاح، واللسان: (عزا)، والبحر المحيط: ٢٧٠/١٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٩٨/٢، والتكملة: ٤٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٨١/٣، والدر المصون: ٤٢٧/٥.

(٤) انظر: العين: (سنه)، والكتاب: ٤٥٢/٣، ومعاني الفرّاء: ١٧٢/١، ومعاني الأخفش: ١٩٧/١، ومعاني الزجّاج: ٣٤٣/١، وإعراب النحاس: ٣٣٢/١، ٢٤٥/٢، ٢٦٢/٣، والتهذيب، والصحاح: (سنه)، والمنصف: ٦٠/١، والمفردات: (سنة)، وأمالي ابن الشجري: ٢٦١/٢، والبيان: ١٨٩/٢، وإملاء العكبري: ١٠٩/١، ٢٨٢، واللسان: (سنه)، (سنا)، والبحر المحيط: ٦٢٣/٢، والدر المصون: ٥٦٣/٢، ٤٢٦/٥.

(٥) انظر: العين: (سنه)، والكتاب: ٣٦٠/٣، ٤٥٢، ومعاني الفراء: ١٧٢/١، ومعاني الأخفش: ١٩٧/١، ومعاني الزجّاج: ٣٤٣/١، وإعراب النحاس: ٣٣٢/١، ٢٤٥/٢، والتهذيب، والصحاح: (سنه)، والمفردات: (سنة)، وأمالي ابن الشجري: ٢٦١/٢، والبيان: ١٨٩/٢، وإملاء العكبري: ١٠٩/١، ٢٨٢، واللسان: (سنه)، (سنا)، والبحر المحيط: ٦٢٣/٢، والدر المصون: ٥٦٤/٢، ٤٢٦/٥.

أن أصلها (عِزْوَة)، اللام المحذوفة منها واو أو ياء؛ لأنهم يقولون في الفعل منها: عَزَوْتُه أَعْزُوه، وعَزَيْتُه أَعْزِيه، إذا نسبته[1]؛ لأن النسب ضمُّ شيء إلى شيء؛ ففيه يضم المنسوب إلى ما ما نسب إليه.

القول الثاني:

أن أصلها (عِزْهَة)، اللام المحذوفة منها هاء، مثل: سَنْهَة[2].

ومع جواز الأصلين في (سَنَة) و(عِزَة)، إلا أن القول بأن اللام المحذوفة منهما واو أقوى وأظهر؛ لأن كثيرًا من الأسماء التي جمعت بالواو والنون شذوذًا، للتعويض عن اللام المحذوفة منها، نحو: ثُبَة، وقُلَة، وغيرها، كان المحذوف منها في الأغلب واوًا أو ياءً.

(١) انظر: العين: (عزو)، والتهذيب، والصحاح، والمفردات: (عزا)، وأمالي ابن الشجري: ٢٧٨/٢، والمحرر: ١١٧/١٦، والبيان: ٤٦٢/٢، وإملاء العكبري: ٢٦٩/٢، واللسان: (عزا)، والبحر المحيط: ٢٧٠/١٠، والدر المصون: ٤٦١/١٠.

(٢) انظر: المحرر: ١١٧/١٦، والبيان: ٤٦٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧٠/١٠، والدر المصون: ٤٦١/١٠.

(التقاء الساكنين)

- **تحريك أول الساكنين الملتقيين بالفتح:**

أ- عند ملاقاة (من) الجارة لـ (أل) التعريف:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾[1]: **«فُتِحَت نون (مِنْ) للقائها الساكن، وهو لام التعريف، وكان الفتح أولى بها من الكسر؛ لانكسار الميم، مع كثرة الاستعمال»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾[3]: **«فُتِحَت النون لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى بها؛ لكثرة الاستعمال، ولئلا تجتمع كسرتان، وبعض العرب تكسر النون لالتقاء الساكنين على القياس»**[4].

المناقشة:

يمتنع في لغة العرب أن يلتقي ساكنان في كلامهم وصلا؛ لذا سعوا إلى التخلص من التقاء الساكنين، واستخدموا طرائق تقيهم مثل هذا الالتقاء الممنوع في كلامهم، وأصبح الوجوب -عند النحويين- حكمًا نحويًا لازمًا للتخلص من التقاء الساكنين، وجُعِلَ منع التقائهما من القاعدات المسلَّم بها عندهم، وعلى هذين الحكمين من وجوب التخلص، ومنع الالتقاء، بُنِيَت كثير من قواعد اللغة العربية، ودُوِّنَت في الكتب النحوية والصرفية. ويعدُّ حذف أحد هذين الساكنين أو تحريكه من أبرز طرائق العرب في تخلصهم من هذا الالتقاء الممنوع في كلامهم.

والتحريك لأحد هذين الساكنين يكون بالحركات الثلاث: الكسر، والضم، والفتح[5]، وإن كان الكسر أصلا متَّخذًا في تحريك أحدهما، ويُعْدَل عنه إلى الفتح لموجب أو علة يقتضيها الكلام.

---

(١) البقرة، الآية: ٨.

(٢) المشكل: ٤٤، ٤٥.

(٣) التوبة، الآية: ٣.

(٤) المشكل: ٣٠٨، ٣٠٩.

(٥) انظر: التكملة: ١٩٤، والتبصرة والتذكرة: ٧٢٤/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٣/٩.

ومن أبرز الأسباب الداعية لاختيار الكسر ليكون أصلا لتحريك أحد الساكنين، ودليلا على مكان التقائهما، ما يلي:

١- أن ثمة صلة وثيقة تجمع بين الكسر والسكون، من حيث إن كل واحد من هذين الحالين يختص بنوع من المعربات؛ فالكسر علامة إعراب الاسم ودليل عليه، والسكون علامة إعراب الفعل ودليل عليه، ومن هنا كان استبدال السكون بالكسر متفقًا مع هذه الصلة الوثيقة بينهما عندما احتيج إلى تغيير السكون، وكان الكسر أولى الحركات بهذا الاستبدال، بناءً على هذه الصلة الوثيقة المحكومة بالتداني والتقارب(١).

٢- أن أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه هو الكسر؛ لأن السكون في الفعل إذا كان مجزومًا أقيم مقام الكسر في الاسم إذا كان مجرورًا؛ فلما احتيج إلى حركة تقوم مقام الساكن الذي سيعدل عنه لمنع التقائه بساكن آخر، جعل الكسر مقامه على سبيل التقاصِّ والتعارض(٢).

٣- أن محل التقاء الساكنين في أصله كان في الفعل؛ إذ إنه يسكن عند جزمه مضارعًا، أو عند كونه أمرًا؛ فملاقاته لساكن آخر -عند ذاك- أمر أكثر حدوثًا من الاسم، والضم والفتح يدخلان الفعل للإعراب دون الكسر؛ فتحتَّم اختيار حركة بعيدة عنهما؛ لأنه لو جعلت إحداهما حركة للتخلص من الساكنين لالتبس معرب الأفعال بمبنيها، ولالتبست حركة فعل معرب بعامل حادث، بحركة فعل متجرد من العوامل، كما هو الحال في الفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية، و(لا) النافية، عند التقائهما بالساكن؛ فيكون مخرج الفعل واحدًا عندما يجعل الضم حركة للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: لا تكتبْ الدرسَ، ومحمدٌ لا يكتبُ الدرسَ، وباتخاذ الكسر حركة يكون اللبس قد أُمِنَ جانبه، والوهم قد أُبْعِدت مظنته، ومن ثَمَّ حملت الأسماء والحروف على الأفعال، في اتخاذ الكسر أصلا لمنع التقاء الساكنين(٣).

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٧/٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٦٠/٢.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ١٢٧/٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٦٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٥/٢.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ٧٢٤/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٥/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٧/٩.

٤- أن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا والتنوين يصاحبها، أو ما يقوم مقام هذا التنوين من التعريف بـ (أل) أو الإضافة، في حين أن الضمة أو الفتحة قد تجيئان إعرابًا دون أن يصاحبهما التنوين؛ فإذا اقتضت الحاجة تحريك ساكن في كلام، جرى تحريكه بحركة لا يلتبس معها أنها قد تكون علامة للإعراب، وليس ذلك إلا للكسرة، كما ذكر سالفًا[١].

٥- أن الغاية من تحريك أحد الساكنين هو التوصل للنطق بساكن آخر، واختيرت الكسرة حركة لأحدهما؛ لأنه سبق أن اختيرت الكسرة حركة للتوصل بها إلى النطق بالساكن عند العرب، وذلك في الأسماء السماعية المبدوءة بهمزة وصل، نحو: اِسْم، واِبْن، واِثْنان، واِثْنتان، وغيرها؛ فقيس التحريك بالكسر في هذه الأسماء، على التحريك بالكسر في التقاء ساكنين عامة[٢].

٦- أن التحريك بالكسر كما ذكر الرضي: «من سجية النفس، إذا لم تُستكره على حركة أخرى»[٣].

وقد يعدل عن هذا الكسر المتَّخذ أصلا للأسباب السالفة المذكورة، إلى الضم أو الفتح لعارض أو علة؛ فيُعدل عن الكسر إلى الفتح طلبًا للتخفيف، وبعدًا عن الثقل، ويكون ذلك بعد ياء، أو واو، أو كسرة؛ فبعد الياء في نحو: أَيْنَ، وكَيْفَ، والمسلميْنَ، والصالحيْنَ. وبعد الواو في نحو: المسلموْنَ، والصالحوْنَ. وبعد الكسرة كما في (مِنْ) الجارة عند ملاقاتها (أل) التعريف خاصة، نحو: مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين.

كما يُعدل عن الكسرة إلى الفتح مراعاة للإتباع، ويكون ذلك بعد الألف والفتحة. ذكر هذا الرأي الصيمريُّ، وذلك في نحو: أَبَّانَ، والآنَ، فُتِحَ آخرهما منعًا لالتقاء الساكنين، واختيرت الفتحة إتباعًا لها لحركة ما قبلها وهو الألف والفتحة[٤].

وعدلت العرب عن الكسرة إلى الفتحة بعد الواو والياء؛ لأن الكسرة تُستَثقل بعدهما.

---

(١) انظر: شرح ابن يعيش: ١٢٧/٩، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٥/٢، والهمع: ٣٧٣/٣.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٨٧/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٦٠/٢.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢٣٥/٢.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٧٢٦/٢.

كما عدلوا عن الكسرة إلى الفتحة في (مِنْ) الجارة عند ملاقاتها (أل)؛ لئلا تتوالى الكسرات، كسرة الميم في (مِنْ)، وكسرة النون إذا حركت بها منعًا لالتقاء الساكنين، والكسرة حركة مستثقلة عند العرب، ومن نهجهم في كلامهم الابتعاد عما يثقله؛ فكيف إذا اجتمعت كسرتان في كلام يكثر وروده على ألسنتهم؟ فـ (مِنْ) الجارة حرف يكثر وروده في الكلام نظرًا لكثرة المعاني التي يأتي لها هذا الحرف الجارّ، كما أن (أَلْ) التعريف كثيرة في الكلام؛ فنشدت العرب التخفيف والبعد عن الثقل في هذا العدول عن الكسر إلى الفتح في هذا الموضع من كلامهم.

وإذا ولي (مِنْ) الجارة ساكن غير (أَلْ) التعريف جرى الكلام على الأصل المتَّخذ في تحريك الساكن بالكسر إذا لقي ساكنًا آخر، كما في نحو: مِنِ امْرِئٍ، ومِنِ اسْمِك، ومِنِ ابْنِك، وعوِّل على الكسر هنا، ولم يُعدَل عنه إلى الفتح؛ لأنه ليس له كثرة ككثرة (مِنْ) الجارة مع (أَلْ) التعريف في الكلام[1]. قال سيبويه: «وقد اختلفت العرب في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة»[2].

وفي كلام سيبويه السالف ما يشير إلى أن بعض العرب يفتح (النون) في (مِنْ) إذا لاقت ساكنًا آخر غير (أَلْ) التعريف، وعلَّلوا هذا الفتح منهم بالفرار من توالي الكسرتين[3]، كما نعت سيبويه المتكلمين بهذه اللغة من العرب بالفصحاء؛ فقال: «وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: مِنَ ابْنِك؛ فأجروها مجرى: مِنَ الْمسلمين»[4].

---

(١) انظر: الكتاب: ١٥٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٢/١، ومعاني الزجاج: ٨٤/١، والأصول: ٣٧٠/٢، وإعراب النحاس: ١٨٧/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٢٦/٢، والمفصل: ٣٥٥، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٨/٢، والمحرر: ١١٠/١، والبيان: ٥٣/١، وإملاء العكبري: ١٦/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، ١٣١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٦٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٦/٢، والمجيد: ٩٩، والهمع: ٣٧٤/٣.

(٢) الكتاب: ١٥٤/٤.

(٣) انظر: الأصول: ٣٧٠/٢، والمفصل: ٣٥٥، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٩/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، ١٣١، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٦/٢، والهمع: ٣٧٤/٣.

(٤) الكتاب: ١٥٥/٤.

وكما فتح بعض العرب النون في (مِنْ) مع ساكن غير (أَلْ) التعريف؛ فقد كسر بعضهم نون (مِنْ) عند ملاقاتها (أَلْ) التعريف جريًا منهم على القياس، وطردًا للقاعدة على باب واحد، وهو التحريك بالكسر عند التقاء الساكنين؛ فيقولون: مِنِ الرجل، ومِنِ القوم[1].

وقد حكم الزمخشريُّ على هذه اللغة عند العرب بأنها: «قليلة وخبيثة»[2]. وحكم عليها ابن الحاجب بالضعف[3].

وعلَّل الرَّضِيُّ هذا الكسر الحادث على لسانهم لنون (مِنْ) عند ملاقاتها (أَلْ) التعريف، وإن لم يكن هذا الفعل منهم لغة مشهورة، بأنهم لم يبالوا بتوالي الكسرتين، لاعتبارهم أن الكسرة الثانية عارضة، وليست أصلية[4].

وقد جمع ابن يعيش حكم هاتين اللغتين عند العرب من حيث القياس والاستعمال؛ فقال: «الفتح في (مِنَ الرجل) شاذ في القياس دون الاستعمال، وهو في (مِنَ ابْنك)، و(مِنَ امْرِئٍ) شاذ في الاستعمال والقياس جميعا»[5].

وفتح نون (مِنْ) الجارة عند ملاقاتها (أَلْ) التعريف، خاص بـ (مِنْ) دون ما يشابهها من حروف الجر في الوضع كـ (عَنْ)؛ فالقياس في نون (عَنْ) الجارَّة أن تكسر مع كل ساكن يلاقيها، سواءً أكان الساكن (أَلْ) التي تفيد التعريف، أم كان ساكنًا غيرها، جريًا على الأصل في التقاء الساكنين، وهو الكسر؛ لأن العلة التي لأجلها فتحت نون (مِنْ) عند ملاقاتها (أَلْ) التعريف، لا تطَّرد في (عَنْ) من ناحيتين:

الأولى: عدم توالي كسرتين في (عَنْ) عند كسر النون فيها لالتقاء الساكنين كما في (مِنْ)؛ فحركة العين مفتوحة.

---

(١) انظر: الكتاب: ١٥٤/٤، والأصول: ٣٧٠/٢، والمفصل: ٣٥٥، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، ١٣١، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢، والهمع: ٣٧٤/٣.

(٢) المفصل: ٣٥٥.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٦/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢.

(٥) شرح ابن يعيش: ١٢٤/٩.

الثانية: ليس لـ (عَنْ) كثرة في الكلام ككثرة (مِنْ) تبعًا لكثرة المعاني التي يمثلها الحرف الجار (مِنْ)، مما يبعد الثقل عن حرف الجر (عَنْ)؛ فلا سبيل إذًا لطلب التخفيف والبعد عن الثقل.

وبهذين الأمرين مجتمعين تخرج (عَنْ) عن العدول من الكسر إلى الفتح؛ فجرت على الأصل في التقاء الساكنين، وهو الكسر بإجماع علماء العربية[1].

وحكى الأخفش عن العرب ضم نون (عَنْ) عند ملاقاتها (أَلْ) التعريف؛ فيقولون: عَنُ الرجُل، إتباعًا لحركة الجيم[2]، وتشبيها بقولهم: قلُ انْظُر، وهذه الحكاية التي أوردها الأخفش، وإن كانت سماعًا عن العرب، فقد حكم عليها النحويون بأنها لغة خبيثة[3]، وضعيفة[4]، وليست بجيدة[5]، والأفصح المجمع عليه هو كسر نون (عَنْ) عند ملاقاتها الساكن مطلقًا.

---

(١) انظر: المفصل: ٣٥٥، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٩/٢، وشرح ابن يعيش: ١٣١/٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٦٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢.

(٢) نسب هذه الحكاية عن العرب للأخفش كلٌّ من الزمخشري وابن يعيش والرضي والسيوطي.
انظر: المفصل: ٣٥٥، وشرح ابن يعيش: ١٣١/٩، وشرح الشافية للرضي: ٣٤٧/٢، والهمع: ٣٧٤/٣.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٦/٢.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٦٥/٢.

ب- في الحروف المقطعة في أوائل بعض السور القرآنية:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[١]: **«فأمَّا فتحة الميم فيجوز أن تكون فُتِحت للساكنين؛ لسكونها وسكون اللام بعدها. ويجوز أن تكون فُتِحت لسكونها وسكون الياء قبلها، ولم ينوِ الوقف عليها.**

... وأجاز الأخفش كسر الميم لالتقاء الساكنين، وهو غلط، لا قياس له لثقله[٢]»[٣].

وقال في قوله تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾[٤]: **«ويجوز أن يكون أراد أن يصله بما بعده، فالتقى ساكنان، الياء والنون بعدها، ففتحه لالتقاء الساكنين؛ فبناه على الفتح، كـ: (أَيْنَ)، و (كَيْفَ). وقد قُرِئَ بكسر النون[٥]، حُرِّكَت بالكسر لالتقاء الساكنين؛ فكسرت على أصل اجتماع الساكنين؛ فجُعِلَت كـ (جَيْرِ) في القسم»**[٦].

وقال في قوله تعالى: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾[٧]: **« قرأ الحسن[٨]: (صَادِ) بكسر بكسر**

---

(١) آل عمران، الآية: ١، ٢.

(٢) في نسخة المشكل بتحقيق ياسين السواس: (لنقله)، وما أثبته من المشكل بتحقيق د. حاتم الضامن: ١٤٨/١.

(٣) المشكل: ١٢٦.

(٤) يس، الآية: ١، ٢.

(٥) قُرِئَ: (يس) بفتح النون وكسرها، قرأها بالفتح عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق، وقرأها بالكسر ابن عباس، وابن أبي إسحاق، ونصر بن عاصم، وأبو السَّمَّال. وهما من القراءات الشاذة.

انظر: إعراب النحاس: ٣٨١/٣، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٤، والمحتسب: ٢٠٣/٢، والمحرر: ١٨٦/١٣، والجامع: ٤/١٥، والبحر المحيط: ٤٨/٩، والدر المصون: ٢٤٤/٩، ٢٤٥.

ووردت القراءتان غير منسوبتين في: الكتاب: ٢٥٨/٣، ومعاني الفراء: ٣٧١/٢، ومعاني الزجاج: ٢٧٧/٤، والكشاف: ١٦٤/٥، والبيان: ٢٩٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

(٦) المشكل: ٥٥٦.

(٧) ص، الآية: ١، ٢.

(٨) الحسن: أبو سعيد، الحسن بن يسار البصري، إمام أهل البصرة علمًا وعملا، قرأ على حِطَّان الرقاشي وأبي العالية، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء ويونس بن عبيد وعاصم الجحدري. توفي سنة ١١٠هـ.

الدال لالتقاء الساكنين... وقرأ عيسى بن عمر[1] بفتح الدال[2]، جعله مفعولا به، كأنه قال: أُتْلُ صادَ، ولم ينصرف؛ لأنه اسم للسورة معرفة؛ فهو كمؤنث سميتها بـ (بَابٍ). وقيل: فتح الدال لالتقاء الساكنين، الألف والدَّال»[3].

وقال في قوله تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾[4]: **«قرأ عيسى ابن عمر: (حَامِيمَ) بفتح الميم[5] لالتقاء الساكنين، أراد الوصل ولم يرد الوقف، والوقف هو الأصل في الحروف المقطعة»**[6].

وقال في قوله تعالى: ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾[7]: **«وقد قُرِئَت: (نُونَ) بفتح**

انظر: معرفة القراء الكبار: ٦٥/١، وغاية النهاية: ٢٣٥/١، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٧، وشذرات الذهب: ١٣٦/١.

(١) سبقت ترجمة عيسى بن عمر الهمداني. انظر: البحث: ٣٢٧، الحاشية رقم: ٥ .

(٢) قرئت (ص) بفتح الدال وكسرها، قرأها بالفتح (صَادَ): أبو عمرو وعيسى بن عمر والثقفي، وقرأها بالكسر (صَادِ): أُبَيُّ بن كعب والحسن البصري وابن أبي إسحاق ونصر بن عاصم وأبو السَّمَّال وابن أبي عبلة. وهما من القراءات الشاذة.

انظر: معاني الفراء: ٣٩٦/٢، وإعراب النحاس: ٤٤٩/٣، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٤، ١٢٩، والمحتسب: ٢٣٠/٢، والمحرر: ٥/١٤، ٦، والجامع: ٩٤/١٥، والبحر المحيط: ١٣٥/٩، والدر المصون: ٣٤٣/٩، ٣٤٤.

ووردت القراءتان غير منسوبتين في: معاني الزجاج: ٣١٩/٤، والكشاف: ٢٤٠/٥، والبيان: ٣١١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٨٦/٢، ٣٨٧.

(٣) المشكل: ٥٧٥.

(٤) غافر، الآية: ١، ٢.

(٥) قرئت: (حم) بفتح الميم الآخرة وبكسرها، قرأها بالفتح (حَاميمَ): عيسى بن عمر وأبو السَّمَّال وابن أبي إسحاق، وقرأها بالكسر (حَامِيمِ): أبو السَّمَّال وابن إسحاق، وهما من القراءات الشاذة.

انظر: معاني الزجاج: ٣٦٥/٤، وإعراب النحاس: ٢٥/٤، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٤، ١٣٢، والمحرر: ١١٢/١٤، ١١٣، والجامع: ١٨٩/١٥، والبحر المحيط: ٢٣٢/٩، والدر المصون: ٤٥١/٩، ٤٥٢.

ووردت القراءتان غير منسوبتين في: الكشاف: ٣٢٧/٥، والبيان: ٣٢٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٤١٦/٢.

(٦) المشكل: ٥٨٧.

(٧) القلم، الآية: ١.

النون[1]؛ على أنه مفعول به، أي: اذكر نونَ، واقرأ نونَ، ولم ينصرف لأنه معرفة، وهو اسم لمؤنث، وهي السورة. وقيل: لأنه اسم أعجمي.

وقال سيبويه: إنما فُتِحَت النون لالتقاء الساكنين، مثل: (أَيْنَ)، و (كَيْفَ)، كأن القارئ وصل قراءته، ولم يدغم، فاجتمع ساكنان، النون والواو؛ ففُتِحَت النون، وقال الفراء: إنما فُتحت على التشبيه بـ (ثُمَّ). وقال غيره: فُتحت لأنها أشبهت نون الجمع»[2].

المناقشة:

يجوز الفتح لأحد الساكنين الملتقيين في الحروف المقطعة في أوائل بعض السور القرآنية؛ ففي قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[3] التقى ساكنان في: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾[4]، وحُرِّكَ أحدهما بالفتح منعًا لالتقائهما، وذهب النحويون الذين يرون أن هذا الفتح سببه منع التقاء الساكنين مذهبين مختلفين في هذين الساكنين الملتقيين:

المذهب الأول:

ذهب فيه أصحابه إلى أن الساكنين الملتقيين في: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾[5] هما الميم في ﴿ الٓمٓ ﴾ و(أل) التعريف بعدها، الواقعة في اسم الجلالة (الله) في حال درج الكلام، وانتفاء نية الوقف[6].

---

(١) قرئت (ن) بفتح النون وكسرها، قرأها بالفتح (نون): سعيد بن جبير وعيسى بن عمر، وقرأها بالكسر (نون): ابن عباس والحسن البصري وابن أبي إسحاق وأبو السَّمَّال، وهما من القراءات الشاذة.

انظر: إعراب النحاس: ٣/٥، ومختصر في شواذ القرآن: ١٥٩، والمحرر: ١٦/ ٧٤، والبحر المحيط: ٢٣٥/١٠، والدر المصون: ٣٩٨/١٠.

ووردت القراءتان غير منسوبتين في: معاني الزجاج: ٢٠٣/٥، والكشاف: ١٧٩/٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٠٦/٢.

(٢) المشكل: ٦٩٧.

(٣) آل عمران، الآية: ١، ٢.

(٤) آل عمران، الآية: ١، ٢.

(٥) آل عمران، الآية: ١، ٢.

(٦) انظر: الكتاب: ١٥٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٢/١، ومعاني الزجاج: ٣٧٣/١، والأصول: ٣٧٠/٢، وإعراب النحاس: ٣٥٣/١، والكشف: ٦٥/١، والمحرر: ٨/٣، والبيان: ١٨٩/١، وإملاء العكبري: ١٢٢/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٥٥/٢، والجامع: ٣/٤، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٦/٢، والبحر المحيط: ١٠/٣، والدر المصون: ٦/٣.

المذهب الثاني:

ذهب فيه أصحابه إلى أن الساكنين الملتقيين في: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾[1] هما الميم الآخرة في كلمة (ميم)، والياء الساكنة قبلها في الكلمة ذاتها، باعتبار أن الأصل في الحروف المقطعة في أوائل السور القرآنية هو السكون عند إرادة الوقف عليها، وعدم وصلها بما بعدها[2].

ويمثل المذهب الأول سيبويه وجمهور المعربين والنحويين، وهو الرأي الراجح.

ولضعف المذهب الثاني، وغلبة المذهب الأول عليه، لم ينسب هذا المذهب لعالم بعينه، بل رفض قبوله، والاعتداد به، وقد عقَّب أبو البركات الأنباري على هذا الرأي بقوله: «وأما قول مَنْ قال: "إنها فتحت لالتقاء الساكنين" ففاسد؛ لأنه لو كان كذلك لوجب فتحها في: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾[3]، وفي: ﴿ حمٓ ﴾[4]، وفي: ﴿ نٓ ﴾[5]، وفي كل حرف من حروف التهجي التي في أوائل السور؛ فلما لم تفتح دل على أن هذا التعليل ليس عليه تعويل»[6]. وكذلك قال أبو البقاء العكبريُّ في رده لهذا الرأي[7].

وقد عُدِل عن الكسر إلى الفتح في الحروف المقطَّعة في أوائل سورة آل عمران لعلل تستوجب ذلك العدول وتقتضيه، ويمثِّل طلب التخفيف والبعد عن الثقل عِلَّة للعدول عن الكسر إلى الفتح في هذين الرأيين، إذ لو كسرت الميم في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾[8] على أصل حركة التقاء الساكنين، لتوالت ثلاثة متجانسات ثقيلة في الكلام، أولها الميم التي كسرت لأجل منع التقاء الساكنين، ثم الياء الساكنة المكسور ما قبلها، والكسرة والياء من جنس

---

(١) آل عمران، الآية: ١، ٢.

(٢) انظر: حجة ابن خالويه: ١٠٥، والكشف: ٦٥/١، والبيان: ١٨٩/١، وإملاء العكبري: ١٢٢/١، والبحر المحيط: ١١/٣، والدر المصون: ٧/٣.

(٣) البقرة، الآية: ١، ٢.

(٤) السور التي افتتحت بـ ﴿ حمٓ ﴾: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٥) القلم، الآية: ١.

(٦) البيان: ١٨٩/١.

(٧) انظر: إملاء العكبري: ١٢٢/١.

(٨) آل عمران، الآية: ١، ٢.

واحد؛ فآثروا الفتح منعًا لهذا التوالي المولِّد للثقل الذي تبتعد عنه العرب، وتهرب منه في كلامها؛ فاقتضى ذلك التخفيف بالعدول عن الكسر إلى الفتح، وبفتحها أشبهت ما بني لفظه على الفتح معدولا به عن الكسرة، إذ التقى فيه ساكنان، كما في: أَيْنَ، وكَيْفَ، ولَيْتَ، وما كان على شاكلتها[1].

ومن العلل التي اجتهد النحويون والمعربون في استنباطها للعدول عن الكسر إلى الفتح – وهي حقيقة بالرأي الأول دون الثاني– ما يلي:

١– الفصل والتفريق بين هذه الحروف المقطَّعة للتهجئة، وما كان منها ليس بهجاء[2].

٢– كثرة استعمال اسم الله تعالى بعد هذه الحروف المقطَّعة، وكسرها عند التقائها بالساكن يفضي إلى الترقيق في لام (أَلْ) في اسم الجلالة، والمقصود تفخيمها[3].

وهناك من أجرى هذه الحروف المقطعة في أوائل السور القرآنية على القياس، وهو تحريكها بالكسر عند ملاقاتها ساكنًا، وإن صحَّ التحريك بالكسر في سائر الحروف المقطَّعة في أوائل السور، فإنه مرفوض في الحروف المقطَّعة التي افتتحت بها سورة آل عمران.

وقد أجرى الأخفش هذا القياس فقال: «فإن قيل: فهلا حُرِّكَت بالجرِّ؟ فإن هذا لا يلزم فيها، إنما أرادوا الحركة؛ فإذا حرَّكوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كسرت لجاز، ولا أعلمها إلا لغة»[4].

وإجازة الأخفش الكسر في هذه الآية مبنية عنده على القياس المقتضي للكسر أصلا لمنع التقاء الساكنين من جهة، وعلى السماع من جهة أخرى، و السماع الذي احتكم الأخفش

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٢٢/١، وإعراب النحاس: ٣٥٣/١، والكشف: ٦٥/١، والبيان: ١٨٩/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، والدر المصون: ٧/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ١٥٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٢/١، والأصول: ٣٧٠/٢.

(٣) انظر: إملاء العكبري: ١٢٢/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٥٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٦/٢، والدر المصون: ٦/٣.

(٤) معاني الأخفش: ٢٢/١.

إليه هو قراءة غير السبعة لقوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾[1] بكسر الميم[2]، وهي قراءة صُنِّفَت ضمن القراءات الشاذَّة، وحكم عليها أبو البقاء العكبريُّ بالضعف[3].

وقد منع سيبويه الكسر في هذه الآية خاصة فقال: «فأمَّا ﴿ الٓمٓ ﴾ فلا يكسر؛ لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين»[4].

وقد خطَّأ الأخفشَ أكثرُ العلماء المعاصرين له، أو اللاحقين به في إجازته الكسر في هذا الموضع؛ لأن فتح الميم في: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ يمثل إجماعًا، وهو قد اعتمد في إجازته هذه على قراءة شاذة ضعيفة. كما أن في إجرائها على القياس -وهو الكسر لأجل منع التقاء الساكنين- ثقلا تهرب العرب منه، ولا تنطق به[5].

وأما ما يختص بالحروف المقطعة المفتتح بها بعض السور القرآنية التي أتى مكيٌّ على ذكرها، فهي محرَّكة بالفتح على قراءة، ومحرَّكة بالكسر على قراءة أخرى، والأصل في هذه الحروف المقطعة أنها للتهجئة؛ فيوقف عليها بالسكون، وأما في حال درج الكلام وإرادة الوصل، فإنها تُحَرَّك منعًا لالتقاء الساكنين؛ فعلى قراءة الفتح يكون الحرف قد حُرِّك بالفتح منعًا لالتقاء الساكنين، وعُدِلَ فيه عن الكسر إلى الفتح إيثارًا للخفة، وابتعادًا عن الثقل؛ ففي: ﴿

---

(١) آل عمران، الآية: ١، ٢.

(٢) قرأ السبعة ﴿ الٓمٓ ﴾ بفتح الميم، وألف الوصل ساقطة.

انظر: معاني الفراء: ٩/١، ومعاني الزجاج: ٣٧٣/١، والسبعة: ٢٠٠، وإعراب النحاس: ٣٥٣/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٥، وحجة أبي علي: ٥/٣، والكشف: ٦٤/١، والكشاف: ٥٢٥/١، والمحرر: ٧/٣، والبحر المحيط: ٩/٣، والدر المصون: ٧/٣.

وقرأها عمرو بن عبيد وأبو حيوة وأبو جعفر الرؤاسي: ﴿ الٓمَ ﴾ بكسر الميم، وهي قراءة شاذة.

انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٩، والكشاف: ٥٢٦/١، والمحرر: ٨/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٧/٢، والبحر المحيط: ١٠/٣، والدر المصون: ١٤/٣.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٩/١.

(٤) الكتاب: ١٥٤/٤.

(٥) انظر: معاني الزجاج: ٣٧٣/١، وإعراب النحاس: ٣٥٣/١، وإملاء العكبري: ١٢٢/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، والجامع: ٣/٤، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٦/٢، والبحر المحيط: ١٠/٣.

يسَ ﴾[1]، و ﴿ حمَ ﴾[2] ما قبل الساكن الأخير ياء قبلها كسرة، وفي: ﴿ نَ ﴾[3] واو قبلها ضمة، وهما من المواضع التي صرَّح فيها النحويون بوجوب العدول عن الأصل، وهو التحريك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين إلى الفتح؛ لأن الياء والواو تستثقل معهما الكسرة[4].

وأمَّا في: ﴿ صَ ﴾[5]، و ﴿ قَ ﴾[6] فحُرِّكتا بالفتح -على قراءة من فتح[7]- طلبًا للتخفيف وبعدًا عن الثقل، واختير الفتح وعُدِلَ إليه عن الكسر إتباعًا للألف التي قبل الحرف الساكن؛ فالفتحة من جنس الألف، وقد صرَّح النحويون بالعدول عن الأصل وهو التحريك بالكسر إلى الفتح طلبًا للإتباع[8]، أو تكون الفتحة اختيرت في جميع ما سبق طلبًا للتخفيف؛ فعُدِلَ إليها عن الكسر، وشُبِّهَت بما بُنِيَ على الفتح لأجل التخفيف، كما في: أَيْنَ، وكَيْفَ، وسَوْفَ، ولَيْتَ، وأشباهها[9].

---

(١) يس، الآية: ١.

(٢) السور التي افتتحت بـ﴿ حمَ ﴾: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٣) القلم، الآية: ١.

(٤) انظر: معاني الزجاج: ٢٧٧/٤، ٣١٩، ٣٦٥، وإعراب النحاس: ٤٤٩/٣، ٢٥/٤، والمحتسب: ٢٠٣/٢، ٢٣٠، ٢٨١، والكشاف: ٢٤٠/٥، ٣٢٧، والمحرر: ١٨٦/١٣، ١١٢/١٤، والبيان: ٢٩٠/٢، ٣٢٨، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٥٤/٢، ٣٨٧، والجامع: ٩٤/١٥، ١٨٩، والبحر المحيط: ٤٨/٩، ١٣٥، ٢٣٢، ٥٢٩، ٢٣٥/١٠.

(٥) ص، الآية: ١.

(٦) ق، الآية: ١.

(٧) سبق ذكر القراءات الواردة في: ﴿ صَ ﴾. انظر: البحث: ٣٥٨، الحاشية رقم: ٢ .

وقرئت: ﴿ قَ ﴾ بفتح الفاء وكسرها. قرأها بالفتح: عيسى بن عمر والثقفي، وقرأها بالكسر: الحسن البصري وابن أبي إسحاق وأبو السَّمَّال. وهما من القراءات الشاذَّة.

انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٤٤، والمحتسب: ٢٨١/٢، والمحرر: ١٦١/١٥، والبحر المحيط: ٥٢٩/٩، والدر المصون: ١٧/١٠.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٤٤٩/٣، والمحتسب: ٢٨١/٢، والتبصرة والتذكرة: ٧٢٦/٢، والجامع: ٩٤/١٥.

(٩) انظر: الكتاب: ٢٥٨/٣، ٥٣٣، ومعاني الفراء: ٣٧١/٢، وإعراب النحاس: ٣٨١/٣، ٤/٥، والكشاف: ١٦٤/٥، ٣٢٧، والمحرر: ٦/١٤، والبيان: ٢٩٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٨٧/٢، ٦٠٦، والجامع: ٤/١٥، والبحر المحيط: ٢٣٢/٩، ٢٣٥/١٠، والدر المصون: ٢٤٤/٩، ٣٤٤، ٤٥٢، ١٧/١٠، ٣٩٨.

وأما على قراءة الكسر في هذه الحروف المقطَّعة في: ﴿ يسۤ ﴾[1]، و ﴿ حمۤ ﴾[2]، و ﴿ صۤ ﴾[3]، و ﴿ قۤ ﴾[4]، و ﴿ نۤ ﴾[5]؛ فقد حُرِّكَ الساكن الأخير بالكسر منعًا لالتقائه بالساكن الذي قبله، وبذلك يكون القارئ قد أجراه على الأصل في التحريك بالكسر لمنع التقاء الساكنين[6]، أو تكون الكسرة اختيرت حركة في الحروف المقطَّعة السابقة تشبيهًا لها بما بُنِيَ على الكسر من الألفاظ منعًا لالتقاء الساكنين، كما في (جَيْرِ) في القسم[7].

(١) يس، الآية: ١.

(٢) السور التي افتتحت بـ ﴿ حمۤ ﴾: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٣) ص، الآية: ١.

(٤) ق، الآية: ١.

(٥) ن، الآية: ١.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٤٤٩/٣، ٥/٥، والمحتسب: ٢٠٣/٢، ٢٨١، والكشاف: ٢٤٠/٥، والمحرر: ١٨٦/١٣، ١١٣/١٤، ٧٤/١٦، والبيان: ٢٩٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٥٥/٢، ٣٨٦، ٦٠٦، والجامع: ٩٤/١٥، ١٨٩، والبحر المحيط: ٤٨/٩، ١٣٥، ٥٢٩، ٢٣٥/١٠، والدر المصون: ٢٣٢/٩، ٢٤٥، ٣٤٣، ٣٩٨/١٠.

(٧) انظر: معاني الفراء: ٣٧١/٢، وإعراب النحاس: ٣٨٢/٣، والمحتسب: ٢٠٣/٢، والكشاف: ١٦٤/٥، والمحرر: ٧٤/١٦، والجامع: ٤/١٥.

- **تحريك الساكن الأول بالضمِّ منعًا لالتقاء الساكنين:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾[1]: **«وحُرِّكت الواو في (اشتروا) لالتقاء الساكنين، واختير لها الضمُّ للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية، نحو:** ﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ ﴾[2].

وقال الفرَّاء: حُرِّكَت بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها.

وقال ابن كيسان: الضمَّة في الواو أخفُّ من الكسرة؛ فلذلك اختيرت، إذْ هي من جنسها.

وقال الزجاج: اخْتِيْرَ لها الضمُّ؛ إذ هي واو جمع، فضُمَّت كما ضُمَّت النون في (نحن)؛ إذ هي جمع أيضًا.

وقد قرئ بالكسر على الأصل، وأجاز الكسائي همزها لانضمامها –وفيه بعد–، وقد قرئت بفتح الواو استخفافًا»[3].

المناقشة:

يمتنع في لغة العرب أن يلتقي ساكنان في كلامهم وصلا؛ لذا عمدوا إلى التخلص من هذا الالتقاء للساكنين، إما بحذف أحدهما أو تحريكه، وجعلوا الكسر أصلا لهذا التحريك لأسباب ذكرت سابقًا[4]، إلا أنه قد يُعدَل عن التحريك بالكسر إلى التحريك بالضمِّ أو الفتح لموجب أو علة يقتضيها الكلام؛ ففي قوله تعالى: ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾[5] التقى ساكنان، هما الواو التي

---

(١) البقرة، الآية: ١٦.

(٢) الجن، الآية: ١٦.

(٣) المشكل: ٤٨.

(٤) انظر: البحث: ٣٥٢، ٣٥٣.

(٥) البقرة، الآية: ١٦.

هي ضمير الجمع الساكنة في الفعل (اشتروا)، ولام التعريف الساكنة بعدها في الاسم (الضلالة)؛ فحُرِّكت واو الجمع بالضمِّ في هذه الآية ونحوها لأسباب هي[1]:

١- التفريق بين واو الجمع التي هي ضمير للرفع تلحق بالأفعال، وبين الواو الأصلية التي من بنية الكلمة، كالتي في (أو) و(لو)؛ فهما تحركان بالكسر عند ملاقاتهما ساكنًا آخر[2]، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾[5]، وهذا القول للخليل[6] وسيبويه[7] وأبي علي الفارسي[8].

٢- أنها حُرِّكت بالضمِّ، بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها، فأصل الفعل (اشتروا) قبل حدوث الإعلال فيه (اشْتَرَيُوا) -بضم الياء-[9]، وهو قول للفرَّاء[10] والأخفش[11].

٣- أنها حُرِّكت بالضمِّ لأنها واو تدل على الجمع؛ فضُمَّت كما ضُمَّت النون في (نحن) التي تفيد الجمع، وهو قول للزجاج[12].

---

(١) للاستزادة فيما يتعلق بهذه الأسباب، انظر: الأصول: ٣٧٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٧/٢، والمحرر: ١٢٧/١، والبيان: ٥٨/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٩، ١٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٢/٢، والمجيد: ١٢١، والارتشاف: ٧٢٣/٢، والدر المصون: ١٥١/١، والهمع: ٣٧٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ١٥٥/٤، والأصول: ٣٧٠/٢، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، والتكملة: ١٩٧، وحجة أبي علي: ٣٦٩/١، والمحرر: ١٢٧/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٥/٩، والجامع: ١٤٧/١.

(٣) التوبة، الآية: ٤٢.

(٤) الكهف، الآية: ١٨.

(٥) الجن، الآية: ١٦.

(٦) انظر: الكتاب: ١٥٥/٤.

(٧) انظر: الكتاب: ١٥٥/٤، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، وحجة أبي علي: ٣٧٢/١، والجامع: ١٤٧/١.

(٨) انظر: التكملة: ١٩٧، وحجة أبي علي: ٣٦٩/١، والمحرر: ١٢٧/١.

(٩) انظر: معاني الأخفش: ٥٠/١، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، وحجة أبي علي: ٣٧٢/١.

(١٠) انظر: إعراب النحاس: ١٩٢/١، وحجة أبي علي: ٣٧٢/١، والمشكل: ٤٨.

(١١) انظر: معاني الأخفش: ٥٠/١.

(١٢) انظر: معاني الزجّاج: ٨٩/١، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، والمشكل: ٤٨، والجامع: ١٤٧/١.

٤- أن الضمة على الواو أخفُّ من الكسرة المتخذة أصلا لتحريك أول الساكنين الملتقيين؛ إذ الضمة حركة تجانس الواو، وهو قول لابن كيسان[١].

٥- أنها حُرِّكت بالضمِّ لأنها ضمير فاعل؛ فهي مثل تاء الفاعل المحرك بالضمِّ في نحو: قمتُ، وخرجتُ، وذهبتُ[٢].

وقد اختلف القراء في الحركة التي يُحرَّك بها ضمير الجمع في مثل هذا الضرب من الأفعال على عدة أوجه:

الأول: القراءة بضمِّ الواو[٣]، وقد أجمع على صحتها العلماء؛ لوجاهتها، وجودتها، وموافقتها لأصول اللغة، بناء على ما سبق ذكره من أسباب[٤].

الثاني: القراءة بكسر الواو[٥]، وارتُضِيَ هذا الوجه بناءً على أن الكسرة هي الأصل في تحريك الساكنين، منعًا لالتقائهما[٦].

الثالث: القراءة بفتح الواو[١]، وأُجيزَ هذا الوجه طلبًا للخفة، وإتباعًا للفتحة قبلها[٢].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ١٩٢/١، والمشكل: ٤٨، والجامع: ١٤٧/١.

(٢) انظر: إملاء العكبري: ٢٠/١، والمجيد: ١٢١.

(٣) وهي قراءة الجمهور والسبعة.
انظر: معاني الزجاج: ٨٩/١، والسبعة: ١٤٥، وحجة أبي علي: ٣٦٨/١، والمحتسب: ٥٤/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٥/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والبحر المحيط: ١١٧/١.

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٥٠/١، ومعاني الزجاج: ٨٩/١، والمحتسب: ٥٤/١، والمحرر: ١٢٧/١، والبيان: ٥٨/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٥/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والجامع: ١٤٧/١، والبحر المحيط: ١١٧/١، والدر المصون: ٤٢٤/٥، والدر المصون: ١٥١/١.

(٥) وهي قراءة ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر، وهي قراءة شاذّة.
انظر: معاني الأخفش: ٥١/١، ومعاني الزجّاج: ٨٩/١، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، ومختصر في شواذ القرآن: ٢، والمحتسب: ٥٤/١، والمحرر: ١٢٧/١، والبيان: ٥٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٥/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والجامع: ١٤٧/١، والمجيد: ١٢١، والبحر المحيط: ١١٧/١، والدر المصون: ١٥١/١.

(٦) انظر: معاني الأخفش: ٥١/١، ومعاني الزجّاج: ٨٩/١، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، والبيان: ٥٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٥/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والجامع: ١٤٧/١، والمجيد: ١٢١، والبحر المحيط: ١١٧/١، والدر المصون: ١٥١/١.

الرابع: القراءة بهمز الواو مع ضمِّها[٣]، وأُجيز هذا الوجه تشبيهًا للواو في الفعل بالواو المهموزة في نحو: أَثْؤب، وأَدْؤر، غير أن الواو فيهما ضُمَّت ضمًّا لازمًا[٤].

الخامس: القراءة باختلاس ضمَّة الواو[٥]؛ فرارًا من ثقل الضمِّ على الواو؛ فينطق القارئ في هذا الوجه بالحركة خفيفة، ثم يحذفها لالتقاء الساكنين[٦].

---

(١) وهي قراءة أبي السّمَّال العدوي، وهي قراءة شاذة.
انظر: معاني الزجاج: ٨٩/١، وإعراب النحّاس: ١٩٢/١، ومختصر في شواذ القرآن: ٢، والمحتسب: ٥٤/١، والمحرر: ١٢٧/١، والبيان: ٥٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٥/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والجامع: ١٤٧/١، والمجيد: ١٢٢، والبحر المحيط: ١١٧/١، والدر المصون: ١٥١/١.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٩٢/١، والمحتسب: ٥٤/١، والبيان: ٥٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٥/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والجامع: ١٤٧/١، والمجيد: ١٢٢، والبحر المحيط: ١١٧/١، والدر المصون: ١٥١/١.

(٣) وهي قراءة الكسائي، وهي قراءة شاذة.
انظر: معاني الزجاج: ٨٩/١، ٩١، وإعراب النحاس: ١٩٢/١، ومختصر في شواذ القرآن: ٢، وحجة أبي علي: ٣٧٠/١، والمحتسب: ٥٥/١، والبيان: ٥٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٦/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والمجيد: ١٢٢، والجامع: ١٤٧/١، والدر المصون: ١٥١/١.

(٤) أكثر العلماء ضعّفوا هذا الوجه من القراءة، وعِلَّتهم في ذلك أن الواو إنما تقلب همزة إذا ضُمَّت وكان ضمُّها لازمًا، وضمَّة الواو في الفعل (اشتروا) ونحوه ضمَّة عارضة منعًا لالتقاء الساكنين.
انظر: معاني الزجّاج: ٩١/١، وإعراب النحاس: ١٩٣/١، ومختصر في شواذ القرآن: ٢، وحجة أبي علي: ٣٧٠/١، والمحتسب: ٥٥/١، والمنصف: ٢١٣/١، وشرح الثمانيني: ٢٩٥، ٣٢٩، والبيان: ٥٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ١٢٦/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، وشرح الملوكي: ٢٢٠، ٢٧٢، والممتع: ٣٣٦/١، والجامع: ١٤٧/١، والمجيد: ١٢٢، والدر المصون: ١٥١/١.

(٥) وردت هذه القراءة غير منسوبة في: إعراب القراءات الشواذ: ١٢٦/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والمجيد: ١٢٢، والدر المصون: ١٥٢/١.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ١٢٦/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والمجيد: ١٢٢، والدر المصون: ١٥٢/١.

- **حذف لام الفعل الثلاثي (الناقص) عند اتصاله بواو الجمع منعًا لالتقاء ساكنين:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴾[1]: **«والياء في (رَضِيَ) بدل من واو؛ لانكسار ما قبلها، لأنَّه من (الرِّضْوَان)، وأصل (رَضُوا): رَضوُوا، على (فعلوا)؛ فألقيت حركة الواو الأولى على الضاد؛ فحُذِفت لسكونها وسكون الواو، التي هي ضمير الجماعة بعدها»**[2].

المناقشة:

رَضِيَ: فعل ثلاثي ناقص معتل اللام بالواو على وزن (فَعِل)، أصل الياء فيه واو؛ لأنه من (الرِّضْوَان)، كما يقال في تثنية الاسم منه (رِضَا): رِضَوَان، على الأصح من أقوال اللغويين والصرفيين[3].

فأصل الفعل قبل إعلاله: رَضِوَ، أُعلَّت الواو فيه بقلبها ياءً؛ حيث استوفت شروط الإعلال بقلبها ياءً، وهي[4]:

١- أن تكون الواو لامًا للكلمة في اسم أو فعل؛ لأن اللام تقع طرفًا، والطرف محل التغيير والتبديل.

٢- أن تكون هذه الواو الواقعة لامًا متحركة غير ساكنة.

٣- أن يكون الحرف الذي قبلها محركًا بالكسر.

---

(١) المائدة، الآية: ١١٩، وورد هذا الشاهد في: التوبة، الآية: ١٠٠، والمجادلة، الآية: ٢٢، والبينة، الآية: ٨.

(٢) المشكل: ٢٢٧.

(٣) انظر: العين: (رضو)، وأدب الكاتب: ٢٥٨، ٥٦٩، ٦٠٢، والمقصور لابن ولاّد: ٤٨، وإعراب النحّاس: ٢٧٤/٥، والمقصور للقالي: ١٨٢، وأفعال ابن القوطية: ٢٥٧، والصحاح: (رضا)، والمقاييس: (رضى)، وأفعال ابن القطّاع: ٧٤/٢، واللسان: (رضي).

(٤) انظر: الكتاب: ٣٨٦/٤، والأصول: ٢٥٧/٣، ٣٠٨، وإعراب النحاس: ٢٧٤/٢، والتكملة: ٦٠٧، والمنصف: ١٢٤/٢، وشرح الثمانيني: ٤٥٥، والتتمة: ١١٢، وشرح ابن يعيش: ٩٨/١٠، وشرح الملوكي: ٤٧٢، والممتع: ٥٢٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١٥٨٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٥٧/٢.

ليكون الفعل بعد إعلاله (رَضِيَ)، وعند اتصال ضمير رفع لجمع المذكر الغائب (واو الجمع) بفعلٍ وصفه كـ (رَضِيَ)، ثلاثي معتل اللام بالواو، لزم حذف لامه، وضمُّ ما قبل ضمير الرفع المتصل (واو الجمع)؛ فيكون الفعل بعد اتصال ضمير الرفع به (رَضُوْا).

واستحال الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو عند اتصال ضمير الجمع للمذكر الغائب به إلى هذه الصورة؛ لأن أصل الفعل (رَضِيُوْا)، استثقلت الضمة على الياء، وقبلها كسرة؛ فحُذفت منها الضمة تخفيفًا، لتبقى الياء ساكنة، وبعدها ضمير الرفع المتصل (واو الجمع) ساكن أيضًا؛ فيلتقي عندها ساكنان؛ فيستوجب ذلك حذف أحد الساكنين؛ فتحذف الياء، واختيرت الياء للحذف دون ضمير الرفع المتصل لأمور هي:

١- أن الضمير المتصل (واو الجمع) اسم، والياء حرف مبني للفعل، وحذف الحرف أسهل من حذف الاسم، لذا كان أولى.

٢- أن الضمير المتصل بالفعل (واو الجمع) صار فاعلا له؛ فلو أُبقيت الياء، وحُذِف الضمير المتصل، لبقي الفعل ولا فاعل له، وهذا محال في قواعد الكلم عند النحويين.

٣- أن الضمير المتصل (واو الجمع) أتى ليدل على معنى الجمع؛ فهو علامة للجمع ودليل عليه، والياء ليست كذلك؛ فحذفها أولى من حذف ما جيء ليدل على معنى.

وبحذف الياء يبقى الضمير المتصل (واو الجمع) على أصل وضعه ساكنًا، وقبله الضاد التي هي عين الفعل مكسورة، و(واو الجمع) تستلزم ضمَّ ما قبلها؛ فتقلب هذه الكسرة ضمَّةً، حتى لا يستدعي بقاؤها قلب الواو إلى ياء؛ لأن الواو إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة، قلبت ياء؛ لتجانس حركة ما قبلها، وبقلبها ياء يلتبس الفعل الدال على الجمع بالفعل الدال على الواحد؛ فلما كان إبقاء الواو وقبلها كسرة يؤدي إلى هذا اللبس، وجب قلب كسرة عين الفعل (الضاد) إلى ضمَّة، لتثبت الواو ساكنة، وتسلم من القلب ياءً، وبذلك يصبح الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو عند اتصال ضمير الجمع (واو الجمع) به على: رَضُوْا[1].

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٦/٤، والأصول: ٢٥٧/٣، والمنصف: ١٢٥/٢، وشرح الثمانيني: ٥١٣، والبيان: ٣١٢/١، والتتمة: ١٥٣، والممتع: ٥٢٨/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٥/٣.

- **حذف ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالمًا:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[1]: **«وأسكنت الياء الأولى استثقالا للكسرة عليها، ثُمَّ حُذفت لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها»**[2].

المناقشة:

(**المتقون**)، و (**المتقين**): اسم فاعلٍ مجموعٌ جمعَ مذكرٍ سالمًا، مفرده (متَّقي) اسم منقوص، وعند جمعه جمع مذكر سالمًا يزاد في آخره واو ونون رفعًا، فيقال: (المتقون)، وياء ونون نصبًا وجرًا، فيقال: (المتقين)، والاسم المنقوص كـ (المتقي) تحذف حركة آخره للاستثقال، فتبقى ياؤه ساكنة، واو الجمع وياؤه ساكنتان، فعند جمعه جمع مذكر سالمًا يلتقي في الكلمة ساكنان، فلا بد من حذف أحد الحرفين الساكنين، فتحذف ياء المنقوص التي هي لام الكلمة، واختيرت الياء للحذف؛ لأنها حرف من أصل الكلمة، أما الواو والياء فعلامتان دالتان على جمع المفرد جمعًا مذكرًا سالمًا، فهما داخلتان لإفادة معنى الجمع، وبحذفهما يذهب المعنى الذي اجتلبتا لأجله، ولذا كان حذف ياء المنقوص أولى من حذفهما[3].

وعند مجيء الاسم المنقوص المجموع جمعَ مذكر سالمًا، في حال رفع: (المتقون) فإن الكسرة التي قبل ياء المنقوص المحذوفة تبدل ضمة لمناسبة الواو التي هي علامة رفع جمع المذكر السالم[4]، قال ابن عصفور: «ما لم تكن الواو ضمير جماعة، أو علامة جمع؛ فإنك تبدل الكسرة ضمَّة كي تصحَّ الواو؛ فلا يتغير الضمير، ولا العلامة، نحو قولك: هؤلاء قاضُون، وهؤلاء يقضُون، الأصل: قاضِيُون، ويقضِيُون، فاستثقلت الضمَّة في الياء فحذفت، فالتقى

---

(١) البقرة، الآية: ٢.

(٢) المشكل: ٤٢.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ١٨١/١، والمحرر: ٩٩/١، والبيان: ٤٦/١، وإملاء العكبري: ١١/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٩/١، والجامع: ١١٣/١، والدر المصون: ٩٠/١، وشرح ابن عقيل: ٤٤٧/٢، والتصريح: ٥١١/٢، والهمع: ١٥٣/١، وشرح الأشموني: ٤١٩/٢.

(٤) انظر: الممتع: ٦٠٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٤٧/٢، والتصريح: ٥١١/٢، والهمع: ١٥٣/١.

ساكنان الواو والياء، فحذفت الياء، وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحُوِّلت الكسرة ضمَّة لتصحَّ الواو»[1].

(١) الممتع: ٢/٦٠٦.

الابتداء (همزة الوصل)

- **مواضع دخول همزة الوصل في الكلام، وحركتها في كلِّ موضع:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[1]: «والألف ألف وصل، كُسِرت في الابتداء؛ لسكونها وسكون ما بعدها؛ لأنها أُجْتُلِبَت ليبتدأ بها، ولا حَظَّ لها في الحركات.

وقيل: كُسِرَت بكسر الثالث، وهو الدال، ولم تُضَمَّ لثقل الخروج من ضمٍّ إلى كسر، ولم تفتح لئلا تُشبه ألفَ المتكلم، وهذه علَّة ألف الوصل حيث وقعت في الأفعال والأسماء؛ فإن كان الثالث من الفعل مضمومًا ضُمَّت الألف للإتباع، فحركتها لالتقاء الساكنين، واختيرت الضمَّة لانضمام الثالث، نحو: اذْخُل، واخْرُج.

فأما ألف الوصل التي مع لام التعريف في (الرَّجل)، و(الغُلام) فهي مفتوحة في الابتداء؛ للفرق بين دخولها على الأفعال والأسماء، ودخولها على الحروف»[2].

المناقشة:

همزة الوصل حرف مُجْتَلَب للتوصل إلى النطق بالساكن[3]، وتدخل على الفعل، والاسم، والحرف[4]. ودخولها على الفعل على ثلاثة أضرب:

الأول: دخولها على الأفعال الماضية المجاوزة لأربعة أحرف، وفي أولها الهمزة؛ فهذه الهمزة للوصل، وأمثلة هذه الأفعال هي: انْفَعَلَ: انْطَلَقَ، وافْتَعَلَ: اقْتَدَرَ، واسْتَفْعَلَ: اسْتَقْبَلَ، وافْعَلَّ:

---

(١) الفاتحة، الآية: ٦.

(٢) المشكل: ٣٦.

(٣) انظر: المقتضب: ١/٨٠، والأصول: ٢/٣٦٧، وسر الصناعة: ١/١١٢، والمنصف: ١/٥٣، وأسرار العربية: ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٢٤، ورصف المباني: ١٢٩، وشرح الأشموني: ٢/٥٧٨.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، والمقتضب: ١/٨٠، ٨٣، والأصول: ٢/٣٦٧، والتكملة: ٢٠٠، وسر الصناعة: ١/١١١، والصاحبي: ١٢٩، وأسرار العربية: ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٢٤، ورصف المباني: ١٣٠، وشرح الأشموني: ٢/٥٧٩.

احْمَرَّ، وافْعَالَّ: اصْفَارَّ، وافْعَنْلَلَ: اقْعَنْسَسَ، وافْعَوْعَلَ: اغْدَوْدَنَ، وافْعَوَّلَ: اعْلَوَّطَ، وافْعَلَلَّ: اقْشَعَرَّ، وافْعَنْلَى: اسْلَنْقَى[1].

الثاني: دخولها على أفعال الأمر من الماضي المبدوء بهمزة وصل، أي من أمر أمثلة الأفعال المذكورة سابقًا[2].

الثالث: دخولها على فعل الأمر من الثلاثي الذي يكون حرف المضارعة منه مفتوحًا، وثانيه ساكنًا، نحو: اضْرِبْ، واخْرُج، واذْهَبْ[3].

وأما ما كان من هذه الأفعال مبدوءًا بهمزة أصلية، نحو: أَخَذَ، وأَكَلَ، وأَمَرَ؛ فإن الأمر منها يأتي بلا همزة وصل؛ فيقال فيها: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ؛ ذلك أنه لما اجتمعت فيه همزتان الهمزة الأصلية التي هي فاء الفعل، وهي للقطع، والهمزة المجْتَلَبَة، وهي زائدة للوصل، وكثر استعمال الكلمة؛ حذفت الهمزة الأصلية، وهي في المضارع ساكنة؛ فزال الساكن، فاستُغني عن الهمزة الزائدة للوصل، إذْ زال السبب الذي اجْتُلِبَت له بحذف الهمزة الساكنة الأصلية؛ فبقي الفعل في صيغة الأمر في هذه الأفعال على حرفين[4].

وهمزة الوصل في الأفعال لا تكون إلا مكسورة أو مضمومة؛ فالكسر للهمزة على أصل التقاء الساكنين، وذلك إذا كان ثالث الفعل الذي هي فيه مكسورًا أو مفتوحًا، والضمُّ للهمزة إذا كان ثالث الفعل الذي هي فيه مضمومًا ضمًّا لازمًا، نحو: اُقْتُلْ، واُقْعُدْ، واُكْتُبْ[5]، فإن

---

(١) انظر: الكتاب: ١٤٤/٤، والأصول: ٣٦٨/٢، والتكملة: ٢٠٠، وسر الصناعة: ١١١/١، والصاحبي: ١٣٠، والأزهية: ٢٧، وأسرار العربية: ٤٠٠، وشرح ابن يعيش: ١٣٥/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٤/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٦٠/٢، ورصف المباني: ١٣٠.

(٢) انظر: الصاحبي: ١٣٠، والأزهية: ٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٤/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٦٠/٢، ورصف المباني: ١٣٠، والتصريح: ٦٨٢/٢، والهمع: ٤٠٢/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ١٤٤/٤، والأصول: ٣٦٦/٢، والتكملة: ٢٠٠، وسر الصناعة: ١١٢/١، والمنصف: ٥٦/١، والصاحبي: ١٣٠، والأزهية: ٢٧، وأسرار العربية: ٤٠١، وشرح ابن يعيش: ١٣٥/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٤/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٦٠/٢، ورصف المباني: ١٣٠.

(٤) انظر: سر الصناعة: ١١٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٥/٣، ورصف المباني: ١٣١.

(٥) انظر: الكتاب: ١٤٦/٤، والمقتضب: ٨١/١، والأصول: ٣٦٨/٢، والتكملة: ٢٠٢، وسر الصناعة: ١١٦/١، والمنصف: ٥٤/١، والأزهية: ٢٨، ٣١، والإنصاف: ٧٣٧/٢ (م: ١٠٧)، وشرح ابن يعيش: ١٣٧/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وائتلاف النصرة: ١٣٢ (م: ٢٠)، والهمع: ٤٠٢/٣، وشرح الأشموني: ٥٨٤/٢.

كان ضمُّ ثالث الفعل غير لازم، بقيت الهمزة على أصلها، وهو الكسر، نحو: اِمْشُوا؛ لأن الأصل: اِمْشِيُوا؛ فاستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الشين، فسكنت الياء، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين؛ فالضمة في الشين عارضة، وأصلها الكسر؛ فجاءت همزة الوصل في الفعل على أصل البناء الذي يجب للفعل[1].

وإذا كان كسر ثالث الفعل عارضًا غير لازم، بقيت الهمزة على حالها، وهو الضمُّ، نحو: اُغْزِيَ؛ لأن الأصل: اُغْزُوِي؛ فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى الزاي، فسكنت الواو، فالتقى ساكنان الواو والياء؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ فالكسرة في الزاي عارضة، وأصلها الضمُّ؛ فجاءت همزة الوصل في الفعل على أصل البناء الذي يجب للفعل[2].

ولجأت العرب إلى تغيير حركة همزة الوصل في الأفعال من كسر إلى ضمٍّ نظرًا لحركة ثالث حروف الفعل؛ لأنهم كرهوا فيما كان ثالث حروفه مضمومًا الانتقال من كسر إلى ضمٍّ في كلمة واحدة، وليس بينهما إلا حرف ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين، كما أن في نطق أول الكلمة مكسورًا وثالثها مضمومًا استثقالا؛ إذْ فيه خروج من ثقيل إلا ما هو أثقل منه، الأمر الذي تحاول العرب الابتعاد عنه في كلامهم[3].

وأما دخولها على الاسم فعلى ضربين:

---

(١) انظر: التكملة: ٢٠٢، وسر الصناعة: ١١٦/١، والمنصف: ٥٥/١، وشرح ابن يعيش: ١٣٧/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٦٢/٢، ورصف المباني: ١٣٣، والتصريح: ٦٨٥/٢، والهمع: ٤٠٣/٣، وشرح الأشموني: ٥٨٤/٢، وحاشية الصبان: ٣٩٠/٤.

(٢) انظر: المقتضب: ٨١/١، والتكملة: ٢٠٣، وسر الصناعة: ١١٦/١، والمنصف: ٥٥/١، وشرح ابن يعيش: ١٣٧/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٦٢/٢، ورصف المباني: ١٣٣، والتصريح: ٦٨٥/٢، والهمع: ٤٠٣/٣، وشرح الأشموني: ٥٨٤/٢، وحاشية الصبان: ٣٩٠/٤.

(٣) انظر: الكتاب: ١٤٦/٤، والمقتضب: ٨١/١، وسر الصناعة: ١١٦/١، وأسرار العربية: ٤٠٢، وشرح ابن يعيش: ١٣٧/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٦/٣، والتصريح: ٦٨٤/٢.

الأول: دخولها على اسم ليس بمصدر، ويقع في أسماء محصورة معلومة هي: ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واست، واسم، وابنم، واثنان، واثنتان، وايمن في القسم[1].

الثاني: دخولها على اسم هو مصدر، وتكون في مصدر كل فعلٍ اجتلبت له همزة الوصل[2].

ولا تكون همزة الوصل مع الأسماء إلا مكسورة[3]، ما عدا (ايمن)؛ فإن الهمزة فيها تكون مفتوحة[4]، وعلَّل ابن جنِّي لهذا الفتح بقوله: «فأما (ايمن) في القسم، ففتحت الهمزة فيها، وهي اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا في القسم وحده؛ فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فُتح تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف»[5].

وذكر الرضيُّ تعليلا آخر لهذا الفتح؛ فقال: «وفتحت في (ايمن) لمناسبة التخفيف؛ لأن الجملة القَسَمِيَّة يناسبها التخفيف؛ إذْ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة»[6]

---

(١) انظر: الكتاب: ١٤٩/٤، والمقتضب:٨٢/١، والأصول: ٣٦٨/٢، والتكملة: ٢٠٣، وسر الصناعة: ١١٥/١، والمنصف: ٥٧/١، والصاحبي: ١٢٠، والأزهية: ٢٠، وأسرار العربية: ٣٩٩، وشرح ابن يعيش: ١٣٢/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٥/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٥١/٢، ورصف المباني: ١٣٠.

(٢) انظر: المقتضب: ٨٠/١، والأصول: ٣٦٨/٢، والتكملة: ٢٠٠، وسر الصناعة: ١١٥/١، والمنصف: ٦٥/١، والصاحبي: ١٢٩، والأزهية: ٢٠، وأسرار العربية: ٣٩٩، وشرح ابن يعيش: ١٣٥/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٤/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٩/٢، ورصف المباني: ١٣٠.

(٣) انظر: الكتاب: ١٥٠/٤، والأصول: ٣٦٨/٢، والتكملة: ٢٠٣، وسر الصناعة: ١١٦/١، والصاحبي: ١٢٩، وشرح ابن يعيش: ١٣٧/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٦/٣، ورصف المباني: ١٣٢، والتصريح: ٦٨٦/٢، والهمع: ٤٠٢/٣، وشرح الأشموني: ٥٨٤/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ١٤٨/٤، والأصول: ٣٦٩/٢، وسر الصناعة: ١١٧/١، والأزهية: ٢٠، وأسرار العربية: ٤٠٢، وشرح ابن يعيش: ١٣٧/٩، ورصف المباني: ١٣٣، والتصريح: ٦٨٦/٢، والهمع: ٤٠٢/٣، وشرح الأشموني: ٥٨٤/٢.

(٥) سر الصناعة: ١١٧/١.

(٦) شرح الشافية للرضي: ٢٦٥/٢.

وأما دخولها على الحرف، فمقصور على (أل) التي تفيد التعريف للأسماء، نحو: الغلام، والرجل، والقوم. ولا تكون الهمزة فيه إلا مفتوحة، فرقًا بين دخولها على الحرف ودخولها على الأسماء والأفعال[1].

وقد اختلف النحويون في حركة همزة الوصل المجتلبة للنطق بالساكن بعدها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

مذهب البصريين، وهو أن هذه الهمزة متحركة مكسورة في أصلها، ولا يعدل عن هذا الكسر الذي لها إلى ضمٍّ أو فتح إلا لموجب لذلك، حتى يُتوصل من خلالها إلى النطق بالساكن؛ إذْ لا فائدة من اجتلاب همزة ساكنة للتوصل بها إلى النطق بحرف ساكن، ومن هنا اختار البصريون للهمزة أن تكون متحركة بالكسر، واختاروا الكسر دون غيره من الحركات؛ لأن الكسر هو الحركة التي يحرك بها الحرف الساكن منعًا لالتقائه بساكن آخر[2].

وقد صرَّح سيبويه بذهابه هذا المذهب في أكثر من موضع في كتابه؛ فقال: «هذا باب ما يتقدم أول الحروف، وهي زائدة، قدمت لإسكان أول الحروف؛ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن؛ فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلُّم، والزيادة ههنا الألف الموصولة»[3].

وقال في موضع آخر: «واعلم أن الألف الموصولة -فيما ذكرنا في الابتداء- مكسورة أبدًا، إلا أن يكون الحرف الثالث مضمومًا فتضمّها»[4].

وقال المبرِّد: «وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة»[5].

---

(١) انظر: الكتاب: ١٤٧/٤، والمقتضب: ٨٣/١، والأصول: ٣٦٨/٢، والتكملة: ٢٠٠، وسر الصناعة: ١١٥/١، والمنصف: ٦٥/١، والصاحبي: ١٣٠، والأزهية: ٢٠، وأسرار العربية: ٤٠١، وشرح ابن يعيش: ١٣٦/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٤/٢، ورصف المباني: ١٣١، والهمع: ٤٠٢/٣.

(٢) انظر: أسرار العربية: ٤٠٢، والإنصاف: ٧٣٧/٢ (م: ١٠٧)، والبيان: ٣٨/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٦١/٢، وائتلاف النصرة: ١٣٢ (م: ٢٠)، والتصريح: ٦٨٤/٢، والهمع: ٤٠٣/٣، وشرح الأشموني: ٥٨٥/٢، وحاشية الصبان: ٣٩١/٤.

(٣) الكتاب: ١٤٤/٤.

(٤) الكتاب: ١٤٦/٤.

(٥) المقتضب: ٨١/١.

وقال أحمد بن فارس: «وهذه تكون في الإدراج ساكنة، وإذا ابتدئ بها كانت مكسورة»[1].

المذهب الثاني:

مذهب الكوفيين، وهو أن هذه الهمزة متحركة بكسر أو بضمٍّ تبعًا لحركة عين الفعل؛ فإن كانت عين الفعل مكسورة جعلت الهمزة مكسورة، وإن كانت عين الفعل مضمومة جعلت الهمزة مضمومة، وإن كانت عين الفعل مفتوحة جعلت الهمزة مكسورة؛ لئلا يلتبس الأمر، نحو: اِعْلَمْ ياهذا، بالخبر، نحو: أَنَا أَعْلَمُ[2].

قال الفرَّاء عن همزة الوصل: «خفيفة زائدة تذهب في اتصال الكلام»[3].

وقال ابن الأنباري عنها: «وأما ألف الوصل فإنك تعرفها بسقوطها من الدَّرج، وبفتح أول المستقبل، وهي مبنية على ثالث المستقبل؛ إن كان الثالث مكسورًا كُسرت، وإن كان مضمومًا ضمَّت، وإن كان مفتوحًا كُسرت أيضًا»[4].

المذهب الثالث:

أن هذه الهمزة ساكنة، وإنما كُسرت لالتقائها بالساكن الذي بعدها، وكانت الكسرة حركة لها؛ جريًا على قاعدة الكسر منعًا لالتقاء الساكنين[5].

وذهب هذا المذهب أبو بكر بن السرَّاج وأبو علي الفارسيّ[6] وابن جنِّي، قال ابن السراج: «فجئت بألف الوصل لتصل إلى الساكن، وأصل كل حرف السكون؛ فكان أصل هذه الهمزة

---

(١) الصاحبي: ١٢٩.

(٢) انظر: البحث: ٣٧٨، الحاشية رقم: ٢ .

(٣) معاني الفراء: ٣٥٤/٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١٥١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٧٣٧/٢ (م: ١٠٧)، والبيان: ٣٨/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٦١/٢، وائتلاف النصرة: ١٣٢ (م: ٢٠)، والتصريح: ٦٨٤/٢، والهمع: ٤٠٣/٣، وحاشية الصبّان: ٣٩١/٤.

(٦) نسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي كل من: الشيخ خالد الأزهري في التصريح: ٦٨٤/٢، والسيوطي في الهمع: ٤٠٣/٣، والصبّان في حاشيته: ٣٩١/٤، ولم يظهر ذلك من قول الفارسي في التكملة: ٢٠٠.

أيضا السكون؛ فحركتها لالتقاء الساكنين بالكسر؛ فإن كان الثالث في الفعل مضمومًا ضممتها»[1].

وقال ابن جني: «وهذه الهمزة إنما حُرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها، وهي في الأصل زائدة ساكنة»[2].

وقال أيضا: «واعلم أن هذه الهمزة جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن بعدها، لَمَّا لم يمكن الابتداء به، وكان حكمها أن تكون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولا حظَّ له في الإعراب، وهي في أول الحرف كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف، في: وَازيداه، و وَاعمراه، و وَأمير المؤمنيناه؛ فكما أن تلك ساكنة؛ فكذلك ينبغي في الألف أن تكون ساكنة»[3].

ومِنْ عَرْضِ المذاهب الثلاثة، يُخْلَص إلى أن أصحاب هذه المذاهب متفقون على أن همزة الوصل حرف زائد ليس بأصلي، وأنها تسقط في النطق إذا كان قبلها كلام متصل بها؛ فيظهر أن الراجح حتمية الجمع بين هذه المذاهب، وضمِّ كل رأي ومذهب إلى الآخر؛ لاصطفاء مذهب مقبول، وقول معمول به؛ فلكل مذهب -مما سبق- وجاهته، فيقال بسكون الهمزة المجتلبة كما قال أصحاب المذهب الثالث، وتُحَرَّك بالكسر لزومًا جريًا على قاعدة منع التقاء الساكنين، كما قال أصحاب المذهب الأول، وتغيَّر هذه الكسرة إلى الضمِّ إتباعًا لحركة العين، إذا اقتضى موجب لهذا التغيير عملا بما عليه أصحاب المذهب الثاني.

أما مكيٌّ فظهر من نصه السابق موافقته للمذهب الثالث الذي ذهب إليه أبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني.

---

(١) الأصول: ٣٦٨/٢.

(٢) المنصف: ٥٣/١.

(٣) سر الصناعة: ١١٢/١، ١١٣.

(التذكير والتأنيث)

- **مجيء الهمزة للتأنيث في (زَكَرِيَّاء):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ ﴾[1]: **«همزة (زكرياء) همزة تأنيث، ولا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في أصول الأبنية مثال على وزنه يكون ملحقًا به، ولا يجوز أن تكون منقلبة؛ لأن الانقلاب لا يخلو أن يكون من حرف من نفس الكلمة، أو من حرف الإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الكلمة؛ لأن الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون من حرف الإلحاق؛ إذ ليس في أصول الأبنية بناء يكون هذا ملحقًا به؛ فلا يجوز أن تكون الهمزة إلا للتأنيث، وكذلك الكلام على قراءة من قصر الألف التي هي للتأنيث لهذه الدلائل»**[2].

المناقشة:

زَكَرِيَّا: اسم عَلَمٌ أعجميٌّ لرجل[3]، وقيل: إنه معرَّب[4]، وقيل: إنه مشتق من قولهم: تَزَكَّر الشراب إذا متع وقوي، أو إذا اجتمع[5]، وقيل: إنه مشتق من قولهم: شاةٌ زَكَرِيَّة، إذا كانت حمراء سمينة[6].

وفيه سبع لغات:

- **زَكَرِيَّاء:** بالمدِّ على وزن (فَعَلِيَّاء)، **وزَكَرِيَّا:** بالقصر على وزن (فَعَلِيَّا)[7]، و هما لغتان

---

(١) آل عمران، الآية: ٣٧.

(٢) المشكل: ١٣٦، ١٣٧.

(٣) انظر: المقصور للقالي: ٣١١، والمحرر: ٦٨/٣، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٥/٣، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٢/٣.

(٤) انظر: حجة أبي علي: ٣٥/٣، والمخصص: ١٧/١٦، والمحرر: ٦٨/٣، وشفاء الغليل: ١٥٩.

(٥) انظر: المخصص: ١٧/١٦.

(٦) انظر: المخصص: ١٧/١٦.

(٧) انظر: العين: (زكر)، ومعاني الفرّاء: ٢٠٨/١، والمنقوص للفراء: ٢٨، ومعاني الزجّاج: ٤٠٢/١، والمقصور لابن ولاّد: ٥٠، وإعراب النحّاس: ٣٧٢/١، والمقصور للقالي: ٢٩٢، ٣١١، والتهذيب: (زكر)، وإعراب القراءات السبع: ١١١/١، وحجة ابن خالويه: ١٠٨، وحجة أبي علي: ٣٤/٣، وحجة ابن زنجلة: ١٦١، والصحاح: (زكر)، والكشف: ٣٤٢/١،

فاشيتان عند أهل الحجاز[1]، وبهما قرأ القرَّاء[2].

- **زَكَرِيٌّ** -بحذف الألف وتشديد الياء-:، على زنة (عَرَبِيٌّ)[3]، وهي لغة لأهل نجد[4].
- **زُكَرِيٌّ** -بضم أوله، وحذف الألف وتشديد الياء-:، على زنة (قُرَشِيّ)[5].
- **زُكْرِيّ** -بضم أوله، وتسكين ثانيه، مع حذف الألف وتشديد الياء-:، على زنة (بُخْتِيّ)، و(كُرْسِيّ)[6].
- **زَكَرِي**: -بحذف الألف وتخفيف الياء-[7].
- **زَكْرٌ** -بحذف الألف والياء-:، على زنة (عَمْرٍو)[8].

وأكثر النحويين على أن الهمزة في (زكرياء) للتأنيث؛ لأن الهمزة في الأسماء إما أن تكون أصلية، أو منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق، أو للتأنيث؛ فلمَّا لم تكن الهمزة في (زكرياء) أصلية؛ لأنه ليس في أبنية كلام العرب ما جاء على بناء هذا الاسم. ولم تكن الهمزة في (زكرياء) منقلبة عن حرف أصلي؛ لأن الهمزة إنما تنقلب عن الواو أو الياء، وهذان الحرفان لا

والمخصص: ١٧/١٦، والمحرر: ٦٨/٣، وإملاء العكبري: ١٣٢/١، والجامع: ٤٦/٤، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٥/٣، ٣٣٨، واللسان: (زكر)، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٢/٣، والهمع: ٣٠٤/٣.

(١) انظر: إعراب النحاس: ٣٧٢/١، والجامع: ٤٦/٤، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٢/٣.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (زكريّاء) ممدودًا في كل القرآن، وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص: (زكريّا) مقصورًا في كل القرآن.

انظر: السبعة: ٢٠٤، ومعاني الزجّاج: ٤٠٢/١، والتهذيب: (زكر)، وإعراب القراءات السبع: ١١١/١، وحجة أبي علي: ٣٣/٣، وحجة ابن زنجلة: ١٦١، والتبصرة: ٤٥٨، والكشف: ٣٤١/١، والتيسير: ٨٧، والإقناع: ٦١٩/٢، والمحرر: ٦٧/٣، والجامع: ٤٦/٤، واللسان: (زكر)، والبحر المحيط: ١٢٢/٣، والدر المصون: ١٤٢/٣.

(٣) انظر: العين: (زكر)، ومعاني الفرّاء: ٢٠٨/١، ومعاني الزجّاج: ٤٠٢/١، والمقصور لابن ولاّد: ٥٠، وإعراب ٣٧٢/١، والمقصور للقالي: ٣١١، والتهذيب، والصحاح: (زكر)، والمخصص: ١٧/١٦، والمحرر: ٦٨/٣، وإملاء العكبري: ١٣٢/١، والجامع: ٤٦/٤، واللسان: (زكر)، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٣/٣.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٣٧٢/١، والجامع: ٤٦/٤، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٣/٣.

(٥) انظر: المخصص: ١٧/١٦.

(٦) انظر: إعراب القراءات السبع: ١١١/١.

(٧) انظر: العين، والتهذيب: (زكر)، والمخصص: ١٧/١٦، واللسان: (زكر).

(٨) انظر: إعراب النحاس: ٣٧٢/١، والمقصور للقالي: ٣١١، وإملاء العكبري: ١٣٢/١، والجامع: ٤٦/٤، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٤/٣.

يكونان حرفًا أصليًا في كلمة على أربعة أحرف[1]. وامتنع أن تكون الهمزة في (زكرياء) للإلحاق؛ لأنه ليس في أصول أبنية كلام العرب بناء على هذا الوزن ليلحق (زكرياء) به[2].

وبما أن الهمزة في (زكرياء) ليست أصلية، ولا منقلبة عن أصل، ولا زائدة للإلحاق، تعيَّن أن تكون الهمزة للتأنيث[3]، ويقوّي كونها للتأنيث منع (زكرياء) من الصرف عند كثير من النحويين للعلمية والتأنيث، وما فيه همزة تأنيث يمنع من الصرف، سواء أكان عربيًا أم أعجميًا[4].

ويستوي في هذا التأنيث كون الألف ممدودة كما في (زكرياء)، أو مقصورة كما في (زكريا)[5].

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٣٦/٤، ٢٣٧، وحجة أبي علي: ٣٤/٣، والمنصف: ١٦٨/١، والمحرر: ٦٨/٣، والبيان: ٢٠١/١، وإملاء العكبري: ١٣٢/١، والممتع: ٢٨٧/١، والدر المصون: ١٤٣/٣.

(٢) انظر: حجة أبي علي: ٣٤/٣، والمحرر: ٦٨/٣، والبيان: ٢٠١/١، وإملاء العكبري: ١٣٢/١، والدر المصون: ١٤٣/٣.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ٤٠٢/١، والتهذيب: (زكر)، وحجة أبي علي: ٣٤/٣، والكشف: ٣٤٢/١، والمحرر: ٦٨/٣، والبيان: ٢٠١/١، وإملاء العكبري: ١٣٢/١، واللسان: (زكر)، والدر المصون: ١٤٣/٣.

(٤) انظر: معاني الزجّاج: ٤٠٢/١، وإعراب النحّاس: ٣٧٢/١، والتهذيب: (زكر)، والمحرر: ٦٨/٣، واللسان: (زكر).

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ٤٠٢/١، وإعراب النحّاس: ٣٧٢/١، والتهذيب: (زكر)، وحجة أبي علي: ٣٤/٣، والصحاح: (زكر)، والمحرر: ٦٨/٣، والبيان: ٢٠١/١، والجامع: ٤٦/٤، واللسان: (زكر)، والبحر المحيط: ١٠٧/٣، والدر المصون: ١٤٢/٣.

- **نوع التاء في (الملائكة)، و(خليفة)، و(بصيرة):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[1]: **«و(الهاء) في (خَلِيفَة)، و(ملائكة) للمبالغة، وقيل: لتأنيث الصيغة. و(خَلِيفَة): فَعِيْلَة، بمعنى: فَاعِلَة، أي: يخلف بعضهم بعضًا»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾[3]: **«و(الهاء) في (بَصِيرة) للمبالغة، وقيل: لمَّا كان معناه: حجَّة على نفسه؛ دخلت لتأنيث الحجَّة»**[4].

المناقشة:

الملائكة: جمع مَلَك، ولحقت التاء لفظ (الملائكة)، وفي لحاقها له قولان:

القول الأول:

أن التاء في (الملائكة) لتأنيث الجمع، كما في: الصَّيَاقِلَة[5]، والصَّلادِمَة[6]، والقَشَاعِمَة[7]، جمع: صَيْقَل، وصِلْدِم، وقَشْعَم[8].

القول الثاني:

---

(١) البقرة، الآية: ٣٠.

(٢) المشكل: ٥٨.

(٣) القيامة، الآية: ١٤.

(٤) المشكل: ٧٢٨.

(٥) الصَيَاقِلَة: جمع صَيْقَل، وهو الذي يقوم بشحذ السيوف وجِلائها.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (صقل).

(٦) الصَلادِمَة: جمع صِلْدِم، وهو القويُّ الشديد من الحافر، والأنثى: صِلْدِمة، وصُلادِمَة.
انظر: العين، والصحاح، واللسان: (صلدم).

(٧) القَشَاعِمَة: جمع قَشْعَم، وهو المِسِنُّ من الرجال، والنسور، والرخم.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (قشعم).

(٨) انظر: الكتاب: ٦٢٠/٣، والمذكر للمبرد: ٨٠، ١١٣، وإعراب النحاس: ٢٠٧/١، والتكملة: ٤٦٧، والمنصف: ١٠٤/٢، والمحرر: ١٦٣/١، والجامع: ١٨٢/١، واللسان: (ألك)، (لأك)، (صقل)، والمجيد: ١٨٩، والبحر المحيط: ٢٢٢/١، والدر المصون: ٢٥١/١.

أن التاء في (الملائكة) للمبالغة، كما في: نسَّابة، وعلاَّمة،وراوية، وداهية[1].

ويجوز في (الملائكة) أن تحذف منها التاء؛ فيقال فيها: الملائِك[2]، وجعل السمين الحلبي هذا الحذف للتاء شاذًا[3].

ويجوز في (الملائكة) التذكير والتأنيث، وهذا على القول الثاني بأن التاء للمبالغة، أما على القول الأول، وهو أن التاء لتأنيث الجمع؛ فـ (الملائكة) مؤنث بالتاء، وعليه فلا يذكَّر، وما جاء في القرآن يؤيد القول الثاني، وهو أن التاء للمبالغة.

كما يجوز في (الملائكة) التذكير والتأنيث؛ لأنه جمع تكسير، وكل جمع تكسير للناس وسائر الحيوان الناطق، كالملوك، والجنود، والرجال، والقضاة، والرسل، والملائكة، وما كان جمع مثله، جاز فيه التذكير والتأنيث[4]، وبذلك جاء القرآن؛ فعلى التذكير جاء قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[6]. وعلى التأنيث جاء قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[8].

أما **الخليفة**: فالأصل فيه (خَلِيف) -بغير التاء-، ثم أدخلت في التاء لغير التأنيث، وإنما قصد بها المبالغة في الوصف، كما قالوا: رجل علاَّمة، ونسَّابة، وراوية، وداهية[9]. ولذلك جاء

---

(١) انظر: المحرر: ١٦٣/١، والجامع: ١٨٢/١، والمجيد: ١٨٩، والبحر المحيط: ٢٢٢/١، والدر المصون: ٢٥١/١.

(٢) انظر: المذكر للمبرد: ١١٣، والزاهر: ٢٥٦/٢، والصحاح: (ملك)، والمنصف: ١٠٢/٢، والنهاية لابن الأثير: ٣٥٩/٤، واللسان: (ألك)، (ملك)، والمجيد: ١٨٩، والدر المصون: ٢٥١/١.

(٣) انظر: الدر المصون: ٢٥١/١.

(٤) انظر: المذكر لنفطويه: ٧٩، والمذكر لابن التستري: ٦٨.

(٥) ص، الآية: ٧٣.

(٦) الشورى، الآية: ٥.

(٧) آل عمران، الآية: ٤٢.

(٨) المعارج، الآية: ٤.

(٩) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٣٨، والأصول: ١٨/٣، والزاهر: ٢٢٩/٢، والمذكر لابن الأنباري: ١٦٤/٢، والنهاية لابن الأثير: ٦٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٨/١، واللسان: (خلف)، والمجيد: ١٩١، والبحر المحيط: ٢٢٢/١.

جمعه على (خُلْفَاء)، و(خَلائِف)؛ فَمَنْ راعى أصل الكلمة (خَلِيف)، قال عند جمعه: خُلَفاء[1]؛ لأن ما كان وصفًا على وزن (فَعِيل) يجمع على (فُعَلاء)، مثله في ذلك: ظَرِيْف، وسَعِيْد، وأَمِيْر، ووَزِيْر، تجمع على (فُعَلاء)؛ فيقال فيها: ظُرَفَاء، وسُعَدَاء، وأُمَرَاء، ووُزَرَاء[2].

وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ﴾[5].

ومَنْ راعى لفظ الكلمة (خَلِيْفَة)، قال عند جمعه: خَلائِف[6]؛ لأن ما كان وصفًا على وزن (فَعِيْلَة) يجمع على (فَعَائِل)، مثله في ذلك: ذَبِيْحَة، ونَطِيْحَة، وخَبِيْثَة، وعَتِيْقَة، تجمع على (فَعَائِل)؛ فيقال فيها: ذَبَائِح، ونَطَائِح، وخَبَائِث، وعَتَائِق[7].

وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾[10].

---

(١) انظر: العين: (خلف)، والكتاب: ٦٣٦/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٣٩، والأصول: ١٨/٣، والزاهر: ٢٣٠/٢، والتهذيب: (خلف)، والتكملة: ٤٧٧، والصحاح: (خلف)، والمخصص: ١٣٤/٣، والمفردات: (خلف)، والنهاية لابن الأثير: ٦٩/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٠/٢، واللسان: (خلف).

(٢) انظر: الكتاب: ٦٣٤/٣، والأصول: ١٧/٣، والتكملة: ٤٧٥، والمخصص: ١٣٤/٣، وشرح ابن يعيش: ٤٥/٥، ٥٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، ١٥٠.

(٣) الأعراف، الآية: ٦٩.

(٤) الأعراف، الآية: ٧٤.

(٥) النمل، الآية: ٦٢.

(٦) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية: ١ .

(٧) انظر: الكتاب: ٦٣٦/٣، والأصول: ١٨/٣، والتكملة: ٤٧٧، والمخصص: ١٣٤/٣، وشرح ابن يعيش: ٥١/٥، ٥٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٩/٢.

(٨) الأنعام، الآية: ١٦٥.

(٩) يونس، الآية: ١٤.

(١٠) يونس، الآية: ٧٣.

و(خَلِيفَة) على وزن (فَعِيلَة)، إما أن يكون بمعنى (فَاعِل)، أي: يَخْلُفُ مَنْ كان قبله في الأرض من الملائكة، أو من غير الملائكة، وهم الجنّ. أو أن يكون بمعنى (مَفْعُول)، أي: يُخْلَف؛ لأن كل قرن من بني آدم يخلف الذي قبله[1].

والاسم المذكر إذا لقب بلقب مؤنث جاز فيه تذكير وتأنيث فعله، والضمير العائد عليه، وما كان له من وصف، والتذكير فيه محمول على المعنى، والتأنيث محمول على اللفظ؛ فيجوز على ذلك أن يقال: الخليفةُ قدم علينا؛ فأَحْسَنَ، وقَدِمَتْ علينا؛ فأَحْسَنَت[2]، وجُعل من ذلك قول الشاعر[3]:

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى وأَنتَ خَلِيْفَةٌ ذاك الكَمَال

فقال الشاعر: «وَلَدَتْهُ أُخرى»، لتأنيث اسم الخليفة، ووجه الكلام أن يقول: وَلَدَهُ آخَرُ.

ومع جواز التذكير والتأنيث في (الخليفة) حملا على المعنى، أو اللفظ، إلا أن الأجود فيه أن يحمل على معناه فيذكَّر؛ لأن الخليفة وصف يقع على الرجال خاصة[4].

بصيرة: على وزن (فَعِيلَة)، ويقصد بها: الشاهد والحجة[5].

جاءت (بصيرة) مؤنثه، وهي وصف لمذكر، وهو (الإنسان)، وفي لحاق التاء لها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن تكون التاء في (بصيرة) للمبالغة في الوصف، وليست للتأنيث، كدخولها في: علاَّمة، نسَّابة، وراوية، وداهية[1].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٢٠٧/١، والمحرر: ١٦٤/١، وإملاء العكبري: ٢٨/١، والجامع: ١٨٢/١، والمجيد: ١٩١، والبحر المحيط: ٢٢٢/١، والدر المصون: ٢٥٣/١.

(٢) انظر: معاني الفرّاء: ٢٠٨/١، والزاهر: ٢٣٠/٢، والمذكر لابن الأنباري: ١٦٣/٢، والتهذيب، والصحاح: (خلف)، واللسان: (خلف)، (فلح).

(٣) ورد هذا البيت من (الوافر) غير منسوب في: معاني الفرّاء: ٢٠٨/١، والزاهر: ٢٣٠/٢، والتهذيب، والصحاح: (خلف)، واللسان: (خلف)، (فلح). ومنسوبًا لنُصَيب في: المذكر لابن الأنباري: ١٦٣/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٣٦/٣، والأصول: ١٨/٣، والتهذيب: (خلف)، وشرح ابن يعيش: ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٥٠/٢، واللسان: (خلف).

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ٢١١/٣، والصحاح: (بصر)، والجامع: ٦٥/١٩، واللسان: (بصر)، والبحر المحيط: ٣٤٧/١٠.

الوجه الثاني:

أن تكون التاء في (بصيرة) للتأنيث حملا على المعنى؛ على جعل الإنسان هو البصيرة على نفسه، والبصيرة بمعنى: الحجة، أي: الإنسان حجة على نفسه[٢]، وهو قول لأبي الحسن الأخفش[٣].

أو أن يكون على الإنسان من نفسه رقباء وشهود يشهدون على أعماله[٤]، وهي جوارحه، وهو قول للفرَّاء[٥].

أو أن يجعل الإنسان بمعنى: النفس، وهي مؤنثة؛ فأُنِّثَت (بصيرة) لتأنيث النفس[٦].

الوجه الثالث:

أن تكون التاء في (بصيرة) للتأنيث، على أن بصيرة نعت لاسم مؤنث؛ فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، ويكون هذا الاسم المؤنث على تقدير: بل الإنسان على نفسه عين بصيرة[٧]، أو جوارح بصيرة[٨].

---

(١) انظر: إعراب النحّاس: ٨٢/٥، والمحرر: ١٧٥/١٦، والبيان: ٤٧٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٤/٢، والجامع: ٦٥/١٩، والبحر المحيط: ٣٤٧/١٠، والدر المصون: ٥٧١/١٠.

(٢) انظر: معاني الأخفش: ٥٥٨/٢، وإعراب النحاس: ٨٢/٥، والصحاح: (بصر)، والكشاف: ٢٦٨/٦، وإملاء العكبري: ٢٧٤/٢، والجامع: ٦٥/١٩، واللسان: (بصر)، والبحر المحيط: ٣٤٧/١٠، والدر المصون: ٥٧١/١٠.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ٥٥٨/٢، والصحاح: (بصر)، والجامع: ٦٥/١٩، واللسان: (بصر)، والبحر المحيط: ٣٤٧/١٠، والدر المصون: ٥٧١/١٠.

(٤) انظر: معاني الفرّاء: ٢١١/٣، ومعاني الزجّاج: ٢٥٢/٥، والتهذيب والمفردات: (بصر)، والمحرر: ١٧٥/١٦، والجامع: ٦٥/١٩، واللسان: (بصر)، والبحر المحيط: ٣٤٧/١٠، والدر المصون: ٥٧١/١٠.

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ٢١١/٣، والتهذيب: (بصر)، والجامع: ٦٥/١٩، واللسان: (بصر).

(٦) انظر: البيان: ٤٧٧/٢، والجامع: ٦٦/١٩.

(٧) انظر: الكشاف: ٢٦٨/٦، والبيان: ٤٧٧/٢، والجامع: ٦٦/١٩، والبحر المحيط: ٣٤٧/١٠، والدر المصون: ٥٧١/١٠.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٣٤٧/١٠، والدر المصون: ٥٧١/١٠.

- **علة تذكير الضمير في قوله تعالى:** ﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا ﴾:

العرض:

قال مكي في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا ﴾[1]: **«الهاء تعود على الزرع، وقيل: على السحاب، وقيل: على الريح. وذُكِّرت الريح؛ لأن الهاء للمُرْسَل منها، وقيل: ذُكِّرَت إذْ لا ذَكَرَ لها؛ فتأنيثها غير حقيقي»**[2].

المناقشة:

الريح: المقصود بها نسيم الهواء، وجميع أسمائها مؤنثة في كلام العرب[3]، كما في قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ رِيحٖ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتۡ حَرۡثَ قَوۡمٖ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦۖ رِيحٞ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾[6].

ومن أسماء الريح: الشمال، والجنوب، والصَّبَا، والدَّبُور، والحَرُور، والسَّمُوم، والصَّرصر، والعقيم، وغيرها، وهي مؤنثة في كلام العرب كذلك[7].

وأما تذكير الضمير في (رأوه) من قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا ﴾[8]؛ فلأنه يعود على النَّبْت أو الزرع -في أرجح الأقوال-؛ إذ إن النبت أو الزرع هو الأثر الذي

---

(١) الروم، الآية: ٥١.

(٢) المشكل: ٥٢٥.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٣٧/٣، والمذكر لأبي حاتم: ١٤٦، وأدب الكاتب: ٢٨٨، والمذكر لنفطويه: ٦٨، والمذكر لابن الأنباري: ٢٦٥/٢، والمذكر لابن التستري: ٥٠، ٧٨، والتكملة: ٣٥٦، ٣٩٤، والمذكر لابن جني: ٦٩، والمخصص: ٢/١٧، وتثقيف اللسان: ١٤١، والبلغة: ٧٠، واللسان: (روح).

(٤) آل عمران، الآية: ١١٧.

(٥) الأنبياء، الآية: ٨١.

(٦) الأحقاف، الآية: ٢٤.

(٧) انظر: الكتاب: ٢٣٨/٣، والمذكر لأبي حاتم: ١٤٦، والمذكر لابن التستري: ٧٨، والمخصص: ٢/١٧.

(٨) الروم، الآية: ٥١.

يتركه المطر؛ فالرحمة هي الغيث، والأثر هو النبات[1]، دلَّت على ذلك الآية قبله، وهي قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾[2].

أو أن الضمير في (رأوه) يعود على السحاب[3]، أو على الريح[4]؛ لأنه للمُرْسَل منها[5]، أو لأنَّ الريح مؤنث غير حقيقي التأنيث؛ فجاز تذكير الضمير العائد عليها[6].

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ٣٢٦/٢، ومعاني الزجّاج: ١٨٩/٤، وإعراب النحّاس: ٢٧٧/٣، والكشاف: ٥٨٦/٤، والمحرر: ٢٧٠/١٢، والبيان: ٢٥/٢، وإملاء العكبري: ١٨٧/٢، والجامع: ٣١/١٤، والبحر المحيط: ٤٠٠/٨، والدر المصون: ٥٣/٩.

(٢) الروم، الآية: ٥٠.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٧/٣، والكشاف: ٥٨٧/٤، والمحرر: ٢٧٠/١٢، والبيان: ٢٥٢/٢، وإملاء العكبري: ١٨٧/٢، والجامع: ٣١/١٤، والبحر المحيط: ٤٠٠/٨، والدر المصون: ٥٤/٩.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٧/٣، والمحرر: ٢٧٠/١٢، وإملاء العكبري: ١٨٧/٢، والجامع: ٣١/١٤، والبحر المحيط: ٤٠٠/٨، والدر المصون: ٥٤/٩.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٧/٣.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٧/٣، والجامع: ٣١/١٤.

- **جواز التذكير والتأنيث في (السماء):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾[1]: **«والسماء تُذَكَّر على معنى السقف، وتؤنث أيضًا، والقرآن جاء على التأنيث؛ فقال:** ﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ ﴾[2]**، ولو أتى على التذكير لقال: سبعة سماوات»**[3].

وقال في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾[4]: **«إنَّما جاء (مُنْفَطِر) بغير هاء، والسماء مؤنثة؛ لأنه بمعنى النَّسب، أي: السماء ذات انفطار به، والهاء تعود على الله تعالى. وقيل: إنَّما ذُكِّر؛ لأن السماء بمعنى السَّقف، والسقفُ مُذَكَّر. وقال الفرَّاء: السماء تُذَكَّر وتُؤَنَّث؛ فأتى (مُنْفَطِر) على التذكير»**[5].

المناقشة:

السماء: التي تظل الأرض مؤنثه[6]؛ لقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾[10]، وغيرها من الآيات.

---

(١) فصلت، الآية: ١٢.

(٢) ورد هذا الشاهد القرآني في: البقرة، الآية: ٢٩، وفصلت، الآية: ١٢، والطلاق، الآية: ١٢، والملك، الآية: ٣، ونوح، الآية: ١٥.

(٣) المشكل: ٥٩٣.

(٤) المزمل، الآية: ١٨.

(٥) المشكل: ٧١٩.

(٦) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، وأدب الكاتب: ٢٨٧، والمذكر للمبرد: ١٠٩، وإعراب النحّاس: ٣٦٣/٤، والتهذيب: (سما)، وإعراب ثلاثين سورة: ٥١، والتكملة: ٣٩٦، والبلغة: ٦٥، واللسان: (سما).

(٧) الذاريات، الآية: ٤٧.

(٨) الانفطار، الآية: ١.

(٩) الانشقاق، الآية: ١.

(١٠) الشمس، الآية: ٥.

وتأنيث السماء المظلة للأرض هو الأكثر فيها، وهو الراجح، وإليه ذهب جمهور اللغويين والنحويين، كالخليل[١] وأبي حاتم السجستاني[٢] وابن قتيبة [٣]والمبرد[٤] وأبي جعفر النحاس[٥] وأبي منصور الأزهري[٦] وابن خالويه[٧] وأبي علي الفارسي[٨] وأبي البركات الأنباري[٩]، وغيرهم.

وذهب بعض اللغويين والنحويين إلى أن السماء -بهذا المعنى- تُؤَنَّث وتُذَكَّر، وتذكيرها قليل[١٠]، وإلى ذلك ذهب الفرَّاء[١١] وأبو بكر بن الأنباريّ[١٢] وابن التستريّ[١٣] والجوهريّ[١٤] وابن سيده[١٥].

وعلى هذا كان للغويين والنحويين أقوال في مجيء (مُنْفَطِر) على التذكير، وهو وصف للسماء، في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[١٦]:

القول الأول:

---

(١) انظر: إعراب النحّاس: ٣٦٣/٤.

(٢) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦.

(٣) انظر: أدب الكاتب: ٢٨٧.

(٤) انظر: المذكر للمبرد: ١٠٩.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١٩٨/١، ٣٦٣/٤.

(٦) انظر: التهذيب: (سما).

(٧) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٥١.

(٨) انظر: التكملة: ٣٩٦.

(٩) انظر: البلغة: ٦٥.

(١٠) انظر: معاني الفراء: ١٢٨/١، ١٩٩/٣، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٠/١، وإعراب النحّاس: ٣٦٣/٤، ٦١/٥، والمذكر لابن التستري: ٥١، ٨٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٩٨، والصحاح: (سما)، والمخصص: ٢٢/١٧، والمحرر: ١٥٠/١٦، والجامع: ٣٤/١٩، واللسان: (سما)، والبحر المحيط: ٥٢٨/١٠، والدر المصون: ١٧٠/١، ٥٢٨/١٠.

(١١) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/١، ١٩٩/٣، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٠/١، وإعراب النحّاس: ٣٦٣/٤، ٦١/٥، والجامع: ٣٤/١٩، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(١٢) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٥٠/١.

(١٣) انظر: المذكر لابن التستري: ٥١، ٨٣.

(١٤) انظر: الصحاح، واللسان: (سما).

(١٥) انظر: المخصص: ٢٢/١٧.

(١٦) المزمل، الآية: ١٨.

أن تذكير (مُنْفَطِر) وهو وصف لـ (السماء) المؤنثة، أُريد به النسب، أي: ذات انفطار[1]، كما يُقال: امرأةٌ مُرْضِع، أي: ذات صبي رَضِيع[2]، وناقةٌ مُعْضِّل: للتي عَسُرَ عليها خروج الولد، وقطاة مُعَضِّل: للتي عَسُرَ عليها خروج البيض[3]، وظبية مُشْدِن: للتي لها شادِن يتبعها[4].

ولو جاء الوصف على الفعل للزمه وجود التاء في الوصف المؤنث؛ فيقال: سماء مُنفطرة، أو مُنشقة.

وذهب إلى هذا القول الخليل[5] والزجَّاج[6] وأبو علي الفارسيّ[7] وابن سيده[8].

القول الثاني:

أن التذكير لـ (مُنْفَطِر) جاء لأنَّه وصف لموصوف تؤنِّثه العرب وتذكِّره، وهو (السماء)؛ فجاء الوصف (مُنْفَطِر) بغير تاء دليلا على جواز تذكير (السماء) عند العرب[9].

وهذا قول للفرَّاء[10]، ونسبه أبو الحسن الأخفش ليونس[11].

القول الثالث:

أن تذكير (مُنْفَطِر)؛ لأن (السماء) جمع، مفرده (سماءة)، أو (سماوة)؛ فيكون (السماء)

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٧/٢، والمذكر للمبرد: ٩٤، ١١١، ومعاني الزجّاج: ٢٤٣/٥، وإعراب النحّاس: ٦١/٥، والتكملة: ٣٥٧، والمخصص: ٢٢/١٧، والكشاف: ٢٤٧/٦، والمحرر: ١٥٠/١٦، والجامع: ٣٤/١٩، وشرح الكافية للرضي: ٣٣١/٣، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(٢) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (رضع).

(٣) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (عضل).

(٤) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (شدن).

(٥) انظر: الكتاب: ٤٧/٢، والمذكر للمبرد: ٩٤، ١١١، وإعراب النحّاس: ٦١/٥، والتكملة: ٣٥٧.

(٦) انظر: معاني الزجّاج: ٢٤٣/٥.

(٧) انظر: الجامع: ٣٤/١٩، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠.

(٨) انظر: المخصص: ٢٢/١٧.

(٩) انظر: معاني الفرّاء: ١٩٩/٣، ومعاني الأخفش: ٦٢/١، وإعراب النحاس: ٦١/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ٩٨، والمحرر: ١٥٠/١٦، والجامع: ٣٤/١٩، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(١٠) انظر: معاني الفراء: ١٩٩/٣، وإعراب النحّاس: ٦١/٥، والجامع: ٣٤/١٩، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(١١) انظر: معاني الأخفش: ٦٢/١.

جمعًا مذكرًا، وهو اسم جنس يفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء، وما كان من هذا الضرب من الجموع جاز فيه التذكير والتأنيث؛ فجاء الوصف (مُنْفَطِر) على وجه التذكير[١].

وذهب إلى هذا القول الفرَّاء[٢] وأبو الحسن الأخفش[٣] وأبو علي الفارسيّ[٤].

القول الرابع:

أن تذكير (مُنْفَطِر) جاء على إرادة معنى السقف في السماء؛ لأن العرب تسمي كل ما علاك من شيء سماءً؛ فيقولون: هذا سماء البيت، أي: سقفه[٥].

وذهب إلى هذا القول أبو عمرو بن العلاء[٦] ويونس بن حبيب[٧] والكسائيّ[٨] وأبو عبيدة معمر بن المثنى[٩] وأبو إسحاق الزجَّاج[١٠] وابن التستريّ[١١] وأبو منصور الأزهريّ[١٢].

القول الخامس:

أن (السماء) اسم لا علامة للتأنيث فيه، ولم يكن تأنيثه حقيقيًا؛ فجاز أن تسقط علامة التأنيث من وصفه؛ فجاء الوصف (مُنْفَطِر) بدون التاء[١٣].

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/١، والمذكر لأبي حاتم: ١٥٦، والمذكر للمبرد: ٩٤، ١١٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٠/١، ووإعراب النحّاس: ٣٦٣/٤، والمذكر لابن التستري: ٨٣، والتكملة: ٣٦٥، والمخصص: ٢٢/١٧، والجامع: ٣٤/١٩، واللسان: (سما)، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(٢) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٨/١، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٠/١.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ٦٢/١، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٢/١.

(٤) انظر: التكملة: ٣٦٥، والجامع: ٣٤/١٩، والبحر المحيط: ٣١٨/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(٥) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، ومعاني الزجّاج: ٢٤٣/٥، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥١/١، وإعراب النحاس: ٦١/٥، والمذكر لابن التستري: ٨٣، والتهذيب: (سما)، والكشاف: ٢٤٦/٦، والمحرر: ١٥٠/١٦، والجامع: ٣٤/١٩، واللسان: (سما)، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(٦) انظر: الجامع: ٣٤/١٩، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠.

(٧) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥١/١.

(٨) انظر: المحرر: ١٥٠/١٦، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠.

(٩) انظر: المصدرين في الحاشية السابقة.

(١٠) انظر: معاني الزجّاج: ٢٤٣/٥.

(١١) انظر: المذكر لابن التستري: ٨٣.

(١٢) انظر: التهذيب: (سما).

(١٣) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٧/١، والمذكّر لابن الأنباري: ٤٥٤/١، والمحرر: ١٥٠/١٦.

وهو قول للفرَّاء[1].

القول السادس:

أن تذكير الوصف (مُنْفَطِر) على أنه وصف لخبر محذوف مُقَدَّر بمُذكَّر، وهو (شيء)، والتقدير: والسماءُ شيءٌ مُنْفَطِر[2].

وهو قول للزمخشريّ[3].

وإذا أريد بالسماء المطر؛ فالأكثر على أنها مؤنثة؛ لأنهم يقولون: أصابتنا سماءٌ مُرْوِيَة، وثلاثُ أَسْمِيَةٍ، وأَسْمِيَةٌ كثيرة، ويقولون في تصغيرها: سُمَيَّة[4].

وذكر أبو جعفر النحَّاس[5] وابن خالويه[6] وأبو عليٍّ الفارسيّ[7] وابن منظور[8]، أن السماء قد تُذكَّر إذا أريد بها المطر، ومن ذكّرها احتج بجمعها على (أَفْعِلَة)؛ فيقال: أَسْمِيَة؛ فجاؤوا بها على أبنية جمع ما كان مثلها في المذكر؛ فدلَّ ذلك -عندهم- على أنها تذكَّر[9].

والقياس فيما كان اسمًا مؤنثًا على أربعة أحرف، ولم تلحقه علامة التأنيث، أن يجمع على وزن (أَفْعُل) في أدنى العدد، وعلى وزن (فُعُول) في العدد الكثير[10]؛ فيقال في جمع (عَنَاق):

---

(١) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٧/١، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٤/١.

(٢) انظر: الكشاف: ٢٤٧/٦، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠.

(٣) انظر: المصدرين في الحاشية السابقة.

(٤) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، والمذكر للمبرد: ١٠٩، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٢/١، والمذكر لابن التستري: ٨٣، والتهذيب: (سما)، والتكملة: ٣٩٦، والمخصص: ٢٣/١٧.

(٥) انظر: إعراب النحّاس: ١٩٨/١.

(٦) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٩٨.

(٧) انظر: التكملة: ٣٩٦.

(٨) انظر: اللسان: (سما).

(٩) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، والمذكر للمبرد: ١٠٩، وإعراب ثلاثين سورة: ٩٨، والتكملة: ٣٩٦، والمخصص: ٢٣/١٧، وشرح الشافية للرضي: ١٢٦/٢.

(١٠) انظر: الكتاب: ٦٠٥/٣، والأصول: ٨/٣، وشرح ابن يعيش: ٤٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٥/٢.

أَعْنُق، وعُنُوق؛ فعلى هذا القياس تجمع (سماء) في أدنى العدد على (أَسْمٍ)، وفي كثيره على (سُمِيّ)[1].

والراجح أن (السماء) إذا أريد بها المطر مؤنثة، وما احتج به القائلون بتذكيرها من أنها تجمع على (أَسْمِيَة) خلافًا للقياس في جمع ما كان مؤنثًا على أربعة أحرف، ولم تلحقه علامة تأنيث؛ فلا حجة فيه؛ لأنَّ جمع (سماء) على (أَفْعِلَة): أَسْمِيَة، شذَّ عن القياس، كما شذَّ (جنين) -وهو مذكر- عن القياس فجمع على (أَجْنُن)، وكان قياسه أن يجمع على (أَجِنَّة)، فكذلك (سماء) شذَّت عن القياس -وهي مؤنث- فجمعت على (أَسْمِيَة) ، وكان قياسها أن تجمع على (أَسْمٍ)[2].

وقال المبرِّد: «ويجوز في جميعها: سُمِيٌّ، وأَسْمٍ، وأَسْمِيَة، ولكن (الفُعُول) في الاستعمال واقعة، ليُفْصَلَ بين السماء من المطر، والسماء المبنيَّة؛ فالمستعمل في المبنيَّة: سَمَاوات وسَمَايا، وفي سماء المطر: أَسْمِيَة؛ كقولك في (قَذَالٍ): أَقْذِلَة، وسُمِيّ»[3].

وإذا أريد بالسماء السقف؛ فهو مذَّكر[4]، كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ﴾[5]، واستدل بعض اللغويين والنحويين على ذلك بتذكير ﴿ مُنفَطِرٌ ﴾[6] في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ ﴾[7].

• جواز التذكير والتأنيث في (السبيل)، و(اللسان)، و(السلطان):

(١) انظر: الكتاب: ٦٠٦/٣، والمذكر للمبرد: ١٠٩، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥٣/١، وإعراب النحاس: ١٩٨/١، والمذكر لابن التستري: ٨٣، والتهذيب: (سما)، وإعراب ثلاثين سورة: ٩٨، والتكملة: ٣٩٦، والصحاح: (سما)، والمخصص: ٢٣/١٧، واللسان: (سما).

(٢) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٥٢/١، والتكملة: ٣٩٦، ٤٥٠، والمخصص: ٢٣/١٧.

(٣) المذكر للمبرد: ١٠٩.

(٤) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، ومعاني الزجّاج: ١٠٨/١، ٢٤٣/٥، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥١/١، وإعراب النحّاس: ١٩٨/١، ٦١/٥، والمذكر لابن التستري: ٥٥، ٨٣، والتهذيب: (سما)، وإعراب ثلاثين سورة: ٣٧، ٩٨، والصحاح، واللسان: (سما).

(٥) الأنبياء، الآية: ٣٢.

(٦) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٥٦، ومعاني الزجّاج: ٢٤٣/٥، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥١/١، وإعراب النحّاس: ٦١/٥، والمذكر لابن التستري: ٨٣، والتهذيب: (سما)، والكشاف: ٢٤٦/٦، والمحرر: ١٥٠/١٦، والجامع: ٣٤/١٩، واللسان: (سما)، والبحر المحيط: ٣١٩/١٠، والدر المصون: ٥٢٨/١٠.

(٧) المزمل، الآية: ١٨.

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[1]: **«فإنه ذَكَّر (السَّبِيل)؛ لأنه يُذَكَّر ويُؤَنَّث»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[3]: **«(اللسان) يُذَكَّر ويُؤَنَّث؛ فمَنْ أَنَّثَه قال في جمعه: أَلْسُن، ومَنْ ذَكَّرَه قال في جمعه: أَلْسِنَة، وبذلك أَتَى القرآن»**[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴾[5]: **«(السلطان) يُؤَنَّث ويُذَكَّر، وهو جمع (سَلِيط)، كـ : رَغِيف ورُغْفَان؛ فمَنْ ذَكَّرَه فعَلَى معنى الجمع، ومَنْ أَنَّثَه فعلى معنى الجماعة»**[6].

المناقشة:

السبيل: هو الطريق، وما وَضَحَ منه، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث في كلام العرب[7]، وجاء القرآن

---

(١) الأنعام، الآية: ٥٥. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ونافع وحفص عن عاصم: (ولِتَستبين) بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: (وليَستبين) بالياء. وقرأ نافع: (سبيلَ) بالنصب، وقرأ الباقون: (سبيلُ) بالرفع، وكلاهما قراءة سبعية.

وردت القراءتان منسوبتين في: السبعة: ٢٥٨، والمذكر لابن الأنباري: ٣٩٤/١، وإعراب القراءات السبع: ١٥٨/١، وحجة أبي علي: ٣١٤/٣، والتبصرة: ٤٩٥، والتيسير: ١٠٣، والإقناع: ٦٣٩/٢، والمحرر: ٦١/٦، والبحر المحيط: ٥٢٩/٤، والدر المصون: ٦٥٥/٤، والنشر: ٢٥٨/٢.

ووردتا غير منسوبتين في: معاني الفرّاء: ٣٣٧/١، ومعاني الأخفش: ٣٠١/١، والمذكر لأبي حاتم: ١٢٩، ومعاني الزجّاج: ٢٥٤/٢، والكشاف: ٣٥٣/٢، والبيان: ٣٢٣/١، وإملاء العكبري: ٢٤٤/١.

(٢) المشكل: ٢٣٨.

(٣) النحل، الآية: ٦٢.

(٤) المشكل: ٣٩٧.

(٥) الروم، الآية: ٣٥.

(٦) المشكل: ٥٢٤.

(٧) انظر: العين: (سبل)، ومعاني الفرّاء: ٣٣٧/١، ومعاني الأخفش: ٣٠١/١، والمذكر لأبي حاتم: ١٢٩، والمذكر للمبرد: ١٠٤، ومعاني الزجّاج: ٢٥٤/٢، والأصول: ٤١٤/٢، والمذكر لنفطويه: ٧٣، والمذكر لابن الأنباري: ٣٩٤/١، وإعراب النحّاس: ٧٠/٢، والمذكر لابن التستري: ٥١، ٨١، والتهذيب: (سبل)، وإعراب القراءات السبع: ١٥٨/١، والتكملة: ٤٠٤، والصحاح: (سبل)، والمذكر لابن جني: ٧٢، والمخصص: ١٧/١٧، والكشاف: ٣٥٣/٢، والمحرر: ٦١/٦، والبلغة: ٦٩، والبيان: ٣٢٣/١، وإملاء العكبري: ٢٤٤/١، واللسان: (سبل)، والبحر المحيط: ٥٢٩/٤، والدر المصون: ٦٥٥/٤.

بالتذكير والتأنيث، وكلاهما فصيح[1]؛ فعلى التذكير جاء قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾[2]، وقراءة ﴿ وَلِيَسْتَبِيْنَ سَبِيْلُ الْمُجْرِمِيْنَ ﴾[3] -بالياء-، وعلى التأنيث جاء قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾[4]، وقراءة: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[5] -بالتاء-.

وتأنيث (السبيل) لغة لأهل الحجاز، وتذكيره لغة لبني تميم، وأهل نجد[6].

واللسان: يُذَكَّر ويُؤَنَّث في كلام العرب[7]، وجاء القرآن على لغة التذكير، كقوله تعالى: ﴿ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾[9].

و(اللسان) الجارحة، والعضو الذي ينطق به الكلام؛ مُذَكَّر، ولا يجوز تأنيثه، وأمَّا إذا قُصِدَ باللسان الكلمة أو اللغة أو الرسالة أو القصيدة وما أشبهها، فإنه مؤنث، ويجوز تذكيره[10].

---

(١) انظر: المذكر لابن التستري: ٨١.

(٢) الأعراف، الآية: ١٤٦.

(٣) الأنعام، الآية: ٥٥.

(٤) يوسف، الآية: ١٠٨.

(٥) الأنعام، الآية: ٥٥.

(٦) انظر: معاني الأخفش: ٣٠١/١، ٤١٤/٢، والمحرر: ٦١/٦، والبحر المحيط: ٥٢٩/٤، والدر المصون: ٦٥٥/٤.

(٧) انظر: العين: (لسن)، والكتاب: ٢٤٦/٣، ٦٠٦، والمذكر لأبي حاتم: ٩٨، وأدب الكاتب: ٢٨٨، والكامل: ١١٢/١، ١٤٣٢/٣، والمذكر للمبرد: ١٠٣، والمقتضب: ٢٠٤/٢، والأصول: ٤١٤/٢، والمذكر لنفطويه: ٦٥، والمذكر لابن الأنباري: ٣٦٢/١، وإعراب النحّاس: ٣٩٠/١، والمذكر لابن التستري: ٤٩، ١٠١، والتهذيب: (لسن)، والتكملة: ٤٠٣، والصحاح: (لسن)، والمذكر لابن جني: ٩٠، والمخصص: ١٢/١٧، والبلغة: ٨٣، والبيان: ٢٥٦/١، ٧٩/٢، وإملاء العكبري: ٨٢/٢، واللسان: (لسن)، والبحر المحيط: ٢١٩/٣، والدر المصون: ٢٧١/٣.

(٨) الشعراء، الآية: ١٣.

(٩) مريم، الآية: ٥٠.

(١٠) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٩٨، والمذكر لابن الأنباري: ٣٦٢/١، والمذكر لابن التستري: ١٠١، والتهذيب: (لسن)، والمذكر لابن جني: ٩٠، والمخصص: ١٢/١٧، والبلغة: ٨٣، واللسان: (لسن)، والبحر المحيط: ٢١٩/٣، والدر المصون: ٢٧١/٣.

ومَنْ ذَكَّرَ اللسان جمعه على (أَفْعِلَة)؛ فقال فيه: أَلْسِنة[1]؛ لأن الاسم الرباعي المذكَّر على وزن (فِعَال) يجمع في أدنى العدد على (أَفْعِلَة)، وفي العدد الكثير على (فُعُل)، نحو: حِمَار، وحِمَار، وفِرَاش، ومِثَال، تُجمَع في أدنى العدد على: أَحْمِرَة، وأَخْمِرَة، وأَفْرِشَة، وأَمْثِلَة، وفي العدد الكثير على: حُمُر، وخُمُر، وفُرُش، ومُثُل[2].

ومَنْ أَنَّثَ (اللسان) جمعه على (أَفْعُل)؛ فقال فيه: أَلْسُن[3]؛ لأن الاسم الرباعي المؤنث دون علامة تأنيث على وزن (فعَال) مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو مكسورها، يجمع في أدنى العدد على (أَفْعُل)، وفي العدد الكثير على (فُعُول)، نحو: عَنَاق، وكُرَاع، وشِمَال، وذِرَاع، تُجمَع في أدنى العدد على: أَعْنُق، وأَكْرُع، وأَشْمُل، وأَذْرُع[4].

ومجيء (أَلْسِنَة) على وزن (أَفْعِلَة) في الآيات القرآنية يدل على استخدام (اللسان) على وجه التذكير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴾[7].

والسلطان: قدرة الملك أو الوالي، وقدرة مَنْ جُعِلَ له ذلك، وإن لم يكن ملكًا أو واليًا، ويقصد بالسلطان أيضا: الحجة، والبرهان، والدليل، وقيل للوالي أو الأمير: سلطان، وتُجْمَع

---

(١) انظر: العين: (لسن)، والكتاب: ٦٠٦/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٩٨، وأدب الكاتب: ٢٨٨، والكامل: ١١٢/١، ١٤٣٢/٣، والمذكر للمبرد: ١٠٣، والمقتضب: ٢٠٤/٢، والأصول: ٨/٣، والمذكر لابن الأنباري: ٣٦٤/١، ١٦٠/٢، وإعراب النحاس: ٣٩٠/١، والتهذيب، والصحاح: (لسن)، والبيان: ٢٥٦/١، ٧٩/٢، وإملاء العكبري: ٨٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٣/٥، واللسان: (لسن)، والبحر المحيط: ٢١٩/٣، والدر المصون: ٢٧١/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والمقتضب: ٢١٢/٢، والأصول: ٥/٣، والبيان: ٢٥٦/١، وشرح ابن يعيش: ٤٠/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٥/٢.

(٣) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية رقم: ١ .

(٤) انظر: الكتاب: ٦٠٥/٣، والأصول: ٨/٣، والبيان: ٢٥٦/١، وشرح ابن يعيش: ٤٣/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٢٥/٢.

(٥) آل عمران، الآية: ٧٨.

(٦) النحل، الآية: ١١٦.

(٧) الأحزاب، الآية: ١٩.

على (سَلاطِين)؛ لأنهم الذين تقام بهم الحجج والحقوق[1].

و(السلطان) يُذَكَّر ويُؤَنَّث في كلام العرب[2]، وهذا التذكير والتأنيث لـ (السلطان) على أوجه عند اللغويين والنحويين:

الوجه الأول:

أن (السلطان) مفرد؛ فمَنْ ذكَّره ذهب به إلى معنى الرجل، أو الدليل[3]، ومَنْ أَنَّثَه ذهب به إلى معنى الحجة[4]، وسُمِعَ عن العرب قولهم: قَضَتْ به السلطانُ، وآمَنَتْه السطانُ، وأتيتُ سلطانًا جائرة[5].

وذهب إلى ذلك الفرَّاء[6] وأبو حاتم السجستانيّ[7] وأبو بكر بن الأنباري[8]، وغيرهم.

الوجه الثاني:

أن (السلطان) يُذَكَّر لأنه مفرد؛ فمَنْ ذَكَّرَه ذهب به مذهب الواحد، ومَنْ أَنَّثَه ذهب به

---

(١) انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، وأساس البلاغة، واللسان: (سلط).

(٢) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١١٩، وأدب الكاتب: ٢٨٩، والمذكر للمبرد: ١٠٣، ومعاني الزجّاج: ١٢٣/٢، والمذكر لنفطويه: ٧٢، والزاهر: ٢٦/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١، ١٦٠/٢، وإعراب النحّاس: ٢٧٣/٣، والمذكر لابن التستري: ٥١، ٨٣، والتهذيب: (سلط)، والتكملة: ٤٠٤، والصحاح: (سلط)، والمذكر لابن جني: ٧٢، والمخصص: ١٥/١٧، وتهذيب التبريزي: ٧٥١، والبلغة: ٨٤، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط).

(٣) انظر: الزاهر: ٢٦/٢، والتهذيب، والصحاح: (سلط)، وإملاء العكبري: ١٨٦/٢، واللسان: (سلط).

(٤) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١١٩، ومعاني الزجّاج: ١٢٣/٢، والزاهر: ٢٥/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١، وإعراب النحّاس: ٢٧٤/٣، والتهذيب: (سلط)، وتهذيب التبريزي: ٧٥١، والبلغة: ٨٤، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط).

(٥) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١١٩، ومعاني الزجاج: ١٢٣/٢، والزاهر: ٢٦/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١، وإعراب النحاس: ٢٧٣/٣، والتهذيب: (سلط)، وتهذيب التبريزي: ٧٥١، والبلغة: ٨٤، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط).

(٦) انظر: الزاهر: ٢٦/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١، وإعراب النحاس: ٢٧٣/٣، والتهذيب: (سلط)، والبلغة: ٨٤، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط).

(٧) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١١٩، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١.

(٨) انظر: الزاهر: ٢٥/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١.

مذهب الجمع[1]، على أنَّ (سلطانًا) جمع على وزن (فُعْلان)، ومفرده (سَلِيط)، على وزن (فَعِيل)، مثله في ذلك: قَفِيز، وبَعِير، ورَغِيف، وغَدِير، وقَمِيص، تُجمَع على: قُفْزان، وبُعْران، ورُغْفان، وغُدْران، وقُمْصان[2].

وذهب إلى ذلك محمد بن يزيد البصريّ[3].

الوجه الثالث:

أن (السلطان) جمع (سَلِيط)، على وزن (فُعْلان)؛ فمَنْ ذَكَّرَه فعلى معنى الجمع، ومن أَنَّثَه فعلى معنى الجماعة.

ذهب إلى ذلك مكي وأبو البركات الأنباري[4].

وذهب أبو منصور الأزهري إلى تذكير (السلطان)؛ لأن لفظه مذكَّر[5]، وذهب ابن السِّكِّيت[6] والخطيب التبريزيّ[7] إلى أن (السلطان) مؤنثة؛ بناءً على ما سُمِعَ من العرب: قَضَتْ به عليك السلطان، وآمَنَتْه السلطان.

وذهب ابن سيده إلى أن تأنيث (السلطان) أكثر من تذكيره[8].

والراجح أن (السلطان) يجوز فيه التذكير والتأنيث، وتذكيره أفصح، وأكثر من تأنيثه[9]،

---

(١) انظر: المذكر للمبرد: ١٠٣، والزاهر: ٢٦/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١، وإعراب النحاس: ٢٧٤/٣، والتهذيب: (سلط)، والبلغة: ٨٤، وإملاء العكبري: ١٨٦/٢، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط).

(٢) انظر: الزاهر: ٢٦/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣٨٣/١، وإعراب النحّاس: ٢٧٤/٣، والتهذيب: (سلط)، والمحرر: ٢٦١/١٢، والبلغة: ٨٤، وإملاء العكبري: ١٨٦/٢، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط)، والدر المصون: ٤٦/٩.

(٣) انظر: الزاهر: ٢٦/٢، وإعراب النحّاس: ٢٧٤/٣، والتهذيب: (سلط)، والجامع: ٢٣/١٤، واللسان: (سلط).

(٤) انظر: المشكل: ٥٢٤، والبيان: ٢٥١/٢.

(٥) انظر: التهذيب، واللسان: (سلط).

(٦) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٣٨١/١، والتهذيب، واللسان: (سلط).

(٧) انظر: تهذيب التبريزي: ٧٥١.

(٨) انظر: المخصص: ١٥/١٧.

(٩) انظر: معاني الزجاج: ١٢٣/٢، والمذكر لابن التستري: ٨٣، وإعراب النحّاس: ٢٧٣/٣، والبلغة: ٨٤، والجامع: ٢٣/١٤.

وإن كان التأنيث فيه جائزًا، وهذا ما عليه البصريون[1]، وبالتذكير جاء القرآن، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَـٰنًا نَّصِيرًا ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَـٰنٍۭ بَيِّنٍ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَـٰنٍ أَتَىٰهُمْ ﴾[6].

(١) انظر: إعراب النحاس: ٢٧٣/٣، والجامع: ٢٣/١٤.

(٢) هود، الآية: ٩٦.

(٣) الإسراء، الآية: ٨٠.

(٤) الكهف، الآية: ١٥.

(٥) النمل، الآية: ٢١.

(٦) غافر، الآية: ٣٥.

- **جواز التذكير والتأنيث في (الأنعام):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[1]: **«(الهاء) تعود على الأنعام؛ لأنها تُذَكَّر وتُؤَنَّث، يقال: هو الأنعام، وهي الأنعام؛ فجرى الحرف على لغة مَنْ يُذَكِّر، والذي في سورة المؤمنين[2] على لغة مَنْ يُؤَنِّث، حُكِيَ هذا عن يونس بن حبيب البصري»**[3].

المناقشة:

الأنعام: جمع (نعم)، ويقصد بها: الإبل والبقر والغنم، وإذا أُفْرِدَت الأنعام فيراد بها عند العرب الإبل خاصة، وجمع الأنعام: أناعيم[4].

والأنعام: اسم مؤنث لا يجوز تذكيره عند الفرَّاء[5] وأبي حاتم السجستانيّ[6] وابن التستريّ[7] وابن جنيّ[8]؛ لأنه جمع تغير عن لفظ واحده؛ والجمع إذا تغير عن هيئة مفرده فهو مؤنث[9].

---

(١) النحل، الآية: ٦٦.

(٢) يقصد قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ﴾، المؤمنون، الآية: ٢١.

(٣) المشكل: ٣٩٨.

(٤) انظر: العين: (نعم)، ومعاني الزجّاج: ٣٨٤/١، ٢٠٧/٢، ١٩٠/٣، وإعراب النحّاس: ٣٦٠/١، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس، والمفردات: (نعم)، والجامع: ٧٣/٧، واللسان: (نعم).

(٥) انظر: معاني الفراء: ١٢٩/١، ١٠٩/٢.

(٦) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٦٨، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١.

(٧) انظر: المذكر لابن التستري: ٥٧، ١٠٧.

(٨) انظر: المذكر لابن جني: ٥٦.

(٩) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٨٢، والمذكر لنفطويه: ٧٩، والمذكر لابن التستري: ٥٣، ٦٨.

وذهب يونس بن حبيب[١] وأبو الحسن الأخفش[٢] وأبو إسحاق الزجَّاج[٣] وأبو بكر بن الأنباري[٤] والجوهريّ[٥] وابن سيده[٦] وأبو البركات الأنباريّ[٧] وأبو البقاء العكبريّ[٨]، إلى أن الأنعام يجوز فيها التأنيث والتذكير، مستدلين على ذلك بعود الضمير عليه مذكرًا في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[٩]، وعوده عليه مؤنثًا في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾[١٠]، وأمَّا الذين ذهبوا إلى تأنيث الأنعام فتأولوا عود الضمير مذكرًا في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[١١] على تأويلات:

الأول:

أن واحد (ألانعام): نَعَمٌ، فَذُكِّرَ الضمير العائد على (الأنعام)؛ لأنه ذهب به إلى معنى واحده، وهو (النَّعَم)، و(النَّعَم) مذكَّر[١٢]، والواحد يأتي ويفيد في المعنى معنى الجمع، كما في: اللبن، والألبان؛ يكونان في معنى واحد[١٣]. وهو قول للفرَّاء[١٤].

---

(١) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٢٦/١، والمشكل: ٣٩٨.

(٢) انظر: المذكر لأبي حاتم: ١٦٨، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٦/١.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ٢٠٩/٣.

(٤) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٢٦/١.

(٥) انظر: الصحاح: (نعم).

(٦) انظر: المخصص: ١٩/١٧، واللسان: (نعم).

(٧) انظر: البيان: ٧٩/٢.

(٨) انظر: إملاء العكبري: ٨٣/٢.

(٩) النحل، الآية: ٦٦.

(١٠) المؤمنون، الآية: ٢١.

(١١) النحل، الآية: ٦٦.

(١٢) النَّعَم: واحد الأنعام، مذكر عند الفرّاء وأبي حاتم السجستاني وابن التستري والجوهري وابن جني، وجائز التذكير والتأنيث عند الكسائي وأبي عُبيد وابن سيده وأبي البركات الأنباري.

انظر: الغريب المصنف: ٤٠٨/٢، والمذكر لأبي حاتم: ١٦٨، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٦/١، ٤٢٨، والمذكر لابن التستري: ٥٧، ١٠٧، والصحاح، والمقاييس: (نعم)، والمذكر لابن جني: ٥٠، والمخصص: ١٩/١٧، والبلغة: ٧٥، واللسان: (نعم)، والبحر المحيط: ٥٥٤/٦، والدر المصون: ٦١/٣.

(١٣) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٩/١، ١٠٨/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١، والتهذيب: (نعم)، والمخصص: ٢٠/١٧، والكشاف: ٤٤٦/٣، والمحرر: ٢٠٥/١٠، واللسان: (نعم)، والبحر المحيط: ٥٥٤/٦، والدر المصون: ٢٥٦/٧.

(١٤) انظر: معاني الفراء: ١٢٩/١، ١٠٨/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١، والتهذيب واللسان: (نعم).

الثاني:

أن (الأنعام) على وزن (أَفْعال)، قد يقع للواحد؛ فمن العرب مَنْ يقول: هو الأنعام، مثل قولهم: ثوب أَكْياش؛ فعاد الضمير عليه مذكرًا في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[1]؛ لأنه عاد على واحد.

وعاد الضمير عليه مؤنثًا في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾[2]؛ لأنه ذهب به إلى المعنى، ومعناه الجمع[3]. وهو قول لسيبويه[4].

الثالث:

أن الضمير العائد على الأنعام جاء مذكرًا؛ لأنه عائد على المذكور، أي: مما في بطون ما ذَكَرْنَا[5]. وهو قول للكسائيّ[6].

الرابع:

أن الضمير العائد على الأنعام جاء مذكرًا؛ لأنه يعود على بعض الأنعام التي لها لبن؛ فليس كل الأنعام لها لبن[7]. وهو قول لأبي عبيدة[8].

---

(١) النحل، الآية: ٦٦.

(٢) المؤمنون، الآية: ٢١.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٣٠/٣، وإعراب النحاس: ٤٠١/٢، والمخصص: ٢٠/١٧، والكشاف: ٤٤٦/٣، والبحر المحيط: ٥٥٤/٦، والدر المصون: ٢٥٣/٧.

(٤) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

(٥) انظر: معاني الفراء: ١٢٩/١، ١٠٨/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١، وإعراب النحاس: ٤٠١/٢، والتهذيب: (نعم)، والمحرر: ٢٠٥/١٠، وإملاء العكبري: ٨٣/٢، واللسان: (نعم)، والبحر المحيط: ٥٥٤/٦، والدر المصون: ٢٥٦/٧.

(٦) انظر: معاني الفرّاء: ١٢٩/١، ١٠٨/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١، وإعراب النحاس: ٤٠١/٢، والتهذيب، واللسان: (نعم)، والبحر المحيط: ٥٥٤/٦، والدر المصون: ٢٥٦/٧.

(٧) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١، وإعراب النحاس: ٤٠٢/٢، والمحرر: ٢٠٥/١٠، وإملاء العكبري: ٨٣/٢، والبحر المحيط: ٥٥٤/٦، والدر المصون: ٢٥٥/٧.

(٨) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٢٧/١، وإعراب النحّاس: ٤٠٢/٢.

الخامس:

أن (الأنعام) جمع تكسير لما لا يعقل، ويجوز في جمع ما لا يعقل أن يعامل معاملة الجماعة؛ فيعود عليه الضمير مؤنثًا، كما في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾[1]، وأن يعامل معاملة الجمع؛ فيعود عليه الضمير مذكرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[2].

وهذا التأويل ذكره الزمخشريّ[3] وأبو حيّان[4] والسمين الحلبيّ[5].

ويظهر أن القول بجواز تأنيث (الأنعام) وتذكيرها أرجح من القول بتأنيثها، ومجيء الآيتين مرة بالتأنيث، وأخرى بالتذكير دليل قوي على هذا الجواز.

---

(١) المؤمنون، الآية: ٢١.

(٢) النمل، الآية: ٦٦.

(٣) انظر: الكشاف: ٤٤٦/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥٥٤/٦.

(٥) انظر: الدر المصون: ٢٥٦/٧.

• جواز التذكير والتأنيث في الجمع الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، نحو: (الجَرَاد)، و(النَّخْل):

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَـٰتٍ مُّفَصَّلَـٰتٍ ﴾[1]: **«و(الجراد) واحدته (جرادة)، تقع للذكر والأنثى، ولا يفرق بينهما إلاَّ أنْ تقول: رأيت جرادةً ذكرًا، أو أنثى»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[3]: **«إنَّما ذَكَّرَ (مُنْقَعِر)؛ لأنَّ (النَّخْل) تؤنَّث وتذكَّر، فلذلك قال: (مُنْقَعِر)، وقال في موضع آخر:** ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[4]**؛ فأنَّث»**[5].

المناقشة:

الجَرَاد[6]، والنَّخْل[7]: يذكَّران ويؤنَّثان؛ لأنهما من أسماء الأجناس التي يفرق بينها وبين مفردها بالتاء؛ فالتاء في واحدهما: جَرَادَة، ونَخْلَة، للدلالة على المفرد[1]؛ فإذا جمع هذا الضرب من الأجناس حذفت منه التاء، وعندئذ يجوز في جمعه التذكير والتأنيث؛ فيُقال فيها على

---

(١) الأعراف، الآية: ١٣٣.

(٢) المشكل: ٢٨٥.

(٣) القمر، الآية: ٢٠.

(٤) الحاقة، الآية: ٧.

(٥) المشكل: ٦٥٠.

(٦) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٧٤، والمذكر للمبرد: ٧٩، والأصول: ٤٠٨/٢، والمذكر لنفطويه: ٧٩، والمذكر لابن الأنباري: ١٤٧/٢، وإعراب النحاس: ١٤٦/٢، والمذكر لابن التستري: ٦٧، ٦٩، والتكملة: ٣٦٥، والصحاح: (جرد)، والمذكر لابن جني: ٦٢، والمخصص: ١٠٠/٦، ١٠٥، ١٠٧، والمحرر: ١٤٢/٧، والجامع: ١٧١/٧، واللسان: (جرد)، والبحر المحيط: ١٣٨/٥، والدر المصون: ٤٣٤/٥.

(٧) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٧٣، والمذكر للمبرد: ٧٨، ومعاني الزجّاج: ٨٩/٥، ٢١٤، والأصول: ٤٠٨/٢، والمذكر لنفطويه: ٧٥، ٧٨، والمذكر لابن الأنباري: ١٤٢/٢، وإعراب النحّاس: ٢٩١/٤، ٢٠/٥، والمذكر لابن التستري: ٦٩، ١٠٦، والتكملة: ٣٦٦، والمذكر لابن جني: ٩٣، والمخصص: ١٠٠/١٦، والكشاف: ٦٥٩/٥، والمحرر: ٣٠٤/١٥، والبلغة: ٨٥، والبيان: ٤٥٧/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٠/٢، ٢٦٧، والبحر المحيط: ٤٢/١٠، والدر المصون: ١٣٨/١٠.

التذكير: هذا النخل، وهذا الشجر، وهذا الثمر، وهذا الجراد، وهذا الحمام، وهذا البقر، ويُقال فيها على التأنيث: هذه النخل، وهذه الشجر، وهذه الثمر، وهذه الجراد، وهذه الحمام، وهذه البقر[٢].

وبالتذكير والتأنيث جاء هذا الجمع في القرآن؛ فعلى التذكير جاء قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ تَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[٥].

وعلى التأنيث جاء قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[٧]؛ فمَنْ ذَكَّرَ هذا الجمع لأسماء الأجناس حَمَلَه على معنى الجمع، ومَنْ أَنَّثَه حَمَلَه على معنى الجماعة[٨].

وجعل بعض اللغويين التذكير لغة لأهل نجد، والتأنيث لغة لأهل الحجاز[٩].

- **استواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفا على وزن (فَاعِل):**

العرض:

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٨٢/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٧٢، والمذكر للمبرد: ٧٨، ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، والمقتضب: ٢٠٧/٢، والأصول: ٤٠٥/٢، والمذكر لنفطويه: ٧٨، والمذكر لابن الأنباري: ١٤٢/٢، والمذكر لابن التستري: ٥٢، ٦٩، والتكملة: ٣٦٥، والصحاح: (جرد)، والمخصص: ١٠٠/١٦، والبلغة: ٨٥، والبيان: ٤٠٥/٢، واللسان: (جرد)، و(نخل).

(٢) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٧٢، والمذكر للمبرد: ٧٨، والمذكر لنفطويه: ٧٨، والمذكر لابن الأنباري: ١٤٢/٢، والمذكر لابن التستري: ٥٢، والتكملة: ٣٦٥، والمخصص: ١٠٠/١٦، والبلغة: ٨٥، والبيان: ٤٠٥/٢، والبحر المحيط: ٤٠٠/١، ٤١٠، ٤٢/١٠، والدر المصون: ٤١٧/١، ٤٢٦، ٤٢٥/١٠.

(٣) يس، الآية: ٨٠.

(٤) القمر، الآية: ٧.

(٥) القمر، الآية: ٢٠.

(٦) الرحمن، الآية: ١١.

(٧) الحاقة، الآية: ٧.

(٨) انظر: المذكر للمبرد: ٧٨، والأصول: ٤٠٨/٢، ٤١٢، والتكملة: ٣٦٦، والمخصص: ١٠٠/١٦.

(٩) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٧٢، والمذكر لنفطويه: ٧٨، والمذكر لابن التستري: ٥٢، واللسان: (نخل).

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾[1]: **«(عَاقِر) إنّما جاء بغير هاء على النسبة، ولو أتى على الفعل لقال: (عَقِيْرَة)، بمعنى: مَعْقُورة، أي: بها عُقْرٌ يمنعها من الولد»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾[3]: **«(والقواعد) هو جمع (قَاعِد) على النسب، أي: ذات قعود؛ فلذلك حُذفت الهاء. وقال الكوفيون: لَمَّا لم تقع (القواعد) إلاَّ للمؤنث استُغْنِيَ عن الهاء. وقيل: حذفت الهاء للفرق بينه وبين القاعدة، بمعنى: الجالسة»**[4].

المناقشة:

يأتي الوصف على وزن (فَاعِل) للمذكر، وتلحق التاء الوصف على هذا الوزن إذا أريد به المؤنث، ولحاق التاء للوصف على وزن (فَاعِل) إذا كان للمؤنث قياس مطرد، يقال: هو قائم، وهي قائمة، وعاقل وعاقلة، وساجد وساجدة، وغيرها كثير. وتلحق التاء الوصف المؤنث تفريقًا بين المذكَّر والمؤنَّث[5].

ويأتي الوصف لمؤنث على وزن (فَاعِل) دون أن تلحقه التاء، في وصف لا يمكن لمذكَّر أن يوصف به، وذلك كما في نحو: حائض، وطامث، وطالق، وحامل، وطاهر، وقاعد[6].

وللعلماء اللغويين والنحويين مذاهب في مجيء الوصف المؤنث على (فَاعِل) مجردًا من التاء:

المذهب الأول:

---

(١) آل عمران، الآية: ٤٠.

(٢) المشكل: ١٣٨.

(٣) النور، الآية: ٦٠.

(٤) المشكل: ٤٨٣.

(٥) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٥٨، والمذكر للمبرد: ٧٥، والمذكر لنفطويه: ٦٠، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٣/١، ودقائق التصريف: ٦٥، والتكملة: ٣٥٧، وشرح ابن يعيش: ٩٦/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٣٨٣/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٥٨، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر لنفطويه: ٦١، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٣/١، ودقائق التصريف: ٦٥، والتكملة: ٣٥٦، والمخصص: ١٢٠/١٦، والبلغة: ٨٥، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٩/٣.

مذهب البصريين، وهو أن التاء تحذف من هذا الوصف المؤنث على (فَاعِل)؛ لأنه لم يجرِ على الفعل، ولم يُبْنَ عليه، وإنما قُصِد به النسب، كما قال الخليل[1]، فهو على معنى: ذات حيض، وطمث، وطلاق، وحمل، وطهر، وقعود[2].

وإلى ذلك ذهب المبرِّد[3] والزجَّاج[4] وأبو جعفر النحَّاس[5] وأبو عليٍّ الفارسيّ[6] ومكيٌّ[7] وأبو البركات الأنباريّ[8]، وغيرهم.

أو لأنه محمول على المعنى، على أنه صفة لمذكر، وهو شيء، أو إنسان، والمعنى على ذلك: إنسان حائض، وطالق، أو شيء حائض وطالق. قال بذلك سيبويه[9].

المذهب الثاني:

مذهب الكوفيين، وهو أن التاء إنما حذفت من هذا الوصف المؤنث على (فَاعِل) لاختصاصها بالمؤنث، دون أن يشترك معها المذكر في هذا الوصف، والتاء إنما تُجْتَلَب في أوصاف المؤنث طلبًا للتفريق بين الوصف المذكر والوصف المؤنث[10].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٣/٣، والمخصص: ١٢٠/١٦، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٠/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٨٣/٣، والمذكر للمبرد: ٩٢، ومعاني الزجّاج: ٤٠٨/١، والمذكر لابن الأنباري: ١٨٩/١، وإعراب النحاس: ٣٧٤/١، ١٤٨/٣، والتكملة: ٣٥٦، والمخصص: ١٢٠/١٦، والمحرر: ٧٩/٣، والإنصاف: ٧٥٨/٢ (م: ١١١)، والبيان: ٢٠٣/١، ٢٠٠/٢، وإملاء العكبري: ١٣٣/١، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥، والجامع: ٥١/٤، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٠/٣، واللسان: (عقر)، والدر المصون: ١٦١/٣، وائتلاف النصرة: ٧٠ (م: ٦٢).

(٣) انظر: المذكر للمبرد: ٩٢.

(٤) انظر: معاني الزجّاج: ٤٠٨/١.

(٥) انظر: إعراب النحاس: ٣٧٤/١.

(٦) انظر: التكملة: ٣٥٦.

(٧) انظر: المشكل: ١٣٨، ٤٨٣.

(٨) انظر: الإنصاف: ٧٥٨/٢ (م: ١١١)، والبلغة: ٨٦، والبيان: ٢٠٣/١، ٢٠٠/٢.

(٩) انظر: الكتاب: ٣٨٣/٣، والمذكر لابن الأنباري: ١٨٥/١، والإنصاف: ٧٥٨/٢ (م: ١١١)، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٠/٣، وائتلاف النصرة: ٧٠ (م: ٦٢).

(١٠) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٥٨، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر لنفطويه: ٦١، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٣/١، ١٩١، وإعراب النحاس: ١٤٨/٣، ودقائق التصريف: ٦٥، والتكملة: ٣٥٦، والمخصص: ١٢١/١٦، والإنصاف: ٧٥٨/٢ (م: ١١١)، والبيان: ٢٠٠/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠١/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٠/٣، والبحر المحيط: ٧٠/٨، والدر المصون: ٤٤٣/٨، وائتلاف النصرة: ٦٩ (م: ٦٢).

قال بذلك الفرَّاء[١]، ووافقه عليه أبو حاتم السجستانيّ[٢] وابن قتيبة[٣] ونفطويه[٤] وأبو بكر بن الأنباريّ[٥]، وابن سعيد المؤدب[٦]، وغيرهم.

المذهب الثالث:

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن الوصف لمؤنث على وزن (فَاعِل) جاء مجردًا عن التاء؛ للتفريق في المعنى بين الوصف الذي صيغ على (فَاعِل) مختصًا بالمؤنث دون المذكر، والوصف الذي صيغ على (فَاعِل) ويشترك فيه المؤنث والمذكر على حدٍّ سواء؛ فما اختصَّ به المؤنث دون المذكر فلا تلحقه التاء، وما كان وصفًا مشتركًا بينهما لحقت التاء ما أريد به المؤنث[٧]؛ فقالوا: قاعد، للمرأة التي قعدت عن الولد، أو الحيض، أو الزواج؛ لكبر سنها، وقاعدة: للجالسة، وللمذكر: قاعد[٨].

وقالوا: طاهر، للمرأة التي طهرت من الحيض أو النفاس، وطاهرة: للمرأة النقية الخالصة من العيوب والآثام، وللمذكر: طاهر[٩].

وقالوا: حامل، للمرأة التي تحمل جنينًا في بطنها، وحاملة: لمن تحمل شيئًا من متاع وغيره، وللمذكر: حامل[١٠].

---

(١) انظر: المذكر لابن الأنباري: ١٧٣/١، ودقائق التصريف: ٦٥.

(٢) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٥٨، والمذكر لابن الأنباري: ١٩١/١.

(٣) انظر: أدب الكاتب: ٢٩٤.

(٤) انظر: المذكر لنفطويه: ٦١.

(٥) انظر: المذكر لابن الأنباري: ١٧٥/١، ودقائق التصريف: ٦٦.

(٦) انظر: دقائق التصريف: ٦٥.

(٧) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٥٨، وأدب الكاتب: ٢٩٥، وإعراب النحّاس: ١٤٨/٣، ودقائق التصريف: ٦٨، وتهذيب التبريزي: ٧١٣، والبيان: ٢٠٠/٢، والجامع: ٢٠٣/١٢.

(٨) انظر: العين: (قعد)، والمذكر لأبي حاتم: ٥٨، وأدب الكاتب: ٢٩٥، ومعاني الزجّاج: ٥٣/٤، وإعراب النحاس: ١٤٨/٣، والتهذيب، والصحاح: (قعد)، والمخصص: ١٢٣/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧١٣، والكشاف: ٣٢٢/٤، والمحرر: ٣٢٥/١١، والبيان: ٢٠٠/٢، والجامع: ٢٠٣/١٢، واللسان: (قعد)، والبحر المحيط: ٧٠/٨، والدر المصون: ٤٤٣/٨.

(٩) انظر: العين: (طهر)، والمذكر لأبي حاتم: ٥٨، وأدب الكاتب: ٢٩٥، والتهذيب، والصحاح: (طهر)، والمخصص: ١٢٣/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧١٣، واللسان: (طهر).

(١٠) انظر: أدب الكاتب: ٢٩٥، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (حمل).

وذهب إلى هذا القول ابن السِّكِّيت[1].

وما ذهب إليه البصريون والكوفيون صحيح، غير أنَّ ما قاله الكوفيون ينتقض بمجيء أوصاف على وزن (فَاعِل) للمذكر والمؤنث مجردة عن التاء[2]، نحو قولهم: رجلٌ عاقرٌ، وامرأةٌ عاقرٌ[3]، ورجلٌ عانسٌ، وامرأةٌ عانسٌ[4]، ورجلٌ عاشقٌ، وامرأة عاشقٌ[5]، وجملٌ بازلٌ، وناقةٌ بازلٌ[6]، وجملٌ ضامرٌ، وناقةٌ

ضامرٌ[7]، وجملٌ نازعٌ، وناقةٌ نازعٌ[8].

ومجيء هذا الوصف على وزن (فَاعِل) للمذكر والمؤنث بدون تاء كثير في كلام العرب، مِمَّا يقوِّي ما ذهب إليه البصريون في تجرُّد الأوصاف عن التاء، وإن كانت لمؤنث؛ لأنَّها لم تجرِ على الفعل، ولم تُبْنَ عليه.

---

(١) انظر: التهذيب: (حمل)، و(قعد)، ودقائق التصريف: ٦٨، والصحاح: (حمل)، واللسان: (قعد)، والبحر المحيط: ٧٠/٨.

(٢) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٦٠، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٤/١، والتهذيب: (حمل)، ودقائق التصريف: ٦٥، والتكملة: ٣٥٦، والصحاح: (حمل)، والمخصص: ١٢١/١٦، والإنصاف: ٧٧٧/٢ (م: ١١١)، وشرح ابن يعيش: ١٠١/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٩/٣، وائتلاف النصرة: ٧٠ (م: ٦٢).

(٣) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٦٠، وأدب الكاتب: ٢٩٤، ومعاني الزجّاج: ٣١٩/٣، والمذكر لابن الأنباري: ٢٠٢/١، والتهذيب، والصحاح: (عقر)، والمخصص: ١٢٣/١٦، والمحرر: ٧٩/٣، ١٣/١١، والجامع: ٥١/٤، ٥٤/١١، واللسان: (عقر)، والبحر المحيط: ١٠٨/٣، والدر المصون: ١٦١/٣.

(٤) انظر: أدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٤/١، والتهذيب: (عنس)، ودقائق التصريف: ٦٥، والصحاح: (عنس)، والمخصص: ١٢٢/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧١٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٩/٣، واللسان: (عنس).

(٥) انظر: الغريب المصنف: ٧٠/١، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٨/١، والتهذيب: (عشق)، ودقائق التصريف: ٦٥، ٨٥، واللسان: (عشق).

(٦) يقال للجمل والناقة: بازلٌ، إذا بزل نابه، أي: فَطَر وانشق، ويكون هذا إذا استكمل الثامنة، ودخل في التاسعة. انظر: العين: (بزل)، والغريب المصنف: ٢٨٧/٢، والمذكر لأبي حاتم: ٦٠، والتهذيب: (بزل) ودقائق التصريف: ٨٥، والصحاح: (بزل)، والمخصص: ١٢١/١٦، ١٢٦، واللسان: (بزل).

(٧) انظر: الغريب المصنف: ٢٩٧/٢، والمذكر لأبي حاتم: ٦٠، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٤/١، والصحاح: (ضمر)، والمخصص: ١٢١/١٦، واللسان: (ضمر).

(٨) نَزَعَ الإنسان إلى أهله، والبعير إلى وطنه ينزع، نزاعًا، ونُزُوعًا: حَنّ واشتاق. انظر: الغريب المصنَّف: ٧٠/١، وأدب الكاتب: ٢٩٤، ودقائق التصريف: ٦٥، ٨٥، والمخصص: ١٢٦/١٦، واللسان: (نزع).

وإذا جرت هذه الأوصاف على أفعالها، وبُنِيَت عليها، لحقت التاء الوصف الذي صيغ على وزن (فَاعِل) لمؤنث، وإن اختص الوصف بالمؤنث دون المذكر فتقول: هي حائضة غدًا، وطامثة، وطالقة؛ لأنها على معنى: تحيض، وتطمث، وتطلق؛ فقد قُصِدَ فيها معنى الحدوث[1].

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٤/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٥٨، وأدب الكاتب: ٢٩٤، والمذكر للمبرد: ٩٣، والمذكر لابن الأنباري: ١٧٧/١، ودقائق التصريف: ٦٨، والتكملة: ٣٥٦، والإنصاف: ٧٥٩/٢ (م: ١١١)، والبيان: ٢٠٣/١، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٩/٣.

- **استواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفًا على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِلة):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[1]: **«و(فَعُول) –هنا– بمعنى: فاعلة؛ ولذلك أتى بغير هاء؛ لأنه صفة لمؤنث، كما يأتي (فَعُول) بغير هاء للمؤنث إذا كان بمعنى (مفعول)، كقوله تعالى:** ﴿ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ ﴾[2]**، وليس قوله:** ﴿ بَغِيًّا ﴾[3] **في الأصل على وزن (فَعِيل)، ولو كان (فَعِيلا) للزمته الهاء للمؤنث؛ لأن (فَعِيلا) إذا كان لمؤنث بمعنى (فَاعِل) لزمته الهاء، كقولهم: امرأة رحيمة، وعليمة، بمعنى: راحمة، وعالمة؛ فلما أتى (بَغِيٌّ) بغير هاء عُلِمَ أنه (فَعُول)، وليس بـ (فَعِيل)»** [4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[5]: **«(عَدُوّ) واحد يؤدي عن الجماعة؛ فلا يجمع، ويأتي للمؤنث بغير هاء، تقول: هي عَدُوٌّ، وهو عَدُوٌّ لله. وحكى الفرَّاء: هي عدوَّةُ الله. وقال الأخفش الصغير: مَنْ قال: عَدُوَّة –بالهاء–، فمعناه: معادية، ومَنْ قال: عَدُوّ –بغير هاء–، فلا يجمع، ولا يثنى، وإنَّما ذلك على النَّسب»**[6].

المناقشة:

يأتي الوصف المؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى: فَاعِلة؛ فيلزم تجرّد ذلك الوصف عن التاء قياسًا؛ فيستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث؛ لأن الوصف عُدِلَ عن (فَاعِلَة) إلى (فَعُول)؛ فلم

---

(١) مريم، الآية: ٢٨.

(٢) يس، الآية: ٧٢.

(٣) مريم، الآية: ٢٠، ٢٨.

(٤) المشكل: ٤٢٧.

(٥) الشعراء، الآية: ٧٧.

(٦) المشكل: ٤٩٣، ٤٩٤.

تدخله تاء التأنيث لذلك؛ إذ إنه لم يُبْنَ على فعل؛ فلزم التذكير[1]؛ فتقول: امرأة شَكُور، وصَبُور، وغَفُور، وقَتُول، وظَلُوم، أي: شاكرة، وصابرة، وغافرة، وقاتلة، وظالمة.

ويلزم إلحاق التاء هذه الأوصاف إذا لم يذكر معها موصوفها؛ لأمن اللبس؛ فيقال: رأيت صبورة، وشكورة[2].

وشذَّ عن هذا القياس قولهم: امرأة عَدُوَّة، بإلحاق التاء لهذا الوصف، مع أنه على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِلة)[3]؛ فعلى ذلك يجوز في (عدو) وجهان:

التذكير: فيقال: امرأة عدوٌ لله، كما يقال: رجل عدوٌ لله.

والتأنيث: فيقال: امرأة عدوةٌ لله، وهو رجل عدوٌ لله.

فمَنْ أخذ بالتذكير فقال: هي عدوٌ لله -بتجريد الوصف المؤنث عن التاء-، فله في ذلك ثلاثة أوجه:

الأول:

أن (عدوًّا) جاء وصفًا لمؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِلة)، فجرى على القياس المتبع؛ فجرد الوصف عن التاء، فقيل: هي عدوٌ لله، كما يقال: هو عدوٌ لله، فاستوى فيه لفظ المذكر والمؤنث، كما قالوا: رجل صَبُور، وشَكُور، وغَفُور، وامرأة صَبُور، وشَكُور، وغَفُور[4].

الثاني:

أن (عدوًّا) جاء وصفًا لمؤنث على وزن (فَعُول) على إرادة النسب؛ فلم يُبْنَ على فعل، والمعنى: ذات عداوة[5].

---

(١) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٣٨، ٦٩، وأدب الكاتب: ٢٩٢، والمذكر لابن الأنباري: ٧٢/٢، ودقائق التصريف: ٧٣، والمخصص: ١٣٨/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧٤١، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٢/٣، والمساعد: ٣٠٢/٣، التصريح: ٤٨٩/٢.

(٢) انظر: دقائق التصريف: ٧٤، والمخصص: ١٣٩/١٦، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥.

(٣) انظر: الكتاب: ٦٣٨/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٧٠، وأدب الكاتب: ٢٩٣، والمذكر لابن الأنباري: ٧٧/٢، ودقائق التصريف: ٧٤، والصحاح: (عدا)، والمخصص: ١٣٩/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧٤١، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٢/٣، واللسان: (عدا)، والتصريف: ٤٨٩/٢.

(٤) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٧/٢، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (عدا).

(٥) انظر: إعراب النحاس: ١٨٣/٣، والبيان: ٢١٥/٢، وإملاء العكبري: ١٦٨/٢.

الثالث:

أنه ذُهِبَ بـ (عدوّ) مذهب المصدر، لمجيئه على وزن (فَعُول)، مثل: القَبُول، والوَلُوع؛ فلذلك لم يجمع، أو يُثَنَّ، أو يؤنث، بل لزم الإفراد والتذكير مع الواحد والاثنين والجمع والمؤنث؛ فتقول فيه: هو لك عدو، وهي لك عدو، وهما لك عدو، وهم لك عدو، وهنَّ لك عدو[(١)].

ومَنْ أخذ بالتأنيث فقال: هي امرأة عدوة لله -بإلحاق التاء للوصف-، فله في ذلك أربعة أوجه:

الأول:

أنَّ (عَدُوَّة) وصف لمؤنث على (فَعُول) بمعنى: فَاعِلة، شذَّ عن القياس، ولحاق التاء له تشبيه للوصف (عدوة) بـ (صديقة)؛ فقالوا: عَدُوٌّ للمذكَّر، وعَدُوَّة للمؤنث، كما قيل في ضده: صديق وصديقة، والعرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره[(٢)].

الثاني:

أنَّ الوصف إذا لم يذكر معه موصوفه في الكلام، أُنِّثَ لأمن اللبس؛ فعلى ذلك قالوا: عدوة الله: للمؤنث، وعدو الله: للمذكر[(٣)].

الثالث:

أنهم جعلوا (عدوة) اسمًا؛ فأدخلوا فيه التاء، كما قالوا: الذبيحة، والرميَّة[(٤)]. ذكر ذلك ابن الأنباري نقلا عن الكسائيِّ والفرَّاء[(٥)].

---

(١) انظر: العين: (عدو)، والكتاب: ٦٠٦/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٧٠، وإعراب النحاس: ٢١٤/١، والتهذيب: (عدا)، ودقائق التصريف: ٨١، والبيان: ٢١٥/٢، وإملاء العكبري: ٣١/١، ١٩٣، واللسان: (عدا)، والمجيد: ٢١٣، والدر المصون: ٢٩٠/١، ٥٣٠/٨.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٣٨/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٧٠، وأدب الكاتب: ٢٩٣، وإعراب النحاس: ١٨٣/٣، ودقائق التصريف: ٧٤، والتكملة: ٤٧٩، والصحاح: (عدا)، والمخصص: ١٣٩/١٦، ١٤١، وتهذيب التبريزي: ٧٤١، والبيان: ٢١٥/٢، وإملاء العكبري: ١٦٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٢/٣، والمجيد: ٢١٣، والتصريح: ٤٨٩/٢.

(٣) انظر: دقائق التصريف: ٧٤، والمخصص: ١٣٩/١٦.

(٤) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٧/٢.

(٥) انظر: المصدر في الحاشية السابقة.

الرابع:

أنه اجتمعت في (عَدُوّ) وصفًا على وزن (فَعُول) واوان، إحداهما من أصل الكلمة، والأخرى واو فعول، والواو قريبة إلى الخفاء؛ فأدخلت التاء على الوصف ليتبين أنهما واوان.

ذكر ذلك ابن الأنباري[1].

واختلف النحويون واللغويون في (بَغِيٍّ) وصفًا لمؤنث على قولين:

الأول:

أن (بغيًّا) وصف لمؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى: فَاعِلة؛ لذلك لم تلحقه التاء قياسًا، كما في: امرأة شَكُور، وصَبُور، وغَفُور، وقَتُول، وظَلُوم[2].

وإلى ذلك ذهب المازنيّ[3] والمبرِّد[4] ومكيّ[5] وابن سيده[6] وابن عطيَّة[7] وأبو البركات ابن الأنباريّ[8] وابن عصفور[9].

الثاني:

أن (بغيًّا) وصف لمؤنث على وزن (فَعِيل) بمعنى: فَاعِلة، أو بمعنى: مَفْعُول بها، ويلزم من كون (بَغِيّ) وصفًا لمؤنث على وزن (فَعِيل) بمعنى: فَاعِلة، لحاق التاء به، كما في: امرأة قديرة، وجديرة، وبصيرة، وصغيرة، وكبيرة[1].

---

(١) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٧/٢.

(٢) انظر: صناعة الكتاب: ٤٠، والكشاف: ١٢/٤، والمحرر: ٢٠/١١، ٢٧، والبيان: ١٢٤/٢، وإملاء العكبري: ١١٢/٢، والممتع: ٥٤٩/٢، واللسان: (بغا)، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧، والأشباه والنظائر: ١٨١/٣، ١٩٤.

(٣) نقل عن المازني هذا القول أبو جعفر النحّاس والسيوطي.
انظر: صناعة الكتاب: ٣٩، والأشباه والنظائر: ١٩٣/٣.

(٤) نقل عن المبرد هذا القول الزمخشريُّ وأبو حيان والسمين الحلبي.
انظر: الكشاف: ١٢/٤، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٥) انظر: المشكل: ٤٢٧.

(٦) انظر: المخصص: ١٥٧/١٦.

(٧) انظر: المحرر: ٢٠/١١، ٢٧.

(٨) انظر: البيان: ١٢٤/٢.

(٩) انظر: الممتع: ٥٤٩/٢.

وإلى ذلك ذهب أبو الحسن الأخفش[٢] وابن جنيّ[٣] والجوهريّ[٤] وأبو البقاء العكبريّ[٥] وابن منظور[٦].

وإنما حذفت التاء من (بَغِيّ) مع أنها وصف لمؤنث على وزن (فَعِيل) لأحد الأوجه التالية:

الأول:

أن (بغيًّا) وصف لمؤنث على وزن (فَعِيل) جاء على إرادة معنى النسب؛ فلم يُبْنَ على فعل، ولم يجرِ عليه؛ فجاء الوصف مذكرًا؛ كقولهم: حائض، وطامث، وطالق، والمعنى على ذلك: ذات بغي[٧].

الثاني:

أن (بغيًّا) وصف لمؤنث على وزن (فَعِيل) بمعنى: فَاعِلة، وجُرِّدَ عن التاء للمبالغة في الوصف[٨].

الثالث:

أن (بغيا) وصف لمؤنث على وزن (فعيل)، وهو من الصفات المختصة بالإناث دون الذكور؛ فلا يقال: رجل بغي؛ لذلك لم يحتج الوصف (بغي) إلى علامة لتأنيثه، فصار كحائض، وطالق، وطامث، وحامل[٩].

الرابع:

---

(١) انظر: صناعة الكتّاب: ٤٠، والصحاح: (بغى)، والكشاف: ١٢/٤، والمحرر: ٢٠/١١، والبيان: ١٢٤/٢، وإملاء العكبري: ١١٢/٢، والممتع: ٥٤٩/٢، واللسان: (بغا)، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٢) انظر: معاني الأخفش: ٤٣٨/٢، والصحاح: (بغى)، واللسان: (بغا).

(٣) نقل عن ابن جنيّ هذا القول الزمخشريّ وأبو حيان والسمين الحلبي.
انظر: الكشاف: ١٢/٤، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٤) انظر: الصحاح: (بغى).

(٥) انظر: إملاء العكبري: ٤٠/٢.

(٦) انظر: اللسان: (بغا).

(٧) انظر: إملاء العكبري: ١١٢/٢، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٨) انظر: إملا العكبري: ٤٠/٢، ١١٢، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٩) انظر: اللسان: (بغا)، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧.

أن (بغيًّا) وصف لمؤنث على وزن (فَعِيل) بمعنى: مَفْعُول بها؛ فتجَرَّد عن التاء قياسًا[1]، كما في قولهم: امرأة جريح، وقتيل، وكف خضيب، وعين كحيل، ولحية دهين، أي: مجروحة، ومقتولة، ومخضوبة، ومكحولة، ومدهونة[2].

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٩/٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٤٧/٣، والمذكر لأبي حاتم: ٦٦، وأدب الكاتب: ٢٩١، ودقائق التصريف: ٨٢، والمخصص: ١٥٤/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧١٦، والبيان: ١٢٤/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٣، والمساعد: ٣٠٢/٣.

- **استواء لفظ المذكر والمؤنث فيما كان وصفًا على وزن (مِفْعال):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴾[1]: «(مِدْرَارًا) حال من (السماء)، وأصله الهاء، والعرب تحذف الهاء من (مفعال) على طريق النسب»[2].

وقال في آية سورة نوح: «(مِدْرَارًا) نصب على الحال من (السماء)، ولم تثبت الهاء في (مِفْعَال) لأنه للمؤنث، بغير هاء يكون إذا كان جاريًا على الفعل، نحو: امرأة مِذْكَار، ومِئْنَاث، ومِطْلاق»[3].

المناقشة:

مِدْرار: وصف على وزن (مِفْعَال) يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث في كلام العرب، يقال: سماء مِدْرَار، ومطر مِدْرَار، وامرأة مِعْطَار، ورجل مِعْطَار، وامرأة مِهْذَار، ورجل مِهْذَار[4].

واستوى لفظ المذكر والمؤنث في الوصف على (مِفْعَال)؛ لأنه وصف عُدِل به عن اسم الفاعل للمبالغة؛ لإفادة التكثير[5]، كقولهم: امرأة مِذْكَار[6]، ومِئْنَاث[7]، ومِنْجَاب[8]، ومِحْمَاق[1]، ومِكْيَاس[2]، ومِقْلات[3]. وهذا ما ذهب إليه الفراء[4].

---

(١) هود، الآية: ٥٢، وتكرر هذا الشاهد في سورة نوح، الآية: ١١.

(٢) المشكل: ٣٤٩.

(٣) المشكل: ٧١١.

(٤) انظر: العين: (در)، والمذكر لأبي حاتم: ٦١، وأدب الكاتب: ٢٩٣، والتهذيب: (در)، والصحاح: (درر)، والمخصص: ١٣٧/١٦، والمحرر: ١٢٣/١٦، والبلغة: ٨٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٢/٣، واللسان: (درر)، والدر المصون: ٥٤١/٤، ٤٦٩/١٠.

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ٢٢٩/٢، ٥٧/٣، والمذكر لابن الأنباري: ١٦٣/١، ١١٣/٢، وإعراب النحّاس: ٢٨٨/٣، ٣٨/٥، ودقائق التصريف: ٧٧، والمخصص: ١٣٥/١٦، والكشاف: ٢١٦/٦، والمحرر: ٨/٦، ١٦٩/٩، وإملاء العكبري: ٤٠/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، والبحر المحيط: ٤٤٠/٤، والدر المصون: ٥٤١/٤، ٣٤١/٦.

(٦) يُقال: مِذْكار، للمرأة التي من عادتها أن تلد ذكورًا، وكذلك يقال للرجل: مِذْكَار.

انظر: التهذيب، والصحاح: (ذكر)، والمخصص: ١٣٥/١٦، واللسان: (ذكر).

(٧) يُقال: مِئْنَاث، للمرأة التي من عادتها أن تلد إناثًا، وكذلك يقال للرجل: مِئْنَاث.

انظر: الصحاح: (أنث)، والمخصص: ١٣٥/١٦، واللسان: (أنث).

(٨) يُقال: مِنْجَاب، للمرأة التي تلد النُّجَبَاء، ونساء مَنَاجِيب، وكذلك يقال للرجل: مِنْجَاب.

انظر: العين، والتهذيب، والصحاح: (نجب)، والمخصص: ١٣٥/١٦، واللسان: (نجب).

وقد يكون حذف التاء من الوصف على وزن (مِفْعَال) عند العرب؛ لأنَّ الوصف لم يُبْنَ على الفعل؛ فجرى -عندهم- مجرى المنسوب، كما قالوا: امرأة طَالِق، وطَامِث، وحَائِض، أي: ذات طلاق، وطمث، وحيض[٥]. وذهب إلى ذلك مكيٌّ[٦].

وقد تلحق التاء وصفًا على وزن (مِفْعَال) على سبيل الندرة والقلَّة[٧]، أو الشذوذ[٨]، كقولهم: رجل مِجْذَامة[٩]، ومِعْزَابة[١٠]، ومِطْرَابة[١١]، ويكون دخولها للمبالغة المتناهية في مدح أو ذمٍّ[١].

---

(١) يُقال: امرأة مِحْمَاق، للتي تلد الحَمْقى.
انظر: الصحاح: (حمق)، والمخصص: ١٣٥/١٦، واللسان: (حمق).

(٢) يُقال: امرأة مِكْياس، للتي من عادتها أن تلد الأكياس.
انظر: المخصص: ١٣٥/١٦، واللسان: (كيس).

(٣) يُقال: امرأة مِقْلات: للتي لا يعيش لها ولد، أو للتي تلد واحدًا ثم لا تلد غيره، ويُقال: في جمعه: مَقَالِيت، ويقال للناقة: مِقْلَات إذا كانت كذلك.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح: (قلت)، والمخصص: ١٣٥/١٦، واللسان: (قلت).

(٤) انظر: التهذيب: (عزب)، ودقائق التصريف: ٧٧، واللسان: (عزب).

(٥) انظر: إعراب النحّاس: ٢٨٨/٣، والمحرر: ١٦٩/٩، والبيان: ١٨/٢، ٤٦٤، والدر المصون: ٣٤١/٦.

(٦) انظر: المشكل: ٣٤٩، والدر المصون: ٣٤١/٦.

(٧) انظر: العين: (عزب)، والمذكر لابن الأنباري: ١٢٠/٢، ودقائق التصريف: ٧٦، واللسان: (طرب)، والبحر المحيط: ٢٨٢/١٠، والدر المصون: ٤٦٩/١٠، والمساعد: ٣٠١/٣.

(٨) انظر: شرح ابن يعيش: ١٠٢/٥.

(٩) رجلٌ مِجْذَامة، أي: سريع الفصل في الأمور وقطعها، أو سريع القطع للمودة.
انظر: ليس في كلام العرب: ٢٧٥، والتهذيب، والصحاح: (جذم)، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٧/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، واللسان: (جذم)، والمساعد: ٣٠١/٣.

(١٠) رجلٌ مِعْزَابة: تطلق على الرجل الذي طالت عزوبته، حتى لم يعد له في الأهل حاجة أو رغبة، كما تطلق على الرجل الذي يعزب بإبله؛ فينقطع بها عن الناس في المراعي والفلوات.
انظر: العين: (عزب)، وليس في كلام العرب: ٢٧٥، والتهذيب: (عزب)، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٨/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، واللسان: (عزب).

(١١) رجلٌ مِطْرَابة: تطلق على الرجل الكثير الطرب.
انظر: ليس في كلام العرب: ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٧/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، واللسان: (طرب).

وذكر الخليل أن دخول التاء في هذا الضرب من الأوصاف مخصوص بالرجال، ولا توصف به النساء[٢].

كما ذكر أبو حيَّان[٣] والسمين الحلبيّ[٤] أن الوصف على (مِفْعَال) إذا لحقته التاء، يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ تقول: رجل مِجْذَامة، ومِطْرَابة، وامرأة مِجْذَامة، ومِطْرَابة كذلك[٥].

---

(١) انظر: العين: (عزب)، والمذكر لابن الأنباري: ١٢٠/٢، والتهذيب: (عزب)، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٦/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، واللسان: (عزب).

(٢) انظر: العين: (عزب).

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٨٢/١٠.

(٤) انظر: الدر المصون: ٤٦٩/١٠.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢٨٢/١٠، والدر المصون: ٤٦٩/١٠.

- **مجيء الوصف على وزن (فَعُول) بمعنى (مفعول) مجردًا من التاء:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾[1]: «(ركوبهم) إنَّما أتى بغير تاء على جهة النَّسب عند البصريين.

والرَّكُوب: ما يُركَب –بالفتح–، والرَّكُوب –بضم الراء– اسم الفعل. وقرأت عائشة –رضي الله عنها–: (ركوبتهم) –بالتاء–[2]، وهو الأصل عند الكوفيين؛ ليفرّق بين ما هو فاعل، وبين ما هو مفعول؛ فيقولون: امرأة صَبُور، وشَكُور، فهذا فاعل، ويقولون: ناقة حَلُوبة، ورَكُوبة، فيثبتون الهاء؛ لأنها مفعولة، وكذلك (حَلُوبة) وما أشبهها»[3].

المناقشة:

يأتي الوصف المؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى: مَفْعُول بها؛ فيلزم لحاق التاء لهذا الوصف قياسًا؛ فيقال: دابةٌ رَكُوبة، وقَتُوبة، وحَلُوبة، وأَكُولة؛ لأنها تُركَب، وتُقتَب، وتُحلَب، وتُؤكَل[4].

ولحاق التاء لهذا الوصف على وزن (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول)، للفصل بين ما جاء وصفًا على وزن (فعول) بمعنى (فاعل)، وما جاء وصفا على وزن (فعول) بمعنى (مفعول)، مذهب الكوفيين[1].

---

(١) يس، الآية: ٧٢.

(٢) قرأ السبعة والجمهور: (رَكُوبهم) –بدون تاء– ، وقرأت عائشة وأُبيّ بن كعب –رضي الله عنهما– : (رَكُوبتهم) –بالتاء–.

وقد وردت القراءتان منسوبتين في: معاني الفرّاء: ٣٨١/٢، وإعراب النحّاس: ٤٠٦/٣، والتهذيب: (ركب)، ومختصرفي شواذ القرآن: ١٢٦، والصحاح: (ركب)، والمحتسب: ٢١٦/٢، والمحرر: ٢١٥/١٣، والجامع: ٣٨/١٥، واللسان: (ركب)، والبحر المحيط: ٨٢/٩، والدر المصون: ٢٨٥/٩.

ووردتا غير منسوبتين في: معاني الزجّاج: ٢٩٥/٤، والمذكر لابن الأنباري: ٧٤/٢، والتكملة: ٣٦٩، والكشاف: ١٩٢/٥، والبيان: ٣٠١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٧٢/٢، وإملاء العكبري: ٢٠٤/٢.

(٣) المشكل: ٥٦٤.

(٤) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٣٨، ٦٩، وأدب الكاتب: ٢٩٢، ومعاني الزجاج: ٢٩٥/٤، والمذكر لابن الأنباري: ٧٣/٢، وإعراب النحاس: ٤٠٦/٣، والتهذيب: (ركب)، والمحتسب: ٢١٧/٢، والمخصص: ١٣٨/١٦، والبيان: ٣٠١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٧٣/٢، وإملاء العكبري: ٢٠٤/٢، والجامع: ٣٨/١٥، واللسان: (ركب)، والبحر المحيط: ٨٢/٩، والدر المصون: ٢٨٥/٩.

وتحذف التاء من هذا الوصف المؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى (مَفْعول) كما في قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾[٢]، ويعلِّل اللغويون والنحويون تجرُّد الوصف عن التاء بأمور:

الأول:

أن (رَكُوبًا) جاء وصفًا لمؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول)، على إرادة معنى النسب؛ فهو لم يُبْنَ على فعل، ولم يجرِ عليه؛ فجُرِّد الوصف عن التاء، والمعنى: ذات رُكُوب[٣]. وهذا مذهب البصريين[٤].

الثاني:

أن (رَكُوبًا) وصف لمؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول)، أي: مَرْكُوبة، خرج عن القياس؛ فجاء بغير تاء، كما قالوا: ناقةٌ حَلُوب -بدون تاء- بمعنى: محلوبة[٥].

الثالث:

أن الوصف المؤنث على وزن (فَعُول) بمعنى (مَفْعول) يجوز فيه لحاق التاء، وتجرُّده عنها؛ فيقال: جملٌ رَكُوب، وناقةٌ رَكُوبة ورَكُوب، وحَلُوبة وحَلُوب[٦]. ويؤيد هذا الوجه قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾[٧] -بغير تاء-، وقراءة عائشة وأبيٍّ بن كعب -رضي الله عنهما-: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ ﴾[٨] -بالتاء-.

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٤٠٦/٣، والبيان: ٣٠١/٢، والجامع: ٣٨/١٥.

(٢) يس، الآية: ٧٢.

(٣) انظر: العين: (حلب)، وإعراب النحّاس: ٤٠٦/٣، والبيان: ٣٠١/٢، وإملاء العكبري: ٢٠٤/٢، والجامع: ٣٨/١٥.

(٤) انظر: إعراب النحّاس: ٤٠٦/٣، والبيان: ٣٠١/٢، والجامع: ٣٨/١٥.

(٥) انظر: معاني الفرّاء: ٣٨١/٢، ومعاني الأخفش: ٤٨٩/٢، والكشاف: ١٩٢/٥، وإملاء العكبري: ٢٠٤/٢، والبحر المحيط: ٨٢/٩، والدر المصون: ٢٨٥/٩.

(٦) انظر: العين: (ركب)، ومعاني الفرّاء: ٣٨١/٢، ومعاني الزجّاج: ٢٩٥/٤، والتهذيب، والصحاح: (ركب)، ودقائق التصريف: ٧٥، والمحتسب: ٢١٧/٢، والكشاف: ١٩٢/٥، والمحرر: ٢١٥/١٣، والبيان: ٣٠١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٧٣/٢، واللسان: (ركب)، والبحر المحيط: ٨٢/٩.

(٧) يس، الآية: ٧٢.

(٨) يس، الآية: ٧٢.

الرابع:

أن الوصف نحو: رَكُوب، وحَلُوب، وصفٌ مختصٌّ بالمؤنث لا حظَّ للمذكر فيه؛ فصار بمنزلة: حائض، وطالق، وطامث، وحامل، وقاعد، في عدم لحاق التاء له[1]. قاله أبو بكر بن الأنباريّ[2]، وابن سعيد المؤدب[3].

الخامس:

أن العرب وصفت بعض المؤنث بأوصاف المذكر، كما وصفت بعض المذكر بأوصاف المؤنث؛ فقالوا للرجل: رَبْعَة، وهُزَأَة، وضُحَكَة، وسُخَرَة، وغيرها مما ألحقت فيه التاء، وقالوا للمرأة: مِهْذار، ومِحْسان، ومِعْطاء، ومِعْطِير، وغيرها مما جرِّدت فيه أوصاف المؤنث عن التاء. قاله أبو حاتم السجستانيّ[4].

وذهب بعض اللغويين والنحويين إلى أن التاء في نحو: رَكُوبة، وقَتُوبة، وحَلُوبة، وحَمُولة، ليست لإرادة التأنيث؛ لأن هذه الأوصاف ليست بجارية على فعل، ولا مبنيَّة عليه؛ فيستوي فيها لفظ المذكر والمؤنث، وإنما لحقت التاء هذه الأوصاف لإفادة معنى المبالغة، كما قالوا: نسَّابة، وعلاَّمة، وداهية[5].

ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسيّ[6] وابن سيده[7] وابن يعيش[8].

وذهب الرضيُّ[9] إلى أن لحاق التاء لهذه الأوصاف دلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية؛ فليس الغرض من لحاق التاء التأنيث؛ فتكون هذه الأوصاف بعد لحاق التاء لها صالحة

---

(١) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٣/٢، ودقائق التصريف: ٧٦.

(٢) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٣/٢.

(٣) انظر: دقائق التصريف: ٧٦.

(٤) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٦٩.

(٥) انظر: التكملة: ٣٧٦، والمخصص: ١٠٣/١٦، ١٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥.

(٦) انظر: التكملة: ٣٧٦.

(٧) انظر: المخصص: ١٠٣/١٦، ١٣٩.

(٨) انظر: شرح ابن يعيش: ١٠٠/٥.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي: ٣٢٦/٣، ٣٢٩، ٣٣٢.

للمذكر والمؤنث؛ فيقال للجمل والناقة: رَكُوبة، وقَتُوبة، وجَزُورة، وحَمُولة، كما قالوا: الذبيحة، والضحية، والرميَّة[1].

وذهب آخرون إلى أن التاء اللاحقة للأوصاف، نحو: حَمُولة، ورَكُوبة، و قَتُوبة، وحَلُوبة، ليست للتأنيث، وإنما هي داخلة لإفادة معنى الجمع، كما في: كمأة، وجبأة، واحدهما: كمء، وجبء، وذلك يكون في الأوصاف التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على وزن (فَاعِل)، أو (فَعُول)، كقولهم: رَكُوب، وحَلُوب، وقَتُوب -بدون تاء- للواحد، ورَكُوبة، وحَلُوبة، وقَتُوبة -بالتاء- للجمع[2].

وذهب بعضهم إلى أن التاء في نحو: رَكُوبة، وحَلُوبة، وحَمُولة، وقَتُوبة، ليست للتأنيث، وإنما هي لإفادة معنى الواحدة؛ فإذا تجرَّدت هذه الأوصاف عن التاء؛ فإنها تفيد معنى الجنس، كما في: تمرة وتمر، وعنبة وعنب، وقمحة وقمح؛ فعلى ذلك تكون رَكُوبة، وحَلُوبة، وحَمُولة، وقَتُوبة، للواحد، وبتجرُّدها عن التاء يقال: رَكُوب، وحَلُوب، وحَمُول، وقَتُوب، للجمع[3].

وقال الخليل[4] وسيبويه[5] والأصمعيّ[6]: إن (الرَّكُوبة) ما يُرْكب، و(الحَلُوبة) ما يُحْلَب، الواحد المذكر، والمؤنث، والجميع في هذا سواء[7].

وذكر اللغويون والنحويون عن أبي عبيدة[8]: أنَّ الرَّكُوبة، والحَلُوبة بالتاء تكون للواحد والجماعة، فإذا جُرِّدت عن التاء؛ فقيل: الرَّكُوب، والحَلُوب، لم تكن إلا جمعًا[1].

---

(١) انظر: المخصص: ٥٥/١٦، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٦/٣، ٣٢٩، ٣٣٢.

(٢) انظر: العين، والتهذيب: (ركب)، والتكملة: ٣٦٨، والمخصص: ١٠١/١٦، والكشاف: ١٩٢/٥، وشرح ابن يعيش: ١٠٠/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٦/٣، واللسان: (ركب)، والبحر المحيط: ٨٣/٩، والدر المصون: ٢٨٥/٩.

(٣) انظر: العين: (ركب)، والمذكر لابن الأنباري: ٧٥/٢، والتهذيب: (ركب)، والتكملة: ٣٦٨، والمخصص: ١٠١/١٦، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٦/٣، واللسان: (ركب).

(٤) انظر: العين: (حلب)، و(ركب).

(٥) انظر: الكتاب: ٦٣٨/٣.

(٦) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٤/٢، والتهذيب، واللسان: (ركب).

(٧) انظر: العين: (حلب)، و(ركب)، والكتاب: ٦٣٨/٣، والمذكر لابن الأنباري: ٧٤/٢، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (ركب).

(٨) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٥/٢، وإعراب النحاس: ٤٠٧/٣، والمخصص: ١٠١/١٦، والجامع: ٣٩/١٥.

وذكر ابن خالويه[٢]: أن الرَّكُوبة، والرَّكُوب، والحَلُوبة، والحَلُوب، بلحاق التاء لهما، وتجرُّدها عنهما بمعنى واحد[٣].

(١) انظر: المذكر لابن الأنباري: ٧٥/٢، وإعراب النحاس: ٤٠٧/٣، والتكملة: ٣٦٨، والمخصص: ١٠١/١٦، ١٣٩، والجامع: ٣٩/١٥.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٢٦، والبحر المحيط: ٨٣/٩، والدر المصون: ٢٨٥/٩.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٢٦، والجامع: ٣٨/١٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٦/٣، واللسان: (ركب)، والبحر المحيط: ٨٣/٩، والدر المصون: ٢٨٥/٩.

- **مجيء الوصف على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مجردًا من التاء:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴾[1]: «(قَرَيب) خبر (إنَّ)، ويجوز (قَرِيبًا)؛ تجعله نعتًا لظرف محذوف، أي: مكانًا قريبًا، ولا يُثنَّى، ولا يُجمع في هذا المعنى، ولا يُؤنث؛ فإن قلت: هو قريب مني، تريد: المكان، لم تُثَنِّ، ولم تجمع، ولم تؤنِّث؛ فإنْ أردت النسب ثنَّيت، وجمعت، وأنَّثت»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[3]: «ذَكَّر (قَرِيبا)؛ لأنَّ (الرحمة)، و(الرحم) سواء؛ فحمله على المعنى، مثل: العُذْر، والمَعْذِرَة.

وقال الفرَّاء: إنما أتى (قريب) بغير هاء؛ ليفَرِّق بين قريب النسب، وبينه من القرب. وقال أبو عبيدة: ذُكِّرَ (قَرِيبًا) على تذكير المكان، أي: مكانًا قريبًا. وقال الأخفش: معنى الرحمة –هنا–: المطر؛ فذُكِّرَ على معناه. وقيل: إنما ذُكِّرَ على النسب، أي: ذات قُرْب، أي: نسبها إلى القُرْب»[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ﴾[5]: «إنَّما ذُكِّرَ (قريب) لأنَّ التقدير: لَعَلَّ وقتَ الساعةِ قَرِيبٌ، أو قيام الساعةِ قَرِيْب، ونحوه. وقيل: ذُكِّرَ على النسب، أي: ذات قُرْب. وقيل: ذُكِّرَ للفرق بينه وبين قرابة النسب. وقيل: ذُكِّرَ لأنَّ التأنيث غير حقيقي. وقيل: ذُكِّرَ لأنه حُمِلَ على المعنى؛ لأن (الساعة) بمعنى: البعث والحشر؛ فذُكِّرَ لتذكير البعث والحشر»[6].

المناقشة:

---

(١) البقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) المشكل: ١٠٢.

(٣) الأعراف، الآية: ٥٦.

(٤) المشكل: ٢٧٩، ٢٨٠.

(٥) الشورى، الآية: ١٧.

(٦) المشكل: ٥٩٨.

إذا جاء الوصف على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، لحقت التاء الوصف المؤنث قياسًا؛ فتقول في المذكر: رجلٌ رحيمٌ، وكريمٌ، وعليمٌ، وشريفٌ، وسعيدٌ، وظريفٌ، وتقول في المؤنث: امرأةٌ رحيمةٌ، وكريمةٌ، وعليمةٌ، وشريفةٌ، وسعيدةٌ، وظريفةٌ.

ولحقت التاء الوصف المؤنث على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)؛ تفريقًا بين ما كان على هذا الوزن بمعنى (فَاعِل)، وما كان منه بمعنى (مَفْعُول)[1].

وقد أخبر عن (الرحمة)، و(الساعة) وهما لفظان مؤنثان تأنيثًا غير حقيقي بالمذكر، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[4]؛ فتأول اللغويون والنحويون وجوهًا يخرِّجون عليها مجيء الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، مجردًا عن التاء، وهو لمؤنث، ومن هذه التأويلات:

١- أن تذكير الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، وهو لموصوف مؤنث، محمول على المعنى؛ لأن (الرحمة) بمعنى: الرُّحْم والتَّرَحُّم[5]، أو العفو والغفران[6]، أو الفضل[7]، أو الإحسان[8]، أو المطر[1].

---

(١) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٦٦، وأدب الكاتب: ٢٩٢، والمذكر لابن الأنباري: ٣١/٢، ودقائق التصريف: ٨٢، والمخصص: ١٥٤/١٦، وتهذيب التبريزي: ٧٤١، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، والمساعد: ٣٠٢/٣، والتصريح: ٤٩٠/٢.

(٢) الأعراف، الآية: ٥٦.

(٣) الأحزاب، الآية: ٦٣.

(٤) الشورى، الآية: ١٧.

(٥) انظر: إعراب النحّاس: ١٣١/٢، والمخصص: ١٦٠/١٦، والكشاف: ٤٥١/٢، والبيان: ٣٦٥/١، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، والجامع: ١٤٥/٧، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(٦) قاله أبو إسحاق الزجّاج، واختاره أبو جعفر النحّاس. انظر: معاني الزجّاج: ٣٤٤/٢، وإعراب النحّاس: ١٣١/٢، والتهذيب: (قرب)، والمحرر: ٨٠/٧، والجامع: ١٤٥/٧، ١٥٩/١٤، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٤/٥.

(٧) قاله أبو بكر بن الأنباري. انظر: المذكر لابن الأنباري: ٤٥/٢، والمخصص: ١٦٠/١٦.

(٨) قاله الجوهري. انظر: الصحاح: (قرب)، والجامع: ١٤٥/٧، واللسان: (قرب).

و(الساعة) محمولة على معنى: الزمان[٢]، أو الوقت[٣]، أو اليوم[٤]، أو البعث[٥].

٢- أن تذكير الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، وهو لموصوف مؤنث، جارٍ على النسب؛ فلم يُبْنَ على فعل، ولم يجر عليه، أي: الرحمة ذات قُرب، والساعة ذات قُرب، كما يقال: امرأة طالق، وحائض، وطامث، أي: ذات طلاق، وحيض، وطمث[٦].

٣- أن تذكير الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، للتفريق بين القريب في النسب، والقريب في غيره، كالقريب في المكان والزمان. قاله الفرَّاء[٧].

فذُكِّر الوصف (قريب) لأنه ليس بقرابة في النسب، إذ يجوز في غير قرابة النسب التذكير والتأنيث، تقول: هو قريب مني، وهي قريبة مني، وقريب مني، أي: في مكان قريب مني، وكذا يقال في: بعيد.

أما في قرابة النسب، فليس للمؤنث إلا التأنيث، تقول: هو قريب مني، وبعيد مني، وهي قريبة مني، وبعيدة مني، إذا أردت القرب في النسب[٨].

---

(١) قاله أبو الحسن الأخفش. انظر: معاني الأخفش: ٣٢٧/١، ومعاني الزجّاج: ٣٤٤/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٥/٢، وإعراب النحّاس: ١٣٢/٢، والتهذيب: (قرب)، والمخصص: ١٦٠/١٦، والجامع: ١٤٥/٧، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٧١/٥. ولم ينسب له في: المذكر لأبي حاتم: ٧١، والمحرر: ٨٠/٧، والبيان: ٣٦٥/١، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(٢) انظر: الكشاف: ١٠٠/٥، والمحرر: ٢١٣/١٤، والبيان: ٣٤٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٢٤/٢.

(٣) انظر: المحرر: ٢١٣/١٤، والبيان: ٣٤٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٢٤/٢، والبحر المحيط: ٥٠٧/٨.

(٤) انظر: الكشاف: ١٠٠/٥، والجامع: ١٥٩/١٤.

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ٣٩٦/٤، وإعراب النحاس: ٧٧/٤، والكشاف: ٤٠٢/٥، والبيان: ٣٤٦/٢، والجامع: ١٢/١٦، والبحر المحيط: ٣٣١/٩.

(٦) انظر: إعراب النحّاس: ١٣٢/٢، ٧٧/٤، والمحرر: ٨٠/٧، والبيان: ٣٦٥/١، ٣٤٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١، ٢٢٤/٢، والجامع: ١٤٥/٧، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(٧) انظر: معاني الفرّاء: ٣٨١/١، وإعراب النحّاس: ١٣١/٢، والتهذيب، والصحاح: (قرب)، والمحرر: ٨٠/٧، والجامع: ١٤٥/٧، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(٨) انظر: معاني الفرّاء: ٣٨١/١، والمذكر لأبي حاتم: ٧١، ومعاني الزجّاج: ٣٤٤/٢، والمذكر لابن الأنباري: ٤٤/٢، وإعراب النحّاس: ٣٠٦/١، ١٣٢/٢، ٧٧/٤، والتهذيب، والصحاح: (قرب)، والمحرر: ٨٠/٧، والبيان: ٣٤٦/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١، والجامع: ١٤٥/٧، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥، ٥٤٧/٩.

وخطَّأ أبو إسحاق الزجاج قول الفرَّاء، فالصحيح عنده أن يُجعل كل ما قَرُب من مكان أو زمان أو نسب جاريًا في التذكير والتأنيث على فعله؛ فكما تقول: قَرُبَ فلان وبَعُدَ، وقَرُبَت فلانة وبَعُدَت، كذلك تقول: هو قريب وبعيد، وهي قريبة وبعيدة، في قرب المكان، والزمان، والنسب[1].

٤- أن تذكير الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل)؛ لأن القريب -ضد البعيد- لفظ يستوي فيه عند العرب المذكر والمؤنث، والواحد والاثنان والجميع؛ فيقولون فيه: هو قريب، وهي قريب، وهما قريب، وهم قريب، وهنَّ قريب؛ لأن في لفظ (قريب) تحويلا؛ إذ الأصل فيه وإن جاء مرفوعًا -على أنه خبر- أن يكون ظرفًا، والمعنى: هو في مكان قريب مني؛ فاتُّسع في الظرف ما لا يُتَّسع في غيره، وجُعِلَ خبرًا[2].

قال بذلك الخليل[3]، ونُقِلَ عن الليث[4]، والكسائيّ[5]، وابن السِّكِّيت[6].

٥- أنَّ تذكير الوصف (قريب)، لأنه أراد المكان، أي: مكان رحمة الله قريب، وليس (قريب) وصفًا للرحمة، إنما هو ظرف لها ومكان وموضع[7].

قال بذلك أبو عبيدة[8]، وهو قريب من الرأي السابق له.

٦- أنَّ (قريبًا) على وزن (فَعِيل) جاء وصفًا مذكرًا لموصوف مؤنث تشبيهًا له بـ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعول)، أو تشبيهًا له بـ (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)؛ وفيهما يستوي لفظ المذكر والمؤنث[1]؛

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ٣٤٤/٢، وإعراب النحّاس: ١٣٢/٢، والتهذيب: (قرب)، والمحرر: ٨١/٧، والجامع: ١٤٦/٧، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٦/٥.

(٢) انظر: العين: (قرب)، والمذكر لابن الأنباري: ٤٤/٢، وإعراب النحاس: ٣٠٦/١، والتهذيب: (قرب)، والمخصص: ١٦٠/١٦، والجامع: ٢٥/٣، ١٢/١٦، واللسان: (قرب).

(٣) انظر: العين: (قرب).

(٤) انظر: التهذيب: (قرب).

(٥) انظر: الجامع: ١٢/١٦.

(٦) انظر: التهذيب، واللسان: (قرب).

(٧) انظر: إعراب النحّاس: ١٣٢/٢، والمحرر: ٨١/٧، ١٠٢/١٣، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١، والجامع: ١٤٥/٧، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٦/٥، ١٤٤/٩.

(٨) انظر: إعراب النحاس: ١٣٢/٢، والمحرر: ٨١/٧، والجامع: ١٤٥/٧، والبحر المحيط: ٧٢/٥، والدر المصون: ٣٤٦/٥.

فحُمِلَ عليهما في تجريده من التاء مع المؤنث؛ فجُعل (قريبًا) مثل قولهم: ريحٌ خَرِيْقٌ[٢]، وشاةٌ سَدِيْسٌ[٣]، ومِلْحَفَةٌ جَدِيد[٤]. قال بذلك الأخفش[٥] وأبو حاتم السجستانيّ[٦] وأبو علي الفارسيّ[٧].

ومجيء (فَعِيل) في هذه الأمثلة بمعنى (فَاعِل) مجردًا عن التاء شاذٌّ في القياس، وقليل في الاستعمال[٨].

٧- أنَّ تذكير (قريب) على وزن (فَعِيل)، لأنه جاء بمعنى: مَفْعُول، أي: مُقَرَّبة، وليس (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، و(فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث؛ فيقال فيه: كَفٌّ خَضِيب، وعين كَحِيل، ولحية دَهِين، بمعنى: كَفٌّ مَخْضُوبة، وعين مَكْحُولة، ولحية مَدْهُونة[٩].

قاله الكرمانيّ[١٠]، ووصفه أبو حيَّان والسَّمين الحلبيُّ بأنه ليس بجيد؛ لأن مجيء (فَعِيل)

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٣٢٧/١، والمذكر لأبي حاتم: ٧١، والمسائل المشكلة: ٢٣٧، والكشاف: ٤٥١/٢، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(٢) ريح خَرِيق: ريح باردة شديد الهبوب، وقيل: هي الريح اللينة السهلة؛ فيكون من الأضداد.
انظر: العين، والتهذيب، والصحاح، واللسان: (خرق).

(٣) يُقال للشاة: سَدِيس، إذا أتت عليها السنة السادسة، وهي السن التي بعد الرَّبَاعية، وقبل البازل، ويقال سديس: لمن ألقى سَدِيسه من الإبل والغنم وكذلك للأنثى منه.
انظر: العين: (سد)، والتهذيب: (ست)، والصحاح، واللسان: (سدس).

(٤) ملحفة جديد: مأخوذة من: جَدَدْتُ الشيءَ، أَجُدُّه جَدًّا، إذا قطعته؛ فهي فَعِيل، بمعنى: مفعول، أي: مجدودة، بمعنى: مقطوعة. أوهي مأخوذة من: جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ جِدَّةً، أي: صار جديدًا، وهو نقيض الخَلَق؛ فهي فَعِيل، بمعنى: فاعل.
انظر: العين، والتهذيب: (جد)، والصحاح، واللسان: (جدد).

(٥) انظر: معاني الأخفش: ٣٢٧/١.

(٦) انظر: المذكر لأبي حاتم: ٧١.

(٧) انظر: المسائل المشكلة: ٢٣٧.

(٨) انظر: الكتاب: ٦٠/١، والمسائل المشكلة: ٢٣٧، والصحاح: (خرق)، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٣، واللسان: (خرق).

(٩) انظر: المحرر: ٨٠/٧، وإملاء العكبري: ٢٧٦/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٣، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(١٠) أبو القاسم: محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ، المعروف بـ (تاج القراء)، إمام كبير، ومحقق ثقة، وعالم في القراءات، له مصنفات عديدة، منها: خط المصاحف، ولباب التفاسير، والبرهان في معاني متشابه القرآن، والإيجاز في النحو، وكذلك الإفادة. عاش في حدود الخمسمائة، وتوفي بعدها.

وصفًا بمعنى (مَفْعُول) لا ينقاس، وإذا جاز فيه القياس، فيجب أن يقاس في الفعل الثلاثي المجرَّد، و(مُقَرَّبة) وصف من فعل ثلاثي مزيد غير مجرَّد[١].

٨- أنَّ تذكير الوصف (قريب)، لأن (الرحمة) و(الساعة) مؤنث مجازي غير حقيقي؛ فيجوز في الوصف العائد عليهما التذكير والتأنيث[٢]. قاله أبو إسحاق الزجَّاج[٣] والجوهريّ[٤].

٩- أنَّ تذكير الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، وحقه التأنيث، على أنه بعض ما ذكَّره العرب من المؤنث[٥]. قاله أبو الحسن الأخفش[٦].

١٠- أن تذكير الوصف (قريب) على وزن (فَعِيل) لأن (الرحمة) مصدر، والمصدر حقُّه التذكير؛ فعاد الوصف عليه مذكرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[٧]، فذُكِّر الفعل (جاءه) مع (الموعظة)، و(الموعظة) مصدر بمعنى: الوعظ[٨]. قاله النضر بن شميل[٩].

١١- أن تذكير (قريب)، لأنه مصدر جاء على وزن (فَعِيل)، كالنَّقيق[١٠]، والضَّغِيب[١١]، وحق المصدر لزوم الإفراد والتذكير[١].

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٩١، وبغية الوعاة: ٢/٢٧٧.

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/٧١، والدر المصون: ٥/٣٤٥.

(٢) انظر: معاني الزجّاج: ٢/٣٤٤، ٤/٣٩٦، وإعراب النحّاس: ٤/٧٧، والتهذيب، والصحاح: (قرب)، والكشاف: ٢/٤٥١، والمحرر: ١٤/٢١٣، والجامع: ٧/١٤٥، ١٤/١٥٩، واللسان: (قرب)، والبحر المحيط: ٥/٧١، والدر المصون: ٥/٣٤٥، ٩/٥٤٧.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ٢/٣٤٤، ٤/٣٩٦، وإعراب النحّاس: ٤/٧٧، والتهذيب: (قرب)، والجامع: ١٦/١٢.

(٤) انظر: الصحاح: (قرب)، والجامع: ٧/١٤٥، والبحر المحيط: ٥/٧١.

(٥) انظر: معاني الأخفش: ١/٣٢٧، وإعراب النحاس: ٢/١٣٢، والجامع: ٧/١٤٥.

(٦) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

(٧) البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢/٦٢٣، والجامع: ٧/١٤٥.

(٩) انظر: الجامع: ٧/١٤٥.

(١٠) نَقَّ الضفدعُ، والدجاجةُ، والظليمُ، والجَحَلَةُ، والرَّخَمَة، تَنِقُّ، نَقِيْقًا، ونَقْنَق: صَوَّت. والنَّقِيق: مصدر على وزن: فَعِيل، يدل على صوت.

انظر: التهذيب: (نق)، والصحاح، واللسان: (نقق).

(١١) الضَّغِيب: صوت الأرنب، وقيل: الذئب، يُقال: ضَغَبَ، يَضْغَبُ، ضَغِيبًا، وضُغَابًا.

١٢- أنَّ تذكير (قريب) على وزن (فَعِيل)، على أنه وصف لموصوف مذكَّر، حذف الموصوف المذكر، وبقيت صفته، وتقدير هذا الموصوف المحذوف: إنَّ رحمة الله شيءٌ قريبٌ، ولعلَّ الساعة شيءٌ قريبٌ، ولعلَّ الساعة تكون شيئًا قريبًا[٢].

١٣- أنَّ تذكير (قريب) على وزن (فَعِيل)، جاء على حذف المضاف، وقيام المضاف إليه مقامه، والتقدير: مجيء الساعة قريب، أو قيام الساعة قريب[٣].

انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (ضغب).

(١) انظر: الكشاف: ٤٥١/٢، والبحر المحيط: ٧١/٥، والدر المصون: ٣٤٥/٥.

(٢) انظر: الكشاف: ٤٥١/٢، ١٠٠/٥، ٤٠٢، والجامع: ١٢/١٦، والبحر المحيط: ٧١/٥، ٥٠٧/٨، والدر المصون: ٣٤٥/٥، ١٤٣/٩.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ٣٩٧/٤، وإعراب النحاس: ٧٧/٤، والجامع: ١٢/١٦، والبحر المحيط: ٥٠٧/٨، ٣٣١/٩، والدر المصون: ١٤٣/٩، ٥٤٧.

(المقصور والممدود)

- **مجيء (الزِّنى) مقصورًا، و (الزِّناء) ممدودًا، ومعناهما واحد:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ﴾[1]: **«مَنْ قَصَرَ (الزِّنَى)؛ فهو مصدر: زَنَى يَزْني زِنًى، ومَنْ مَدَّه جعله مصدر: زَانَى يُزَانِي زِنَاءً، ومُزَاناة، مثل: وَاطَأَ يُوَاطِئ وِطَاءً، ومُوَاطأة، أي: أشد ركوبًا»**[2].

المناقشة:

الزنى: اسم مقصور على وزن (فِعَل)، و**الزناء:** اسم ممدود على وزن (فِعَال)، وبالقصر والمد قُرِئ[3] قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[4].

والقصر في (الزنى)، والمد في (الزِّناء)، وُجِّها بتوجيهين:

التوجيه الأول:

أن (الزِّنى) اسم مقصور، وهو مصدر للفعل الثلاثي المعتل اللام: زَنَى يَزْنِي زِنًى[5].

و (الزِّنَاء) اسم ممدود، وهو مصدر للفعل المزيد المعتل اللام: زَانَى يُزَانِي زِنَاءً ومُزَاناة[6]؛ فهو اسم ممدود على القياس؛ لأن له نظيرًا من الصحيح في المصادر، وهو: قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالا ومُقَاتَلَة[7].

التوجيه الثاني:

---

(١) الإسراء، الآية: ٣٢.

(٢) المشكل: ٤٠٧.

(٣) القراءة المشهورة للعامة هي القصر: (الزنى)، وقرئ: (الزناء) بالمد، وهي قراءة شاذة، ولم تنسب لأحد فيما بحثت فيه.
انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ١٣٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٨٨/١، وإملاء العكبري: ٩١/٢، والدر المصون: ٣٤٨/٧.

(٤) الإسراء، الآية: ٣٢.

(٥) انظر: العين: (زني)، وأدب الكاتب: ٣٠٤، والمقصور لابن ولاد: ٥٠، ١٣٢، وإعراب النحاس: ٤٢٣/٢، والمقصور للقالي: ٢٨٨، وأفعال ابن القوطية: ٢٨٩، والتهذيب، والصحاح، والمقاييس: (زنى)، والمخصص: ١٧/١٦، والمفردات: (زنا)، وأفعال ابن القطاع: ١٠٨/٢، وأساس البلاغة: (زني)، والمحرر: ٢٨٦/١٠، وإملاء العكبري: ٩١/٢، واللسان: (زنا)، والدر المصون: ٣٤٨/٧.

(٦) انظر المصادر في الحاشية السابقة.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٦١٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٠/٦، والمقرب: ١٤٠/٢، وشرح الأشموني: ٤١٠/٢.

أن القصر والمد في (الزِّنى) و (الزِّناء) لغتان للعرب في هذا الاسم، وقصره هو الأكثر في كلامهم، وهو اللغة الفاشية فيه[1].

وذكر الجوهري وابن منظور أن (الزِّنى) بالقصر لغة لأهل الحجاز، و (الزِّناء) بالمدِّ لغة لأهل نجد وبني تميم[2].

واستشهد اللغويون على أن (الزِّناء) لغة للعرب في (الزِّنَى) ببيت الفرزدق[3] -وهو من بني تميم-، وهو قوله[4]:

أَبَا حَاضِرٍ مَنْ يَزْنِ يُعْرَفْ زِنَاؤُهُ ومَنْ يَشْرَبِ الخُرْطُومَ[5] يُصْبِحْ مُسَكَّرَا

والحمل على اللغتين أولى، وإن كان التوجيه الثاني حسنًا.

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٤٢٣/٢، والصحاح: (زنى)، والمحرر: ٢٨٦/١٠، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٨٨/١، وإملاء العكبري: ٩١/٢، واللسان: (زنا)، والبحر المحيط: ٤٣/٧، والدر المصون: ٣٤٨/٧.

(٢) انظر: الصحاح: (زنى)، واللسان: (زنا).

(٣) أبو فراس: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية المجاشعي، من بني دارم، كان أبوه غالب سيِّد بادية تميم، لقب بالفرزدق لغلظه وقصره تشبيهًا له بالفرزدقة، وهي فتيتة تشربها النساء، وهو من شعراء النقائض، وعدَّه ابن سلام من شعراء الطبقة الأولى من الإسلاميين، مات وقد قارب عمره المائة.

انظر: طبقات الشعراء: ٧٥، والشعر والشعراء: ٣١٠، والمؤتلف والمختلف: ٢١٦.

(٤) ورد هذا البيت من (الطويل) للفرزدق بالرواية المذكورة في: المقصور لابن ولاد: ١٣٣، والمقصور للقالي: ٢٨٨، والصحاح: (زنى)، والمحرر: ٢٨٦/١٠، واللسان: (زنا)، (سكر)، والبحر المحيط: ٤٤/٧.

وورد البيت برواية: (أبا خالد) في: المخصص: ١٧/١٦، وأساس البلاغة: (زني)، والدر المصون: ٣٤٨/٧.

(٥) الخُرْطُوم: الخمر السريعة الإسكار، وقيل: أول ما يجري من العِنَب قبل أن يداس، وقيل: السُّلاف الذي سال من غير عَصْرٍ.

انظر: الصحاح، واللسان: (خرطم).

- **تثنية (الرِّبا):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ ﴾[1]: **«من ذوات الواو، وتثنيته رِبَوَان عند سيبويه، ويكتب بالألف. وقال الكوفيون: يُكتب بالياء، ويُثنَّى بالياء؛ لأجل الكسرة التي في أوله، وكذلك يقولون في ذوات الواو الثلاثية إذا انكسر الأول أو انضم، نحو: رِبًا، وضُحًى؛ فإن انفتح الأول كتبوه بالألف، وثنوه بالواو كما قال البصريون، نحو: صَفًا»**[2].

المناقشة:

الرِّبا: اسم مقصور ثلاثي، يراد به النماء والزيادة، يُقال: رَبَا الشيء يَرْبُو رُبُوًّا، ورِبَاءً، إذا: زاد ونما، وأَرْبَيْتُه: نَمَّيْتُه، ومنه أُخِذَ الرِّبا المحرم في الأموال[3].

واللام في (الرِّبا) أصلها واو: (رِبَوٌ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا[4].

ويثنى الاسم المقصور الثلاثي على حسب أصله؛ فإن كان أصل الألف المقصورة واوًا ردت هذه الواو في التثنية؛ فيقال في نحو: رَجَا[5]، وقَفَا، وعَصَا: رَجَوَان، وقَفَوَان، وعَصَوَان.

وإن كان أصلها ياءً، ردت هذه الياء في التثنية؛ فيقال في نحو: رَحًى، و فَتًى، وهُدًى: رَحَيَان، وفَتَيَان، وهُدَيَان[1].

---

(١) البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) المشكل: ١٢٠، ١٢١.

(٣) انظر: العين: (ربو)، والمقصور لابن ولاد: ٤٨، والتهذيب، والصحاح: (ربا)، والمخصص: ١٧٦/١٥، والمفردات: (ربو)، واللسان: (ربا).

(٤) انظر: الأصول: ٢٥٢/٣، والتكملة: ٥٧١،والتبصرة والتذكرة: ٨١٦/٢، والتصريف: ٢٦، وسر الصناعة: ٦٦٧/٢، والمنصف: ١١٦/٢، وشرح الثمانيني: ٢٩١، وشرح الملوكي: ٢١٨، والممتع: ٥٥٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٧/٣.

(٥) الرَّجَا: بفتح الراء والقصر، ناحية كل شيء وجانبه، وأكثر ما يطلق على ناحية البئر وجانبها، وتثنيته: رَجَوَان، وجمعه: أَرْجَاء.

انظر: العين: (رجو)، والتهذيب، والصحاح: (رجا)، والمقاييس: (رجى)، واللسان: (رجا).

واختلف اللغويون والنحويون في كتابة (الرِّبَا) وتثنيتها على مذهبين:

المذهب الأول:

مذهب سيبويه والبصريين، وهو أن (الرِّبَا) أصلها الواو؛ لأنها من رَبَا يَرْبُو؛ فتكتب ألفًا، وتثنى برد الواو إليها؛ فيقال في تثنيتها: رِبَوَان، ورِبَوَين[٢].

المذهب الثاني:

مذهب الكوفيين، وهو جواز أن تكتب (الرِّبا) بالياء؛ لأن فاء الكلمة مكسورة، وجواز الإمالة فيه، وأن تثنى بالياء كذلك؛ فيقال في تثنيتها: رِبَيَان، ورِبَيَين[٣].

وهذا الجواز في كتابة الاسم المقصور الثلاثي بالياء، وتثنيته بالياء كذلك، فيما كان أصله الواو مكسور الفاء أو مضمومها، أما إذا كان الاسم المقصور الثلاثي الذي أصل الألف المقصورة فيه واو، وكان مفتوح الفاء، نحو: عَصَا، وقَفَا؛ فيوافق الكوفيون البصريين فيما ذهبوا إليه من حيث كتابته بالألف وردِّ الواو إليه في التثنية[٤].

وما ذهب إليه سيبويه والبصريون هو الأولى؛ لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، وما ذهب إليه الكوفيون مناسب في المكسور؛ لأنهم نظروا إلى التجانس الصوتي بين الكسرة والياء، أما قلب الألف ياءً في المضموم نحو: ضُحًى، فلا يتسق.

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٦/٣، والمقتضب: ٢٥٨/١، ٤٠/٣، ٨٧، والأصول: ٤١٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٣٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٥٢/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٨٦/٣، ٣٨٧، والمقصور لابن ولاد: ٤٨، وإعراب النحاس: ٣٤١/١، والمخصص: ١٧٦/١٥، والمحرر: ٣٤٤/٢، والبيان: ١٨٠/١، وإملاء العكبري: ١١٦/١، والجامع: ٢٢٩/٣، والبحر المحيط: ٧٠٣/٢، والدر المصون: ٦٢٨/٢، وائتلاف النصرة: ٩٢ (م: ١٠٣).

(٣) انظر: المقصور لابن ولاد: ٤٨، وإعراب النحاس: ٣٤١/١، والمقصور للقالي: ١٨٢، والمخصص: ١٧٦/١٥، والبيان: ١٨٠/١، وإملاء العكبري: ١١٦/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٥٣/٣، والجامع: ٢٢٩/٣، والبحر المحيط: ٧٠٣/٢، والدر المصون: ٦٢٨/٢، وائتلاف النصرة: ٩٢ (م: ١٠٣).

(٤) انظر: المحرر: ٣٤٤/٢، والبيان: ١٨٠/١، والبحر المحيط: ٧٠٣/٢، والدر المصون: ٦٢٨/٢.

(ذو الزيادة)

- **أصالة النون أو زيادتها في (الشيطان):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾[1]: **«الشيطان: فَيْعَال، من (شَطَنَ) إذا بَعُدَ، ولا يجوز أن يكون (فَعْلان) من (شَيَّطَ) أو(شَاطَ)؛ لأن سيبويه حكى: شَيْطَنْتُه فَتَشَيْطَنَ؛ فلو كان من (شَاطَ) لكان (شَيْطَنْتُه) على وزن (فَعْلَنْتُه)، وليس هذا البناء في كلام العرب؛ فهو إذًا[2]: (فَيْعَلْتُهُ) كـ (بَيْطَرْتُهُ)؛ فالنون أصليَّة، والياء زائدة؛ فلا بد أن تكون النون لامًا، وأن يكون شيطانُ فَيْعَالا، من (شَطَنَ) إذا بَعُد؛ كأنَّه لما بَعُدَ من رحمة الله تعالى سُمِّيَ بذلك»**[3].

المناقشة:

الشيطان: اسم مفرد، جمعه شياطين، ومؤنثه شيطانة –عند بعض اللغويين–[4]، وهو اسم معروف، وتطلقه العرب على كل متمرِّد من الجنِّ والأنس والدواب[5].

واختلف النحويون واللغويون في النون من كلمة (شيطان) أهي أصليَّة أم زائدة؟ واختلافهم في أصالة النون وزيادتها يرجع إلى عدم اتفاقهم على الفعل الذي أخذ منه هذا الاسم، وجاء اختلافهم على قولين:

القول الأول:

ذهب أصحاب هذا القول إلى أن النون من (شيطان) أصليَّة، وليست بزائدة، فهو عندهم مأخوذ من (شَطَنَ) إذا بَعُدَ، وسُمِّيَ به الشيطان لبعده عن الحقِّ، وتمرُّده على أوامر الله، ومن ثَمَّ بعده عن رحمة الله وعفوه. ولذلك أطلقت العرب على كل عاتٍ متمرِّد من الجن أو الإنس أو الدواب شيطانًا؛ فيقال: تَشَيْطَنَ، وشَيْطَنْتُه، وهو شاطن إذا فعل فعلهم، ومصدره: شَيْطَنَة.

---

(١) البقرة، الآية: ٢٦٨.

(٢) في المشكل بتحقيق ياسين السوّاس: (إذْ)، وما أثبته من النسخة التي حققها د: حاتم الضامن لمناسبتها للسياق. انظر: المشكل بتحقيقه: ١/١٤٠.

(٣) المشكل: ١١٧.

(٤) انظر: المجيد: ١١٨، والبحر المحيط: ١/١٠٣، والدر المصون: ١/١٠.

(٥) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس: (شطن)، والمقاييس: (شيط)، والمفردات: (شطن)، واللسان: (شيط)، (شطن).

وعلى هذا فنون (شيطان) لام للكلمة، ووزنه (فَيْعَال)[1]. ويشهد لأصالتها وجودها في تصاريف الكلمة وتقاليب أبنيتها المختلفة التي جاءت في أشعار العرب الأقحاح، الذين يعتدُّ بلغتهم، ويحتج بها.

فجاءت لفظة (المِشَيْطن) في قول رؤبة بن العجاج[2]:

وفي أخاديدِ السِّيَاطِ المِشَّنِ[3] شَافٍ لِبَغْيِ الْكَلِبِ المِشَيْطَنِ[4]

وجاءت لفظة (شاطن) في قول أمية بن أبي الصلت[5]:

أَيُّما شَاطِنٍ عصاه عكاه[6] ثُمَّ يُلقى في السجنِ والأغلالِ[7]

وهذا القول قال به الخليل[1] وسيبويه[2] وأبو الحسن الأخفش[3] وجمهور البصريين[4]، كما كما أخذ به أبو علي الفارسي[5] وتلميذه ابن جني[6]، وغيرهم.

---

(١) انظر: العين: (شطن)، والكتاب: ٢١٧/٣، ومعاني الأخفش: ١٤/١، وأدب الكاتب: ٢٨٤، والمقتضب: ١٣/٤، والأصول: ٨٦/٢، والزاهر: ٥٦/١، ومعاني النحّاس: ٩٦/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٧، والتكملة: ٥٢٣، وحجة أبي علي: ٢٢/٢، وأبنية كتاب سيبويه: ١٤١، والصحاح: (شطن)، والمنصف: ١٣٥/١، والمقاييس والمفردات: (شطن)، والكشاف: ١٨٤/١، والمحرر: ٤٩/١، والبيان: ١٧٧/١، وإملاء العكبري: ٤/١، والممتع: ٩٨/١، ٢٦١، والجامع: ٦٤/١، واللسان: (شطن)، والمجيد: ١١٩، والارتشاف: ٨٦٤/٢، والبحر المحيط: ١٠٢/١، والدر المصون: ١٠/١، وائتلاف النصرة: ٩٣ (م: ١٠٤)، والتصريح: ٣٣١/٢.

(٢) سبقت ترجمة رؤبة بن العجاج. انظر: البحث: ٢١٨، الحاشية رقم: ٩ .

(٣) المِشَّنُ: جمع (ماشن)، والمِشْنُ: القَشْرُ، يريد: وفي الضرب بالسياط التي تَخَدُّ الجلد، أي: تجعل فيه كالأخاديد من شدة الضرب. والمِشْنُ: نوع من الضرب الموجع بالسياط، يُقال: مَشَنَه بالسوط يَمْشُنه مَشْناً: ضربه.

انظر: الصحاح، واللسان: (مشن).

(٤) ورد هذا الشاهد من (الرجز) لرؤبة بن العجّاج في: ديوانه: ١٦٥، والعين: (شطن)، والمجيد: ١١٩، واللسان: (شطن)، (مشن)، والبحر المحيط: ١٠٣/١، وائتلاف النصرة: ٩٣ (م: ١٠٤).

(٥) أمية بن أبي الصلت بن ربيعة بن عوف الثقفي من قيس عيلان، شاعر مخضرم، من أشعر شعراء الطائف.

انظر: طبقات الشعراء: ٦٦، والشعر والشعراء: ٣٠٠.

(٦) عَكَا الشيءَ: إذا شَدَّه، والعاكي: الشادُّ، وعَكَوْتُه في الحديد والوِثاق عَكْوًا: شَدَدْتُه.

انظر: تهذيب اللغة، واللسان: (عكا).

(٧) ورد هذا الشاهد من (الخفيف) لأمية بن أبي الصلت في: ديوانه: ٥١، وتهذيب اللغة: (عكا)، وحجة أبي علي: ٢٢/٢، والصحاح، والمقاييس: (شطن)، والمحرر: ٥٠/١، والجامع: ٦٤/١، واللسان: (شطن)، (عكا)، والبحر المحيط: ١٠٢/١، وائتلاف النصرة: ٩٣ (م: ١٠٤).

كما ورد هذا الشاهد غير منسوب في: إعراب ثلاثين سورة: ٧، والدر المصون: ١٠/١.

القول الثاني:

ذهب أصحاب هذا القول إلى أن النون من (شيطان) زائدة، وليست أصليَّة؛ فهو عندهم مأخوذ من (شَاطَ الرجلُ يشيط) إذا احترق وهلك. وسُمِّيَ به الشيطان لأنه متمرِّد وعاتٍ، والمتمرِّد هالك ومحترق بتمرده وعصيانه.

وبزيادة النون من (شيطان) يكون وزنه (فَعْلان) [٧]. ودليل زيادتها عند أصحاب هذا القول، خلو تصاريف الكلمة، وتقاليبها المختلفة من وجودها؛ فدل ذلك على زيادتها عندهم، مستشهدين على ذلك ببعض أشعار العرب المعتدِّ بلغتهم؛ إذ جاء الفعل دون هذه النون في بيتٍ من قول الأعشى[٨]:

قد نَخْضُبُ العيرَ في مكنون فائلِهِ وقد يشيط على أرماحنا البطلُ[٩]

وهذا القول بزيادة النون منسوب للكوفيين[١٠].

---

(١) انظر: العين: (شطن).

(٢) انظر: الكتاب: ٢١٧/٣.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ١٤/١.

(٤) انظر: الكشاف: ١٨٤/١، والمحرر: ٥٠/١، والمجيد: ١١٩، والممتع: ٢٦٢/١، والجامع: ٦٤/١، والبحر المحيط: ١٠٢/١، والدر المصون: ١٠/١، وائتلاف النصرة: ٩٣ (م: ١٠٤).

(٥) انظر: التكملة: ٥٢٣، والحجة: ٢٢/٢، والمنصف: ١٣٥/١، والممتع: ٢٦٢/١.

(٦) انظر: المنصف: ١٣٥/١.

(٧) انظر: الكتاب: ٢١٨/٣، والمقتضب: ١٣/٤، والأصول: ٨٦/٢، والزاهر: ٥٦/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٧، وحجة أبي علي: ٢٢/٢، والمنصف: ١٣٥/١، والصحاح: (شطن)، والمقاييس: (شطن)، (شيط)، والمفردات: (شطن)، والكشاف: ١٨٤/١، والمحرر: ٤٩/١، والبيان: ١٧٧/١، وإملاء العكبري: ٤/١، وشرح ابن يعيش: ٦٤/٥، والممتع: ٢٦١/١، والجامع: ٦٤/١، واللسان: (شيط)، (شطن)، والمجيد: ١١٩، والارتشاف: ٨٦٤/٢، والبحر المحيط: ١٠٣/١، والدر المصون: ١٠/١، وائتلاف النصرة: ٩٢ (م: ١٠٤)، والتصريح: ٣٣١/٢.

(٨) سبقت ترجمة الأعشى. انظر: البحث: ٢١١، الحاشية رقم: ٣ .

(٩) ورد هذا الشاهد من (البسيط) للأعشى في ديوانه: ١٧٨، والزاهر: ٥٦/١، وشرح ابن يعيش: ٦٤/٥، والجامع: ٦٤/١، واللسان: (شيط)، (فيل).

كما ورد هذا الشاهد دون نسبة في: حجة أبي علي: ٢٢/٢، والمجيد: ١١٩، والبحر المحيط: ١٠٣/١، وائتلاف النصرة: ٩٣ (م: ١٠٤).

(١٠) انظر: المجيد: ١١٩، والبحر المحيط: ١٠٣/١، وائتلاف النصرة: ٩٢ (م: ١٠٤).

والراجح في هذه المسألة –والله أعلم– هو القول بأصالة النون. وهو القول الذي رجَّحه مكيٌّ، كما هو واضح من عبارته.

والذهاب إلى ترجيح القول الأول له مسوغات منها:

١– وجود نظائر لوزن (شيطان) مِمَّا لامه أصلية، فهو نظير وزن: غَيْدَاق، وبَيْطَار؛ فكلها على وزن (فَيْعَال)[١].

٢– وجود قياس في العربية يشهد على صحة مثله، من حيث اشتقاق الأفعال، فالفعل من (شيطان) إذا كانت النون أصلية هو: شَيْطَنَ، وشَيْطَنْتُه، وتَشَيْطَنَ، فأوزانها تباعًا: فَيْعَلَ، وفَيْعَلْتُهُ، وتَفَيْعَلَ. ونظيرها في اشتقاق الأفعال: بَيْطَرَ، وبَيْطَرْتُهُ، وتَبَيْطَرَ، لهما نفس البناء والوزن[٢]. ولو اشتق الفعل من (شيطان) والنون فيه زائدة، لقيل: شَيْطَنَ، وشَيْطَنْتُهُ، وتَشَيْطَنَ، وأوزانها تباعًا: فَعْلَنَ، وفَعْلَنْتُهُ، وتَفَعْلَنَ[٣]، فليس لها نظير في القياس لتقاس عليه، ولهذا ذكر أبو علي الفارسي: «وأما الشيطان؛ فهو (فَيْعَال) من (شَطَنَ)، مثل: البَيْطار، والغَيْداق، وليس بـ (فَعْلان) من قوله:

وقد يشيط على أرماحنا البطلُ

ألا ترى أن سيبويه حكى: شَيْطَنْتُهُ فَتَشَيْطَنَ؛ فلو كان من: يَشِيْطُ، لكان شَيْطَنْتُهُ فَعْلَنْتُهُ، وفي أنا لا نعلم هذا الوزن جاء في كلامهم، ما يدلك أنه: فَيْعَلْتُهُ، مثل: بَيْطَرْتُهُ، ومثل: هَيْنَمَ، وفي قول أمية أيضا دلالة عليه، وهو قوله:

أيما شاطنٍ عصاه عكاه ثم يُلْقَى في السجن والأكبال

فكما أن (شاطن) فاعلٌ، والنون لام، كذلك (شيطان) فيعال»[٤].

ويعقِّب ابن جنِّي على كلام شيخه أبي عليٍّ: «فأما ما كان من باب: سِرْحان، وسَعْدان، مِمَّا تحصَّل في صدره ثلاثة أحرف من الأصل، فاحكم بزيادة النون من آخره، حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل.

---

(١) انظر: التكملة: ٥٢٣، وحجة أبي علي: ٢٢/٢، وأبنية كتاب سيبويه: ١٤١، والممتع: ٩٨/١، ٢٦١.

(٢) انظر: التكملة: ٥٢٣، والمنصف: ١٣٥/١، والممتع: ٢٦٢/١، واللسان: (شطن).

(٣) انظر: المنصف: ١٣٥/١، والممتع: ٢٦٢/١.

(٤) حجة أبي علي: ٢٢/٢، ٢٣.

فأمَّا ما قامت عليه دلالة: فـ (دهْقَان) نونه لام؛ لأنهم قد قالوا: تَدَهْقَنَ، و(شَيْطان)؛ لأنهم قد قالوا: تَشَيْطَنَ، وليس في كلامهم (تَفَعْلَنَ) فالنون فيه لام. فأما (تَدَهَّقَ) و(تَشَيَّطَ) فليس في قوة (تَدَهْقَنَ) و(تَشَيْطَنَ)، هكذا قال أبو عليٍّ، وإنما دَفْعُهُ من طريق الرواية؛ فَيُسَلَّمُ له»[1].

(١) المنصف: ١/١٣٤، ١٣٥.

(تخفيف الهمزة)

- **الإبدال والحذف لإحدى الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾[1]: «وأصل (يُؤْمِنُون): يُؤَأْمِنُون، بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي زائدة؛ فحذفت الزائدة لاجتماع همزتين فيه، ولاجتماع ثلاث همزات في الإخبار عن النفس، وأتبعوا سائر الأفعال الملحقة بالرباعية هذا الحذف، وإن لم تجتمع فيه همزتان، نحو: يُكْرِم، ويُلْهِي. كما قالوا: يَعِد؛ فحذفوا الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أتبعوا سائر الباب ذلك، وإن لم يكن فيه ياء، نحو: تَعِدُ، وتَزِنُ. كما أدخلوا (هو) و(أنت) فاصلة بين الخبر والنعت في قولك: إن زيدًا هو العاقلُ، وكان زيدٌ هو العاقلَ، ثم أدخلوها فاصلة فيه، فيما لا يمكن فيه النعت، نحو: زيدٌ كان هو العاقلَ، وكنتَ أنتَ العاقلَ، وكما أدخلوا المجهول مع (إنَّ) و(كَانَ) إذا وقع بعدهما ما لا يليهما، ولا يعملان فيه، نحو: إنه قام زيدٌ، وكان يقوم عمروٌ، وكان لا أحد في الدار، ثم أتبعوا ذلك سائر الباب، وإن لم تكن فيه تلك العلة؛ فقالوا: إنه زيدٌ قائمٌ.

وإنما وجب أن يكون أصل (يؤمنون) وشبهه بهمزتين؛ لأن حق هذه الحروف الزوائد أن تتضمَّن ما كان في الماضي، وقد كان في الماضي همزتان، الأولى زائدة، وذلك قولك: أَأْمَنَ. وعلى هذا يقاس ما شابهه، وعلته كعلته، فقسه عليه»[2].

المناقشة:

يؤمنون: مضارع للفعل الماضي الرباعي (آمن)، وهو على وزن (أَفْعَل)، والمضارع منه على (يُفْعِل)، ومصدره على (إِفْعَال)، إذًا هو: آمَنَ يُؤْمِن إِيْمَانًا، وأصل ماضيه (آمَنَ): أَأْمَنَ، توالت فيه همزتان، أولاهما متحركة مفتوحة، والثانية ساكنة، والأولى منهما هي همزة (أَفْعَل)، والثانية الساكنة من أصل الفعل؛ فتبدل الثانية الساكنة ألفًا، وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها؛ فيصبح

(١) البقرة، الآية: ٣.

(٢) المشكل: ٤١، ٤٢.

الفعل الماضي في هيئته الأخيرة (آمَنَ)، وهذا الإبدال من العرب للهمزة ألفًا؛ لاستثقالهم الهمزة ، وكراهتهم توالي همزتين في كلمة واحدة[1].

وهذا الضرب من الإبدال واجب عند العرب، ولا ينطقون بالأصل الذي كان عليه الفعل قبلا؛ فالهمزة وحدها –عندهم– حرف مستثقل؛ لبعد مخرجه؛ فيتصرفون فيها بالتخفيف، فإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، كان الأمر عندهم أشدَّ ثقلا، وكانوا له أشدَّ كراهة؛ فيعرضون لهذا الاجتماع للهمزتين بالإبدال كما في (آمَنَ)، أو بالحذف كما في مضارعه (يؤمنون).

ومضارع (آمَنَ) إذا كان للمخاطب جاء على (تُؤْمِن)، وللغائب (يُؤْمِن)، وللمتكلمين (نُؤْمِن)، وللمتكلم إخبارًا عن نفسه (أُؤْمِن).

وفي مضارعه الذي للمخاطب والغائب والمتكلمين تجتمع همزتان؛ إذ الأصل في هذه الأفعال: تُؤَأْمِن، ويُؤَأْمِن، ونُؤَأْمِن، بهمزتين متواليتين، اجتمعت في الفعل همزتان، الأولى متحركة بالفتح زائدة، والثانية من أصل الفعل؛ فهي فاء الفعل ساكنة، فتحذف إحداهما طلبًا للتخفيف، ويكون الحذف للأولى الزائدة؛ لأن الحرف الزائد أولى بالحذف من الحرف الأصلي؛ فيبقى المضارع بهمزة واحدة ساكنة: تُؤْمِن، ويُؤْمِن، ونُؤْمِن[2].

أما في مضارعه الذي للمتكلم إخبارًا عن نفسه (أُؤْمِن)؛ فتجتمع ثلاث همزات؛ فالأصل فيه: أُؤَأْمِن، ليكون النطق بهن أكثر صعوبة، وأشدَّ ثقلا؛ فيعملون على الابتعاد عن هذا التوالي للهمزات، وينحون منحى الرفع من الثقل بحذف إحداهنَّ من أصل الفعل المضارع الذي للمتكلم؛ فحذفوا الهمزة الثانية لأنها زائدة، ولم يحذفوا الهمزة الأولى لأنها أبعد عن الطرف، وتفيد معنى، ولم يحذفوا الهمزة الثالثة لأنها من أصل الفعل، كما أن حذفها سيؤدي إلى تغيرين، وهما تسكين الهمزة الثانية، ثم قلبها واوًا، أما إذا حذفوا الثانية الزائدة فلن يكون سوى قلب الثالثة واوًا؛ لأنها ساكنة، وما قبلها مضموم؛ فيلزم من حذف الثانية تغيير واحد؛ فلذلك

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والمقتضب: ١٥٨/١، وإعراب النحاس: ١٨١/١، وحجة أبي علي: ٢٣٥/١، والتصريف: ٢٨، وشرح الثمانيني: ٣٠٠، وإملاء العكبري: ١١/١، ١٦، وشرح ابن يعيش: ١١٦/٩، وشرح الملوكي: ٢٣٠، والممتع: ٤٠٤/١، وشرح الشافية للرضي: ٥٣/٣، والمجيد: ٨٢.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ١٨١/١، وحجة أبي علي: ٢٣٩/١، وشرح الثمانيني: ٣٠٢، والبيان: ٤٧/١، وإملاء العكبري: ١٢/١، والمجيد: ٨٢، والدر المصون: ٩٢/١.

حذفت الهمزة الثانية دون الهمزة الأولى والثالثة؛ ليصبح الفعل المضارع الذي للمتكلم على (أُؤْمِن) بهمزتين[1].

ولما حذفت العرب إحدى الهمزات المتواليات في مضارع هذا الفعل طلبًا للتخفيف من ثقل توالي الهمزات، وابتعادًا عن تردد المتكلم من ذات المخرج ثلاث مرات متوالية، الأمر الذي يولِّد صعوبة النطق، أجرت هذا الحذف فيما كان فيه همزة واحدة، والتزمته في باقي حروف المضارعة لهذا الفعل وأمثاله، مع عدم توالي الهمزتين فيها؛ طردًا للقاعدة على صيغ المضارعة الأخرى؛ وليجري الفعل المضارع بكل صيغه على سنن واحد، وعلى ذلك قالوا: (تُؤْمِن، ويُؤْمِن، ونُؤْمِن)، و(تُكْرِم، ويُكْرِم، ونُكْرِم)، و(تُحْسِن، ويُحْسِن، ونُحْسِن)، وعلى ذلك تجري أسماء الفاعلين والمفعولين لهذه الأفعال، وأمَّا مصادر هذه الأفعال فلم يعترضوها بحذف الهمزة منها، وأبقوها على الأصل الذي لها؛ فقالوا في مصادر الأفعال التي سلفت: إِيْمَان، وإِكْرَام، وإِحْسَان[2].

وعلى أن العرب أجرت الفعل المضارع الذي لم تتوالَ فيه همزتان مجرى الفعل المضارع الذي توالت فيه همزتان؛ فحذفت الهمزة من كليهما؛ ليكون الفعل المضارع متفقًا في كل صيغه مع اختلاف حروف المضارعة الداخلة عليه، وليكون جاريًا على سنن واحد، إلا أنهم نطقوا بالفعل المضارع مع بعض حروف المضارعة بالهمزة في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر:

* فإنَّه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا *[3]

وقول خطام المجاشعي[1]:

---

(١) انظر: حجة أبي علي: ٢٣٩/١، والبيان: ٤٧/١، وإملاء العكبري: ١٢/١، وشرح الشافية للرضي: ٦٢/٣، والمجيد: ٨٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٧٩/٤، والمقتضب: ٧٢/١، ٩٧/٢، ومجالس ثعلب: ٣٩/١، والأصول: ١١٤/٣، ٣٣٣، والتصريف: ٤٤، والمنصف: ١٩٢/١، وشرح الثمانيني: ٣٨٠، وشرح ابن يعيش: ٥٩/١٠، وشرح الملوكي: ٣٤١، والممتع: ٤٢٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/١، ١٤٣، ٥٩/٣، والدر المصون: ٩٢/١.

(٣) ورد هذا الشاهد من (الرجز) غير منسوب في: المقتضب: ٩٨/٢، والأصول: ١١٥/٣، والتصريف: ٤٤، والخصائص: ١٤٤/١، والمنصف: ١٩٢/١، وشرح الثمانيني: ٣٨٢، والاقتضاب: ٧٠٢/٢، والإنصاف: ١١/١ (م: ١)، وشرح الملوكي: ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/١، والدر المصون: ٩٢/١، والهمع: ٤٢٢/٣، وشرح الأشموني: ٦٥٧/٢، وخزانة الأدب: ٣١٦/٢. وهو من الرجز الذي لم يعرف قائله، ولا يعرف له تتمة.

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن *[٢]

وهذه المخالفة من العرب للقاعدة التي ارتضوها في الأفعال التي لم يلتقِ فيها همزتان، إنما استسيغت واستجيزت في الشاهدين السابقين وغيرهما؛ لأن مثل هذه الشواهد محكوم عليها بالضرورة الشعرية، كما أن الفعل المضارع فيهما جاء مع ياء الغائب الذي لم يكن فيه علة إسقاط الهمزة أصلا، إذْ لم تلتقِ فيه همزتان، وخروجهم عن السنن الذي وضعوه ليدلوا به على الأصل الذي كان لمثل هذه الأفعال[٣].

وقد ألمح المبرد إلى هذا الفعل من العرب بقوله: «وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك؛ ليدل على أصل الباب»[٤].

وعلى أن أكثر النحويين يجيزون مجيء مضارع الفعل الماضي بالهمزة في ضرورة الشعر، إلا أن ابن الحاجب حكم على هذا المجيء بأنه شاذٌّ؛ فقال: «ومن ثَمَّ كان أصل مضارع (أَفْعَل): يُؤَفْعِلُ، إلا أنه رُفِضَ، لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم؛ فخُفِّفَ في الجميع، وقوله: * فإنه أهلٌ لأن يؤكرما * شاذ»[٥].

والشذوذ هو الحكم المختار في هذه المسألة، ويلحظ في نص مكي في بداية المسألة تعويله على التنظير؛ حيث ذكر الفعل الماضي المثال، وضمير الفصل، وهذا من باب التأكيد على أن

---

(١) خطام بن نصر بن رياح بن عياض، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم، يعرف بـ (خطام الريح المجاشعي)، أحد رجاز العرب وشعرائهم.

انظر: المؤتلف والمختلف: ١٤٢، وخزانة الأدب: ٣١٨/٢.

(٢) ورد هذا الشاهد من (السريع)، منسوبًا لخِطام المجاشعي في: الكتاب: ٢٧٩/٤، والاقتضاب: ٧٠١/٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٦١١، وخزانة الأدب: ٣١٣/٢.

وورد غير منسوب في: المقتضب: ٩٧/٢، ومجالس ثعلب: ٣٩/١، والأصول: ١١٥/٣، والمنصف: ١٩٢/١، وشرح الملوكي: ٣٣٩، ٣٤٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٧٩/٤، والمقتضب: ٩٧/٢، ومجالس ثعلب: ٣٩/١، والأصول: ١١٤/١، والتصريف: ٤٤، والخصائص: ١٤٤/١، والمنصف: ١٩٢/١، وشرح الثمانيني: ٣٨١، والاقتضاب: ٧٠٢/٢، والإنصاف: ١١/١ (م: ١)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٦١٢، وشرح الملوكي: ٣٣٨، ٣٤١، والدر المصون: ٩٢/١.

(٤) المقتضب: ٩٨/٢.

(٥) شرح الشافية للرضي: ١٣٩/١.

العرب قد تطرد الباب على وتيرة واحدة، وإن كانت العلة موجودة في كلمة دون سواها من أخواتها.

• تخفيف الهمزتين المجتمعتين بالقلب أو الحذف:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾[1]: **«قال الخليل وسيبويه والمازني: (أَشْياء) أصلها (شَيْئَاء)، على وزن (فَعْلاء)؛ فلما كثر استعمالها استثقلت همزتان بينهما ألف؛ فقلبت الهمزة الأولى –وهي لام الفعل– قبل فاء الفعل –وهو الشين–؛ فصارت (أَشْيَاء)، على وزن (لَفْعَاء)؛ ومن أجل أن أصلها (فَعْلَاء) كـ (حَمْرَاء) امتنعت من الصرف، وهي عندهم اسم، وليست بجمع (شيء).**

وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف لأنها أشبهت (حَمْرَاء)؛ لأن العرب تقول في الجمع: (أَشْيَاوات) كما تقول: حَمْرَاوات.

ويلزمهما –على هذا– أن لا يصرفا (أسماء) ولا (أبناء)؛ لقول العرب في الجمع: أسماوات، وأبناوات.

وقال الأخفش والفرَّاء والزيادي: (أَشْيَاء) وزنها (أَفْعِلاء)، وأصلها (أَشْيِئَاء)، كـ (هَيْن) و(أَهْوِناء)؛ فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف، لكنه خُفِّف؛ فأبدل من الهمزة الأولى –وهي لام الفعل– ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ثم حذفت استخفافًا لكثرة الاستعمال؛ فـ (شيء) –عندهم– أصله (شَيِّئ)، على وزن (فَيْعِل)، كـ (هَيْن)، وأصله (هَيِّن) على (فَيْعِل)، وكان أصله قبل الإدغام (هَيْوِن) على (فَيْعِل)، كـ (مَيِّت) ثم خُفِّف، إلا أن عين الفعل من (شَيِّئ) ياء، وعين الفعل من (هَيِّن) واو؛ لأنه من: هان يهون، كـ (صَيِّب)، من: صاب يصوب.

وهذا الجمع لا نظير له؛ لأنه لم يقع (أَفْعِلاء) جمعًا لـ (فَيْعِل) فيكون هذا نظيره، و(هين) و(أهوناء) شاذٌّ لا يقاس عليه. وأيضًا فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس؛ فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع، وأيضًا فإنه يلزمهم أن يصغروا (أَشْيَاء) على (شُوَيَّات) أو على (شُيَيْئَات)، وذلك لم يقله أحد، إنما تصغيره (أُشَيَّاء)، وإنما لزمهم ذلك في

---

(١) المائدة، الآية: ١٠١.

التصغير لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد فحكمه في التصغير أن يُرَدَّ إلى واحده ثم يصغَّر الواحد، ثم يجمع مصغَّرًا بالألف والتاء، أو بالواو والنون –إن كان مِمَّن يعقل–؛ فـ (أَفْعِلاء) ليس من أبنية أقلِّ العدد، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة أبنية، وهي: أَفْعَال، وأَفْعِلة، وأَفْعُل، وفِعْلَة؛ فهذه تصغَّر على لفظها، ولا تُرَدُّ إلى الواحد.

وقال المازنيُّ: سألت الأخفش عن تصغير (أَشْيَاء) فقال: (أُشَيَّاء)، قال المازنيُّ: فقلت له: يجب على قولك أنها (أَفْعِلاء)، أن تُرَدَّ إلى الواحد فتصغِّره، ثم تجمعه؛ فانقطع الأخفش.

وقال أبو حاتم: (أَشْيَاء): أَفْعَال، جمع (شيء)، كـ (بيت) و(أَبْيَات)، وكان يجب أن ينصرف، إلا أنه سمع غير مصروف.

وهذا القول جارٍ على القياس في الجمع؛ لأن (فَعْلا) يقع جمعه كثيرًا على (أَفْعَال)، لكنه خارج عن القياس في ترك صرفه؛ فلم يقع في كلام العرب (أَفْعَال) غير مصروف؛ فيكون هذا نظيره.

وقال بعض أهل النظر: (أَشْيَاء) أصلها (أَشْيِئَاء)، على وزن (أَفْعِلاء) –كقول الأخفش–، إلا أن واحدها (فَعِيْل)، كـ (صديق) و(أصدقاء)؛ فأُعِلَّ على ما تقدم، من تخفيف الهمزة، وحذف العوض، وحَسُنَ الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حُذِفَت من الواحد تخفيفًا لكثرة الاستعمال؛ إذ (شيء) يقع على كل مُسَمًّى من عرض، أو جسم، أو جوهر؛ فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع، وهذا قول حسن جار في الجمع، وترك الصرف على القياس، لولا أن التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش»[1].

المناقشة:

اختلف اللغويون والنحويون في أصل (أشياء) ووزنها على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الخليل[2] وسيبويه[3] والمازنيِّ[4] وجمهور البصريين.

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن (أَشْيَاء) اسم جمع من لفظ (شيء)، وليست جمع

---

(١) المشكل: ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) انظر: العين: (شيء)، والكتاب: ٥٦٤/٣، والمقتضب: ٣٠/١، والأصول: ٩٠٣/٢، والصحاح: (شيأ).

(٣) انظر: الكتاب: ٣٨٠/٤.

(٤) انظر: معاني الزجّاج: ٢١٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والمنصف: ٩٤/٢، واللسان: (شيأ).

تكسير له؛ فهو على ذلك مفرد في اللفظ، جمع في المعنى[1]، مثل: حَلْفَاء[2]، وطَرْفَاء[3]، وقَصْبَاء[4]، أسماء جمع، وليست جموع تكسير.

فأصل (أَشْيَاء) -عندهم- (شَيْئَاء)، على وزن (فَعْلاء)، اجتمع في الكلمة همزتان، ليس بينهما إلا الألف، والألف حاجز غير حصين، الهمزة الأولى لام الكلمة، والأخرى زائدة للتأنيث؛ فأحدث اجتماع الهمزتين ثقلا في الكلمة؛ فعملوا على تخفيف الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين بتقديم أولاهما -وهي لام الكلمة- على فائها -وهي الشين-؛ فقالوا في (شَيْئَاء) بعد تقديمهم للهمزة التي هي لام الكلمة: (أَشْيَاء)، على وزن (لَفْعَاء)[5].

---

(١) انظر: العين: (شيء)، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٦/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٣/٢، وشرح الثمانيني: ٤٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٩/٢، والإنصاف: ٨١٤/٢ (م: ١١٨)، والبيان: ٣٠٦/١، وإملاء العكبري: ٢٢٧/١، وشرح الملوكي: ٣٧٦، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٩/١، واللسان: (شيأ)، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٤/٤.

(٢) الحَلْفَاء: نبت له أطراف محددة، كأنها أطراف سعف النخل والخوص، ينبت في مغايض الماء، والمفرد منه: حَلَفة، وحَلِفَة، ويجمع على: حَلَف، والحَلْفَاء: اسم جمع له. انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (حلف).

(٣) الطَّرْفَاء: ضرب من الشجر ليس له خشب، يخرج عصيًّا ترتفع إلى السماء، يتخذ منها قداح للنبل عند الحاجة، المفرد منه: طَرَفَة، ويجمع على: طَرَف، والطَّرْفَاء: اسم جمع له.

انظر: التهذيب، والصحاح: (طرف)، والمخصص: ١٨٩/١١، واللسان: (طرف).

(٤) القَصْبَاء: نبات ذو أنابيب، وكل نبات كان ساقه أنابيب وكعوبًا، فهو قصب، المفرد منه: قَصَبَة، ويجمع على: قَصَب، والقَصْبَاء: اسم جمع له.

انظر: التهذيب، والصحاح، واللسان: (قصب).

(٥) انظر: العين: (شيء)، والكتاب: ٥٦٤/٣، ٣٨٠/٤، والمقتضب: ٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، والأصول: ٣٣٧/٣، وإعراب النحاس: ٤٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والتكملة: ٣٤١، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٤/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٣/٢، وشرح الثمانيني: ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٩/٢، والبيان: ٣٠٦/١، والإنصاف: ٨١٢/٢ (م: ١١٨)، وإملاء العكبري: ٢٢٧/١، وشرح الملوكي: ٣٧٦، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٩/١، واللسان: (شيأ)، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٤/٤.

ولجَؤُوا إلى هذا القلب للهمزة عن مكانها إلى مكان فاء الكلمة؛ لأن القلب معروف عند العرب، وجارٍ على ألسنتهم؛ فقد قالوا: جاه، وحادي، وقسي، وأيس، وناء، وكلها ألفاظ مقلوبة -عندهم-، والأصل فيها: وجه، و واحد، وقُووس، ويَئِسَ، ونَأَى[1].

المذهب الثاني: مذهب الفرَّاء وجمهور الكوفيين.

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن (أَشْيَاء) جمع تكسير مفرده (شيء)، على وزن (فَعْل) المخفَّف من (شيِّئ)، على وزن (فَيْعِل)، مثل: لَيِّن، وهَيِّن، يخفَّفان؛ فيقال فيهما: لَيْن، وهَيْن، ثم جمع (شيء) بعد تخفيفه على (أَفْعِلاء)، مثل: لَيْن، وهَيْن، يقال في جمعهما على (أَفْعِلاء): أَلْيِناء، وأَهْوِناء؛ فأصل (أَشْيَاء) -عندهم-: أَشْيِئاء، على وزن (أَفْعِلاء)، اجتمع في الكلمة همزتان ليس بينهما إلا الألف، والألف حاجز ساكن غير حصين، الهمزة الأولى لام الكلمة، والأخرى زائدة للتأنيث؛ فأحدث اجتماع الهمزتين ثقلا في الكلمة، إضافة إلى ثقل الجمع؛ فالجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد؛ فعملوا على تخفيف هذا الثقل بحذف إحدى الهمزتين؛ فحذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة، وفتحت الياء لمجاورتها الألف؛ فقالوا في (أَشْيِئَاء) بعد حذفهم للهمزة: أَشْيَاء، على وزن (أَفْعَاء)[2].

وذكر أبو حيان والسَّمين الحلبيُّ أن الفرَّاء وجمهور الكوفيين خفَّفوا هذا الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين بقلب الهمزة الأولى ياءً لانكسار ما قبلها؛ فاجتمعت ياءان، أولاهما مكسورة، والأخرى مفتوحة؛ فحذفوا الياء التي هي عين الكلمة؛ فصارت: أَشْيَاء، على وزن (أَفْلاء)[3].

المذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش والزيادي[4].

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٦٤/٣، ٣٨٠/٤، والمقتضب: ٢٩/١، والأصول: ٣٣٨/٣، والمنصف: ١٠٢/٢، ١٠٥، وشرح الشافية للرضي: ٢١/١، والدر المصون: ٤٣٤/٤.

(٢) انظر: معاني الفراء: ٣٢١/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، وإعراب النحاس: ٤٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٥/٢، والإنصاف: ٨١٢/٢ (م: ١١٨)، والبيان: ٣٠٦/١، وإملاء العكبري: ٢٢٧/١، وشرح الملوكي: ٣٧٧، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٠/١، واللسان: (شيأ)، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٥/٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٧٨/٤، والدر المصون: ٤٣٥/٤.

(٤) أبو إسحاق: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبيه، عالم نحويٌّ، ولغويٌّ، وراوية. قرأ كتاب سيبويه ولم يتمّه، أخذ عن الأصمعي، وروى عنه وعن أبي عبيدة وغيرهما، وأخذ عنه المبرد وغيره. له من الكتب: كتاب إخراج نكت على كتاب سيبويه، والأمثال، والنقط والشكل، وتنميق الأخبار، وغيرها. ت سنة ٢٤٩هـ.

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن (أَشْيَاء) جمع تكسير، مفرده (شيء)، على وزن (فَعْل) في أصل وضعه، وليس مخفَّفًا من (شَيِّئ)، ثم جمع (شيء) للتكسير على وزن (أَفْعِلاء)، وجاز أن يجمع (فَعْل) للتكسير على (أَفْعِلاء)، كما جاز أن يجمع (فَعْل) على وزن (فُعَلاء)؛ فقد قالوا: سَمْح وسُمَحَاء؛ لأن (أَفْعِلاء) نظير (فُعَلاء) في الجمع؛ فجاز أن يجمع (فَعْل) على (أَفْعِلاء) من باب حمل الشيء على نظيره.

فأصل (أَشْيَاء) عندهم (أَشْيِئَاء) على وزن (أَفْعِلاء)، اجتمع في الكلمة همزتان ليس بينهما إلا الألف، والألف حاجز ساكن غير حصين؛ فحذفوا الهمزة التي هي لام الكلمة على نحو حذفها في مذهب الفرَّاء وجمهور الكوفيين؛ فصارت (أَشْيَاء) بعد حذف همزتها، وفتح الياء لمجاورتها الألف على وزن (أَفْعَاء)[1].

المذهب الرابع: مذهب الكسائيِّ[2] وأبي حاتم[3] وأبي عبيد[4].

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن (أَشْيَاء) جمع تكسير على القياس، ووزنه (أَفْعَال)، ومفرده (شيء)، على وزن (فَعْل)، مثل: بَيْت وأَبْيَات، وسَيْف وأَسْيَاف، وضَيْف وأَضْيَاف[5].

المذهب الخامس:

انظر: أخبار النحويين البصريين: ٩٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٧٩، ونزهة الألباء: ١٥٧، وإنباه الرواة: ٢٠١/١، وبغية الوعاة: ٤١٤/١.

(١) انظر: المقتضب: ٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، والأصول: ٣٣٨/٣، وإعراب النحّاس: ٤٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والتكملة: ٣٤٣، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٤/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٣/٢، وشرح الثمانيني: ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٥/٢، والإنصاف: ٨١٣/٢ (م: ١١٨)، والبيان: ٣٠٦/١، وإملاء العكبري: ٢٢٧/١، وشرح الملوكي: ٣٧٧، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٠/١، واللسان: (شيأ)، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٦/٤.

(٢) انظر: معاني الزجاج: ٢١٢/٢، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٥/٢، وشرح الملوكي: ٣٧٨، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٩/١، واللسان: (شيأ)، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٨/٤.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٤٢/٢، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٨/٤.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ٤٢/٢.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٣٢١/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، وإعراب النحاس: ٤٢/٢، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٥/٢، والإنصاف: ٨١٤/١ (م: ١١٨)، وإملاء العكبري: ٢٢٧/١، وشرح الملوكي: ٣٧٨، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٩/١، واللسان: (شيأ)، والبحر المحيط: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ٤٣٨/٤.

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن (أَشْيَاء) جمع تكسير على وزن (أَفْعِلاء)، مفرده (شَيِيْء)، على وزن (فَعِيل)، مثل: نَصِيْب وأَنْصِباء، وصَدِيق وأَصْدِقاء؛ فأصل (أَشْيَاء) – عندهم–: أَشْيِئَاء، اجتمع في الكلمة همزتان ليس بينهما إلا الألف، والألف حاجز ساكن غير حصين؛ فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة على نحو حذفها في مذهب الفرَّاء والأخفش؛ فصارت (أَشْيَاء) بعد حذف همزتها، وفتح الياء لمجاورتها الألف على وزن (أَفْعَاء)[1].

ويترجَّح المذهب الأول الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والمازنيُّ وجمهور البصريين على المذاهب الأخرى؛ لأنه لم يلزم من قولهم: إن (أشياء) على وزن (لَفْعَاء) غير قلب مكان الهمزة التي هي لام الكلمة على فائها، والقلب معروف عند العرب، وجارٍ على ألسنتهم، دون أن يضطروا إلى حذف حرف من الكلمة طلبًا للتخفيف من اجتماع الهمزتين[2].

كما أن قولهم: إنَّ (أَشْيَاء) اسم جمع لـ (شيء) وليست جمع تكسير له، يؤيده تصغير العرب (أَشْيَاء) على (أُشَيَّاء)؛ لأن اسم الجمع، واسم الجنس، وجموع القلة، تصغَّر على ألفاظها دون ردِّها إلى لفظ واحدها، وإذا كان الاسم المراد تصغيره من جموع الكثرة فإنه يرد إلى لفظ واحده، فيصغَّر عليه، ثم يضاف إليه الواو والنون إن كان لمذكر عاقل، والألف والتاء إن كان لمؤنث عاقلٍ أو لغير العاقل[3].

وإن كان تصغير العرب (أَشْيَاء) على (أُشَيَّاء) مما يؤيد أصحاب المذهب الأول، ويقوِّي ما ذهبوا إليه؛ فإنه يضعف قول مَنْ ذهب إلى أنه على وزن (أَفْعِلاء)؛ فبقولهم: إن (أَشْيَاء) على وزن (أَفْعِلاء) يلزمهم أن يردوا اللفظ عند إرادة تصغيره إلى لفظ واحده؛ لأنهم بجمعهم (أَشْيَاء) على وزن (أَفْعِلاء) يكون من جموع الكثرة؛ فقياسه في التصغير أن يُرَدَّ إلى لفظ واحده، ثم يضاف إليه الواو والنون إن كان لمذكرٍ عاقلٍ، والألف والتاء إن كان لمؤنث عاقلٍ أو لغير

---

(١) انظر: إملاء العكبري: ٢٢٧/١، والبحر المحيط: ٣٧٨/٤، والدر المصون: ٤٣٩/٤.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٠/١، والمنصف: ٩٥/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٣/٢، والممتع: ٥١٦/٢، والدر المصون: ٤٣٤/٤.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٠/١، والتهذيب: (شيء)، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ١٠١/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٤/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٦/٢، وشرح الملوكي: ٣٧٩، والممتع: ٥١٥/٢، واللسان: (شيأ)، والدر المصون: ٤٣٧/٤.

العاقل؛ فعلى مذهبهم يكون القياس في تصغير (أَشْيَاء) أن يُقال فيه: شُيَيْئَات، أو: شُوَيَّات، وهو تصغير لم تقله العرب، ولم يرد على ألسنة فصحائهم[1].

وممَّا يضعف ما ذهب إليه الأخفش: أن (أَشْيَاء) جمع تكسير على وزن (أَفْعِلاء) لمفرده (شيء) على وزن (فَعْل)، والقياس في الاسم المفرد على (فَعْل) أن يجمع على (أَفْعَال) للقلة، وعلى (فُعُول) و(فِعَال) للكثرة؛ فجمعه على (أَفْعِلاء) شاذٌّ خارج عن القياس[2].

ومما يضعف ما ذهب إليه الفراء: أن (أَشْيَاء) جمع تكسير على وزن (أَفْعِلاء) لمفرده (شيء) على وزن (فَعْل) المخفَّف من (شَيِّئ) على وزن (فَيْعِل)، أن هذا الأصل الذي ذكره لـ (شيء) لم يقم عليه دليل، وأن ما جاء مثله، نحو: هَيِّن، ولَيِّن، والمخفَّف منهما: هَيْن، ولَيْن، نطقت العرب بأصله المثقَّل، وبالمخفَّف منه، أمَّا (شَيء) فليس هناك ما يدل على أن أصله (شَيِّئ) بالتثقيل، ثم خُفِّف فقيل فيه: شيء[3].

ومما يضعف ما ذهب إليه أصحاب المذهب الخامس: أن (أَشْيَاء) جمع تكسير على وزن (أَفْعِلاء) لمفرده (شَيء) الذي أصله (شَيِيْء)، على وزن (فَعِيْل)، أن هذا الأصل الذي ذكر لـ (شيء) لم يقم عليه دليل من كلام العرب يبين صحة ما قالوه، ويُرَجَّح به ما ذهبوا إليه[4].

وممَّا يضعف قول الكسائيِّ ومَنْ ذهب مذهبه، أن قولهم: (أَشْيَاء) جمع تكسير على وزن (أَفْعَال)، يلزم منه أن تصرف (أشياء)؛ لأنها على وزن (أَفْعَال)، والمعروف في (أشياء) أنها ممنوعة من الصرف عند جميع النحويين؛ لكون الهمزة فيها زائدة للتأنيث[1].

---

(١) انظر: المقتضب: ٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، والأصول: ٣٣٨/٣، وإعراب النحاس: ٤٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والتكملة: ٣٤٤، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ١٠٠/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٤/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٦/٢، والإنصاف: ٨١٨/٢ (م: ١١٨)، وشرح الملوكي: ٣٧٩، والممتع: ٥١٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٠/١، واللسان: (شيأ)، والدر المصون: ٤٣٧/٤.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، وإعراب النحاس: ٤٣/٢، والتهذيب: (شيء)، والمنصف: ٩٥/٢، والتبصرة والتذكرة: ٩٠٤/٢، وشرح الثمانيني: ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٥/٢، والإنصاف: ٨١٨/٢ (م: ١١٨)، والممتع: ٥١٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٠/١، واللسان: (شيأ)، والدر المصون: ٤٣٦/٤.

(٣) انظر: المنصف: ٩٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٦/٢، والإنصاف: ٨١٨/٢ (م: ١١٨)، وشرح الملوكي: ٣٨٠، والممتع: ٥١٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٠/١، والدر المصون: ٤٣٨/٤.

(٤) انظر: الدر المصون: ٤٤٠/٤.

(١) انظر: معاني الفراء: ٣٢١/١، ومعاني الزجاج: ٢١٢/٢، وإعراب النحاس: ٤٢/٢، والتهذيب: (شيء)، والصحاح: (شيأ)، والمنصف: ٩٦/٢، ٩٨، والإنصاف: ٨١٩/٢ (م: ١١٨)، وإملاء العكبري: ٢٢٨/٢، وشرح الملوكي: ٣٨٠، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٩/١، واللسان: (شيأ)، والدر المصون: ٤٣٨/٤.

(الإعلال)

- **إعلال الواو والياء بقلبهما ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[1]: **«و (هُدًى) اسم مقصور منصرف، وزنه (فُعَل)، وأصله (هُدَيٌ)؛ فلما تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا، والألف ساكنة، والتنوين ساكن، فحُذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعًا لفتحة الدال؛ فلا تتغير في كل الوجوه، وكذلك العلة في جميع ما كان مثله»**[2].

المناقشة:

تعلُّ الواو والياء بقلبهما ألفين وجوبًا، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، واقعتين عينًا أو لامًا لفعل أو اسم، دون أن يفضي هذا الإعلال إلى اللبس؛ فإن أفضى هذا الإعلال إلى اللبس فلا بد من التصحيح والعدول عنه[3]؛ لذا كان لإعلال الواو والياء ألفين شروط نبَّه عليها الصرفيون؛ فإذا اختل أحدها عُدِلَ عن هذا الإعلال إلى التصحيح، مع ضرورة مراعاة أمن اللبس، ووضوح المعنى المراد من الكلمة عند حدوث الإعلال، وهذه الشروط هي[4]:

الأول: أن تتحرك الواو والياء؛ فإذا سكنتا لم تعلا بقلبهما ألفين، ولذلك صُحِّحتا في: البَيْع، والقَوْل، مصدرين لـ (بَاعَ) و (قَالَ).

الثاني: أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك صُحِّحتا في: العِوَض، والسُّوَر؛ لأنه لم ينفتح ما قبلهما.

الثالث: أن تكون حركتهما أصلية -لازمة غير عارضة-.

الرابع: أن تكون الفتحة التي هي حركة الحرف الذي قبلهما في كلمة واحدة؛ فإن وقعتا في كلمتين لم تعلا بقلبهما ألفين، نحو: ذَهَبَ وَائِل، وأقبلَ ياسر.

---

(١) البقرة، الآية: ٥.

(٢) المشكل: ٤٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٥٨/٤، ٣٨٣، والمقتضب: ٩٦/١، ١١١، والأصول: ٢٤٧/٣، والتصريف: ٢٦، وسر الصناعة: ٦٦٧/٢، والمنصف: ١١٦/٢، وشرح الثمانيني: ٢٩١، والتتمة: ١٠٥، وشرح ابن يعيش: ١٦/١٠، وشرح الملوكي: ٢١٨، والممتع: ٥٥٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٧/٣، والمبدع: ٢١١، والهمع: ٢٢٢/٢.

(٤) انظر: التصريف: ٢٦، وشرح الثمانيني: ٢٩١، وشرح ابن يعيش: ١٧/١٠، وشرح الملوكي: ٢٢٠، وشرح الشافية للرضي: ١٥٧/٣، والتصريح: ٧٢٩/٢، وحاشية الصبان: ٤٤٠/٤.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن وقعتا عينًا للكلمة، وألا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن وقعتا لامًا للكلمة.

السادس: ألاَّ تكون الواو أو الياء عينًا لـ (فَعِلَ) الذي الوصف منه على (أَفْعَل)، ولا عينًا لمصدره كذلك، نحو: هَيفَ فهو أَهْيَف، ومصدره: الهَيف، وعَوِرَ فهو أَعْوَر، ومصدره: العَوَر؛ فقد جاءت الياء والواو في فعلهما ومصدرهما مصحَّحتين.

السابع: ألاَّ تكون الواو عينًا لـ (افْتَعَل) دالاًّ على التفاعل والمشاركة؛ لأن حركة التاء في حكم السكون، وذلك نحو: (اجْتَوَرُوا) من: المجاورة، و (اشْتَوَرُوا) من: المشاورة؛ فإن لم يكن دالاًّ على التفاعل، فيجب إعلاله مطلقًا، كما في (اخْتَان) من الخيانة، و (اخْتَار) من الاختيار.

الثامن: ألاَّ تكون الواو أو الياء متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال، وذلك كما في: الحَيَا[1]، والحَوَى[2]، والهَوَى؛ إذ أصولها: حَيَيٌ، وحَوَوٌ، وهَوَيٌ؛ فأُعِلَّت اللام في هذه الأسماء دون العين؛ فجاءت العين فيها مصحَّحة -مع أن لكل منها حقًّا في الإعلال- وذلك حتى لا يجتمع على اسم ثلاثي واحد إعلالان متتاليان دون فاصل بينهما، وأكثر الصرفيين على أن لام الكلمة أحقُّ بالإعلال من عينها؛ لأن اللام طرف الكلمة، والطرف هو محل التبديل والتغيير عادة، أما ما كان في حشو الكلمة فهو بعيد عن الطرف الذي يعتوره التغيير والتبديل.

ومنعُ الصرفيين اجتماع هذين الإعلالين المتتاليين في كلمة ثلاثية دون فاصل؛ لأن كلا الإعلالين يقتضي القلب إلى الألف، والألف ساكنة؛ فإذا قُلِبَ كل من الحرفين المقتضيين للإعلال ألفًا، اجتمعت في الكلمة ألفان ساكنتان؛ فيجب حذف إحداهما منعًا لالتقاء الساكنين؛ فتبقى الكلمة بعد الحذف على حرفين اثنين، ثانيهما ساكن، كما قد تحذف الألف

---

(١) الحَيَا: اسم مقصور، يطلق على المطر والخصب الذي ينبت الربيع، والألف في هذا الاسم ذات أصل يائي؛ لأن تثنيته: الحَيَيَان، وتكتب الكلمة على هذه الشاكلة كراهية للجمع بين يائين في الرسم.

انظر: العين: (حيا)، والمقصور للقالي: ٤٣، والصحاح، واللسان: (حيا).

(٢) الحَوَى: اسم مقصور، من الحُوَّة، وهو لون يخالط الكُمتة، مثل صدأ الحديد، وقيل: الحُوَّة: حمرة تضرب إلى السواد، وتطلق على سمرة الشفة؛ فيقال للرجل: أَحْوَى، وللمرأة: حَوَّاء، وفعله: احْوَوَى يَحْوَوِي احْوِوَاء، وبعض العرب يقول: حَوِيَ يَحْوَى حُوَّةً.

انظر: الصحاح، والمفردات، واللسان: (حوا).

الأخرى الساكنة المتطرفة لملاقاة التنوين عند تنكيرها؛ فتبقى الكلمة على حرف واحد، الأمر الذي يؤدي إلى اللبس الذي منعه الصرفيون عند إعلال الواو أو الياء ألفًا.

التاسع: ألاَّ تكون الواو أو الياء عينًا لما آخره زيادة تختص بالأسماء، كالألف والنون في: الجَوَلان، والهَيَمان، أو ألف التأنيث كما في: الحَيَدى[1]، والصَّوَرى[2]؛ فقد جاءت العين في هذه الأسماء مصحَّحة غير مُعَلَّة؛ لأن الاسم بمثل هذه الزيادة، وهي الألف والنون، وألف التأنيث، يبتعد كثيرًا عما هو أصل في الإعلال، وهو الفعل، قال ابن يعيش: «وليست الأفعال أولى من الأسماء بذلك؛ لأن العلَّة المقتضية لهذا الإعلال فيهما واحدة، إلا أن الإعلال في الأفعال أقوى من الأسماء؛ لأن الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف، والأسماء سِمات على المسميات»[3].

فإذا تحققت هذه الشروط في فعل أو اسم أُعلت الواو أو الياء فيهما بقلبهما ألفًا، ومن أمثلة هذا الإعلال وهما عين للفعل: قَامَ، وبَاعَ؛ إذ أصلهما: قَوَمَ، وبَيَعَ، ومن أمثلة إعلالهما ألفًا وهما لام للفعل: غَزَا، ورَمَى؛ إذ أصلهما: غَزَوَ، ورَمَيَ، ومن إعلالهما ألفًا وهما عين للاسم: بَابٌ، ودَارٌ، ونَابٌ؛ إذ أصولها: بَوَبٌ، ودَوَرٌ، ونَيَبٌ، ومن إعلالهما ألفًا وهما لام للاسم: هُدَى، وأَذَى، ورَحَى، وعَصَا، وقَفَا؛ إذ أصولها: هُدَيٌ، وأَذَيٌ، ورَحَيٌ، وعَصَوٌ، وقَفَوٌ.

---

(١) الحَيَدَى: لفظ يطلق على الحمار، يقال: حمارٌ حَيَدَى، أي: يحيد عن ظلِّه لنشاطه، ويقال: فلان كثير الحُيود عن الشيء، مأخوذ من: حَادَ عن الشيء، يَحِيْدُ حُيُودًا، وحَيْدَةً، وحَيْدُودَةً، أي: مال عنه وعدل.
انظر: المقصور للقالي: ١٤١، والصحاح، واللسان: (حيد).

(٢) الصَّوَرَى: اسم موضع على وزن (فَعَلَى).
انظر: المقصور للقالي: ١٤٥، ومعجم ما استعجم للبكري: ٨٤٦/٣، ١٣٢٠/٤.

(٣) شرح الملوكي: ٢٢٥، ٢٢٦.

- **الإعلال بقلب الواو ألفًا في مصدر أو اسم مكان أو زمان على (مَفْعَل) من فعل ثلاثي معتل العين بالواو:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلۡمَـَٔابِ ﴾[1]: **«و(المَآبُ) وزنه: مَفْعَل، وأصله (مَأْوَب)، ثُمَّ قُلبت حركة الواو على الهمزة، وأُبدل من الواو ألف، مثل: مَقَال، ومَكَان»**[2].

المناقشة:

المآب: مصدر ميمي، أو اسم مكان، أو اسم زمان على وزن (مَفْعَل) [3]، من فعل ثلاثي معتل العين بالواو على وزن (فَعَل)، آبَ[4] يَؤُوب أَوْبًا، وإِيَابًا، ومَآبًا. يقال: آبَ الرجل إلى ربه، وآبَ المسافر من سفره، إذا رجع، والمآب: المرْجع[5].

وأصل (مآب) مَأْوَب، على وزن (مَفْعَل)، تحركت الواو، وهي حرف معتل، وقبلها الهمزة، وهي حرف صحيح ساكن؛ فتعلُّ الواو بنقل حركتها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها؛ ليصبح متحركًا، ثم تعلُّ الواو بقلبها ألفا؛ لأنها متحركة بالأصل، وما قبلها مفتوح[6]. وإعلال الواو في (مَأْوَب) بقلبها ألفًا، إعلال لازم؛ لأنه اسم على وزن (مَفْعَل)، مصدر ميمي، أو اسم للمكان، أو الزمان، والاسم إذا كان مزيدًا على ثلاثة أحرف، وموافقًا للفعل في وزنه –أي

---

(١) آل عمران، الآية: ١٤.

(٢) المشكل: ١٣٠.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ٢١٢/١، ومعاني الزجّاج: ٣٨٤/١، وإعراب النحّاس: ١٢٨/٥، والمفردات: (أوب)، والمحرر: ٣٦/٣، والبيان: ١٩٤/١، وإملاء العكبري: ١٢٧/١، والبحر المحيط: ٤٣/٣، والدر المصون: ٦٣/٣.

(٤) أصل (آب): أَوَب، على وزن: (فَعَل) فعل ثلاثي معتل العين بالواو، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا؛ فقيل فيه: آبَ، مثل: قَالَ، وقَامَ، أصلهما: قَوَلَ، وقَوَمَ.

انظر: المقتضب: ٩٦/١، وسر الصناعة: ٦٦٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ٨١٦/٢، وشرح الثمانيني: ٢٩٢، والتتمة: ١٠٢، وشرح ابن يعيش: ١٦/١٠، وشرح الملوكي: ٢١٨، والممتع: ٤٣٨/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٣، ٢٠٨، والتصريح: ٧٣٠/٢.

(٥) انظر: العين: (أوب)، وأفعال ابن القوطية: ١٨٠، والتهذيب: (آب)، والصحاح، والمقاييس، والمفردات: (أوب)، وأفعال ابن القطّاع: ٦١/١، واللسان: (أوب).

(٦) انظر: معاني الأخفش: ٢١٢/١، والمحرر: ٣٧/٣، والبيان: ١٩٤/١، وإملاء العكبري: ١٢٧/١، والبحر المحيط: ٤٣/٣، والدر المصون: ٦٣/٣.

حركاته وسكناته-، وموضع الزيادة، ومخالفًا له في جنس الزيادة -لأن (مَأْوَب) على وزن (مَفْعَل) مزيد بالميم، وهو حرف يختص بزيادته في الأسماء دون الأفعال-؛ فيعلُّ ماكان من الأسماء كذلك إعلال الفعل؛ لأنه بزيادة الميم في أوله، يكون قد أُمِنَ التباسه بالفعل، حيث افترقا بجنس الزيادة؛ فيقال في (مَفْعَل) من القَول، والقِيام، والإِياب: مَقَال، ومَقَام، ومَآب، والأصل فيهن: مَقْوَل، ومَقْوَم، ومَأْوَب[1].

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٩/٤، والمقتضب: ١٠٧/١، والأصول: ٢٨٤/٣، والتكملة: ٥٩١، والمنصف: ٢٦٩/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٨٩/٢، وشرح الثمانيني: ٢٩١، وشرح ابن يعيش: ٦٧/١٠، والممتع: ٤٨٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٣، ١٠٤، والتصريح: ٧٤٥/٢.

- **الإعلال بقلب الواو ياءً في مصدر على (فِعَال)، لفعل ثلاثي معتل العين بالواو:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ﴾[1]: **«ومَنْ قَرَأَ: (قِيَامًا)** [2] **جعله اسمًا من: أقام الشيء، وإنْ شئت جعلته مصدرًا لـ (أقام)، تقول: أَقَامَ يقيم قِيَامًا، وقد يأتي في معناه (قِوَامٌ)؛ فلا يُعلّ.**

قال الأخفش: فيه ثلاث لغات: القِيَام، والقِوَام، والقِيَم، كأنه جعل مَنْ قَرَأَ: (قِيَمًا) مصدرًا أيضًا، ولم يجعله جمعًا»[3].

وقال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾[4]: **« قَرَأَه أبو جعفر**[5]: **(إيَّابهم) بتشديد**

---

(١) النساء، الآية: ٥.

(٢) قرأ السبعة غير نافع وابن عامر: (قِيَامًا)، وقرأ نافع وابن عامر: (قِيَمًا)، وكلاهما قراءة سبعية.

انظر: معاني الفراء: ٢٥٦/١، ومعاني الزجّاج: ١٤/٢، والسبعة: ٢٢٦، وإعراب النحاس: ٤٣٦/١، وإعراب القراءات السبع: ١٢٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٦٨/١، وحجة ابن خالويه: ١١٩، وحجة أبي علي: ١٢٩/٣، وحجة ابن زنجلة: ١٩٠، والمحتسب: ١٨٢/١، والتبصرة: ٤٧٢، والكشف: ٣٧٦/١، والتيسير: ٩٤، والكشاف: ٢٠/٢، والإقناع: ٦٢٧/٢، والمحرر: ٢١/٤، وإملاء والعكبري: ١٦٧/١، والجامع: ٢٢/٥، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣، والنشر: ٢٤٧/٢.

وقُرئت بكسر القاف مع الواو: (قِوَامًا)، ونسبت هذه القراءة لعبدالله بن عمر في: إعراب النحاس: ٤٣٦/١، وإعراب القراءات السبع: ١٢٩/١، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٤، والكشاف: ٢٠/٢، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

وغير منسوبة في: إعراب القراءات الشواذ: ٣٦٩/١، والمحتسب: ١٨٢/١، والمحرر: ٢١/٤، وإملاء العكبري: ١٦٧/١.

وقُرئت بفتح القاف مع الواو: (قَوَامًا)، ونسبت هذه القراءة للحسن وعيسى بن عمر وأبي عمرو.

انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٣٦٩/١، والمحتسب: ١٨٢/١، والمحرر: ٢١/٤، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

كما قُرئت بكسر القاف وفتح الواو: (قِوَمًا) دون نسبة لأحد.

انظر: إملاء العكبري: ١٦٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

(٣) المشكل: ١٦٩.

(٤) الغاشية، الآية: ٢٥.

(٥) سبقت ترجمة أبي جعفر يزيد بن القعقاع. انظر: البحث: ١٨٩، الحاشية رقم: ٢ .

الياء[1]، وفيه بُعْد؛ لأنَّه مصدر: آب يَؤُوب إيابًا، وأصل الياء واو، ولكن قلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وكان يلزم مَنْ شدَّد أن يقول: إِوَّابهم؛ لأنه من الواو، أو يقول: إِيوابهم؛ فيبدل من أوَّل المشدَّد ياء، كما قالوا: ديوان، وأصله: دِوَّان»[2].

المناقشة:

قيام وإياب: مصدران لفعل ثلاثي معتل العين بالواو؛ فـ (قِيام) مصدر: قام يقوم قِيَامًا[3]، و(إِياب) مصدر: آبَ يؤوب إِيابًا[4]. وأصل الياء في المصدرين واو، وهما في الأصل: قِوَام، وإِوَاب، أعلَّت الواو فيهما بقلبها ياءً؛ فأصبح المصدران بعد إعلالهما بقلب الواو ياء: قِيَام، وإِيَاب، على وزن (فِعَال)، والقصد من هذا الإعلال التخفيف، والبعد عن الثقل[5].

وتحقق قلب الواو ياء في هذين المصدرين وما شاكلهما من مصادر، لتوافر ثلاثة أسباب توجب مثل هذا الإعلال، وهي:

---

(١) قرأ الجمهور: (إيَابهم) -بتخفيف الياء-، وقرأ أبو جعفر وشيبة: (إيَّابهم) -بالتشديد-، وعُدّت قراءة التشديد من القراءات الشاذّة، وأنكر كثير من علماء العربية هذه القراءة، كالفراء وأبي عبيدة وأبي حاتم، وذكروا أن القراءة بالتشديد لحن، لا يجوز مثله في العربية.

انظر: معاني الفراء: ٢٥٩/٣، ومعاني الزجّاج: ٣١٩/٥، وإعراب النحّاس: ٢١٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ٧٢، ومختصر في شواذ القرآن: ١٧٢، والمحتسب: ٣٥٧/٢، والكشاف: ٣٦٦/٦، والمحرر: ٢٩١/١٦، والبيان: ٥١٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٠٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٨٦/٢، والجامع: ٢٦/٢٠، والبحر المحيط: ٤٦٦/١٠، والدر المصون: ٧٧٢/١٠، والنشر: ٤٠٠/٢.

(٢) المشكل: ٧٧٠.

(٣) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، واللسان: (قوم).

(٤) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، واللسان: (أوب).

(٥) انظر: الكتاب: ٣٦٠/٤، ومعاني الزجّاج: ٣١٩/٥، والأصول: ٢٦٤/٣، وإعراب النحّاس: ٢١٥/٥، وإعراب ثلاثين سورة: ٧٣، والتكملة: ٥٩٩، وحجة أبي علي: ١٢٩/٣، وشرح الثمانيني: ٤٨٤، والكشاف: ٣٦٦/٦، والمحرر: ٢١/٤، ٢٩١/١٦، والبيان: ٢٤٣/١، ٥١٠/٢، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، ٢٨٦/٢، والتتمة: ١١٠، وشرح ابن يعيش: ٨٧/١٠، والممتع: ٤٩٥/٢، والجامع: ٢٢/٥، ٢٦/٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٨٤/٣، ١٣٧، والارتشاف: ٢٧٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، ٤٦٦/١٠، والدر المصون: ٥٨٢/٣، ٧٧٢/١٠.

١- أن الواو -وهي عين الكلمة- قد أُعلَّت في فعل هذين المصدرين؛ فالفعل منهما: قَامَ، وآبَ، أصله: قَوَمَ، وأَوَبَ، أعلت الواو في الفعلين بقلبها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، والمصدر يُعلُّ لإعلال فعله.

٢- أن الواو في المصدرين: قِيَام، وإِيَاب، سبقت بكسرة، والكسرة بعض الياء، والياء أخف من الواو عند العرب؛ فقلبت الواو ياءً فيهما لتخفيف النطق بهما؛ إِذْ يصعب الانتقال من الكسر إلى الواو قبل الإعلال.

٣- أن ما بعد الواو في كلا المصدرين: قِيَام، وإِيَاب، ألف زائدة، والألف لها شبه بالياء من حيث المد، واللين، والقلب، ووجود هذه الألف بعد الواو المقصودة بالإعلال سوَّغ قلبها ياءً، للمشابهة والمشاكلة بين الألف بعدها والياء المنقلبة إليها[١].

ولو افتقد المصدر الذي على هذه الشاكلة واحدًا من هذه الأسباب، لم تقلب الواو الواقعة فيه عينًا إلى ياء، ولو قلبت الواو ياء مع فقدها أحد هذه الأسباب، كان الإعلال شاذًا، وخارجًا عن القياس[٢].

وقد خرج النحويون القراءات الواردة في (قيام)، و(إياب) على قواعد العربية، على النحو التالي:

قراءة (قِيَمًا): خُرِّجَت على ثلاثة أوجه:

١- أن (قِيَمًا) مصدر كالقيام، ولغة فيه، ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء والأخفش[٣].

٢- أنه مصدر كالقيام معنى، ولكنه مقصور عن القيام في اللفظ، كما قالوا: خِيَام، وخِيَم[٤].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٦٠/٤، والأصول: ٢٦٤/٣، والتكملة: ٥٩٩، وشرح الثمانيني: ٤٨٥، والتتمة: ١١١، وشرح ابن يعيش: ٨٧/١٠، والممتع: ٤٩٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ٨٤/٣، ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٦٢/٤، والتكملة: ٦٠٠، وشرح ابن يعيش: ٨٧/١٠، والممتع: ٤٩٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٣.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٢٥٦/١، ومعاني الزجّاج: ١٤/٢، وإعراب النحّاس: ٤٣٦/١، وحجة أبي علي: ١٣٠/٣، وحجة ابن زنجلة: ١٩١، والكشف: ٣٧٦/١، والكشاف: ٢٠/٢، والمحرر: ٢١/٤، والبيان: ٢٤٣/١، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والجامع: ٢٢/٥، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

(٤) انظر: إملاء العكبري: ١٦٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

٣- أنه جمع (قِيْمَة)، نحو: دِيْمَة ، جمعها: دِيَم، وحِيْلة، جمعها: حِيَل[١]. ورفض أبو علي الفارسي تخريج القراءة على هذا الوجه، لمنافاته المعنى الذي تضمنته الآية الكريمة[٢].

قراءة (قِوَامًا): خُرِّجت على وجهين:

١- أنه مصدر للفعل: قَاوَمَ قِوَامًا، مثل: لاوَذَ لِوَاذًا، صحَّت الواو فيه، وهي عين الكلمة لصحتها في الفعل؛ إذ لم تُعَلّ[٣].

٢- أنه اسم لمايقوم به الشيء، وليس بمصدر[٤].

قراءة (قَوَامًا): خُرِّجت على وجهين:

١- أنه اسم للمصدر، وليس بمصدر، مثل: الكَلام، والسَّلام، والدَّوام[٥].

٢- أنه لغة في (القِوَام)، المراد به: القَامَة[٦].

قراءة (قِوَمًا):

خُرِّجت على أنه مصدر جاء على أصله دون إعلال، فجاءت الواو فيه -وهي عين الكلمة- مصححة، دون إعلال، كما في: العِوَض، والحِوَل[٧].

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ١٤/٢، وإعراب النحّاس: ٤٣٧/١، وحجة ابن خالويه: ١١٩، والكشف: ٣٧٦/١، والمحرر: ٢١/٤، والبيان: ٢٤٣/١، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والجامع: ٢٢/٥، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

(٢) انظر: حجة أبي علي: ١٣٠/٣.

(٣) انظر: معاني الفراء: ٢٥٦/١، وإعراب النحّاس: ٤٣٧/١، وحجة أبي علي: ١٢٩/٣، ١٣٣، وحجة ابن زنجلة: ١٩١، والمحتسب: ١٨٢/١، والكشف: ٣٧٧/١، والمحرر: ٢١/٤، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والجامع: ٢٢/٥، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨٢/٣.

(٤) انظر: حجة أبي علي: ١٣٣/٣، والكشاف: ٢٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٦٩/١، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨٢/٣.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ١٣٣/٣، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨٢/٣.

(٦) انظر: المحتسب: ١٨٢/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٦٩/١، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨٢/٣.

(٧) انظر: حجة أبي علي: ١٣٢/٣، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والجامع: ٢٢/٥، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨٣/٣.

وكذلك وقف النحويون عند قراءة أبي جعفر: (إِيَّابهم) بتشديد الياء، وتمحلوا لها أوجهًا من العربية، تسوِّغ حمل القراءة عليها، وأوجدوا لها نظائر يمكنهم قياسها عليها، ويقوِّي الحجة لمن قرأ بها.

ومع هذا التمحُّل لهذه القراءة، إلا أن هناك من علماء العربية من وقف ضد هذه الأوجه والنظائر، وصرح بشذوذ هذه القراءة، وضعفها من حيث قواعد العربية؛ فعندما سئل الفراء عن هذه القراءة قال: «لا يجوز على جهة من الجهات»[(١)]، وكذلك نقل عن أبي عبيدة[(٢)]، بل إنه نُقل عن أبي حاتم[(٣)] إنكاره لهذه القراءة[(٤)].

ومن الأوجه التي خُرِّجت عليها القراءة ما يلي:

١- أن (إِيَّابًا) مصدر على وزن (فِعَّال)، فعله: أَوَّب، على وزن (فَعَّل)، نحو: كَذَّبَ كِذَّابًا، وأصله: إِوَّاب، قلبت الواو الأولى ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو الثانية ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبح المصدر على ذلك (إِيَّابًا) [(٥)].

٢- أنه مصدر على وزن (فِيْعَال)، فعله: أَيَّب، على وزن (فَيْعَل)، نحو: بَيْطَرَ بِيْطارًا، وأصله: إِيْوَاب، قلبت الواو ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبح المصدر على ذلك: إِيَّابًا[(٦)].

٣- أنه مصدر على وزن (فِيْعَال) -أيضًا-، فعله: أَوَّبَ، على وزن (فَوْعَل)، نحو: حَوْقَلَ حِيْقَالا، وأصله: إِوْوَاب، قلبت الواو الأولى الزائدة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو

---

(١) معاني الفراء: ٢٥٩/٣.

(٢) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٧٣.

(٣) انظر: المحتسب: ٣٥٧/٢، والبيان: ٥١٠/٢، والجامع: ٢٦/٢٠.

(٤) ولا ينبغي إنكار القراءة ولا تلحينها؛ لأنها سنة؛ فالقارئ يروي عن النبي ﷺ.

(٥) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٧٣، والمحتسب: ٣٥٧/٢، والكشاف: ٣٦٦/٦، والبيان: ٥١٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٠٤/٢، والجامع: ٢٦/٢٠، والبحر المحيط: ٤٦٦/١٠، والدر المصون: ٧٧٣/١٠.

(٦) انظر: معاني الزجّاج: ٣١٩/٥، والمحتسب: ٣٥٨/٢، والكشاف: ٣٦٦/٦، والمحرر: ٢٩١/١٦، وإملاء العكبري: ٢٨٦/٢، والبحر المحيط: ٤٦٦/١٠، والدر المصون: ٧٧٢/١٠.

الثانية الأصلية ياءً؛ لاجتماع الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة؛ ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبح المصدر بعد ذلك: إِيَّابًا[1].

٤- أنه مصدر على وزن (فِعْوَال)، فعله: أَوَّب، على وزن (فَعْوَلَ)، نحو: جَهْوَرَ جِهْوَارًا، وأصله: إِوْوَاب، قلبت الواو الأولى الأصلية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو الثانية الزائدة ياءً؛ لاجتماع الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبح المصدر بعد ذلك: إِيَّابًا[2].

٥- أنه مصدر على وزن (إِفْعَال)، فعله: أَأْوَب، على وزن (أَفْعَلَ)، نحو: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وأصله: إِأْوَاب، أبدلت الهمزة الثانية ياءً؛ لسكونها بعد همزة مكسورة، ثم اجتمعت الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبح المصدر بعد ذلك: إِيَّابًا[3].

٦- أنه مصدر على وزن (فَوْعَال)، أصله: أَوْوَاب، أبدلت الواو الأولى ياءً؛ فاجتمعت الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى، وكسرت همزة المصدر إتْباعًا لما بعدها؛ فأصبح المصدر بعد ذلك: إِيِّابًا[4].

ولم يذكر هذا الوزن للمصدر (إِيَّاب) غير أبي البقاء العكبري -فيما عدت إليه-، وأرى أنه وجه بعيد ومتكلَّف.

---

(١) انظر: المحتسب: ٣٥٨/٢، والمحرر: ٢٩١/١٦، والبيان: ٥١٠/٢، والبحر المحيط: ٤٦٦/١٠، والدر المصون: ٧٧٣/١٠.

(٢) انظر: المحتسب: ٣٥٩/٢، والبحر المحيط: ٤٦٦/١٠، والدر المصون: ٧٧٣/١٠.

(٣) انظر: المحرر: ٢٩١/١٦، والدر المصون: ٧٧٤/١.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٧٠٥/٢.

- **الإعلال بقلب الواو ياء عند اجتماعهما في مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين واللام:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ لَيًّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِ ﴾[1]: **«(لَيًّا) مصدر، وأصله: لَوْيًا، ثُمَّ أدغمت الواو في الياء»**[2].

المناقشة:

لَيّ: مصدر (لَوَى)، فعل ثلاثي مجرد، لفيف مقرون، معتل العين واللام؛ فعينه واو، ولامه ياء، وأصل المصدر: لَوْي[3]، اجتمعت فيه الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، لاستثقالهم عند النطق بالمصدر -قبل إعلاله- الخروج باللسان من واوٍ لازمة إلى ياء لازمة. ثُمَّ أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء الأخرى؛ فأصبحتا ياءً واحدة مشددة، ليكون المصدر بعد إعلاله (لَيًّا)[4].

وقد علَّل الثمانيني اختيار العرب الياء لتنقلب إليها الواو اذا اجتمعتا بأمرين:

الأول: أن الياء أخفُّ من الواو، فعمدوا إليها طلبًا للتخفيف وبعدًا عن الثقل.

الثاني: أن غرضهم من القلب إلى الياء الإدغام، والإدغام في حروف الفم أقوى منه في حروف الشفة، والياء من حروف الفم، والواو من حروف الشفة[5].

---

(١) النساء، الآية: ٤٦.

(٢) المشكل: ١٧٩.

(٣) انظر: العين: (لوي)، والصحاح: (لوى)، واللسان: (لوي).

(٤) انظر: معاني الفراء: ٣٥/٢، والمقتضب: ١٧٢/١، ٢٢٠، ٢٢١، ومعاني الزجّاج: ٥٩/٢، والأصول: ٢٦٢/٣، وإعراب النحاس: ٤٦١/١، والتكملة: ٥٩٨، ودقائق التصريف: ٣٣٩، والتصريف: ٦٢، وسر الصناعة: ٥٨٥/٢، ٧٣٥، وشرح الثمانيني: ٤٧٦، والمحرر: ١٣٩/٤، والبيان: ٢٥٦/١، وإملاء العكبري: ١٨٣/١، والتتمة: ١٠٦، وشرح الملوكي: ٤٦٦، والممتع: ٥٥٨/٢، ٥٧٠، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/٣، والدر المصون: ٦٩٨/٣.

(٥) انظر: شرح الثمانيني: ٤٧٥.

- **الإعلال بقلب الواو ياء، لاجتماعها مع الياء، والسابقة منهما ساكنة في (ريحان):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴾[1]: **«أصل (رَيْحَان): رَيْوِحَان، ثُمَّ أبدلوا من الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، كـ : مَيِّتٍ، وهَيِّنٍ، ثُمَّ خُفِّفَت الياء، كَمَا خَفَّفُوا: مَيْتًا، وهَيْنًا. ولزم التخفيف في (رَيْحَان) لطوله، وللحاق الزيادتين في آخره، وهما الألف والنون؛ فوزنه (فَيْعِلان)، ولو كان وزنه (فَعْلان)، لقلت: رَوْحَان؛ لأنه من (الرَّوْح)، ولم يتمكن بدل الواو ياءً؛ إذْ لا علَّة توجب ذلك؛ فلما أُجْمَع على لفظ الياء فيه، عُلِمَ أن له أصلا خفف منه، وهو ما ذكرنا. وقد أجاز بعضهم أن يكون (فَعْلان)، والياء بدل من واو، كما أبدلوا من الياء واوًا في: أَشَاوى، أصلها: أَشَايَا»**[2].

المناقشة:

الريحان: اسم يفيد معنى الرحمة، والراحة، والرزق، والولد، كما يراد به النبت الطيب الرائحة، واحدته (ريحانة)، وجمعه (رياحين)، وأصل الياء فيه واو[3].

وفي أصل (ريحان) ووزنه قولان:

القول الأول:

أن أصله (رَيْوِحَان)، على وزن (فَيْعِلان). اجتمعت الياء والواو فيه، والسابقة منهما ساكنة؛ فقُلبت الواو ياءً، ثم أُدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبحتا ياءً مشددة مكسورة (رَيِّحَان)؛ ولطول الاسم بزيادة الألف والنون الملحقة فيه آخرًا، عمدوا إلى تخفيفه،

---

(١) الرحمن، الآية: ١٢.

(٢) المشكل: ٦٥٥.

(٣) انظر: العين: (ريح)، والكتاب: ٣٢٢/١، ومعاني الفرّاء: ١١٣/٣، ١٣١، والمقتضب: ٢٢٠/٣، ومعاني الزجّاج: ٩٧/٥، ١١٧، وإعراب النحّاس: ٣٤٦/٤، وإعراب القراءات السبع: ٣٣٤/٢، وحجة ابن خالويه: ٣٣٨، وحجة أبي علي: ٢٤٤/٦، وحجة ابن زنجلة: ٦٩٠، والصحاح: (روح)، والمقاييس: (ريح)، والكشف: ٢٩٩/٢، والمفردات: (روح)، والكشاف: ٧/٦، ٤٠، والمسلسل في غريب اللغة للتميمي: ٢٢٨، والمحرر: ٣٢٥/١٥، ٣٩٢، والبيان: ٤٠٨/٢، والنهاية: (ريح)، وإملاء العكبري: ٢٥٥/٢، واللسان: (روح)، والبحر المحيط: ٥٨/١٠، ٩٥، والدر المصون: ١٦٠/١٠.

ليكون (رَيْحَان)[1]، وسلكوا في تخفيفه طريقين:

الأولى: تخفيف الياء المشددة في (رَيِّحان) بالاكتفاء بالتسكين للحرف المشدَّد؛ فقيل فيه: رَيْحَان، كما فُعِل في نحو: سيِّد، وميِّت، وهيِّن، إذ قالوا فيها تخفيفًا: سَيْد، ومَيْت، وهَيْن، إلا أن التخفيف فيهنَّ تخفيف جائز، أما التخفيف في (ريحان) فهو على سبيل الوجوب واللزوم، لطول الاسم بزيادتيه اللاحقتين له[2].

الثانية: تخفيفه بحذف العين منه؛ فقيل فيه: رَيْحَان، وعينه المحذوفة هي الواو المكسورة، التي هي من أصل الكلمة، وقلبت ياءً لأجل اجتماعها بالياء الزائدة قبلها، وذلك كما حذفوا العين من: كَيْنُونة، وبَيْنُونة، وهو حذف لازم فيها، والأصل فيها أن تكون مشددة: كَيَّنُونة، وبَيَّنَونة، ولزوم الحذف فيها لطول الاسم[3].

القول الثاني:

أن أصله (رَوْحَان)، على وزن (فَعْلان). قلبت الواو فيه ياءً[4]، من غير علة للقلب، كما قلبت الياء واوًا في: أَشَاوَى؛ وأصلها: أَشَايَا[5]، وهو قلب شاذ، جرى على غير قياس[1].

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ١١٧/٥، وإعراب النحّاس: ٣٤٦/٤، وتهذيب اللغة: (راح)، وإعراب القراءات السبع: ٣٣٤/٢، وحجة أبي علي: ٢٤٦/٦، والمنصف: ١١/٢، والكشف: ٣٠٠/٢، وشرح الثمانيني: ٤٧٨، والمحرر: ٣٢٦/١٥، والبيان: ٤٠٨/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٥/٢، واللسان: (روح)، والبحر المحيط: ٥٨/١٠، والدر المصون: ١٦٠/١٠.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٦٦/٤، والمقتضب: ١٢٥/١، وتهذيب اللغة: (راح)، والتكملة: ٥٩٨، ودقائق التصريف: ٢٦٧، والمنصف: ١٠/٢، وشرح الثمانيني: ٤٧٧، وشرح الملوكي: ٤٦٥، والممتع: ٤٩٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٢/٣، والمبدع: ١٨٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٦٦/٤، والمقتضب: ١٢٥/١، والتكملة: ٥٩٨، ودقائق التصريف: ٢٦٣، والمنصف: ١٠/٢، وشرح الثمانيني: ٤٧٧، والممتع: ٥٠٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٢/٣، والمبدع: ١٩٠.

(٤) انظر: إعراب النحّاس: ٣٤٧/٤، وحجة أبي علي: ٢٤٦/٦، والكشف: ٣٠٠/٢، والمحرر: ٣٢٦/١٥، والبيان: ٤٠٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٥/٢، والبحر المحيط: ٥٨/١٠، والدر المصون: ١٦٠/١٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٨٠/٤، والمقتضب: ٣١/١، والأصول: ٣٣٧/٣، وحجة أبي علي: ٢٤٦/٦، والمنصف: ٩٤/٢، ٩٩، والكشف: ٣٠٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٩/٢، والمحرر: ٣٢٦/١٥، والبيان: ٤٠٩/٢، وإملاء العكبري: ٢٥٥/٢، وشرح الملوكي: ٣٧٨، والممتع: ٥١٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣١/١، والبحر المحيط: ٥٨/١٠، والدر المصون: ١٦٠/١٠.

- **الإعلال بقلب الواو ياءً في اسم الفاعل من فعل مزيد معتل العين بالواو:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[٢]: **«(المستقيم) أصله: المُسْتَقِوم، واعتلاله في الاسم والمصدر، كاعتلال (نستعين)»** [٣].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[٤]: **«وأصل (محيط): مُحْيِط، ثُمَّ أُلقيت حركة الياء على الحاء»**[٥].

المناقشة:

المستقيم: اسم فاعل من الفعل (استقام)، فعل مزيد بثلاثة أحرف: (الألف، والسين، والتاء)، من فعل معتل العين بالواو، أصله (اِسْتَقْوَم)، تحركت الواو، وقبلها حرف صحيح ساكن؛ فيحدث في الفعل إعلال بنقل حركة الواو (الحرف المعتل)، وهي الفتحة، إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، فتنقلب الواو ألفًا؛ لتجانس حركة الحرف الذي قبلها، فجاء الفعل بعد إعلاله بالنقل والقلب على (اِسْتَقَام).

ومصدر الفعل المعَلّ، والأسماء المشتقة منه كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما، يجري عليها الإعلال الذي جرى على أفعالها؛ لذا فأصل المستقيم: المِسْتَقْوِم، تحركت الواو، وقبلها حرف صحيح ساكن، فيحدث في الاسم إعلال بنقل حركة الواو (الحرف المعتل)، وهي

---

(١) انظر: الأصول: ٣٣٧/٣، والمنصف: ٩٤/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٩/٢، وشرح الملوكي: ٣٧٨، والممتع: ٥١٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣١/١.

(٢) الفاتحة، الآية: ٦.

(٣) المشكل: ٣٧.

(٤) البقرة، الآية: ١٩.

(٥) المشكل: ٥٠.

الكسرة، إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها؛ فتنقلب الواو ياءً، لتجانس حركة الحرف الذي قبلها، فجاء اسم الفاعل بعد إعلاله بالنقل والقلب على (مُسْتَقِيْم)[1].

وكذلك (مُحِيْط): اسم فاعل من الفعل: أَحَاطَ، فعل مزيد بالهمزة، من فعل معتل العين بالواو (حَوَطَ)، وأصل (مُحِيْط): مُحْوِط؛ تحركت الواو، وقبلها حرف صحيح ساكن؛ فيحدث في الاسم إعلال بنقل حركة الواو (الحرف المعتل)، وهي الكسرة، إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها؛ فتنقلب الواو ياءً، لتجانس حركة الحرف الذي قبلها، فجاء اسم الفاعل بعد إعلاله بالنقل والقلب على (مُحِيْط)[2].

(١) انظر: المقتضب: ١٠٤/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٩، والتكملة: ٥٩١، والمنصف: ٢٦٧/١، ٢٦٩، ٢٨٢، وشرح الثمانيني: ٤٥٩، والمحرر: ٨١/١، والبيان: ٣٩/١، وإملاء العكبري: ٧/١، والممتع: ٤٧٩/٢، ٤٨١، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٣، ١٥٦، والمجيد: ٦٣، والارتشاف: ٣٠٦/١، والبحر المحيط: ٤٥/١، والدر المصون: ٦٥/١.

(٢) انظر: المقتضب: ١٠٤/١، والتكملة: ٥٩١، والمنصف: ٢٦٧/١، ٢٦٩، ٢٨٢، وشرح الثمانيني: ٤٥٩، وإملاء العكبري: ٢٢/١، والممتع: ٤٧٩/٢، ٤٨١، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٣، ١٥٦، والمجيد: ١٣٨، والارتشاف: ٣٠٦/١، والدر المصون: ١٧٥/١.

- **الإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ ﴾[1]: «يجوز أن تكون (معين) فَعِيْلا، من: مَعَنَ الماءُ إذا كَثُر. ويجوز أن يكون مَفْعولا، من: العَيْن، وأصله (مَعْيون)، ثم أُعِلَّ؛ بأنْ أسكنت الياء استخفافًا، وحُذِفت لسكونها وسكون الواو بعدها، ثم قُلبت الواو ياءً لانكسار العين قبلها.

قيل: بل حذفت الواو لسكونها وسكون الياء قبلها؛ فتقديره على هذا: فمن يأتيكم بماء يُرى بالعين»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلاً ﴾[3]: «وأصل (مَهِيْلا) (مَهْيُولا)، وهو مَفْعُول من: هِلْتُ؛ فأُلقيت حركة الياء على الهاء، فاجتمع ساكنان، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكُسرت الهاء لتصحَّ الياء التي بعدها، فوزن لفظه (فَعِيْل).

وقال الكسائيُّ والفرَّاء والأخفش: إن الياء هي المحذوفة، والواو تدل على معنى؛ فهي الباقية؛ فكان يلزمهم أن يقولوا: مَهُول، إلا أنهم قالوا: كُسِرَت الهاء قبل حذف الياء، لمجاورتها الياء؛ فلما حُذفت الياء انقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ فالياء في (مَهِيْلا) على قولهم زائدة، وعلى القول الأول أصلية.

وقد أجازوا كلهم أن يأتي على أصله في الكلام؛ فتقول: (مَهْيُول)، وكذا (مَبْيُوع) وشبهه من ذوات الياء.

فإن كان من ذوات الواو لم يجز أن يأتي على أصله عند البصريين، وأجازه الكوفيون، نحو: مَقْوُول، ومَصْوُوغ.

وأجازوا كلهم: مَبُوْع، ومَهُوْل، على لغة مَنْ قال: بُوْعَ المتاعُ، وقُوْلَ القَوْلُ، وهي لغة هُذيل، ويكون الاختلاف في المحذوف منه على ما تقدَّم»[4].

---

(١) الملك، الآية: ٣٠.

(٢) المشكل: ٦٩٦.

(٣) المزمل، الآية: ١٤.

(٤) المشكل: ٧١٧، ٧١٨.

المناقشة:

عند بناء الأفعال الثلاثية المعتلة العين بالواو على صيغة اسم المفعول، من نحو: قال، وصاغ، وصان، يقال: مَقْوُول، ومَصْوُوغ، ومَصْوُون، فينشأ في هذه الصيغ ثقل لتوالي واوين، إحداهما مضمومة؛ فيحدث إعلال بالنقل، فتنقل حركة الضم التي على الواو الأولى –التي هي عين الفعل– إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، وهو فاء الكلمة؛ فتلتقي واوان ساكنتان؛ فلا بد من حذف إحداهما.

فعند الخليل وسيبويه لا بد من حذف الواو الثانية، وهي واو (مَفْعُول) منعًا لالتقاء الساكنين، لأن واو مفعول زائدة وليست بأصلية، والأصلي –عندهما– أولى بالبقاء من الزائد، والزائد هو محل الحذف؛ فيصبح اسم المفعول من هذه الأفعال على ذلك: مَقُوْلا، ومَصُوْغًا، ومَصُوْنًا، ووزنه (مَفُعْل)[1].

وعند أبي الحسن الأخفش الأوسط لا بدَّ من حذف الواو الأولى، وهي عين الفعل، منعًا لالتقاء الساكنين، لأنها أصلية، والحرف الأصلي معروف من بنية الكلمة قبلا، وتبقى واو مفعول دون حذف، لأنها داخلة لمعنى؛ فإذا حذفت ذهب بحذفها المعنى الذي كانت تفيده؛ فيصبح اسم المفعول من هذه الأفعال على ذلك: مَقُوْلا، ومَصُوْغًا، ومَصُوْنًا، ووزنه (مَفُوْل)[2].

وأما بناء الأفعال الثلاثية المعتلة العين بالياء على صيغة اسم المفعول، من نحو: باع، وعان، وهال، فيقال فيها أيضًا: مَبْيُوع، ومَعْيُون، ومَهْيُول؛ فينشأ ثقل بوجود الياء التي من أصل الفعل، مع حركة الضم عليها، وبعدها واو ساكنة؛ فيحدث إعلال بالنقل، إذ تنقل حركة الضم إلى الحرف الصحيح الساكن قبل الياء (عين الفعل)، إلى فاء الكلمة، لتصبح الياء ساكنة، والواو بعدها ساكنة؛ فيلتقي ساكنان (الياء والواو)؛ فيلزم حذف أحدهما منعًا لالتقاء الساكنين.

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، والمقتضب: ١٠٠/١، والأصول: ٢٨٣/٣، والتكملة: ٥٩٠، والخصائص: ٦٦/٢، والمقتضب لابن جني: ١٨، والمنصف: ٢٨٧/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٨٧/٢، وشرح الثمانيني: ٣٩٢، والمفصّل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ١٩١/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٦/١٠، ٧٨، وشرح الملوكي: ٣٥١، والممتع: ٤٥٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٧/٣.

(٢) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية السابقة.

فعند الخليل وسيبويه تحذف الواو منعًا لالتقاء الساكنين؛ لأنها زائدة لإفادة معنى (مَفْعُول)، وتقلب الضمة التي نقلت إلى فاء الكلمة كسرة، لمجاورتها الياء؛ فيصبح اسم المفعول –عندهما– من هذه الأفعال: مَبِيْعًا، ومَعِيْنًا، ومَهِيْلا، ووزنه (مَفِعْل)[1].

وعند الكسائيِّ والفرَّاء والأخفش تحذف الياء (عين الفعل) منعًا لالتقاء الساكنين، وتبقى واو مفعول دون حذف؛ للعلة التي ذُكِرت في الفعل المعتل العين بالواو، ثم تقلب هذه الواو ياءً لمجاورتها الكسرة التي هي حركة فاء الكلمة؛ فيصبح اسم المفعول –عندهم– من هذه الأفعال: مَبِيْعًا، ومَعِيْنًا، ومَهِيْلا، ووزنه (مَفِيْل)[2].

فالقياس إذًا في الفعل المعتل العين بالواو عند بناء اسم المفعول منه أن يقال فيه: مَقُوْل، ومَصُوْغ، ومَصُوْن، من الفعل: قَالَ، وصَاغَ، وصَانَ.

وقياس ما كان معتل العين بالياء من هذه الأفعال عند بناء اسم المفعول منه، أن يقال فيه: مَبِيْع، ومَخِيْط، ومَكِيْل، من الفعل: بَاعَ، وخَاطَ، وكَالَ[3].

ومن العرب من يجري اسم المفعول على أصله، دون إعلال بالنقل أو الحذف أو القلب؛ فيتمِّمون اسم المفعول من الفعل المعتل العين بالياء؛ فيقولون في اسم المفعول من : بَاعَ،

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، والمقتضب: ١٠٠/١، ومعاني الزجّاج: ٥٤٢/٥، والأصول: ٢٨٣/٣، وإعراب النحّاس: ٥٨/٥، والتكملة: ٥٩٠، والخصائص: ٦٦/٢، والمقتضب لابن جني: ١٨، والمنصف: ٢٨٧/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٨٨/٢، وشرح الثمانيني: ٣٩٠، والمفصّل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ١٩١/٢، والبيان: ٤٧١/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٦/١٠، ٧٨، وشرح الملوكي: ٣٥١، والممتع: ٤٥٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٧/٣، والدر المصون: ٥٢٤/١٠.

(٢) انظر: المقتضب: ١٠٠/١، والأصول: ٢٨٣/٣، وإعراب النحّاس: ٥٨/٥، والتكملة: ٥٩٠، والخصائص: ٤٧٧/٢، والمقتضب لابن جني: ١٨، والمنصف: ٢٨٧/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٨٨/٢، وشرح الثمانيني: ٣٩١، والمفصّل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ١٩١/٢، والبيان: ٤٧١/٢، وإملاء العكبري: ٢٧٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٧/١٠، ٧٨، وشرح الملوكي: ٣٥٢، والممتع: ٤٥٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٧/٣، والدر المصون: ٥٢٥/١٠.

(٣) وللوقوف على الاختلاف في المحذوف بين الخليل وسيبويه وبين الأخفش بتوسع وتفصيل، انظر: المنصف: ٢٨٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ١٩١/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٦/١٠، والممتع: ٤٥٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٧/٣.

وخَاطَ، ودَانَ، وكَالَ: مَبْيُوع، ومَخْيُوط، ومَدْيُون، ومَكْيُول[1].

وخِفَّة الياء، مع سكون ما قبلها، وكون اسم المفعول من الفعل الثلاثي غير جارٍ على فعله الذي صيغ منه في حركاته وسكونه، هما ما دعا العرب إلى تصحيح اسم المفعول من الفعل المعتل بالياء، وإن كان فعله معتلا[2].

وهذا التتميم لاسم المفعول من فعل معتل العين بالياء لغة لبني تميم، وأكثر العرب يجريه بالحذف على القياس[3].

وأما مجيء اسم المفعول على أصله دون أن يحدث فيه إعلال بالنقل أو الحذف أو القلب، من فعل معتل العين بالواو، فممنوع عند البصريين[4]، وجائز عند الكوفيين[5]، وإجازتهم له بناء على سماعه من العرب.

وعلة منع تتميم اسم المفعول من الفعل المعتل العين بالواو، هي الثقل الناشئ من توالي واوين مع ضم أُولاهما؛ فالواو أثقل عند العرب من الياء، والضمة عليها أثقل من الضمة على الياء[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، ومعاني الفراء: ١٩٨/٣، والمقتضب: ١٠١/١، ومعاني الزجّاج: ٥٤٢/٥، والأصول: ٢٨٤/٣، وإعراب النحّاس: ٥٨/٥، وليس في كلام العرب: ١١٥، والتكملة: ٥٩٠، والخصائص: ٩٨/١، ٢٦٠، والمقتضب لابن جني: ٢١، والمنصف: ٢٨٣/١، والتبصرة: ٨٨٨/٢، وشرح الثمانيني: ٣٩٠، والمفصّل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري: ١٧٠/١، ٣٢١، ١٩٢/٢، والبيان: ٤٧١/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٩/١٠، وشرح الملوكي: ٣٥٣، والممتع: ٤٦٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٩/٣، والبحر المحيط: ٣١٧/١٠، والدر المصون: ٥٢٥/١٠.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، والمنصف: ٣٨٣/١، وشرح الثمانيني: ٣٩٠، وشرح ابن يعيش: ٧٩/١٠، وشرح الملوكي: ٣٥٤.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٥٩/٥، والخصائص: ٢٦٠/١، والمقتضب لابن جني: ٢١، والمنصف: ٢٨٣/١، وشرح الثمانيني: ٣٩٠، وأمالي ابن الشجري: ٣٢١/١، وشرح ابن يعيش: ٧٩/١٠، وشرح الملوكي: ٣٥٣، والممتع: ٤٦٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٩/٣، والبحر المحيط: ٣١٧/١٠، والدر المصون: ٥٢٥/١٠.

(٤) انظر: المقتضب: ١٠٢/١، وإعراب النحاس: ٥٩/٥، والمنصف: ٢٨٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٢/١، والبيان: ٤٧١/٢، والدر المصون: ٥٢٥/١٠.

(٥) انظر: البيان: ٤٧١/٢، والدر المصون: ٥٢٥/١٠.

(٦) انظر: الكتاب: ٣٤٩/١، والمقتضب: ١٠٢/١، والأصول: ٢٨٤/٣، والمنصف: ٢٨٦/١، وشرح الثمانيني: ٣٩٢، وشرح ابن يعيش: ٧٩/١٠، وشرح الملوكي: ٣٥٤، وشرح الشافية للرضي: ١٤٩/٣.

وقال سيبويه ذاكرًا علة هذا المنع: «ولا نعلمهم أتمُّوا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرُّون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة»[1].

وقد أجاز أبو العباس المبرِّد من البصريين تتميم اسم المفعول من المعتل العين بالواو، وقيَّد هذا الجواز منه بالضرورة، قياسًا على (السُّوُوْر) ، و (الغُوُوْر) مصدرًا لفعل: سِرْتُ سُوُوْرًا، وغارت عينُه غُوُوْرا؛ فهو أثقل من اسم المفعول من معتل العين بالواو على التتميم، لأن فيه واوين وضمتين، واسم المفعول من هذا الفعل فيه واوان وضمة؛ فهو بذلك أخف منهما[2]. قال المبرِّد: «ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة، إذ كان قد جاء في الكلام مثله، ولكنه يعتل لاعتلال الفعل. والذي جاء في الكلام ليس على فعل؛ فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمِمَّا جاء قولهم: النُّوُوْر، وقولهم: سِرْتُ سُوُوْرًا، ونحوه»[3].

وقصر النحويون ما ورد من ألفاظ تُمِّم فيها اسم المفعول من فعل معتل العين بالواو على السماع، بحيث تحفظ هذه الأمثلة ولا يقاس عليها، وعَدَّ النحويون هذه الأمثلة، وهي قول العرب: مسكٌ مَدْوُوف، ورجلٌ مَعْوُود، وفرسٌ مَقْوُود، وثوبٌ مَصْوُون، وقولٌ مَقْوُول، شاذةً.

والقياس في هذه الأمثلة هو إعلالها بالحذف وهو الأكثر في لغة العرب؛ فيقال فيها: مَدُوْف، ومَعُوْد، ومَقُوْد، ومَصُوْن، ومَقُوْل[4].

كما ورد عن العرب في الأفعال المعتلة العين بالواو عند بناء اسم المفعول منها أن تكون بالياء دون الواو، وأجيز ذلك فيها لغلبة الياء على الواو في كلامهم، وأنها اخف عندهم من الواو.

وحكم النحويون على ما جاء من هذه الأمثلة المنطوقة بالياء، أن تُقْصَر على السماع من العرب؛ فتُحفَظ ولا يقاس غيرها عليها.

---

(١) الكتاب: ٣٤٩/٤.

(٢) انظر: المقتضب: ١٠٢/١، والتكملة: ٥٩٠، والمقتضب لابن جني: ٢٣، والمنصف: ٢٨٤/١، وأمالي ابن الشجري: ١٧١/١، ٣٢٢، وشرح ابن يعيش: ٨٠/١٠، والممتع: ٤٦١/٢.

(٣) المقتضب: ١٠٢/١.

(٤) انظر: إعراب النحّاس: ٥٩/٥، وليس في كلام العرب: ١١٥، والخصائص: ٩٨/١، ٢٦١، والمقتضب لابن جني: ٢٢، والمنصف: ٢٨٥/١، وشرح الثمانيني: ٣٩٢، والمفصّل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري: ١٧١/١، ٣٢١، ١٩٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٨٠/١٠، وشرح الملوكي: ٣٥٤، والممتع: ٤٦١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٩/٣.

وقد ذكر اللغويون والنحويون أمثلة لهذا الورود، نحو قول العرب:

شِبْتُ الطعام؛ فهو مَشِيْب، وقياسه: مَشُوب.

وقولهم: لُمْتُ الرجل؛ فهو مَلِيْم، وقياسه: مَلُوْم.

وقولهم: غارٌ مَنِيْل، أي: يُنال ما فيه، وقياسه: مَنُوْل.

وقولهم: أرض مَمِيْت عليها، وقياسه: مَمُوْتٌ عليها.

وقولهم: غُصنٌ مَرِيح، إذا حركته الريح، وقياسه: مَرُوح.

وورد عن العرب أيضًا اسم مفعول القياس فيه أن يكون بالياء لأنه من فعل معتل العين بالياء، إلا أنه جاء بالواو شذوذًا، نحو قولهم:

مَهُوْب، وقياسه: مَهِيْب؛ لأنه من الهيبة.

وقولهم: مَسُوْر به، وقياسه: مَسِيْر به؛ لأنه من السير.

وقولهم: بُرٌّ مَكُوْل، وقياسه: مَكِيْل؛ لأنه من الكيل.

وما جاء بالياء من أمثلة اسم المفعول من فعل معتل العين بالواو، أو بالواو من أمثلة اسم المفعول من فعل معتل العين بالياء، فإنها بنيت على لغة إخلاص الكسر في الفعل الثلاثي الأجوف عند بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله؛ فيقال في: باع، وقال: بِيْعَ، وقِيْلَ، وإخلاص الضمِّ فيقال فيهما: بُوْعَ، وقُوْلَ[1].

وهذه الألفاظ الواردة عن العرب وإن خَرَّجها النحويون على الشذوذ، إلا أنها من طرائق العرب لتخفيف ما ثقل لفظه عندهم، قال سيبويه: «وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمَّة، فلم يجعلوها تابعة للضمَّة؛ فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، وإعراب النحاس: ٥٩/٥، والمقتضب لابن جني: ١٩، والمنصف: ٢٨٩/١، والمفصّل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٠/١، وشرح ابن يعيش: ٧٨/١٠، والممتع: ٤٥٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٨/٣، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٢.

الواو ياءً، ولا يتبعوها الضمة فرارًا من الضمة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مَشُوْبٌ ومَشِيْبٌ، وغارٌ مَنُوْلٌ ومَنِيْل، ومَلُوْمٌ مَلِيْمٌ، وفي حُور: حِير»[1].

(١) الكتاب: ٤/٣٤٨.

- **الإعلال في اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيًّا ﴾[1]: **«أصله (مَرْضُوٌّ) على وزن (مَفْعُول)، وهو من ذوات الواو، لقولهم: (الرِّضوان)، ثُمَّ أبدلوا من الواو ياء، وكسروا ما قبلها لتصحَّ الياء الساكنة، ولأنَّه أخفُّ من الواو»**[2].

المناقشة:

لاسم المفعول عند صياغته من الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو ثلاث أحوال:

الحال الأولى:

أن يكون الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو على (فَعِل) -مكسور العين-، وعين الفعل منه واو؛ فهذا الضرب من الأفعال عند صياغة اسم المفعول منه يجب فيه الإعلال، كاسم المفعول من الفعل (قوي)، إذ أصل الياء في هذا الفعل واو، لأنه من القوة خلاف الضعف[3].

وإنما قلبت الواو ياءً، لأن الواو تطرفت في الفعل، وقبلها واو، فاجتمعت واوان في الفعل، والعرب تكره اجتماع الواوين لثقلهما؛ فَتَعُلُّ الواو المتطرفة بقلبها ياء؛ لانكسار ما قبلها[4]، فيُصاغ اسم المفعول من الفعل بعد إعلاله على: مَقْوِيّ، وأصله: مَقْوُوْوٌ، على (مَفْعُوْل) اجتمع فيه ثلاث واوات، الأولى: هي عين الفعل، والثانية: واو مَفْعول، والثالثة: لام الفعل.

فتعلُّ الواو الثالثة منهنَّ بقلبها ياءً تبعًا لإعلالها في الفعل، ثُمَّ تُعلُّ الواو الثانية منهنَّ بقلبها ياءً أيضًا، لأنه اجتمع في كلمة ياء وواو، والسابقة منهما ساكنة[5]، ثُمَّ تقلب الضمة على الواو

---

(١) مريم، آ: ٥٥.

(٢) المشكل: ٤٣٠.

(٣) انظر: العين: (قوي)، وأفعال ابن القوطية: ٦١، والصحاح: (قوا)، والمقاييس: (قوي)، وأفعال ابن القطّاع: ٦٢/٣، واللسان: (قوا).

(٤) انظر: الكتاب: ٤٠٠/٤، والمقتضب: ١٤٩/١، ١٨٧، والأصول: ٢٥٩/٣، والتكملة: ٦١٣، والمنصف: ٢١٠/٢، وشرح الثمانيني: ٤٥٥، ٥١٠، وشرح ابن يعيش: ١١٩/١٠، والممتع: ٥٧٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١١٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٥٥٧/٢، والتصريح: ٧٠٩/٢، وشرح الأشموني: ٦٠٨/٢.

(٥) انظر: التصريف: ٦٢، والممتع: ٥٤٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/٣، وتوضيح المقاصد: ١٥٩٦/٣.

الأولى كسرة لمناسبة الياء، وتدغم الياء الأخيرة في التي قبلها، ليصبح اسم المفعول من الفعل (قَوِيَ) (مَقْوِيًّا)، على النحو الذي ذُكر فيه من الإعلال بالقلب ثم الإدغام[1].

الحال الثانية:

أن يكون الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو على (فَعِل) -بكسر العين-، وليست عين فعله واوا؛ فهذا الضرب من الأفعال عند صياغة اسم المفعول منه، يجوز فيه الإعلال، ويجوز فيه التصحيح، كاسم المفعول من الفعل (رَضِيَ)، إذ أصل الياء في هذا الفعل واو، لأنه من الرِّضوان[2].

وإنما قلبت الواو ياء، لأن الواو تطرفت في الفعل وما قبله مكسور، فتقلب الواو ياء[3]؛ فيصاغ اسم المفعول من الفعل بعد إعلاله على: مَرْضِيّ، بالإعلال فيه، أو على: مَرْضُوّ، بالتصحيح دون إعلال.

واسم المفعول (مَرْضِيٌّ) بالإعلال، أصله: مَرْضُوْوٌ، على (مَفْعُول)، اجتمعت فيه واوان، الأولى منهما هي: واو مفعول، والثانية: هي لام الفعل؛ فتُعلُّ الواو الثانية منهما بقلبها ياءً، حملا على إعلالها في الفعل، ثُمَّ تُعلُّ الواو الأولى بقلبها ياءً أيضًا، لأنه اجتمع في كلمة ياء وواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فتقلب الواو إلى ياء، ثُمَّ تقلب الضمة على الضاد كسرة لمناسبة الياء، ثُمَّ تدغم الياء في الياء، ليصبح اسم المفعول بعد إعلاله بالقلب ثُمَّ الإدغام (مَرْضِيًّا) [4].

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٠٧/٤، والأصول: ٣٦٩/٣، والمنصف: ٢٧٧/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٠/٣، ١٩٥، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

(٢) انظر: العين: (رضو)، وأدب الكاتب: ٦٠٢، وأفعال ابن القوطية: ٢٥٧، والصحاح: (رضا)، والمقاييس: (رضى)، وأفعال ابن القطّاع: ٧٤/٢، واللسان: (رضي).

(٣) انظر: الكتاب: ٢٣٩/٤، ٣٨٦، والأصول: ٢٥٨/٣، والتكملة: ٦٠٥، والتصريف: ٦٣، وشرح الثمانيني: ٤٥٥، وشرح ابن يعيش: ٩٩/١٠، والممتع: ٥٢٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١٥٨٢/٣، وشرح ابن عقيل: ٥٥٧/٢، والتصريح: ٧٠٩/٢، وشرح الأشموني: ٦٠٨/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٨٥/٤، ومعاني الفراء: ١٦٩/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٣٤/٣، وإعراب النحّاس: ٢٠/٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٨٦، والمحرر: ٣٨/١١، والبيان: ١٢٧/٢، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣، والبحر المحيط: ٢٧٦/٧، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، والدر المصون: ٦٠٧/٧، وشرح ابن عقيل: ٥٧٧/٢، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

واسم المفعول من (رَضِي) بإجرائه على التصحيح (مَرْضُوٌّ)، وأصله: مَرْضُوْوٌ، على (مَفْعُول)، اجتمع في الاسم حرفان مثلان، وهما الواو؛ فتُدغَم إحداهما في الأخرى، ليكون اسم المفعول (مَرْضُوًّا) [1].

ويجوز في لغة العرب مجيء اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو، على وزن (فَعِل)، نحو: (رَضِي) بالتصحيح دون إحداث إعلال فيه؛ فيقال: (مَرْضُوّ)، وذلك بإجرائه على الأصل، وهو الواو، وهذا هو القياس فيه.

ويجوز مجيئه بالإعلال، وذلك بقلب الواو ياءً، ثُمَّ الإدغام، على النحو الذي ذكر فيه آنفًا؛ فيقال: (مَرْضِيّ).

و(مَرْضُوّ) و(مَرْضِيّ) لغتان استعملتهما العرب في كلامهم[2]؛ فمَنْ قال: (مَرْضُوّ) بالتصحيح؛ فإنه أجرى اسم المفعول على أصله، وأصل لامه الواو، إذ هو من الرِّضوان[3]، أو بالنظر إلى تثنية (رِضَا)؛ فبعض العرب يقول في تثنيته: رِضَوَان[4].

ومن قال: (مَرْضِيّ) بالإعلال؛ فإنه أجرى اسم المفعول على الإعلال الحادث في فعله المبني للفاعل (رَضِيْت)، وفعله المبني للمفعول (رُضِيَ) [5]، أو بالنظر إلى تثنية (رِضا) ؛ فبعض

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٥/٤، ومعاني الفراء: ١٦٩/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٣٤/٣، وإعراب النحّاس: ٢٠/٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٨٦، والمحرر: ٣٨/١١، والبيان: ١٢٧/٢، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣، والبحر المحيط: ٢٧٦/٧، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، والدر المصون: ٦٠٧/٧، وشرح ابن عقيل: ٥٧٧/٢، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

(٢) ذكر الفرّاء أن (مَرْضُوًّا) لغة لأهل الحجاز. انظر: معاني الفراء: ١٧٠/٢، وإعراب النحّاس: ٢٠/٣.

(٣) انظر: العين: (رضو)، والكتاب: ٣٨٥/٤، ومعاني الفراء: ١٦٩/٢، وأدب الكاتب: ٦٠٢، ومعاني الزجّاج: ٣٣٤/٣، والأصول: ٢٥٧/٣، والمقصور لابن ولاّد: ٤٨، وإعراب النحاس: ٢٠/٣، والمقصور للقالي: ١٨٢، وإعراب ثلاثين سورة: ٨٦، والمنصف: ١٢٤/٢، والصحاح: (رضا)، والمقاييس: (رضي)، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، واللسان: (رضي)، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، والدر المصون: ٦٠٧/٧، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب: ٢٥٨، ٥٦٩، ومعاني الزجّاج: ٣٣٤/٣، والمقصور لابن ولاّد: ٤٨، وإعراب النحّاس: ٢٠/٣، والصحاح: (رضا)، والبيان: ١٢٧/٢، واللسان: (رضي).

(٥) انظر: معاني الفراء: ١٧٠/٢، ومعاني الزجّاج: ٣٣٤/٣، وإعراب النحّاس: ٢٠/٣، والمقصور للقالي: ١٨٢، والصحاح: (رضا)، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣، واللسان: (رضي)، والبحر المحيط: ٢٧٦/٧، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

العرب يقول في تثنيته: رِضَيَان[1].

وقد أجاز كثير من النحويين واللغويين أن يقال في اسم المفعول الوجهان: مَرْضُوّ، ومَرْضِيّ، وتلحظ أن هناك شبه إجماع بينهم على أن الإعلال لاسم المفعول من فعل وصفه كـ (رَضِيَ)، أولى من التصحيح، وإن كان التصحيح هو الأصل والقياس.

ومن أدلة ترجيحهم الإعلال على التصحيح:

- سماع الوجهين عن العرب؛ حيث سُمِع من العرب قولهم: هذه أرض مَسْنُوَّة، ومَسْنِيَّة[2]. قال ابن يعيش: «وقالوا: (مَسْنِيَّة)، وهو من سَنَوْتُ الأرض، أي: سقيتها، والوجه فيما كان واحدًا الواو، والأخرى عربية كثيرة، وإنما جاز القلب في الواحد تشبيها بـ (أدل) وإنْ لم يكن مثله؛ فلولا السماع لم يجز ذلك، مع أن الواو قد انقلبت في (رَضِيَ)، و(سَنِيْتُ الأرض)؛ فهذا يقوي وجه القلب»[3].
- كذلك مجيء اسم المفعول مُعَلاًّ في القرآن حيثما ورد؛ فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾[5]، بالإعلال فيهما، سواء أكان بصيغة التذكير، كما في (مَرْضِيًّا)، أم بصيغة التأنيث، كما في (مَرْضِيَّة). والقرآن أفصح كلام على الإطلاق، ويؤيد ذلك ما ذكره أبو إسحاق الزجَّاج، حيث قال عند حديثه عن (مَرْضِيًّا): «أصله (مَرْضُوًّا)، وهو جائز في اللغة، غير جائز في القرآن، لأنه مخالف للمصحف»[6].

---

(١) انظر: أدب الكاتب: ٢٥٨، ٥٦٩، ومعاني الزجّاج: ٣/٣٣٤، والمقصور لابن ولاّد: ٤٨، وإعراب النحّاس: ٣/٢٠، والصحاح: (رضا)، والبيان: ٢/١٢٨، واللسان: (رضي)، والبحر المحيط: ٧/٢٧٦.

(٢) يُقال: أرضٌ مَسْنُوَّة، ومَسْنِيَّة، أي: مسقيَّة، من: سَنَا يَسْنُو سُنُوًّا، وسِنَايةً، وسِنَاوَةً، إذا: استقت. وسَنَتِ الناقةُ تَسْنُو: إذا سقت الأرض، والسحابة تَسْنُو الأرض بالمطر، والقوم يستنون لأنفسهم، إذا: استَقَوا.

انظر: العين: (سنو)، والصحاح: (سنا)، والمقاييس: (سنى)، واللسان: (سنا).

(٣) شرح ابن يعيش: ١٠/١١٠، وكذلك انظر: المنصف: ٢/١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، وشرح الملوكي: ٤٨٠.

(٤) مريم، الآية: ٥٥.

(٥) الفجر، الآية: ٢٨.

(٦) معاني الزجّاج: ٣/٣٣٤.

- ومن الأدلة لترجيح الإعلال، قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرۡضِيَّةً ﴾[1]، بالإعلال، إلا ابن أبي عبلة[2]؛ فقد قرأها بالتصحيح: (راضِيَة مَرْضُوَّة) [3]، وحكم بعض العلماء على قراءة: (مَرْضُوَّة) بالتصحيح أنها شاذة[4].

وبناءً على ما ذُكِر من أدلة ترجيح الإعلال على التصحيح، فإن كلا الحكمين جائزان، إلا أنَّ الإعلال مقدم على التصحيح. وتصحيح اسم المفعول من نحو: (رَضِيَ) وإن كان جائزًا، وهو الأصل والقياس، إلا أنه قليل، والأكثر مجيء اسم المفعول بالإعلال[5].

قال سيبويه: «فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة»[6]. وقال الرضيّ: «وما كان القلب فيه أولى، ويجوز تركه؛ فهو كل (مَفْعُول) ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب (فَعِل) –بالكسر–، نحو: مَرْضِيّ؛ فإنه أكثر من: مَرْضُوّ، إتباعًا للفعل الماضي»[7].

الحال الثالثة:

أن يكون الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو، على (فعل) غير مكسور العين، وليست عين فعله واوًا.

فهذا الضرب من الأفعال عند صياغة اسم المفعول منه يجوز فيه التصحيح، و يجوز فيه

---

(١) الفجر، الآية: ٢٨.

(٢) هو: أبو إسماعيل –وقيل: أبو إسحاق، وقيل: أبو سعيد–، إبراهيم بن أبي عبلة – واسمه شمر – بن يقظان بن المرتحل الشامي، الدمشقي، وقيل: الرملي، والمقدسي، من كبار التابعين، وقرائهم، قال عنه ابن الجزري: «له حروف في القراءات خالف فيه العامة، في صحة إسنادها إليه نظر». أخذ القراءة عن: أم الدرداء الصغرى، وواثلة ابن الأسقع، وأخذ عنه: موسى بن طارق، وابن أخيه هاني بن عبدالرحمن بن أبي عبلة، وروى عنه: مالك بن أنس، وعبدالله بن المبارك وغيرهما، ت: سنة ١٥٣هـ على اختلاف بين المترجمين له.
انظر: غاية النهاية: ١٩/١، وشذرات الذهب: ٢٣٣/١.

(٣) انظر: المحرر: ٣٨/١١، والبحر المحيط: ٢٧٦/٧، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، والدر المصون: ٦٠٧/٧، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

(٤) انظر: التصريح: ٧٢١/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ١٨٩/١، والمنصف: ١٢٢/٢، ١٢٤، ١٢٨، والبحر المحيط: ٢٧٦/٧، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٥٧٧/٢، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٧/٢.

(٦) الكتاب: ٣٨٤/٤.

(٧) شرح الشافية للرضي: ١٧١/٣.

الإعلال كاسم المفعول من الفعل: دَعَا، وعَدَا، وغَزَا؛ فأصل اللام في هذه الأفعال واو؛ إذ أصولها: دَعَوَ، وعَدَوَ، وغَزَوَ، فـ (دَعَا) من الدَّعْوَة[1]، و(عَدَا) من العَدْو، والعُدُوّ، والعُدوان[2]، و(غَزَا) من الغَزْو والغَزْوَة[3].

فيصاغ اسم المفعول منها على: مَدْعُوّ، ومَعْدُوّ، ومَغْزُوّ، على التصحيح، ومَدْعِيّ، ومَعْدِيّ، ومَغْزِيّ، بالإعلال فيها.

وحُمِلت أسماء المفعول: مَدْعُوّ، ومَعْدُوّ، ومَغْزُوّ، على فعل الفاعل منها؛ فصُحِّحت، إذ يقال فيها: دَعَوْتُ، وعَدَوْتُ، وغَزَوْتُ؛ فتَصِحّ فيها الواو وتسلم من القلب، وتصاغ على (مَفْعُول)؛ فيقال فيها: مَدْعُوْو، ومَعْدُوْو، ومَغْزُوْو؛ فتلتقي واوان، أولاهما: واو صيغة (مفعول)، وهي ساكنة، وثانيهما: واو متحركة، هي لام الكلمة؛ فتدغم إحداهما في الأخرى، لتصبحا حرفًا واحدًا مشددًا، وتكون في صورتها الأخيرة: مَدْعُوّ، ومَعْدُوّ، ومَغْزُوّ[4].

وحُمِلت أسماء المفعول: مَدْعِيّ، ومَعْدِيّ، ومَغْزِيّ، على فعل المفعول منها؛ فتُعَلّ كما أُعِلّت أفعالها المبنية للمفعول، فيقال في أفعالها: دُعِيَ، وعُدِيَ، وغُزِيَ، فتُعَلّ الواو فيها بقلبها ياءً؛ لأنَّ ما قبل الواو أتى مكسورًا، ولهذا الإعلال بقلب الواو ياءً شروط، استوفتها في الفعل المبني لما لم يسم فاعله، وهي[5]:

١- أن تكون الواو لامًا للكلمة، في اسم أو فعل، لأن اللام تقع طرفًا، والطرف هو محل التغيير والتبديل.

٢- أن تكون هذه الواو الواقعة لامًا متحركة غير ساكنة.

٣- أن يكون الحرف الذي قبلها محركًا بالكسر.

---

(١) انظر: العين: (دعو)، والصحاح: (دعا)، والمقاييس: (دعو)، واللسان: (دعا).

(٢) انظر: العين: (عدو)، والصحاح: (عدا)، والمقاييس: (عدو)، واللسان: (عدا).

(٣) انظر: العين: (غزو)، والصحاح: (غزا)، والمقاييس: (غزو)، واللسان: (غزا).

(٤) انظر: شرح الثمانيني: ٣٨٩، والممتع: ٥٤٩/٢، وتوضيح المقاصد: ١٦١٤/٣، والتصريح: ٧٢٢/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٢.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٨٦/٤، والأصول: ٢٥٧/٣، والمنصف: ١٢٤/٢، وشرح الثمانيني: ٤٥٥، والتتمة: ١١٢، وشرح ابن يعيش: ٢٢/١٠، ٩٨، وشرح الملوكي: ٤٧٢، وأمالي ابن الحاجب: ٦٦/٢، والممتع: ٥٢٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦١/٣.

وتصاغ أسماء المفعولين من هذه الأفعال على صيغة (مَفْعُول)؛ فيقال فيها: مَدْعُوْو، ومَعْدُوْو، ومَغْزُوْو؛ فتُعَلّ الواو الثانية، التي هي لام الكلمة بقلبها ياءً، حملا على إعلالهم لها في فعلها المبني للمفعول؛ فتلتقي ياء وواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فتقلب الواو الأولى التي هي واو صيغة (مَفْعُول) إلى ياء، ثم تقلب الضمة التي على عين (مَفْعُول) كسرة، لتناسب الياء بعدها، وتُدْغَم الياء في الياء الأخرى، لتصبحا حرفًا واحدًا مشددًا، ويكون اسم المفعول بعد إعلاله بالقلب والإدغام على: مَدْعِيّ، ومَعْدِيّ، ومَغْزِيّ[1].

وعلى هذا يجوز مجيء اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل اللام بالواو على وزن (فَعَل)، غير واوي العين ولا مكسورها، بالوجهين: وجه التصحيح، ووجه الإعلال.

ومع جواز كلا الوجهين في صياغة اسم المفعول من هذا الضرب من الأفعال المعتلة اللام بالواو، إلا أن التصحيح فيها هو القياس، وهو الأولى، والأجود، والمختار من الوجهين[2].

وبالوجهين ورد اسم المفعول من الفعل (عَدَا) في قول الشاعر[3]:

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِيْ مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا الليثُ مَعْدِيًّا عليه وعَادِيا[4]

فقد روي اسم المفعول في البيت بروايتين: رواية بوجه التصحيح (معدوًّا)[5]، ورواية ثانية بوجه الإعلال (معديًّا)[1].

---

(١) انظر: شرح الثمانيني: ٣٨٩، والممتع: ٥٤٩/٢، وتوضيح المقاصد: ١٦١٤/٣، والتصريح: ٧٢٢/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٨٤/٤، والمقتضب: ١٨٧/١، والأصول: ٢٥٧/٣، والمنصف: ١٢٢/٢، وشرح الثمانيني: ٣٨٩، وشرح ابن يعيش: ٢٢/١٠، ١١٠، وشرح الملوكي: ٤٨٠، والممتع: ٥٤٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣، وتوضيح المقاصد: ١٦١٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٥٧٧/٢، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٢.

(٣) هو: عبديغوث ين الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني، شاعر من شعراء الجاهلية، وسيد قومه من بني الحارث ابن كعب.

انظر: خزانة الأدب: ٢٠٢/٢.

(٤) ورد هذا الشاهد من (الطويل) منسوبًا لعبديغوث في: المفضليات: ١٥٨، الكتاب: ٣٨٥/٤، وإعراب ثلاثين سورة: ٨٦، والاقتضاب: ٧٧٨/٢، ٧٩١، والتصريح: ٧٢١/٢، وخزانة الأدب: ٢٠١/٢.

(٥) ورد هذا الشاهد برواية: (مَعْدُوًّا) في: الاقتضاب: ٧٧٨/٢، ٧٩١، وشرح ابن يعيش: ٢٢/١٠، ١١٠، وشرح الملوكي: ٤٨٠، وخزانة الأدب: ٢٠١/٢.

(١) ورد الشاهد برواية: (مَعْدِيًّا) في: الكتاب: ٣٨٥/٤، وأدب الكاتب: ٥٦٩، ٦٠٠، والأصول: ٢٥٧/٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٨٦، والمحتسب: ٢٠٧/٢، وشرح الثمانيني: ٤٨٠، والمفصّل: ٣٩٠، وشرحه لابن يعيش: ٣٦/٥، ١١٠/١٠، وأمالي ابن الحاجب: ٦٦/٢، والمقرب: ١٨٦/٢، والممتع: ٥٥٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٢/٣، وتوضيح المقاصد: ١٦١٤/٣، والتصريح: ٧٢١/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٢.

• الإعلال بقلب الواو ياءً في وصف على وزن (فيعل) من فعل معتل العين:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[1]: «(كَصَيِّب): أصله: صَيْوِب، على وزن: فَيْعِل، ثم أُدغِمت الواو في الياء، ويجوز التخفيف في الياء. وقال الكوفيون: هو (فَعِيْل)، أصله: صَوِيْب، ثم أُدغِم، ويلزمهم الإدغام في: طَوِيل، وعَوِيل، وذلك لا يجوز»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا ﴾[3]: «ومَنْ قَرَأَ: (قَيِّمًا)[4] مشدَّدًا؛ فأصله: قَيْوِم، على (فَيْعِل)، ثم أبدل من الواو ياءً، وأدغم الياء في الياء. ومَنْ خَفَّفَ[5] بناه على (فِعَل)، وكان أصله أن يأتي بالواو؛ فيقول: قِوَمًا، كما قالوا: عِوَض، وحِوَل، ولكنَّه شَذَّ عن القياس»[6].

المناقشة:

---

(١) البقرة، الآية: ١٩.

(٢) المشكل: ٤٩.

(٣) الأنعام، الآية: ١٦١.

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (قَيِّمًا)، -بفتح القاف، وياء مشددة مكسورة-. وحجتهم في ذلك، أنهم جعلوا: (قَيِّمًا)، صفة للدين على وزن: (فَيْعِل)، أي: دينًا مستقيمًا، لا عوج فيه.

انظر: السبعة: ٢٧٤، ومعاني الزجّاج: ٣١٠/٢، وإعراب القراءات السبع: ١٧٤/١، وحجة ابن خالويه: ١٥٢، وحجة ابن زنجلة: ٢٧٨، وحجة أبي علي: ٤٣٩/٣، والتبصرة: ٥٠٧، والكشف: ٤٥٨/١، والتيسير: ١٠٨، والكشاف: ٤١٩/٢، والإقناع: ٦٤٥/٢، والمحرر: ١٩٢/٦، والبيان: ٣٥١/١، وإملاء العكبري: ٢٦٧/١، والجامع: ٩٩/٧، والبحر المحيط: ٧٠٣/٤، والدر المصون: ٢٣٨/٥، والنشر: ٢٦٧/٢.

(٥) قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (قِيَمًا) -بكسر القاف، وفتح الياء مخففة-. وحجتهم في ذلك، أنهم جعلوا: (قِيَمًا) مصدرًا بمعنى: القِيَام، على وزن: (فِعَل) كالشِّبَع. أو جعلوه جمعًا لـ(قيمة)، قيمة وقِيَم، نحو: حيلة وحِيَل.

انظر: السبعة: ٢٧٤، ومعاني الزجّاج: ٣١٠/٢، وإعراب القراءات السبع: ١٧٤/١، وحجة ابن خالويه: ١٥٢، وحجة ابن زنجلة: ٢٧٩، وحجة أبي علي: ٤٣٩/٣، والتبصرة: ٥٠٧، والكشف: ٤٥٨/١، والتيسير: ١٠٨، والكشاف: ٤١٩/٢، والإقناع: ٦٤٥/٢، والمحرر: ١٩٢/٦، والبيان: ٣٥١/١، وإملاء العكبري: ٢٦٧/١، والجامع: ٩٩/٧، والبحر المحيط: ٧٠٣/٤، والدر المصون: ٢٣٨/٥، والنشر: ٢٦٧/٢.

(٦) المشكل: ٢٦٣.

اختلف النحويون في أصل (صَيِّب) و(قَيِّم)، ووزنهما، وما كان مثلهما من الألفاظ، نحو: سَيِّد، وجَيِّد، وهَيِّن، ولَيِّن، وحَيِّز، وغيرها، مما جاء وصفًا معتل العين.

فذهب البصريون إلى أن الأصل في (صَيِّب، وقَيِّم): صَيْوِب، وقَيْوِم، على وزن (فَيْعِل)[1]، من فعل معتل العين بالواو؛ فـ (الصَّيِّب) من: صَابَ يَصُوب، إذا نزل، وكل نازل من علوٍّ إلى سُفُل فهو صَيِّب، وصَيُّوب، وصَوْب[2].

و(القيِّم) من: قَامَ يَقُوم قِيامًا، وقِوَامًا، اسم لما يقوم به الشيء، أي: يثبت: كالعِماد، والسِّناد، لما يُعمَد به، ويُسنَد به[3].

فاجتمعت في (صَيْوِب، وقَيْوِم) الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فتقلب الواو ياء، ثم تدغم إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبحتا ياءً مشددة مكسورة: صَيِّب، وقَيِّم.

وإلى هذا ذهب جمهور البصريين: الخليل[4] وسيبويه[5] والمبرِّد[6] وابن السرَّاج[7] وأبي علي[8] وابن جني[9]، وغيرهم كثير.

---

(١) انظر: الكتاب: ٦٤٢/٣، ٣٦٥/٤، وأدب الكاتب: ٥٩٩، والمقتضب: ٢٤/١، والأصول: ٢٦٢/٣، ٣١٠، والزاهر: ٩٠/١، وإعراب النحّاس: ١٩٤/١، ٣٥٤، والتكملة: ٥٩٨، والتصريف: ٦٢، والخصائص: ١٥٥/١، وسر الصناعة: ٥٨٥/٢، ٧٣٥، والمنصف: ١٥/٢، وشرح الثمانيني: ٤٧٦، والمحرر: ١٣٤/١، والإنصاف: ٧٩٦/٢ (م: ١١٥)، والبيان: ٦٠/١، وشرح مقصورة ابن دريد: ١٨١، وإملاء العكبري: ٢٢/١، والتتمة: ١٠٧، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١٠، ٣٢، ٦٨، ٩٥، وشرح الملوكي: ٤٦٤، والممتع: ٤٩٨/٢، والجامع: ١٥١/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، ١٣٩/٣، ١٥٢، والمجيد: ١٣٥، والبحر المحيط: ١٣٥/١، والمبدع: ١٨٩، والدر المصون: ١٦٨/١، والمساعد: ٤٢/٤، والتصريح: ٧١٩/٢.

(٢) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، واللسان: (صوب).

(٣) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، واللسان: (قوم).

(٤) انظر: الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٦) انظر: المقتضب: ٢٤/١.

(٧) انظر: الأصول: ٢٦٢/٣.

(٨) انظر: التكملة: ٥٩٨.

(٩) انظر: التصريف: ٦٢، والخصائص: ١٥٥/١، وسر الصناعة: ٥٨٥/٢، ٧٣٥، والمنصف: ١٥/٢.

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل في (صيِّب، وقيِّم): صَوِيْب، وقَوِيْم، على وزن (فَعِيْل)، كطويل؛ ثم قلبت الواو قلبًا مكانيًا إلى موضع الياء؛ فأصبح الوزن (فَيْعِلا): صَيْوِب، وقَيْوِم، اجتمعت فيهما الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أُدغمَت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبحتا ياءً مشددة مكسورة: صَيِّب، وقَيِّم[1]. وإلى هذا ذهب الكسائي[2] والفرَّاء[3].

وضَعَّف هذا القول بأن مَنْ قال بالإعلال والقلب والإدغام في (صيِّب)، و(قيِّم) يلزمه أن يقول به في (طويل) ونحوه، ولم يحدث هذا[4].

وذهب البغداديون إلى أن الأصل في (صيِّب، وقيِّم): صَيْوِب ، وقَيْوِم، على وزن (فَيْعِل)، وأصله: فَيْعَل -بفتح العين-، إلا أنه نُقِلَ من مفتوح العين إلى مكسورها، على غير قياس؛ فاجتمعت فيهما الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء، ثم أُدْغِمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبحتا ياءً مشددة مكسورة: صيِّب، وقيِّم[5].

وضَعَّفَ هذا القول نقلهم الوزن من (فَيْعَل) -بفتح العين-، إلى (فَيْعِل) -بكسر العين-، محتجين بعدم وجود وزن (فَيْعِل) -بكسر العين- في أوزان الصحيح، حتى يتسنى لهم القياس

---

(١) انظر: إعراب النحّاس: ١٩٤/١، والمحرر: ١٣٤/١، والإنصاف: ٧٩٥/٢ (م: ١١٥)، وإملاء العكبري: ٢٢/١، والجامع: ١٥١/١، والبحر المحيط: ١٣٥/١، والدر المصون: ١٦٨/١.

(٢) انظر: دقائق التصريف: ٢٦٦.

(٣) انظر: الزاهر: ٩٠/١، وإعراب النحاس: ٣٥٤/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، ٩٥، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، ١٥٤/٣، والمجيد: ١٣٥، والبحر المحيط: ١٣٥/١، والمبدع: ١٩٠، والمساعد: ٤٢/٤.
وذكر ابن قتيبة أن الفرّاء جعل نحو: مَيِّت، وسَيِّد، على: (فَيْعَل)، والصحيح من مذهب الفراء ما ذكرناه. انظر: أدب الكاتب: ٥٩٩.

(٤) انظر: إعراب النحّاس: ١٩٤/١، ٣٥٤، والمحرر: ١٣٤/١، والإنصاف: ٧٩٦/٢ (م: ١١٥)، وإملاء العكبري: ٢٢/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، ٩٥، والممتع: ٥٠١/٢، والجامع: ١٥١/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، ١٥٤/٣، والمجيد: ١٣٥، والدر المصون: ١٦٨/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٦٥/٤، وأدب الكاتب: ٥٩٩، ودقائق التصريف: ٢٦٦، والمنصف: ١٦/٢، والإنصاف: ٧٩٦/٢ (م: ١١٥)، وشرح مقصورة ابن دريد: ١٨١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، ٩٥، وشرح الملوكي: ٤٦٤، والممتع: ٤٩٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٤/٣، والمجيد: ١٣٥، والمبدع: ١٨٩، والمساعد: ٤٢/٤، والتصريح: ٧١٩/٢.

عليه في هذه المسألة، مما اضطرهم إلى نقل الوزن من مفتوح العين (فَيْعَل)، إلى مكسورها (فَيْعِل).

وأورد بعض النحويين قولا آخر في أصل مثل هذه الألفاظ، ووزنها؛ فذكروا أن أصل (صيِّب، وقيِّم): صَوْيِب، وقَوْيِم، على وزن (فَعْيِل)، اجتمعت فيهما الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت إحدى اليائين في الأخرى؛ فأصبحتا ياءً مشددة مكسورة: صيِّب، وقيِّم.

أورد هذا القول منسوبًا للكوفيين أبو البركات الأنباري[1]، وأورده غير منسوب السمينُ الحلبي[2].

ويظهر من كلام مكيٍّ في هذه المسألة ترجيحه لمذهب البصريين[3] -وهو الظاهر عندي-، ولهذا الترجيح مسوغات:

١- أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح، كما أن الصحيح يختص بأبنية ليست للمعتل؛ فالصحيح يختص بوزن (فَيْعَل) -بفتح العين-، نحو: صَيْقَل، وضَيْغَم، وصَيْرَف، وغيرها، ويختص المعتل الأجوف بوزن (فَيْعِل) -بكسر العين- كما في: صيِّب، وقيِّم، وسيِّد، ومَيِّت، وغيرها، فجاء (فَيْعِل) -بكسر العين- في المعتل الأجوف معاقبًا لـ (فَيْعَل) -بفتح العين- في الصحيح[4].

وما جاء من المعتل الأجوف على (فَيْعَل) حُكِمَ بشذوذه، وما جاء من الصحيح على (فَيْعِل) حُكِم بشذوذه أيضًا[5].

---

(١) انظر: البيان: ٦١/١.

(٢) انظر: الدر المصون: ١٦٨/١.

(٣) انظر: المشكل: ٢٦٣، والكشف: ٤٥٩/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٦٥/٤، وأدب الكاتب: ٥٩٨، والمقتضب: ١٢٤/١، والأصول: ٢٦٢/٣، والمنصف: ١٤/١، ١٦، والإنصاف: ٧٩٦/٢ (م: ١١٥)، وشرح مقصورة ابن دريد: ١٨١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، ٩٥، وشرح الملوكي: ٤٦٤، والممتع: ٥٠٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٥/٢، ١٥٤/٣، والمساعد: ٤٢/٤، والتصريح: ٧١٩/٢.

(٥) انظر: أدب الكاتب: ٥٩٨، والخصائص: ٢١٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٤/٣.

٢- صحة القياس الذي ذهب إليه البصريون، لوجود نظيره عند العرب، وعدم تكلُّفهم القول في أصله ووزنه؛ فقد اختص المعتل اللام على وزن (فَاعِل) عند جمعه بوزن يختص به، ويختلف عن وزن ما جاء على (فَاعِل) صحيح اللام، فقالوا في جمع: غازٍ، وقاضٍ، وعاصٍ، معتل اللام على (فَاعِل): غُزَاة، وقُضَاة، وعُصَاة، على (فُعَلَة) -بضم الفاء-.

وقالوا في جمع: ظالِم، وكافِرٍ، وفاجِرٍ، صحيح اللام على (فَاعِل): ظَلَمَة، وكَفَرَة، وفَجَرَة، على وزن (فَعَلَة) -بفتح الفاء-[١].

٣- أن القلب المكاني والإعلال والإدغام الذي تضمنه قول الكوفيين في (صيِّب، وقيِّم، وسيِّد، وميِّت) يلزمهم في كل ما جاء على هذا الوزن من المعتل الأجوف، كما في: طَوِيل ونحوه، وهو أمر لم يقع في المعتل الأجوف على هذا الوزن، ولم يرد مثله عن العرب[٢].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٦٥/٤، وأدب الكاتب: ٥٩٩، والمقتضب: ١٢٥/١، والمنصف: ١٤/١، ١٦، والإنصاف: ٧٩٦/٢ (م: ١١٥)، وشرح مقصورة ابن دريد: ١٨٢، وشرح ابن يعيش: ٩٥/١٠، والممتع: ٥٠٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، ١٥٤/٣، والتصريح: ٧١٩/٢.

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ١٩٤/١، والمحرر: ١٣٤/١، والإنصاف: ٧٩٦/٢ (م: ١١٥)، وإملاء العكبري: ٢٢/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، ٩٥، والممتع: ٥٠١/٢، والجامع: ١٥١/١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢، ١٥٤/٣، والمجيد: ١٣٥، والدر المصون: ١٦٨/١.

• الإعلال بقلب الواو ياء في وصف على وزن (فَيْعُول)، و (فَيْعَال) من فعل معتل العين بالواو:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[1]: **«(القَيُّوم) هو: فَيْعُول، من قَامَ يَقُوْم، وأصله (قَيْوُوْم)؛ فلما سبقت الياء الواو، والأول ساكن، أُبدل من الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، وكان الرجوع إلى الياء أخف من رجوع الياء إلى الواو»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾[3]: **«(دَيَّار) هو: فَيْعَال، من: دَارَ يَدُوْر، أي: لا تذر على الأرض من يدور منهم، وأصله (دَيْوَار)، ثُمَّ أُدغمت الواو في الياء، مثل: مَيِّت، الذي أصله (مَيْوت)، ثُمَّ أدغموا الثاني في الأول. ويجوز أن يكون أبدلوا من الواو ياءً، ثُمَّ أدغموا الياء الأولى في الثانية. ولا يجوز أن تكون (دَيَّار) فَعَّالا؛ لأنه يلزم أن يقال فيه: دَوَّار، وليس اللفظ كذلك»**[4].

المناقشة:

أصل قَيُّوْم: قَيْوُوْم، من: قَامَ يَقُوْم، معتل العين بالواو، ووزنه (فَيْعُوْل) [5]. و(القَيُّوْم) من أسماء الله الحسنى، وهو القائم على كل شيء، والدائم بلا زوال[6].

وأصل دَيَّار : دَيْوَار، من: دَار يَدُوْر، معتل العين بالواو، ووزنه (فَيْعَال) [7]. و(دَيَّار) من

ألفاظ العموم، ويقصد بها: أحد[1].

---

(١) البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢) المشكل: ١١٣.

(٣) نوح، الآية: ٢٦.

(٤) المشكل: ٧١٢.

(٥) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، وأساس البلاغة، واللسان: (قوم).

(٦) انظر: تفسير أسماء الله للزجّاج: ٥٦، ومعاني الزجّاج: ٣٧٤/١، والزاهر: ٩٠/١، والأسماء والصفات: ٨٤، والمقصد الأسنى: ١٣٢، والمحرر: ٢٧٤/٢، ٨/٣، وأسماء الله لابن القيّم: ٢٢٥، والجامع: ١٧٧/٣، والبحر المحيط: ٦٠٨/٢، والدر المصون: ٥٤٠/٢.

(٧) انظر: العين: (دير)، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، وأساس البلاغة، واللسان: (دور).

وفي (قَيُّوم، ودَيَّار) بالرجوع إلى أصليهما (قَيْوُوْم، ودَيْوَار) اجتمعت الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو فيهما –وهي عين للكلمة– ياء، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ فأصبحتا ياءً مشدَّدة[٢].

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ٢٣١/٥، والزاهر: ٢٦٤/١، وإعراب النحّاس: ٤٣/٥، والكشاف: ٢١٩/٦، والمحرر: ١٢٨/١٦، والبيان: ٤٦٥/٢، والبحر المحيط: ٢٨٨/١٠، والدر المصون: ٤٧٧/١٠.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٦٧/٤، ومعاني الفراء: ١٩٠/١، ١٩٠/٣، ومعاني الأخفش: ٢٠٨/١، والمقتضب: ٢٢٢/١، ومعاني الزجّاج: ٣٧٤/١، ٢٣١/٥، والأصول: ٢٦٢/٣، ٢٩٢، ٣٠٨، والزاهر: ٩٠/١، وإعراب النحّاس: ٣٥٤/١، والتكملة: ٥٩٩، ودقائق التصريف: ٣٣٩، والمنصف: ١٧/٢، والكشاف: ٢١٩/٦، والمحرر: ٢٧٤/٢، ٨/٣، ١٢٨/١٦، والبيان: ٤٦٥/٢، وإملاء العكبري: ١٠٦/١، ٢٧٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٦/١٠، والممتع: ٥٠٦/٢، والجامع: ١٧٧/٣، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/٣، والبحر المحيط: ٦٠٨/٢، ٢٨٨/١٠، والدر المصون: ٥٤٠/٢، ٤٧٧/١٠.

- **الإعلال بقلب الواو ياء في جمع (فِعَل) لمفرد معتل العين بالواو:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا ﴾[1]:

«(قِيَمًا): مَنْ قرأه بغير ألفٍ، جعله جمع (قِيْمَةٍ)، كـ: دِيْمَة، ودِيَم، ويدل على أنه جمع، أنه اعتل؛ فانقلبت واوه ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولو كان مصدرًا صَحَّ ولم يعتل، كما لم يعتل: الحِوَل، والعور؛ فمعناه: التي جعلها الله لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم»[2].

المناقشة:

قِيَمًا[3]: قراءة في (قِيَامًا)، وفي أحد الأوجه التي خرج النحويون عليها هذه القراءة أن (قِيَمًا) جمع، مفرده (قِيْمَة)، نحو: دِيْمَة ودِيَم، وحِيْلَة وحِيَل[4].

وأصل الياء في (قيمة) واو؛ لأنه من: قَامَ يَقُوْم؛ لأن القيمة تقوم مقام الشيء[5]. وقلبت الواو ياءً في (قِيْمَة)؛ لأن الواو وقعت عينًا في اسم مفرد، وهي ساكنة، وما قبلها مكسور، فقلبت الواو الساكنة ياء، استثقالا لوقوع الواو بعد ياء. ولما جمعت (قِيْمَة) على (فِعَل) أُعلَّت الواو في الجمع إعلالها في المفرد؛ فقيل في جمع (قِيْمَة): قِيَم، وأصلها: قِوَم؛ فأُعلَّت الواو فيها بقلبها ياءً، كما أُعلَّت قبل في المفرد[6].

واعترض أبو علي الفارسي على أن المقصود بـ (قِيَمًا) في هذه الآية جمع (قِيْمَة)، ورأى أن القِيَم في الآية مصدر بمعنى القيام، قال أبو علي: « ليس قول من قال: إن (القِيَمَ) جمع

---

(١) النساء، الآية: ٥.

(٢) المشكل: ١٦٨، ١٦٩.

(٣) قرأ نافع وابن عامر: (قِيمًا) بغير ألف، وقرأها باقي السبعة: (قِيَامًا)، وكلا القراءتين سبعية، وقد سبق ذكر القراءات الواردة فيها، انظر: البحث: ٤٦٧، الحاشية رقم: ٢ .

(٤) انظر: معاني الزجّاج: ١٤/٢، وإعراب النحّاس: ٤٣٧/١، وحجة ابن خالويه: ١١٩، وحجة أبي علي: ١٣٠/٣، والكشف: ٣٧٦/١، والمحرر: ٢١/٤، والبيان: ٢٤٣/١، وإملاء العكبري: ١٦٧/١، والجامع: ٢٢/٥، والبحر المحيط: ٥١٧/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣.

(٥) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، واللسان: (قوم).

(٦) انظر: الكتاب: ٣٦٠/٤، والمقتضب: ٦٢/١، والأصول: ٢٦٤/٣، والتكملة: ٥٩٧، والتصريف: ٣٠، وسر الصناعة: ٥٨٧/٢، والمنصف: ٣٤٤/١، وشرح الثمانيني: ٣١٥، والتتمة: ١١١، وشرح ابن يعيش: ٨٨/١٠، وشرح الملوكي: ٤٧٤، والممتع: ٤٧١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٣، والارتشاف: ٢٧٧/١.

(قِيْمَة) بشيء، إنما (القِيَم) بمعنى: القيام، ليس أن القِيَم جمع»[1].

ويقول مستدلا على صحة ما ذهب إليه: «والدليل على أن (قِيَمًا) مصدرٌ في معنى القيام، قوله: ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[2]؛ فالقيمة التي هي معادَلَةُ الشيء ومقاوَمَتُه، لا مذهب له هنا. إنما المعنى -والله أعلم-: دينًا ثابتًا، دائمًا، لازمًا، لا ينسخ كما تنسخ الشرائع التي قبله. وكذلك قوله: ﴿ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمًا ﴾[3]، أي: في اقتضائك له، ومطالبتك إياه، فقوله: (دِيْنًا قِيَمًا) ينبغي أن يكون مصدرًا وصف به الدين، ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة؛ لقلة مجيء هذا البناء في الصفة»[4].

وتخريج قراءة: (قِيَمًا) على أنه جمع (قِيْمَة) مع عدم ارتضاء أبي علي له في هذه الآية: ﴿ وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا ﴾[5] و(قِيَمًا)، قد يُرَدّ؛ لأن المعنى في الآية يحتمل هذا القول[6]، أما في الآية الأخرى: ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا ﴾[7]؛ فيصدق كلام أبي علي فيها، ويكون رفضه أن تكون (قِيَمًا) جمع (قِيْمة) هو المراد، لا سيما وأن مكيًّا يعضد رأي أبي علي في الآية الأخيرة؛ إذ يقول: «وعلى ذلك قوله: (دِيْنًا قِيَمًا) في قراءة مَنْ خَفَّف، أي: دائمًا ثابتًا، لا ينسخ بغيره كما نسخت الشرائع من قبله؛ فهو مصدر صفة لـ (الدين)، ولو كان جمع (قِيْمَة)، لصار معناه: دينًا معادَلا بغيره، وهذا لا يصحّ؛ لأن الإسلام لا يَعْدِلُه شيءٌ»[8].

---

(١) حجة أبي علي: ٣/١٣٠.

(٢) الأنعام، الآية: ١٦١.

(٣) آل عمران، الآية: ٧٥.

(٤) حجة أبي علي: ٣/١٣١. وكذلك انظر: إملاء العكبري: ١/١٦٧، والجامع: ٥/٢٢، والبحر المحيط: ٣/٥١٧، والدر المصون: ٣/٥٨١.

(٥) النساء، الآية: ٥.

(٦) انظر: معاني الزجّاج: ٢/١٤، وإعراب النحّاس: ١/٤٣٧، وحجة ابن خالويه: ١١٩، والكشف: ١/٣٧٦، والمفردات: (قوم)، والمحرر: ٤/٢١، والبيان: ١/٢٤٣، وإملاء العبكري: ١/١٦٧، والجامع: ٥/٢٢، والبحر المحيط: ٣/٥١٧، والدر المصون: ٣/٥٨١.

(٧) الأنعام، الآية: ١٦١.

(٨) الكشف: ١/٣٧٦.

- **الإعلال بقلب الواو ياء لمعتل اللام، فيما كان اسمًا على وزن (فُعُوْل) مصدرًا، أو جمعًا، أو فيما كان وصفًا على وزن (فَعُوْل):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ ﴾[1]: **«(من حُلِيِّهم): أصله (حُلُويهم)، جمع (حَلْيٍ)، (فَعْل) على (فُعُول)، مثل: كَعْب وكُعُوب، ثُمَّ أُدغمَت الواو في الياء بعدما كسر ما قبلها، وهو اللام، ليصحَّ سكون الياء، وبقيت الحاء على ضمتها، ومَنْ كَسَرَ الحاء أتبعها كسرة اللام»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾[3]: **«(من الكبر عتيًّا): نصب بـ (بلغت)، وتقديره: سِنًّا عِتِيًّا، وأصله (عُتُوًّا)، وهو مصدر: عَتَا يَعْتُو عُتُوًّا؛ فأبدلوا من الواو ياءً، ومن الضمة التي قبلها كسرة، لتصحَّ الياء، ولأن ذلك أخفُّ، ولتتفق رؤوس الآي. وقد قرئ بكسر العين لإتباع الكسر الكسر»**[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾[5]: **«وتكون (بُكيًّا) جمع (بَاكٍ). وقيل: (بُكيًّا) نصب على المصدر، وليس بجمع (بَاكٍ)، تقديره: خروا سجَّدا، وبكوا بكيًّا، وأصله في الوجهين: (بُكُوْيًا) على (فُعُوْل)، ثُمَّ أُدغمت الواو في الياء، وكسر ما قبلها، لِتَصِحَّ سكون الياء، ولأنه أخفّ. وقد كسر الكسائي وغيره من القراء الباء**[6]**؛ ليتبع الكسر الكسر، وليكون أخفّ على اللسان، مثل: عِتِيًّا»**[7].

---

(١) الأعراف، الآية: ١٤٨.

(٢) المشكل: ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) مريم، الآية: ٨.

(٤) المشكل: ٤٢٥.

(٥) مريم، الآية: ٥٨.

(٦) في نسختي المشكل المحققتين: تحقيق د. حاتم الضامن، والأخرى تحقيق: ياسين السوّاس (الياء)، والصحيح الذي يقتضيه المثال هو (الباء).

(٧) المشكل: ٤٣١.

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ [1]: «(جِثِيًّا): نصب على الحال، إنْ جعلته جمع: جاثٍ، وتنصبه على المصدر إن لم تجعله جمعًا، وجعلته مصدرًا، وأصله في الوجهين (جُثُوْوٌ) بواوين على (فُعُوْل)، ثُمَّ أدغمت الواو في الواو؛ فثقل اللفظ بضمتين وواوين متطرفتين؛ فأبدلوا من الواو ياء، وكسر ما قبلها لتصحَّ الياء الساكنة، ولأنه أخفُّ. وقرأ جماعة من القراء بكسر الجيم على الإتباع للخفة والمجانسة»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[3]: «أصل (بَغِيًّ): بَغُوْي؛ فهو (فَعُوْل)، وأدغمت الواو في الياء، وكسرت الغين لمجاورتها الياءين، ولتصحَّ الياء الساكنة»[4].

المناقشة:

إذا كان الاسم الواقع على زنة (فُعُوْل) المحتمل للإفراد أو الجمع، نحو : بُكِيّ، وجُثِيّ، وعُتِيّ، أو الجمع معتلَ اللام، نحو: حُلِيّ، أو وصفًا على (فَعُوْل) معتل اللام، نحو: بَغِيّ، فإنه يعلّ بقلب الواو فيه ياءً؛ لأنه اجتمعت الياء والواو، والسابقة منهما ساكنة[5].

ف (حُلِيّ) اسم مجموع على (فُعُوْل) لمفرد ثلاثي، معتل اللام بالياء (حَلْي)، على زنة (فَعْل)، مثل: ثَدْي، وجمعه: ثُدِيّ، ونظيرهما من الصحيح: فَلْس، وكَعْب، ونَفْس، تجمع جمعًا مكسرًا للكثرة على (فُعُول)؛ فيقال في جمعها: فُلُوْس، وكُعُوْب، ونُفُوْس[6].

وأصل (حُلِيّ): حُلُوْي، على (فُعُوْل)، اجتمعت فيها الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فتعلّ الواو بقلبها ياءً، ويستدعي ذلك قلب الضمة التي قبل الواو -المعلَّة بقلبها ياء- إلى

---

(١) مريم، الآية: ٧٢.

(٢) المشكل: ٤٣١، ٤٣٢.

(٣) مريم، الآية: ٢٨.

(٤) المشكل: ٤٢٧.

(٥) انظر: التكملة: ٥٩٨، وحجة أبي علي: ٨٢/٤، والتصريف: ٦٢، وشرح الثمانيني: ٤٧٥، والمفتاح للجرجاجي: ١٠٤، وشرح الملوكي: ٤٦١، والممتع: ٥٤٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/٣، والتصريح: ٧١٨/٢.

(٦) انظر: العين: (حلي)، والصحاح: (حلا)، والمقاييس: (حلو)، والمفردات: (حلى)، واللسان: (حلا).

كسرة، لتصح الياء بعدها، وتسلم من التغيير، ثم تدغم الياء المنقلبة في الياء الأصلية للكلمة، ليكون الاسم بعد الإعلال والإدغام (حُلِيًّا) [1].

وأما (عُتِيّ)، و(بُكِيّ)، و(جُثِيّ)؛ فهي إما أن تكون أسماء جمعت للكثرة على (فُعُوْل) لمفرد معتل اللام، زائد عن الثلاثي على وزن (فَاعِل): عاتٍ، وباكٍ، وجاثٍ، ونظيرها من الصحيح: جَالِس، وشَاهِد، وقَاعِد، تجمع جمعًا مكسرًا للكثرة على (فُعُوْل)؛ فيقال في جمعها: قومٌ جُلُوس، وشُهُود، وقُعُود[2].

أو أن تكون أسماء مفردة، مصادر لفعل ثلاثي، معتل اللام بالواو أو الياء:

ف (عُتِيّ): مصدر لفعل ثلاثي، معتل اللام بالواو؛ فهو من: عَتَا يَعْتُو عُتُوًّا[3].

و(بُكِيّ): مصدر لفعل ثلاثي، معتل اللام بالياء؛ فهو من: بَكَى، يَبْكِي، بُكًا، وبُكاءً، وبُكِيًّا[4].

و(جُثِيّ): مصدر لفعل ثلاثي، معتل اللام بالواو؛ فهو من: جَثَا، يَجْثُو جُثُوًّا[5].

ونظيرها من الصحيح: جَلَس يجلس جُلوسًا، وشَهِد يشهد شُهُودًا، وقَعَد يقعد قُعُودًا.

وفي كلا الأمرين -سواء أكانت أسماء مجموعة على (فُعُوْل)، أم كانت مصادر لأفعال ثلاثية معتلة اللام- فأصل (عُتِيّ)، و(جُثِيّ) قبل حدوث الإعلال فيهما: عُتُوْوٌ، وجُثُوْوٌ، اجتمعت في الاسم واوان في طرف الكلمة، بعد توالي ضمتين، وليس بينهما إلا حاجز غير

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٣٣٨/١، ومعاني الزجّاج: ٣٧٦/٢، وإعراب النحّاس: ١٥٠/٢، وحجة ابن خالويه: ١٦٤، وحجة أبي علي: ٨٠/٤، وحجة ابن زنجلة: ٢٩٦، ودقائق التصريف: ٣١٣، والكشف: ٤٧٧/١، والكشاف: ٥١٠/٢، والمحرر: ١٦٤/٧، والبيان: ٣٧٤/١، وإملاء العكبري: ٢٨٥/١، والجامع: ١٨٠/٧، والبحر المحيط: ١٧٦/٥، والدر المصون: ٤٥٩/٥.

(٢) انظر: الصحاح والمفردات: (بكى)، و(جثا)، و(عتا)، واللسان: (بكا)، و(جثا)، و(عتا).

(٣) انظر: العين: (عتو)، والأفعال لابن القوطية: ١٩٤، والصحاح: (عتا)، والمقاييس: (عتو)، والمفردات: (عتا)، والأفعال لابن القطّاع: ٣٩٩/٢، واللسان: (عتا).

(٤) انظر: العين: (بكى)، والأفعال لابن القوطية: ٢٨٢، والصحاح: (بكى)، والمقاييس: (بكو)، والمفردات: (بكى)، والأفعال لابن القطّاع: ١٠٨/١، واللسان: (بكا).

(٥) انظر: العين: (جثو)، والأفعال لابن القوطية: ٢١٩، والصحاح والمفردات: (جثا)، والأفعال لابن القطّاع: ١٩٣/١، واللسان: (جثا).

حصين وهو السكون، مما يولد ثقلا على المتكلم، فعمد العرب إلى قلب الواو الثانية ياء للتخفيف؛ فأصبحت الكلمة اسمًا مجموعًا أو مصدرًا على (عُتُوْي)، و(جُثُوْي)، اجتمعت فيها الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فتعلّ الواو بقلبها ياءً، ويستدعي ذلك قلب الضمة التي قبل الواو –المعلَّة بقلبها ياء– إلى كسرة؛ لتصحَّ الياء بعدها، وتسلم من التغيير، ثُمَّ تُدغَم الياء الأولى في الياء الثانية، ليكون الاسمان بعد الإعلال والإدغام: (عُتِيًّا)، و(جُثِيًّا) [1].

هذا ما عليه أكثر النحويين والصرفيين، ومنهم: سيبويه[2] والمبرد[3] وابن السرَّاج[4] وأبو علي[5] وابن جني[6] والثمانيني[7] وابن يعيش[8] وابن الحاجب[9] وابن عصفور[10].

ومن العلماء من ذهب إلى أن العرب استثقلت توالي الضمتين، ثُمَّ توالي الواوين في نحو: عُتُوْو، وجُثُوْو؛ فعمدوا إلى كسر عين الكلمة، وهي التاء في (عتو)، والثاء في (جثو)، ثُمَّ تقلب واو (فُعُول) إلى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فيجتمع ياء وواو، والسابقة منهما ساكنة؛ فتقلب الواو إلى ياء، ثُمَّ تُدغَم الياء الأولى في الياء الثانية، ليكون الاسمان بعد الإعلال والإدغام (عُتِيًّا)، و(جُثِيًّا). وهذا ما عليه أبو البركات الأنباري[11]، والعكبري[12]، والسمين الحلبي[13].

---

(١) انظر: إعراب النحاس: ٨/٣، وحجة أبي علي: ٨٢/٤، ١٩٢/٥، والمحرر: ٤٦/١١، والجامع: ٥٧/١١، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣، وتوضيح المقاصد: ١٦١٥/٣، والتصريح: ٧٢٢/٢.

(٢) انظر الكتاب: ٣٨٤/٤.

(٣) انظر: المقتضب: ١٨٩/١.

(٤) انظر: الأصول: ٢٥٦/٣، ٣٠٨.

(٥) انظر: التكملة: ٦٠٦، وحجة أبي علي: ٨٢/٤، ١٩٢/٥.

(٦) انظر: التصريف: ٦٤، والمنصف: ١٢٢/٢.

(٧) انظر: شرح الثمانيني: ٤٨٧.

(٨) انظر: شرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، وشرح الملوكي: ٤٧٧.

(٩) انظر: الأمالي النحوية: ٦٦/٢.

(١٠) انظر: الممتع: ٥٥٠/٢.

(١١) انظر: البيان: ١٢٠/٢، ١٣٠.

(١٢) انظر: إملاء العكبري: ١١١/٢، ١١٥.

(١٣) انظر: الدر المصون: ٥٧٠/٧، ٦٢٠.

وأصل (بُكِيّ) قبل حدوث الإعلال فيها: بُكُوْيٌ، على (فُعُوْل)، اجتمع فيها الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فتعلّ الواو بقلبها ياءً، ويستدعي ذلك قلب الضمة التي قبل الواو – المعلَّة بقلبها ياءً– إلى كسرة، لتصحَّ الياء بعدها، وتسلم من التغيير، ثم تدغم الياء المنقلبة في الياء الأصلية للكلمة، ليكون الاسم بعد الإعلال والإدغام (بُكِيًّا) [١].

والاسم على زنة (فُعُوْل) –سواء أكان جمعًا مكسرًا للكثرة، أم مفردًا مصدرًا–، لم تختلف فيه جهة التصريف من حيث إعلاله بقلب واو (فُعُول) ياءً، ثم إدغامها في الياء الأخرى، وقلب ضمة عين (فُعُول) إلى كسرة، إلا أن حكم هذا القلب يختلف في الاسم المجموع عن حكم قلبه في المصدر المفرد؛ فالقلب للواو ياءً في الاسم المجموع للكثرة على (فُعُول) معتل اللام، لازم فيه، وواجب؛ لثقل الجمع. أما الاسم المفرد المصدر على (فُعُول)؛ فالقلب فيه جائز، لخفة المفرد.

وذهب جمهور النحويين والصرفيين كسيبويه[٢] والمبرد[٣] وابن السرَّاج[٤] وأبي علي الفارسي[٥] وابن جني[٦] والثمانيني[٧] وابن يعيش[٨] وابن عصفور[٩] والرضي[١٠] إلى أن قلب الواء ياءً فيما كان جمعًا لمعتل اللام على (فُعُول) لازم، وواجب، ومطَّرد. وقد جاءت ألفاظ مجموعة للكثرة على (فُعُول) من معتل اللام مصححة، لم تعلّ، نحو: بُهُوّ، ونُجُوّ، ونُحُوّ، وأُبُوّ، وأُخُوّ، وحُمُوّ، وفُتُوّ، جمع لـ: بَهْوٍ، ونَجْوٍ، ونَحْوٍ، وأَبٍ، وأَخٍ، وحَمٍ، وفَتًى.

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ٣٣٥/٣، وإعراب النحّاس: ٢١/٣، وحجة ابن خالويه: ٢٣٥، وحجة ابن زنجلة: ٤٣٨، ودقائق التصريف: ٣١٢، والمحرر: ٤٠/١١، والبيان: ١٢٨/٢، والبحر المحيط: ٢٧٧/٧، والدر المصون: ٦٠٩/٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٨٤/٤.

(٣) انظر: المقتضب: ١٨٩/١.

(٤) انظر: الأصول: ٢٥٦/٣، ٣٠٨.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٨٥/٤، ١٩٢/٥.

(٦) انظر: التصريف: ٦٤، والمنصف: ١٢٣/٢.

(٧) انظر: شرح الثمانيني: ٤٨٨.

(٨) انظر: شرح ابن يعيش: ١١٠/١٠.

(٩) انظر: الممتع: ٥٥١/٢.

(١٠) انظر: شرح الشافية للرضي: ١٧١/٣.

وخرج النحويون والصرفيون هذه الأسماء الآتية مصححة -مع قلتها- على الشذوذ، كأن العرب صححوها لينبهوا على الأصل الذي كان لها، وانتقلت منه إلى الإعلال؛ فهي عندهم مقصورة على السماع، ولا يطرد حكم القياس لغيرها عليها[1].

قال سيبويه: «والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك: ثُدِيٌّ، وعُصِيٌّ، لأن هذا جمع، كما أن (أَدْلِيًا) جمعٌ، وقد قال بعضهم: "إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة"؛ فشبهوها بـ (عُتُوٍّ)، وهذا قليل، وإنما أراد جمع النَّحْو»[2].

وقد نقل الرضيُّ والمراديُّ والأشمونيُّ إجازة القياس على هذه الألفاظ المصححة -مع قلتها وشذوذها- عن الفرَّاء[3].

وجمهور النحويين على إجازة القياس على ما جاء مُعَلاًّ، وهو مفرد مصدر لفعل معتل اللام بالواو على (فُعُول)، أو اسم مفعول منه[4]. قال سيبويه: «وقالوا: عُتِيّ، ومَغْزِي، شبهوها -حيث كان قبلها حرف مضموم، ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن- بـ (أَدْلٍ)؛ فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربيَّة كثيرة»[5].

وقد جاء المصدر من فعل ثلاثي معتل اللام بالواو على زنة (فُعُول)، وكذا اسم المفعول منه، على الوجه الذي ينبغي لهما، وهو التصحيح، المصدر في قوله تعالى: ﴿ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾[6]، كما جاء هذا المصدر بالإعلال في موضعين آخرين، في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1]. ويؤيد

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٤/٤، والأصول: ٢٥٦/٣، ٣٠٨، وحجة أبي علي: ٨٦/٤، ١٩٢/٥، والتصريف: ٦٤، والمنصف: ١٢٣/٢، وشرح الثمانيني: ٤٨٨، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، وشرح الملوكي: ٤٧٨، والممتع: ٥٥١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣.

(٢) الكتاب: ٣٨٤/٤.

(٣) انظر: شرح الشافية: ١٧١/٣، وتوضيح المقاصد: ١٦١٦/٣، وشرح الأشموني: ٦٣٩/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٨٤/٤، والكامل: ٨٠٧/٢، والمقتضب: ١٨٧/١، والأصول: ٢٥٦/٣، ودقائق التصريف: ٣١٠، والمنصف: ١٢٢/٢، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، والممتع: ٥٤٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٧١/٣، وتوضيح المقاصد: ١٦١٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٥٧٨/٢، وشرح الأشموني: ٦٣٩/٢.

(٥) الكتاب: ٣٨٤/٤.

(٦) الفرقان، الآية: ٢١.

(٧) مريم، الآية: ٨.

صحة القياس في إعلال المفرد المصدر، إعلال اسم المفعول من فعله المعتل اللام بالواو، قال سيبويه: «وقالوا: يسنوها المطر، وهي أرض مَسْنِيَّة، وقالوا: مَرْضِيٌّ، وإنما أصله الواو، وقالوا: مَرْضُوّ؛ فجاؤوا به على الأصل والقياس»[٢].

وذهب متأخرو النحويين والصرفيين، كابن الناظم والمرادي والسمين الحلبي وابن عقيل والسيوطي والأشموني، إلى أن الإعلال والتصحيح جائزان فيما كان على زنة (فُعُول) اسمًا مجموعًا للكثرة، أو مصدرًا مفردًا، غير أن الإعلال في الاسم المجموع على (فُعُول) أكثر من التصحيح وأولى وأجود؛ لثقل الجمع، والتصحيح في المصدر على (فُعُول) أكثر من الإعلال وأجود؛ لخفة المفرد[٣].

وأما (بَغِيّ) فهي وصف لمفرد اختُلف في وزنه على قولين:

الأول: أنه وصف على وزن (فَعُول). وهذا ما ذهب إليه أكثر الصرفيين واللغويين، كالمازني[٤] والمبرد[٥] وابن عطية[٦] وأبي البركات الأنباري[٧] وابن عصفور[٨]، واختاره مكيٌّ[٩].

الثاني: أنه وصف على وزن (فَعِيل). وهذا ما ذهب إليه الأخفش[١٠] وابن جنّي[١] والجوهري[٢] وأبو البقاء العكبري[٣] وابن منظور[٤].

---

(١) مريم، الآية: ٦٩.

(٢) الكتاب: ٣٨٥/٤.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم: ٨٦٣، وتوضيح المقاصد: ١٦١٥/٣، والدر المصون: ٥٧٠/٧، وشرح ابن عقيل: ٥٧٨/٢، والهمع: ٤٣٤/٣، وشرح الأشموني: ٦٣٨/٢.

(٤) نقل عن المازني هذا القول أبو جعفر النحّاس.
انظر: صناعة الكتّاب: ٣٩. والسيوطي في الأشباه والنظائر: ١٩٣/٣.

(٥) نقل عن المبرد هذا القول الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي.
انظر: الكشاف: ١٢/٤، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٦) انظر: المحرر: ٢٠/١١، ٢٧.

(٧) انظر: البيان: ١٢٤/٢.

(٨) انظر: الممتع: ٥٤٩/٢.

(٩) انظر: المشكل: ٤٢٧.

(١٠) انظر: معاني الأخفش: ٤٣٨/٢.

وبكون (بَغِيٍّ) وصفًا على وزن (فَعُول) وهو الأرجح يكون من قبيل إعلال الواو بقلبها ياء، وأما بكونه وصفًا على وزن (فعيل) فلا إعلال فيه.

وأصل (بَغِيّ): بَغُوْي، على زنة (فَعُول)، اجتمعت الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فتنقلب الواو ياءً، ويستدعي ذلك قلب الضمة التي قبل الواو إلى كسرة، لتصحَّ الياء بعدها، ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو (فَعُول) في الياء الأصلية للكلمة، ليكون الاسم بعد إعلاله وإدغامه (بَغِيًّا)[٥].

---

(١) نقل عن ابن جني هذا القول الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي.
انظر: الكشاف: ١٢/٤، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧.

(٢) انظر: الصحاح: (بغى).

(٣) انظر: إملاء العكبري: ٤٠/٢.

(٤) انظر: اللسان: (بغا).

(٥) انظر: صناعة الكتاب: ٣٩، والصحاح: (بغى)، والمحرر: ٢٠/١١، ٢٧، والكشاف: ١٢/٤، والبيان: ١٢٤/٢، وإملاء العكبري: ١١٢/٢، والممتع: ٥٤٩/٢، والبحر المحيط: ٢٤٩/٧، والدر المصون: ٥٧٨/٧، والأشباه والنظائر: ١٩٣/٣.

- **إعلال الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين (الأجوف) عند بنائه لصيغة ما لم يُسَمَّ فاعله:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[1]: «و(قيل) أصله: قُوِل، على وزن (فُعِل)، ثُمَّ نُقِلت حركة الواو إلى القاف؛ فانقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها. وفيها لغات: من إشمام القاف الضمَّ، ومنهم من يَضُمُّ على أصلها؛ فتبقى الواو على حالها. وكذلك قياس ما شابهه.

وأجاز الأخفش (قُيل) بالياء، وضمِّ القاف، وهذا شاذٌّ لا قياس له. وكان ابن كيسان يسمي[2] الإشمامَ إشارةً، وهو لا يُسْمَع، وكان يسمي[3] الرومَ إشمامًا، وهو يُسْمَع بصوت خفي»[4].

المناقشة:

قِيلَ: فعل ماضٍ ثلاثي معتل العين (أجوف)، مبني لما لم يسم فاعله، وفعله المبني للفاعل (قَالَ) أصله (قَوَل)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها؛ فأُعِلَّت الواو بقلبها ألفًا لتجانس حركة ما قبلها وهو الفتح، وعند بنائه لصيغة ما لم يسمَّ فاعله يجوز فيه، وفي كل فعل ماض ثلاثي معتل العين بالواو أو الياء، نحو: قَالَ وبَاعَ، ثلاثة أوجه[5]:

الوجه الأول:

---

(١) البقرة الآية: ١١.

(٢) في نسخة ياسين السوّاس (يشم)، وما أثبته من نسخة د. حاتم الضامن، لأنه أصح، وبه يستقيم المعنى.
انظر: المشكل بتحقيق د. الضامن: ٧٨/١، وبتحقيق السوّاس: ٤٦.

(٣) انظر: الحاشية السابقة.

(٤) المشكل بتحقيق السوّاس: ٤٦.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ومعاني الأخفش: ٤٣/١، والمقتضب: ١٠٦/١، والأصول: ٢٧٩/٣، ومعاني الزجاج: ٨٧/١، وإعراب النحاس: ١٨٨/١، والمنصف: ٢٤٨/١، وشرح الثمانيني: ٤٤٦، والبيان: ٥٦/١، وإملاء العكبري: ١٨/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/٧، ٧٤/١٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٣١/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٣٢، وشرح الكافية للرضي: ١٣٠/٤، والمبدع: ١٧٤، وتوضيح المقاصد: ٦٠١/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٠٢/١، والتصريح: ٤٣٧/١، والهمع: ٢٧٥/٣، وشرح الأشموني: ٣٢٢/١.

إخلاص الكسر؛ فيقال فيهما: قِيل، وبِيع؛ فعند بناء الفعل لصيغة ما لم يسمَّ فاعله، يكون على وزن (فُعِل)، وفقًا لقاعدة بناء الفعل الماضي الصحيح لصيغة ما لم يسمَّ فاعله، نحو: حُمِد، وكُتِب، وضُرِب، غير أن الكسرة تستثقل على الحرف المعتل الواو أو الياء؛ فتنقل حركتهما -وهي الكسر- إلى الحرف الصحيح قبلهما، بعد سلبه حركته، لتصبح القاف في (قال)، والباء في (باع) -وهما فاء الفعل- مكسورتين، والواو والياء ساكنتين بعد كسرة؛ فتعلُّ الواو بقلبها حرفًا يجانس حركة الحرف الذي يسبقها؛ فتقلب ياءً، لتصبح صيغة الفعل بعدئذ (قِيْل). وأما في الفعل المعتل العين بالياء فتبقى الياء كما هي؛ لأنها هي الحرف الذي تجانسه الكسرة، فيكون الفعل حينئذ (بِيْع).

ولغة إخلاص الكسر في مثل هذا الضرب من الأفعال أعلى اللغات الثلاث فصاحة، وأكثرها جودة، وبها قرأ القراء السبعة ما ورد في القرآن الكريم مِمَّا جاء على شاكلة هذه الأفعال.

وهذه الأفعال هي: قِيْلَ[1]، وغِيْضَ[2]، وسِيْءَ[3]، وسِيْئَتْ[4]، وسِيْقَ[5]، وحِيْلَ[6]، وجِيْءَ[7].

---

(١) ورد الفعل (قِيل) في آيات كثيرة، أولها جاء في سورة البقرة، الآية: ١١.

(٢) ورد هذا الفعل في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ في سورة هود، الآية: ٤٤.

(٣) ورد هذا الفعل في موضعين اثنين، في قوله تعالى: ﴿ سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾، أحدهما في سورة هود، الآية: ٧٧، والآخر في سورة العنكبوت، الآية: ٣٣.

(٤) ورد هذا الفعل في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ في سورة الملك، الآية: ٢٧.

(٥) ورد هذا الفعل في موضعين، كليهما في سورة الزمر، أولهما: قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾، الآية: ٧١، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾، الآية: ٧٣.

(٦) ورد هذا الفعل في موضع واحدٍ، هو قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ في سورة سبأ، الآية: ٥٤.

(٧) ورد هذا الفعل في موضعين، أولهما: قوله تعالى: ﴿ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ ﴾ في سورة الزمر، الآية: ٦٩، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿ وَجِا۟ىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ﴾ في سورة الفجر، الآية: ٢٣.

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمر وحمزة الأفعال السالفة بكسر أوائلها حيث وقعت في القرآن. وقرأ نافع بكسر أوائلها، إلا (سيء) و(سيئت) فقرأهما بالإشمام فيهما. وقرأ ابن عامر بكسر أوائل: قيل، وغيض، وجيء، وقرأ بالإشمام ما بقي من الأفعال. وقرأ الكسائي وهشام بالإشمام في أوائل هذه الأفعال حيث وقعت في القرآن[1].

وهذه اللغة -إخلاص الكسر- لغة قريش، ومن جاورهم من بني كنانة[2].

الوجه الثاني:

الإشمام، وهو الإتيان بفاء الفعل بحركة بين الضمِّ والكسر أي حركة بين الحركة الأصلية للحرف، والحركة التي عُدِل إليها، ويظهر ذلك في اللفظ دون الخط[3].

والغرض من الإشمام في هذه الأفعال التي صيغت لما لم يسمَّ فاعله، هو الإشارة إلى الأصل، وهو ضم فاء الفعل، وكسر ثانيه، بعد ما حدث له من تغيير إثر استثقال الكسرة على الحرف المعتل الذي هو عين لهذه الأفعال[4].

وقد نبه ابن جني على مثل هذا الفعل من العرب في كيفية النطق بالحركة؛ فقال: «أمَّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث، وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست،

---

(١) انظر: السبعة: ١٤٣، والكشف: ٢٢٩/١، وحجة ابن زنجلة: ٨٩، والتيسير: ٧٢، والمحرر: ١١٧/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/٧، ٧٤/١٠، وشرح ابن الناظم: ٢٣٢، والمجيد: ١١٠، والبحر المحيط: ١٠٠/١، والدر المصون: ١٣٥/١، وشرح ابن عقيل: ٥٠٥/١، والنشر: ٢٠٨/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٣/١، وحاشية الصبّان: ٩٠/٢.

(٢) انظر: المجيد: ١١٠، والبحر المحيط: ٩٩/١، والتصريح: ٤٣٧/١.

(٣) أورد القرّاء والنحويون تعريفات كثيرة للإشمام، وكذلك الروم، وكَثُر الخلط بين هذين المصطلحين، ولعلّ من أوضح التعريفات بالإشمام ما ذكره أبو عمرو الداني أنه: «ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة» (التيسير: ٥٩). وأما تعريف الروم عنده فهو: «تضعيفك الصوتَ بالحركة، حتى يذهب بذلك معظم صوتها؛ فتسمع لها صوتًا خفيًا يدركه الأعمى بحاسة سمعه» (التيسير: ٥٩). وكذلك انظر: التبصرة: ٣٣٥، والممتع: ٤٥٢/٢، والمبدع: ١٧٤، وتوضيح المقاصد: ٦٠١/٢، والدر المصون: ٤٤٨/٦، وشرح ابن عقيل: ٥٠٥/١، والتعريفات للجرجاني: ٢٧، ١١٢، والنشر: ١٢١/٢، والهمع: ٢٧٥/٣.

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٤٣/١، والأصول: ٢٧٩/٣، وإعراب النحّاس: ١٨٨/١، والمنصف: ٢٤٩/١، وشرح الثمانيني: ٤٤٧، وأسرار العربية: ٩٢، والممتع: ٤٥٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٣٢، وشرح الكافية للرضي: ١٣١/٤.

وذلك أن بين كل حركتين حركة؛ فالتي بين الفتحة والكسرة، هي الفتحة قبل الألف الممالة، نحو: فتحة عين (عالِم)، وكاف (كاتِب)؛ فهذه حركة بين الفتحة والكسرة؛ كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء. والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم، نحو: فتحة لام (الصلاة)، و(الزكاة)، و(الحياة)، وكذلك ألف (قام)، و(عاد). والتي بين الكسرة والضمَّة، ككسرة قاف (قِيل)، وسين (سِير)؛ فهذه الكسرة المشمَّة ضمًا، ومثلها الضمَّة المشمَّة كسرًا، كضمَّة قاف (المُنْقُر)، وضمَّة عين (مذعُور)، وباء (ابن بُور)، فهذه ضمَّة أُشربت كسرًا، كما أنها في (قيل) و(سير) كسرة أُشربت ضمًّا؛ فهما لذلك كالصوت الواحد، لكن ليس في كلامهم ضمَّة مشربة فتحة، ولا كسرة مشربة فتحة، فاعرف ذلك»[1].

وهذه اللغة -أي لغة الإشمام- لغة فصيحة، تأتي بعد لغة إخلاص الكسر من حيث الفصاحة[2]، لذا قرأ بها السبعة قراءاتهم السبعية المتواترة -كما ذكر سالفًا- في الأفعال الماضية الثلاثية المعتلة العين بالواو أو الياء[3].

وهذه اللغة لغة كثير من قيس، وعقيل، وبني أسد، ومن جاورهم[4].

الوجه الثالث:

إخلاص الضمّ، فيقال فيهما: قُول، وبُوع؛ فعند بناء هذا الضرب من الأفعال الماضية المعتلة العين لصيغة ما لم يسمَّ فاعله، يكون على وزن (فُعِل)؛ فيصبح الفعل المعتل العين بالواو على (قُوِل)، والمعتل العين بالياء على (بُيِع)؛ فتستثقل الكسرة على الحرف المعتل، فتسقط هذه الكسرة عنهما طلبًا للتخفيف؛ إذ هي منشأ الثقل في الفعلين، فيبقى الحرفان المعتلان ساكنين بعد ضمّ، فيختار لهذا الضمِّ حرف يناسبه، والواو حرف يجانس الضمّ، لذا تبقى الواو في (قُول) على حالها دون قلب، في حين تقلب الياء في (بُوع) واوًا لتناسب حركة الضمّ، فتكون صورة الفعلين على هذا الوجه (قُول) و(بُوع).

---

(١) الخصائص: ١٢٠/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٣١/٢، وتوضيح المقاصد: ٦٠١/٢، والهمع: ٢٧٥/٣.

(٣) انظر: البحث: ٥١٢، ٥١٣.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ١٨٨/١، والمجيد: ١١٠، والبحر المحيط: ١٠٠/١، والتصريح: ٤٣٧/١.

وهذه اللغة أضعف اللغات الثلاث، وأقلها جودة وفصاحة، لذا لم ترد القراءة بها، لأنها لغة قليلة، ورديئة، وشاذَّة، كما عبَّر عن ذلك ذوو الإلمام باللغة والنحو[1].

وهي لغة لبني دَبِير، وبني فَقْعَس، وهُذَيل[2]. وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز[3]:

لَيْتَ وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ لَيْتَ شبابًا بُوْعَ فاشتريتُ[4]

وقول الآخر:

حُوْكَتْ على نِيْرَيْنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوكَ ولا تُشَاكُ[5]

وقد أضاف الأخفش إلى الأوجه السابقة وجها رابعًا، وهو (قيل) بضم القاف ضمًّا خالصًا، وبعدها الياء الساكنة، وجعلها لغة لبعض العرب، وعلَّل هذا الفعل منهم على هذه الصورة، أن الفعل جاء ليدل على معنى (فُعِل) المراد به صيغة ما لم يسمَّ فاعله، فيضمُّ المتكلم فاء الفعل ويأتي بعدها بالياء، ليدل على هذا المعنى الذي جلبت له هذه الصيغة، وهو الدلالة على أن الفعل مبني للمفعول وليس للفاعل.

---

(١) انظر: إعراب القراءات السبع: ٦٨/١، وشرح الكافية للرضي: ١٣٠/٤، والمجيد: ١١١، والبحر المحيط: ١٠٠/١، وتوضيح المقاصد: ٦٠٢/٢.

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ١٨٨/١، والمجيد: ١١١، والبحر المحيط: ١٠٠/١، وتلخيص الشواهد: ٤٩٥، وشرح ابن عقيل: ٥٠٣/١، والتصريح: ٤٣٨/١، وشرح الأشموني: ٣٢٤/١.

(٣) يُنسب هذا الشاهد من (الرجز) لرؤبة بن العجّاج، ولم أجده منسوبًا له -فيما عدت إليه- إلا في التصريح: ٤٣٨/١.

(٤) ورد هذا الشاهد غير منسوب في: أسرار العربية: ٩٢، وشرح ابن يعيش: ٧٠/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٣١/٢، ٣٠٤/٣، وشرح ابن الناظم: ٢٣٣، وتوضيح المقاصد: ٦٠٢/٢، وتخليص الشواهد: ٤٩٥، ومغني اللبيب: ٣٩٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٠٣/١، والهمع: ٢٥٦/٢، ٢٧٥/٣، وشرح الأشموني: ٣٢٣/١، وحاشية الصبّان: ٩٠/٢.

(٥) لم أجد هذا الشاهد من (الرجز) منسوبًا لأحد، فيما عدت إليه، وقد ورد هذا الشاهد بالرواية المدونة في: المنصف: ٢٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٣١/٢، والتصريح: ٤٣٨/١، وشرح الأشموني: ٣٢٣/١، وحاشية الصبّان: ٩٠/٢. كما ورد هذا الشاهد برواية (حِيكَت) بلغة إخلاص الكسر في: تخليص الشواهد: ٤٩٥، وشرح ابن عقيل: ٥٠٢/١. وورد برواية (نَوْلَينِ) بدلا من (نِيْرَيْنِ) في: تخليص الشواهد: ٤٩٥، وشرح ابن الناظم: ٢٣٣، والهمع: ٢٧٥/٣. والفعل بروايته المدونة أعلاه (حُوْكَت) شاهد على مجيء الفعل على لغة إخلاص الضم، وبروايته الأخرى (حِيْكَت) شاهد على مجيئه على لغة إخلاص الكسر، وذلك عند بناء هذا الضرب من الأفعال لصيغة ما لم يسمَّ فاعله.

وهذه اللغة التي ذكرها الأخفش شاذَّة، لا حظَّ لها في قياس أو سماع، كما يفهم ذلك من عبارته؛ حيث قال: «فمنهم مَنْ يضمُّ أوله؛ لأنه في معنى (فُعِل) فيريد أن يترك أوله مضمومًا، ليدل على معناه»[1]. فأبهم اللفظ بقوله: (منهم)، ويقصد بذلك مَنْ سُمِعَت عنهم هذه اللغة، ولم يحدِّد قبيلا من العرب لينسب له هذه اللغة، هذا من حيث السماع. وأما من حيث القياس، فقد قال بعد: «ومنهم من يكسره؛ لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم، والكسر القياس»[2].

كما حَكَمَ مكيٌّ بالشذوذ على هذا الوجه؛ لعدم توافر السماع، ولمخالفته القياس[3].

(١) معاني الأخفش: ١/٤٣.

(٢) معاني الأخفش: ١/٤٤، وكذلك انظر: إعراب النحّاس: ١/١٨٨.

(٣) انظر: المشكل: ٤٦.

- **الإعلال بقلب الواو ياءً في الفعل المزيد المعتل العين ومصدره:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1]: **«(نَسْتَعِين) وزنه: نَسْتَفْعِل، وأصله: نَسْتَعْوِن؛ لأنه من (العَوْن)؛ فألقيت حركة الواو على العين؛ فانكسرت العين، وسكنت الواو؛ فانقلبت ياءً لانكسار ما قبلها، إذْ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، ولا ياء ساكنة قبلها ضمة، وإنما أُعلَّ لاعتلال الماضي. والمصدر (استعانة)، وأصله: اسْتِعْوَان؛ فألقيت حركة الواو على العين، وقلبت الواو ألفًا، وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، –قيل: الأولى، وقيل: الثانية–، ودخلت الهاء عوضًا من المحذوف.**

ويجوز كسر النون والتاء والألف، في أول هذا الفعل، وفي نظيره في غير القرآن، ولا يحسن ذلك في الياء»[2].

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[3] : **«و (أقيموا) وزنه: أَفْعِلُوا، وأصله: أَقْوِمُوا، أُلقيت**[4] **حركة الواو على القاف؛ فانكسرت، وسكنت الواو؛ فانقلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، والمصدر منه: إِقَامة، وعلته كعلة (استعانة)»**[5].

المناقشة:

أُعِلَّ الفعل (نستعين) لإعلال الماضي منه؛ إذ أصله (ع.و.ن) فعل أجوف معتل العين بالواو (عَوَنَ) تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، ليصبح الفعل (عَانَ)، ودخلت (الألف، والسين، والتاء) على الفعل لتفيد معنى من المعاني الكثيرة التي تفيدها هذه الأحرف عند دخولها الأفعال، وهي في هذا الفعل مفيدة لمعنى الطلب؛ فـ (نستعين) معناه: نطلب المعونة والمساعدة، وهو فعل مضارع لجماعة المتكلمين، ووزنه: نَسْتَفْعِل، معتل كذلك، وأصله قبل

---

(١) الفاتحة، الآية: ٥.

(٢) المشكل: ٣٦.

(٣) البقرة، الآية: ٤٣.

(٤) في المشكل بتحقيق: ياسين السوّاس: (فقلبت)، وما أثبته من النسخة التي حققها: د. حاتم الضامن. انظر: المشكل بتحقيقه: ٩٢/١.

(٥) المشكل: ٦٣.

الإعلال: نَسْتَعْوِن، حدث فيه إعلال بالنقل، فنقلت حركة الحرف المعتل، وهو الواو، إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، وهو العين، ليصبح الحرف المعتل ساكنًا، والحرف الصحيح متحركًا بحركة الحرف المعتل، وهي الكسرة؛ فالحرف الصحيح أولى بالحركة من المعتل؛ فيصير الفعل: نَسْتَعْوِن، ثم يحدث إعلال بالقلب، فتقلب الواو الساكنة إلى حرف يجانس حركة الحرف الذي قبلها، فتقلب الواو إلى ياء؛ فيصبح الفعل: نَسْتَعِيْن؛ فليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، ولذا قلبت إلى ياء.

وما جرى على مضارع (استعان) يجري على المصدر منه، حيث إن المصدر القياسي للفعل المزيد بثلاثة أحرف، المبدوء بهمزة وصل، يكون على زنة فعله الماضي، مع كسر أوله وثالثه، وزيادة ألف قبل آخره، نحو: استخرج، مصدره: استخراج، واستقبل، مصدره: استقبال؛ فعلى ذلك يكون مصدر استعان: اِسْتِعْوَان؛ فيحدث إعلال بالنقل، كما في فعله المضارع؛ فتنتقل حركة الواو، وهي الفتح، إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، وهو العين، فيصير المصدر: اِسْتِعَوْان، ثم يحدث إعلال بالقلب؛ فتقلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها إلى حرف يجانس حركة الفتح؛ فتقلب الواو ألفا، فيصبح المصدر: اِسْتِعَاان، فيلتقي ألفان، ليحدث بعد ذلك إعلال بالحذف، فتحذف إحدى الألفين، منعًا لالتقاء الساكنين، ويُعوَّض عن الساكن المحذوف تاء في آخر المصدر، ليكون المصدر بعد إعلاله بالنقل والقلب والحذف والتعويض على: اِسْتِعَانة[1].

وقد اختلف النحاة في أولى الحرفين الساكنين بالحذف على رأيين:

الأول: ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، من أن الأَوْلَى حذف الألف الساكنة الثانية؛ لأنها عندهما زائدة، ليست لمعنى، ويبقيان الألف الساكنة الأُولى؛ لأنها أصلية، منقلبة عن عين الكلمة[2].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٥/٤، والمقتضب: ١٠٤/١، ومعاني الزجّاج: ٤٩/١، وإعراب النحّاس: ١٧٣/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٧، والمنصف: ١٩٠/١، ٢٦٧، وشرح الثمانيني: ٤٦٠، ٤٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٦/٣، والمحرر: ٧٦/١، والبيان: ٣٨/١، وإملاء العكبري: ٧/١، وشرح الملوكي: ٤٤٤، والممتع: ٤٧٩/٢، ٤٨٩، وشرح الشافية للرضي: ١٥١/٣، والبحر المحيط: ٤٢/١، والمبدع: ١٨٢، والدر المصون: ٥٨/١.

(٢) انظر: المقتضب: ١٠٤/١، وإعراب النحّاس: ١٧٤/١، والمنصف: ٢٩١/١، وشرح الثمانيني: ٤٦٢، والمحرر: ٧٧/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، والممتع: ٤٩٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥١/٣، والمبدع: ١٨٥.

الثاني: ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن الأَوْلَى حذف الألف الساكنة الأُولى؛ لأنها ليست لمعنى، ويبقي الألف الساكنة الثانية؛ لأنها داخلة لمعنى، وما دخل لإفادة معنى أولى – عنده– بالإبقاء مما ليس كذلك[1].

ويترجح عندي –والله أعلم بالصواب– أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه هو الأصوب؛ لأن حذف الحرف إذا لم يكن أصليًا أخف وطأة من حذف حرف أصلي من بنية الكلمة، ثم إن الحرف الأصلي سابق للزائد؛ فالمتأخر أولى بالحذف من المتقدم، لا سيما وإن كان هذا المتقدم حرفًا أصليًا، كما أن الأطراف محط التغيير.

ويظهر من المناقشة أن مكيًّا عرض الرأيين ولم يختر أو يرجح واحدًا منهما.

ويجوز في (نستعين) وما كان على شاكلته من الأفعال المضارعة المبدوءة بهمزة وصل فتح أوله وكسره، تنبيهًا على كون الماضي منه مكسور الأول، وهذا الكسر لحرف المضارعة جائز مع جميع أحرف المضارعة المتصدرة للأفعال، وهي (الألف، والتاء، والياء، والنون)، إلا أن الياء يستثقل معها الكسر، فعلى ذلك يقول العرب في بعض لغاتهم: أنا اِستعين، وأنت تِستعين، وهو يِستعين، ونحن نِستعين.

ومن العرب مَنْ منع الكسر مع الياء؛ لأن الكسرة من جنس الياء، فلو كسر أول الفعل، لأدى ذلك إلى الاستثقال[2].

وكسر أحرف المضارعة في هذا الضرب من الأفعال لغة لقيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل[3]، وفتحها –وهو الأفصح– لغة لأهل الحجاز[4].

ولغتا الفتح والكسر موجودتان إلى يومنا هذا في بعض مناطق المملكة العربية السعودية.

---

(١) انظر: المقتضب: ١٠٤/١، وإعراب النحّاس: ١٧٤/١، والمنصف: ٢٩١/١، وشرح الثمانيني: ٤٦٢، والمحرر: ٧٧/١، وشرح ابن يعيش: ٧٠/١٠، والممتع: ٤٩٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥١/٣، والمبدع: ١٨٥.

(٢) انظر: الكتاب: ١١٢/٤، والمقتضب: ١٠٤/١، والأصول: ١٥٧/٣، وشرح الثمانيني: ١٩٧، والمخصص: ٢١٨/١٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٨/٣، وشرح الشافية للرضي: ١٤٣/١، والمجيد: ٦٢، والبحر المحيط: ٤٢/١، والدر المصون: ٦٠/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٨/٣، والمجيد: ٦٢، والبحر المحيط: ٤٢/١.

(٤) انظر: المحرر: ٧٦/١، والمجيد: ٦٢، والبحر المحيط: ٤٢/١.

وما حدث في الفعل (نستعين) ومصدره (استعانة) من إعلال بالنقل والقلب، يجري في الفعل (أقيموا) ومصدره (إقامة) بالتعويض، أو (إقام) بدون التعويض بالتاء.

- **إعلال مضارع الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[1]: **«و (يقول) وزنه (يَفْعُل)، وأصله (يَقْوُل)، ثُمَّ أُلقيت حركة الواو على القاف؛ لأنها قد اعتلت في (قَالَ). وإنما أذكر لك مثالا من كل صنف؛ لتقيس عليه ما يأتي من مثله؛ إذ لا يمكن ذكر كل شيء أتى منه، كراهة التكرار والإطالة»**[2].

المناقشة:

يقول: فعل مضارع صيغ من الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين بالواو، وهو ما يعرف اصطلاحًا بالأجوف، (قَالَ) على (فَعَل)، وأصل الألف في ماضيه واو (قَوَل) قلبت الواو وهي عين الفعل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، واختيرت الألف حرفًا لهذا القلب؛ لأنها الحرف الذي يناسب حركة الفتح الذي لفاء الفعل، وحدوث هذا القلب في الماضي جريًا على قاعدة إعلال الواو والياء ألفين إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وهما واقعتان عينًا لفعل أو اسم، وقد سبق ذكر قاعدة هذا الضرب من الإعلال[3].

وعند صياغة الفعل المضارع منه يكون على (يَفْعُل)؛ لأن ماضيه (فَعَلَ) معتل العين بالواو؛ فيكون المضارع منه (يَقْوُل) بسكون القاف التي هي فاء الفعل، وضم الواو التي هي عين الفعل؛ فيجب فيه الإعلال بنقل حركة الحرف المعتل (الواو)، وهي الضم، إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، وهو القاف؛ لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة من الحرف المعتل؛ فالحركة مستثقلة على الحرف المعتل؛ ليصبح الفعل المضارع بعد حدوث الإعلال بالنقل (يَقُوْل) بضم القاف وسكون الواو، وتبقى الواو ساكنة على حالها دون قلب؛ لأنها تجانس الحركة المنقولة منها إلى الحرف قبلها.

وإلى هذا الضرب من الإعلال بنقل الحركة تحتكم كثير من صيغ مضارع الأفعال الماضية المعتلة العين بالواو قياسًا، وذلك نحو: قَامَ، وزَالَ، وصَاغَ، ولامَ؛ فكل ألف في الأفعال الثلاثية

---

(١) البقرة، الآية: ٨.

(٢) المشكل: ٤٥.

(٣) انظر: البحث: ٤٦٢-٤٦٤.

السالفة ليست أصلا، وإنما هي منقلبة عن الواو؛ لأن الواو جاءت عينًا لهذه الأفعال الثلاثية، وتحركت وما قبلها مفتوح؛ فأُعلت بقلبها ألفًا لمجانسة الألف لحركة الفتح.

ويجيء المضارع من مثل هذه الأفعال مُعَلاًّ بنقل حركة العين وهي الضم، إلى فاء الفعل الساكنة؛ لتصبح صيغ مضارعه على: يَقُوْم، ويَزُوْل ويَصُوْغ، ويَلُوْم[1]. والأمثلة على هذا الضرب من الإعلال بالنقل –نقل الحركة– كثيرة مستعملة في كلام العرب، وسبيلها في ذلك هو القياس، غير أن هذا القياس المتبع في هذه الأمثلة ونحوها، قد حُدَّ بشروط ذكرها النحاة المنظِّرون للمسائل الصرفية، والشروط التي تخص الفعل كالتالي[2]:

الأول: أن يكون الحرف الساكن المنقول إليه الحركة صحيحًا غير معتل؛ فإن كان حرفًا معتلا مُنِعَ نقل الحركة إليه، نحو: طَاوَعَ، وبَايَعَ، وعَوَّق، وبَيَّنَ[3].

الثاني: ألاَّ يكون الفعل محل الإعلال فعل تعجب، نحو: ما أبينه! وما أطوله! وما أقومه![4]

الثالث: ألاَّ يكون الفعل محل الإعلال مضعَّف اللام، نحو: اِبْيَضَّ، واِسْوَدَّ[5].

الرابع: ألاَّ يكون الفعل محل الإعلال معتلَّ اللام، نحو: أَهْوَى، وأَحْيَا[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٠/٤، والمقتضب: ٩٦/١، والتصريف: ٦٠، والمنصف: ٢٤٥/١، ودقائق التصريف: ٢٥٤، وشرح الثمانيني: ٤٣٦، والمفصل: ٣٧٦، والبيان: ٥٤/١، وإملاء العكبري: ١٦/١، والتتمة: ١٨٧، وشرح ابن يعيش: ٦٤/١٠، ٧٠، وشرح الملوكي: ٥٢، والممتع: ٤٤٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٤٤/٣، والمجيد: ١٠٢، والارتشاف: ٣٠٦/١.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي: ١٤٤/٣، والتصريح: ٧٤٤/٢، والهمع: ٤٣٨/٤، وحاشية الصبان: ٤٥٠/٤.

(٣) وذلك لأنه في نحو: طَاوَعَ، وبَايَعَ، الساكن الذي قبل الواو والياء لا يقبل الحركة، وأما في نحو: عَوَّقَ، وبَيَّنَ؛ فلأن نقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، توجب قلبهما ألفين؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيلتقي حينها ساكنان، فإن حذف أحد الساكنين أدى ذلك إلى التباس صيغة فعل بفعل آخر غير مراد.

(٤) لأن أفعل التعجب محمولة في تصحيح عينها على نظيرها من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، أي: أنها حُمِلَت على اسم التفضيل؛ فلا تُعَلُّ إعلال الفعل.

(٥) ذلك لأن نقل الحركة في مثل هذه الأفعال يؤدي إلى التباس هذه الصيغة بغيرها؛ فعند النقل والإعلال تتحول إلى: اِبَاضَّ، واِسَادَّ.

(٦) لا تُعَلُّ مثل هذه الأفعال بنقل حركة المعتل إلى الصحيح الساكن؛ لئلا يتوالى عليه إعلالان، إعلال لامه، وإعلال عينه، وإعلال اللام أولى؛ لأنها طرف.

الخامس: ألاَّ يكون الفعل محل الإعلال موافقًا لـ (فَعِل) الذي بمعنى (أَفْعَل)، نحو: عَوِر فهو أَعْوَر[1]، وصَيِدَ فهو أَصْيَد[2]؛ فمضارعهما: يَعْوَر، ويَصْيَد، وما تصرَّف منهما له حكمهما في وجوب التصحيح ومنع الإعلال.

(١) يقال: عَورَتْ عينه تَعْوَر عَوَرًا وعَوَارًا، إذا ذهب البصر منها، والأصل في الفعل: اِعْوَرَّتْ، بسكون ما قبل حرف العلة، ثم حذفت الزوائد، وهي الألف والتشديد؛ فبقي الفعل: عَورِ، وصحَّت الواو في هذا الفعل ولم تُعَلَّ لصحتها في أصلها؛ إذ لم تُعَلَّ فيه.

انظر: العين: (عور)، وأفعال ابن القوطية: ١٦، والصحاح: (عور)، وأفعال ابن القطاع: ٣٩٠/٢، واللسان: (عور).

(٢) الصَّيَد: بتحريك الياء مصدر: صَيِدَ يَصْيَد، والأَصْيَد: الذي يرفع رأسه كبرًا، وأصله في البعير الذي يكون به داء في رأسه فيرفعه، ومن ثَمَّ أُطلق على الذي لا يستطيع الالتفات لداء فيه، ومنه قيل للملك: أَصْيَد؛ لأنه لا يلتفت يمينًا ولا شمالا. وفعله: صَيِد -بكسر الياء-، والأصل فيه: اِصْيَدَّ، بسكون ما قبل حرف العلة، ثم حذفت الزوائد، وهي الألف والتشديد؛ فبقي الفعل: صَيِدَ، وصحَّت الياء في هذا الفعل ولم تُعَلَّ لصحتها في أصلها؛ إذ لم تُعَلَّ فيه.

انظر: العين: (صيد)، وأفعال ابن القوطية: ٢٤٤، والصحاح: (صيد)، وأفعال ابن القطاع: ٢٦١/٢، واللسان: (صيد).

• الإعلال بالحذف والنقل والقلب في مضارع الفعل المزيد بالهمزة، المعتل العين بالواو:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1]: **«(يقيمون) أصله (يُؤَقْوِمُوْن)؛ فحذفت الهمزة، ثم ألقيت حركة (الواو) على (القاف)؛ فانكسرت، وانقلبت الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها، ووزنه (يُفْعِلُون)، مثل: يؤمنون»**[2].

المناقشة:

يقيمون: فعل مضارع، ماضيه (أَقَام)، من (قَامَ)، وأصله (قَوَمَ)، فعل معتل العين بالواو، و(يقيم) مضارع (أَقَام) بهمزة زائدة في أوله للتعدية، وعند صوغه للمضارعة لما فيه همزة المتكلم تجتمع فيه همزتان، همزة المضارعة وهمزة التعدية الزائدة في أوله، والعرب تكره توالي همزتين في كلمة واحدة؛ فتحذف إحداهما منعًا للاستثقال، والمحذوفة هي الهمزة التي للتعدية، لتبقى الهمزة الأخرى دليلا على المضارعة، ثم أجرت العرب هذه القاعدة على الفعل المضارع وإن لم يكن للمتكلم، وإن لم يلتق فيه همزتان، ليجري الفعل في كل صيغه على هيئة واحدة، فقالوا للمخاطب: تُقيم، وللغائب: يُقيم، وللمتكلمين: نُقيم، بحذف الهمزة في جميع ما سبق، ليجري الباب على نسق واحد، وقد سبق الحديث عن هذه الناحية التصريفية عند الحديث عن الفعل (يؤمنون)[3].

وعلى ذلك يكون أصل الفعل (يقيمون) (يَؤَقْوِمُوْن)؛ فأُعلَّ بحذف همزته للعلة التي ذكرت آنفًا؛ فيصبح الفعل بعد حذف الهمزة (يُقْوِمُوْن) على (يُفْعِلُوْن)، ثم يحدث فيه إعلال آخر بنقل حركة الواو (الحرف المعتل)، إلى القاف، -وهو حرف صحيح ساكن-؛ لأن الصحيح أولى بالحركة من المعتل، فيصبح الفعل (يُقِوْمون)، فتتخذ القاف الكسرة حركة لها، وتعود الواو ساكنة، ثم يحدث إعلال ثالث يستدعي قلب هذه الواو إلى ياء، لسكون الواو وانكسار ما

---

(١) البقرة، الآية: ٣.

(٢) المشكل: ٤٢.

(٣) سبق بحث هذه المسألة، انظر: البحث: ٤٤٩-٤٥٢.

قبلها، فيصبح الفعل في هيئته الأخيرة بعد توالي إعلال الحذف والنقل والقلب على (يُقِيْمُون)[1]، وقد مَرَّ ذكر إعلال مثل هذه الأفعال عند الحديث عن الفعل (نستعين)[2].

(١) انظر: إعراب النحّاس: ١٨٢/١، والمحرر: ١٠١/١، والبيان: ٤٧/١، وإملاء العكبري: ١٢/١، والدر المصون: ٩٣/١.

(٢) سبق بحث هذه المسألة. انظر: البحث: ٥١٧-٥٢٠.

- **الإعلال والتصحيح في (مَرْيَم):**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً ﴾[1]: **«وهو عربي، من: رَامَ؛ فهو (مَفْعَل)، لكن أتى على الأصل، بمنزلة (اِسْتَحْوَذَ)، وكان حقه لو جرى على الاعتلال أن يقال: مَرَام، كما يقال في (مَفْعَل) من (دَامَ): مَدَام[2]، ومن (كَالَ): مَكَال»**[3].

المناقشة:

من الأوجه التي توجب إعلال كلمة إذا كانت اسمًا، أن يكون الاسم مشابهًا للفعل في الوزن، والزيادة، والحركات، على أن يكون الاسم مخالفًا للفعل بوجه يعرف منه أنه اسم، وليس بفعل، كالحرف الزائد الذي لا يزاد عادة في الفعل، كالميم الزائدة في نحو: مَقَام، ومُقَام، ومُسْتَقَام عليه، أو كالحروف التي تزاد في الفعل، لكنها في الاسم تزاد بحركة غير حركة زيادتها في الفعل، كالتاء الزائدة في نحو: تِبَاع؛ إذ لا تزاد مكسورة في الفعل، وإن وجدت التاء مزيدة في فعل، وهي مكسورة كما في: تِعْلِم؛ فهذا ليس بمعتدٍّ فيه؛ إذْ أصل هذه التاء المزيدة في الفعل أن تكون مفتوحة: تَعْلَم، وإنما كسرت في لغة قوم من العرب[4].

و **مَرْيَم**: اسم اختلف في عربيته وعجميته؛ ومن خلص إلى كونه عربيًا؛ جعل وزنه على (فَعْيَل)، أو على (مَفْعَل).

وبكون (مَرْيَم) اسمًا على وزن (فَعْيَل)؛ فليس فيه شذوذ بمجيئه مصححًا غير مُعلّ؛ إذ انتفى شرط مشابهة الفعل، بكون الميم وهو على وزن (فَعْيَل) ليس بحرف زائد، وإنما هو حرف

---

(١) الزخرف، الآية: ٥٧.

(٢) في المشكل بتحقيق: ياسين السوّاس: (من: رَام، مَرَام)، وما أثبته من النسخة التي حققها: د. حاتم الضامن. انظر: المشكل بتحقيقه: ٦٥١/٢.

(٣) المشكل: ٦٠٤.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٤٩/٤، والمقتضب: ١٠٧/١، والأصول: ٢٨٤/٣، والتكملة: ٥٩١، والمنصف: ٢٦٩/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٩٢/٢، وشرح الثمانيني: ٤٦٦، وشرح ابن يعيش: ٦٧/١٠، والممتع: ٤٨٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٠٣/٣، والارتشاف: ٣٠٤/١، والمساعد: ١٧٨/٤، وشرح الأشموني: ٦٣١/٢.

من بنية الاسم الأصلية، والياء فيه زائدة للإلحاق، فلا يُعلُّ إذْ كان الأمر كذلك، حفاظًا له على بناء الإلحاق[1].

وبكون (مَرْيَم) اسمًا على وزن (مَفْعَل)؛ فالأمر مختلف، فهو على هذا الوزن يكون قد شابه الفعل المضارع على وزن (يَفْعَل)، مع تحقق الشرط، وهو مخالفته للفعل الذي وافقه من وجه يعرف به أنه اسم وليس بفعل، وهو زيادة الميم في أوله، وهي لا تزاد إلا في الأسماء؛ فعلى ذلك، واطرادًا لقاعدة الإعلال، يجب أن يُعلَّ كما أُعلَّ الفعل الذي وافقه؛ فيقال فيه على القياس: مَرَام؛ لأنه من: رَامَ يَرِيم. وعند مجيئه بالتصحيح، دون إعلال، حُكِم بشذوذه[2]. وهذا الشذوذ في (مَرْيَم) وما كان مثله من أسماء الأعلام، نحو: مَزْيَد، ومَدْيَن، قال به كثير من النحويين، نحو: سيبويه[3] والمازني[4] أبي علي[5]، وابن جني[6] وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8] وأبي حيان[9]، وغيرهم.

وخالف المبرد النحويين بذهابه إلى أن (مَرْيَم) ونحوه من أسماء الأعلام، مما جاء على وزن (مَفْعَل)، نحو: مَزْيَد، ومَدْيَن، على الأصل مصححة دون إعلال، هو القياس فيها، وليست شاذة؛ لأن شرط المخالفة من حيث اللفظ غير كاف عنده؛ فلا بد أن يكون الاسم المراد إعلاله موافقًا للفعل الذي شابهه من حيث المعنى، كأن يكون مصدرًا أو اسمًا لزمان أو مكان، مما فيه دلالة على فعله، وإشارة إلى المعنى المشترك بينهما؛ فلذلك كان إعلال نحو: مقام، ومقام، ومستقام، قياسا؛ لأن فيها معنى الفعل الذي شابهته، وأعلت لذلك.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٤/٣، وشرح الأشموني: ٦٣١/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٥٠/٤، والتكملة: ٥٩٢، والمنصف: ٢٦٩/١، ٢٧٥، ٢٩٥، وشرح ابن يعيش: ٨٦/١٠، والممتع: ٤٨٨/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٠٤/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٥٠/٤.

(٤) انظر: المنصف: ٢٧٥/١، ٢٩٥.

(٥) التكملة: ٥٩٢.

(٦) انظر: المنصف: ٢٧٥/١، ٢٩٥.

(٧) انظر: شرح ابن يعيش: ٨٦/١٠.

(٨) انظر: الممتع: ٤٨٨/٢.

(٩) انظر: الارتشاف: ٣٠٥/١.

أما إذا أفاد الاسم معنى آخر، غير المعنى الذي لفعله الموافق له، وجب فيه التصحيح؛ لذا عنده: مَرْيَم، ومَزْيَد، ومَدْيَن، وإن كانت على وزن (مَفْعَل) غير شاذة، لعدم إفادتها معنى الفعل الذي وافقته في الزيادة، والوزن، والحركات؛ فهي قياسية غير شاذة[1].

(١) انظر: المقتضب: ١٠٧/١، والأصول: ٢٨٥/٣، والمنصف: ٢٧٦/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٩٣/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٧/١٠، ٨٦، والممتع: ٤٨٨/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٠٥/٣، والارتشاف: ٣٠٦/١، والمساعد: ١٧٩/٤.

- **مجيء بعض الأفعال المعتلة العين مصحَّحة غير مُعلَّة:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[1]: «هذا مما جاء على أصله وشذَّ عن القياس، وكان قياسه: استحَاذَ عليهم، كما تقول: استقامَ الأمر، واستجابَ الداعي»[2].

المناقشة:

تُعلُّ الواو والياء بقلبهما ألفًا إذا وقعتا عينًا لفعل، وحركتهما الفتح، وقبلهما حرف صحيح ساكن؛ فتُعلُّ الواو والياء بنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ فتبقى الواو والياء ساكنتين؛ فإذا سكنتا تعيَّن قلبهما إلى حرف يجانس حركة ما قبلهما؛ فتقلبان ألفًا لمناسبة حركة الفتح على الحرف قبلهما[3]. فيقال على ذلك في نحو: أَقْوَمَ، وأَبْيَنَ، واستقْوَمَ، واستبْيَنَ: أَقَام، وأَبَان، واستقَامَ، واستبَانَ.

إلاَّ أن أفعالا من هذا الضرب استوجبت الإعلال، جاءت على أصلها مصححة غير معلَّة، نحو: استحْوَذَ[4]، واستنْوَقَ[5]، واستَتْيَسَتْ[6]، واستَصْوَبَ[7]، واستَرْوَحَ[8]،

---

(١) المجادلة، الآية: ١٩.

(٢) المشكل: ٦٧٢.

(٣) انظر: المقتضب: ١٠٤/١، والأصول: ٢٨١/٣، ودقائق التصريف: ٢٨٤، والمنصف: ٢٦٧/١، وشرح الثمانيني: ٤٥٩، وشرح الملوكي: ٢٢٥، والممتع: ٤٧٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٦/٣.

(٤) استحوذ: فعل مزيد من: حَاذَ، يَحُوذ، حوذًا، واستحوذ عليه الشيطان، أي: غلب عليه، وساقه إلى ما يريد من غيِّه.
انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، واللسان: (حوذ).

(٥) استنوق الجملُ، أي: صار كالناقة في ذلِّها، وهو يضرب مثلا للرجل الذي يكون في حديث أو صفة شيء، ثم يخلطه بغيره، وينتقل إليه.
انظر: مجالس ثعلب: ٤٧٠/٢، والصحاح، والمقاييس، واللسان: (نوق).

(٦) استتيست الشاةُ، أي: صارت كالتيس في جرأتها وحركاتها.
انظر: العين، والصحاح، والمقاييس، وأساس البلاغة، واللسان: (تيس).

(٧) استصوب: فعل مزيد من صَابَ: أَصَابَ، صَوْبًا، وصَوَابًا، واستصوبه، إذا رأى رأيه في الأمر صوابًا.
انظر: الصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (صوب).

(٨) استروح: فعل مزيد على: استفعل، يقال: استروح الغصنُ: إذا اهتز بالريح، واستروحَ فلانٌ الشيء: إذا وَجَدَ ريحَه، واستراح الرجل: من الراحة، واستروَحَ، أي: استنام.

وأَغْيَلَتْ[1]، وأَغْيَمَتْ[2]، وأَطْيَبَ، وأَطْوَلَ، وأَجْوَدَ، وأَعْيَلَ[3].

وعلَّل كثير من النحويين واللغويين لمجيء هذه الأفعال على الأصل الذي لها، دون إعلال فيها، أنه للتنبيه على الأصل الذي كانت عليه هذه الأفعال قبل إحداث إعلال فيها[4].

وذهب جمهور النحويين إلى أن هذا المجيء لهذه الأفعال على الأصل شاذٌّ يحفظ ولا يقاس غيره عليه[5]، وجعله أبو علي الفارسي وابن جنِّي من المطَّرد في الاستعمال، الشاذِّ في القياس[6].

ونقل الجوهري عن أبي زيد الأنصاري ذهابه إلى أن التصحيح في هذه الأفعال المعتلة العين بالواو أو الياء لغة فصيحة، يصح قياس كل الأفعال -على هذا الوصف- عليها؛ فالتصحيح عنده فصيح، يطَّرد فيه باب هذا الضرب من الأفعال المعتلة العين، وكذا الإعلال؛ فيجوز عنده

انظر: العين: (ريح)، وتهذيب اللغة: (راح)، والصحاح، وأساس البلاغة، واللسان: (روح).

(١) أَغْيَلَت المرأةُ، وأَغَالَتْ: إذا أرضعت ولدها وهي حُبلى: فهي مُغْيِلٌ، ومُغِيْلٌ، والولد الذي ترضعه: مُغْيَلٌ، ومُغَالٌ، واللبن: الغَيْل، وأَغْيَلَت الغنمُ والبقرُ: إذا نُتجت في السنة مرتين.

انظر: العين: (غيل)، وخلق الإنسان للأصمعي: ١٥٩، ومجالس ثعلب: ٥٠٨/٢، وتهذيب اللغة: (غال)، والصحاح: (غيل)، وتهذيب التبريزي: ٥٦٥، ٥٩٤، وأساس البلاغة، واللسان: (غيل).

(٢) الغيم: السحاب، يُقال: غَامَتِ السماءُ، وأَغَامَتْ، وأَغْيَمَتْ، وتَغَيَّمَتْ، كله بمعنى واحد، وأَغْيَمَ القومُ: إذا أصابهم الغيمُ.

انظر: العين: (غيم)، والغريب المصنف: ٢٢٥/١، وتهذيب اللغة: (غام)، والصحاح، واللسان: (غيم).

(٣) أَعْيَلَ الرجلُ، وأَعَالَ، وعَالَ، وعَيَّلَ: إذا كثر عياله، والرجلُ مُعِيْلٌ، والمرأة مُعِيْلَةٌ، وكذلك يقال: أَعْيَلَ الرجلُ وأَعْوَلَ؛ فهو مُعْوِل: إذا حَرَص.

انظر: تهذيب اللغة: (عال)، (عيل)، والصحاح، واللسان: (عيل).

(٤) انظر: المقتضب: ٩٨/٢، وإعراب النحاس: ٤٧/٣، والمنصف: ٢٦٧/١، ٢٧٧، وشرح الثمانيني: ٤٦١، وشرح ابن يعيش: ٧٧/١٠، ٨٦، والممتع: ٤٨٢/٢، والتصريح: ٧١٧/٢.

(٥) انظر: الكتاب: ٣٤٦/٤، ٣٥٨، والمقتضب: ٩٨/٢، ومعاني الزجّاج: ١٤٠/٥، والأصول: ٢٨٢/٣، وإعراب النحّاس: ٤٦/٣، ٣٨١/٤، وليس في كلام العرب: ١١٣، والمنصف: ٢٧٨/١، وشرح الثمانيني: ٤٦١، والمحرر: ٢٨٧/٤، ٤٥٦/١٥، وإملاء العكبري: ٢٥٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٥/١٠، ٧٦، وشرح الملوكي: ٢٢٦، والممتع: ٤٨٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٦/٣، ١١١، والارتشاف: ٣٠٩/١، والبحر المحيط: ٨١/٤، ١٣٠/١٠، وتوضيح المقاصد: ١٦١٠/٣، والدر المصون: ١٢٤/٤، ٢٧٤/١٠، والمساعد: ١٧٨/٤، وشرح الأشموني: ٦٣٣/٢.

(٦) انظر: المسائل العسكرية: ١٤٤، والخصائص: ٩٨/١، والمنصف: ٢٧٨/١.

قياسًا على هذه الأفعال أن يقال: اسْتَصْوَبَ، واسْتَجْوَبَ، وأَجْوَدَ، وأَطْوَلَ، مصحَّحة على الأصل، وأن يقال فيها على الإعلال: اسْتَصَابَ، واسْتَجَابَ، وأَجَادَ، وأَطَالَ[1].

وجعل الخليل تصحيح الفعل وإعلاله لغتين في الفعل؛ فيجوز أن يقال: استحْوَذَ، بالتصحيح على الأصل، واستَحَاذَ، بالإعلال على القياس[2].

ويقوِّي ما ذهبوا إليه قراءة: (استحاذ عليهم الشيطان)[3].

وجعل ابن مالك التصحيح في هذه الأفعال قياسًا مطردًا لأفعال هذا الباب، فيما أهمل منه الثلاثي، فلم يستعمل، نحو: استحْوَذَ عليه، واستنْوَقَ الجمل، واستتْيَسَتِ الشاة؛ إذ لم يستعمل منها الفعل الثلاثي[4]. وهو في هذا المذهب ينحو نحو ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج[5] وأبو جعفر النحاس[6]، من صحة قياس التصحيح في هذه الأفعال، إذا لم يستعمل فعل ثلاثي لها.

وجعل ابن خالويه مجيء هذا الضرب من الأفعال المعتلة مصححًا على الأصل بكثرة ضرورة يقتضيها الشعر، ما عدا ما سمع من العرب مصححًا غير مُعلّ[7].

---

(١) انظر: الصحاح: (حوذ)، والممتع: ٤٨٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٧/٣، ١١١، والارتشاف: ٣٠٩/١، والبحر المحيط: ٨١/٤، وتوضيح المقاصد: ١٦١٠/٣، والدر المصون: ١٢٤/٤، والمساعد: ١٧٨/٤، وشرح الأشموني: ٦٣٣/٢.

(٢) انظر: العين: (حوذ)، وكذلك انظر: دقائق التصريف: ٢٨٥.

(٣) المجادلة، الآية: ١٩، أورد هذه القراءة منسوبة إلى عمر ﷺ ابن عطية وأبو حيان والسمين الحلبي.
انظر: المحرر: ٤٥٦/١٥، والبحر المحيط: ١٣٠/١٠، والدر المصون: ٢٧٤/١٠.

(٤) انظر: الارتشاف: ٣٠٩/١، وتوضيح المقاصد: ١٦١٠/٣، والمساعد: ١٧٨/٤، وشرح الأشموني: ٦٣٣/٢.

(٥) انظر: معاني الزجّاج: ١٤٠/٥.

(٦) انظر: إعراب النحّاس: ٣٨٢/٤

(٧) انظر: ليس في كلام العرب: ١١٣.

- **مجيء بعض مصادر الأفعال المعتلة العين مصحَّحة غير مُعلَّة:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗا ﴾[1]: **«وصَحَّ (لِوَاذًا) بالواو؛ لصحته في (لاَوَذَ)، ومصدر (فَاعَل) لا يُعَلّ»**[2].

المناقشة:

لواذ: مصدر على وزن (فِعَال) لفعل ثلاثي مزيد معتل العين بالواو: لاَوَذَ، ومضارعه: يُلاوِذُ، ومصدر آخر له: مُلاوَذَة.

والمصدر على وزن (فِعَال) معتل العين بالواو، يجب فيه الإعلال بقلب الواو ياءً بشروط هي:

١- أن تكون الواو -التي هي عين الكلمة- متحركة.

٢- أن يكون ما قبل الواو مكسورًا.

٣- أن يكون ما بعد الواو ألفًا زائدة.

٤- أن يكون فعل المصدر قد أُعِلَّت فيه الواو[3].

فإذا تحققت هذه الشروط مجتمعة وجب قلب الواو في المصدر ياءً؛ فتقول: صَامَ صِيامًا، وقَامَ قِيامًا، وعَاذَ عِياذًا؛ لأن المصادر تصحُّ لصحة أفعالها، وتُعلُّ لإعلالها[4].

لكن في المصدر (لِوَاذ) من الفعل (لاَوَذَ) اختل شرط عدم إعلال الواو في فعله؛ فلما لم يُعلَّ الفعل منه، لم يُعلَّ المصدر (لِوَاذ)، ومثله في عدم الإعلال لصحة الفعل: جَاوَرَ جِوَارًا، وقَاوَمَ قِوَامًا، وحَاوَرَ حِوَارًا[1].

---

(١) النور، الآية: ٦٣.

(٢) المشكل: ٤٨٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٦٠/٤، والأصول: ٢٦٤/٣، والتبصرة والتذكرة: ٨٢٤/٢، والمنصف: ٣٤١/١، والتتمة: ١١١، والممتع: ٤٩٥/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٦٢/٤، والمقتضب: ٧٧/١، ٨٨، وإعراب النحّاس: ١٥٠/٣، والتكملة: ٦٠٠، ودقائق التصريف: ٢٦٣، والمنصف: ٣٠٣/١، ٣٤١، والبيان: ٢٠١/٢، وإملاء العكبري: ٤٨/١، ١٦٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١٠، ٦٨، ٨٣، والممتع: ٤٩٥/٢، والجامع: ٢١٢/١٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٣.

ولو كان الفعل من (لِوَاذ): لاذَ؛ لوجب إعلال الواو في المصدر بقلبها ياءً؛ فتقول: لِيَاذًا، لتحقق الشروط الموجبة للإعلال؛ فالفعل (لاذَ) أصله: لَوَذَ، أُعِلَّت عينه (الواو) بقلبها ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها[٢].

---

(١) انظر: المقتضب: ١٣٠/٢، ومعاني الزجاج: ٥٦/٤، والأصول: ٢٦٥/٣، وإعراب النحّاس: ١٥٠/٣، والتكملة: ٦٠٠، ودقائق التصريف: ٢٦٣، والمنصف: ٣٠٣/١، ٣٤١، والبيان: ٢٠١/٢، وإملاء العكبري: ٤٨/١، ١٦٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١٠، ٦٨، ٨٣، والممتع: ٤٩٥/٢، والجامع: ٢١٢/١٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٣، والبحر المحيط: ٧٦/٨، والدر المصون: ٤٤٧/٨.

(٢) انظر: المقتضب: ١٣٠/٢، ومعاني الزجّاج: ٥٦/٤، والمنصف: ٣٠٣/١، والمحرر: ٣٣١/١١، والبيان: ٢٠١/٢، وإملاء العكبري: ١٦٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٨٣/١٠، والجامع: ٢١٢/١٢، وشرح الشافية للرضي: ١٠٧/٣، والبحر المحيط: ٧٦/٨، والدر المصون: ٤٤٧/٨.

• مجيء الأسماء المعتلة العين على وزن (فَعْلَة) مصحَّحة غير معلَّة عند جمعها بالألف والتاء:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ﴾[1]: **«وأصل الواو في (العورات) الفتح، لكن أسكنت لئلا يلزم فيها أن تقلب ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومثل (عورات): بيضات»**[2].

المناقشة:

عَوْرَات: اسم مجموع بالألف والتاء لمفرد على وزن (فَعْلَة) معتل العين بالواو، والواو في هذا الجمع ساكنة؛ لأن كل اسم على وزن (فَعْلَة) معتل العين بالواو أو الياء يكون جمعه المسلَّم بالألف والتاء بتسكين عينه؛ فيقال في: عَوْرَة، وجَوْزَة، ولَوْزَة، وبَيْضَة، وخَيْمَة، وعَيْبَة: عَوْرَات، وجَوْزَات، ولَوْزَات، وبَيْضَات، وخَيْمَات، وعَيْبَات[3].

ومن العرب من يجري الاسم الذي على وزن (فَعْلَة) معتل العين بالواو أو الياء مجرى الاسم الصحيح عند جمعه؛ فيفتح العين منه؛ فيقول: عَوَرَات، وجَوَزَات، ولَوَزَات، وبَيَضَات، وخَيَمَات، وعَيَبَات، وفتح العين من المعتل بالواو أو الياء لغة لهذيل[4] وبعض بني تميم[5]. و على هذه اللغة خرجت

---

(١) النور، الآية: ٥٨.

(٢) المشكل: ٤٨٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٩٣/٣، والمقتضب: ١٩٣/٢، والأصول: ٤٣٩/٢، والتكملة: ٤٢٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٣٠/٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٣/١، وشرح الشافية للرضي: ١١٢/٢، وشرح الكافية له: ٣٩٢/٣، والتصريح: ٥١٧/٢، وشرح الأشموني: ٤٢٠/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٦٠٠/٣، والمقتضب: ١٩٣/٢، ومعاني الزجّاج: ٤٢/٤، وإعراب القراءات السبع: ١١٥/٢، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٩/٢، والخصائص: ١٨٤/٣، والكشاف: ٣٢٠/٤، وشرح ابن يعيش: ٣٠/٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٣/١، وشرح الشافية للرضي: ١١٣/٢، وشرح الكافية له: ٣٩٤/٣، والبحر المحيط: ٣٦/٨، ٦٩، والدر المصون: ٣٩٨/٨، والتصريح: ٥١٧/٢، وشرح الأشموني: ٤٢٠/٢، ٤٢٣.

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٠٣، والبحر المحيط: ٣٦/٨، ٦٩.

قراءة[1] (ثَلاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)[2] -بفتح الواو-.

وعَمِدَ العرب إلى تسكين العين من الاسم المعتل العين بالواو أو الياء على وزن (فَعْلَة) عند جمعه بالألف والتاء لأمرين:

الأول:

استثقالهم الحركة على الواو والياء، وهما حرفان معتلان؛ فالحركة عليهما أثقل منها على باقي الحروف؛ فسكَّنوهما طلبًا للتخفيف[3].

الثاني:

أن الواو والياء الواقعتان عينًا لاسم على وزن (فَعْلَة) عند جمعه بالألف والتاء لو حُرِّكتا بالفتح لزم من ذلك التحريك لهما أن تقلبا ألفًا، لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما؛ فأُسكنتا لتسلم العين في هذا الجمع، وهي واو أو ياء من القلب ألفًا[4].

وعلى هذا صُحِّحت الواو والياء الواقعتان عينًا لهذه الأسماء عند جمعها بالألف والتاء، ولم تُعَلا بقلبهما ألفًا لسكونهما في الأصل على لغة أكثر العرب؛ ولأن حركة الفتح فيهما عارضة وليست أصلية على لغة هذيل وبعض بني تميم[5].

---

(١) قرأ السبعة والجمهور: ﴿ عَوْرَاتٍ ﴾ -بسكون الواو-، وقرأ ابن عامر وابن أبي إسحاق والأعمش: ﴿ عَوَرَات ﴾ -بفتح الواو-، وهي قراءة شاذّة.

وردت القراءتان منسوبتين في: إعراب القراءات السبع: ١١٥/٢، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٣، والكشّاف: ٣٢٠/٤، والبحر المحيط: ٣٦/٨، ٦٩، والدر المصون: ٣٩٨/٨.

وغير منسوبتين في: معاني الزجّاج: ٤٢/٤، والصحاح: (عور)، والبيان: ١٩٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٩٤/٣، واللسان: (عور)، والتصريح: ٥١٧/٢، وشرح الأشموني: ٤٢٣/٢.

(٢) النور، الآية: ٥٨.

(٣) انظر: معاني الزجّاج: ٤٢/٤، والتبصرة والتذكرة: ٦٤٨/٢، والبيان: ١٩٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١١٢/٢، وشرح الكافية له: ٣٩٤/٣، والبحر المحيط: ٣٦/٨، والدر المصون: ٣٩٨/٨، والتصريح: ٥١٧/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ١٩٣/٢، وإعراب النحاس: ١٣٤/٣، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٣، والمحتسب: ٥٧/١، والمنصف: ٣٤٣/١، والمحرر: ٣٢٤/١١، وشرح ابن يعيش: ٣٠/٥، والجامع: ٢٠١/١٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٤/١.

(٥) انظر: المقتضب: ١٩٤/٢، والخصائص: ١٨٤/٣، والمحتسب: ٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٤/١، وشرح الشافية للرضي: ١١٣/٢، وشرح الكافية له: ٣٩٤/٣، والتصريح: ٥١٧/٢.

• مجيء (عَوْرَة) مصدرًا أو اسم فاعل من فعل معتل العين بالواو مصحَّحًا غير مُعَلّ:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ﴾[1]: **«(عَوْرَة)**[2]: **خبر إنَّ، وهو مصدر في الأصل؛ فمعناه: ذاتُ عَوْرَة. ويجوز أن يكون اسم فاعل أصله (عَوِرَة)، ثمَّ أسكن تخفيفًا. ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع اسم الفاعل، بمعنى: مُعْوِرَة وعَاوِرَة، كما تقول: رجل عَدْلٌ؛ فهو عَادِل»**[3].

المناقشة:

عَوْرَة: اسم معتل العين بالواو على وزن (فَعْلَة) صحَّت عينه؛ فجاءت على الأصل الذي لها، ولم تُعَلَّ بقلبها ألفًا؛ لأن من شروط إعلال الواو والياء بقلبهما ألفًا، إذا وقعتا عينًا لاسم أو فعل، أن تكونا متحركتين بحركة لازمة، وأن يكون ما قبلهما مفتوحًا، والواو في (عَوْرَة) جاءت ساكنة ليست متحركة؛ فلذلك صححت، وبقيت على أصلها، ولم يلحقها الإعلال بقلبها ألفًا، كما صحت الواو والياء في (القَوْل) و(البَيْع) –مصدرين–؛ لكونهما ساكنتين[4].

---

(١) الأحزاب، الآية: ١٣.

(٢) قرأ ابن عباس ويحيى بن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبو حيوة وابن أبي عبلة وآخرون: (عَوِرة) –بكسر الواو–، وقرأ الجمهور والسبعة: (عَوْرة) –بسكون الواو–. والقراءة بكسر الواو: (عَوِرة) قراءة شاذة.

وردت القراءتان غير منسوبتين في: إعراب النحاس: ٣٠٦/٣، ومختصر في شواذ القرآن: ١١٨، والمحتسب: ١٧٦/٢، والمحرر: ٥٦/١٣، والجامع: ٩٨/١٤، والبحر المحيط: ٤٦٠/٨، والدر المصون: ١٠١/٩.

ووردتا غير منسوبتين في: العين: (عور)، ومعاني الفراء: ٣٣٧/٢، ومعاني الزجّاج: ٢١٩/٤، والتهذيب: (عار)، والكشاف: ٥٥/٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٠٣/٢، وإملاء العكبري: ١٩١/٢، واللسان: (عور).

(٣) المشكل: ٥٣٤.

(٤) انظر: المقتضب: ٩٦/١، ١١٢، والتصريف: ٢٦، وسر الصناعة: ٦٦٧/٢، وشرح الثمانيني: ٢٩١، والتتمة: ١٠٢، وشرح الملوكي: ٢٢٤، والممتع: ٤٦٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٣، وأوضح المسالك: ٣٩٤/٤، والمساعد: ١٦٣/٤، والتصريح: ٧٢٩/٢.

كما اختلَّ شرط آخر من شروط الإعلال للواو والياء إذا وقعتا عينًا للكلمة، بأن لا يكونا عينًا لمصدر فعل على وزن (فَعِلَ) الذي الوصف منه على (أَفْعَل)، ومؤنثه على (فَعْلاء)، و(عَوْرة) جاء مصدرًا للفعل (عَوِرَ)، على وزن (فَعِلَ)، والوصف منه (أَعْوَر)، ومؤنثه (عَوْرَاء)[1].

والعَوْرة: كل أمر يُستحى منه، ولذلك سميت سوأةُ الإنسان (عَوْرَة)، و(العَوْرَة) في الحروب والثغور والمساكن: كل عيب وخلل فيها يتخوَّف منه، وكل عيب أو خلل في الشيء عورة، ولذلك قيل: طريق مُعْوِرَة، أي: ذات عَوْرَة يُخاف فيها من الضلال والانقطاع، ومكان مُعْوِر، أي: مَخوف، ويقال للشق أو الخرق في الثوب: عَوَار، وعُوَار[2].

وبناء على ما سبق خُرِّجت قراءة (عَوْرَة) بسكون الواو على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن (عَوْرَة) مصدر جاء على الأصل، من الفعل (عَوِرَ)، يقال: عَوِرَ المنزل يَعْوَر عَوْرًا، وعَوْرة؛ فهو عَوِرٌ، والمعنى على ذلك: إن بيوتنا ذات عورة[3].

والتأويل بـ (ذات عورة) على حذف المضاف، قول للبصريين.

الوجه الثاني:

أن (عَوْرَة) مصدر وصف به؛ فوقع المصدر (عَوْرَة) موقع اسم الفاعل (عَوِر)[4]، ووقوع المصدر موقع اسم الفاعل كثير عند العرب، كقولهم: ماءٌ غَوْر، أي: غائر، ورجلٌ عَدْلٌ، أي: عادل، ورجلٌ صَوْمٌ، أي: صائم[5]، والمعنى على ذلك: إن بيوتنا عَوِرَة، أو مُعْوِرة.

والتأويل باسم الفاعل (عَوِرَة) أو (مُعْوِرة)، قول للكوفيين.

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٤٤/٤، والمقتضب: ١١٤/١، والتكملة: ٥٨٧، وشرح الثمانيني: ٢٩٧، وشرح الملوكي: ٢٢٢، والممتع: ٤٦٥/٢، وشرح ابن الناظم: ٨٥٧، وشرح الشافية للرضي: ٩٨/٣، وأوضح المسالك: ٣٩٥/٤، والمساعد: ١٦٤/٤، والتصريح: ٧٣١/٢.

(٢) انظر: العين: (عور)، والتهذيب: (عار)، والصحاح، والمقاييس، والمفردات، واللسان: (عور).

(٣) انظر: معاني الزجاج: ٢٢٠/٤، وإعراب النحّاس: ٣٠٦/٣، والبيان: ٢٦٥/٢، وإملاء العكبري: ١٩٠/٢، والدر المصون: ١٠١/٩.

(٤) انظر: العين: (عور)، وإعراب النحاس: ٣٠٦/٣، والمقاييس: (عور)، والمحرر: ٥٦/١٣، والبحر المحيط: ٤٦٠/٨.

(٥) سبق بحث هذه المسألة. انظر: البحث: ١٨٠، ١٨٧.

الوجه الثالث:

أن (عَوْرة) اسم فاعل من الفعل المعتل: عَوِرَ يَعْوَر؛ فهو عَوِرٌ، وهي عَوِرَةٌ؛ فأصل (عَوْرة) على ذلك (عَوِرَة) -بكسر الواو-، يقال: بيت عَوِرٌ، وبيوت عَوِرَة، خفِّفت الكسرة في اسم الفاعل (عَوِرة) بإسكانها؛ فقيل فيها: (عَوْرة) على التخفيف(١).

وتخفيف العين المكسورة إذا كانت الكلمة ثلاثية بالتسكين، مستعمل عند العرب، كما في: كَبِد، وكَتِف، وفَخِذ، قالوا فيها تخفيفًا: كَبْد، وكَتْف، وفَخْذ، بإسكان عيناها(٢).

وبقراءة: (عَوِرة) -بكسر الواو- تكون (عَوِرَة) اسمًا للفاعل على الأصل دون تخفيف العين بالإسكان(٣).

وذكر ابن جني أن مجيء (عَوِرَة) -بكسر الواو- مصححة دون إعلال بقلبها ألفًا شاذٌّ في الاستعمال، لأن القياس يقتضي قلب الواو والياء ألفين، إذا وقعتا عينًا للكلمة، وكانتا متحركتين، وما قبلهما مفتوح، وعلى هذا يكون القياس في (عَوِرة) إعلالها بقلب الواو ألفًا؛ فيقال فيها: (عَارَة)(٤)، ونظيرها في كلام العرب قولهم: رجل مَالٌ(٥) ونَالٌ(٦)، وكَبْشٌ صَافٌ(٧)، ويومٌ رَاحٌ(٨)، ومكانٌ طَانٌ(٩)، فقد أُعلَّت الواو والياء في هذه الأمثلة بقلبهما ألفًا؛

---

(١) انظر: معاني الزجّاج: ٢٢٠/٤، والكشاف: ٥٥/٥، والبيان: ٢٦٥/٢، والبحر المحيط: ٤٦٠/٨.

(٢) سبق بحث هذه المسألة. انظر: البحث: ١٩٠، ١٩١، ٢٨٥، ٣١٥.

(٣) انظر: إعراب النحّاس: ٣٠٦/٣، والتهذيب: (عار)، والمحرر: ٥٦/١٣، وإملاء العكبري: ١٩٠/٢، واللسان: (عور)، والدر المصون: ١٠١/٩.

(٤) انظر: المحتسب: ١٧٦/٢، والمحرر: ٥٦/١٣، والجامع: ٩٨/١٤، والبحر المحيط: ٤٦٠/٨، والدر المصون: ١٠١/٩.

(٥) رجلٌ مَالٌ، أي: كثير المال، يقال: مَالَ الرجلُ، يَمُول، ويَمَالُ، مَوْلا، ومُؤُولا، إذا صار ذا مالٍ.
انظر: العين: (مول)، والتهذيب: (مال)، والصحاح، واللسان: (مول).

(٦) رجلٌ نالٌ، أي: كثير النوال، ورجلان نالان، وقومٌ أَنْوال، يقال: نُلْتُ له بالعطية، أَنُولُ، نَوْلا، ونَوَالا.
انظر: التهذيب: (نال)، والصحاح، واللسان: (نول).

(٧) كبشٌ صَافٌ، أي: كثير الصوف، يقال: صَافَ الكبشُ، يَصُوفُ، صَوْفًا، وصُؤُوفًا؛ فهو صَافٌ.
انظر: العين: (صوف)، والتهذيب: (صاف)، والصحاح، واللسان: (صوف).

(٨) يومٌ راحٌ، أي: شديد الريح. انظر: العين: (ريح)، والتهذيب: (راح)، والصحاح، واللسان: (روح).

(٩) مكانٌ طَانٌ، ويومٌ طَانٌ، وأرضٌ طَانَةٌ، أي: كثيرة الطين. انظر: التهذيب: (طان)، والصحاح، واللسان: (طين).

لتحركهما وانفتاح ما قبلهما[1].

وما ذكره ابن جني يكون صحيحًا، لو لم تكن هناك علة تمنع من هذا الإعلال، وهي أن (عَوِرَة) اسم فاعل من الفعل (عَوِرَ)، والاسم الجاري على الفعل يعتل لاعتلال فعله، ويصحُّ لصحته، نحو: أقام ومقيم ومقام، واستطاع ومستطيع ومستطاع، فقد أُعلَّت هذه الأسماء لإعلال أفعالها، أما نحو: استحوذ ومُستحوِذ ومُستحوَذ، فقد صحت الأسماء لصحة الفعل الذي جرت عليه، وكذلك (عَوِرَة) صحَّت فيها الواو، ولم تُعلَّ بقلبها ألفًا، لأن فعلها الذي جرت عليه (عَوِرَ) صحَّت فيه الواو، وليس في تصحيحها شذوذ كما ذكر ابن جني[2].

(١) انظر: المحتسب: ١٧٦/٢، والمحرر: ٥٦/١٣، والجامع: ٩٨/١٤، والبحر المحيط: ٤٦٠/٨، والدر المصون: ١٠١/٩.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٦٠/٨، والدر المصون: ١٠١/٩.

- **إسكان الحرف المعتلِّ المتحرك طلبًا للتخفيف:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾[1]: **« (اشتروا الضلالة) أصله (اشْتَرَيوا)؛ فقلبت الياء ألفًا. وقيل: أُسكنت استخفافًا، والأول أحسن، وأُجري على الأصول، ثُمَّ حُذِفت في الوجهين؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها»**[2].

المناقشة:

يلجأ العرب إلى تسكين أحد أحرف الكلمة طلبًا للتخفيف، عندما يكتنف الكلمة داعٍ يستجلب الثقل عند النطق بها، كاتصالها بالضمائر، أو صياغتها لضرب من ضروب الكلم، كإرادتها مبنيَّة لما لم يُسَمَّ فاعله، أو الإتيان بمصدرها، ونحو ذلك.

وأقرَّ علماء العربية هذا التسكين لحرف الكلمة قاعدة تصريفية يعمل بها عند استثقال الحركة على الحرف، وهذا الاستثقال للحركة على الحرف غالبًا ما يختص بالواو أو الياء[3].

ويأتي هذا الإسكان طلبًا للتخفيف على ضربين:

الأول: أن يسكن الحرف دون حذف لحركته، بل تنقل حركته إلى الحرف قبله، فيبقى الحرف المنقول عنه الحركة ساكنًا، وذلك كما في: يَقُول، ويَبِيْع؛ فأصل الفعلين: يَقْوُل، ويَبْيِع، بتحريك الواو والياء، ولكن نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح قبلهما، استثقالا للحركة عليهما، فبقيتا بعد النقل ساكنتين[4].

الثاني: أن يسكن الحرف، وتزال عنه الحركة أصلا، كما في: يغزو، يرمي؛ فالواو والياء في صيغة المضارع من هذين الفعلين متحرِّكتين، فاستُثقلت الحركة عليهما، فحذفت حركتهما، فأصبحتا

---

(١) البقرة، الآية: ١٦.

(٢) المشكل: ٤٨.

(٣) انظر: التتمة: ١٨٤، والممتع: ٥٤١/٢.

(٤) انظر: المنصف: ٢٤٧/١، والتتمة: ١٨٥، ١٨٧، وشرح ابن يعيش: ٦٥/١٠، وشرح الملوكي: ٤٤٤، والممتع: ٤٤٨/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٨٢/٣.

بعد حذف حركتهما ساكنتين، دون أن تنقل حركتهما بعد حذفها منهما إلى ما كان قبلهما[1].

وحرف الكلمة الذي سُكِّنَ تعتوره ثلاث أحوال:

أولها: أن يُسَكَّن ويُقلب تبعًا لحركة ما قبله، كما في: أَقَامَ، ويَخَاف، ويقيم، ويستقيم، واستعان، ويستعين[2].

ثانيها: أن يُسَكَّن ثم يُحذف لعلة طارئة في السياق، كاتصاله بالضمائر، كما في الفعل (اشتروا) عند اتصاله بواو الجماعة الساكنة، فحذف الحرف المخَفَّف بالتسكين منعًا لالتقائه بالساكن بعده[3].

ثالثها: أن يُسَكَّن دون أن يقلب أو يحذف، كما في: يغزو، ويرمي، ونحوهما[4].

---

(١) انظر: المنصف: ١١٣/٢، والتتمة: ١٨٦، ١٩٠، والممتع: ٥٣٥/٢.

(٢) انظر: المنصف: ٢٦٧/١، والتتمة: ١٨٦، والممتع: ٤٧٣/٢، ٤٧٩.

(٣) انظر: التتمة: ١٨٣، ١٨٦، والمحرر: ١٢٧/١، والبيان: ٥٨/١، وإملاء العكبري: ٢٠/١، والممتع: ٥٢٧/٢، ٥٤١، والمجيد: ١٢١، والدر المصون: ١٥٢/١.

(٤) انظر: التتمة: ١٨٦، والممتع: ٥٣٥/٢.

(الإبدال)

- **إبدال الهمزة الساكنة ألفًا:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾[1]: **«والمَدَّة في (آمَنَ) أصلها همزة ساكنة، وأصله (أَأْمَنَ)، ثُمَّ أبدلت من الهمزة الساكنة ألفًا لانفتاح ما قبلها»**[2].

المناقشة:

آمن: فعل ماضٍ رباعي، على وزن (أَفْعَل)، أصله: أَأْمَنَ، توالت فيه همزتان، أولاهما متحركة مفتوحة، وهي همزة (أَفْعَل)، والثانية منهما ساكنة، وهي فاء الفعل؛ فتبدل الثانية الساكنة ألفًا، وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها، ليصبح الفعل الماضي في هيئته الأخيرة (آمَنَ)، وهذا الإبدال من العرب للهمزة ألفًا؛ لاستثقالهم توالي همزتين في كلمة واحدة[3].

---

(١) البقرة، الآية: ٨.

(٢) المشكل: ٤٥.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والمقتضب: ١٥٨/١، وإعراب النحاس: ١٨١/١، وحجة أبي علي: ٢٣٥/١، والتصريف: ٢٨، وشرح الثمانيني: ٣٠٠، وإملاء العكبري: ١١/١، ١٦، وشرح ابن يعيش: ١١٦/٩، وشرح الملوكي: ٢٣٠، والممتع: ٤٠٤/١، وشرح الشافية للرضي: ٥٣/٣، والمجيد: ٨٢.

- **إبدال الهمزة واوًا، وإبدال الواو همزة:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾[1]: «(أَوَّل) اسم لم ينطق منه بفعل عند سيبويه، ووزنه (أَفْعَل)؛ فاؤه واو، وعينه واو، ولذلك لم يستعمل منه فعل لاجتماع الواوات.

وقال الكوفيون: هو (أَفْعَل) من (وَأَل) إذا نجا؛ فأصله (أَوْأَل)، ثم خُفِّفت الهمزة الثانية بأن أبدل منها واوًا، وأدغمت الأولى فيها، كما قالوا في تخفيف (مَقْرُوَءةٍ): مَقْرُوَّة، أجرى الحرف الأصلي في (أَوَّل) مجرى الزائد في (مَقْرُوءة)؛ وكان الأحسن لو خفَّف على القياس أن يقال: أَوَل، يُلقي حركة الهمزة على الواو، كما قالوا في تخفيف (ضوءٍ): ضوٌّ، ولا تجب علة الواو؛ لأنَّ الحركة عارضة.

وقيل: إن (أَوَّل): أَفْعَل، من: آلَ يَؤُوْل؛ فأصله (أَأْوَل)، ثُمَّ قلب، فرُدَّت الفاء في موضع العين، فصار (أَوْأَل)، وزنه (أَفْعَل)؛ فصُنع به من التخفيف والبدل والإدغام ما صُنِع في القول الأول؛ فوزنه بعد القلب (أَعْفَل).

والكلام على (أُوْلى) كالكلام على (أَوَّل) في الوجهين جميعًا؛ إذْ هي مؤنث (أَوَّل)» [2].

المناقشة:

أول: هو نقيض الآخر، يدل على أصلين لغويين، الأول: دلالته على ابتداء الأمر، والسبق إلى الشيء، والثاني: دلالته على انتهاء الأمر، ومنه أخذ (آلَ يؤول): إذا عاد ورجع. ومؤنث (أَوَّل): أُوْلَى، على وزن (فُعْلَى)، ويجمع فيقال فيه: الأَوَّلُون، والأَوَائل، والأَوَالي، على القلب[3].

وقد اختلف اللغويون في أصل (أول) ووزنه على أقوال:

القول الأول:

---

(١) البقرة، الآية: ٤١.

(٢) المشكل: ٦٢.

(٣) انظر: العين: (أول)، والصحاح: (وأل)، والمقاييس: (أول).

أن (أَوَّل) على وزن (أَفْعَل) أصله: (وَوَل)، فاؤه وعينه من أصل واحد هو الواو، ومجيء الفاء والعين من جنس واحد -كما هنا- قليل في كلام العرب، بل نادر في كلامهم؛ فلم يذكروا مثالا على ذلك إلا: دَدَنًا[1]، وكَوكَبًا. وعلَّق ابن جني على هذا المجيء النادر بقوله: «وإذا كانت الواو لم تأت فاءً ولامًا، حتى إنه ليس في الكلام مثل: وَعَوْت، مع أن باب (سلِس، وقلِق) أكثر من باب (دَدَن، وكَوكَب)؛ فألاَّ يجوز اجتماع الواوين فاءً وعينًا أجدر؛ لقلة باب (دَدَن)» [2].

و(أَوَّل) على هذا القول اسم لا يشتق منه فعل، لما يلزم في فعله من توالي الاعتلال، والتدافع في جنس الحركات، إضافة إلى ما في الواوين من الثقل الذي تنفر منه العرب، وتحتال للهروب منه[3].

وقد أتى سيبويه على ذكر عِلَّة عدم اشتقاق فعل من هذا الاسم الذي فاؤه وعينه من جنس واحد وهو الواو بقوله: «فلما كانوا يستثقلون الواو وحدها في الفعل، رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصريف الفعل، ومما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك: أَوَّل، والواوُ، وآءةٌ، و وَيْحٌ، و وَيْسٌ، و وَيْلٌ، بمنزلة اليوم، كأنها من: وِلْتُ، و وِحْتُ، وأُوْتُ، وإن لم يتكلم بها، تقديرها: عُعْتُ، من قولك: آءَةٌ، لما يجتمع فيه ممَّا يستثقلون»[4].

فعلى هذا يكون (أَوَّل) أصله (وَوَل) بواوين، فهو على (أَفْعَل): أَوْوَل، أُدغمت إحدى الواوين في الأخرى؛ فأصبحتا واوًا مشددة.

وهذا القول لجمهور البصريين وسيبويه[5].

---

(١) الدَدَنُ: اللهو واللعب. ويقال فيه: دَدٌ، بحذف اللام، ودَدا مثل: ندى، بدون حذف اللام.
انظر: العين: (دد)، والصحاح: (ددن)، والمقاييس، والنهاية لابن الأثير: (دد).

(٢) المنصف: ٢٠٢/٢، وكذلك انظر: الصحاح: (ددن)، والممتع: ٥٦٣/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ١٢٦/١، ١٥١، والمسائل المشكلة: ١٤، والمنصف: ٢٠١/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٧/٦، والممتع: ٥٦٦/٢.

(٤) الكتاب: ٣٧٤/٤.

(٥) انظر: العين: (أول)، والكتاب: ١٩٥/٣، والأصول: ٣٣٩/٣، وإعراب النحاس: ٢١٩/١، والمسائل المشكلة: ١٣، وسر الصناعة: ٦٠٠/٢، ٨٠٠، والمنصف: ٢٠١/٢، والمقاييس، والمفردات: (أول)، والمحرر: ١٩٩/١، والبيان:

القول الثاني:

أن (أَوَّل) على وزن (أَفْعل)، من (وَأَل) إذا: نجا، لأن النجاة في السبق، فاؤه واو، وعينه همزة، فأصله على هذا (أَوْأَل)، خففت الهمزة الثانية، وهي الأصلية؛ فأبدلت واوًا؛ فاجتمعت واوان؛ فأدغمت أولاهما في الثانية، لأنهما حرفان مثلان، أحدهما ساكن، والآخر متحرك، فأصبحتا واوًا واحدة مشدَّدة، ليصبح (أَوْأَل) بعد الإبدال والإدغام (أَوَّل)[1]. وتخفيف إحدى الهمزتين هنا بإبدالها واوًا قيس على تخفيف الهمزة في: مقروءة وخطيئة؛ فقد قيل فيهما تخفيفًا لهمزتهما: مَقْرُوَّة، وخَطِيَّة. وتخفيف همزة (أَوْأَل) بإبدالها واوًا ثم إدغامها، قياسًا على تخفيفها في: مقروءة، وخطيئة، شاذٌّ؛ لأن القياس يقضي في تخفيف همزة (أَوْأَل) بأن تلقى حركتها على الواو الساكنة قبلها، ثم تحذف الهمزة[2].

وقد نسب هذا القول للكوفيين[3] والفراء[4]، ونسبه الرضي لبعض البصريين[5].

القول الثالث:

أن (أَوَّل) على وزن (أَفْعَل)، من: آل يَؤُول، إذا عاد ورجع، فأصله على هذا (أَأْوَل)، خففت الهمزة الثانية بإبدالها واوًا، ثم أدغمت في الواو الأخرى، ليصبح الاسم بعد الإبدال والإدغام (أَوَّل) [6].

٧٨/١، وإملاء العكبري: ٣٣/١، وشرح ابن يعيش: ٩٧/٦، والممتع: ٥٦٣/٢، والجامع: ٢٢٨/١، وشرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢، وشرح الكافية له: ٤٦٠/٣، والمجيد: ٢٢٨، والبحر المحيط: ٢٧٩/١، والدر المصون: ٣١٦/١.

(١) انظر: إعراب النحاس: ٢١٩/١، والمنصف: ٢٠٢/٢، والصحاح: (وأل)، والمحرر: ١٩٩/١، والبيان: ٧٨/١، وإملاء العكبري: ٣٣/١، والممتع: ٥٦٤/٢، والجامع: ٢٢٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٤٦٠/٣، والدر المصون: ٣١٦/١.

(٢) انظر: المنصف: ٢٠٢/٢، والبيان: ٧٨/١، وإملاء العكبري: ٣٣/١، والممتع: ٥٦٤/٢، والبحر المحيط: ٢٧٩/١، والدر المصون: ٣١٦/١.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٢١٩/١، والبيان: ٧٨/١، وإملاء العكبري: ٣٣/١، والجامع: ٢٢٨/١، والمجيد: ٢٢٨، والبحر المحيط: ٢٧٩/١.

(٤) انظر: المنصف: ٢٠٢/٢، والممتع: ٥٦٤/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٦٠/٣.

(٦) انظر: إعراب النحاس: ٢١٩/١، والمسائل المشكلة: ١٤، والمنصف: ٢٠٢/٢، والممتع: ٥٦٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٦٠/٣.

ويؤخذ على هذا القول أنه لو كان مأخوذًا من الفعل (آل) لكان أصله (أَأْوَل) فتجتمع فيه همزتان، الأولى: زائدة، وهي همزة (أَفْعَل)، والثانية: أصلية، وهي فاء الفعل، فاجتمعت همزتان في أول الكلمة، وكانت أولاهما متحركة، والثانية ساكنة؛ فيلزم في تخفيفها إبدالها حرفًا مجانسًا لحركة ما قبلها، وحركة ما قبلها الفتح، فيلزم عند إبدال الهمزة الثانية أن تبدل ألفًا تبعًا لحركة الهمزة الأولى، كما فُعِلَ في نحو: آدم، وآمن، وليس إبدالها واوًا بقياس[١].

وقد نسب ابن جني وابن عصفور هذا القول للفرَّاء[٢]، ونسبه أبو جعفر النحَّاس للكوفيين[٣]، في حين نسبه الرضيُّ لبعض البصريين[٤].

القول الرابع:

أن (أَوَّل) إما على وزن (أَفْعَل)، أو (فَعَّل)، أصل فائه همزة، وعينه واو، ثم لام بعدهما.

فإذا كان على وزن (أَفْعَل)، وأصله همزة، ثم واو، فلام، فيكون بناؤه (آول)، غير أن الخليل يقدم حجة لمن أخذ بهذا القول، وهي أن المدة في (آول) أدغمت في الواو لكثرة استعمالها وجريانها على الألسن، والقياس والحالة هذه أن تبدل الهمزة حرفًا يناسب حركة الهمزة التي قبلها، فتبدل ألفًا لمجانسة الفتح الذي على همزة (أَفْعَل). وبالأخذ بالتعليل الذي ذكره الخليل يكون (أَوَّل) على (أَفْعَل).

وأمَّا إذا كان على وزن (فَعَّل) فهو على (أَوَّل) -بتشديد الواو-، وهو ضعيف[٥].

وهذا القول ذكره الخليل[٦]، ورجَّحه ابن فارس[٧] والراغب الأصفهاني[٨].

القول الخامس:

---

(١) انظر: المسائل المشكلة: ١٤، والمنصف: ٢٠٤/٢، والممتع: ٥٦٥/٢.

(٢) انظر: المنصف: ٢٠٢/٢، والممتع: ٥٦٤/٢.

(٣) انظر: إعراب النحاس: ٢١٩/١.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٦٠/٣.

(٥) انظر: العين، والمقاييس، والمفردات: (أول)، والممتع: ٥٦٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢.

(٦) انظر: العين: (أول).

(٧) انظر: المقاييس: (أول).

(٨) انظر: المفردات: (أول).

يذهب القائلون به إلى أن الأصل اللغوي الذي قال به أصحاب القول الأول، وهو أن فاءه وعينه من جنس واحد ثم اللام، أي: (وول)، غير أن (أَوَّل) عند أصحاب هذا القول على وزن (فَوْعَل)، فأصله إذًا (ووَّل)، أبدلت الواو الأولى همزة جريًا على قاعدة إبدال الواو همزة إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة، كراهية اجتماع واوين، واستثقالا للنطق بهما؛ فكيف إذا اجتمعت ثلاث واوات متتالية، يقول ابن جني: «وإذا التقت واوان في أول الكلمة لم يكن من همز الأولى بدٌّ»[1]. ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة ليكون الاسم بعد الإبدال والإدغام (أَوَّل)[2].

وهذا القول على الرغم من صحته صرفيًّا، إلا أن الضعف يكتنفه من حيث مجيئه على وزن (فَوْعَل)، والمعروف نحويًّا أن (أول) تلزم (أَفْعَل) لإفادتها معنى التفضيل، ولا يكون لها هذا المعنى لو صيغت على (فَوْعَل)[3].

ونسب الرضيُّ هذا القول للكوفيين[4]، وزاد عليه أنه قد يكون (وَأَل) أصلا له، إضافة إلى (وَوَل). ولم ينسبه بقية الموردين له لأحد بعينه.

القول السادس:

يذهب القائلون به إلى أن له الأصل اللغوي الذي قال به أصحاب القول الثالث، وهو أنه مأخوذ من (آل، يَؤُول)، إذا: عاد ورجع، ويختلفون معهم في وزنه، فأصله على هذا (أَأْوَل)، على (أَفْعَل) بهمزتين، الأولى: زائدة، هي همزة (أَفْعَل)، والثانية: تمثل فاء الكلمة. غير أن العين -عندهم- قلبت قلبًا مكانيًا إلى موضع الفاء، ليصبح على (أَوْأَل)؛ فتخفف الهمزة الثانية

---

(١) سر الصناعة: ٩٨/١.

(٢) انظر: الصحاح: (وأل)، والجامع: ٢٢٨/١، وشرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢، وشرح الكافية له: ٤٦٠/٣، والدر المصون: ٣١٧/١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢، وشرح الكافية له: ٤٦٠/٣، والدر المصون: ٣١٧/١.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢، وشرح الكافية له: ٤٦٠/٣، ويظهر -والله أعلم- أن الرضي جانبه الصواب في نسبة هذا القول للكوفيين، فأغلب النحويين على أن الكوفيين يقولون بوزنه على (أَفْعَل)، ويختلفون كما اختلف غيرهم في أصله واشتقاقه، وقد يكون ما نسبه الرضي للكوفيين هو قول لواحدٍ منهم أو لبعضٍ منهم وليس لجمهورهم أو لأعلامهم.

بإبدالها واوًا، ثم تدغم فيها الواو الأولى؛ فيصبح الاسم بعد الإبدال والإدغام والقلب المكاني له (أَوَّل)، ووزنه (أَعْفَل)[1].

وهذا القول ضعَّفه الصفاقسي[2] وأبو حيان[3] والسمين الحلبي[4]، ولم يشر أحد ممن نقل هذا القول من العلماء إلى نسبة له.

وبعد عرض هذه الأقوال المتفقة في بعض الأمر حينًا، والمختلفة في بعضه حينًا آخر، أرى -والله أعلم- أن الراجح منها ما ذهب إليه جمهور البصريين وسيبويه، وهو الرأي الذي يبدو مرجَّحًا عند مكيّ، لدلالة عبارته على هذا الترجيح.

ولترجيح القول أسباب هي:

١- موافقته لأوجه القياس النحوي والصرفي، ووجود المخالفة للقياس النحوي والصرفي في غيره من الأقوال المذكورة.

٢- كثرة من أجمع على صحة هذا القول، وسلامته لغويًا.

٣- ترجيح كثير من اللغويين لهذا القول، يقول ابن جني: «والقول ما يقوله أصحابنا إن (أَوَّل) ليس بمشتق من فعل، وفاؤه وعينه واوان»[5]. كما يقول الرضيُّ: «و(أَوَّل): أَفْعَل؛ لأن تصريفه على (أُوْلَى) و(أُوَل) دليل على أنه أفعل التفضيل، وليس بـ (فَوْعَل) كما قال الكوفيون، والصحيح أنه (أَفْعَل) من تركيب (وَوَلَ)، وإن لم يستعمل في غير هذا اللفظ، لا من (أَوَل)، ولا من (وَأَل)، لئلا يلزم قلب الهمزة شاذًا»[6].

---

(١) انظر: المحرر: ١٩٩/١، وإملاء العكبري: ٣٤/١، والجامع: ٢٢٨/١، والمجيد: ٢٢٨، والبحر المحيط: ٢٧٩/١، والدر المصون: ٣١٧/١.

(٢) انظر: المجيد: ٢٢٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٧٩/١.

(٤) انظر: الدر المصون: ٣١٧/١.

(٥) المنصف: ٢٠٤/٢.

(٦) شرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢.

- **إبدال الألف همزة:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1]: **«ومن العرب مَنْ يبدل من الحرف الساكن الذي قبل المشدَّد همزة؛ فيقول:** ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[2]**، وذلك إذا كان ألفًا، وبه قرأ أيوب السختياني**[3]**، حرَّك الألف لالتقاء الساكنين، فلم يمكن تحريكها؛ فأبدل منها حرفًا مؤاخيًا لها، قريب المخرج منها، أجلد منها وأقوى، وهو الهمزة»**[4].

المناقشة:

تبدل الهمزة من خمسة أحرف، هي: الألف، والواو، والياء، والهاء، والعين. وإبدالها من الألف يقع على ضربين:

أولهما: ماكان فيه الإبدال قياسًا مطَّردًا.

ثانيهما: ما كان فيه الإبدال على غير قياس مطَّرد.

والأول منهما –وهو ذو القياس المطَّرد– كما في جمع (رِسَالَة) على (رَسَائِل)، وهذا الإبدال الواقع في نحو (رَسَائِل) لا خلاف في قياسه عند النحويين، أما الثاني من الإبدالين فمسموع عن العرب، ويقع هذا الإبدال السماعيّ للألف همزة عند مجيء ساكن بعدها كما في: دَابَّة، وشَابَّة، وابياضَّ، وادهامَّ؛ فيبدلون الألفات في هذه الألفاظ ونحوها همزة فرارًا من التقاء الساكنين، ومنعًا لا جتماعهما؛ إذ في هذه الأمثلة تجتمع الألف الساكنة بأول الحرفين المشدَّدين وهو ساكن؛ فخروجًا من هذا الالتقاء عمد العرب إلى هذا الضرب من الإبدال،

---

(١) الفاتحة، الآية: ٧.

(٢) الفاتحة، الآية: ٧.

(٣) السختيانيُّ: أبو بكر، أيوب بن أبي تميمة –واسمه كيسان– السختياني، البصري، التابعي، الفقيه، المحدِّث، المقرئ، كان ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا حجة عدلا، وسيد فقهاء عصره، روى عن سالم بن عبدالله، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وروى عنه: ابن عيينة والثوري ومالك. توفي سنة ١٣١هـ.

انظر: الأنساب: ٢٣٢/٣، وسير أعلام النبلاء: ١٥/٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٦٥، وشذرات الذهب: ١٨١/١.

(٤) المشكل: ٣٨.

ويصفه الزمخشريُّ بقوله: «ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال: دَأَبَّة، وشَأَبَّة، ومن قرأ: (وَلا الضَّأَلِّيْنَ)[1]، و (وَلا جَأَنّ)[2]»[3].

واختيرت الهمزة لتكون بدلا عن الألف؛ لأن الألف حرف ضعيف، فإذا اضطروا إلى تحريكه منعًا لالتقاء الساكنين انقلب إلى حرف قريب منه مخرجًا، لكنه أقوى منه وأظهر، وهو الهمزة، وحُرِّكت الهمزة بعد إبدالها بالفتح المجانس للألف المبدل منها؛ فقالوا في الأمثلة السالفة الذكر: دَأَبَّة، وشَأَبَّة، وابيأَضَّ، وادهأَمَّ[4]، وعلى ذلك جاءت قراءة[5] من قرأ قوله تعالى: (وَلا الضَّأَلِّيْنَ)[6]، وقوله تعالى: (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَأَنٌّ)[7].

وقد عرض النحويون لحكم هذا الضرب من الإبدال للألف همزة متى ما وقع حرف مشدَّد بعدها؛ فأقر له أبو عثمان المازنيُّ[8]، وأبو عليٍّ الفارسيُّ[9] بالسماع حكمًا نحويًا دون أن يتعداه إلى القياس، ونقل ابن جنيٍّ عن أبي عثمان المازنيِّ رأيه في هذا الإبدال فقال: «وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ

---

(١) الفاتحة، الآية: ٧.

(٢) الرحمن، الآية: ٣٩، وورد الشاهد في الآية: ٥٦، والآية: ٧٤.

(٣) المفصل: ٣٥٤، وكذلك انظر: الكشاف: ١/١٢٣.

(٤) انظر: الخصائص: ٣/١٢٤، ١٤٧، وسر الصناعة: ١/٧٢، والمنصف: ١/٢٨١، والكشف: ١/٢٧٩، والكشاف: ١/١٢٣، والمفصل: ٣٥٤، ٣٦١، والمحرر: ١/٨٨، والبيان: ١/٤١، وإملاء العكبري: ١/٨، وشرح ابن يعيش: ٩/١٢٩، ١٠/١٢، والممتع: ١/٣٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٤٨، ٣/٢٠٣، والمجيد: ٧٢، والبحر المحيط: ١/٥٢، والمبدع: ١٤٢.

(٥) قرأ الجمهور هاتين الآيتين بالألف الساكنة دون همز، وقرأها بالهمز شذوذًا أيوب السختياني.

وردت هذه القراء منسوبة له في: إعراب النحاس: ١/١٧٦، وإعراب ثلاثين سورة: ٣٤، وإعراب القراءات السبع: ١/٥٢، والخصائص: ٣/١٤٧، والمحتسب: ١/٤٦، والكشاف: ١/١٢٣، والمحرر: ١/٨٨، وإملاء العكبري: ١/٨، والممتع: ١/٣٢٠، والمجيد: ٧٢، والبحر المحيط: ١/٥٢.

ووردت غير منسوبة في: البيان: ١/٤١، وإعراب القراءات الشواذ: ١/١٠٣.

(٦) الفاتحة، الآية: ٧.

(٧) الرحمن، الآية: ٣٩.

(٨) انظر: الخصائص: ٣/١٤٧، وسر الصناعة: ١/٧٣، والمحتسب: ١/٤٦، والممتع: ١/٣٢١.

(٩) انظر: المسائل البصريات: ١/٣٠٦.

عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَأَنٌّ)[1]، فظننته قد لحن، إلى أن سمعت العرب تقول: شَأَبَّة، ودَأَبَّة، قال أبو العباس: قلت لأبي عثمان: أتقيس هذا؟ قال: لا، ولا أقبله»[2].

ويصرح بعدم جريان القياس في إبدال الألف همزة بعد المشدَّد ابن الحاجب، وذهب إلى أبعد من هذا، وهو الحكم بشذوذ ما سمع عن العرب في ذلك؛ حيث قال: «فالهمزة تبدل من حروف اللين، والعين، والهاء، فمن اللين إعلال لازم في نحو: كِسَاء، ورِدَاء، وقَائِل، وبَائِع، وأَوَاصِل، وجائز في: أُجوه، وأُوُرِي، وأما نحو: دَأَبَّة، وشَأَبَّة، والعَأَلم، وبَأَز، وشِئْمة، ومؤقد؛ فشاذّ»[3].

وارتضى كثير من النحويين عدم القياس، والاقتصار على السماع فيما ورد، ومع إقرارهم بعدم قياس إبدال الألف همزة إذا كان ما بعدها مشدَّدًا، إلا أنهم يقرون بكون هذا الإبدال لغة مسموعة عن العرب، وحجتهم في منع قياس هذا الضرب من الإبدال، هو عدم كثرة المسموع من العرب كثرة توجب له القياس، ومن هؤلاء النحويين: الزمخشريُّ[4] وابن يعيش[5] وابن عصفور[6] وأبو حيان[7]، وقد مر آنفًا أن الزمخشريَّ يعبِّر عن هذا الفعل من العرب بقوله: «ولقد جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال: دَأَبَّة وشَأَبَّة»[8]. وجعل ابن عصفور هذا الإبدال مقيسًا إذا وقع في ضرورة الشعر، وأما في غير الضرورة فهو سماعيٌّ عنده[9]. ونقل أبو حيَّان شبه إجماع من النحويين على عدم القياس؛ فقال بعد ذكره لقراءة: (وَلا الضَّأَلِّيْنَ)[10]: «نَصَّ على أنه لا ينقاس النحويون»[11].

---

(١) الرحمن، الآية: ٣٩.

(٢) سر الصناعة: ٧٣/١.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢٠٣/٣، وكذلك انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٨/١، ٢٤٨/٢.

(٤) انظر: المفصل: ٣٥٤، ٣٦١.

(٥) انظر: شرح ابن يعيش: ١٢٩/٩، ١٢/١٠.

(٦) انظر: الممتع: ٣٢٠/١.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥٢/١.

(٨) المفصل: ٣٥٤.

(٩) انظر: الممتع: ٣٢٢/١.

(١٠) الفاتحة، الآية: ٧ .

(١١) البحر المحيط: ٥٢/١.

وعلى نقيض المذهب السابق المانع للقياس، يظهر مذهب القائلين بجواز قياس هذا الضرب من إبدال الألف همزة إذا كان ما بعدها حرفًا مشدَّدًا، وحجتهم في ذلك ثبوت السماع عن العرب بإبدالهم الألف همزة، ويقرُّ بثبوت هذا الإبدال لغة للعرب كل من: ابن عطيَّة[١] وأبي البركات الأنباريِّ[٢] وأبي البقاء العكبريِّ[٣] والقرطبيِّ[٤] والصفاقسيِّ[٥]، وغيرهم. ونعت أبو البقاء هذه اللغة للعرب بإبدال الألف همزة بأنها لغة فاشية في كلامهم[٦].

وكونها لغة للعرب جعل ابن جنيٍّ يقول برأيه في قياس هذا الإبدال؛ إذ عوَّل على المسموع منه عن العرب؛ فجعل القياس حكمًا سائغًا لإبدال الألف همزة إذا وليها حرف مشدَّد؛ فقال عن ذلك: «وربما لم يكتف من تقوى لغته، ويتعالى تمكينه وجهارته، بما تجشَّمه من مدِّ الألف في هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه، ويتخطَّى به اعتماده ووطؤه، إلى أن يبدل من هذه الألف همزة، فيحمِّلها الحركة التي كان كَلِفًا بها، ومصانعًا بطول المدَّة عنها، فيقول: شَأَبَّة، ودَأَبَّة»[٧].

وعرض لهذا الإبدال للألف همزة في موضع آخر، وأشار إلى جواز ارتضاء القياس حكمًا سائغًا له؛ فقال: «وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في: بأز، وسأق، وتأبَل، ونحو ذلك، إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطًا هكذا من غير مُسْكة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه، أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه؛ فيصير لجواره إياها كأنه محرَّك بها؛ فإذا كان كذلك فكأنما فتحة (باء) باز، إنما هي في نفس الألف، فالألف لذلك، وعلى هذا التنزيل كأنها محرَّكة، وإذا تحرَّكت الألف انقلبت همزة، من ذلك قراءة أيوب السختياني: (غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّأَلِّيْنَ)[٨]»[١].

---

(١) انظر: المحرر: ٨٨/١.

(٢) انظر: البيان: ٤١/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ١٠٤/١.

(٤) انظر: الجامع: ١٠٦/١.

(٥) انظر: المجيد: ٧٣.

(٦) انظر: إملاء العكبري: ٨/١.

(٧) الخصائص: ١٢٦/٣.

(٨) الفاتحة، الآية: ٧.

وأيَّد الصفاقسيُّ ابن جنيٍّ فيما ذهب إليه، ووافقه في جواز القياس على هذا الإبدال بقوله: «وعلى قول ابن جنيٍّ: إنها لغة، ينبغي أن ينقاس عليها»[٢].

ويظهر من عرض المذهبين السابقين أن لكل فريق من النحويين حجته التي تقوي المذهب الذي ذهب إليه؛ فالمتوقِّفون عند حدِّ المسموع يعتدُّون برأيهم؛ حيث إن قصرهم لهذا الإبدال على السماع، هو عدم كثرة ما سمع كثرة توجب قياس إبدال الألف الواقع بعدها حرف مشدَّد همزة، بحيث يكون مطَّردًا في كل ألف زائدة بعدها حرف مشدَّد.

وأما المؤيدون للقياس فحجتهم في اعتمادهم القياس حكمًا لهذا الضرب من الإبدال، أنهم لم يتنكَّبوا أو يخالفوا طريقة النحويين، بل كان قياسهم في هذا الإبدال مبنيًا على السماع من العرب الأقحاح؛ فكثير من النحويين اعتدُّوا بهذا الإبدال لكونه لغة مسموعة عن العرب، ومن ثم أجازوا القياس عليها.

ويظهر أن قصر هذا الضرب من الإبدال على السماع، وقبوله وارتضاءه دون قياس هو الأقرب للأفصح من كلام العرب؛ لأن ما احتج به المجيزون مما ورد من قراءات قرآنية، خرَّجه علماء القراءات على الشذوذ. وليس الاكتفاء بالسماع يعني معارضة القياس أو منعه، بل لأن العرب تنشد التخفيف في كلامها، ولذا تجد أن من سننهم في الكلام الميل إلى تخفيف الهمزة، وكذا محاولة تفادي التقاء الهمزتين متى ما وردتا في كلام، إما بقلبها بعد إسكانها، أو بإبدالها حرفًا آخر، والتخفيف مطلب لأصحاب اللسان العربي، وخصيصة من خصائص العربية.

---

(١) الخصائص: ١٤٧/٣.

(٢) المجيد: ٧٣.

- **إبدال الواو تاءً:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[1]: **«(للمتقين) وزنه (للمُفْتَعِلِين)، وأصله (المُوْتَقيين)؛ فأُدغمت الواو في التاء؛ فصارت تاءً مشدَّدة، وأُسكنت الياء الأولى استثقالا للكسرة عليها، ثم حُذِفَت لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[3]: **« (تتقون) أصله (تَوْتَقيون)؛ فأُدغمت الواو في التاء، بعد أن قُلبت تاءً، وأُلقيت حركة الياء على القاف، وحُذِفت لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وهو (تَفْتَعِلون)، وكذلك نظيره حيث وقع»**[4].

المناقشة:

(للمتقين): جمع مذكر سالم لاسم الفاعل (مُتَّقِي)، و (تتقون) فعل مضارع من الفعل المزيد (اتَّقَى) على (افْتَعَلَ)، وأصل الفعل (اتَّقَى) من الفعل الثلاثي (وَقَى)، وعند مجيء (وَقَى) على وزن (افْتَعَلَ) أُبدلت الواو التي هي فاء الفعل تاءً إبدالا واجبًا مطَّردًا، قال ابن عصفور عن هذا الإبدال: «وأُبدلت[5] باطِّراد من الواو في (افْتَعَلَ) وما تصرَّف منه إذا كانت فاؤه واوًا، نحو: اتَّعَدَ، واتَّزَنَ، واتَّلَجَ، فهو: مُتَّعِدٌ، ومُتَّزِنٌ، ومُتَّلِجٌ، و: يَتَّعِدُ، ويَتَّزِنُ، ويَتَّلِجُ، و: اتِّعَادٌ، واتِّزَانٌ، واتِّلاجٌ»[6].

---

(١) البقرة، الآية: ٢.

(٢) المشكل: ٤٢.

(٣) البقرة، الآية: ٢١.

(٤) المشكل: ٥٢.

(٥) يقصد بها (التاء).

(٦) الممتع: ٣٨٦/١.

وعلى ذلك يكون للفعل (اتَّقَى) ما لهذه الأفعال من الإبدال الواجب المطَّرد عند أكثر العرب؛ لكون الفاء فيه واوًا، ولمجيئه على (افْتَعَلَ)، وعلى ذلك يجري كل ما تصرَّف من هذا الفعل؛ فاسم الفاعل منه (مُتَّقِي)، ومضارعه (يَتَّقِي)، ومصدره (اتِّقَاء) [1].

وعلَّل النحويون لجوء العرب في مثل هذه الأمثلة إلى إبدال الواو تاءً؛ فقال المبرد: «وإنما فعلوا ذلك؛ لأن التاء من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة»[2].

ووضَّح ابن جنِّي هذه العلَّة بتفصيل أعمق، فقال: «والعلَّة في قلب هذه الواو في هذه المواضع تاءً، أنهم لو لم يقلبوها تاءً، لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياءً، فيقولون: اِيْتَزَنَ، اِيْتَعَدَ، اِيْتَلَجَ؛ فإذا انضم ما قبلها رُدَّت إلى الواو، فقالوا: مُوتَعِد، ومُوتَزِن، ومُوتَلِج؛ وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا؛ فقالوا: ياتَعِدُ، ويَاتَزِنُ، ويَاتَلِجُ؛ فلما كانوا لو لم يقلبوها تاءً صائرين من قلبها مرة ياءً، ومرة ألفًا، ومرة واوًا إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفًا جلدًا تتغير أحوال ما قبله، وهو باقٍ بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة، فأبدلوها تاءً، وأدغموها في لفظ ما بعدها وهو التاء، فقالوا: اتَّعَدَ، واتَّزَن»[3].

ثم إن الواو –التي هي فاء الفعل في أصله– بعد إبدالها تاءً إبدالا مطَّردًا، التقت مع تاء الافتعال، فالتقى حرفان مثلان في كلمة واحدة، فأُدغم أحدهما في الآخر، فأصبحا حرفًا واحدًا مشدَّدًا، فخرج الفعل الماضي بصورته الأخيرة على (اتَّقَى)، والمضارع منه (يَتَّقِي)، واسم الفاعل منه (مُتَّقِي) [4].

وإبدال الواو تاءً حال وقوعها فاءً للفعل، والفعل مبني على (اِفْتَعَلَ)، لغة كثير من العرب؛ ولذا كان هذا الإبدال مقيسًا ومطَّردًا عند النحويين، ومن العرب من لا يبدل الواو تاءً، وإنما

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٣٩/٤، ٣٣٤. والمقتضب: ٩١/١، والأصول: ٢٦٨/٣، والتصريف: ٣٥، وسر الصناعة: ١٤٧/١، والمنصف: ٢٢٢/١، والتبصرة والتذكرة: ٨٤٩/٢، وشرح الثمانيني: ٣٥٣، والتتمة: ١٢٥، وشرح ابن يعيش: ٣٦/١٠، وشرح الملوكي: ٢٩٢،و شرح الشافية للرضي: ٨٠/٣، والمبدع: ١٥٨.

(٢) المقتضب: ٩١/١.

(٣) سر الصناعة: ١٤٨/١.

(٤) انظر: إعراب النحاس: ١٨٠/١، والمحرر: ٩٩/١، والبيان: ٤٦/١، وإملاء العكبري: ١١/١، والدر المصون: ٩٠/١.

يجريها على الأصل الذي لها، ويعمد إلى قلب الواو حرفًا يناسب حركة الحرف الذي قبله، فيقلب الواو ألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، فيقول في المضارع: يَاتَعِدُ، ويَاتَزِنُ، ويَاتَلِجُ، ويقلب الواو ياءً إذا كان ما قبلها مكسورًا، فيقول في أمر هذه الأفعال: اِيْتَعِدْ، واِيْتَزِنْ، واِيْتَلِجْ، ويُبقي الواو على حالها إذا كان ما قبلها مضمومًا، كما في اسم فاعل هذه الأفعال، فيقول: مُوْتَعِد، ومُوْتَزِن، ومُوْتَلِج[1].

وبِنُطْقِ القلة من العرب الفعل بأزمنته المختلفة، وما تصرَّف من الفعل من أسماء كاسم الفاعل والمفعول، دون إبدالهم الواو تاءً إبدالا قياسيًا مطَّردًا –وهو ما عليه أكثر العرب–، يكونون قد وقعوا في المحظور الذي فرَّ منه الأكثرون، قال الرَّضيُّ: «وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصول التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم يقلب»[2].

وإبدال الواو تاءً هو المرجَّح عند جمهور النحويين، بل هو الاختيار والقول الصحيح كما عبَّر عنه المبرد[3]، ونقل ابن جنِّيٍّ عن أبي عثمان المازنيِّ أنها اللغة المشهورة والشائعة[4]، وعلى ذلك النحويون.

وإبدال الواو تاءً –وهو اللغة الكثيرة الفاشية– لغة لبني تميم، ولغة الإبقاء والقلب وفق ما تقتضيه حركة الحرف الذي قبله لغة أهل الحجاز، وهي لغة قليلة[5].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٣٤/٤، والمقتضب: ٩١/١، وسر الصناعة: ١٤٨/١، والمنصف: ٢٢٢/١، وشرح الثمانيني: ٣٥٣، وشرح الملوكي: ٢٩٥، والممتع: ٣٨٧/١، وشرح الشافية للرضي: ٨٣/٣.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٨٣/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ٩١/١.

(٤) انظر: المنصف: ٢٢٢/١.

(٥) انظر: المقتضب: ٩٠/١، ٩٢، وإعراب النحاس: ١٨٠/١، والمنصف: ٢٠٥/١، وشرح الثمانيني: ٣٥٣، وشرح الشافية للرضي: ٨٣/٣.

- **إبدال الهاء همزة إبدالا لازمًا:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾[1]: **«و(آل) أصله: أَهْل، ثُمَّ أُبدل من الهاء همزة؛ فصارت (أَأْلٌ)، ثُمَّ أُبدل من الهمزة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها وسكونها، فإذا صغَّرته رددته إلى أصله، فقلت: أُهَيْل. وحَكَى الكسائي: أُوَيْل، وإذا جمعته قلت: آلون، فأمَّا (الآل) الذي هو السراب فجمعه (آوال)، على (أَفْعَال)»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾[3]: **«مَنْ فتح الهمزة ومدَّه جعله (آل) الذي أصله (أَهْلٌ)، أضافه إلى (ياسين)**[4]**، وهي في المصحف منفصلة؛ فقوي ذلك عنده»**[5].

وقال في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾[6]: **«(آل) نصب على الاستثناء، وأصله (أهلٌ)؛ فأبدلوا من الهاء همزة لخفائها، فصار (أَأْلا)؛ فأبدلوا الهمزة الساكنة ألفًا، كما فعلوا في (آتَى)، و(آمَنَ)، ويدل على ذلك قولهم في التصغير: أُهَيْلٌ»**[7].

المناقشة:

آل: يطلق على قرابة الرجل، وأهل بيته، وأتباعه، وجمعه (آلون)، و(آلين)، بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا[8].

---

(١) البقرة، الآية: ٤٩.

(٢) المشكل: ٦٤.

(٣) الصافات، الآية: ١٣٠.

(٤) قرأ نافعٌ وابن عامر: (آلِ ياسين) -بهمزة مفتوحة ممدودة ولام مكسورة-، وقرأ باقي السبعة: (إِلْيَاسِين) -بكسر الهمزة، وإسكان اللام متصلا من غير مدٍّ-.

انظر: السبعة: ٥٤٩، وحجة ابن خالويه: ٣٠٣، وحجة ابن زنجلة: ٦١٠، والتبصرة: ٦٥٤، والكشف: ٢٢٧/٢، والتيسير: ١٨٧، والإقناع: ٧٤٧/٢، والنشر: ٣٦٠/٢.

(٥) المشكل: ٥٧٢.

(٦) القمر، الآية: ٣٤.

(٧) المشكل: ٦٥١.

(٨) انظر: العين: (أيل)، والصحاح والمقاييس: (أول).

واختلف النحويون واللغويون في أصل (آل) على أقوال:

القول الأول:

أن (آلاً) أصله: أَهْل؛ فأبدلت الهاء فيه همزة، فأصبح (أَأْلاً)، فالتقت فيه همزتان، أولاهما متحركة، والثانية ساكنة؛ فتخفف الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها حرفًا مجانسًا لحركة الهمزة التي قبلها، وحركة ما قبلها الفتح؛ فتبدل ألفًا تخفيفًا، وذلك كما في: آدم، وآمن؛ فيصبح الاسم بعد توالي إبدالين حادثين فيه: آلاً.

ودليل أصحاب هذا القول على صحة ما ذهبوا إليه، أنهم يقولون في تصغيره: أُهَيْل، والتصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها؛ فعندما كان أصل (آل): أَهْلاً، عادت الهاء في التصغير[1].

وهذا القول عليه أكثر أهل اللغة؛ فقال به: سيبويه[2] وأبو الحسن الأخفش[3] وأبو القاسم الزجاجي[4] وأبو علي الفارسي[5] وتلميذه ابن جني، ونعته بأنه (مذهب الجماعة)[6].

وتبعهم في الأخذ بهذا القول كثير من النحويين[7].

القول الثاني:

أن (آلاً) أصله: أَهْل، كما ذهب إليه أصحاب القول السابق، غير أن الهاء عندهم أبدلت ألفًا؛ فأصبح الاسم بعد الإبدال الواقع فيه (أَأْلاً)، ورُسم على هذه الصورة (آل)، ودليلهم على صحة ما ذهبوا إليه، هو ذاته الدليل الذي استند إليه أصحاب القول الأول[1].

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٩٨/١، والإبدال والمعاقبة للزجاجي: ٢٩، وحجة ابن خالويه: ٣٠٣، والتصريف: ٣٣، وسر الصناعة: ١٠٠/١، وحجة ابن زنجلة: ٦١١، وشرح الثمانيني: ٣٣٨، والمخصص: ١٢٨/٣، والاقتضاب: ٣١/١، والبيان: ٨١/١، وإملاء العكبري: ٣٥/١، وشرح الملوكي: ٢٧٨، والممتع: ٣٤٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٣/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٣، والمجيد: ٢٤٠، والبحر المحيط: ٣٠٣/١، والدر المصون: ١٩٢/١، والهمع: ٤٢٥/٢، وشرح الأشموني: ٤/١.

(٢) انظر: الدر المصون: ٣٤١/١، وشرح الأشموني: ٤/١.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ٩٨/١.

(٤) انظر: الإبدال والمعاقبة: ٢٩.

(٥) انظر: حجة أبي علي: ٦٠/٦.

(٦) انظر: التصريف: ٣٣، وسر الصناعة: ١٠٠/١.

(٧) انظر: المصادر والمراجع في الحاشية رقم: ١ .

وقال بهذا القول أبو جعفر النحَّاس[٢]، وأخذ به الزمخشري[٣] وابن عطيَّة[٤].

وواجه هذا القول رفضًا ومنعًا من النحويين، لا سيما أصحاب القول الأول، وسبب رفضهم له، وعدم قبولهم به، أنه لم يرد في العربية من إبدال الحروف بعضها مواضع بعض، مايكون فيه إبدال للهاء ألفًا؛ فيقاس عليه هذا وأمثاله.

وعلى هذا السبب بنى ابن جني عِلَّة منعه لهذا الإبدال: «أن الهاء لم تقلب ألفًا في غير هذا الموضع؛ فيقاس هذا هنا عليه»[٥].

وكذا ذكر ابن يعيش: «ولم نقل إن الألف بدل من الهاء من أول وهلة، لأنا لم نرهم أبدلوا الألف من الهاء في غير هذا الموضع؛ فيقاس هذا عليه»[٦].

وعلَّل ابن عصفور[٧] والرضيُّ[٨] لمنعهما هذا الإبدال، ورفضهما له، بمثل ما علَّل به سابقاهما.

القول الثالث:

أن (آلاً) أصله: أَوَل، مأخوذ من: آلَ يؤول، إذا عاد ورجع، تحركت فيه الواو وهي عين للاسم، وانفتح ما قبلها؛ فقلبت الواو ألفًا (أال)، ثم رُسم على هذه الصورة (آل).

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه، بأنهم يقولون في تصغيره: أُوَيْل، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها؛ فعادت الألف إلى أصلها وهو الواو عند تصغيرها[٩].

---

(١) انظر: إعراب النحّاس: ٢٢٣/١، والكشّاف: ٢٦٧/١، والمحرر: ٢٠٩/١، والجامع: ٢٦١/١، والمجيد: ٢٤٠، والبحر المحيط: ٣٠٣/١، والدر المصون: ٣٤١/١.

(٢) انظر: إعراب النحّاس: ٢٢٣/١.

(٣) انظر: الكشّاف: ٢٦٧/١.

(٤) انظر: المحرر: ٢٠٩/١.

(٥) سر الصناعة: ١٠١/١.

(٦) شرح الملوكي: ٢٧٩.

(٧) انظر: الممتع: ٣٤٩/١.

(٨) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٣.

(٩) انظر: التصريف: ٣٣، وسر الصناعة: ١٠٥/١، وشرح الثمانيني: ٣٣٩، والمخصص: ١٢٨/٣، والمفردات: (آل)، والاقتضاب: ٣١/١، والمحرر: ٢١٠/١، والبيان: ٨١/١، وإملاء العكبري: ٣٥/١، وشرح الملوكي: ٢٧٨، والممتع:

وقد نُسِبَ هذا القول ليونس بن حبيب[1] والكسائي[2].

وحُجَّة من صغَّر (آلاً) على (أُوَيل) في قول يونس بن حبيب والكسائي أنهم صغروه على ما آل إليه الاسم بعد حدوث الإبدال دون النظر إلى الأصل الذي كان عليه. وذلك قياس على تصغير العرب لـ (عِيْد) على (عُيَيْد)، نظرًا للفظه لا لأصله؛ فلم يقولوا في تصغيره على أصله (عُوَيْد) مع أن أصل الياء في (عيد) مبدلة من واو؛ إذ هو مأخوذ من العَوْد والرجوع؛ فأصل عينه واو، وقياس تصغير (آل) على (أويل) بتصغير (عيد) على (عُيَيْد) يبطله أن تصغير (عيد) على (عُيَيْد) على لفظه دون أصله، هو منع الإلباس بتصغير (عُود) الذي هو واحد (العِيدان) على (عُوَيْد)[3]. وهذا اللبس منتفٍ في تصغير (آل).

وقد علَّق ابن مالك على من قال في تصغير (آل): أُوَيْل، بقوله: «وقالوا أيضًا: أُوَيْل؛ فاعتبروا فيه اللفظ، متناسين الأصل»[4].

وقال ابن يعيش: «وأما ما يحكى عن يونس في تصغيره (أُوَيْل) فقليل، والأكثر (أُهَيْل)، ووجهه أنه جعله بدلا لازمًا؛ فصغَّره على لفظه، كـ (عيد، عُيَيْد)، و(آدم، أُوَيْدِم)»[5].

والراجح من هذه الأقوال -والله أعلم- هو القول الأول منها، ويبدو من عبارة مكيٍّ في مشكله ترجيحه لهذا القول أيضًا، وبُني ترجيح القول الأول على أمور هي:

٣٤٩/١، والجامع: ٢٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٣/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٣، والمجيد: ٢٤٠، والبحر المحيط: ٣٠٤/١، والدر المصون: ٣٤١/١، والمساعد: ٣٤٧/٢، والهمع: ٤٢٥/٢، وشرح الأشموني: ٤/١.

(١) انظر: التصريف: ٣٣، والمخصص: ١٢٨/٣، وشرح الثمانيني: ٣٣٩، وشرح الملوكي: ٢٧٨، والمجيد: ٢٤٠، والبحر المحيط: ٣٠٤/١.

(٢) انظر: الاقتضاب: ٣١/١، والجامع: ٢٦٧/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٣، والمجيد: ٢٤٠، والبحر المحيط: ٣٠٤/١، والدر المصون: ٣٤١/١، وشرح الأشموني: ٤/١.

(٣) انظر: حجة ابن خالويه: ٣٠٣، والاقتضاب: ٣١/١، وإملاء العكبري: ٣٥/١، والدر المصون: ٣٤١/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٣/٣.

(٥) شرح الملوكي: ٢٧٨.

١- تقارب مخرج الحرفين (الهاء والهمزة)، سوَّغ لمثل هذا الإبدال في كلام العرب، وكلاهما مخرجه من الحلق، يقول ابن جني: «ثلاثة منها في الحلق؛ فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه»[(١)].

٢- اشتراك الحرفين (الهاء والهمزة) في بعض الخصائص والصفات الصوتية، فكلاهما حرف منفتح، ومنخفض، ومصمت، كما أنهما من حروف الزيادة والبدل؛ فهذا الاشتراك في أكثر من صفة صوتية لهما، سوَّغ للعرب إبدال أحدهما من الآخر[(٢)].

٣- انفراد الهمزة بصفة الجهر والشدة، سوغ لإبدال الهاء همزة، ليتناسب مع المعنى الذي جاءت له (آل)، حيث أجمع اللغويون بأن لـ (آل) و(أهل) المعنى اللغوي ذاته، إلا أن (آلاً) تختص بذوي الشرف والمكانة والرفعة والعلو، وليس ذلك لـ (أهل)، ولذلك يقال: آل الله، وآل الرسول ﷺ، وآل السلطان، وما إلى ذلك مما يوصف بالعلو والشرف[(٣)]؛ فهذا المعنى الذي لـ (آل) يتناسب معه صوت له قوة وجهر وشدة، وهذا الوصف يتناسب مع الهمزة، ولا يتناسب مع الهاء؛ فهي حرف ضعيف ومهموس أو مهتوت كما هي عبارة ابن جني؛ حيث قال: «ومن الحروف المهتوت وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والرخاوة»[(٤)].

كما أننا نستطيع هنا أن نلحظ قاعدة ابن جني التي ذكرها في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني؛ حيث قال ضمن شرحه لهذه القاعدة: «لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع. ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴾[(٥)]، أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى: تهزهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء؛ فتَقَارَبَ اللفظان لتقارُب المعنيين؛ وكأنهم خصُّوا هذا المعنى

---

(١) سر الصناعة: ١/٤٦.

(٢) انظر: سر الصناعة: ١/٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤.

(٣) انظر: معاني الأخفش: ١/٩٨، وإعراب النحّاس: ١/٢٢٣، وسر الصناعة: ١/١٠٢، والمفردات: (آل)، والكشّاف: ١/٢٦٧، والممتع: ١/٣٥٠، والمجيد: ٢٤٠، والبحر المحيط: ١/٣٠٣، والدر المصون: ١/٣٤١، وشرح الأشموني: ١/٤.

(٤) سر الصناعة: ١/٦٤.

(٥) مريم، الآية: ٨٣.

بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجِذع وساق الشجرة، ونحو ذلك»[1].

(١) الخصائص: ١٤٦/٢.

- **إبدال الهاء همزة على غير قياس:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ ﴾[1]: «(الماء) اسم للجنس؛ فلذلك لم يقل: الماءان، بعد ذكره لخروج الماء من موضعين، من السماء والأرض.

وأصل (ماء): مَوَهٌ؛ فأبدلوا من الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصارت: ماهٌ، والألف خفيَّة، والهاء خفيَّة؛ فاجتمع خفيَّان، وهما عين ولام؛ فأبدلوا من الهاء حرفًا قويًا جلدًا، وهو الهمزة، ودل على هذا التقدير قولهم في الجمع: أمواهٌ، ومياهٌ، وفي التصغير: مُوَيْه؛ فردَّه التصغير والجمع إلى أصله»[2].

المناقشة:

الماء: اسم جنس، يقال: مَاهَتِ الرَكِيَّةُ تَمُوهُ، وتَمِيْهُ، وتَمَاهُ مَوْهًا، ومُؤُوهًا، إذا ظهر ماؤها وكثر، وكذلك يقال للسفينة إذا دخل فيها الماء[3].

وأصل (ماء): مَوَهٌ، حدث فيه إعلال وإبدال، فالإعلال فيه إذْ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فأصبح الاسم على (ماه)، فالتقى حرفان خفيَّان، وهما يمثلان عين الكلمة ولامها؛ فأُبدلت الهاء همزة، لقربها من الهاء مخرجًا، وهي أقوى وأجلد من الهاء.

وقد استدلوا على أن أصل (ماء): ماه، بالجمع والتصغير، فكلاهما يرد الأشياء إلى أصولها، فجمع (ماء) على القلة: أَمْوَاه، وعلى الكثرة: مِيَاهٌ، ويصغَّر على: مُوَيْه، وكذلك استدلوا على أصل (ماء) بتصريف الفعل منه، فقالوا: ماهت الركيَّة تموه، وتميه، وتماه[4].

وقد حكم النحويون على إبدال الهاء همزة –مع كونه بدلا لازمًا–، بأنه شاذ، ليس بقياس[1].

---

(١) القمر، الآية: ١٢.

(٢) المشكل: ٦٤٩، ٦٥٠.

(٣) انظر: العين، والصحاح، والمقاييس: (موه).

(٤) انظر: الكتاب: ٤٥٣/٣، والمقتضب: ١٥٣/١، ومعاني الزجّاج: ٢٧٥/٢، وإعراب النحّاس: ٢٨٨/٤، وإعراب ثلاثين سورة: ٤٥، وسر الصناعة: ١٠٠/١، ٧٩٠/٢، والمنصف: ١٤٩/٢، والصحاح، والمقاييس: (موه)، والتبصرة والتذكرة: ٨١٥/٢، وشرح الثمانيني: ٣٣٣، والمحرر: ١٤٢/١، والبيان: ٤٠٤/٢، وإملاء العكبري: ٢٤/١، والتتمة: ١٢٤، وشرح ابن يعيش: ١٥/١٠، وشرح الملوكي: ٢٧٩، والممتع: ٣٤٨/١، والجامع: ١٥٩/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٣، والمجيد: ١٥٠، والدر المصون: ١٩٢/١.

وأرجع ابن القبيصي حكم هذا الإبدال إلى السماع، فقال: «وغير المطَّرد: ما لا يكون له قياس، لكنه يأتي في كلمات مقصورة على السماع، كقلب الهاء همزة في (ماء)» [٢].

ونعته ابن يعيش بقوله: «وقد أبدلت الهمزة من الهاء، وهو قليل غير مطرد»[٣].

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٣، والمجيد: ١٥٠.

(٢) التتمة: ١٠١.

(٣) شرح ابن يعيش: ١٥/١٠.

(الإدغام)

• الإدغام والإظهار في مصدر الفعل الذي على وزن (فَعَّل) مِمَّا التاء فيه لازمة للتعويض:

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾[1]: **«(تَحِيَّة) وزنها (تَفْعِلَة)، وأصلها: تَحْيِيَة؛ فأُلقيت حركة الياء على الحاء، وأُدغمت في الثانية»**[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَـٰنِكُمْ ﴾[3]: **«ووزن (تَحِلَّة): تَفْعِلَة، وأصله: تَحْلِلَة؛ ثم أُلقيت حركة اللام الأولى على الحاء، وأُدغمت في الثانية»**[4].

المناقشة:

تحيَّة وتحلَّة: مصدران لفعلين مزيدين على وزن (فَعَّلَ)، هما: حَيَّا[5]، وحَلَّل[6]. وقياس مصدر الفعل المزيد على (فَعَّل) أن يصاغ على (تَفْعِيْل)، ما لم يكن الفعل معتلا أو مهموزًا؛ فيقال في مصدر الفعل الصحيح على (فَعَّلَ)، نحو: عَلَّمَ، وسَلَّمَ: تَعْلِيمًا، وتَسْلِيمًا؛ فإن كان الفعل معتل اللام؛ فمصدره يكون على (تَفْعِلَة)، بحذف ياء (تَفْعِيل)، والتعويض عنها تاءً لازمة؛ فيقال في مصدر الفعل المعتل: سَمَّى، ورَبَّى: تَسْمِيَة، وتَرْبِيَة[7].

---

(١) النساء، الآية: ٨٦.

(٢) المشكل: ١٨٥.

(٣) التحريم، الآية: ٢.

(٤) المشكل: ٦٩١.

(٥) انظر: العين: (حيو)، والتهذيب: (حي)، والصحاح واللسان: (حيا).

(٦) انظر: العين والتهذيب: (حل)، والصحاح: (حلل)، والمقاييس: (حل)، واللسان: (حلل).

(٧) انظر: الكتاب: ٧٩/٤، ٨٣، والأصول: ١٣٢/٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٥/٢، والمنصف: ١٩٤/٢، والمخصص: ١٨٨/١٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٦/٣، وشرح ابن يعيش: ٥٨/٦، والممتع: ٥٨٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٤/١، والارتشاف: ٤٩٨/٢، والمساعد: ٦٢٦/٢.

وقد جاز مجيء مصدر الفعل المعتل على الأصل في مصادر هذه الأفعال، أي على وزن (تَفْعِيل)، لكنه قليل، وهو إما شاذٌّ[1]، أو نادر[2]، أو محمول على الضرورة[3]، من ذلك قول الراجز[4]:

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا[5] تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا[6]

فجاء (تَنْزِيًّا) مصدر الفعل المعتل اللام على (فَعَّل): نَزَّى، على الأصل في مصادر الأفعال المزيدة على (فَعَّل) ما لم تكن معتلة اللام. وهذا المجيء للمصدر على (تَفْعِيل) قليل -كما ذكر سابقًا-؛ فإذا اعتلت لاماتها كان صوغها على (تَفْعِلَة)؛ فيقال: تَنْزِيَة، قياسًا فيها، وهو الكثير.

و(تحيَّة)، و(تحلَّة) مصدران مصوغان على (تَفْعِلَة)، وهو مصدر قياسي في (تحيَّة)؛ لاعتلال لام فعله، ومصدر غير قياسي في (تحلَّة)؛ لصحة لام فعله، ومصدره القياسي هو (تَحْلِيل)، على وزن (تَفْعِيل).

والأصل في (تحيَّة): تَحْيِيَة، كما أن الأصل في (تحلَّة): تَحْلِلَة، كلاهما على وزن: تَفْعِلَة، نقلت فيهما حركة العين إلى الفاء؛ فبقيت العين فيهما ساكنة، والعين في كلا المصدرين أول حرفين متماثلين؛ فيدغم أحدهما في الآخر وجوبًا؛ للزوم تاء التعويض آخرهما.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٣٨، والارتشاف: ٤٩٨/٢، والدر المصون: ٥٧/٤، وأوضح المسالك: ٢٤٠/٣، والمساعد: ٦٢٦/٢، والتصريح: ٣٥/٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١٢٨/٢.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ٧٧٥/٢، وشرح ابن يعيش: ٥٩/٦، والمقرّب: ١٣٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٥/١، وشرح الأشموني: ٥٦٨/٢.

(٤) لم أعثر على هذا الرجز منسوبًا لأحد -فيما بحثت فيه-.

(٥) ورد هذا الشاهد من (الرجز) برواية: (فهي تنزي)، وبرواية: (بات ينزي دلوه).

(٦) انظر هذا الشاهد في: الصحاح: (شهل)، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٥/٢، والخصائص: ٣٠٢/٢، والمنصف: ١٩٥/٢، والمخصص: ١٠٤/٣، ١٨٩/١٤، وشرح ابن يعيش: ٥٨/٦، والمقرّب: ١٣٤/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٣٨، وشرح الشافية للرضي: ١٦٥/١، واللسان: (شهل)، (نزا)، وتوضيح المقاصد: ٨٦٨/٢، والدر المصون: ٥٧/٤، وأوضح المسالك: ٢٤٠/٣، وشرح ابن عقيل: ١٢٨/٢، ١٣١، والمساعد: ٦٢٦/٢، والتصريح: ٣٥/٢، وشرح الأشموني: ٥٦٨/١.

وهذان المثلان هما الياءان في (تَحْيِيَة)، واللامان في (تَحْلِلَة)؛ فيصبح الحرفان المتماثلان حرفًا واحدًا مشددًا، ويكون المصدران بعد نقل حركة عينهما، وإدغام الحرفين المتماثلين فيهما: تَحِيَّة، وتَحِلَّة، على (تَفْعِلَة) [1].

وإدغام المتماثلين وهما الياءان في نحو: تحيَّة، من فعل معتل اللام بالياء، وعينه ياء، واجب عند جمهور النحويين لوجود التاء التي للتعويض[2]، وهذا الإدغام جائز غير واجب عند أبي عثمان المازني؛ فيجوز عنده الإظهار، وإن كان الإدغام هو الأكثر والأرجح فيما ذهب إليه[3].

وجاز وجه الإظهار عن المازني في (تحيَّة)؛ لأنه قاس هذا الجواز على جواز إظهار الياءين في (أَحْيِيَة) جمعًا لـ (حَيَاء)[4]؛ فكما جاز الإظهار في (أَحْيِيَة) على وزن (أَفْعِلَة)، والتاء في هذا الجمع لازمة له، لا تفارقه، وهو على هذا الوزن؛ فكذلك جاز الإظهار في (تحيَّة) مصدرًا لفعل معتل على وزن (فَعَّلَ)، والتاء في هذا المصدر لازمة للتعويض عن حذف ياء (تَفْعِيل) مصدرًا لفعل صحيح على وزن (فَعَّل)[5].

---

(١) انظر: الكتاب: ٨٣/٤، ٣٩٧، ومعاني الزجّاج: ٨٦/٢، والمنصف: ١٩٤/٢، والمحرر: ١٩٥/٤، ٤٩/١٦، وإملاء العكبري: ١٨٩/١، ٢٦٤/٢، والممتع: ٥٨٠/٢، والجامع: ١٩١/٥، وشرح الشافية للرضي: ١٦٤/١، واللسان: (حيا)، والارتشاف: ٣٤٧/١، والبحر المحيط: ٧٢٤/٣، ٢٠٩/١٠، والدر المصون: ٥٧/٤، ٣٦٣/١٠، والمساعد: ٦٢٦/٢.

(٢) انظر: المنصف: ١٩٤/٢، والممتع: ٥٨٠/٢، والارتشاف: ٣٤٧/١، والبحر المحيط: ٧٢٤/٣، والدر المصون: ٥٧/٤، والمساعد: ٦٢٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٩٦/٤، والمنصف: ١٩٥/٢، والممتع: ٥٨١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١١٥/٣، والارتشاف: ٣٤٧/١، والبحر المحيط: ٧٢٤/٣، والدر المصون: ٥٧/٤، والمساعد: ٦٢٦/٢.

(٤) (أحيية) بالإظهار، و(أحيّة) بالإدغام، جمع (حَيَاء): وهو الفرج من ذوات الخف والظلف، وقيل: هو رحم الناقة، ويقال: حياء المرأة والشاة والناقة.

انظر: العين: (حيو)، والتهذيب: (حي)، والصحاح واللسان: (حيا).

(٥) انظر: الكتاب: ٣٩٦/٤، والصحاح: (حيا)، (عيا)، والمنصف: ١٩٥/٢، والممتع: ٥٨١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١١٥/٣.

وقد ضعف ابن جني وابن عصفور هذا القياس من المازني؛ لأنه عندهما قياس مع الفارق؛ إذ إن (أَحْيِيَة) جمع، و(تحيَّة) مفرد، وهي مصدر، والجمع فرع على الواحد، وليس بأصل، و(تحيَّة) مصدر، والمصدر أصل وليس بفرع، ولا يقاس أصل على فرع[1].

والتمس ابن جني وجهًا يخرِّج عليه إجازة أبي عثمان المازني للإظهار في (تحيَّة)، وهو ما نقله أبو زيد الأنصاري لبعض المصادر على وجهي الإدغام والإظهار، مع توالي الياءين عينًا للكلمة، ولامًا لها، فقد حكى في مصدر الفعل (عَيِيَ): تَعْيِيَة، بالإظهار، وتَعِيَّة، بالإدغام[2].

كما أن في كلام سيبويه ما قد يفهم منه جواز الإدغام والإظهار، مِمَّا يعزِّز مذهب أبي عثمان المازني في جواز الإظهار؛ فقد قال سيبويه: «فأما (تحيَّة) فبمنزلة (أَحْيِيَة)، وهي (تفعلة). والمضاعف من الياء قليل؛ لأن الياء قد تثقل وحدها لاما؛ فإذا كان قبلها ياء كان أثقل لها»[3]. وإذا تحصل هذا، فإن المازني قد تبع سيبويه في هذا الحكم، وهو جواز الإظهار في (تحية)، مع اتفاقهما على أن الإدغام هو الأكثر والأرجح.

(١) انظر: المنصف: ١٩٦/٢، والممتع: ٥٨١/٢.

(٢) انظر: المنصف: ١٩٧/٢.

(٣) الكتاب: ٣٩٧/٤.

(الإتباع)

- **الإتباع:**

العرض:

قال مكيٌّ في قوله تعالى: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[1]: «(في (نعمَ) أربع لغات: (نَعِمَ)، مثل: عَلِمَ، و(نِعِمَ) بكسر النون لكسرة العين، لأنه حرف حلق يتبعه ما قبله في الحركة، في أكثر اللغات، و(نَعْمَ) تترك النون مفتوحة على أصلها، وتسكَّن العين استخفافًا، و(نِعْمَ) بكسر النون لكسرة العين، ثم تسكَّن العين استخفافًا.

فمَنْ كسر النون والعين من القرَّاء، احتمل أن يكون كسر العين على لغة مَنْ كسرها، وأتبع النون بها، ويحتمل أن يكون على لغة مَنْ أسكن العين وكسر النون، لكن كسر العين لالتقاء الساكنين.

فأما إسكان العين مع الإدغام، فمحال لا يجوز، ولا يتمكن في النطق.

ومَنْ فتح النون وكسر العين جاز أن يكون قرأ على لغة من قال: (نَعِمَ) ك (عَلِمَ)، ويجوز أن يكون أسكن العين استخفافًا؛ فلما اتصلت بالمدغم كسرها لالتقاء الساكنين»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذۡنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ ﴾[3]: «مَنْ قرأ بالياء، بغير همز، فأصله (بَئِسَ)، على (فَعِلَ)، ثم أسكن الهمزة –لغة في حرف الحلق إذا كان عينًا– ، بعد أن كسر الباء للهمزة المكسورة على الإتباع، كما يقولون في (شَهِدَ): شَهْدَ، وشِهْدَ، ثُمَّ أبدل الهمزة ياء. وقيل: إنه فعل ماضٍ، نقل إلى التسمية، ثم وُصِفَ به، مثل ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله ينهاكم عن قيل وقال"[4]، فنقل (قِيلَ) إلى الأسماء؛ فدخل عليه ما يدخل على الأسماء من الحروف، فأصل الياء همزة، وأصله (بَئِسَ) مثل (عَلِمَ)، ثم كسرت

---

(١) البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) المشكل: ١١٨.

(٣) الأعراف، الآية: ١٦٥.

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ إلا عند محمد بن إسحاق بن إبراهيم السرَّاج في كتابه (حديث السراج)، برواية الشحامي، رقم الحديث: ٢٠٢٩، وهو حديث صحيح.

الباء للإتباع، وأسكن الهمزة على لغة من قال في (عَلِمَ): عَلْمَ، ثم خفَّف الهمزة، وأبدل منها ياء»[1].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ ﴾[2]: **«وبقيت الحاء على ضمتها، ومَنْ كَسَرَ الحاء أتبعها كسرة اللام»**[3].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا ﴾[4]: **«وقد قُرِئَ بكسر العين لإتباع الكسر الكسرَ»**[5].

وقال في قوله تعالى: ﴿ خَرُّواْ سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا ﴾[6]: **«وقد كسر الكسائيُّ وغيره من القراء الياء؛ ليتبع الكسر الكسرَ، وليكون أخفَّ على اللسان، مثل: (عِتِيًّا)»** [7].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا ﴾[8]: **«وقرأ جماعة من القراء بكسر الجيم على الإتباع، للخفَّة والمجانسة»**[9].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٞ ٢٣ كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ ٱلۡمَكۡنُونِ ﴾[10]: **«ومن العرب من يقول: حِيرٌ عِينٌ، على الإتباع»**[11].

المناقشة:

---

(١) المشكل: ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) الأعراف، الآية: ١٤٨.

(٣) المشكل: ٢٨٨.

(٤) مريم، الآية: ٨.

(٥) المشكل: ٤٢٥.

(٦) مريم، الآية: ٥٨.

(٧) المشكل: ٤٣١.

(٨) مريم، الآية: ٧٢.

(٩) المشكل: ٤٣٢.

(١٠) الواقعة، الآية: ٢٢، ٢٣.

(١١) المشكل: ٦٦٢.

الإتباع طريقة من طرائق العرب، وسنة من سننهم في كلامهم، استعملوه في الكلام طلبًا للإشباع والتأكيد، أو قصدًا للمجانسة والتخفيف، ودرًا للثقل، بحسب ضرب الإتباع الذي وقع في كلامهم، فقد نقل اللغويون عن العرب قولهم في الإتباع عند سؤالهم عنه: هو شيء نَتِدُ به كلامَنَا[1].

والإتباع يقع على ضربين:

الضرب الأول:

إتباع كلمة لكلمة أخرى على وزنها وروِيِّها، أو يختلف الوزنان والرويَّان. وغايته التأكيد والإشباع، أو طلب التخفيف والمجانسة[2]، وهو يقع في قسمين:

أولهما: أن تكون الكلمة الثانية (التابعة) بمعنى الكلمة الأولى (المتْبَعَة)، وإنما جيء بها تأكيدًا لما قبلها؛ فلفظ الكلمة الثانية مغاير للكلمة الأولى[3].

وذلك نحو قول العرب: (خَرَابٌ يَبَابٌ)[4]، و(قَسِيمٌ وَسِيمٌ)[5]، و(جَدِيدٌ قَشِيبٌ)[6].

ثانيهما: أن تكون الكلمة الثانية (التابعة) ليست بمعنى الكلمة الأولى (المتْبَعَة)، وجيء بها إشباعاً وتأكيدًا، أو مجانسة وتخفيفًا[7].

وقد تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى، إنما جيء بها إشباعًا للكلام قبلها[8]. وذلك نحو قول العرب: (إنه ليأتينا بالغَدَايا والعَشَايا)[1]، و: (فرسٌ صَلَتَان فَلَتَان)[2]، و: (ما عنده غَيْضٌ ولا فَيْضٌ)[3]، و: (حِيْرٌ عِيْنٌ)[4].

---

(١) انظر: مجالس ثعلب: ٧/١، والإتباع والمزاوجة: ٤٣، والصاحبي: ٤٥٨، والمزهر: ٤١٤/١، ٤١٦.

(٢) انظر: الإتباع: ٤٣، والصاحبي: ٤٥٨، والمخصص: ٢٨/١٤، والمزهر: ٤١٤/١.

(٣) انظر: الإتباع: ٤٣، والمخصص: ٢٨/١٤، والمزهر: ٤١٤/١، ٤١٦.

(٤) انظر: الصحاح: (يبب)، والإتباع: ٤٦، والصاحبي: ٤٥٨، والمقاييس: (يب)، وأساس البلاغة، واللسان: (يبب)، والمزهر: ٤١٤/١.

(٥) انظر: الإتباع: ١٢١، والمخصص: ٣٠/١٤، وأساس البلاغة: (قسم)، واللسان: (قسم)، و(وسم)، والمزهر: ٤١٦/١.

(٦) انظر: المزهر: ٤١٦/١، ٤١٩.

(٧) انظر: المخصص: ٢٨/١٤، والمزهر: ٤١٤/١، ٤١٦.

(٨) انظر: المزهر: ٤١٤/١.

وقول العرب: (حِيرٌ عِيْنٌ)، أصله: حُورٌ عِينٌ، استثقلت الضمة وبعدها واو، فكسرت الحاء وانقلبت الواو ياءً[٥].

وقد جعل الخليل هذا الفعل من العرب قراءة في قوله تعالى: (وَحِيْرٌ عِيْنٌ)[٦]. والقصد من هذا الإتباع طلب التخفيف والمجانسة، قال سيبويه: «وجَعَلتَ الفاء تابعة للياء حين أسكنتَها، كما جعلتَها تابعة في (بِيض)، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمَّة؛ فلم يجعلوها تابعة للضمَّة؛ فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً، ولا يتبعوها الضمة، فرارًا من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولك: مَشُوبٌ ومَشِيبٌ، وغارٌ مَنُولٌ ومَنِيلٌ، ومَلُومٌ مَلِيمٌ، وفي حُوْر: حِيرٌ»[٧].

وعدَّ الخطيب التبريزيُّ قول العرب: حِيْر، في (حور) لغة أخرى فيها[٨]:

وجاء هذا الإتباع لقولهم: حِيْرٌ عِيْنٌ، في رجز لمنظور بن مَرْثد الأسديِّ:

أَزْمَانَ عَيْنَاءُ سُرُورُ المِسْرُورْ
عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ من العِينِ الحِيْرْ[١]

---

(١) انظر: الزاهر: ٦٢/١، والصحاح: (غدا)، والمخصص: ٩٩/١، وتهذيب التبريزي: ١٠٤، وأساس البلاغة: (غدو)، وشرح ابن يعيش: ١١٥/٤، واللسان: (غدا)، والأشباه: ٣١/١.

(٢) انظر: الصحاح: (صلت)، (فلت)، والإتباع: ٤٩، واللسان: (فلت)، والمزهر: ٤٢٠/١.

(٣) انظر: الصحاح: (غيض)، (فيض)، والإتباع: ٩٢، والمقاييس: (فيض)، وأساس البلاغة: (غيض)، واللسان: (غيض)، و(فيض).

(٤) انظر: العين: (حور)، والكتاب: ٣٤٨/٤، والنوادر: ٥٧٤، والمنصف: ٢٨٨/١، والمخصص: ٩٩/١، ١٢٤/٤، وتهذيب التبريزي: ١٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٠/١، وشرح ابن يعيش: ١١٤/٤، ٧٩/١٠، واللسان: (حور).

(٥) انظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، ومعاني الأخفش: ٤٢/١، والنوادر: ٥٧٤، وإعراب النحاس: ٣٢٩/٤، والمنصف: ٢٨٨/٢، والمخصص: ٩٩/١، ١٢٤/٤، وتهذيب التبريزي: ١٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٠/١، وشرح ابن يعيش: ١١٤/٤، ٧٩/١٠، واللسان: (حور).

(٦) الواقعة، الآية: ٢٢. وهذه القراءة الواردة على الإتباع أوردها الخليل في العين: (حور).

(٧) الكتاب: ٣٤٨/٤.

(٨) انظر: تهذيب التبريزي: ١٠٤.

الضرب الثاني:

إتباع حركة حرف لحركة حرف آخر، وغايته طلب المجانسة والتخفيف، ودرء الثقل[٢]. وهو يقع في قسمين:

أولهما: ما يكون في كلمتين، وله صور منها:

١- أن تتبع حركةُ آخر حرف من كلمة معربة حركةَ أول حرف من الكلمة التالية لها[٣]. كقراءة: (الْحَمْدِ لِلَّهِ)[٤] -بكسر الدال في (الحمد)-، إتباعًا لكسرة اللام في اسم الجلالة (لله) [٥].

٢- أن تتبع حركةُ أول حرف من كلمة معربة حركةَ آخر حرف من الكلمة السابقة لها[٦].

كقراءة: (الْحَمْدُ لُلَّهِ)[٧] -بضمِّ اللام في اسم الجلالة (لله)-، إتباعًا لضمة الدال في (الحمد)[١].

---

(١) ورد هذا الشاهد من (الرجز) منسوبًا لمنظور بن مَرْثد الأسدي في: تهذيب التبريزي: ١٠٤. وغير منسوب في: النوادر: ٥٧١، والمنصف: ٢٨٨/٢، والمخصص: ٩٩/١، ١٢٤/٤، وأمالي ابن الشجري: ٣٢١/١، وشرح ابن يعيش: ١١٤/٤، ٧٩/١٠، واللسان: (حور).

(٢) انظر: الأشباه: ٢٩/١.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) الفاتحة، الآية: ٢. نسبت القراءة بكسر الدال واللام: ﴿ الحمدِ للِه ﴾ إلى الحسن البصري وزيد بن علي وإبراهيم ابن أبي عبلة ورؤبة، وهي قراءة شاذة في القياس، وقليلة في الاستعمال.

انظر: معاني الفراء: ٣/١، ومعاني الأخفش: ٩/١، ومعاني الزجاج: ٤٥/١، وإعراب النحاس: ١٧٠/١، وإعراب ثلاثين سورة: ١٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١، والمحتسب: ٣٧/١، والكشاف: ١١٣/١، والمحرر: ٦٣/١، والبيان: ٣٤/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٨٧/١، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٩/٧، والبحر المحيط: ٣٣/١، والدر المصون: ٤١/١، والأشباه: ٢٩/١.

(٥) انظر: معاني الفراء: ٣/١، ومعاني الأخفش: ٩/١، وإعراب النحاس: ١٧٠/١، وإعراب ثلاثين سورة: ١٨، والمحتسب: ٣٧/١، والكشاف: ١١٣/١، والمحرر: ٦٣/١، والبيان: ٣٤/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٨٧/١، وإملاء العكبري: ٥/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٩/٧، والبحر المحيط: ٣٣/١، والدر المصون: ٤١/١، والأشباه: ٢٩/١.

(٦) انظر: الأشباه: ٢٩/١.

(٧) الفاتحة، الآية: ٢. نسبت القراءة بضم الدال واللام: ﴿ الحمدُ لُله ﴾ إلى أهل البادية وإبراهيم ابن أبي عبلة، وهي قراءة شاذة.

ثانيهما: ما يكون في كلمة واحدة، وله صور أظهرها:

١- أن تتبع حركة فاء الكلمة حركة لامها، وذلك كما في: مرئ، وفم، حيث إن الميم في (مرئ) تتبع الهمزة في حركاتها الإعرابية، والفاء في (فم) تتبع الميم في حركاتها الإعرابية، في لغة بعض العرب؛ فيقال فيهما: هذا مُرؤٌ، وفُمٌ، ورأيت مَرًا، وفمًا، ونظرت إلى مِرئٍ، وفِمٍ[٢].

٢- أن تتبع حركة فاء الكلمة حركة عينها، وذلك في قراءة بعض القراء[٣] لقوله تعالى: (حِلِيِّهِمْ)[٤]، و﴿ عِتِيًّا ﴾[٥]، و (بِكِيًّا)[١]، و﴿ جِثِيًّا ﴾[٢]، بكسر فاء هذه الكلمات، إتباعا لحركة عينها؛ إذ العين في كل منها مكسورة، ومردفة بياء، والفاء في الأصل مضمومة؛ لذا صعب الانتقال

انظر: معاني الفراء: ٣/١، وإعراب النحاس: ١٧٠/١، وإعراب ثلاثين سورة: ١٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١، والمحتسب: ٣٧/١، والكشاف: ١١٣/١، والمحرر: ٦٤/١، والبيان: ٣٤/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٨٨/١، وإملاء العكبري: ٥/١، والبحر المحيط: ٣٣/١، والدر المصون: ٤٢/١، والأشباه: ٢٩/١.

(١) انظر: معاني الفراء: ٤/١، وإعراب النحاس: ١٧٠/١، وإعراب ثلاثين سورة: ١٩، والمحتسب: ٣٧/١، والكشاف: ١١٣/١، والمحرر: ٦٤/١، والبيان: ٣٤/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٨٨/١، وإملاء العكبري: ٥/١، والبحر المحيط: ٣٣/١، والدر المصون: ٤٢/١، والأشباه: ٢٩/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٧٤/٢، والارتشاف: ٨٤٠/٢، والأشباه: ٣٠/١، والهمع: ١٣٠/١.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (حُلِيهم)، و (عُتِيًّا)، و(بُكِيًّا)، و (جُثِيًّا) بضم أوائل هذه الكلمات بناءً على الأصل فيها، وهو ضم الفاء، وقرأ حمزة والكسائي وحفص هذه الكلمات بكسر أوائلها إتباعًا لحركة فائها حركة عينها تخفيفًا، وطلبًا للمجانسة، وخالف حفصٌ حمزةَ والكسائيَّ في: (بُكِيًّا) فقرأها بالضم كما قرأها باقي السبعة، والقراءة بالضم والكسر كلاهما سبعية.

انظر: السبعة: ٤٠٧، وحجة ابن زنجلة: ٤٣٨، وإعراب القراءات السبع: ١١/٢، وحجة ابن خالويه: ٢٣٥، وحجة أبي علي: ١٩١/٥، والتبصرة: ٥٨٥، والكشف: ٨٤/٢، والتيسير: ١٤٨، والإقناع: ٦٩٥/٢، والجامع: ٥٧/١١، والدر المصون: ٥٧١/٧، والنشر: ٣١٧/٢.

(٤) الأعراف، الآية: ١٤٨. ولمزيد من الوقوف على القراءات فيها، انظر: معاني الأخفش: ٣٣٨/١، والسبعة: ٢٩٤، ومعاني الزجّاج: ٣٧٦/٢، وإعراب النحّاس: ١٥٠/٢، وحجة ابن زنجلة: ٢٩٦، وحجة ابن خالويه: ١٦٤، وحجة أبي علي: ٨٠/٤، والكشف: ٤٧٧/١، والتيسير: ١١٣، والكشاف: ٥١٠/٢، والإقناع: ٦٤٩/٢، والمحرر: ١٦٤/٧، والبيان: ٣٧٥/١، وإملاء العكبري: ٢٨٥/١، والجامع: ١٨٠/٧، والبحر المحيط: ١٧٦/٥، والدر المصون: ٤٥٩/٥، والنشر: ٢٧٢/٢.

(٥) مريم، الآية: ٨. ولمزيد من الوقوف على القراءات فيها، انظر: معاني الزجّاج: ٣٢٠/٣، وإعراب النحّاس: ٨/٣، والكشاف: ٨/٤، والبيان: ١٢٠/٢، والبحر المحيط: ٢٤٣/٧، ٢٨٧.

باللسان من ضمٍّ إلى كسر؛ فأتبعوا الفاء حركة العين، ولم يتبعوا العين حركة الفاء؛ لأن الكسر عندهم أخفَّ من الضمِّ، لا سيما وأن بعد العين المكسورة ياءً، وبذلك يعمل اللسان حين النطق عملا واحدًا[٣].

وعلى هذا الإتباع أجري الجمع والمصدر على (فُعُول)؛ فيجوز إتباع فاء هذا الضرب من الجموع والمصادر المعتلة اللام، على (فُعُول)، لحركة عينها، طلبًا للتخفيف، ودرًا للثقل؛ فيقال في جمع (عصا): عِصِيّ، على الإتباع، وعُصِيٌّ، على الأصل، ويقال في مصدر (عَتَا): عِتِيٌّ، على الإتباع، وعُتُوٌّ: على الأصل.

وهذا الإتباع في الجموع والمصادر المعتلة اللام على (فُعُول) من قبيل الإتباع المطرد.

كما تتبع حركة فاء الكلمة لحركة عينها إتباعًا مطردًا، في اسم، أو وصف، أو فعل، ثلاثي على (فَعِل) عينه حرف حلق، وذلك لأن حرف الحلق مستثقل لبعد مخرجه، وهو في خروجه شبيه بالتهوع، وكلما كان حرف الحلق أشدَّ تسفُّلا في موضعه، كان أشدَّ ثقلا في خروجه، لذا آثرت العرب تخفيفه بإتباع حركة الفاء لحركة العين في اسم، أو وصف، أو فعل، ثلاثي على (فَعِل)، عينه حرف حلق، وذلك لأن الخروج من شيء إلى مثله أخفُّ على المتكلم من الخروج به إلى ما يخالفه، وهو مع حرف بعيد المخرج أشدُّ ثقلا، كما هو الحال في حروف الحلق[٤].

فاطَّرد على ذلك إتباع الفاء لحركة العين في فعل ثلاثي على (فَعِل)، عينه من حروف الحلق، كما في فعلي المدح والذم: نِعْمَ، وبِئْس، والأصل فيهما: نَعِمَ، وبَئِسَ؛ فأتبعت حركة

---

(١) مريم، الآية: ٥٨. ولمزيد من الوقوف على القراءات فيها، انظر: المحتسب: ٣٩/٢، والمحرر: ٤٠/١١، والبيان: ١٢٨/٢، والبحر المحيط: ٢٧٧/٧، والدر المصون: ٦٠٩/٧.

(٢) مريم، الآية: ٧٢. ولمزيد من الوقوف على القراءات فيها، انظر: المحرر: ٤٦/١١، والبيان: ١٣٠/٢، والبحر المحيط: ٢٨٧/٧، والدر المصون: ٦٢٠/٧.

(٣) انظر: حجة ابن زنجلة: ٢٩٦، ٤٣٨، وإعراب القراءات السبع: ٢٠٧/١، ١١/٢، وحجة ابن خالويه: ١٦٤، ٢٣٥، وحجة أبي علي: ٨٣/٤، ١٩٢/٥، والكشف: ٤٧٧/١، ٨٤/٢، والمحرر: ١٦٤/٧، ٤٦/١١، والبيان: ١٢٠/٢، ١٢٨، ١٣٠، وإملاء العكبري: ١١١/٢، والبحر المحيط: ٢٧٧/٧، والدر المصون: ٥٧١/٧، ٦٠٩، ٦٢٠.

(٤) انظر: الكتاب: ١٠٨/٤، وشرح ابن يعيش: ١٢٨/٧، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١.

الفاء فيهما لحركة عينهما؛ فقيل فيهما على الإتباع: نِعِمَ، وبِئِسَ؛ ولغة الإتباع فيهما هي إحدى اللغات المستعملة عند العرب[1].

ويطَّرد إتباع الفاء لحركة العين في اسم ثلاثي على (فَعِل) عينه من حروف الحلق، فيقال في: فَخِذ -عند إتباعه-: فِخِذ.

ويطَّرد إتباع الفاء لحركة العين في وصف ثلاثي على (فَعِل)، عينه من حروف الحلق، فيقال في: هذا رجلٌ لَعِبٌ، ومَحِكٌ، و وَعِكٌ، عند إتباعه: لِعِبٌ، ومِحِكٌ، و وِعِكٌ[2].

ومن الباب ذاته يطَّرد إتباع فاء الكلمة لحركة عينها، في اسم ووصف على (فَعِيل)، والعين منه حرف حلق، طلبًا لمشاكلة العين المكسورة، وطلبًا للتخفيف؛ فيقال في: بَعِير، ورَغِيف، وسَعِيد، وشَعِير، وشَهِيد، ولَئِيم، عند إتباع فائها لحركة عينها: بِعِير، ورِغِيف، وسِعِيد، وشِعِير، وشِهِيد، ولِئِيم[3].

وهذا الإتباع لحركة فاء الكلمة لحركة عينها في اسم، أو وصف، أو فعل، على (فَعِل)، أو في اسم ووصف على (فعيل)، مما العين فيه حرف حلق، لغة من لغات العرب، وهي لغة لبني تميم[4].

ومن إتباع حركة فاء الكلمة لحركة عينها، بناء (لُدُ) على ضمِّ الدال، وهي لغة من اللغات في (لَدُنْ)؛ حيث حذفت النون منها، وأتبعت حركة الفاء لحركة العين بعد حذف لامها[5].

٣- أن تتبع حركة عين الكلمة حركة فائها، وذلك كما في جمع المؤنث الساكن الحشو، بالألف والتاء، إذا كان المفرد اسمًا ثلاثيًا صحيح العين مؤنثًا مختومًا بتاء التأنيث على (فعْلَة)

---

(١) انظر: الكتاب: ١٠٧/٤، وأمالي ابن الشجري: ٤١٩/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٨/٧، وشرح ابن الناظم: ٤٦٨، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، وشرح الكافية له: ٢٣٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٠٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٠٧/٤، والخصائص: ٣٣٦/٢، وأمالي ابن الشجري: ٤١٩/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٨/٧، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، وشرح الكافية له: ٢٣٨/٤.

(٣) انظر: الكتاب: ١٠٧/٤، ومعاني الأخفش: ٤/١، والخصائص: ١٤٣/٢، ٣٣٦، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، وشرح الكافية له: ٢٣٩/٤.

(٤) انظر: الكتاب: ١٠٧/٤، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، وشرح الكافية له: ٢٣٨/٤.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٣٩/١، وشرح ابن يعيش: ١٠١/٤، والأشباه: ٣٠/١.

مفتوح الفاء، أو مكسورها، أو مضمومها، أو عاريًا من التاء، فعند جمع هذا المفرد بالألف والتاء، فإن حركة عينه تتبع حركة الفاء إتباعًا مطَّردًا، وهذا الإتباع لغة من لغات العرب في جمع هذا الضرب من المفرد بالألف والتاء[1].

فيقال في (فَعْلَة) نحو: تَمْرَة، وجَفْنَة، وقَصْعَة، عند جمعها بإتباع العين لحركة الفاء: تَمَرَات، وجَفَنَات، وقَصَعَات.

ويقال في (فِعْلَة) نحو: سِدْرَة، وقِرْبَة، وكِسْرَة، عند جمعها بإتباع العين لحركة الفاء: سِدِرَات، و قِرِبات، وكِسِرات.

ويقال في (فُعْلَة) نحو: حُجْرة، وزُكْبة، وظُلْمة، عند جمعها بإتباع حركة العين لحركة الفاء: حُجُرَات، وزُكُبَات، وظُلُمَات.

٤- أن تتبع حركة عين الكلمة حركة لامها، وذلك كما في: امرئ، وابنم؛ حيث إن الراء في (امرئ) تتبع الهمزة في حركاتها الإعرابية، وكذلك النون في (ابنم) تتبع الميم في حركاتها الإعرابية، في لغة بعض العرب[2]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ ٱمْرِيءٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ﴾[5]، وتقول: هذا ابنُمٌ، ورأيت ابنَمًا، ومررت بابنِمٍ.

---

(١) انظر: الكتاب: ٥٧٨/٣، ٥٧٩، ٥٨٠، والمقتضب: ١٨٨/٢، والأصول: ٤٣٩/٢، ودقائق التصريف: ١٢٧، وشرح ابن يعيش: ٢٨/٥، وشرح الكافية للرضي: ٣٩٢/٣، والارتشاف: ٥٩١/٢، والأشباه: ٣٠/١، والهمع: ٨٢/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٧٧/١، والارتشاف: ٨٣٦/٢، والأشباه: ٣٠/١، والهمع: ١٣١/١.

(٣) النساء، الآية: ١٧٦.

(٤) مريم، الآية: ٢٨.

(٥) النور، الآية: ١١.

٥- أن تتبع حركة لام الكلمة حركة فائها، وذلك كما في: مُنْذُ، وبَلْهَ، حيث بنيت (مُنْذُ) على الضمِّ؛ فأتبعوا حركة الذال حركة الميم، ولم يعتدُّوا بالنون الساكنة حاجزًا؛ لكونها ساكنة، فهي حاجز غير حصين[١].

وبنيت (بَلْهَ) على الفتح؛ فأتبعوا حركة الهاء حركة الباء، ولم يعتدُّوا باللام الساكنة؛ حاجزًا؛ لكونها ساكنة؛ فهي حاجز غير حصين[٢].

مما تقدم يتبين أن الإتباع طريقة من طرائق العرب التي تلجأ إليها لتحقيق غرض ما، كالمشاكلة، أو التخفيف، أو الإشباع، أو التأكيد، وقد وقع ذلك في أفصح الكلام، وهو آي القرآن الكريم كما عرض مكيٌّ، وجرت مناقشته بما يكشف عن جوازه.

(١) انظر: الخصائص: ٣٤٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٤٨/٤، ٩٥، والأشباه: ٣٠/١، والهمع: ١٦٤/٢.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ٤٨/٤، والأشباه: ٣٠/١.

الخاتمة

الخاتمة

وبعد مصاحبة طال أمدها مع دراسة المسائل التصريفية في كتاب (مشكل إعراب القرآن) ومصنِّفه: مكِّيِّ بن أبي طالب (ت سنة ٤٣٧هـ)؛ خلصت إلى نتائج أبرزها:

١- أولى مكيٌّ بن أبي طالب القراءات القرآنية على اختلافها عناية بالغة، وجعل الاستشهاد بها سبيلا من سبل الاحتجاج للقواعد النحوية والصرفية.

٢- اهتم مكيٌّ بتوجيه القراءات التي قد تلقى رفضًا من بعض النحويين لمخالفتها السماع أو القياس عندهم؛ فيجتهد ليلتمس للقراءة -وإن كانت شاذة- وجهًا مقبولا تحمل عليه، وإن لم يكن مقبولا عند جمهور النحويين.

٣- كان لاهتمام مكيٍّ بالقراءات -على الوجه الذي سلف- أثر في نقل القاعدات الصرفية من مجرد التقعيد والتنظير إلى مجال التطبيق والتفعيل من خلال استشهاده بكل قراءة أحيط بعلمها، سبعية أو آحاد أو شاذة، مِمَّا قد يوافق القاعدة الصرفية التي هو بصدد مناقشتها بوجه من الوجوه.

٤- يعد مكيٌّ أحد جسور العلم والمعرفة التي من خلالها نقلت علوم المشارقة إلى المغاربة، كما نقلت من خلالها علوم المغاربة إلى المشارقة؛ فقد ارتحل مبكرًا لطلب العلم، وأمضى في رحلته لطلب العلم شطرًا من حياته، فجاءت مصنفاته شاهدًا على نضوج الفكر الذي استقى علومه من معين المشارقة والمغاربة معًا، وأفاد من نهج كل قبيل في التصنيف والتأليف.

٥- إن كتاب (المشكل) بما ضمَّنه فيه مصنِّفه من أقوال مختلفة لنحويِّي البصرة والكوفة، وأفاد فيه من آرائهم، يمثل مرحلة من مراحل التصنيف النحوي الذي امتزجت فيه أقوال البصريين والكوفيين في مصنفات العلماء، وبدا ظاهرًا في هذه المرحلة تحرر المصنفين من قيود التعصب لآراء مدرسة نحوية دون أخرى، وفتح المجال رحبًا للانتخاب، لينتقي المصنف من آراء المدرستين وأقوال علمائهما ما يترجح صوابه، ويجعله قادرًا على اصطفاء رأي مقبول عنده، دون مخالفة الأصول النحوية المقررة عند جمهور المدرستين.

٦- ومع فتح مجال الانتخاب من آراء المدرستين النحويتين الرائدتين أمام المصنِّفين في النحو والصرف، إلا أن مكيًّا يظهر ميلا ونزوعًا إلى المذهب البصري، دون أن يظهر اعتراضًا أو رفضًا للمذهب الكوفي طالما أنه لم يخالف سماعًا أو قياسًا معتمدًا.

٧- ظهر من طريقة مكيٍّ في مناقشته الصرفية للمسائل التي عرض لها صدوره عن رأي مَنْ تقدَّمه من النحويين في منع الاستشهاد بالحديث النبوي حفاظًا على استقامة اللسان العربي وصونه من اللحن أو الخطأ؛ لجواز رواية الأحاديث بالمعنى دون تقيد باللفظ الذي روى الرسول ﷺ الحديث به، ويأتي قلة استشهاد مكيٍّ بالحديث النبوي في كتابه (المشكل) دليلا على موقفه.

٨- تأثر كثير من النحويين والصرفيين الذين عنوا بإعراب القرآن وتفسيره وبيان غامضه كابن عطية، وأبي البركات الأنباري، والصفاقسي، وأبي حيان، والسمين الحلبي، بمكيٍّ وكتابه (المشكل)؛ فأفاد كل واحد منهم من المصنِّف ومصنَّفه على طريقته، إما بالأخذ منه، أو النقل عنه، أو الرد عليه، مما وسع دائرة البحث حول هذا الكتاب ومصنِّفه.

٩- تبوَّأ كتاب (المشكل) بما ضمَّنه فيه مصنِّفه من علوم القرآن والعربية مكانة كبيرة في نفوس اللاحقين له، المشتغلين بعلوم القرآن والعربية من بعد، ولقي منهم اهتمامًا قل نظيره، على اختلاف ضروب ذلك الاهتمام عندهم.

١٠- اعتمد مكيٌّ في مناقشته للمسائل التصريفية في كتابه (المشكل) على كتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ت (سنة ٣٣٨هـ) اعتمادًا كبيرًا، وظهر تأثر مكيٍّ بأقوال أبي جعفر وآرائه وطريقته في عرض آراء المدرستين، دون أن يصرح مكيٌّ بذلك.

١١- قلَّ استشهاد مكيٍّ بالحديث النبوي والشعر الفصيح في كافة الجوانب التي وقف عليها في كتابه، وليس فيما يخص جانبي النحو والصرف فحسب، ولعل طلبه للإيجاز والاختصار كان سببًا لهذا الشح في الاستشهاد.

١٢- أسهم مكيٌّ بما أفاء الله عليه من تبحر في علوم القرآن والعربية، وإتقانه لفروعهما بإثراء المكتبة العربية بمصنفات نافعة، خلدت ذكر مصنفها، وفتحت باب التصنيف للمشتغلين

من بعده بهذه العلوم، وأطمح أن يكون هذا البحث أثرًا من آثار هذا العالم المحقق الممتدة حتى وقتنا الراهن لخدمة كتاب الله ﷻ، والحفاظ على لغته، والذب عن حياضها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس الفنية

الآيات القرآنية

الآيــة	رقمها	الصفحات
الفاتحة		
﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾	١	١٢٧-١٣٢
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾	٢	٥٧٦-٥٧٧
﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	٤	٣١٥
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	٥	٩٠-٥١٧
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾	٦	٣٧٤-٤٧٦
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	٧	٦٠-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٤
البقرة		
﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	١-٢	٣٦٠-٣٧١-٥٥٥
﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	٣	٨٦-٤٤٩-٥٢٤
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾	٥	٨٦-٤٦٢
﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾	٧	٢٤٤
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾	٨	٨٧-١٤١-٢٥٠-٣٥١-٥٢١-٥٤٣
﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾	١٠	٢٦٢
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	١١	٥١١
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾	١٦	٧٢-٣٦٥-٥٤٠

﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾	١٩	٤٩٣
﴿ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	١٩	١٢١-٤٧٦
﴿ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾	٢١	٥٥٥
﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾	٢٤	٧٨-١٩٥
﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾	٢٩	٧٢-٣٩٣
﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ ﴾	٣٠	٣٨٥
﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾	٤١	٥٤٤
﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾	٤٣	٥١٧
﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾	٤٩	٦٢-٥٥٨
﴿ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡ ﴾	٦٠	١٤٣
﴿ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ﴾	٧٩	٢٢١
﴿ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴾	٢١٤	٦٢-٤٣٠
﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗا ﴾	٢٣٩	١٢٠
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾	٢٥٥	٤٩٨
﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾	٢٦٨	٩٠-٤٤٣
﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	٨١-٥٧٢
﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ ﴾	٢٧٥	٤٤٠
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾	٢٧٥	٤٣٥
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ ﴾	٢٨٠	٦٦-٨٢-٩٠-٢٣٨
﴿ وَإِن كُنتُمۡ عَلَىٰ سَفَرٖ وَلَمۡ تَجِدُواْ كَاتِبٗا فَرِهَٰنٞ مَّقۡبُوضَةٞ ﴾	٢٨٣	٥٩-٧٣-٧٤-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥

آل عمران		
﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾	١-٢	٣٥٧-٣٥٩-٣٦٠-٣٦٢
﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	٧	٣٠
﴿ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلۡمَـَٔابِ ﴾	١٤	٤٦٥
﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ ﴾	٢٨	٢١٧
﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾	٣٧	٢١٧-٣٨٢
﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةٗۖ ﴾	٣٨	١٤٩
﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞ ﴾	٤٠	٤١١
﴿ وَإِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ ﴾	٤٢	٣٨٦
﴿ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗا ﴾	٧٥	٥٠١
﴿ وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ ﴾	٧٨	٤٠١
﴿ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ﴾	١١٣	٢٩٦
﴿ كَمَثَلِ رِيحٖ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتۡ حَرۡثَ قَوۡمٖ ﴾	١١٧	٣٩١
﴿ بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ ﴾	١٢٥	٢٧٩
﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾	١٥٤	٢٤٨
﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ ﴾	١٧٣	١٤٢
﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾	١٩٣	٣٠٥
النساء		
﴿ وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا ﴾	٥	٧٤-٨١-٤٦٧-٥٠٠-٥٠١

﴿ مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى ﴾	٢٣	٣٠
﴿ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾	٣١	٧٤-٢٢٣-٢٢٧-٢٣٣
﴿ لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ﴾	٤٦	٤٧٣
﴿ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ﴾	٥٥	١٦٢
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾	٥٨	٧٣-٢٤٥
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ ﴾	٦١	١٦٢
﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾	٨٦	٥٦٧
﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾	١٢٢	١٧٦
﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾	١٧٦	٥٨٠
المائدة		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾	١٠١	٤٥٣
﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾	١٠٣	٢٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾	١٠٦	٣٠
﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾	١١٩	٣٦٩
الأنعام		
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	٢٥	٣٤٢
﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾	٥٥	٣٩٩-٤٠٠
﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾	٩٦	١٦٥-١٦٧
﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾	١٢٥	٧٤-١٨٦
﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٦١	٨٠-٤٩٣-٥٠١
﴿ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ ﴾	١٦٤	٢٣٦

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾	١٦٥	٣٨٨
الأعراف		
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾	٣٨	١٢١-٢٥١
﴿ وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ لِأُخۡرَىٰهُمۡ فَمَا كَانَ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلٖ ﴾	٣٩	٢٥١
﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا ﴾	٤٥	١٦٢
﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	٥٦	٤٢-٦٣-٤٣٠-٤٣١
﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗا ﴾	٥٨	٧٩-١٨٩
﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ ﴾	٦٩	٣٨٧
﴿ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾	٦٩	٢٩٦
﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	٧٤	٣٨٧
﴿ أَخۡرِجُوهُم مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾	٨٢	١٤٣
﴿ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلۡجَرَادَ وَٱلۡقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ﴾	١٣٣	٤٠٩
﴿ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلۡغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا ﴾	١٤٦	٤٠٠
﴿ وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ ﴾	١٤٨	٥٠٣-٥٧٣-٥٧٧
﴿ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡ ﴾	١٦٠	١٤٣
﴿ وَأَخَذۡنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابِۭ بَئِيسِۭ ﴾	١٦٥	٥٧٢
﴿ وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾	١٧٩	٣٠
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ ﴾	٢٠١	٧٥-١٧٨
الأنفال		
﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ﴾	٩	٢٧٩

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ﴾	٧٢	٧٥-٨١-٢٠٠
التوبة		
﴿ وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾	٣	٣٥١
﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ ﴾	١٢	٣١٣
﴿ لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ ﴾	٤٢	٣٦٦
﴿ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ ﴾	٨٧	٨٩-٣١٨
﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴾	١٠٠	٣٦٩
﴿ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾	١٠٧	٣١
﴿ أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ ﴾	١٠٩	٢٠٣
﴿ وَلَا يَقۡطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمۡ ﴾	١٢١	٣١١
يونس		
﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾	١٤	٣٨٨
﴿ فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ ﴾	٢٨	١٢١
﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ ﴾	٦٥	٣١
﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ خَلَٰٓئِفَ وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾	٧٣	٣٨٨
هود		
﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾	٤١	٧٥-٢٢٣-٢٢٧-٢٣٣
﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ ﴾	٤٢	٢٢٤-٢٣٠-٢٣١
﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ ﴾	٤٤	٥١٢
﴿ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴾	٥٢	٦٣-٤٢٢
﴿ سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا ﴾	٧٧	٥١٢
﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓ ﴾	٧٨	٢٤٤

﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ﴾	٩٦	٤٠٤
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ ﴾	١٠٦	٢٦١
﴿ إِلا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾	١٠٧	٢٩
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾	١٠٨	٨٠-٩٢-٢٥٧-٢٥٨
يوسف		
﴿ قَالَ تَزۡرَعُونَ سَبۡعَ سِنِينَ دَأَبٗا ﴾	٤٧	٧٥-٧٦-٨١-١٩٢
﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾	١٠٨	٤٠٠
إبراهيم		
﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾	٣٤	٢٩٦
الحجر		
﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾	٢٢	٣١٨
النحل		
﴿ وَتَصِفُ أَلۡسِنَتُهُمُ ٱلۡكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾	٦٢	٣٩٩
﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾	٦٦	٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨
﴿ يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡ ﴾	٧١	١٤٣
﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا ﴾	٩٢	٢٩٠
﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ ﴾	١١٦	٤٠١
﴿ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾	١٢٧	٨٠-١٨٢
الإسراء		
﴿ وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ ﴾	١٩	٢٥٠
﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ﴾	٣٢	٤٣٨

﴿ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ﴾	٤٣	٢١٧
﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ ﴾	٧٢	٢٦٦-٢٧٠
﴿ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ﴾	٨٠	٤٠٤
الكهف		
﴿ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا ﴾	١٢	٢٧٢-٢٧٣-٢٧٥
﴿ لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم بِسُلۡطَٰنِۭ بَيِّنٖ ﴾	١٥	٤٠٤
﴿ لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا ﴾	١٨	٣٦٦
﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	١٣٧-١٤١
﴿ وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا ﴾	٤٠	١٦٨
﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّ ﴾	٤٤	٢٠٠
﴿ وَجَعَلۡنَا لِمَهۡلِكِهِمۡ مَّوۡعِدٗا ﴾	٥٩	٧٦-٢٢٤-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣
مريم		
﴿ وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا ﴾	٨	٥٠٣-٥٠٩-٥٧٣-٥٧٨
﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ﴾	٢٨	٤١٦-٥٠٤-٥٨١
﴿ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ لِسَانَ صِدۡقٍ عَلِيّٗا ﴾	٥٠	٤٠٠
﴿ خَرُّواْ سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا ﴾	٥٨	٥٠٣-٥٧٣-٥٧٨
﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا ﴾	٥٥	٤٨٥-٤٨٨
﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾	٦٥	١٣٥

﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	٥٠٩
﴿ وَنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾	٧٢	٥٠٤-٥٧٣-٥٧٨
﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴾	٨٣	٥٦٣
طه		
﴿ قَالُواْ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا ﴾	٨٧	٥٩-٨٢-١٦٩
﴿ وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا ﴾	٩٧	١٣٤
الأنبياء		
﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا ﴾	٣٠	٢٤٤
﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ سَقۡفٗا مَّحۡفُوظٗا ﴾	٣٢	٣٩٨
﴿ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾	٨١	٣٩١
الحج		
﴿ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ ﴾	١٣	٣٠
المؤمنون		
﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾	٨	٢٤٥-٢٤٧
﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾	١٥	٣٣١
﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾	٢١	٧٢-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨
﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا ﴾	٢٩	٧٦-٢٢٥-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣
النور		
﴿ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِ ﴾	١١	٥٨١
﴿ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ﴾	٢٦	٣٣١

﴿ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ ﴾	٣٥	١٥٦-١٥٧
﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ ﴾	٥٨	٥٣٤-٥٣٥
﴿ وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا ﴾	٦٠	٤١١
﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗا ﴾	٦٣	٩٧-٥٣٢
الفرقان		
﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾	٥	٣٤٢
﴿ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ﴾	١٤	٢٤٨
﴿ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا ﴾	٢١	٥٠٨
﴿ وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا ﴾	٤٩	٨٩-٣٣٦
الشعراء		
﴿ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي ﴾	١٣	٤٠٠
﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ﴾	٦١	٣٠
﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	٧٧	٤١٦
النمل		
﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ﴾	٢١	٤٠٤
﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾	٢٤	١٦٢
﴿ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾	٥٦	١٤٣
﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾	٦٢	٣٨٧
﴿ وَلا تَكُن فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾	٧٠	١٨٢
القصص		
﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا ﴾	١٤	٣٠٧

العنكبوت		
﴿ سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا ﴾	٣٣	٥١٢
﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾	٣٨	١٦٢
الروم		
﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ ﴾	٣-٤	٣٤٦
﴿ أَمۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشۡرِكُونَ ﴾	٣٥	٣٩٩
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ وَيَجۡعَلُهُۥ كِسَفٗا ﴾	٤٨	٧٦-٣٠٧-٣٠٨
﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾	٥٠	٣٩٢
﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا ﴾	٥١	٣٩١
لقمان		
﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ ﴾	١٩	٢٤٧
الأحزاب		
﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	١٠	٢٤٧
﴿ وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا ﴾	١١	٢١٣-٢١٤-٢١٦
﴿ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍ ﴾	١٣	٥٣٦
﴿ أَشِحَّةً عَلَيۡكُمۡۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلۡخَوۡفُ رَأَيۡتَهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ ﴾	١٩	٣٣٠
﴿ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلۡخَوۡفُ سَلَقُوكُم بِأَلۡسِنَةٍ حِدَادٍ ﴾	١٩	٣٣٠-٤٠١
﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾	٢١	٢٥٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ﴾	٤١	٢٤٨
﴿ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾	٤٩	٢١٨
﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبٗا ﴾	٦٣	٤٣١

سبأ		
﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ ﴾	١٥	-٢٢٥-٧٧-٥٩ ٢٢٩-٢٢٧
﴿ وَحِيلَ بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ مَا يَشۡتَهُونَ ﴾	٥٤	٥١٢
فاطر		
﴿ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ﴾	٥	١٩٥
﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا ﴾	٣٢	٢٩
﴿ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ ﴾	٣٥	١٩٨
يس		
﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾	١-٢	-٣٥٧-٣٦٣ ٣٦٤
﴿ وَذَلَّلۡنَٰهَا لَهُمۡ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ ﴾	٧٢	-٦٠-٧٢-٨٠ -٨٢-٤١٦ -٤٢٥-٤٢٦ ٤٢٧
﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا ﴾	٨٠	٤١٠
الصافات		
﴿ وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴾	١٠٧	٢٠٣
﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾	١٣٠	٦٢-٥٥٨
ص		
﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾	١-٢	-٣٥٧-٣٦٣ ٣٦٤
﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴾	٢١	٢٤٥
﴿ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ ﴾	٢٤	١٦٩
﴿ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ ﴾	٢٤	٣٢٦

﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾	٤٧	٣٣١
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٧٣	٣٨٦
الزمر		
﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾	٣٠	٣٣١
﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ﴾	٤٤	٢٤٦-٢٤٨
﴿ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ ﴾	٦٩	٥١٢
﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾	٧١	٥١٢
﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾	٧٣	٥١٢
غافر		
﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾	١-٢	٣٥٨-٣٦٣-٣٦٤
﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ﴾	٣٥	٤٠٤
فصلت		
﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾	١٢	٧٢-٣٩٣
﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾	٤٧	٢٩٠
﴿ دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾	٤٩	١٦٩
الشورى		
﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٥	٣٨٦
﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾	١٧	٦٣-٤٣٠-٤٣١
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾	٢٠	٢٥٠
الزخرف		
﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا ﴾	١٢	٢٨١
﴿ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾	٢٦	٧٣-٣٢٦

﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴾	٥٧	٩٧-١٦٣-٥٢٦
﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ ﴾	٥٨	١٣٤
الأحقاف		
﴿ وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ ﴾	٢١	٦٣-٣٢٢
﴿ بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	٢٤	٣٩١
ق		
﴿ قٓ ﴾	١	٣٦٣-٣٦٤
﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ﴾	٣٨	١٩٨
الذاريات		
﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾	٤٧	٣٩٣
﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴾	٥٦	٣٠-١٤٠
﴿ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ﴾	٥٧	١٤٠
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾	٥٨	١٤٠
القمر		
﴿ تَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ﴾	٧	٤١٠
﴿ فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ ﴾	١٢	٥٦٤
﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾	٢٠	٧٢-٤٠٩-٤١٠
﴿ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾	٢١	٦٣-٣٢٢
﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴾	٢٤	٣٢٢
﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾	٣٤	٦٢-٥٥٨
﴿ وَلَقَدۡ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيۡفِهِۦ ﴾	٣٧	٢٤٤

الرحمن		
﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ﴾	٥	١٦٧
﴿ وَٱلنَّخۡلُ ذَاتُ ٱلۡأَكۡمَامِ ﴾	١١	٤١٠
﴿ وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ ﴾	١٢	٤٧٤
﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ﴾	٣٩	٥٥١-٥٥٢
﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴾	٤٨	٢٨٧
﴿ فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ ﴾	٧٠	٣٣١
الواقعة		
﴿ وَحُورٌ عِينٞ ﴾	٢٢	٣٣٤-٥٧٣-٥٧٥
﴿ عُرُبًا أَتۡرَابٗا ﴾	٣٧	٢٩٠
﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ ﴾	٥٥	٧٧-١٧٢-٣٣٤
المجادلة		
﴿ أَحۡصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾	٦	٧١-٢٧٢
﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِ ﴾	١٩	٩٨-٥٢٩-٥٣١
﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴾	٢٢	٣٦٩
الحشر		
﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ ﴾	٢٤	٢٥٥
الممتحنة		
﴿ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	٤	٦٠-٧٩-٣٢٦-٣٢٧
الطلاق		
﴿ ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾	٢	٢٥٠

﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾	١٢	٣٩٣-٧٢
التحريم		
﴿ قَدۡ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمۡ تَحِلَّةَ أَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾	٢	٥٦٧
﴿ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ﴾	٥	٣٣١
الملك		
﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾	٣	٣٩٣-٧٢
﴿ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ ﴾	١١	٢٤٦
﴿ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴾	١٧	٣٢٢-٧١
﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ ﴾	٢٣	٢٤٤
﴿ فَلَمَّا رَأَوۡهُ زُلۡفَةٗ سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	٢٧	٥١٢
﴿ فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ ﴾	٣٠	٤٧٨
القلم		
﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾	١	-٤١-٤٠ -٣٦٠-٣٥٨ ٣٦٤-٣٦٣
الحاقة		
﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ خَاوِيَةٖ ﴾	٧	-٤٠٩-٧٢ ٤١٠
المعارج		
﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ ﴾	٤	٣٨٦
﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾	٣٢	٢٤٥
﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	٣٧	٣٤٦
نوح		
﴿ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴾	١١	٤٢٢-٦٣

﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾	١٥	٣٩٣-٧٢
﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾	١٧	٢١٧
﴿ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾	٢٦	٤٩٨
الجن		
﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾	١٦	١٠٣-٧٢- ٣٦٦-٣٦٥
﴿ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ﴾	٢٨	٢٧٢-٧١
المزمل		
﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾	٨	٢١٨-٢١١
﴿ وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾	١٤	٤٧٨
﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾	١٨	٣٩٤-٣٩٣- ٣٩٨
المدثر		
﴿ وَمَا جَعَلۡنَآ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةٗ ﴾	٣١	٣٠١
القيامة		
﴿ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ﴾	١٠	٢٣٥
﴿ بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ﴾	١٤	٣٨٥
المرسلات		
﴿ عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا ﴾	٦	٣٢٢-٦٣- ٣٢٤
النبأ		
﴿ وَجَنَّٰتٍ أَلۡفَافًا ﴾	١٦	٢٩٠
﴿ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا ﴾	٢٣	٢٥٢-٨٠
﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ﴾	٢٨	٢١٠-٢٠٨-٧٧

﴿ لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا كِذَّٰبٗا ﴾	٣٥	٢١٠
الانفطار		
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾	١	٣٩٣
الانشقاق		
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾	١	٣٩٣
الأعلى		
﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾	١	١٢٧
الغاشية		
﴿ إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ﴾	٢٥	٤٦٧-٨٢-٦٧
الفجر		
﴿ وَجِاْيٓءَ يَوۡمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ ﴾	٢٣	٥١٢
﴿ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴾	٢٨	٤٨٩-٤٨٨
الشمس		
﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾	٥	٣٩٣
العلق		
﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾	١	١٢٧
القدر		
﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	٥	-٨٨-٧٨-٧٧ -٢٢٦-٩٣ ٢٢٩-٢٢٨
البينة		
﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴾	٨	٣٦٩
الزلزلة		
﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾	١	-٢١٣-٧٩ ٢١٦-٢١٤

الفيل		
﴿ وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ ﴾	٣	٣٣٩
قريش		
﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴾	١	٧٨-٢٠٤
﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾	١-٢	٢٠٤
النصر		
﴿ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ﴾	٢	٢٨١
الناس		
﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾	١	١٤١-١٤٧
﴿ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ﴾	٤	١٤٧-٢١٦

الأحاديث الشريفة

الحديث الشريف	الصفحة
أيام أكل وشرب.....	١٧٥
إن الله ينهاكم عن قيل وقال.....	٨٣-٨٤-١٢٣-٥٧٢

الشعر

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فصدقتها وكذبتها.....كذابُهُ	مجزء الكامل	الأعشى	٢١١
عن متنه مراده كل صقب..... الحِضْبِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢١٩
ليت وهل ينفع شيئا ليت..... فاشتريتُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٥١٥
أزمان عيناء سرور المسرور..... الحيرْ	الرجز	منظور بن مرثد الأسدي	٥٧٦
أبا حاضر من يزن يعرف زناؤه..... مسكَّرَا	الطويل	الفرزدق	٤٣٩
أبلغ النعمان عني مألكا.....وانتظارِي	الرمل	عدي بن زيد	٢٤١
وخير الأمر ما استقبلت منه.....اتباعَا	الوافر	القطامي	٢١٨
أمن ريحانة الداعي السميع.....هجوعُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٢٦٣
حوكت على نيرين إذ تحاك..... تشاكُ	الرجز	غير منسوب	٥١٥
أبوك خليفة ولدته أخرى.....الكمالُ	الوافر	منسوب لنصيب	٣٨٨
قد نخضب العير في مكنون فائله.....البطلُ	البسيط	الأعشى	٤٤٥
أيما شاطن عصاه عكاه..... الأغلالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٤٤٤
أيما شاطن عصاه عكاه.....الأكبالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٤٤٦
ونرفع من صدور شمردلات..... أليمُ	الوافر	ذو الرمة	٢٦٣
إن المنايا يطلـ..... الآمنينا	مجزوء الكامل	منسوب لذي جدن الحميري	١٤٣
بثين الزمي لا إن لا إن لزمته..... معونِ	الطويل	جميل بن معمر	٢٤٢
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب..... فتخزوني	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٨٤-١٢٣-١٣٩
وفي أخاديد السياط المشَّن..... المشيطنِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٤٤

باتت تنزي دلوها تنزيا..... صبيًّا	الرجز	غير منسوب	٥٦٨
لقد طال ما ثبطتني عن صحابتي..... شفائيا	الطويل	الأعور بن براء الكلابي	٢١٠
وقد علمت عرس مليكة أنني..... وعاديا	الطويل	عبديغوث بن الحارث القحطاني	٤٩١

فهرس أنصاف الأبيات

الشطر	البحر	القائل	الصفحة
* وقد يشيط على أرماحنا البطل *	البسيط	الأعشى	٤٤٦
* فإنه أهل لأن يؤكرما *	الرجز	غير منسوب	٤٥١-٤٥٢
* وصاليات ككما يؤثفين *	السريع	خطام المجاشعي	٤٥٢

ثَبَت المصادر والمراجع

أولا: الرسائل العلمية:

دراسة نحوية لكتاب مشكل إعراب القرآن لمؤلفه مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٣٤٧هـ: رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف – الرياض: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لأبي بكر الزبيدي ت سنة ٨٠٢هـ، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإبدال والمعاقبة والنظائر: لأبي القاسم الزجاجي ت سنة ٣٣٧هـ، تح: عز الدين التنوخي، دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م.
- الإتباع والمزاوجة: لأحمد بن فارس ت سنة ٣٩٥هـ، تح: محمد أديب جمران، وزارة الثقافة، إحياء التراث العربي – دمشق، ١٩٩٥م.
- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل: لمحمد علي بن علاّن الصَّدِّيقي ت سنة ١٠٥٧هـ، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: لأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ، تح: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أدب الكاتب: لابن قتيبة الدينوري ت سنة ٢٧٦هـ، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي ت سنة ٧٤٥هـ، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف: لعلي الهروي ت سنة ٤١٥هـ، تح: عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- أساس البلاغة: لجار الله الزمخشري ت سنة ٥٣٨هـ، تح: د. مزيد نعيم، د. شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين ابن الأثير ت ٦٣٠هـ، تح: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور، محمود عبدالوهاب فايد، دار الشعب.
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق.
- أسماء الله الحسنى: لابن قيم الجوزية ت سنة ٧٥١هـ، تح: يوسف علي بديوي، أيمن عبدالرزاق الشوّا، دار ابن كثير – دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الأسماء والصفات: لأبي بكر البيهقي ت سنة ٤٥٨هـ، تح: د. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي اليماني ت سنة ٧٤٣هـ، تح: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، راجعه: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الاشتقاق: لأبي بكر بن دريد ت سنة ٣٢١هـ، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الأصمعيات: لأبي سعيد الأصمعي ت سنة ٢١٦هـ، تح: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام محمد هارون، ديوان العرب، مجموعات من عيون الشعر، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة.
- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج ت سنة ٣١٦هـ، تح: د. عبدالمحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- أصول النحو العربي: للدكتور: محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤م.
- الأضداد: لأبي بكر بن الأنباري ت سنة ٣٢٨هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأضداد: لأبي حاتم السجستاني ت سنة ٢٥٥هـ، نشره: د. أوغست هَفْنِر ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه ت سنة ٣٧٠هـ، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، المكتبة الثقافية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه ت سنة ٣٧٠هـ، تح: د. عبدالرحمن العثمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطبعة المدني – مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٨٢م.
- إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري ت سنة ٦١٦هـ تح: محمد السيد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس ت سنة ٣٣٨هـ، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة السابعة: ١٩٨٦م.
- الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- الأفعال: لابن القطّاع ت سنة ٣٦٧هـ، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الأفعال: لابن القوطية ت سنة ٥١٥هـ، تح: علي فودة، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٩٩٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، تح: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: لابن السيد البطليوسي ت سنة ٥٢١هـ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش ت سنة ٥٤٠هـ، تح: د. عبدالمجيد قطامش، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، مطبعة ركابي ونضر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام: لابن مالك ت سنة ٦٧٢هـ، تح: سعد الغامدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، مكتبة المدني –

جدة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أمالي ابن الشجري: لهبة الله الشجري ت سنة ٥٤٢هـ، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطبعة المدني – مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأمالي النحوية: لابن الحاجب ت سنة ٦٤٦هـ، تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء العكبري ت سنة ٦١٦هـ، تح: أ. إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث – القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين القفطي ت سنة ٦٢٤هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأنساب: للسمعاني ت سنة ٥٦٢هـ، تعليق: عبدالله البارودي، دار الجنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين ابن هشام ت سنة ٧٦١هـ، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- إيضاح الشعر: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، دار العلوم والثقافة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب ت سنة ٦٤٦، تح: موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - الجمهورية العراقية.
- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي ت سنة ٣٣٧هـ، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: لأبي بكر بن الأنباري ت سنة ٣٢٨هـ، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.

- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان ت سنة ٧٤٥هـ، عناية: عرفان حسونة، مراجعة: صدقي جميل، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع الإشبيلي ت سنة ٦٨٨هـ، تح: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: لمجد الدين الفيروزابادي، ت سنة ٨١٧هـ، تح: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الصفاة – الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطبعة المدني – مصر، الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: لأبي المحاسن التنوخي المعري ت سنة ٤٤٢هـ، تح: د. عبدالفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التبصرة في القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب ت سنة ٤٣٧هـ، تح: د. محمد الندوي، الدار السلفية، بومباي – الهند، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبدالله الصيمري من نحاة القرن الرابع، تح: د. فتحي علي الدين، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي –كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين والصرفيين: لأبي البقاء العكبري ت سنة ٦١٦هـ، تح: د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- التتمة في التصريف: لابن القبيصي ت بعد سنة ٦١٠هـ، تح: د. محسن العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: لابن مكي الصقلي ت سنة ٥٠١هـ، قدم له: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام ت سنة ٧٦١هـ، تح: د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان الأندلسي ت سنة ٧٤٥هـ، تح: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التصريف الملوكي: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: د. ديزيرة سقال، دار الفكر العربي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد الأزهري ت سنة ٩٠٥هـ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التعريفات: للجرجاني ت سنة ٨١٦هـ تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تفسير أسماء الله الحسنى: لأبي إسحاق الزجاج ت سنة ٣١١هـ، تح: أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني ت سنة ٢٥٥هـ، تح: د. محسن العميري، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- التكملة: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- تهذيب الأسماء واللغات: لمحيي الدين النووي ت سنة ٦٧٦هـ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلياء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تهذيب إصلاح المنطق: للخطيب التبريزي ت سنة ٥٠٢هـ، تح: د. فخر الدين قباوة، دار

الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري ت سنة ٣٧٠هـ، تح: مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مكتبة الحرمين، ١٩٦٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لابن أم قاسم المرادي ت سنة ٧٤٩هـ، تح: د. عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، حسين محمد أمبابي وشركاه – القاهرة، الطبعة الثانية.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني ت سنة ٤٤٤هـ، تصحيح: أو توير تزل، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي ت سنة ٦٧١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث، وأهل الفقه، والأدب، وذوي النباهة والشعر: لأبي عبدالله الحميدي ت سنة ٤٨٨هـ، تح: محمد بن تاويت الطنجي، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لمحمد بن علي الصبَّان ت سنة ١٢٠٦هـ، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه ت سنة ٣٧٠هـ، تح: د. عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- حجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة ت في المائة الرابعة الهجرية، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب: لعبدالقادر البغدادي ت سنة ١٠٩٣هـ، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطبعة المدني – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ -

١٩٨٨م.
- الخصائص: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.
- خلق الإنسان: لأبي سعيد الأصمعي ت سنة ٢١٦هـ، عُني بنشره: د. أوغست هفنر، ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسن العربي، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: د. محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي ت سنة ٧٥٦هـ، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- دقائق التصريف: لابن سعيد المؤدِّب، من علماء القرن الرابع الهجري، تح: د. أحمد القيسي، د. حاتم الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون المالكي ت سنة ٧٩٩هـ، تح: مأمون الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ -١٩٩٦م.
- ديوان الأعشى: تح: فوزي عطوي، دار صعب – بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان الأعشى: دار بيروت – بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان الأعشى الكبير: شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، توزيع: دار الباز – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان الأعشى: دار صادر – بيروت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه: بشير يموت، المكتبة الأهلية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- ديوان جميل بثينة: شرحه: أشرف أحمد عدرة، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان ذي الرمة: عُني بتصحيحه: كارليل هنري هيس مكارتني، عالم الكتب.
- ديوان رؤبة بن العجّاج: عُني بتصحيحه: وليم بن الورد، ضمن مجموع أشعار العرب، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي: جمعه وحققه: محمد جبر المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة – بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- ديوان القطامي: دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي ت سنة ٧٠٢هـ، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر بن الأنباري ت سنة ٣٢٨هـ، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد ت سنة ٣٢٤هـ، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثالثة.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين الذهبي ت سنة ٧٤٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي ت سنة ١٠٨٩م، دار الفكر، دار الباز – مكة، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس ت سنة ٣٣٨هـ، تح: د. زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح الأشموني ت سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ت سنة ٨٥٥هـ: دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي وشركاه.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل ت سنة ٧٦٩هـ، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار صعب.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم ت سنة ٦٨٦هـ، تح: عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل – بيروت.
- شرح ألفية ابن معطٍ: لابن جمعة الموصلي ت سنة ٦٩٦هـ، تح: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل: لجمال الدين بن مالك ت سنة ٦٧٢هـ، تح: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريف: للثمانيني ت سنة ٤٤٢هـ، تح: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد –

الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور ت سنة ٦٦٩هـ، تح: د. صاحب أبو جناح.
- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت: تقديم وتعليق: سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، منشورات: دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان.
- شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الأستراباذي ت سنة ٦٨٨هـ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قار يونس – بنغازي، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الأستراباذي ت سنة ٦٨٨هـ، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح شواهد الإيضاح: لابن بري ت سنة ٥٨٢هـ، تح: عيد درويش، مراجعة: د. محمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح المفصّل: لموفق الدين ابن يعيش ت سنة ٦٤٣هـ، عالم الكتب – بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف: لموفق الدين ابن يعيش ت سنة ٦٤٣هـ، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية – حلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي: مكتبة دار البيان – بيروت، دمشق، مكتبة المؤيد – الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء: لابن قتيبة الدينوري ت سنة ٢٧٦هـ، تح: د. مفيد قميحة، راجعه: أ. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: لشهاب الدين الخفاجي ت سنة ١٠٦٩هـ، تح: أ. د. محمد خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى: ٢٠٠٣م.
- الشوارد، أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة: للصغاني ت سنة ٦٥٠هـ، تح: مصطفى حجازي، مراجعة: د. محمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر – القاهرة، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.
- الصاحبي: لأحمد بن فارس ت سنة ٣٩٥هـ، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري ت سنة ٣٩٥هـ، تح: أحمد عبدالغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الصلة: لأبي القاسم خلف بن بشكوال ت سنة ٥٧٨هـ، ومعه كتاب: صلة الصلة: لأبي جعفر الغرناطي، ت سنة ٧٠٨هـ، تح: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الصلة: لأبي القاسم خلف بن بشكوال ت سنة ٥٧٨هـ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- صناعة الكُتَّاب: لأبي جعفر النحّاس ت سنة ٣٣٨هـ، تح: بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- طبقات الحفاظ: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، تح: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية – مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة ت سنة ٨٥١هـ، تصحيح: د. الحافظ عبدالعليم خان، رتب فهارسه: د. عبدالله الطباع، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين السبكي ت سنة ٧٧١هـ، تح: د. عبدالفتاح الحلو، د. محمود الطناحي، هجر، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- طبقات الشعراء: لابن سلام الجمحي ت سنة ٢٣١هـ، إعداد: اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، دار النهضة العربية – بيروت.
- طبقات المفسرين: للأدنه وي، من علماء القرن الحادي عشر، تح: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- طبقات المفسرين: لشمس الدين الداوودي ت سنة ٩٤٥هـ، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- العين: للخليل بن أحمد ت سنة ١٧٥هـ، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دار مكتبة الهلال.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري ت سنة ٨٣٣هـ، عُني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الغرر المثلثة والدرر المبثثة: لمجد الدين الفيروزابادي ت سنة ٨١٧هـ، تح: أ. د. سليمان العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة، الرياض.
- الغريب المصنف: للقاسم بن سلاّم ت سنة ٢٤٤هـ، تح: مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية – الرياض، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة: لمحمد بن هشام اللخمي ت سنة ٥٧٧هـ، تح: أحمد عبدالغفور عطار، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- في أصول النحو: لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكامل: للمبرد ت سنة ٢٨٥هـ، تح: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الكتاب: لسيبويه ت سنة ١٧٥هـ، تح: عبدالسلام هارون، عالم الكتب – بيروت الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله الزمخشري ت سنة ٥٣٨هـ، تح: عادل عبد الموجود، علي معوض، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب ت سنة ٤٣٧هـ، تح: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: للخطيب التبريزي ت سنة ٥٠٢هـ، وقف على طبعه وضبطه وجمع رواياته: الأب لويس شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث – القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب: لابن منظور ت سنة ٧١١هـ، تح: عامر حيدر، راجعه: عبدالمنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ليس في كلام العرب: لابن خالويه ت سنة ٣٧٠هـ، تح: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المبدع في التصريف: لأبي حيان ت سنة ٧٤٥هـ، تح: د. عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة ت سنة ٢١٠هـ، عُني به: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- مجالس ثعلب: لأبي العباس ثعلب ت سنة ٢٩١هـ، تح: عبدالسلام هارون، دار المعارف — القاهرة، الطبعة الرابعة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مجالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي ت سنة ٣٣٧هت، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي — القاهرة، دار الرفاعي — الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد (سورة الفاتحة والجزء الأول من البقرة): للصفاقسي ت سنة ٧٤٢هـ، تح: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي — طرابلس، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٩٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح شلبي، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي — القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية ت سنة ٥٤٦هـ تح: المجلس العلمي بفاس، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه ت سنة ٣٧٠هـ، عُني بنشره: ج: برجشتراسر، دار الهجرة.
- المخصص: لابن سيده ت سنة ٤٥٨هـ، ذخائر التراث الإسلامي، دار الكتاب الإسلامي — القاهرة.
- المذكر والمؤنث: لابن التستري ت سنة ٣٦١هـ، تح: أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي — القاهرة، دار الرفاعي — الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المذكر والمؤنث: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي — جدة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- المذكر والمؤنث: لأبي بكر بن الأنباري ت سنة ٣٢٨هـ، تح: د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث: لأبي حاتم السجستاني ت سنة ٢٥٥هـ، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان.
- المذكر والمؤنث: للمبرد ت سنة ٢٨٥هـ، تح: د. رمضان عبدالتواب، د. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث: لنفطويه ت سنة ٣٢٤هـ، تح: د. عبدالجليل التميمي، منشورات جامعة سبها – الجماهيرية العربية الليبية، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.
- المزهرفي علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، عُني به: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني – مصر، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة: لأبي على الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تعليق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي ت سنة ٣٧٧هـ، تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل ت سنة ٧٦٩هـ، تح: د. محمد كامل بركات، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المسلسل في غريب لغة العرب: لأبي طاهر التميمي ت سنة ٥٣٨هـ، تح: محمد عبدالجواد، إبراهيم الدسوقي، مكتبة الخانجي – مصر.
- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب ت سنة ٤٣٧هـ، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة

الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب ت سنة ٤٣٧هـ، تح: ياسين السواس، دار اليمامة، دمشق – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش ت سنة ٢١٥هـ، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطبعة المدني – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء ت سنة ٢٠٧هـ، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٠م.
- معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس ت سنة ٣٣٨هـ، تح: محمد علي الصابوني، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج ت سنة ٣١١هـ، تح: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي ت سنة ٦٢٦هـ، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.
- معجم شواهد العربية: لعبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد البكري ت سنة ٤٨٧هـ، تح: مصطفى السقا، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم: د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة، وعن مسند الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل: رتبه ونظمه: لفيف من المستشرقين، عُني بنشره: د. أ. ي وِنْسِنْكْ، دار الدعوة – استانبول: ١٩٨٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: د. محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس ت سنة ٣٩٥هـ، تح: عبدالسلام هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لشمس الدين الذهبي ت سنة ٧٤٨هـ، تح: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المعَمَّرين من العرب وطرف من أخبارهم وما نصحوا به في حياتهم وما قالوه في منتهى أعمارهم: لأبي حاتم السجستاني ت سنة ٢٥٥هـ، تح: محمد إبراهيم سليم، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مدينة نصر – القاهرة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين بن هشام ت سنة ٧٦١هـ، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني ت سنة ٥٠٢هـ، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان.
- المفصل في علم العربية: لجار الله الزمخشري ت سنة ٥٣٨هـ، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.
- المفضليات: للمفضل الضبي ت سنة ١٦٨هـ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، الطبعة السابعة.
- المقتضب: لأبي العباس المبرد ت سنة ٢٨٥هـ، تح: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المقرب: لابن عصفور ت سنة ٦٦٩هـ، تح: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، الفيصلية – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: للغزالي ت سنة ٥٠٥هـ، عُني به: بسام الجابي، الجفان والجابي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المقصور والممدود: لأبي علي القالي ت سنة ٣٥٦هـ، تح: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- المقصور والممدود: لابن ولاد ت سنة ٣٣٢هـ، عُني به: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الممتع في التصريف: لابن عصفور ت سنة ٦٦٩هـ، تح: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الممدود والمقصور: لأبي الطيب الوشاء ت سنة ٣٢٥هـ، تح: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٩٧٩م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني ت سنة ٣٩٢هـ، تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة الثقافة العامة، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى: ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- المنقوص والممدود: لأبي زكريا الفراء ت سنة ٢٠٧هـ، تح: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثالثة.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: لأبي القاسم الآمدي ت سنة ٣٧٠هـ تصحيح: أ. د. ف. كرنكو، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- موسوعة الحديث الشريف (الكتب الستة): مراجعة: الشيخ صالح آل الشيخ، دار السلام – الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الموشح: لأبي عبيدالله المرزباني ت سنة ٣٨٤هـ، تح: علي البجاوي، دار الفكر العربي – القاهرة.
- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي ت سنة ٥٨١هـ، تح: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الطبعة الثانية.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري ت سنة ٥٧٧هـ، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري ت سنة ٨٣٣هـ، عُني به: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير ت سنة ٦٠٦هـ، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي، دار الفكر – لبنان.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري ت سنة ٢١٥هـ، تح: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Princess Nora Bint Abdulrahman University
University Agency for Graduate Studies and Scientific Research
Deanship of Graduate Studies
Faculty of Arts
Arabic Language Department

Morphological Issues in "The Holy Quran Syntax Problem" (Al-Moshkel Book) For Maki Bin Abi Taleb Al-Qaissi, died in 437H (Study and Assessment)

Hypothesis submitted for awarding of the Doctor of Philosophy Degree
In Arts, Arabic Language Department
Major: Grammar and Morphology

Prepared by Student:
Asmaa Bint Faleh Bin Saleh Al-Raheli

Supervision
Ph. D. Abdulrahman Bin Mohammed Al-Ammar

1433H – 2012

Summary of Hypothesis

Research Title:
Morphological Issues in "The Holy Quran Syntax Problem"
For Maki Bin Abi Taleb Al-Qaissi, died in 437H
(Study and Assessment)

Name of Researcher:
Asmaa Bint Faleh Bin Saleh Al-Raheli

Objectives of research:
The research aims to accomplish the following issues:

1- Serve the Holy Quran of Allah Almighty and language of this Holy Book.
2- Manifest the close relationship existing between Arabic sciences and Islamic sciences.
3- Produce the morphological issues included in the Problem Book, documented and verified from original resources after being displayed and analyzed.
4- Facilitate referencing of researchers in area of Arabic sciences to morphological issues in the Problem Book through collecting, studying, arranging and indexing such issues.
5- Manifest the scientific value of the Problem book and inspecting grammatical and morphological efforts of the work.

Research Approach:
Approach adopted in this research is the inductive and analytical approach.

Research Plan:
The research was arranged in introduction, preface, main two sections, conclusion, and a list of technical indexes annexed to the research.

- **Introduction:**
  The introduction included identifying topic, objectives behind selecting the same, objectives, adopted approach, and plans.

- **Preface:**
  The preface included briefed talking about Maki Bin Abi Taleb Al-Qaissi; his life and autobiography, including his name and lineage, birth and early life, his sheikhs (instructors), students, culture, and scientific position, impacts efforts and death.

- **Section (1):**
  Methodological study.
  Methodological study is organized in five chapters:

- **Chapter (1):**
  Maki resources in morphological issues included in his Problem book (Al-Moshkel).

- **Chapter (2):**
  His approach in displaying morphological issues:
  1- His approach in displaying his views.
  2- His approach in objection.

- **Chapter (3):**
  His attitude towards grammar origins:
  1- Listening, including:
     a- The Holy Quran and Readings thereof.
     b- Prophetic Tradition (Hadith)
     c- Arab Prose and Poetry.

  2- Measurement.
  3- Consensus.
  4- Deduction.

- **Chapter (4):**
  His attitude towards grammarians ;and his morphological attitude:
  1- His attitude towards grammarians, including:
     a- His attitude towards Basra grammarians.
     b- His attitude towards Kufa grammarians.
  2- His morphological attitude.

- **Chapter (5)**
  1- Having many or only few evidences.
  2- Accuracy in transfer and documentation.
  3- Clarity in presenting the problems.
  4- Value of his morphological opinions.

- **Section (2):**
  Morphological issues in the Problem book, study and assessment:
  This section included all morphological issues, the basis of this research, then being studied and arranged according to order adopted in Morphological Indexes of Al-Shafeya for Ibn Al-Hajeb.

- **Conclusion:**
  Conclusion included brief on most important outcomes of the research; among such outcomes are:
  1- The Problem book (Al-Moshkel) with The Holy Quran and Arabic sciences thereof as included by the author ranked a great position

in hearts of subsequent authors, who are interested in the Holy Quran and Arabic sciences, this book and author thereof found great interest from them.

2- The Problem book (Al-Moshkel) with various grammatical speeches of Basra and Kufa grammarians as included by the author, and benefiting from their views; represents a stage of grammatical classification mixing words of Basra and Kufa grammarians in scientists' books at such stage.
3- The Problem book (Al-Moshkel) is deemed a great contribution of Maki to enrich the Arabic library with useful and beneficiary books.

Conclusion was followed by technical indexes:
The Holy Quran verses, Prophetic Tradition, Poetry, ,, Resources and References verification).